

الكنز اللبني على جامع الترمذي

مجموع إفاذات و تحقيقات للامام المحدث الفقيه
المرتب الجليل . المصلح الكبير ، الداعي إلى عقيدة
التوحيد الخالص ، والسنة السنية البيضاء ، الامام
رشيد أحمد الكنكوهي (م ١٣٢٣ هـ) .

جمعها وألفها

العلامة الكبير الشيخ المحدث محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي
(م ١٣٤٤ هـ)

حققها و علق عليها

العلامة المحدث الشيخ محمد زكريا بن الشيخ الكبير المحدث الفقيه محمد يحيى الكاندهلوي

شيخ الحديث سابقاً في مدرسة مظاهر العلوم سهارنپور (الهند)

وقدم لها

سماحة الشيخ السيد أبي الحسن علي الحسن الندوي

طبع الكتاب في

مطبعة ندوة العلماء لكهنؤ (الهند)

١٩٧٥ - ١٣٩٥ هـ

بين يدي المقدمة

نحمده و نصلى على رسوله الكريم : أما بعد ! فان كاتب هذه السطور قد كتب مقدمة ضافية لكل من الكتابين « لامع الدرارى » و « أوجز المسالك » وقد تم طبعهما مع الكتابين المذكورين ، ولكن « الكوكب الدرى » الذى هو يد القراء كان قد تم طبعه قبل التأليفين المذكورين و كان طبعه باستعجال و باختصار وعلى تشتت يال و تراحم أشغال فلم تتفق كتابة مقدمة لهذا الكتاب فى ذلك الوقت . ولما شرع فى طبع هذا الكتاب بالحروف الحديدية شأن سائر مؤلفاتى اقترح الاخوان الاعزاء كتابة مقدمة موجزة لهذا الكتاب ، و ألحوا على ، و قد بدا لى كذلك أن الكتاب فى حاجة إلى مقدمة و لكن الأمراض الكثيرة التى ابتلى بها هذا العاجز من زمان و أهمها ضعف البصر حالت دون تحقيق هذا الغرض فأسندت هذا العمل إلى حبيبي و خنئ الاعز المحترم المولوى الحاج محمد عاقل رئيس أساتذة الجامعة « مظاهر علوم » و طلبت منه أن يقوم بتحقيق هذه الغاية نيابة عني و جزاه الله خيراً و أجزل ثوبة ، فانه رغم الاشتغال المرهق الذى يواجهه أساتذة المدارس الدينية فى آخر السنة الدراسية قد أتم هذا العمل ، و قد بذل فيه مجهوده و قام به خير قيام ، جزاه الله عني و عن سائر المستفيدين خير الجزاء ، و صلى الله على خير خلقه سيدنا و مولانا محمد وآله و أصحابه أجمعين .

محمد زكريا عفا الله عنه

غرة شعبان ١٣٩٤ هـ

مقدمة « السكوكب الدرى »

نحمده و نصلى على رسوله الكريم ، أما بعد ! فهذه مقدمة لكتاب « جامع الترمذى » متضمنة لقوائد عديدة مما يتعلق بترجمة الامام الترمذى والتعريف بكتابه ، لا بد من النظر فيها لمن يطالع جامع الترمذى .

وهى تحتوى على ثلاثة فصول : الفصل الاول فيما يتعلق بترجمة الامام الترمذى وذكر مناقبه و فضائله ، والفصل الثانى فى التعريف بجامع الترمذى وبيان خصائصه و مرتبته من بين مراتب الكتب الستة و غير ذلك مما يتعلق به ، والفصل الثالث فى تراجم المشايخ الثلاثة العظام .

الفصل الاول وفيه فوائد : الفائدة الاولى فى ترجمة المصنف رحمه الله ، هو الامام الحافظ المتقن البارع أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلى بضم السين خلافاً لمن قال بفتحها نسبة إلى بى سليم مصغراً قبيلة معروفة من غيلان ، البوغى الترمذى الضرير ، هكذا ذكر نسبه فى أكثر الروايات و هو الذى اعتمدته الأئمة العلماء ، وحكى فى نسبه قولان آخران كما فى البداية و النهاية ، فعلى محمد بن عيسى بن سورة بن شداد بن عيسى ، و قيل محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السكن ، و البوغى نسبة إلى بوغ بضم الباء الموحدة وإسكان الواو و آخرها غين معجمة ، قرية من قرى ترمذ بينهما ستة فراسخ .

قال الشيخ أحمد محمد شاكر : فمن المحتمل أن يكون من أهل هذه القرية فينسب إليها أو إلى مدينتها و هو الأقرب ، إذ يبعد أن يكون من أهل البلدة

فينسب إلى قرية من قراها من غير أن تكون له بها صلة ، انتهى ، فعلى هذا ، النسبة إلى بوغ حقبقة و إلى ترمذ من حيث كون بوغ قرية من قراها ، والترمذى نسبة إلى ترمذ ، واختلفوا فى ضبطه .

قال القارى فى شرح الشئائل ص ٧ قال النوى : فيه ثلاثة أوجه كسر التاء و الميم و هو الأشهر و ضمها و فتح التاء و كسر الميم و هى بلدة قديمة على طرف نهر بلخ المسمى بالجيجون و يقال لها مدينة الرجال ، انتهى ، و قال ياقوت الحموى : مدينة مشهورة من أمهات المدن ، انتهى ، و فى معارف السنن ص ١٤ بلدة على ساحل نهر جيحون و هو النهر الذى ينسب إليه ما وراء النهر ، و أما نهر جيحان و سيحان فهما فى الشام ، انتهى ، و فى بستان المحدثين : والمراد بلفظ ما وراء النهر هو نهر بلخ ، انتهى ، و فى مقدمة تحفة الأخوذى ص ١٦٧ :

قال العلامة البقاعى فى الكشف : أصله من مرو و انتقل جده منها أيام ليث بن سيار واستوطن مدينة ترمذ و ولد بها و نشأ ، انتهى ، و هذا صريح فى أنه ولد بترمذ ، و قال السمعانى فى تعليل نسبته إلى بوغ ، إما أنه كان من هذه القرية أو سكن هذه القرية إلى أن مات ، انتهى .

الضرير ، قال المناوى ص ٧ فى شرح الشئائل : و كان مكفوفاً قليل ولد أكمه ، ونوزع بقول الكشف : لم يكن فى هذه الأمة أكمه غير قتادة بن دعامة وقد يقال هذا نقي و من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقال الشيخ أحمد محمد شاكر : نقل الحافظ المزى فى التهذيب و ابن العماد فى الشذرات و غيرهما أنه ولد أكمه ، و هذا خطأ يرده ما عرف من ترجمته ، انتهى .

قلت : قال الحافظ فى التهذيب : قال يوسف بن أحمد البغدادى الحافظ : أضر أبو عيسى فى آخر عمره ، انتهى ، وسيأتى فى الفائدة الثانية ما حكى الحاكم من أنه

بكى حتى عمى وبقى ضريباً سنين و ما سياتى من حكاية الترمذى مع الشيخ الذى اختبر حفظه كل ذلك يرد على من زعم أنه ولد أكمه ، قال شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز فى بستان المحدثين : تورع وزهد و بحدىء داشت كه فوق آن متصور نیست بخوف إلهى بسیار گریه و زارى كرد و ناینا شد ، انتهى بلفظه الشريف . قال الحافظ ابن كثير فى البداية ١١/٦٧ : والذى يظهر من حال الترمذى أنه إنما طرأ عليه العمى بعد أن رحل و سمع و كتب و ذاكر و ناظر و صنف ، انتهى .

و أبو عيسى كنيته ، اعلم أنه ورد النهى عن التكنى بأبى عيسى لما أخرج ابن أبى شبة فى مصنفه فى باب ما يكره للرجل أن يتكنى بأبى عيسى حدثنا الفضل بن دكين عن موسى بن على عن أبيه أن رجلاً اكنى بأبى عيسى ، فقال رسول الله ﷺ أن عيسى لا أب له ، وقد ترجم الامام أبو داود فى كتاب الادب « باب فى من يتكنى بأبى عيسى » وأخرج فيه بسنده عن زيد بن أسلم عن أبيه أن عمر بن الخطاب ضرب ابناً له تكنى أبا عيسى ، وأن المغيرة بن شعبة تكنى بأبى عيسى ، فقال له عمر : أما يكفيك أن تكنى بأبى عبد الله فقال له إن رسول الله ﷺ كنانى فقال إن رسول الله ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه و ما تأخر فلم يزل يكنى بأبى عبد الله حتى هلك .

وكتب الشيخ فى البذل عن تقرير القطب الكنكوى - قدس سره - : ووجه النهى عن التكنى بأبى عيسى ما فيه من إيهام أن لعيسى النبي عليه السلام أباً مع أنه ليس كذلك ، و لعل تكنى الترمذى الحافظ نفسه بأبى عيسى وقع له قبل أن تبلغه الرواية أو وقع من آباءه لا من نفسه ، أو يكون أحب التكنى لما كنى به رسول الله ﷺ وإن حمله عمر على بيان الجواز فارتكب هذه السكراة لاجل موافقة هذه السنة ، انتهى ، و فى العرف الشاذى ص ٤ : ولعل المصنف رحمه الله حمل النهى

على خلاف الأولى لكنه بعيد عن شأن المصنف ولم يتعرض أحد إلى هذا ، وعندى العذر من جانب المصنف أن المغيرة بن شعبه رضى الله تعالى عنه تكفى بأبي عيسى بأجازة النبي ﷺ ، انتهى ، و مال ابن عابدين إلى الكراهة ص ٢٩٦ إذ قال فى باب الحظر و الاباحة : ولا يسمى حكيماً و لا أبا الحكم و لا أبا عيسى إلى آخر ما قال .

وقال القارى فى شرح الشئائل بعد ذكر حديث الكراهة : لكن تحمل الكراهة على تسميته ابتداءً به فاما من اشتهر به فلا يكره كما يدل عليه إجماع العلماء والمصنفين على تعبير الترمذى به للتمييز ، انتهى ، قلت : و هذا هو الأوجه فى التوجيه عن تعبير المصنف نفسه بأبي عيسى .

أما ولادته ، فيستفاد من كلام الشراح و أهل التاريخ أنها فى سنة تسع و مأتين و لم أجد من نص على ذلك من المتقدمين و ذلك أنهم يذكرون فى وفاته أنه توفى سنة تسع و سبعين و له سبعون سنة ، و حكى الشيخ أحمد محمد شاكر فى مقدمة تعليقه على الترمذى أنه وجد مكتوباً بخط العلامة الشيخ محمد عابد السندى على نسخه من كتاب الترمذى أنه ولد سنة ٢٠٩ تسع و مأتين ، و هكذا هو على هامش الاكمال لصاحب المشكاة ، و كذا فى شرح سراج أحمد السرهندى ، و قال الصلاح الصفدى فى نكت الهميان : ولد سنة بضع و مأتين و اختلفوا ، فى سنة وفاته على القولين المشهورين . الأول سنة تسع و سبعين و مأتين ، و الثانى سنة خمس و سبعين و الاكثرون على الأول فهو الراجح ، قال ابن خلكان ص ١/٤٨٤ و توفى ثلاث عشرة ليلة خلت من رجب ليلة الاثنين سنة تسع و سبعين و مأتين بترمذ ، انتهى ، و هكذا قال الذهبى فى التذكرة ص ٢٠٩ ، والحافظ ابن كثير فى البداية ١١/٦٧ والحافظ ابن حجر فى تقريب التهذيب وصاحب المشكاة فى الاكمال ، والنووى فى التقريب ، زاد السيوطى فى التدريب ، و قال الخليل : بعد الثمانين وهو .

وهم ، انتهى ، وكذا ذكر وفاته اليافعى فى مرآة الجنان فى حوادث سنة تسع وسبعين و مائتين .

والقول الثانى أنه توفى سنة خمس وسبعين ومائتين ذكره السمعانى فى الانساب وذكر هذين القولين الكنائى فى الرسالة المطرقة و فيه قولان آخران أحدهما أنه توفى بعد الثمانين لكن قال السيوطى أنه وهم كما تقدم ، والثانى ما حكى الشيخ أحمد محمد شاكر أنه وجد بخط الشيخ عابد السندى على نسخة الترمذى أنه مات سنة سبع وسبعين و مائتين ، وهذا أيضاً خطأ ترده القول المتقدمة ، و فى معارف السنن للعلامة الشيخ محمد يوسف البنورى : ونظم شيخنا رحمه الله عمر الحافظ الترمذى و سنة وفاته فى بيت فقال :

الترمذى محمد ذوزين عطر وفاة عمره فى عين

ثم اختلف أيضاً فى محل وفاته فقيل بترمذ ، و عليه الأكثر ، و قيل بقرية بوغ واختاره السمعانى (تنبيه) فى الجواهر المضيئة ٢/٤٢١ ، مات أبو عيسى سنة تسع وتسعين ، وقيل خمس و سبعين ، انتهى ، والظاهر أنه قوله دو تسعين ، مصحف و الصحيح و سبعين .

[الفائدة الثانية] فى فضله و ثناء الناس عليه و كلمات الأئمة فى فضله وعلو

شأنه كثيرة ليس هذا موضع استقصائها فنما ما حكاه الحافظ ابن حجر فى التهذيب ص ٩ ، قال الادريسى : كان الترمذى أحد الأئمة الذين يقتدى بهم فى علم الحديث صنف الجامع و التواريخ و العلل تصنيف رجل عالم متقن كان يضرب به المثل فى الحفظ ، انتهى ، قال ابن كثير ص ١١/٦٧ و هو أحد أئمة هذا الشأن فى زمانه و له المصنفات المشهورة ، ذكره الحافظ أبو حاتم بن حبان فى الثقات فقال : كان من جمع و صنف و حفظ و ذاكر ، انتهى . وهكذا فى تذكرة الحفاظ ص ٢/٣٠٨ للذهبي وزاد : قال الحاكم سمعت عمر بن علك يقول : مات البخارى فلم يخلف بخراسان

مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد بكي حتى عمى وبقى ضريباً سنين ، انتهى .

قال ابن كثير ص ١١/٦٧ قال أبو يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي القزويني في كتابه علوم الحديث : محمد بن عيسى الحافظ متفق عليه ، وهو مشهور بالامانة والامامة والعلم ، انتهى ، قال السمعاني في الأنساب : إمام عصره بلا مدافعة صاحب التصانيف ، انتهى ، وفي الاكل لصاحب المشكاة : هو أحد العلماء الحفاظ الأعلام ، وله في الفقه يد صالحة ، انتهى ، وغير ذلك مما وصفوه به ، ومنها أنه مشهور في براعة الحفظ وقوة الضبط ، قال الحافظ في التهذيب قال الادريسي بسنده ، قال الترمذي : كنت في طريق مكة و كنت قد كتبت جزئين من أحاديث شيخ ، فرينا ذلك الشيخ فسألت عنه فقالوا أفلان فرحت إليه و أظن أن الجزئين معي و إنما حملت معي في حمل جزئين غيرهما شبههما فلما ظفرت سألته السماع فأجاب و أخذ يقرأ من حفظه ، ثم لمح فرأى اليباض في يدي فقال : أما تستحي مني فقصصت عليه القصة ، و قلت له إني أحفظه كله فقال اقرأ فقرأته عليه على الولا ، فقال هل استظمرت قبل أن تجيئني إلى ، قلت لا ، ثم قلت له حدثني بغيره فقرأ على أربعين حديثاً من غرائب حديثه ثم قال : هات فقرأت عليه من أوله إلى آخره ، فقال : ما رأيت مثلك ، انتهى .

ومنها ما حكى الحافظ في التهذيب قال أبو الفضل السلياني سمعت نصر بن محمد الشيركوهي يقول : سمعت محمد بن عيسى الترمذي يقول قال لي محمد بن إسماعيل البخاري ، ما انتفعت بك أكثر مما انتفعت بي ، انتهى ، وهذه شهادة عظيمة من شيخه إمام المسلمين و أمير المؤمنين في الحديث في عصره ، و نقل صاحب العرف الشاذي . وكذا صاحب معارف السنن ص ١٥ عن شيخه الشاه أنور السكسميري في شرح هذا القول معناه أن الحافظ الترمذي أخذ منه حظاً وافراً من العلم ما

لم يأخذ منه غيره فكما أن التلذذ يحتاج إلى شيخ محقق كذلك يحتاج الشيخ إلى صاحب ذكي بارع يتلقى علمه وينشره في العالم، انتهى ، وكفى لفخره وفضله أن شيخه الامام البخارى قد سمع منه حديثين، أحدهما حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال لعلى يا على لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيرى وغيرك ، قال الترمذى بعد إخراجهم في مناقب على : قد سمع محمد بن إسماعيل منى هذا الحديث .

و الثانى حديث ابن عباس أخرجه في تفسير سورة الحشر في قول الله عز وجل : ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها ، قال اللينة النخلة قال الترمذى سمع منى محمد بن إسماعيل هذا الحديث ، انتهى ، قال صاحب معارف السنن ص ١٦ ، وكان البخارى عمل بما يحكى عنه لا يكون المحدث محدثاً كاملاً حتى يكتب عن هو فوّه وعن هو دونه وعن هو مثله ، انتهى ، قلت : وهذه قطعة مما نقل عن الامام البخارى في آداب الطالب المشهور بالرباعيات بسطها و شرحها شيخنا في بيان آداب الطالب من مقدمة أوجز المسالك ص ١/٨٢ فارجع إليه لو شئت تفصيل هذه الرباعيات .

[الفائدة الثالثة] في رحلته لطلب الحديث و بيان شيوخه و تلامذته أما شيوخه فقد قال الحافظ في التهذيب : هو أحد الأئمة طاف البلاد وسمع خلقاً من الخراسانيين و العراقيين و الحجازيين ، و قد ذكروا في هذا الكتاب ، انتهى ، وفى الاكمل لصاحب المشكاة أخذ الحديث عن جماعة من أئمة الحديث و لقي الصدر الاول من المشايخ مثل قتيبة بن سعيد و محمود بن غيلان و محمد بن بشار و أحمد بن منيع و محمد بن المثني و سفيان بن وكيع و محمد بن إسماعيل البخارى و غير هؤلاء عن خلق كثير لا يحصون كثرة ، انتهى ، قال ابن كثير في البداية : قد ذكرنا مشايخ الترمذى في التكميل ، انتهى ، و قال الذهبي في التذكرة ص ٢٠٧ سمع الترمذى قتيبة بن سعيد و أبا مصعب و إبراهيم بن عبد الله الهروى و إسماعيل بن

موسى السدى وسويد بن نضر وعلى بن حجر ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب
و عبد الله بن معاوية الجمحي و طبقتهم و تفقه في الحديث بالبخارى ، انتهى .
قال ابن خلكان ص ٤٨٤ : هو تلميذ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى ،
و شاركه في بعض شيوخه مثل قبية بن سعيد و على بن حجر وابن بشار وغيرهم ،
و قال شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز الدهلوى في بستان المحدثين ما نصه :
« ترمذى شاكرد رشيد بخارى است و روش اورا آموخته و از مسلم و أبى داود
و شيوخ ايشان نيز روايت دارد و در بصره و كوفه و واسط و رى و خراسان
و حجاز ساهلها در طلب علم حديث بسر برده و ترمذى را خليفه بخارى گفته اند ،
انتهى .

و في مقدمة النخفة : سمع الترمذى من الامام مسلم صاحب الصحيح أيضاً
لكن لم يرو في جامعه عنه إلا حديثاً واحداً ، كما قال الذهبي في التذكرة في ترجمة
الامام مسلم ، وقال العراقي في شرح الترمذى : وهو حديث « احصوا هلال شعبان
لرمضان » انتهى ، وأما الامام البخارى فقد أكثر الامام الترمذى في التخريج عنه
في جامعه و ذلك على ما استقصاه بعض مشايخ الدرس في جامعة مظاهر علوم ، إن
تلك الروايات لا أقل من عشرين حديثاً و لم أر من تعرض له من الشراح ، نعم
قد حكى الترمذى عن شيخه البخارى الكلام على الروايات و على الرولة جرحاً
و تعديلاً في مواضع لا تحصى كثرة و قد يختلف رأيه رأى شيخه الامام البخارى في
الكلام على الروايات كما لا يخفى على ناظر الكتاب ، وهذا كما ترى في باب الاستجاء
بالجهرين فانه أخرج فيه حديث ابن مسعود رضى الله عنه التمس لى ثلاثة أحجار
الحديث ، ثم بعد بيان اختلاف طرقه رجح طريقاً غير الطريق التى اختارها البخارى
في صحيحه .

و قد تقدم عن الشاه عبد العزيز - قدس سره - أن الامام أبا داؤد من شيوخ الترمذى وأما روايته عنه في جامعه فلم أر من تعرض له وقد وجدت حديثاً واحداً أخرجه عنه قبل أبواب المناقب و هو حديث أنس ، قال قال رسول الله ﷺ ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأل شسع نعله إذا انقطع ، و قد وجدت ذكره من غير رواية عنه في موضعين آخرين من جامع الترمذى فقال في باب ما جاء في القنوت سمعت أبا داؤد السجزي يعنى سليمان بن الأشعث يقول سألت أحمد بن حنبل عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم فقال أخوه عبد الله لا بأس به ، انتهى . ثم أعاد الامام الترمذى هذا الكلام بعينه في موضع آخر في باب ما جاء في الصائم يذره التى .

و قال الشيخ أحمد شاكر في مقدمة تعليقه ص ٨١ على جامع الترمذى : وقد روى أرباب الصحاح الستة عن شيوخ كثيرين تفرد بعضهم بالرواية عن بعض الشيوخ واشترك بعضهم مع غيره في الرواية عن آخرين واشتركوا جميعاً في الرواية عن تسعة شيوخ وهم محمد بن بشار ، ومحمد بن المثنى أبو موسى ، وزباد بن يحيى الحسافى ، وعباس بن عبد العظيم العنبرى ، وأبو سعيد الأشعث عبد الله بن سعيد الكندى ، وأبو حفص عمرو بن علي الفلاس ، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ، ومحمد بن معمر القيسى البجرائى ، ونصر بن علي الجهمضى ، وقال وجدت حصر هؤلاء الشيوخ في «مجموعة فوائد حديثية» مخطوطة قديمة بخط أحد تلاميذ الحفاظ أبي المعالى محمد بن رافع السلامى وأظن أنها بخط الحفاظ ابن حجر العسقلانى ، وقال أيضاً : وقد طاف أبو عيسى البلاد ولكنى لا أظنه دخل بغداد إذ لو دخلها لسمع من سيد المحدثين وزعيمهم الامام أحمد بن حنبل وترجم له الحفاظ أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد ، انتهى .

[تلاميذه] قال ابن كثير في البداية : روى عنه غير واحد من العلماء منهم محمد

ابن إسماعيل البخارى فى الصحيح (١) والهيثم بن كليب الشاشى صاحب المسند ومحمد ابن محبوب المحبوبي راوى الجامع عنه ومحمد بن المنذر، قال أبو يعلى الخليل القزوينى فى كتابه علوم الحديث روى عنه أبو محبوب والأجلاء، انتهى، وقال الذهبي ص ٢٠٨ فى التذكرة : حدث عنه مكحول بن الفضل ومحمد بن محمود بن غنبر (٢) وحماد بن شاکر وعبد بن محمد النسيون (و ذكر بعض من تقدم) وخلق سواهم، انتهى، ومنهم أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر وأحمد بن يوسف النسفي وأسد بن حدوده وداود بن نصر بن سهيل البزدوى ومحمود بن نمير ومحمد بن مكي بن نوح وغيرهم كما فى التهذيب، قال ابن كثير: قال الحافظ محمد بن أحمد النجار فى تاريخ بخارى: محمد بن عيسى الترمذى الحافظ دخل بخارى وحدث بها، انتهى .

[الفائدة الرابعة] فى مؤلفاته، قال الحافظ ابن كثير ص ٦٦ وله المصنفات المشهورة منها الجامع والشمائل وأسماء الصحابة وغير ذلك وكتاب الجامع أحد الكتب الستة التى يرجع إليها العلماء فى سائر الآفاق، انتهى، ومنها كتاب العلال وهما اثنان، الصغير وقد ألحقه فى آخر الجامع، قال صاحب الاكمال وقد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفى قدرها على من وقف عليها، انتهى، والعلل الكبير وهو كتاب معروف مستغن عن التوصيف وفيه معظم النقل عن شيخه البخارى رحمه الله وفى مقدمة التحفة، ومنها شمائل النبي ﷺ وهو أحسن الكتب المؤلفة فى هذا الباب كثير الميامن والبركات، قال الشيخ عبد الحق فى أشعة اللغات : وخواندن آن برائے مهمات مجرب أكابر است، انتهى، و له كتاب جليل فى التفسير، و له

(١) كذا فى الأصل، و قد تقدم أن الامام البخارى سمع من الامام الترمذى

حديثين لكن لم يخرج البخارى عن الترمذى فى صحيحه حديثاً والله أعلم .

(٢) كذا فى الأصل، و فى التهذيب بدله نمير .

من التصانيف التاريخ و الزهد و الاسماء و السكني كما في التدريب ، انتهى ، و في مقدمة اللامع ص ٣٣ و في هامش ذبول التذكرة طالعت شرح ابن رجب على علل الترمذى بخط الحافظ ناصر الدين ابن رزيق فوجدته غزير العلم جليل الفوائد لا يستغنى عنه من يعنى بالعلل ، انتهى ، قال ابن كثير في البداية و كتاب العلل صفه بسمرقند و كان فراغه منه في يوم عيد الاضحي سنة سبعين و مأتين ، انتهى .

[الفائدة الخامسة] في بيان مسلك الامام الترمذى و مسلك باقى الأئمة من أصحاب الصحاح الستة ، بسط الكلام عليه في مقدمة اللامع ص ١٥ و فيه اختلاف أهل العلم في مسالك أئمة الحديث فبعضهم عدوا كلهم من المجتهدين و آخرون كلهم من المقلدين . والأوجه عندى أن فيهم تفصيلا فان الامام أبا داود عندى حنبلى متشدد فى مسلك الحنابلة كالطحاوى فى الحنفية ، و لا يشك فى ذلك من أمعن النظر فى سنن أبى داود فانه كثيراً ما أشار إلى ترجيح مسلكهم (أى مسلك الحنابلة) على خلاف الروايات المعروفة و له نظائر ثم ذكرها ، وفيه وكذلك الامام البخارى المعروف أنه شافعى و لذا عدوه فى طبقات الشافعية ، و الأوجه عندى أنه مجتهد مستقل كما يظهر من إمعان النظر فى الصحيح فان إirاداته على فروع الشافعية ليست بأقل من إirاداته على فروع الحنفية ، و هذا على تقدير تسليم وجود المجتهد المطلق بعد الأئمة الأربعة ، والمسألة خلافية شهيرة ذكر شيئاً من الكلام عليها مولانا العلامة عبد الحى فى رسالته النافع الكبير ، و حكى عن بعض العلماء انقطاعه بعد الأئمة الأربعة ، و قال ابن عابدين : القياس بعد الأربع مائة منقطع فليس لأحد بعدها أن يقيس مسألة عن مسألة ، انتهى ، نعم ليس الامام البخارى من الأئمة المتبوعين . قال النووى فى التقریب فى بيان وفيات أصحاب المذاهب المتبوعة سفيان الثورى و كان له المقلدون إلى بعد الخمس مائة ثم ذكر بعده الأئمة الأربعة و وفياتهم ، وقال

السيوطي . و عن أصحاب المذاهب المتبوعة الاوزاعي وكان له مقلدون بالشام نحو من مائتي سنة ومنهم إسحاق بن راهويه و ابن جرير الطبري و داؤد الظاهري ، انتهى ، و ذكر السيوطي وفياتهم و لم يعد التوى في التقريب و لا السيوطي في التدريب الامام البخاري من الأئمة المتبوعين ، وبالجملة فليس لأحد أن يقلد الآن غير الأئمة الأربعة لأن مسالكهم غير مدونة في الكتب و لا يعلم بما نقل عن مسالكهم في الكتب هل هذا هو المرجوح عندم أو الراجح بخلاف الأئمة الأربعة فان أقوالهم المتقدمة والمتأخرة كلها مضبوطة في كتب فروعهم ، قال الشعراني في الميزان الكبرى : إن الله تبارك و تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها و رأيت مذاهب الأئمة الأربعة تجري جداولها كلها و رأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحالحت حجارة و رأيت أطول الأئمة الامام أبا حنيفة و يليه الامام مالك و يليه الامام الشافعي و يليه الامام أحمد و اقصرهم جدولا مذهب الامام داؤد الظاهري و قد انقرض في القرن الخامس وأولت ذلك بطول زمن العمل بمذاهبهم وقصره كما كان مذهب الامام أبي حنيفة أول المذاهب المدونة تدويناً فكذلك يكون آخرها انقرضاً و بذلك قال أهل الكشف ، انتهى .

وقد أجاد مولانا عبد الرشيد التيماني في « ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع ابن ماجه » الكلام على مسالك الأئمة الستة فقال ، و في فيض الباري : أعلم أن الامام البخاري مجتهد لا ريب فيه و ما اشتهر أنه شافعي فلو افقته إياه في المسائل المشهورة وإلا فوافقته للامام الأعظم ليس بأقل مما وافق فيه الشافعي وأما الترمذي فهو شافعي للمذهب لم يخالفه صراحة إلا في مسألة الإبراد في صلاة الظهر والتسليق و أبو داؤد حنبلان صرح به الحافظ ابن تيمية و زعم آخرون أنها شافعيان وأما مسلم وابن ماجه فلا يعلم مذهبها ، و أما أبواب صحيح مسلم فليست مما وضعها المصنف بنفسه ليستدل بها على مذهبه ، انتهى .

و قال العلامة إبراهيم بن الشيخ عبد اللطيف بن العلامة المخدم محمد هاشم التوى السندى فى كتابه : « بحق الأغنياء من الطاعين فى كل الأولياء » ، أما مسلم و الترمذى فهما وإن كان المسموع للعوام فهما أهما شافعيان لكن ليس معنى ذلك أهما تقلدا الامام الشافعى بل الظاهر أهما مجتهدان مستبطلان وافق فقهما فقه الشافعى و أشاد إلى اجتهاد مسلم بن حجر فى تقريره ، و كذا فى جامع الأصول ، و إلى اجتهاد الترمذى الامام الذهبى الشافعى فى ميزانه ثم اطلمت فى اتحاف الأكابر على إشارة إلى أن الامام مسلم مالكى المذهب وذلك أنه ساق السند المسلسل لمسلم بالمسكية ، ولم يبين الغاية على عادته والله تعالى أعلم ثم وقعت فى الاتحاف على التصريح بالغاية بقوله إلى مسلم فكان أدل دليل على أن الامام مسلماً صاحب الصحيح مالكى المذهب انتهى مختصراً ، و قال الشاه ولي الله المحدث الدهلوى فى الاضاف فى بيان سبب الاختلاف : و أما أبو داود و الترمذى فهما مجتهدان منتسبان إلى أحمد وإسحاق ، و كذلك ابن ماجة والبارى فيما نرى والله أعلم ، انتهى .

و قال الشيخ طاهر الجزائرى فى توجيه النظر : و قد سئل بعض البارعين فى علم الأثر عن مذاهب المحدثين فأجاب : أما البخارى و أبو داود فامامان فى الفقه و كانا من أهل الاجتهاد و أما مسلم و الترمذى و النسائى و ابن ماجة و ابن خزيمة و أبو يعلى و البزار و نحوه فهم على مذهب أهل الحديث ليسوا مقلدين لواحد من العلماء و لا هم من الأئمة المجتهدين بل يميلون إلى قول أئمة الحديث كالشافعى و أحمد و إسحاق و أبى عبيد و أمثالهم و هم إلى مذهب أهل الحجاز أميل منهم إلى مذهب أهل العراق ، انتهى مختصراً ، و عندى أن الامام البخارى و أبا داود أيضاً كبقية الأئمة المذكورين ليسوا مقلدين لواحد بعينه و لا من الأئمة المجتهدين على الإطلاق بل يميلان إلى أقوال أئمتهم و لو كانا مجتهدين لنقل أقوالهما مع أقوال سائر الأئمة من أهل الاجتهاد و الفقه ولكن نرى أن سائر الكتب التى دون فيها

أقوال المجتهدين خالية عن ذكر مذاهبهما ، و هذا الترمذى مع أنه من خواص أصحاب البخارى لا يذكر فى جامع مذهب شيخه الذى يخرج به مع ذكر أكثر مذاهب المجتهدين كابن المبارك و إسحاق ، و لو كان البخارى عند الترمذى من أئمة الفقه و الاجتهاد لذكر مذهب فى كل باب و إن كان لا ينكر أن أبا داود أخته الستة ، ولذا ذكره الشيرازى فى طبقات الفقهاء دون غيره ؛ انتهى ، ما فى « ما تمس إليه الحاجة » مختصراً و ذكر صاحب كشف الظنون الامام مسلماً شافعياً إذ قل جامع الصحيح للامام مسلم الشافعى و كذا فى اليانع الجنى عده شافعياً والذى تتحقق لى أن الامام أبا داود حنبلى لا ينكر ذلك من أمعن النظر على سنته و الامام البخارى عندى مجتهد و هذا أيضاً ظاهراً من ملاحظة تراجم أبوابه بدقة النظر لمن يعرف اختلاف الأئمة .

و أما عدم نقل مذهبه كالأئمة المجتهدين المعروفين فلأنه لم يكن إماماً متبوعاً و لم يقلده أحد مثل الأئمة الآخر و لذا لم يشع مذهبه ، و أما بقية الستة فلا يبعد أن يعدوا فى الطبقة الثانية من الفقهاء و هى طبقة المجتهدين فى المذهب كأبى يوسف و محمد فى الفقهاء الحنفية فانهم يخالفون فى الفروع لامامهم ويبنى على هذا ما ترى من التجاذب فى ذكر مسالك هؤلاء الأئمة العظام مرة بدون أحداً منهم شافعياً ، و مرة أخرى حنبلياً مثلاً فانهم يوافقون أحداً من الأئمة فى بعض الفروع المعروفة فيقدم الرأى من مقلديه و لا يبعد أيضاً أن يكون ذلك مبنياً على اختلاف رأيهم باختلاف الزمان ، فان كثيراً من أهل العلم من السلف والخلف قد اختار مسلك واحد من الأئمة المجتهدين ، ثم انتقل منه إلى مسلك إمام آخر و لا ضير فيه إذ كانوا أهلاً لذلك لقوة نظرهم و مبلغهم إلى هذه المرتبة من العلم فانهم كانوا أهل الرواية و الدراية بخلاف أهل زماننا الذين منتهى عليهم النظر إلى الكتب العديدة المعروفة المختارة من ذخائر الحديث ، و قد حكى الشعرانى عن السيوطى جماعة من

أهل العلم انتقلوا من مسلك إلى آخر كما بسط في مقدمة اللامع فارجع إليه لو شئت فأى مانع في هؤلاء آئمة الحديث أنهم مالوا أولا إلى مسلك إمام ثم لما وصلت عدم الروايات الكثيرة التي توافق مسلك إمام آخر انتقلوا إلى مسلكه والله أعلم ، انتهى من مقدمة اللامع .

[الفائدة السادسة] في ذكر الأشعات ، منها ما يوجد في كتب الرجال والتاريخ ، أن ابن حزم قال في الامام الترمذى أنه مجهول ، قال الذهبي في الميزان : و لا التفات إلى قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال أنه مجهول فإنه ما عرف و لا درى بوجود الجامع و لا العلل له ، انتهى .

و قال الحافظ ابن حجر في التهذيب : و أما ابن حزم فإنه نادى على نفسه بعدم الاطلاع فقال : محمد بن عيسى بن سورة مجهول و لا يقولن قائل لعله ما عرف الترمذى و لا اطلع على حفظه و لا على تصانيفه فان هذا الرجل قد اطلق هذه العبارة في خلق من المشهورين من الثقات الحفاظ كابى القاسم البغوى و إسماعيل بن محمد الصفار و أبى العباس الأصم و غيرهم ، و العجب أن الحافظ ابن القرضى ذكره في كتابه الموثق والمختلف و به على قدره ، فكيف فات ابن حزم الوقوف عليه فيه ، انتهى ، قال الحافظ ابن كثير في البداية . ص ٦٧ : و جهالة ابن حزم لأبى عيسى الترمذى لا تضره حيث قال في محله : و من محمد بن عيسى بن سورة ، فان جهالته لا تضع من قدره عند أهل العلم بل وضعت منزلة ابن حزم عند الحفاظ :

و كيف يصح في الأذهان شئ إذا احتاج التهار إلى دليل ، انتهى
و قال الشيخ أحمد شاكر : و قد ذكر ابن حزم في المحلى الحديث الذى فى إسناده الترمذى و ضعفه و لكن لم يذكر مطلقا فى الترمذى ، انتهى ، و منها ما اشتهر أنه لم يكن عند الامام البيهقى جامع الترمذى فى مقدمة اللامع ص ٤٤

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ في ترجمة السيوطي ، و لم يكن عنده سنن النسائي و لا جامع الترمذي و لا سنن ابن ماجة بلى كان عنده الحاكم فأكثر عنه ، انتهى ، وكذا ابن حزم لم ير جامع الترمذي كما تقدمت الإشارة إليه ففي « ما تمس إليه الحاجة » قال الذهبي في ترجمة ابن حزم في سير النبلاء أنه ما ذكر سنن ابن ماجة و لا جامع الترمذي فانه ما رماهها و لا دخلا إلى الأندلس إلا بعد موته ، انتهى ، نقله الشيخ عبد الحى فى التعليق الممجد ، ومنها ما قيل إن الامام الترمذي مع إمامته وجلالته فى علوم الحديث وكونه من أئمة هذا الشأن متساهل فى تصحيح الأحاديث وتحسينها ففي مقدمة التحفة : قال الذهبي فى الميزان فى ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى قال ابن معين : ليس بشئ ، و قال الشافعى و أبو داود ركن من أركان الكذب ، و قال الدارقطنى و غيره متروك ، و قال النسائي : ليس بثقة ، و غير ذلك من أقوال الأئمة فى جرحه إلى أن قال ، و أما الترمذي فروى من حديثه : الصلح جائز بين المسلمين و صححه ، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي ، انتهى .

وقال فى ترجمة يحيى بن يمان بعد ذكر حديث ابن عباس أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فأسرج له السراج ، حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه فلا يعتر بتحسين الترمذي ، انتهى ، وكذا تعقب الحفاظ الزيلعى فى نصب الراية على تحسين الترمذي هذا الحديث . و قال لأن مداره على الحجاج بن ارطاة و هو مدلس و لم يذكر سماعاً ، انتهى ، و قال الذهبي أيضاً فى ترجمة محمد بن الحسن بن أبى يزيد الهمدانى السكونى ، قال ابن معين قد سمعنا منه و لم يكن بثقة ، و قال مرة كان يكذب وقال أحد : ما أراه يسوى شيئاً ، و قال النسائي : متروك ، وقال أبو داود : ضعيف ، ثم قال بعد ذكر حديث أبى سعيد قال قال رسول الله ﷺ : يقول الرب تبارك و تعالى من شغل القرآن عن ذكرى و مسألى أعطيته أفضل ما أعطى السائلين ،

الحديث حسنه الترمذى فلم يحسن ، انتهى .

و كذا تساهل الحاكم أبى عبد الله مشهور فى تصحيح الأحاديث و تحسينها ،
لكلها ليسا بمتساويين فى ذلك فى تخريج الهداية و توثيق الحاكم لا يعارض ما ثبت
فى الصحيح خلافه لما عرف من تساهله حتى قبل إن تصحيحه دون تصحيح الترمذى
و الدارقطنى بل تصحيحه كتجسين الترمذى و أحياناً يكون دونه و أما ابن خزيمة
و ابن حبان فتصحيحهما أرجح من تصحيح الحاكم بلا نزاع ، فكيف تصحيح البخارى
و مسلم ، انتهى .

ومنها ما فى مقدمة التحفة : المشهور بالترمذى من أئمة الحديث ثلاثة ، الأول :
ما نحن بصدد ترجمته أبو عيسى الترمذى صاحب الجامع ، والثانى : أبو الحسن أحمد
ابن الحسن المشهور بالترمذى الكبير ، قال الحافظ الذهبى فى تذكرة الحفاظ : الترمذى
الكبير هو الحافظ العلم أبو الحسن أحمد بن الحسن بن جنيد الترمذى سمع يعلى
بن عبيد و أبى النظر و عبد الله بن موسى و سعيد بن أبى مريم و طبقهم حدث
عنه البخارى و أبو عيسى الترمذى و ابن ماجه و غيرهم و كان من أصحاب أحمد
بن حنبل ورواية البخارى عنه عن أحمد بن حنبل فى المغازى من صحيحه ، توفى سنة
بضع وأربعين و مائتين ، انتهى ، و الثالث : الحكيم الترمذى أبو عبد الله محمد بن
على بن الحسن بن بشر الزاهد الحافظ المؤذن صاحب التصانيف وهو مشهور بالحكيم
الترمذى ، قال الذهبى فى التذكرة فى ترجمته : روى عن أبيه و قتيبة بن سعيد والحسن
بن عمر الشقيق و غيرهم ، انتهى .

و قال شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز فى بستان المحدثين الحكيم الترمذى
صاحب نوارد الأصول غير أبى عيسى الترمذى صاحب الجامع و هو يعنى جامع
الترمذى معدود فى الصحاح الستة ، و أما نوارد الأصول فأكثر أحاديثه ضعاف
غير معتبرة و أكثر الجهال يظنون أن حكيم الترمذى هو أبو عيسى الترمذى ،

ينسبون الأحاديث الواهية إلى أبي عيسى الترمذى ويزعمون أنها في جامع الترمذى ، انتهى معرباً .

[الفصل الثانى] فيما يتعلق بجامع الترمذى و فيه فوائد :

[الفائدة الأولى] فى بيان اسمه قال صاحب كشف الظنون قد اشتهر بالنسبة إلى مؤلفه فيقال جامع الترمذى و يقال له السنن أيضاً و الأول أكثر ، انتهى ، و فى مقدمة التحفة : وقد أطلق الحاكم عليه الجامع الصحيح وأطلق الخطيب عليه و على النسائى اسم الصحيح كما فى التدريب ، فان قيل كيف أطلق عليه اسم الصحيح و فيه الأحاديث الضعيفة أيضاً . قلت أكثر أحاديثه صحيحة قابلة للاحتجاج و أحاديثه الضعيفة قليلة بالنسبة إليها فأطلق عليه اسم الصحيح على التغليب ، كما قيل للكتب الستة المشهورة الصحاح الستة مع أن فى السنن الأربعة منها أقساماً من الأحاديث من الصحاح و الحسان و الضعاف . انتهى .

قلت : و سماه المصنف بالمسند الصحيح إذ قال صنف هذا المسند الصحيح كما سأتى فى الفائدة الآتية و المعروف أن المسند هو الكتاب الذى ذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة كسند أحمد و غيره من المسانيد و قد يطلق المسند على كتاب مرتب على الأبواب لا على الصحابة لكون أحاديثه مسندة و مرفوعة ، أو أسندت و رفعت إلى النبى ﷺ كصحيح البخارى فانه يسمى بالمسند الصحيح و كذا صحيح مسلم كما فى الرسالة المستطرفة للكتانى باليسط ، و الأشهر الأكثر فى كتاب الترمذى إطلاق السنن أو الجامع ، أما إطلاق السنن عليه فمن حيث إن ترتيبه على ترتيب أبواب الفقه من تقديم كتاب الطهارة ثم الصلاة ثم الزكاة و هلم جراً ، و أما إطلاق الجامع عليه ، فلاجل اشتماله على الأبواب الثمانية للحديث على ما هو المعروف فى تعريف الجامع ، و قد بسط الكلام على أنواع كتب الحديث فى مقدمة اللامع ، فقد ذكر فيه تسعة و عشرون نوعاً فارجع إليه لو شئت التفصيل ، و فى الرسالة

المستطرفة للكتاب: جامع أبي عيسى الترمذى ويسمى بالسنن أيضاً خلافاً لما ظن أنهما كتابان ويسمى بالجامع الكبير ، انتهى .

[الفائدة الثانية] فى فضله و مرتبته من بين الكتب الستة ، قال ابن كثير ص ٦٧ : قال ابن عطية سمعت محمد بن طاهر المقدسى سمعت أبا إسماعيل عبد الله ابن محمد الأنصارى يقول : كتاب الترمذى عندى أنور من كتاب البخارى ومسلم ، قلت : ولم قال : لأنه لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من هو من أهل المعرفة التامة بهذا الفن ، و كتاب الترمذى قد شرح أحاديثه و بينها فيصل إليها كل واحد من الناس من الفقهاء و المحدثين و غيرهم ، و روى ابن يقظة فى تقييده عن الترمذى أنه قال : صنف هذا المسند الصحيح وعرضته على علماء الحجاز فرضوا به وعرضته على علماء العراق فرضوا به ، و عرضته على علماء خراسان فرضوا به ، و من كان فى بيته هذا الكتاب فكأنما فى بيته نبي يتكلم ، و فى رواية ينطق ، انتهى .

و هكذا نقله الذهبي فى التذكرة ، وابن حجر فى التهذيب وطاش كبرى زاده فى مفتاح السعادة ، و قال الشيخ أحمد شاكر فى مقدمة تعليقه : و للقاضى أبى بكر ابن العربى فى أول شرحه على الترمذى الذى سماه عارضة الأحوزى فصل نقيس فى مدح كتاب الترمذى و وصفه و لكن طابعه حرفوه حتى لا يكاد يفهم ، وسأقله هنا بشئ من الاختصار و التصرف قال : اعلوا أنار الله أفئدتكم أن كتاب الجمعنى هو الأصل الثانى فى هذا الباب و المؤطا هو الأول و اللباب و عليهما بناء الجميع كالقشيري و الترمذى فن دونها و ليس فيهم مثل كتاب أبى عيسى حلاوة مقطع و نقاسة منزع و عذوبة مشرع ، و فيه أربعة عشر علماً و ذلك أقرب إلى العمل و أسلم ، أسند و صحح و ضعف و عدد الطرق و جرح و عدل و أسنى و أكنى و وصل و قطع و أوضح المعلول به و المتروك و بين اختلاف العلماء فى الرد و القبول بآثاره و ذكر اختلافهم فى تأويله ، و كل علم من هذه العلوم أصل فى

بأبه و فرد في نصابه فالتقارنى له لا يزال في رياض موققة و علوم متفقة متسقة ،
و هذا شئ لا يعمه إلا العلم العزيز و التوفيق الكثير و الفراغ والتدبير ، انتهى .
وقال الشاه عبد العزيز الدهلوى في بستان المحدثين : تصانيف الترمذى في هذا
الفن كثيرة و أحسنها هذا الجامع بل هو أحسن من جميع كتب الحديث من
وجوه . الأول من جهة حسن الترتيب و عدم التكرار ، و الثانى من جهة ذكر
مذاهب الفقهاء و وجوه الاستدلال لكل أحد من أهل المذاهب ، و الثالث من جهة
بيان أنواع الحديث من الصحيح و الحسن و الضعيف و الغريب و المطل ، و الرابع
من جهة بيان أسماء الرواة و ألقابهم و كنهانهم و الفوائد الأخرى المتعلقة بعلم الرجال ،
انتهى معرباً .

قال العلامة السجورى في المواهب اللدنية على الشبائل المحمدية : وناهيك بجمامه
الصحيح الجامع للفوائد الحديثية و الفقهية و المذاهب السلفية و الخلفية ، فهو كاف
للمجتهدين مغن للقلد ، انتهى ، و قال الشيخ أحمد محمد شاكر : و الامام الترمذى يعنى
كل العناية في كتابه بتعليل الحديث ، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف و يفصل
القول في التعليل و الرجال تفصيلاً جيداً و عن ذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق
على لقواعد علوم الحديث خصوصاً علم العلل و صار أنفع كتاب للعالم و المتعلم ،
و المستفيد و الباحث في علوم الحديث ، وهذا أمر لا يجده في شئ من كتب السنة
الأصول ، الستة أو غيرها ، انتهى ، و قال أيضاً و رأيت أن أجل خدمة لهذا
الكتاب التوسع في تحقيق دقائق التعليل تقريباً لها في أذهان القارئ و إرشاداً
للمستفيدين و تسهيلاً للباحثين ، انتهى .

و أما مرتبته من بين الكتب الستة ففي مقدمة الالامع ص ٣٨ أولاً اعلم
أنهم جعلوا كتب الحديث على خمس مراتب . أجعلها شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز
الدهلوى في رسالة وجيزة سماها بـ " ما يجب حفظه للنظر " و هي في الحقيقة كاسما

ينبغي حفظها لمن نظر في كتب الحديث ، وفيه أن كتب الحديث على مراتب خمس
أحدها الكتب المجردة للصالح فلا يوجد فيها ما يحكم عليه بالضعف فضلاً عن
الوضع مثل المؤطا وصحيح البخاري وصحيح مسلم وصحيح ابن حبان والحاكم والمختار
للضياء المقدسي وصحيح ابن خزيمة وأبي عوانة وصحيح ابن السكن والمتقى
لابن جارود .

و ثانياً الكتب التي لا ينزل أحاديثها من الصالح للاخذ منها سنن أبي داود
وجامع الترمذي ومسنند أحمد ، فإن الضعيف الذي يوجد فيها يقرب من الحسن ،
وكلام الأكثرين يدل على أن التساق أيضاً من هذا القبيل .

وثالثها الكتب التي يوجد فيها كل نوع من الأحاديث الحسن والصالح والمكتر
منها سنن ابن ماجه ومسنند الطيالسي ومسنند عبد الرزاق ومسنند سعيد بن منصور
ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة (وذكر مسانيد آخر) وتفسير ابن مردويه
وكذا سائر التفاسير والمعاجم الثلاثة للطبراني وسنن الدارقطني والحلية لأبي نعيم
وسنن البيهقي .

و رابعها الكتب التي كل ما يوجد فيها الأحاديث يحكم عليه بالضعف ، منها
نواذر الأصول للحكيم الترمذي ومسنند الفردوس الديلمي وكتب التاريخ كتاريخ
الخلفاء وتاريخ ابن نجار وغيرهما .

و خامسها الكتب التي حيزت للوضوعات كوضوعات ابن الجوزي وتنزيه
الشريعة وغيرهما ، انتهى ما في الرسالة مختصراً ، وبسط الشيخ - قدس سره -
في رسالة له أخرى بالفارسية المسماة بالعجالة النافعة إلا أنه جعل الكتب فيها على
أربع طبقات كما بسط في مقدمة الالامع ، وفي آخرها : وهذا باعتبار إجمال الكلام
على ترتيب كتب الحديث على العموم وأما باعتبار التفصيل فيما بين الكتب الستة
فأصحها عند الجمهور البخاري ، قال النووي في التقریب : أول مصنف في الصحيح

المجرد صحيح البخارى ثم مسلم و هما أصح الكتب بعد القرآن العزيز و البخارى أحصهما ، و قيل مسلم أصح ، والصواب الأول . و عليه الجمهور ، و ما روى عن الامام الشافعى أنه قال : ما أعلم فى الأرض كتاباً أكثر صواباً من كتاب مالك ، فذلك قبل وجود الكتابين ، انتهى .

وقلت : و هو واضح فان الامام الشافعى توفى سنة (٢٠٤) و كان البخارى إذ ذاك ابن عشر و مسلم ولادته فى هذه السنة فإين وجود كتابيهما و قال أيضاً روى عن أبى على التيسابورى شيخ الحاكم أنه قال ما تحت أديم السماء كتاب أصح من صحيح مسلم هذا و قول من فضل من شيوخ المغرب كتاب مسلم على كتاب البخارى إما مردود أو مؤول ، قال شيخ الاسلام ابن حجر : قول أبى على ليس فيه ما يقتضى تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخارى كما توهم و إنما يقتضى نفي الأصحية عن غير كتاب مسلم عليه و أما إثباتها له فلا لأن إطلاقة يحتمل أن يريد بذلك و يحتمل أن يريد المساواة و قد رأيت فى كلام أبى سعيد العلائى ما يشعر بأن أبى على لم يقف على صحيح البخارى قال وهذا عندى بعيد ، والذي يظهر لى من كلام أبى على أنه قدم صحيح مسلم لمعنى آخر غير ما يرجع إلى ما نحن بصدده من الشرائط المطلوبة فى الصحة بل لأن مسلماً صنف كتابه فى بلده بحضور أصوله فى حياة كثير من مشائخه فكان يتحرز فى الألفاظ و يتحرى فى السياق بخلاف البخارى فربما كتب الحديث من حفظه و لم يميز ألفاظ رواته و لهذا ربما يعرض له الشك و قد صح عنه أنه قال رب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بالشام و لم يتصد مسلم إلا تصدى له البخارى من استنباط الأحكام و تقطيع الأحاديث و لم يخرج الموقوفات و أما ما نقل عن بعض المغاربة فمحمول على الأفضلية من حيث حسن الوضع وجودة الترتيب كما قاله عياض ، و قال ابن الملقن : رأيت بعض المتأخرين أنه قال إن الكتابين سواء ، و هذا قول ثالث ، و مال إليه القرطبي ، انتهى ملخصاً من التدريب

بتغيير يسير .

قلت : وما يستدل به على ترجيح البخارى على مسلم هو أن الروايات المتكلمة في البخارى أقل عدداً من الروايات المتكلمة فيها في مسلم كما في الشعر المعروف :

فدعد للجمعى وقاف لمسلم وبل لهما فاحفظ وقيت من الردى

و بذلك جزم العراقي في ألفيته و تبعه السيوطى في ألفيته ، و الجملة أن صحيح البخارى أعلى رتبة في الصحة عند الجمهور ، ثم الصحيح للإمام مسلم ثم السنن للإمام أبى داود عند هذا العبد الضعيف ، و بذلك جزم صاحب مفتاح السعادة و كذا صاحب نيل الأمانى ، و كلام ابن سيد الناس فى شأن أبى داود يشير إلى أنه جعله فى مرتبة مسلم كما بسطه السيوطى فى التدريب و كنى للإمام أبى داود غفراً أن الترمذى و النسائى من تلامذته ثم بعد ذلك مرتبة سنن النسائى وهو الراجح عند هذا العبد الضعيف لما قال ابن الأثير سأله بعض الأمراء عن كتابه السنن الكبرى أكله صحيح فقال لا قال فاكذب لنا الصحيح منه مجرداً فلخص منها الصغرى و سماه المجتبى بالوحدة أو النون و قال أبو على للنسائى شرط فى الرجال أشد من شرط مسلم ، و كذلك الحاكم و الخطيب يقولان إنه صحيح ، و إن له شرطاً فى الرجال أشد من شرط مسلم لكن قولهم غير مسلم كذا فى الحطة .

و قال السكوثرى فى هامش شروط الأئمة للحازمى و النسائى على تأخره زمناً ذكره بعضهم بعد الصحيحين فى المرتبة لأنه أشد انتقاداً للرجال من الشيخين و أقل حديثاً منتقداً بالنظر إلى من بعد الشيخين و يحسن بيان اللعل .

قلت : و قد حكى العلامة السخاوى عن بعض المغاربة تفضيل النسائى على البخارى و هذا أشد شذوذاً ، ثم بعد ذلك عندى جامع الترمذى ، قال السيوطى فى التدريب عن الذهبى أنه قال : انحطت رتبة جامع الترمذى من سنن أبى داود و النسائى لإخراجه حديث المصلوب و الكلبي و غيرها ، انتهى ، قلت : و أيضاً

الروايات التي حكم عليها بالوضع في الترمذى و إن كان هذا الحكم متعقبا عليه كما سياتى في الفائدة الرابعة هي أكثر جدأ مما حكم عليها بالوضع في سنن أبي داود و النسائى و هذا أيضاً يؤيد ما اخترته من الترتيب ، و منهم من قدمه على سنن النسائى ، و إليه يشير كلام صاحب مفتاح السعادة و نيل الأمانى و إليه يشير صنيع شيخ مشايخنا الشاه عبد العزيز في البستان و العجالة إذ ذكر السكوب الستة على هذا المنوال ، البخارى و مسلم و أبو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه ، و سبقه والده الشاه ولى الله في هذا الترتيب و تبعهما صاحب الينابيع الجنى و من المتقدمين الامام النووى في التقریب ، ثم آخر الامهات الست سنن ابن ماجه بلا خلاف في كونه آخرها رتبة و قد اختلفوا في ذكره في الامهات فلم يذكره النووى في تقریبه بل اقتصر على الخمسة فقط .

قال السيوطى : لم يدخل المصنف سنن ابن ماجه في الاصول ، و قد اشتهر في عصر المصنف و بعده جعل الاصول ستة بادخاله فيها ، قيل أول من ضمه إليها ابن طاهر المقدسى فتابعه أصحاب الأطراف و الرجال ، انتهى ، قال ابن حجر الهيئى قال المازى أن الغالب في ما انفرد به ابن ماجه الضعيف و لذا جرى كثير من القدماء على إضافة الموطا و غيره إلى الخمسة ، انتهى ، قيل أول من أضاف الموطا إلى الخمسة المحدث رزين بن معاوية العبدري المالكى المتوفى سنة خمس وعشرين و خمس مائة في كتابه التجريد الصحاح و السنن ثم تبعه ابن الاثير في كتابه جامع الاصول ، و أما إضافة الدارمى بدل ابن ماجه فالقول به حادث وقع بعد اضافة للسنن ابن ماجه إلى الخمسة وأول من قال ذلك أبو سعيد العلائى المتوفى سنة إحدى و ستين و سبع مائة و تبع العلائى الحافظ ابن حجر كما نقله السيوطى في التدريب بقوله قال شيخ الاسلام ليس أى الدارمى دون السنن في الرتبة بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه فانه أمثل منه بكثير .

وقال الشيخ عبد الغنى النابلسى فى ذخائر الموارىث فى الدلالة على مواضع الأحاديث ،
وقد اختلف فى السادس فعند المشاركة كتاب السنن لابن ماجه ، و عند المغاربة
الموطأ ، لكن صرح الشيخ أبوالحسن السندى فى شرحه على سنن ابن ماجه ،
والحق أن أحسن كتاب رغب إليه الفحول بعد كتاب الآثار و الموطأ ، وأحق
أن يعد فى الأصول كتاب معانى الآثار للإمام أبى جعفر الطحاوى فإنه عديم النظير
فى بابه انتهى ، و فى العرف الشذى و عندى أن مرتبة النسائى أى مرتبة كتابه
أعلى من مرتبة كتاب أبى داود فيكون النسائى فى المرتبة الثالثة لما قال النسائى :
ما أخرجت فى الصغرى صحيح ، و قال أبوداؤد : ما أخرجت فى كتابى صالح
للعمل ، فيعم الحسن و الصحيح ، ومرتبة الترمذى فى المرتبة الخامسة ، ولوالثقت
إلى أن الترمذى يحكم على أكثر الأحاديث من الصحة والحسن و الضعف ، فيكون
أعلى من أبى داود و لكن أبوداؤد أعلى من الترمذى بحسب الاجمال وإن لم يحكم
على كل واحد من الإحاديث ، انتهى ، و قد تقدم أن بعض المغاربة ، قد
رجح النسائى على صحيح البخارى أيضاً ، و كل حزب بما لديهم فرحون .

[الفائدة الثالثة] فى عدد رواياته و كتبه و ما فيه من حديث ثنائى أو
ثلاثى ، قال ابن كثير فى البداية ص ٦٧ قالوا وجملة الجامع مائة وإحدى وخمسون
كتاباً انتهى ، و أما عدد رواياته فلم أر من تعرض له من الشراح ، و أما الأبواب
فقد أحصيتها فوجدتها ألفاً و تسع مائة و خمسة وثمانين باباً ، و فى بعضها تكرار
فأحد عشر باباً منها مكررة كما نبه عليه فى مقدمة التحفة ، و ذكر فيها أيضاً
الروايات المكررة الواردة فى جامع الترمذى ، وهل فيه حديث ثنائى ، قال القارى
فى أوائل المرقاة شرح المشكاة أعلى أسانيد الترمذى ما يكون واسطتان بينه وبين
النبي ﷺ و له حديث واحد فى سنته بهذا الطريق ، و هو يأتى على الناس زمان
الصابر فيهم على دينه كالقابض على الحجر ، فاستاده أقرب من إسناد البخارى ومسلم

و أبي داود فان لهم ثلاثيات انتهى .

قال صاحب تحفة الأحوذى : ليس الأمر كما قال فان الترمذى روى هذا الحديث فى جامعة فى كتاب الفتن ، هكذا حدثنا إسماعيل بن موسى الفزارى تا عمر بن شاكِر عن أنس بن مالك ، قال قال رسول الله ﷺ الحديث ، فليس بين الترمذى وبين النبي ﷺ واسطتان بل فيه ثلاث وسائط ، فهذا الحديث ثلاثى كما ترى ، وقال أيضاً . إعلم أنه ليس فى جامع الترمذى ثلاثى غير حديث أنس المذكور ، وأما فى صحيح البخارى فاثنتان وعشرون ثلاثياً قد أفرزها العلماء بالتأليف كعملى القارى وغيره ، قال صاحب كشف الظنون و تنحصر الثلاثيات فى صحيح البخارى فى اثنين وعشرين حديثاً ، الغالب عن مكى بن ابراهيم ، وهو من جدته عن التابعين وهم فى الطبقة الأولى من شيوخه ، مثل محمد بن عبد الله الأنصارى وأبى عاصم النبيل و أبى نعيم ، وعليه شرح لطيف لمحمد شاه بن حاج حسن المتوفى سنة تسع و ثلاثين و تسع مائة انتهى .

و أما صحيح مسلم فليس فيه ثلاثى ، و كذا أبو داود والنسائى ليس فيهما أيضاً ثلاثى ، أما ابن ماجه ففيه عدة ثلاثيات ، وأما الدارمى فثلاثياته أكثر من ثلاثيات البخارى ، كذا فى الحطة ، وقال فى كشف الظنون : ثلاثيات الدارمى هى خمسة عشر حديثاً و وقعت فى مسنده بسنده انتهى ، فلينظر . وأما مسند أحمد فثلاثياته تزيد على ثلاث مائة حديث انتهى ، قلت : و زعم العلامة السخاوى ، أن فى سنن أبى داود حديثاً ثلاثياً و هو بظاهره مشكل فان أبداً داود أخرج حديثاً فى باب الحوض ، و هو فى حكم الثلاثى فان الراوى عن الصحابى ، و كذا الراوى عند كليهما تابعيان و متى تعددت الرواة من طبقة واحدة فهم فى حكم راو واحد لاتحاد الطبقة ، و قد بسط الكلام على ثلاثيات البخارى فى مقدمة لامع الدارمى ، و فيه أن فى البخارى اثنين وعشرين حديثاً من الثلاثيات . والأكثر منهما بل كلها سوى الاثنين

منها مروى عن تلامذة الامام الهمام أبي حنيفة النعمان ، أو من تلامذة تلاميذه
فاحدى عشرة منها رواها البخارى عن مكى بن ابراهيم البلخى أمام بلخ الحنفى لزم
أبا حنيفة و سماع منه الحديث ، و لذا قيل إن فقه الامام أبي حنيفة أكثره ثنائى ،
فله الحمد والمثنة .

[الفائدة الرابعة] فى أنه هل يوجد فى جامع الترمذى حديث موضوع أم لا ؟
إعلم أنه قد ذكر الحافظ ابن الجوزى فى موضوعاته ثلاثة وعشرين حديثاً ، بما
أخرجه الترمذى وحكم عليها بالوضع و ذكر السيوطى أنها ثلاثون حديثاً والتحقيق
أنها ليست بموضوعة كما حققه الحافظ ابن حجر والسيوطى ، قال الشيخ فى مقدمة
اللامع ص ٦٢ : قد أفرط ابن الجوزى فى الحكم بالوضع حتى تعقبه العلماء .

قال السيوطى فى التدريب : ألف شيخ الاسلام القول المسدد فى الذب عن
المسند أورد فيه أربعة وعشرين حديثاً فى المسند ، وهى فى الموضوعات وانتقدها حديثاً
حديثاً ، ومنها حديث فى صحيح مسلم ، وهو مارواه من طريق أبى عامر العقدى عن
أفلح بن سعيد عن عبد الله بن رافع عن أبى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً : إن طالت
بك مدة أوشك أن ترى قوماً يغدون فى سخط الله ويروحون فى لعتة فى أيديهم مثل
أذناب البقر ، قال شيخ الاسلام : لم أقف فى كتاب الموضوعات على شئ يحكم عليه
بالوضع وهو فى أحد الصحيحين غير هذا الحديث ، وإنها لغفلة شديدة ثم يكلم عليه
وعلى شواهد وذلت على هذا الكتاب بذيلى الأحاديث التى بقيت فى الموضوعات
فى المسند وهى أربعة عشر مع الكلام عليها ثم ألفت ذيلاً لهذين الكتابين سميت
« القول الحسن فى الذب عن السنن » ، أوردت فيه مائة و بضعة و عشرين حديثاً
ليست بموضوعة ، ومنها ما فى سنن أبى داود وهى أربعة أحاديث ومنها ما هو فى
جامع الترمذى وهو ثلاثة وعشرون حديثاً و منها ما فى سنن النسائى وهو حديث
واحد ومنها ما فى ابن ماجه وهو ستة عشر حديثاً ، ومنها ما فى صحيح البخارى
رواية حماد بن شاذان حديث واحد ، قال العراقي : إنه ليس فى الرواية

المشهورة و أن ألقى ذكر أنه في رواية حماد بن شاكر ، انتهى مختصراً من التدريب ، و قال في آخر كتابه : التعقبات على الموضوعات ، هذا آخر ما أوردته في هذا الكتاب من الأحاديث المتعقبة التي لا سبيل إلى إدراجها في سلك الموضوعات وجدها نحو ثلاث مائة حديث منها في صحيح مسلم حديث ، و في صحيح البخاري رواية حماد بن شاكر حديث ، و في مسند أحمد ثمانية و ثلاثون حديثاً و في سنن أبي داود تسعة أحاديث ، و في جامع الترمذي ثلاثون حديثاً ، و في سنن النسائي عشرة أحاديث ، و في سنن ابن ماجه ثلاثون حديثاً ، و في المستدرک ستون حديثاً على تداخل في العدد ، انتهى ، من مقدمة اللامع مع زيادة من التدريب ، و في العرف الشذى قال الحافظ سراج الدين القزويني الحنفى : إن في الترمذي ثلاثة أحاديث موضوعة ، لكن المحدثين لم يسلبوا حكم وضعه ، نعم قبلوا ضعفها أشد الضعف ، انتهى .

[الفائدة الخامسة] في شرط الترمذي :-

كتب الشيخ في مقدمة اللامع : ألف العلماء في شروط الأئمة رسائل مستقلة قال الشيخ محمد زاهد الكوثري في حاشية « شروط الأئمة » للحازمي : أول من صنف فيه هو الحافظ أبو عبد الله بن منده المتوفى سنة خمس و تسعين و ثلاث مائة ، ألف جزءاً سماه شروط الأئمة في القراءة و السماع و المناولة و الاجازة ، ثم الحافظ ابن طاهر المقدسى المتوفى سنة سبع و خمس مائة ألف جزءاً سماه شروط الأئمة الستة . ثم أتى الحافظ البارع أبو بكر الحازمي فألف هذا الجزء وأجاد ، انتهى ، قلت : ورسالة الحازمي في شروط الأئمة الخمسة طبعت بمصر بحاشية العلامة الكوثري و شروط الأئمة الستة للمقدسى أيضاً طبع في الهند ، قال القسطلاني : قال ابن طاهر المقدسى : اعلم أن البخاري ومسلماً وكذا أصحاب السنن الأربعة لم ينقل عن واحد منهم أنه قال شرطت أن أخرج في كتابي مما يكون على الشرط الفلاني ، وإنما يعرف

ذلك من سبر كتبهم ، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم إلى آخر ما بسط في مقدمة اللامع ص ٢٥ ، وفي معارف السنن عن الشاه أنور الكشميري رحمه الله ههنا كلام مختصر جامع في شروط الأئمة و هذا نصه « قد استنبطت شروط من صنيع هؤلاء الأئمة أرباب الصحاح فشرط صحيح البخارى الاتقان و كثرة ملازمة الراوى للشيخ ، و شرط مسلم الاتقان و لم يشترط كثرة الملازمة بل يشترط ثبوت اللقاء و اكتفى بمحض الماصرة بين الراوى و الشيخ ، و هذا هو مذهب جمهور المحدثين و اشترط أبوداود و النسائي كثرة الملازمة فقط ، ولم يشترط أبو عيسى الترمذى شيئاً منها ، والمراد بهذه الشروط أنهم لا يزلون في رواية الاحاديث عنها فيروون ما هو أعلى مما شرطوا و كثيراً ما يقال باعتبار كثرة الملازمة و قلتها : إن فلاناً قوى في فلان ، و إن فلاناً ضعيف في حق فلان ، و إن كان هو ثقة في نفسه و يرجع ذلك إلى أسباب ، فظهر أن الضعف قسيان : ضعف في نفسه و ضعف في غيره ، انتهى ، و هكذا في عرف الشذى .

و قال البجوعى في نفع قوت المغتذى : قال الحازمى : مذهب من يخرج صحيحاً أن يعتبر حال راو عدل في مشايخه و فيمن روى عنهم و هم ثقات أيضاً ، و حديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخرجه ، و عن بعضهم مدخول لا يصلح إخرجه إلا بالشواهد و المتابعات ، قال : و هذا باب فيه غموض و طريق إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوى الأصل و مراتب مسدا ركمهم فتوضح ذلك بمثال و هو أن تعلم أن أصحاب الزهرى مثلاً على خمس طبقات ، و لكل طبقة منها منزلة على ما يليها ، فالأولى بغاية الصحة كالك و ابن عينة و هو مقصد البخارى ، الثانية شاركت الأولى بالتبث ، غير أن الأولى جمعت حفظاً و إتقاناً و طول ملازمته له سفرأ و حضراً ، و الثانية لم تلازمه إلا مدة يسيرة فلم تمارس حديثه فكانوا في الاتقان دون الطبقة الأولى فهو شرط مسلم كالأوزاعى

والليث بن سعد والنعيمان بن راشد وابن أبي ذئب ، الثالثة جماعة لزموا الزهري كالأولى غير أنهم لم يسلموا من غوائل الجرح وهم بين الرد والقبول كسفيان بن حسين وجمفر بن برقان وإسحاق بن يحيى الكلبي وهم شرط أبي داود والنسائي ، الرابعة قوم شاركوا أهل الثالثة في الجرح والتعديل وتفردوا بقلة عمارتهم لحديثه إذ لم يصاحبه كثيراً كرمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصدقي والمثنى بن الصباح وهم شرط الترمذي ، وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود ، لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو من حديث أهل الطبقة الرابعة فإنه يبين ضعفه وبنه عليه فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة ، الخامسة قوم من الضعفاء والمجهولين لا يجوز لمن يخرج الأحاديث على الأبواب أن يخرج لهم إلا على سبيل الاعتبار والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه لا عند الشيخين كبحر بن كثير السقاء والحكم بن عبد الله الأيلي وعبد القدوس بن حبيب وقد يخرج البخاري أحياناً عن أعيان الطبقة الثانية ومسلم عن أعيان الطبقة الثالثة وأبو داود عن مشاهير الرابعة وذلك لأسباب تقتضيه ، انتهى .

[الفائدة السادسة] في نسخ الكتاب و بيان رواته وذكر ترجمة أبي العباس صاحب النسخة ، قال العلامة السيوطي في قوت المغتذي : قال الحافظ أبو جمفر ابن الزبير في برناجه : روى هذا الكتاب عن الترمذي مئة رجال في ما علته ، أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب وأبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي وأبو ذر محمد بن إبراهيم وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القطان وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر وأبو الحسن الفزارى ، وأما ما ذكر بعض الناس من أنه لا يصح سماع أحد في هذا المصنف من أبي عيسى ولا رواية عنه وهو كلام يعزى إلى أبي محمد ابن عتاب عن أبي عمرو السفاقي عن أبي عبد الله الفسوي فهو باطل قاله من قاله ، فإن الروايات في الكتاب منتشرة متتابعة عن جملة معروفين عن

المصنف ، انتهى .

قلت : لكن لا يوجد في هذا الزمان إلا النسخة التي هي من رواية أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب ، وقد قال السيوطي في قوت المغتذي أن المكتب الأربعة الصحيحين و سنن أبي داود و النسائي وقعت لنا من عدة روايات عن مؤلفيها ولم يقع الترمذي إلا من رواية أبي العباس عن الترمذي ، انتهى ، قلت : وكتب مولانا عبدالرشيد النعماني أن صاحب الهداية من أئمتنا الحنفية روى الجامع الترمذي من هذه الروايات الستة بطريق أبي سعيد الهيثم بن كليب الشاشي و هو كما قال الذهبي في التذكرة ص ٣/٦٦ : الحافظ المحدث الثقة أبو سعيد الهيثم بن كليب بن شريح بن مفضل الشاشي محدث ما وراء النهر و مؤلف المسند الكبير سمع عيسى بن أحمد السقلاني و أبا عيسى الترمذي أصله من مرو ، توفي سنة خمس و ثلاثين و ثلاث مائة ، انتهى .

وأما أبو العباس صاحب النسخة فقال الذهبي في التذكرة ص ٣/٨٠ في ترجمة أبي العباس الأصم : و فيها أي في سنة ست و أربعين و ثلاث مائة مات مسند مرو أبو العباس المحبوبي محمد بن أحمد بن محبوب صاحب الترمذي ، انتهى ، و في تلك السنة ذكر وفاته ابن خلكان ، و وصفه بقوله أبو العباس المحبوبي محدث مرو و شيخها و رئيسها ، انتهى ، و ذكره السمعاني في نسبة المحبوبي و بدأ باسمه فقال و اشتهر بهذه النسبة أبو العباس محمد بن أحمد التاجر من أهل مرو راويه لكتاب الجامع و ابنه أبو محمد عبد الله بن أبي العباس المحبوبي المروزي ، و كان أبوه شيخ أهل الثروة من التجار بخراسان و إليه كانت الرحلة ، انتهى .

و قال الذهبي في كتاب العبر : مات وله سبع و تسعون سنة روى جامع الترمذي عن مؤلفه و روى عن سعيد بن مسعود صاحب النظر بن شميل وأمثاله ، انتهى ، قلت : و أبو العباس هذا صاحب النسخة هو المشار إليه بما سيأتي في أوائل

الكتاب من قوله « فاقرب به الشيخ الثقة الأمين » على القول الراجح كما سيأتي في محله .

[الفائدة السابعة] في بيان بعض عادات الامام الترمذى وخصائص كتابه ، فمنها ما في قوت المعتنى أنه يترجم الباب الذى فيه حديث مشهور عن صحابي قد صح الطريق إليه و أخرج حديثه فى الكتب الصحاح فيورد فى الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه و لا يكون الطريق إليه كالطريق إلى الأول إلا أن الحكم صحيح ثم يتبعه بأن يقول و فى الباب عن فلان وفلان ويعد جماعة منهم الصحابي الذى أخرج ذلك الحكم من حديثه ، قال فى مقدمة التحفة : وفى اختيار الترمذى هذا الصنيع فوائد ، منها أن يطلع الناس على هذا الحديث الغير المشهور ، و منها إظهار ما فى سنده من علة ، و منها بيان لما فى هذا الحديث من زيادة أو شئ آخر ، انتهى ، و منها قوله و فى الباب عن فلان و فلان .

قال المحدث البورى فى معارف السنن ص ٣٥ جامع الترمذى يحتوى على أبواب الأحاديث من الأصناف الثمانية و لكن مع هذا ذخيرة الروايات فيه قليلة بالنسبة إلى بقية الصحاح و السنن و لكن يجبر هذا الوهن و يستدرك هذا القات بالاشارة إلى ذخيرة الروايات فى الخارج بذكر من رواه من الصحابة بقوله : وفى الباب عن فلان وفلان ، و الحافظ العراقى أفرده بكتاب فى تخريج أحاديث الباب كما ذكره فى نكته على ابن صلاح و اقتنى أثره صاحبه الحافظ ابن حجر و سماه « اللباب فيما يقوله الترمذى » وفى الباب و قد بدأت فى تأليف كتاب فى تخريج أحاديث ما فى الباب و سميت لب اللباب فى تخريج ما يقول الترمذى و فى الباب ، انتهى ، و فى العرف الشذى و الأسهل لاستخراج أحاديثه المراجعة إلى مسند أحمد ، انتهى .

قال الشيخ أحمد شاكر : كتاب الترمذى يمتاز بأمر ثلاثة لا تجد فى شئ من

السكيب الستة أو غيرها ، أولها أنه بعد أن يروى حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث فيه سواء كانت بمعنى الحديث الذي رواه أم بمعنى آخر أم بما يخالفه أم بالإشارة إليه و لو من بعيد و هذا أصعب ما في الكتاب على من يريد شرحه و خاصة في هذه العصور ، و قد عدت بلاد الاسلام نبوغ حفاظ الحديث الذين كانوا مفاخر العصور السالفة فن حاول استيفاء هذا و تخرج كل حديث أشار إليه الترمذى أعجزه وفاته شئ كثير ، و قد حاول الشيخ المباركفوري رحمه الله تعالى ذلك في شرحه فلم يمكنه تخرج كل الأحاديث ، و ثانيها أنه في أغلب أحيانه يذكر اختلاف الفقهاء و أقوالهم في المسائل الفقهية و كثيراً ما يشير إلى دلائلهم و يذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة ، و هذا مقصد من أعلى المقاصد و أهمها إذ هو الغاية الصحيحة من علوم الحديث ، تمييز الصحيح من الضعيف للاستدلال و الاحتجاج ثم الاتباع و العمل ، ثالثها أنه يعنى كل العناية في كتابه بتعليل الحديث و يذكر درجته من الصحة والضعف ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيداً ، انتهى .

قلت : و أما مراد الترمذى بقوله و في الباب عن فلان فقد تقدم آنفاً في كلام الشيخ أحمد شاكر ، و قال السيوطى في تدريب الراوى : والامام الترمذى لا يريد بقوله و في الباب عن فلان و فلان ذلك الحديث المعين بل يريد أحاديث آخر يصح أن تكتب في الباب ، قال العراقى : و هو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه ، و ليس كذلك بل قد يكون كذلك ، و قد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب ، انتهى ، و كتب الشيخ - قدس سره - في السكوكب الدرى ص ١١ كما سيأتى قوله و في الباب إلخ ، يعنى بذلك أن الرواية قد بلغت بحسب المعنى حد الاشتهار حيث نقلت عن جم غفير ، انتهى .

و كلام الشيخ - قدس سره - هذا يؤمى إلى أن مراد الترمذى بقوله و فى الباب عن فلان و فلان الاشارة إلى الأحاديث التى رويت بمعنى الحديث الذى أخرجه فى الباب ، و هذا خلاف ما تقدم عن السيوطى و غيره اللهم إلا أن يحمل كلام الشيخ - قدس سره - على إرادة بعض الأحيان أى قد يكون غرض الامام الترمذى بقوله و فى الباب عن فلان إلخ ، هذا و قد يكون غير ذلك و لا يخفى جودته ، و منها ما تقدم آنفاً من أنه يذكر مرتبة الحديث من الصحة أو الحسن أو الغرابة والضعف ، قال الحافظ ابن حجر فى نكته على ابن الصلاح قد أكثر على ابن المدينى من وصف الأحاديث بالصحة و بالحسن فى مسنده و فى علله ، و كأنه الامام السابق لهذا الاصطلاح ، وعنه أخذ البخارى ويعقوب بن شيبه و غير واحد ، و عن البخارى أخذ الترمذى ، فاستمداد الترمذى لذلك إنما هو من البخارى و لكن الترمذى أكثر منه و آثار بذكره ، و أظهر الاصطلاح فبسه و صار أشهر به من غيره ، انتهى .

و منها أنه إذا روى حديثاً عن صحابى فى باب فلا يعيد ذكر ذلك الصحابى بعد قوله و فى الباب إلا أنه خالف عادته هذه فى عدة أبواب ، منها باب صفة شجر الجنة فقد روى فيه عن أبى سعيد الخدرى عن النبي ﷺ قال : فى الجنة شجرة يسير الراكب فى ظلها مائة عام ، الحديث ، ثم قال الترمذى : و فى الباب عن أبى سعيد فالظاهر أنه أراد حديثاً آخر لأبى سعيد غير الحديث الذى قدمه ، وهو ما رواه ابن حبان عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال له رجل يا رسول الله : ما طوبى قال شجرة مسيرة مائة سنة الحديث ، و هكذا فعل فى باب كراهية خاتم الذهب ، فقد روى فيه عن على بن رضى الله عنه ، ثم قال بعد إخراج الحديث و فى الباب عن على ، فالظاهر أنه أشار إلى حديث آخر لعلى بن رضى الله عنه وهو موجود فى مسند الامام أحمد كما فى مقدمة التحفة ، و منها أنه قد يعقد باباً بغير ترجمة ثم يورد فيه حديثاً

ثم يقول و في الباب عن فلان فيشير به إلى حديث يكون في معنى الحديث الذي ذكره في هذا الباب .

و منها أنه إذا اختصر بعض الأحاديث يشير إلى أنه مطول بقوله و فيه قصة أو فيه كلام أكثر من هذا و نحوه ، و منها أنه يبين الفرق بين الأسماء المشتركة كيزيد الفارسي ويزيد الرقاشي ، و كذا بين الكنى المشتركة كأبي حازم الزاهد و أبي حازم الأشجعي . و منها أنه قد يحسن الحديث الضعيف الذي يكون ضعفه ظاهراً للجهالة بعض رواته أو لضعفه أو للاقتطاع أو لغير ذلك من وجوه الضعف ، فأما تحسينه ما في سنده مجهول فيحتمل أن الامام الترمذي عرفه ، قال ابن الملقن في شرح المنهاج جواباً على من أنكر على الترمذي تحسين حديث فيه أبو بكر الحنفي و هو مجهول ، قال ابن القطان و إنما حسن الترمذي حديثه على عادته في قبول المشاهير كذا في نصب الراية ، و أما تحسينه ما في إسناده ضعف أو انقطاع فلمجيئه من وجه آخر أو لشواهده كما قال السيوطي في التدريب و الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير و في فتح الباري .

و منها أن الحديث إذا يكون عنده حسناً مع الغرابة فيقول هذا حديث حسن غريب فيقدم وصف الحسن على الغرابة ، و قد عكس هذا في بعض المواضع كما في باب ما جاء في الأربع قبل العصر فقال بعد تخريج الحديث هذا حديث غريب حسن كما في بعض النسخ ، قال العراقي : جرت عادة المصنف أن يقدم الوصف بالحسن على الغرابة ، والظاهر أنه يقدم الوصف الغالب على الحديث فان غلب عليه الحسن قدمه و إن غلب عليه الغرابة قدمها ، انتهى .

و منها أنه قد يجمع في الحكم على الحديث بين الصحة و الحسن فيقول هذا حديث حسن صحيح ، و قد يجمع بين الحسن و الغرابة فيقول هذا حديث حسن غريب . و قد يجمع بين الأوصاف الثلاثة فيقول حديث حسن غريب صحيح و هذا

إشكال مشهور تعرض له جمع من المتقدمين والمتأخرين ، واختلفوا في الجواب عن هذا الايراد كما بسط في الشروح و كتب الأصول ، و فصل الكلام عليه صاحب تحفة الأحوذى في المقدمة لا نظول الكلام بذكره فارجع إليه لو شئت .

[الفائدة الثامنة] في ذكر الشروح للجامع الترمذى و له عدة شروح لكن أكثرها بما لم يكمل ولم يتم كما سيأتى في كلام السيوطى فيها عارضة الأحوذى قال السيوطى في قوت المغتنى : و لا نعلم أنه شرحه أحد كاملاً إلا القاضى أبو بكر بن العربى في كتابه عارضة الأحوذى ، انتهى ، قال صاحب تحفة الأحوذى : هذا من أشهر شروح الترمذى قد نقل منه الحافظ ابن حجر و غيره من الأعلام في تصانيفهم كلمات مفيدة و فوائد عديدة ، و قد طبع جزء من هذا الشرح مع شروح أخرى للجامع الترمذى في المطبعة النظامية في الهند ، و أيضاً قد طبع هذا الشرح كاملاً بمصر ، انتهى .

و منها المنقح الشذى في شرح الترمذى لابن سيد الناس لكنه لم يتم ، قال السيوطى : و كتب عليه ابن سيد الناس قطعة و كل عليها الحافظ زين الدين أبو الفضل العراقى قطعة أخرى و لم يتمه ، و كتب عليه شيخ الاسلام سراج الدين البلقينى قطعة والحافظ ابن حجر مجلداً لم أقف عليه وله « كتاب الباب فى ما يقول فيه الترمذى و فى الباب ، و لم أقف عليه أيضاً ، والله تعالى أعلم ، انتهى .

و ذكر فى مقدمة تحفة الأحوذى عدة شروح أخر أكثرها بما لم يكمل وبعضها بما لم يدر حالها هل تم أم لا ، فيها شرح الحافظ بن الملقن و هو شرح زوائده على الصحيحين و لم يتم ، كتب منه قطعة ، ومنها شرح الحافظ ابن رجب البغدادى الخنبلى لا يدرى تم أم لم يتم ، و منها شرح الحافظ ابن حجر العسقلانى تقديم ذكره فى كلام السيوطى ، قال الحافظ فى الفتح فى شرح حديث : أتى سباطة قوم فبال قائماً : ولم يثبت عنه ﷺ فى النهى عن البول قائماً شئ كما يثبت فى أوائل شرح

الترمذى ، انتهى ، ومنها العرف الشذى على جامع الترمذى للحافظ ابن زسلان
البلقيني كتب منه قطعة ولم يكمله .

و منها قوت المقتضى على جامع الترمذى للحافظ السيوطى واختصره العلامة
السيد على بن سليمان الدمنى البجمعى و سماه قنع قوت المقتضى ، قد طبع بمصر
و على هامش النسخة المطبوعة الهندية أيضاً ، و منها شرح العلامة محمد طاهر
صاحب مجمع البحار ، قال صاحب التحفة : ولا علم لى أنه آتاه أم لا ، ومنها شرح
أبى الطيب السندى وقد طبع قطعة منه ، ومنها شرح الشيخ سراج أحمد السرهندى
و هو بالفارسية قد طبع قطعة منه و من شرح أبى الطيب فى المطبعة النظامية فى
الهند ، و منها شرح أبى الحسن بن عبد الهادى السندى المدنى المتوفى سنة تسع
و ثلاثين و مائة و ألف بالحرم النبوى و هو شرح لطيف بالقول ، وقد طبع هذا
الشرح مع جامع الترمذى بمصر ، انتهى ، ومنها الطيب الشذى على جامع الترمذى
مولانا اشفاق الرحمن الكاندهلوى رحمه الله ، طبع قطعة منه .

و منها تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، و قد تم هذا الشرح و هو
فى أربع مجلدات للشيخ المحدث محمد عبد الرحمن المباركفورى السلفى المتوفى سنة
ثلاث و خمسين و ثلاث مائة و ألف ، و هذا الشرح متداول فيما بين الناس ،
و منها معارف السنن للشيخ المحدث مولانا محمد يوسف البنورى شيخ الحديث
بالمدرسة العربية الإسلامية فى كراتشى و مديرها ، و هذا الشرح ألفه المؤلف فى
ضوء ما أفاده الحافظ الحجة المحدث الكبير الشيخ محمد أنور شاه السكشميرى و هو
شرح جيد نافع للطلبة و أساتذة الحديث ، و قد طبع منه إلى الآن ست مجلدات
و الجزء السادس منه بلغ إلى آخر أبواب الحج يسر الله للمؤلف إتمامه ، و منها
المسك الزكى و هو مجموع افادات أفاد بها شيخ المشايخ العارف الكبير القطب
السككوى عنه درس الترمذى و هو مطبوع ، و منها افادات أفاد بها الخبر الأملى

و التحرير اللوذى صدر المدرسين مولانا محمود حسن المحدث الديوبندى الشهير
بشيخ الهند - نور الله مرقده - و هى مطبوعة باسم « التقرير للترمذى » ملحق
بأول النسخة المطبوعة الهندية .

و منها العرف الشذى على جامع الترمذى وهو مجموع افادات أفاد بها الشيخ
محمد أنوز شاه الكشميرى المؤمى إليه آنفاً المولود فى سبع وعشرين من شوال سنة
ألف و مائتين و اثنتين وتسعين من الهجرة المتوفى ثالث صفر سنة اثنتين وخمسين
و ألف و ثلاث مائة جمعها بعض تلاميذه أعنى المولوى محمد جراح الفنجابى .
و منها ما هو بأيدينا أعنى الكوكب الدرى على جامع الترمذى مع التعليق
النفيس وهو مجموع افادات أفاد بها رأس الفقهاء والمحدثين فى زمانه شيخ مشايخنا
العارف الكبير مولانا رشيد أحمد الجنجوى - قدس سره - عند درس الترمذى
جمعها تلميذه الرشيد الأديب الأريب و المحدث الفقيه مولانا محمد يحيى الكاندهلوى
- نور الله مرقده - مع تحشية نجله الرشيد الذى هو سر أبيه المستغنى عن ذكر
الألقاب و الاوصاف شيخ الحديث مرشدنا و مولانا محمد زكريا الكاندهلوى متعنا
الله و المسلمين بطول بقاءه ، و سياتى من تراجم هؤلاء المشايخ الثلاثة فى فصل
مستقل .

الشيخ العلامة رشيد أحمد الكنكوهى

الشيخ الامام العلامة المحدث رشيد أحمد بن هداية أحمد بن بير بخش بن
غلام حسن بن غلام على بن على أكبر بن القاضى محمد أسلم الانصارى الحنفى
الرامبورى ثم الكنكوهى أحد العلماء المحققين ، و الفضلاء المدققين ، لم يكن مثله
فى زمانه فى الصدق و العفاف ، و التوكل و التفقه ، و الشهامة ، و الاقدام فى
المخاطر ، و الصلابة فى الدين ، و الشدة فى المذهب .
ولد لست خلون من ذى القعدة سنة أربع و أربعين و مائتين و ألف ،

ببلدة ككنكوه في بيت جده لأمه ، و نشأ بين خؤولته ، و كان أصله من رامبور
 قرية جامعة من أعمال سهارنפור ، و قرأ الرسائل الفارسية على خالد محمد تقى ،
 و المختصرات في النحو و الصرف على المولوى محمد بخش الرامبورى ، ثم سافر إلى
 دلهى ، و قرأ شيئاً من العربية على القاضى أحمد الدين الجهلى ، ثم لازم الشيخ
 ملوك على النانوتوى و قرأ عليه أكثر الكتب الدراسية ، و بعضها على الملقى
 صدر الدين الدهلوى ، و قرأ الحديث و التفسير أكثرهما على الشيخ عبد الغنى ،
 و بعضها على صنوه الكبير أحمد سعيد بن أبى سعيد العمرى الدهلوى ، حتى برع
 و فاق أقرانه في المعقول و المقول ، و رجع إلى ككنكوه ، و تزوج بخديجة بنت
 خالد محمد تقى ، ثم حفظ القرآن في سنة واحدة ، ثم أخذ الطريقة على الشيخ الأجل
 إمداد الله بن محمد أمين العمرى التهانوى و لازمه مدة ، ثم تصدر للتدريس بكنكوه
 و أتموه بالثورة و الخروج على الحكومة الانكليزية سنة ست و سبعين و مأتين
 و ألف ، فأخذه ثم حبسوه في السجن ستة أشهر ببلدة مظفر نكر ، و لما ظهرت
 براته أطلقوه من الأسر ، فاشتغل بالدرس و الاقادة زماناً يسيراً ، ثم سافر إلى
 الحجاز بنفقة رجل من أهل رامبور سنة ثمانين و مأتين و ألف ، و كان شيخه
 إمداد الله المذكور خرج من الهند قبل ذلك نحو سنة ست و سبعين فلقبه بمكة و
 حج حجة الاسلام ، ثم سافر إلى المدينة المنورة فزار و لقي شيخه عبد الغنى ، ثم
 رجع إلى الهند و اشتغل بالدرس و الاقادة زماناً ، و سافر إلى الحجاز مرة ثانية
 سنة أربع و تسعين في جماعة سالحة ، منهم الشيخ محمد قاسم و الشيخ محمد مظهر
 و الشيخ يعقوب و الشيخ رفيع الدين و الشيخ محمود حسن الديوبندى و مولانا أحمد
 حسن الكانورى و جمع آخرون ، فخرج عن أحد أبويه ، و رحل إلى المدينة المنورة
 و أقام بها عشرين يوماً ، و لقي شيخه عبد الغنى ، ثم رجع إلى مكة و أقام بها شهراً
 كاملاً ، و استفاض من شيخه إمداد الله ، ثم رجع إلى الهند و درس و أفاد مدة

بكنكوه . ثم سافر إلى الحجاز سنة تسع و تسعين فخرج عن أحد أبويه ، و سار إلى مدينة النبي صلى الله عليه و آله و سلم ، لقي شيوخه و عاد إلى الهند ، و لازم بيته فلم يخرج منه إلا مرة أو مرتين إلى ديوبند للنظر إلى شؤون المدرسة العربية بها ،

و كان قبل سفر الحجاز في المرة الثالثة يقرئ في علوم عديدة من الفقه و الأصول و الكلام و الحديث و التفسير ، و بعد العود من الحجاز في المرة الأخيرة أفرغ أوقاته لدرس الصحاح الستة ، و التزم أن يدرسها في سنة واحدة ، و كان يقرئ جامع الترمذى أولاً ، و يذل جهده فيه في تحقيق المأن و الاسناد و دفع التعارض ، و ترجيح أحد الجانبين ، و تشييد المذهب الحقنى ، ثم يقرئ الكتب الأخرى سنن أبى داود فضيحي البخارى و مسلم فالنسائى فابن ماجه سرداً مع بحث قليل فيما يتعلق بالكتاب ، و لم تكن له كثرة اشتغال بالتأليف .

و كانت أوقاته موزعة [مضبوطة] يحافظ عليها صيفاً و شتاء ، فاذا صلى الفجر اشتغل بالذكر و الفكر في الخلوة حتى يتعالى النهار ، ثم يتطوع و يقبل على الطلبة ، و هم كبار العلماء و المحصلين ، يدرسه في الفقه و الحديث و التفسير ، و اقتصر في آخر عمره على تدريس الصحاح الستة ، فلما كف بصره ترك التدريس و توسع في الارشاد و التحقيق ، و بعد أن ينتهى من التدريس ، يشتغل بكتابة الرسائل و الردود ، يجب المستفتين ، و لما عجز عن الكتابة لتزول الماء في عينه و كل كتابة الرسائل و تحرير الفتاوى إلى تلميذه النجيب الشيخ محمد يحيى بن اسماعيل الكاندهلوى و كان يحرص على أن ينتهى من كتابة الرسائل و الفتاوى في يومها ، فاذا انتهى من الكتابة تغدى و انصرف يقيل و يستريح ، فاذا صلى الظهر اشتغل بتلاوة القرآن من المصحف ، و بعد ما كف بصره كان يتلو حفظاً ، ثم اشتغل بالدروس إلى العصر و كان يجلس للعامة بين العصر و المغرب ، فاذا صلى المغرب قام يتطوع ، ثم ينصرف

إلى البيت و يكون مع عياله و يتعشى ، فإذا صلى العشاء - وكان يؤخر غالباً -
انصرف إلى فراشه ينام و يستريح ، و كان هذا دأبه على مر الأيام .

و كان آية باهرة و نعمة ظاهرة في التقوى ، و اتباع السنة النبوية و العمل
بالعزيمة و الاستقامة على الشريعة ، و رفض البدع و محدثات الأمور و محاربتها
بكل طريق ، و الحرص على نشر السنة و إعلاء شعائر الاسلام ، و الصدع بالحق
و بيان الحكم الشرعى ، ثم لا يبالى بما يتناول فيه الناس ، لا يقبل تحريفاً ، ولا
يحتمل منكراً ، و لا يعرف المحاباة و لا المداينة في الدين ، مع ما طبعه الله عليه
من التواضع و الرفق و اللين ، دأباً مع الحق حيث مادار ، يرجع عن قوله إذا
تبين له الصواب ، انتهت إليه الامامة في العلم و العمل و رئاسة ترية المريدين ،
و تركية النفوس ، و الدعاء إلى الله و إحياء السنة و إمارة البدع ، و قد رزقه الله
من التلاميذ و الخلفاء ما يندر وجود أمثالهم في هذا العصر في الاستقامة على الدين
و اتباع الشريعة الغراء ، و نشر العلم النافع ، و إحياء السنن و إصلاح المسلمين ،
و تقع بهم خلائق لا تحصى بحمد و عد .

كان الشيخ معتدل القامة . متناسب الأعضاء ، صدياً في الجسم ، عريض الجبهة
أزهر الجبين ، أزج الجانبين ، أجمل العينين في حجاب ، مستوى الأنف في شمم ، كث
اللحية ، عريض ما بين المنكبين ، له صوت عال في رفق و وضوح ، دائم البشر ،
فصيح اللسان ، جميل اللحن ، و كان غاية في ذكاء الحس ، و دقة الشعور ، مقتصداً
في حياته ، متوسطاً بين الإفراط و التفريط ، يحب النظافة و الأناقة . طارحاً للتكاف ،
قد أرسل النفس على سجيته ، و من كبار خلفائه الشيخ خليل أحمد السهارنفورى
و الشيخ محمود حسن الديوبندى و الشيخ عبد الرحيم الراجورى و الشيخ حسين
احمد الفيض آبادى ، و من أشهر تلاميذه الشيخ محمد يحيى الكاندهلوى و الشيخ ماجد
على المانوى و الشيخ حسين على الوائى و آخرون .

له مصنفات مختصرة قليلة ، منها : تصفية القلوب ، و إمداد السلوك ، و هداية الشيعة ، و زبدة المناسك ، و هداية المعتدى ، و سبل الرشاد ، و البراهين القاطعة في الرد على الأنوار الساطعة للولوى عبد السميع الرافقورى ، طبع باسم الشيخ خليل أحمد السهارقورى ، و بعض رسائل فى المسائل الخلافية و الرد على البدع ، و قد جمع بعض أصحابه رسائله فى مجموعة ، و جمعت فتاواه فى ثلاثة مجلدات .

و قد جمع تلميذه النقيب الشيخ محمد يحيى بن إسماعيل الكاندهلوى ما أفاده فى درسه للجامع الترمذى ، و طبع باسم « الكوكب الدرى » و دون ما أفاده فى درس الجامع الصحيح ، و نشره ابنه الشيخ محمد زكريا الكاندهلوى مع تطبيقاته ، و سماه « لأمع الدرارى » .

كانت وفاته يوم الجمعة بعد الأذان لثمان خلون من جمادى الآخرة سنة ثلاث و عشرين و ثلاث مائة و ألف .

ترجمة الشيخ العلامة الشهير ، مرجع أهل الفتوى مولانا محمد يحيى الكاندهلوى جامع هذا التعليق الأنيق ، هو العلامة الشهير حافظ القرآن و الحديث مولانا محمد يحيى بن مولانا محمد إسماعيل بن غلام حسين بن حكيم كريم بخش الصديقى نسباً و الحنفى مسلماً و الكاندهلوى وطناً ولد فى غرة محرم سنة ثمان و ثمانين (١) و كان ذلك آخر يوم من سنة سبع و ثمانين فسمى بالاسم التاريخى « بلند اختر » و كان كذلك ، فانه رحمه الله كان ذكياً فظناً من يوم ولادته كان حفظ ربع الجزء الثلاثين من القرآن الكريم عند فطامه و حفظ سائر القرآن إذ كان عمره سبع سنين ، و مع ذلك قد قرأ الكتب الفارسية بتمامها عند عمه و الكتب العربية الابتدائية على والده ، و كان والده - قدس سره - قد أمره بعد فراغه من حفظ القرآن

(١) و قد وقع فى ترجمته فى آخر مقدمة اللامع لفظ تسعين بدلاً من ثمانين

غلطاً من الكاتب .

قبل شروعه في الكتب العربية أن يقرأ كل يوم القرآن المجيد مرة واحدة ، فكان يتدبّر من بعد الفجر ويحتم قيل صلاة الظهر و تسلسل عمله ذلك إلى ستة أشهر وقرأ بعض الكتب الدراسية في مدرسة حسين بخش في دهلي وأكثّر كتب المقول في المدرسة العربية التي كانت في بلدة كاندھله ، وكان العلامة الشهير مولانا يد الله السنبلی مدرساً في تلك المدرسة ، وكان ماهراً في العلوم العقلية ، يشار إليه بالبنان لكنه لم يكن ماهراً في علم الأدب العربي .

وكان الشيخ مولانا محمد يحيى ماهراً في كتب الأدب حافظاً لها ، درس كتبها بدون النظر إلى الكتاب إلى آخر عمره ، فكان الشيخ يقرأ عليه كتب المنطق و يقرأ الشيخ الأستاذ علي مولانا محمد يحيى المقامات للحريزى ، وبعد الفراغ من الكتب الدراسية كلها غير كتب الصحاح اشتغل بالتدريس في مدرسة والده في قرية نظام الدين دهلي ، وتجنب عن أخذ كتب الصحاح عن غير قطب الأقطاب شيخنا السككوهي ، وكان حضرة الامام السككوهي إذ ذاك تاركاً مشاغل التدريس لأغفار حدثت له في تلك الأزمنة فلما وصل إلى حضرة الخبّر من عطشى الحديث الذين فيهم القابلية التامة سيما حضرة الموصوف - نور الله مرقده - والحوا عليه بحيث لم يجد بداً من إسماعاف مرامهم لبي تدرسه في شوال سنة إحدى عشرة بعد ألف و ثلاث مائة ، فقرأ عنده الكتب الصحاح في السنتين بغاية التدبر والاتقان وقيد بالكتابة فوائد تقاريره ثم أقام عنده و بايع على يده ، واجتهد في خدمته حتى قال الشيخ السككوهي أن المولوى محمد يحيى : عصا أتوكأ عليها ، وكان يكتب مكاتيبه و فتاواه إلى أن توفي القطب السككوهي . فتوجه إلى أجل خلفائه حضرة الشيخ مولانا خليل أحمد المهاجر المدني صاحب بذل المجهود في شرح سنن أبي داود فأعطاه الشيخ خليل خرقة الخلافة و عممه العمامة التي عممها سبب الطائفة حضرة الحاج امداد الله المهاجر المكي قائلاً بأنك جدير بهذه العمامة و وارث لها بالحقيقة

و كمت أميناً لها إلى أن أوصلها إلى مستحقها ثم تاب مناب الشيخ خليل أحمد في تدريس الصحاح في المدرسة العالية الشهيرة بمظاهر علوم من سنة ثمان و عشرين إلى أن توفي رحمه الله في العاشر من ذى القعدة سنة أربع و ثلاثين بعد ألف و ثلاث مائة في الساعة التاسعة صبيحة يوم السبت داخلا تحت قوله ﷺ المبطلون شهيد ، نور الله مرقدہ و برد مضجعه .

و كان - رحمه الله - تلاء للقرآن بكاء في الليالي و الناس نيام ، فكان يقلو القرآن في الليل حتى يغلب عليه البكاء رحمه الله رحمة واسعة ، و قد ذكر ترجمته في مقدمة أوجز المسالك و اللامع ، وفي تذكرة الخليل باللغة الأردية .

[ترجمة المحشى بركة العصر المحدث الشهير مولانا محمد زكريا - لا زالت شمس فيوضه بازغة -] ، هو حافظ القرآن والحديث حجة الله على العالمين حضرة العلامة الشيخ محمد زكريا بن العلامة مولانا محمد يحيى (المذكور ترجمته سابقاً) ولد لعشر خلون من رمضان سنة خمس عشرة و ثلاث مائة و ألف ليلة الخميس في الساعة الحادية عشرة ، وأخذہ والده العلامة بمعالی الأمور وعضم النفس و الانقطاع إلى العلم و العكوف على المطالعة و غير ذلك من فضائل الأخلاق و دقائق الترية ، فشأ على هذه الخصال الحميدة و بدأ حروف الهجاء على الدكتور عبد الرحمن المظفر نكرى من أصحاب الشيخ الجليل الكبير مولانا رشيد أحمد السكوكهى و حفظ القرآن على والده و قرأ كتب الفارسية على عمه مولانا الشيخ محمد الياس رئيس الدعوة الاسلامية و كتب الصرف على والده ومكث في كنىه إلى سنة ثمان و عشرين هجرية ، ثم جاء إلى بلدة سهارنפור و قرأ باقى الكتب الدراسية فى جامعة مظاهر علوم ثم عين مدرساً فى الجامعة المذكورة فى المحرم سنة خمس و ثلاثين و بايع على يد الشيخ الجليل مولانا خليل أحمد - قدس الله سره - و أجازہ الشيخ الجليل فى الطرق الأربعة المعروفة فى ذى قعدة سنة خمس و أربعين

بالمدينة المنورة وقد حج ثلاث حججات مع الشيخ الجليل مولانا خليل أحمد قدس الله سره ، ثم سافر للحج مرة رابعة بطالب من ابن عمه الحبيب الشيخ محمد يوسف و مرة خامسة مع الشيخ إنعام الحسن أمير جماعة التبليغ وخته العزيز ، و كانت رحلته الأولى إلى الحجاز في شعبان سنة ثمان و ثلاثين ، و الثانية كانت في شوال سنة أربع و أربعين و مكث هناك سنة و حج الثالثة ، و في شهر الله المحرم سنة ست و أربعين رجع إلى سهارنפור و بدأ يدرس سنن أبي داود و يضيف إليه دروساً أخرى في الحديث و لم يزل يتدرج فيها حتى أصبح رئيس أساتذة هذه المدرسة و انتهت إليه رئاسة تدريس الحديث أخيراً ، و كان أكثر اشتغاله بتدريس سنن أبي داود و يدرس النصف الأول من صحيح البخارى في آخر السنة و بعد وفاة الشيخ عبد اللطيف مدير المدرسة آل إليه تدريس الجامع الصحيح بكامله فواظب عليه مدة طويلة مع ضعف بصره و أمراضه الكثيرة و لم يعتذر عنه إلا في أول السنة الدراسية في سنة ثمان و ثمانين بعد ألف و ثلاثمائة ، و من من الله تعالى عليه أنهماكه في خدمة الحديث الشريف و العكوف عليه دراسة و تدريساً ، و تصنيفاً و تأليفاً ، و اختلاط حبه و الاشتغال به بلحمه و دمه حتى صار ذلك علماً عليه و لقباً أشهر من اسمه فليس الحديث له صناعة و علماً لحسب ، بل هو ذوق و حال يعيش به و يعيش فيه ، و أيضاً من منته تعالى حب شيخه له و إشاره إياه و اختصاصه به ، و قد حاز ثقته و رضاه ، و دعواته الصالحة بحسن صحابته و وفائه و تقانيه في مرضاته ، و كذلك لم يزل محبباً أثيراً عند جميع الشيوخ العظام ، و المعاصرين الكبار ، و أيضاً من من الله تعالى عليه أنه سبحانه و تعالى أغشاه عن الوظائف و المرتبات و الاشتغال بالكسب ، و رزقه الاعتماد عليه و التوكل و علو الهمة ، فلم يزل يدرس الحديث الشريف في المدرسة المذكورة محتسباً متطوعاً لا يأخذ عليه أجراً ، و منها شدة اتباعه لسلفه الصالح و حبه و اتصاره لهم

وتمسكه بأهدابهم وكرهته لمحدثات الأمور و الاشتغال بخاصة النفس و خدمة العلم والدين ، ومنها علو الهمة في العبادة و إحياء ليالى رمضان وتلاوة القرآن والمواصلة و الضيافة والاعانة على نوائب الحق وحمل الأثقال و أداء الحقوق ، بارك الله تعالى في أيامه و تقفنا بأنقاسه و كان بما أكرمه الله به أن شيخه أبدى رغبته و حرصه الشديد على وضع شرح لسنن أبي داود و طلب عنه أن يساعده في ذلك و أن يكون له فيه عضده الأيمن و قلبه الكاتب ، و كان ذلك مبدءاً سعادته و إقباله و وسيلة وصوله إلى الكمال فكان شيخه يرشده إلى المظان و المصادر العلمية التي يلتقط منها المواد فيجمعها الشيخ و يعرضها على شيخه الجليل فيأخذ منها ما يشاء و يترك ما يشاء ثم يملئ عليه الشرح فيكتبه ، وابتداء العمل فيه كان في ربيع الأول سنة خمس و ثلاثين و ثلاث مائة و ألف فلم يزل مكبين على إتمام هذا الشرح منقطعين إليه لا يتخلله إلا العبادة و الفرائض الدينية و الأمور الطيعية حتى حقق الله سبحانه و تعالى أمانيهما فتم الشرح لثمان بقين من شعبان سنة خمس و أربعين الهجرية في روضة من رياض الجنة في الربوع المقدسة و مهبط الوحي مدينة الرسول ﷺ ، [انتهى ملخصاً و مختصراً من تقديم الشيخ العلامة أبي الحسن على الحسنى الندوى على مقدمة الالامع و الأوجز] و الله سبحانه و تعالى وفقه لتأليف عدة كتب نافعة للمسلمين حازت قبولاً عظيماً ، منها أوحى المسالك شرح الموطأ للإمام مالك فشرحه شرحاً وافياً ، فجاء الكتاب في ست مجلدات كبار و أعجب العلماء لا سيما العلماء المالكية و أهل الصناعة بحسن تأليفه ، و تحرى الصحة و الدقة في نقل المذاهب و رحابة الصدر في ذكر الدلائل والحجج لها ، و الكتاب ماثرة عليية كبيرة قد كانت مدة تأليفه ثلاثين سنة ، و على هذا الشرح مقدمة له عليية ضافية في علوم الحديث و ما يتصل بالكسب و مؤلفه من معلومات و فوائد قيمة ، و منها تعليقه على أمالي درس الشيخ قطب الأقطاب مولانا رشيد أحمد الكسكوهي في جامع الصحيح للإمام

البخارى قد طبع و نشر مع مقدمة ضافية و تعليقات قيمة و تحقيقات أنيقة سماها
 « لأمع الدرارى على جامع البخارى » ، فى ثلاث مجلدات ، ومنها هذا التعليق الأنيق
 على الكوكب الدرى ، ومنها جزء حجة الوداع و العمرات و هى رسالة صغيرة
 وجيزة وموسوعة فيما يتصل بحجة النبى ﷺ تغنى قراءتها عن كثير مما سواها وهى
 تقع فى جزئين ، تناول فى الأول منهما حجته ﷺ ، و فى الثانى عمراته وعددها
 و تحديدها وتفاصيلها وما اشتملت عليه من أحكام فقهية ، وبحوث تاريخية ، وفوائد
 علمية و تحقيقات حديثة ، و منها الأبواب و التراجم لصحيح البخارى ، و كان
 المؤلف - بآرك الله فى حياته - قد تناول فيه كل كتاب من كتب الجامع الصحيح
 و تكلم على أبوابها و تراجمها باباً باباً ، وترجمة ترجمة ، فجاء الكتاب مفراً ضخماً
 قد يقع فى عدة أجزاء قد طبع منه ثلاثة أجزاء الأول و الثانى و الثالث
 و لا يعرف قيمة هذا الكتاب و ما فتح الله به على مؤلفه من رأى السديد و القول
 الصائب إلا من مارس هذه الصناعة ، و منها كتاب خصائل النبوى ترجمة و شرحاً
 للشعائل للإمام الترمذى بلغة الأردوية مع تحشية عربية ، ومنها كتب الفضائل بلغة
 الأردوية ونقلت إلى عدة لغات كالانجليزية و اليابانية غير لغات الهند ، وانتشرت
 انتشاراً واسعاً و نفع الله بها خلّاق لا يحصون ، ندعو الله أن ينفعنا إيماناً و طلبه
 العلم و أساندة الحديث بمؤلفاته القيمة و أن يبارك فى حياته و ينفع به المسلمين و يعز
 به العلم والدين ، و هذا آخر ما أردت إيراده ممثلاً لأمر شيخى ومرشدى شيخ
 الحديث مولانا محمد زكريا الكاندهلوى متعباً الله و المسلمين بطول بقاءه ، و الحمد
 لله أولاً و آخرأ ، و الصلاة و السلام على نبيه سرمداً و دائماً .

محمد عاقل عفى عنه

يوم الجمعة ١٩ رجب سنة ١٣٩٤هـ

فهرس المقدمة

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
بين يدى المقدمة	١٠/١	قول ابن حزم فى الامام الترمذى أنه مجهول	
مقدمة « الكوكب الدرى »	١٠/٢	والرد عليه	١٠/١٧
الفصل الاول فيما يتعلق بترجمة الامام		الامام الترمذى متساهل فى تصحيح	
الترمذى	١٠/٢	الأحاديث	١٠/١٨
الفائدة الاولى فى ترجمة المصنف	«	المشهور بالترمذى ثلاثة	«
التكنى بأبى عيسى	١٠/٤	الفصل الثانى فيما يتعلق بجامع الترمذى	١٠/١٩
الفائدة الثانية فى فضله وثناء الناس عليه	١٠/٦	الفائدة الاولى فى بيان اسم الكتاب	«
قصة فى اختبار حفظه	١٠/٧	الفائدة الثانية فى فضله و مرتبته	١٠/٢٠
الفائدة الثالثة فى بيان شيوخه وتلامذته	١٠/٨	المراتب الخمسة لكى الحديث	١٠/٢١
رواية الترمذى فى جامعه عن الامام		الروايات المتقدمة فى البخارى	١٠/٢٤
أبى داؤد	١٠/١٠	اختلافهم فى سادس الكى الستة	١٠/٢٥
اشترك أربا الصحاح الستة فى الرواية		الفائدة الثالثة فى عدد رواياته وما فيه من	
عن الشيوخ التسعة	١٠/١١	حديث ثنائى أو ثلاثى	١٠/٢٧
الفائدة الرابعة فى مؤلفاته	«	ذكر ثلاثيات البخارى	«
الفائدة الخامسة فى بيان مسلك الامام الترمذى		الفائدة الرابعة، هل يوجد فى جامع الترمذى	
وبقية الأئمة الستة	١٠/١٢	حديث موضوع أم لا ؟	١٠/٢٨
انقطاع القياس بعد الأربع مائة	١٠/١٣		
الفائدة السادسة فى ذكر الأشتات	١٠/١٦		

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الفائدة الخامسة في شروط الترمذى	١٠/٢٩	الفائدة الثامنة في ذكر الشروح للترمذى	١٠/٣٧
أصحاب الزهري على خمس طبقات	١٠/٣٠	الفصل الثالث في تراجم المشايخ الثلاثة	١٠/٣٨
الفائدة السادسة في نسخ الكتاب و بيان		ترجمة شيخ المشايخ للقطب المكنوهمى	١٠/٣٩
رواته	١٠/٣١	ترجمة الشيخ مولانا محمد يحيى الكاندهلوى	١٠/٤٢
ترجمة أبى العباس صاحب النسخة	١٠/٣١	ترجمة الشيخ بركة العصر مولانا الشيخ	
الفائدة السابعة في بيان بعض عادات الترمذى		محمد زكريا	١٠/٤٦
و خصائص كتابه	١٠/٣٣		



الكوكب الدرّي

— على —

جامع الترندي

الجزء الأول

للعامة الكبير الشيخ المحدث محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوى
(م ١٣٣٤ هـ)

حقّقها و علق عليها

السيد المحدث الشيخ محمد زكراً بن الشيخ الكبير المحدث الفقيه محمد على بن عبد الله

شيخ الحديث سابقاً في مدرسة مظاهر العلوم سهارنפור (الهند)

وقدم لها

سماحة الشيخ السيد أبي الحسن على الحسنى الندوى

طبع الكتاب في

مطبعة ندوة العلماء لكهنؤ (الهند)

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

الذكر الكبير في علي جامع الترمذي

الجزء الأول

بمجموع إفاذات و تحقيقات للامام المحدث الفقيه
المرتب الجليل، المصلح الكبير، الداعي إلى عقيدة
التوحيد الخالص، والسنة السنية البيضاء، الامام
رشيد أحمد الككوهي (م ١٣٢٣ هـ).

جمعها وألفها
العلامة الكبير الشيخ المحدث محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندهلوي
(م ١٣٣٤ هـ)

حققها و علق عليها

السيد المحدث الشيخ محمد زكريا بن الشيخ الكبير المحدث الفقيه محمد يحيى الكاندهلوي

شيخ الحديث سابقاً في مدرسة مظاهر العلوم سهارنپور (الهند)

وقدم لها

سماحة الشيخ السيد أبي الحسن علي الحسن الندوي

طبع الكتاب في

مطبعة ندوة العلماء لكهنؤ (الهند)

١٩٧٥ - ١٣٩٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بقلم : فضيلة الشيخ أبي الحسن علي الحسيني الندوي

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين ، و خاتم النبيين ، و سيد الأولين و الآخرين محمد و آله الطيبين الطاهرين ، و أصحابه الغر الميامين ، و التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ! فإن علم الحديث - بجميع فروعه و أقسامه و ما يتصل به اتصالاً قريباً أو بعيداً - من العلوم التي نضجت و احترقت ، كما قال بعض حذاق العلماء و المؤرخين ، و صياغة العلوم و الفنون ، و لم يدع المشتغلون بهذه الصناعة في القوس منزعاً ، و هبت على الصحاح الستة التي عليها الاعتماد في صناعة الحديث ، نفحة من نفحات الخلود و القبول ، اللذين خص الله بهما نبيه المصطفى صلى الله عليه و آله و سلم ، و أعلن عن ذلك بقوله : « و رفعنا لك ذكرك » ، لاختصاص هذه الكتب بأخباره و أقواله ، و أحواله و آثاره عليه السلام ، و لشدة إخلاص جامعها في عملهم ، و جهادهم الأكبر في ذلك ، و علو همهم و دقة نظرهم ، و إثارة هذا المقصد الأسنى على كل ما يعز و يلد ، و يشغل و يستهوي ، و تجردهم له تجرداً ينسدر نظيره في تاريخ العلوم و الفنون ، و في تاريخ المنقطعين و المتجردين ، من العلماء و الزاهدين ، و المتبتلين المجاهدين .

و سرى نور هذا العمل الخالص ، و الحياة المباركة التي يدور حولها ، و ينبع عنها هذا العلم الشريف ، و هذه المكتبة الفضة ، فأشرقت الأرض بنور ربها ، و أضاء كل جانب من جوانب هذه المكتبة ، و تناول أئمة كل عصر ، و نوابغ كل بلد كل

ما يتبادر إليه الذهن . ويجول في الخاطر ، أو تقع إليه الحاجة من أخبار جامعها ، وتراجم حياتهم ، وأخبار أساتذتهم وشيوخهم ، وشروطهم والتزاماتهم في هذه الكتب ، وخصائصها ، وما يمتاز به بعضها عن بعض ، والمقارنة بينها ، وفضل بعضها على بعض ، ومذاهبهم في اختيار الروايات ، وترجيحها وتركها . وقبول الرواة وردم ، وحكمهم على الأحاديث المروية ، والفوائد التي استخرجوها منها ، والأحكام التي استنبطوها ، إن كان هنالك هذا الصنف من الكلام ، وهذا الجانب من الفقه . وسمت همة الشراح ودقة فهومهم ، قافلتصوا في ذلك الأوابد ، وشقوا فيه الشعرة ، وكثرت الشروح والتعليقات ، واشتدت العناية بتدريسها ونشرها وروايتها ، والاجازة فيها حتى أصبحت تلى كتاب الله في تلقى الأمة لها ، والعناية بها ، ولظرة عجلي في الكتب التي ألقت في تاريخ العلوم ، وفي تاريخ علوم الحديث خاصة ، وفي الكتب التي ألقت في أسامي العلوم والفنون والكتب ، ومقدمات الشروح الكبيرة لهذه الكتب الستة . تكفي للاطلاع على ضخامة هذه الثروة ، واتساع هذه المكتبة الحديثة ، ومدى عناية الأمة وشغفها بحديث نبيها ﷺ بصفة عامة ، وبالصحاح الستة بصفة خاصة .

ولجامع الإمام أبي عيسى الترمذى مكانة خاصة في هذه الصحاح التي تلقتهما الأمة بالقبول ، وأجمعت على علو درجتها ، فانه قد استفاد بما سبق إليه أستاذه الامام محمد بن اسماعيل البخارى ، والامام مسلم بن الحجاج القشيري بالتأليف ، وبذل الجهد في جمع الصحاح ، وكل ما سبق تأليفه في هذا الشأن ، وشق له طريقة خاصة من بين أئمة الحديث ، والذين صنفوا في هذا الموضوع ، وهكذا كل من جاء بعد السابقين الاولين ، ورزق ملكة التصنيف وقوة الاجتهاد والابداع ، والاعتدال على الصناعة ، وقوة التصرف فيها ، ونضج علمه ونبغ عقله بالتقدم في السن ، وبطول الممارسة للصناعة ، وطول الصحبة لأئمة هذا الفن ، و حبه ووفائه لهم ، والاعتراف لهم بالسبق والفضل ، وتواضعه وزهده في الدنيا ، وتجرده من الأغراض ، وطول دعائه وابتهاله إلى الله .

وكان يبدو للناظر في الصحيحين وقد بلغا الغاية في الصحة والدقة، والاعتدال على الصناعة، وفي سنن الامام أبي داود السجستاني فقد جمع شمل احاديث الاحكام بترتيب حسن و نظام جيد، منهم ما تركوا لمن يأتي بعدهم شيئاً، وإن وضع كتاب في الاحاديث الصحيحة يكون من قبيل تحصيل الحاصل. و جهاداً في غير جهاد، و جاء الامام أبو عيسى فوضع هذا الكتاب، و قد نيف على الستين من عمره و هي سن التضج و النبوغ العقلي والحصافة، فظهرت فيه شخصيته التأليفية الفنية واضحة جليلة، و برهن على أنه سد عوزاً في هذه المكتبة الزاخرة التي كانت قد تكونت في هذا العصر الباكر، و على أنه زاد في هذه الثروة، و جاء بشئ جديد، فقد جمع بين طريقتي شيخه البخاري ومسلم في الجمع بين الفقه و بين وضع الحديث في موضعه، و جمع بين محاسنهما و اختصاصاتهما، فجمع الروايات المتعددة في مكان واحد، كما فعل مسلم، و آتى بالفوائد الاسنادية كما هو دأب البخاري في مواضع من كتابه، و تكلم على احاديث كتابه حديثاً حديثاً، و تفرد بمصطلحات و مسائل علمية خاصة به، لا توجد في غير كتابه.

وكان من أول من طرق موضوع ما يسميه الناس اليوم بالفقه المقارن، وكان له فضل كبير يجب أن تعترف الأمة به في حفظه لفقه المدارس الاجتهادية في عصره، و لولاه لضاع منه الشئ الكثير، و عفا عليه الزمان، و تلك خصيصة لجامعه تفرد بها من بين مصنفات الحديث والسنة، فهو من أوثق المراجع وأقدمها في الخلاف، سيما في معرفة المذاهب المهجورة، كمذاهب الاوزاعي و الثوري، و إسحاق بن راهويه، وكان من حسانه أنه حفظ للتأخرين مذهب الشافعي القديم. و يكاد يكون كتابه «الجامع» المرجع الأساسي في الاحاديث الحسنة، وهي ثروة حديثة لا يستهان بقيمتها، ولا يستغنى عنها، ولا نعرف أحداً من المحدثين الكبار الذين عليهم العمدة في هذه الصناعة اعنى بهذا الجانب مثل اعتنائه، حتى قال الامام أبو عمر عثمان بن صلاح في كتابه «علوم الحديث» (١) «كتاب

أبي عيسى الترمذى رحمه الله أصل في معرفة الحديث الحسن، وهو الذى نوه باسمه
و أكثر من ذكره فى جامعه . .

ثم إنه اعتنى اعتماداً خاصاً بعلوم الرجال ، و علم الجرح و التعديل ، و تفرد
ببعض المسالك فى صناعة الأسانيد ، لا يتفطن لها ، و لا يعرف قدرها إلا من
رسمت قدمه ، و علا كعبه فى علوم الحديث و صناعته ، هذا عدا فنون كثيرة
اشتمل عليها هذا الكتاب ، و لذلك قال حافظ بن الأثير فى جامع الأصول « هو
أحسن الكتب و أكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، و أقلها تكراراً ، و فيه ما ليس
فى غيره من ذكر المذاهب ، و وجوه الاستدلال ، و تبين أحوال الحديث من
الصحيح و السقيم ، و الغريب . و فيه جرح و تعديل » و قال الامام أبو إسماعيل
عبد الله محمد بن الأنصارى « و كتابه عندى أنفع من كتاب البخارى و مسلم . .
. لأن كتابه يصل إلى فائدة كل أحد من الناس . .

و كان كلام شيخ مشائخنا شيخ الاسلام ولى الله الدهلوى اشتمل لمحاسن هذا
الكتاب و خصائصه ، و أدق و أعمق فى بيان فضله من بين الصحاح الستة ، قال
رحمه الله فى « حجة الله البالغة » :

« و رابعهم أبو عيسى الترمذى ، وكأنه استحسن طريقة الشيخين حيث بينا
و ما أهبما ، و طريقة أبى داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب فجمع كلنا
الطريقتين و زاد عليهما بيان مذاهب الصحابة و التابعين ، و فقهاء الأمصار ، فجمع
كتاباً جامعاً ، و اختصر طرق الحديث اختصاراً لطيفاً ، فذكر واحداً و أوماً إلى
ما عداه ، و بين أمر كل حديث من أنه صحيح ، أو حسن ، أو ضعيف ، أو
منكر ، و بين وجه الضعف ليكون الطالب على بصيرة فيعرف ما يصح للاعتبار
عما دونه ، و ذكر أنه مستفيض أو غريب ، و ذكر مذاهب الصحابة و فقهاء الأمصار
و سمي من يحتاج إلى التسمية ، و كفى من يحتاج إلى التسمية ، و لم يدع خفاءً
لأن هو من رجال العلم ، و لذلك يقال « إنه كاف للجهت مغن للقلد » (١) .

و قد عني بشرحه و التعليق عليه كبار المحدثين في عصور مختلفة ، ذكر أسمائهم الحاج خليفة جلبي صاحب « كشف الظنون » والعلامة المحدث عبد الرحمن المباركفوري صاحب « مقدمة تحفة الأحوذى » و جاءت هذه الأسماء في المقدمة التي تلى هذا التقديم ، و كان منهم علماء الهند في عصور و بلاد مختلفة ، استقصى أسمائهم وأسماء كتبهم و تعليقاتهم صاحب (١) كتاب « الثقافة الإسلامية في الهند » و كان ذلك هو المتوقع و اللائق بعلو درجة هذا الكتاب و أهميته ، و تعرضه للمذاهب الفقهية ، والأحاديث المؤيدة لها ، الدالة عليها ، أو الناقضة لها ، و حلوله المكان الأول في المناهج الدراسية ، و حلقات التدريس للحديث الشريف .

وكان علماء المذهب الحنفي من أحوج علماء المذاهب ، والمشتغلين بعلم الحديث بالاعتناء بهذا الكتاب الجليل ، لاشتماله على مجموعة كبيرة من أحاديث الأحكام ، وما يستدل به أهل المذاهب في إثبات مذاهبهم ، وما ذهبوا إليه من قديم الزمان ، ولاعتقاد كثير من مخالفينهم على ما أخرجه الترمذى ، و ما نقله من مذاهب الفقهاء فكان هذا الكتاب جديراً كل الجدارة باعتمادهم به ، و عكوفهم على شرحه ، والاستدلال على صحة مذهبهم ، و قوته في ضوء الحديث الصحيح ، و بيان أدلة مذهبهم . و وجوه استنباطها على أساس ما صح من الأحاديث ، و احتوت عليه دواوين السنة ، و ذلك شئ طبعى ، فان جامع الترمذى هو أقوى الكتب الستة اتصالاً بالمذاهب الفقهية و أدلتها ، و ترجيح بعضها على بعض ، فما يمكن التغاضى عنه لمحدث أو مدرس للحديث الشريف يعمل بالمذهب الحنفي .

و لكن من الغريب أن علماء المذهب الحنفي ، و المشتغلين منهم بعلم الحديث لم يحفظوا آثاراً كثيرة في هذا الموضوع ، وكل ما عثرنا عليه مما كتب بالعربية ، شرح عليه للشيخ طيب بن أبي الطيب السندى من رجال آخر القرن العاشر الهجرى ، و شرح لأبي الحسن بن عبد الهادى السندى المسمى (م ١١٣٩ هـ) و جل ما أثر عن علماء الهند - وهم حملة راية الدفاع عن المذهب الحنفي ، والجامعين بين الحديث

(١) هو العلامة السيد عبد الحى الحنفى صاحب « نزهة الخواطر » ، المتوفى ١٢٤١ هـ .

والفقه - إما بالفارسية ، لغة المسلمين العلمية والتأليفية التي تلى اللغة العربية في هذه البلاد ، كشرح الشيخ سراج أحمد السرهندي (م ١٢٣٠ هـ) وإما بالأردية اللغة التي حلت محل الفارسية في العهد الأخير كجائزة الشعوذي للشيخ بديع الزمان بن مسيح الزمان اللكهنوي (م ١٣٠٤ هـ) وشرح للشيخ فضل أحمد الأنصاري (١) .

و إما بمجموع إفاذات أفاد بها بعض كبار شيوخ الحديث في درسهم لجامع الترمذي ، قيدها بالكتابة بعض نجباء تلاميذهم غالباً في أثناء الدرس ، و نادراً على إثر انصرافهم عنه إلى مكانهم ويسمى (تقرير) و عبر عنه صاحب « الثقافة الإسلامية في الهند » بقوله : « شرح عليه بالقول » ومن هذه المذكرات أو الافادات شرح للفتى صبغة الله بن محمد غوث الشافعي المدراسي (م ١٢٨٠ هـ) ، و منها « المسك الزكي » للإمام المحدث الشيخ رشيد أحمد السككوهي رحمه الله (م ١٣٢٣ هـ) و تعليقات للعلامة محمود حسن الديوبندي المعروف بشيخ الهند (م ١٣٣٩ هـ) ، و منها « العرف الشذي على جامع الترمذي » للعلامة محمد أنور شاه الكشميري (م ١٣٥٢ هـ) و جمعها تليذه الفاضل الشيخ محمد جراج البنجابي .

و استثنى من هذه الكلية كتاب « معارف السنن » للعلامة المحدث الشيخ محمد يوسف البنوري شيخ الحديث بالمدرسة العربية الإسلامية في « كراتشي » ومديرها ، و هذا الشرح كما يقول مؤلفه ، ألفه في ضوء ما أفاده أستاذه العلامة الجليل الشيخ محمد أنور شاه الكشميري ، إلا أن هذا الكتاب لم يتم طبعه بعد (٢) .

و هذا الكتاب القيم الذي بأيدينا بمجموع إفاذات و تحقيقات للإمام المحدث الفقيه ، المربي الجليل ، المصلح الكبير ، الداعي إلى عقيدة التوحيد الخالص ، والسنة السنية البيضاء ، وإصلاح النفس ، والالتابة إلى الله ، الامام رشيد أحمد السككوهي (٣) (م ١٣٢٣ هـ) وقد جاء في ترجمته في « نزهة الخواطر » .

(١) ذكره صاحب الثقافة ، و لم نثر على سنة وفاته ؛ ولا اسم كتابه .

(٢) قد ظهرت منه ستة مجلدات إلى الآن ؛ ووصل المؤلف في الجزء السادس منه إلى آخر أبواب الحج .

(٣) اقرأ ترجمته الحافظة في الصفحات الآتية بعد هذا التقديم نقلاً عن الجزء الثامن من « نزهة الخواطر » وبهجة السامع والناظر ، للعلامة عبد الحى الحنفى .

« وكان قبل سفر الحجاز في المرة الثالثة يقرئ في علوم عديدة من الفقه والأصول ، والكلام ، والحديث و التفسير ، و بعد العودة من الحجاز في المرة الأخيرة ، أفرغ أوقاته لدرس الصحاح الستة و التزم بدرسها في سنة واحدة ، وكان يقرئ جامع الترمذى أولاً ، و يبذل جهده فيه في تحقيق المتن و الاسناد ، و دفع التعارض ، و ترجيح أحد الجانبين ، و تشييد المذهب الحق ، ثم يقرئ الكتب الأخرى » سنن أبي داود ، فضحي البخارى و مسلم ، فالنسائى ، فابن ماجه سردا مع بحث قليل فيما يتعلق بالكتاب « (١) .

فكان الشيخ كما فهم مما نقلناه ، و تواتر عن تلاميذه ، يقدم تدريس « جامع الترمذى » على سائر كتب الحديث ، و يفيض في الشرح و الايضاح ، و يذكر ما فتح الله به عليه ، و أدت إليه دراسته و ممارسته للفن ، و تعمقه فيه ، و يتوسع ما لا يتوسع في غيره ، وكان عما أكرمه الله به ، القول المتين الفصل بعبارة و جيزة ، قليلة المبانى ، كثيرة المعانى ، مؤسسا على دراسة عميقة للفقه و أصول الفقه ، و مناسبة فطرية بصناعة الحديث ، و التمسك بلباب المقصود ، بعيداً عن الافراط و التفريط ، و التوسع في نقل أقوال السلف و حججهم ، مستعينا في ذلك بما امتاز به من بين أقرانه من سلامة ذوق ، و صفاء حس ، و اقتصاد في النقد و المحاكاة ، و حسن ظن بالسلف ، و التماس عذر لهم ، و تواضع ظاهر .

و قد قيد هذه الافادات و التحقيقات تليذه النجيب النسابغ الوفى الشيخ محمد يحيى بن محمد إسماعيل الكاندملوى (م ١٣٣٤) حين حضر هذا الدرس الحافل سنة ١٣١١ هـ ، و كانت له (كما جاء في تقديم كاتب هذه السطور لمقدمة أوجز المسالك) ملكة عليية راسخة ، يتوقد ذكاً و فطنة ، و كان شيخه عظيم الحب كثير الايثار له ، قد اتخذ بطانة لنفسه ، و رواية عليه ، و كاتب رسائله ، فقيد دروس الشيخ ، و دون أماليه ، و نقحها و حررها .

ومن ضمن هذه الافادات والتحقيقات بل في مقدمتها هذه المجموعة التي (١) تشرف بتقديمها ، و تشر للقراء العرب بالحروف الحديدية لأول مرة باسم « السكوكب الدرى » وكان يقيد ما يسمعه من شيخه في درس جامع الترمذى نفس اليوم بالعربية ، و كان ينتهر أول فرصة لتقييدها حتى لا تفوته فائدة ، و لم يقدر له أن يستأنف النظر في هذه المذكرات ، و الفوائد المقيمة ، و أن يحررها تحرير المؤلفات التي تواف على هدوء تام ، و طمأنينة نفس ، و اجتماع فكر ، و فراغ خاطر ، و اتساع وقت ، إلا أنه - جزاء الله عن المشتغلين بتدريس الجامع ، وعن جميع من يعرف قيمة هذه الافادات التي هي عصارة دراسة طويلة ، و تأمل كبير - قد صان هذه الدرر العلية من الضياع و التلف ، و ترك أساساً يبنى عليه و يشيد البناء ، فجاء نجمة العلامة الشيخ محمد زكريا الذى قدر الله له حفظ هذا التراث العلمى و نشره ، و التوسيع فيه ، و إكمال ما بدأ به والده العظيم ، و أفاد به شيخه الجليل ، فتناول هذه المجموعة التي كادت تضيع و تطير به العنقاء ، بالتحريير و التقيح ، و المقابلة و التصحيح .

و كتاب « السكوكب الدرى » - و هو بالمذكرات أشبه منه بشرح ضاف و اف ، لجامع الترمذى - على و جازته و قلة حجمه ، و عدم استيفائه للشرح للكتاب من أوله إلى آخره ، يشتمل على فوائد كثيرة لا يعرف قيمتها إلا من اشتغل بتدريس الجامع طويلاً ، و عرف مواضع الدقة و الغموض التي لا يرتاح فيها المدرس الحاذق ، أو الطالب الذكى إلى ما جاء فى عامة الشروح و التعليقات ، و يتوق فيها و يتطلع إلى ما يحل العقدة ، و يروى الغلة بكلام فصل لا فضول فيه و لا تقصير ، هذا إضافة إلى فوائد فى اللغة و غريب الحديث و علم الرجال و الأصول ، و مقاصد الشريعة ، و فيه بعض النكت و اللطائف التي يعين عليها صفاء النفس و إشراق القلب و الحب ، و القول السديد فى ترجيح بعض الوجوه

(١) ظهرت الطبعة الحجرية فى جزئين من المكتبة الجيوية بسهارنפור قبل مدة طويلة .

على بعض ، و تعيين معنى من المعاني بالذوق و الممارسة ، و جواب للإيراد على المذهب الخنفي .

و قد تجلي الذوق الأدبي في بعض المواضع من الشرح ، و ظهرت طلاوة العبارة و حلاوة التعبير ، لأن الشارح كانت له قدم في الأدب ، و قد تأقى العبارات مقفأة مسجوعة على عادة الكتاب في ذلك العصر من خير تكلف و ركاكة .

و أضاف العلامة المحدث الشيخ محمد زكريا جامع هذه المذكرات إلى صلب الكتاب ما جاء من فوائد في شروح للكتب الأخرى مستقاة من نبع على واحد ، كـ « بذل المجهود » و « دلائع الدراري » و غيره ، و علق على الكتاب تعليقا مفيدا منيرا يكشف عن الغامض ، و يفصل الجمل ، و يوضح المبهم ، و ضمنه تحقيقات استخرجها من كتب أخرى ، و عني بتنقيح الأقوال ، و تحرير المذاهب ، معتمدا في ذلك على ما توصل إليه من كتب المذاهب الأربعة التي لم يتفق نشرها في حياة الشارح ، و لم يقن الاطلاع عليها فزاد في قيمة الكتاب العلمية ، و ساعد على الانتفاع به ، و زاد فوائد استفادها في حياته التعليمية الطويلة ، و طول ممارسته لصناعة الحديث ، و كثرة مراجعته لما ألف في علوم الحديث و نشر أخيرا ، و العلم بحر لا ساحل له .

و أضاف إليه كذلك ما استفاده في درس والده العلامة ، و قد تكون أمورا ذوقية ، أو علوما وجدانية ، هداه إليها ذوقه السليم ، و نظره العميق ، و طول اشتغاله بصناعة الحديث وإخلاصه و صفاء ذهنه ، و قد تكون أقرب إلى الصواب ، و أكثر كشفا لمعاني الحديث من كثير مما تناقله الشراح .

و إنني و إن لم أستوعب قراءة الكتاب حرفيا لضعف بصري ، و كثرة اشتغالي سعدت بتصفحه وإجالة النظر فيه ، و تمنيت لو وقع هذا الكتاب يدي و حظيت به حين أكرمني الله بتدريس الجامع لفترة قصيرة في دارالعلوم لدوة العلماء فوفر على وقتي ، و عثرت على حصيلة دراسات و تأملات في لفظ قليل و عبارة

وجيزة ، و لا أركى على الله أحداً ، و لا أدعى أن كل ما جاء فيه من تحقیقات و آراء ، و ترجیحات و اختیارات ، لا یجوز العدول عنه ، و لا یمكن الزیادة علیه ، و لكننى أشعر ببخلة و شرف إذ أقدم لهذا الكتاب الذى له اهتزاز إلى موضوع هو من أشرف المواضع و مقصد هو من أسنى المقاصد ، و یتهى نسبه و نسبه إلى حدیث رسول الله ﷺ و صدر من فم عالم ربانى ، و دون بقلم تلیسذ مخلص ، و عالم جلیل ، و حلّی بتعلق من عالم أجهد نفسه ، و أضنى قواه ، و وهب حياته لخدمة الحدیث للشریف ، و كفى بذلك غفراً و شرفاً ، و أولئك قوم لا یشق بهم جلیسهم و المنخرط فی سلكهم ، و الحمد لله أولاً و آخراً .

أبو الحسن على الحسينى الندوی

دار العلوم ندوة العلماء - لکھنؤ

١٣ ربيع الأول ١٣٩٥ هـ

٢٧ / ٣ / ١٩٧٥ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكوكب الدرى

مقدمة المحشى

الحمد لله الذى آتانا من لده رحمة فياً لنا من أمرنا رشداً ، وأنزل لنا من أمره روحاً يحيى به قلوب السعداء ويصير للاشقياء شهاباً رصداً ، أرسل سيد الرسل بالرشد والفلاح فالعاضون بالتواجد على سنته هم الأجاء لله وأوليأؤه ونشر به الحكم والمعارف فالمبلغون لمقالاته بعد سماعها هم الناضرون وجوهاً يوم القيامة وأصفيأؤه ، و على آله وصحبه وأتباعه الذين أراد الله بهم الخير ففقههم فى الدين والشرائع ، وجعلهم أئمة وهداة يخرجون الناس من غياهب الشكوك والأوهام إلى أنوار الحجج السواطع ، أفاض عليهم من العلوم اللادنية ما خلت عنه الدواوين والأسفار ، و كلت دون إدراكها أذهان ذوى الألباب الذكية والأبصار ، غرسهم بأيدى الكرامة فالمقتطفون من ثمار جهدهم هم التجاء الفاتزون ، و جدد بهم الدين القويم فالمتبعون لأنارهم هم السعداء الناجحون .

أما بعد : فن أعظم ما من الله به على هذه الملة البيضاء أن بعث لها مجددين مثل حضرة قطب الأقطاب ، رئيس ذوى الفضل و الألباب ، إمام الأئمة ، مقتدى الأجلة ، مقدم الحكماء ، مقتدر النجباء ، من بأنفاسه الشذية تحيى النفوس والأرواح و بهيمته القدسية تهجلى القلوب وتزكى الأشباح ، ملاً أطباق الأرض شرقاً وغرباً بالمعارف و الايقان ، و نشر فى أرجاء الغبراء فوائح السنة والاحسان ، أبى خيفة

الزمان ، وشبلى الدوران ، أمير المؤمنين فى الحديث حجة الله على العالمين ، العارف بالله ، شمس العلماء مولانا أبى مسعود رشيد أحمد الأنصارى الأيوبى السكندرى الحنفى الجشتى النقشبندى القادرى السهروردى - قدس الله سره العزيز - فانه رحمه الله تعالى ترعرع مجدداً فى العلوم الدينية وارتحل لها إلى البلدان القصية ، وحضر خلق أفاضل مشايخ الزمان ، ففقهه وسمع وخاض بحار العلوم وأسفار الفنون لدى الكمل من أساتذة الدوران .

ولم يزل هذا دأبه حتى مهر فى سائر العلوم سيما علوم السنن والآحادىث النبوية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأكمل التحية ، فما انفك مرتقياً قلها الشاخصة حتى أشير إليه بالبنان ، بأنه هو السابق فى الميدان ، وضربت إليه إكباد الأيل من من كل فج عميق من الهند والسند وآفاق الصين والخراسان ، فهرعت إليه عطشى السنن يغترفون من بحار حديثه ويصدرون بالارتواء ، فمن مستكثر ومقل ومنهم لا يكاد ينقطع له العطش والظما هذا وإن من لم تساعده المقادير لم يزل أيضاً مدعياً بجنانه ، ومقرأ بلسانه ، إنه هو المتوحد فى زمانه ، والمتفرد فى أوانه ، وكيف لا ؟ فان القوة الاجتهادية وحافظة الحديث وملكة الاستنباط وإجادة وجوه التطبيق بين الأحاديث المختلفة ، وإظهار محاسن الارتباط بين المضامين المتسافرة ، وكال العدالة والقدس والتبحر فى العلوم العقلية والنقلية والبراعة فى الفقه والاصول والحيازة فى الآلات والمقاصد والارتقاء على قلل المعارف الالهية ، والاكتساب بوجوه الحضور الدائم مع الاستقامة الشرعية لم توجد بمثابة لدى أحد فى زمانه ، لا منفردة ولا مجتمعة .

و ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم واحد

و ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء و الله ذو الفضل العظيم .

و الحقيقة التى لا تنكر أن الله سبحانه و تعالى قد تفضل عليه برابطة روحانية قوية بسيد الرسل عليه أكمل الصلوات وأفضل التحيات ، والفنائية فيه حتى صارت

العلوم و المعارف تنعكس على قلبه الأظهر من مشكاته عليه السلام فإذا خاض في بحار معاني الحديث و الآيات تشاهد كأن الكلمات و الجمل تصدر من حضرة الرسالة عليه الصلاة و السلام و ذلك فضل الله ليس يحمد ، ومن ههنا كان الحضرار لمجلس التحديث يزدادون شغفاً و محوياً لدى تكلمه و إفادته فلم يكادوا أن يقنعوا بسكوته في تلك المجالس الذكية و كانوا يشاققون إلى جريانه في أساليب الكلام و تقدير السنن و تحقيق المسائل ، ولعل هذا السر هو الذى أحدث وجود جذبات العمل بالنسبة في تلاميذه فوق ما يوجد في عامة طلبة العلم و كان رحمه الله تعالى يهتم جداً لتطبيق الأحاديث المختلفة بآدى الرأى ، و جل توجهه إنما كان إلى الدراية وفقه الروايات لاسرد متون الروايات فقط ، كما هو دأب عامة المحدثين في الأزمنة المتأخرة و كانت الأنوار و البركات المعنوية و السكينة القلبية تسكب هطالة على قلوب المسترشدين و التلامذة يشاهدها أرباب البصائر و القلوب ، و كان رحمه الله تعالى في ابتداء الأمر يشغل بتدريس الفقه و الأصول و التفسير أيضاً علاوة على الحديث ، ولكنه اقتصر في أواخر عمره ، على تدريس الحديث فقط ، و كانت الأمهات الست تبتدى عليه في أوائل شوال ، و تختتم إلى أواخر شعبان ، فحرت هذه الوتيرة نحواً من عشرين سنة و تخرج عليه في هذه المدة ما يوف من ثمان مائة رجل من الفضلاء و الأذكياء .

ثم عاقه رحمه الله تعالى عن هذا الاشتغال تواتر الآلام و البلايا ، كما هو سنة الله في المقربين ، فان أشد الناس بلاءاً الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل ، و كذلك تكاثرت عليه الفتاوى من سائر الأقطار و البلاد و هجمت على أعتابه العلية ظمأى المعارف الروحانية و عطشى شراب القرب و المرصاة الربانية و قصاد النسبة الإلهية فأشغله عما كان يصده من عنفوان شبابه فقصد أن يترك الاشتغال بالتدريس و الاسماع و رأى أن الأهم حينئذ غيره عما ذكر آنفاً ، و كان سيدى الوالد حضرة مولاي وسندى و ملجائى و ملاذى و وسيلقى في الدارين مولانا محمد يحيى الكاندهلوى - قدس الله سره العزيز - بعد فراغه عن سائر الكتب الدراسية النظامية مجتنباً عن

قراءة الحديث ظناً منه أن الاشتغال به عند غير الماهر المتقن المتضلع بالعلوم العقلية و الثقلية المتكفل للآلات و المقاصد مقدمة لسوء الظن بالائمة المجتهدين بل مرادف لترك تقليد هؤلاء السكرام ، شمس الهدى و مصايح الظلام .

فقد جرب غير مرة أن أهل الزمان لم يستفيدوا بمثل هذا إلا اللعن على أوائل الامة ، و الطعن عن منار الهدى و الائمة ، و السب و الشتم للاخلاف ، و النناد و البغض بالاسلاف ، فالأحرى أن لا يشتغل و الحالة هذه بعلم الحديث وحيث إنه رحمه الله تعالى كان قرأ سائر الفنون و السكتب فى مدرسة حسين بنحش المرحوم الواقعة بدهلى ، المشهورة إذ ذاك بحسن التعليم و التدريس و كل النظام ، فلما حان اختتام بعض السنين أعلن أراكين المدرسة بأسمى من يعطى له حسب العادة سند الفراغ و العمامة فى تلك السنة بعد الامتحان فى السكتب الاتهائية ، فأعلنوا اسم سيدى الوالد المرحوم فى جملة من يمتحن فى صحيح البخارى ، و حيث إن سيدى الوالد المرحوم كان مصرأ على عزمه المذكور آنفاً ، فلم يحضر فى شئ من كتب الحديث بالمدرسة و لا غيرها ، و لم يقرأ منها إلى تلك الساعة و لا سطرأ فشدد التكير على أراكين المدرسة على إعلان اسمه و أبى كل الاباء عن قراءة الحديث و الامتحان فى كتبها و أولئك كانوا يصرون على امتحانه و القراءة لما يعرفون من ذكاوته و حفظه و أنه إذا امتحن يعلو على أقرانه فيصير سبياً لشهرة المدرسة بين الناس فقالوا إن المدة الواقعة بين الاعلان و الامتحان طويلة تنوف عن خمسة أشهر فيسهل لك فيها أن تفرغ عن قراءة الجامع الصحيح للبخارى ، بل و عن سائر الصحاح الستة فلم يلق بالالمقترحهم .

و لما رأوا أنه لا يوانتهم على مقصودهم رفعوا الأمر إلى سيدى الجد المرحوم أعنى مولائى الحافظ محمد إسماعيل - قدس الله سره العزيز - و ألخوا عليه إلحاحاً غير معتاد و طلبوا منه أن يأمر ولده سيدى الوالد المؤمى إليه آنفاً أمر بإيجاب باسعاف ما يراد فقبل حضرة الجد المرحوم بغيتهم و حكم على سيدى الوالد المرحوم

حكماً باتاً باتيان ما يطلبون فلم يجسد بدأ عن الاسعاف فأراد أن يشترك الامتحان بالمطالعة فقط ، بدون أن يقرأ الكتاب لدى أحد من مدرسى المدرسة ففرغ نفسه لمطالعة صحيح البخارى و حواشيه و الشروح ، و اختلى عن الناس فى حجرة ذات بايين بمسجد سلطان نظام الدين المرحوم ، و كان أحد البايين يفتح إلى مسجد ، و الآخر إلى الصحراء ، فأما الأول فكان يغلقه على نفسه دائماً ، و يفتح للصلاة لدى تكبيرة الافتتاح ، و يحضر الجماعة ثم يغلق و لا يأتى بالرواتب و غيرها إلا بالحجرة ، و أما الثانى : فكان مفتوحاً دائماً لتلاميذ الجد المرحوم ، الذين كانوا موظفين باحضار الطعام و الحوائج الآخر ، فكانوا يضعونها فى أمكنتها المعينة فضى على هذه الحالة زمان طويل لا يدري أهل المحلة بوجوده هناك .

و من غرائب ما وقع فى تلك الأيام ، أنه جاء التفرفاف من كاندهلة ، طلباً لقدمه إليها للنكاح ، فردوه قائلين : إنه ليس بموجود ههنا منذ مدة مديدة ، وكان - رحمه الله تعالى - لدى مطالعة صحيح البخارى و حواشيه و شروحه ، يطالع « سيرة ابن هشام » و « معاني الآثار » للطحاوى ، و « الهداية » و « فتح القدير » فاستوعبها ، بغاية الدقة و الامعان ، فلم يأت أيام الامتحان ، إلا و قد فرغ من هذه الكتب جملتها ، و علق فى صدره سائر المضامين المدرجة فيها بغاية الاتقان ، فكان من ثمرات ذلك أن حضرة الممتحن أعنى صدر الأفاضل ، نثر الأكابر و الأماثل ، مولانا خليل أحمد الأنصارى صدر المدرسين بمظاهر العلوم ، و شارح أبى داود ، لما امتحنه و اطلع على أجوبته فرح جداً ، و قال : إن كثيراً من علماء الزمان و المدرسين لا يقدرُونَ أن يكتبوا مثل هذه الأجوبة ، و أطرى فى مدحه بين الناس جداً .

ثم ذهب إلى أمير المؤمنين فى الحديث حضرة القطب الكنكوهى قدس سره المؤمى إليه سابقاً ، فمدح سيدى الوالد لدى حضرته و أبدى أن حسن قابليته للعلوم الدينية حفظاً و فهماً من عجائب الزمن ، فثله لا ينهر عن الانهار ، و لا يزجر عن

اغتراف البحار ، فلا بد من فتح دورة الحديث و تدريسه له خاصة ، فانه لم يأت على أعتابك تليذ يتوسم فيه ما يتوسم في المولوى محمد يحيى و لم يزل يمدحه و يشفعه و يظهر كمال قابليته إلى أن رضى حضرة القطب الكنكوهى - قدس الله سره العزيز - بتدريس دورة الحديث فشرع فيها بقاية الطمانينة و التحقيق فلولاً نزول الماء في عيني حضرة - قدس الله سره العزيز - الذى اضطره إلى ختم الدورة تيك في مقدار سنتين لأدى الأمر إلى مدة طويلة توف عن أربع أو خمس سنوات ، و لما فاز حضرة الوالد المرحوم بمرامه الذى كان مضطرباً له منذ مدة مديدة سر جداً و بذل غاية جده في سائر ما يلزم لطالب العلم عموماً ، و لطالب الحديث خصوصاً ، فكان يقول إنه لم يفتنى شئ من روايات الصحاح الستة ، و كتب الدورة عن السماع أو القراءة لدى حضرة الأستاذ - قدس الله سره العزيز - .

و كان رحمه الله تعالى بعد الفراغ عن الدرس يكتب سائر ما يسمع من حضرة الأستاذ باللغة العربية ، فهذه المجموعة المهداة إلى أرباب البصائر هي تلك المضامين التى جمعها حضرة سيدى الوالد - قدس الله سره العزيز - حتى ينتفع بها العامة من أرباب العلم و الكمال ، و كان يقول إني كنت في أيام كتابة التقارير لا اشتغل بعمل ما لما أفرغ من الكتابة المذكورة ، ثم كنت أعطى من طلبها من الشركاء فيكتبون تقاريرهم بالهندية بالاستعانة منها و هي و إن كانت قليلة الحجم و المبني ، و لكن الفطن الممعن لن يتوقف في أنها بحر زاخر أحرز في كوز ، فاحتوت على كثير من المباحث العلية و النكات العلية و الفوائد العظيمة التى خلت عنها الشروح و الحواشى ، و لأجل ذلك صرف عدة من فضلاء العصر مبلغاً جسيماً لاستنساخ هذه المجموعة فاستفاد بها لدى تدريس الحديث ، و كثيراً ما كنت اشتبهى أن تطبع هذه التقارير فتحفظ عن الضياع و يعم نفعها لأرباب العلم .

ثم قوى هذا العزم إصرار بعض الأكابر على ذلك فوق المادة لكنه كان يعوقني عن الاقدام إلى ذلك أن جامعا و إن كان صاحب صفات كاملة من التبحر

العلی و الذکاوة و قدرة التحریر و مهارة الأدب ، و قد اهتم بکتابته جداً لكنها لا تفوق عن درجة المسودات اللاحقة لم تفز بالنظر الثاني من المؤلف و لا تبينها فکنت اشتهى أن يتوجه إليه أحد من المهرة أصحاب الفن فينظر إليه ثانياً فان وجد فيه زيادة أو نقصاً أزال منه ما لا بد من إزالته و أصلح فيه ما يحتاج إلى ذلك ، و لكنني رأيت أن الكل الذين هم أهل الفن حقيقة لا يتفرغون لذلك ، فان المشاغل قد أحاطت بهم إحاطة الحالة بالقمر و من ليس في درجتهم لا اعتداد بهم وهذا الذي حيرني و أخرني إلى هذه المدة .

فلما رأيت أن أناساً يريدون أن يستسخروها مني ، ثم يطبعوها خفية و وجدت أناساً طبعوا بعض الأجزاء مما استسخروها عن نسخة نقلت عن الأصل فسخروها و حرفوها و صحفوها ، فرأيت أن طبعها بالحالة الراهنة أولى و أفيد من هذه الطباعات الممسوخة فتوكلت على الله و شمرت عن ساق الجد ، ثم وجدت تأييدات غيبية حركتني إلى ذلك و أزعجتني ، فان تقارير بعض المجلد الثاني من الترمذي ضاعت في حياة سيدي الوالد المرحوم لغفلة بعض النسخين فسمى حضرته لتحصيلها ، فلم يفز ثم سميت جداً فلم أصل لا إلى الأصل و لا إلى نقله ، و كنا في غاية القنوط و اليأس من جهتها إذ فوت بنقل ذلك من مكتبة مولانا فتح محمد المرحوم التهانوي نسخ من الأصل في سنة ١٣١٣ هـ ، فوصل إلى بتأييد بعض طلاب الحديث فوجدته تأييداً غيبياً و أمراً إلهياً حضني على الاسراع و التعجيل و زجرني عن التوقف و التأخير ، و كذلك ظهرت محركات عديدة و تأييدات متواترة من غير ما ذكر أفهمني أنه قد جاء أوان طبعها فاعتصمت بالله سبحانه فنظرت إلى الأصل ، ثم طبعتها و قدمتها للناظرين .

و حيث إنني لست من فرسان هذا الميدان و لا لي فراغ من أجل تسويد أوجز المسالك في شرح الموطأ للإمام مالك و المشاغل التدريسية و غيرها مما يتعلق بالمدرسة ، لم يتيسر لي النظر إلى الأصل بالاتقان و التدبر التام ، فانه يحتاج إلى ملكة قوية و فراغ تام لحيثما ظهر لي في بادى الرأي شئ من سبق قلم أو إجمال محل

أو غير ذلك أشرت به فى الحاشية إحالة إلى أنظار أرباب الفضل و النهى فيحققوا هنالك و يصلوا إلى ما هو الصحيح المحكم بأرائهم الثابتة و أفكارهم الثابتة بيد أنى أصلحت بنفسى سبق قلم كان فى غاية الوضوح و زدت فى بعض الامكنة ترجمة الباب قبل القول ، وقد كان بعض الأجاب يرغبى منذ مدة أن ألخص هذه التقارير و أخذف منها المباحث المشككة و المجلطة ، و أسميها بملخصة التقارير ، فعاقتنى عن ذلك أمران ، الأول : عدم الاعتماد على بصيرة نفسى . والثانى : لما تأملت فيها استشكله بعض الاعلام و كتب ذلك على الهوامش مع الاصلاح منه وجدت بعد الامعان و الاتقان الأصل صحيحاً ممتدداً عليه و ما أورد عليه ناشئاً من ضعف الراى ، و لنعم ما قيل :

وكم من عائب قولاً صحيحاً و آفته من الفهم السقيم

فلا اعتمد على نفسى أن المحلات التى استشكلتها هل هى فى الواقع كذلك أم لا و هل يستشكلها ذوو الآراء و الأنظار أيضاً أم لا فأنى على يقين بأنى ذو بضاعة مزجاة من العلم و الفهم و غيرهما فاستحسننت أن أشيع هذه التقارير ، كما هى عليها بلا عفاة لومة اللأئمين ولا أغير الأصل بشئ فانه لاحق لا مثالى فى ذلك ، نعم أكتب على الهوامش ما أراه من الاضافة أو التوضيح .

وحيث إن حضرة أمير المؤمنين فى الحديث قطب الاقطاب - قدس الله سره العزيز - كان يقدم تعليم جامع الترمذى على سائر كتب الحديث و يزيد البحث فيه ما لا يزيده فى غيره قدمت لإشاعة تقارير الترمذى قبل غيره و سميته « بالكوكب الدرى على جامع الترمذى » فان وفقنى الله تعالى بعد ذلك للتقارير الأخر فانشاء الله تعالى أهدبها أيضاً للتاظرين ، وعلى الله التكلان وهو الجواد المستعان ، وما توفيقى (١) إلا بالله .

(١) كتبه شيخ الاسلام العلامة السيد حسين أحمد المدنى ، المتوفى لاحدى عشرة خلون من جمادى الأولى سنة سبع وسبعين وثلاث مائة وألف ، ولم يصرح الكاتب باللام باسمه تواضعاً منه (نور الله مرقدته) .

وكانت الاجازات مطبوعة عند الشيخ - قدس سره - على ورقة صغيرة لوزية غير
ثمينة عند أهل الدنيا غالبية الاثمان ذات اللآلى عند أهل الدين ترك فيها من الطباعة
موضع الاسم والتاريخ فاذا أعطاها الشيخ - قدس سره - أحداً يكتب فيها بيده الشريفة
اسم الطالب والتاريخ وهذه صورته .

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على
خير خلقه محمد سيد الأنبياء و المرسلين ، و آله و أصحابه و أتباعه أجمعين إلى
يوم الدين .

أما بعد فيقول المفتقر إلى رحمة ربه الصمد الفقير الاحقر المدعو برشيد أحمد
الأنصارى نسباً ، و الكنكوهى موطناً ، تجاوز الله عن زلله و معائبه و رضى عنه
وعن مشايخه ، أن المولى قد قرأ على و استمع عندى الامهات الست
المشهورة عند المحدثين المحتوية للصحيح و الحسان من أحاديث الرسول السيد الامين
الصحيحين للشيخين ، و الجامع المسند للترمذى ، و السنن لأبى داود السجستانى ،
و السنن للنسائى ، و السنن لابن ماجه القزوينى ، رضى الله عنهم و أفاض علينا من
بركاتهم ، و جمعنا معهم يوم الدين ، و أنا أجزئه أن يروىها عنى بشرط الضبط
و الاتقان ، فى الألفاظ و المعانى و التيقظ و الثبوت فى المقاصد و المباني بشرط
استقامة العقائد و الأعمال على طريقة الصحابة و التابعين ، و حسن التأدب بحضرة
العلماء المحدثين و المجتهدين ، و أوصيه بتقوى الله تعالى ، و الاعتصام بسنة سيد
المرسلين ، و بالاجتناب عن البدع المخترعة فى الدين ، و التبعد عن حجة المبتدعين ،
و بالاشتغال بإشاعة العلوم السنية الدينية ، و الاحتراز عن التدنس برذائل الفلسفة
وحطام الدنيا الدنية ، و أسأل الله لى و له أن يوفقنا لما يحب و يرضى ، و أن يجعل
آخرتنا خيراً من الأولى ، و لا حول و لا قوة إلا بالله العلى العظيم ، و الصلاة
و السلام على سيدنا و مولانا محمد نبيه الكريم ، و آله و أصحابه و أتباعه و ناصرى
طريقه القويم فقط .

حررته من الشهر المنتظم فى سنة ألف و ثلاث
مائة و من الهجرة، على صاحبها ألوف الصلوات والتسليمات والتحية ،
اتمى .

و كان قدس سره يختم عليه بخاتمه و هذه صورته .



مقدمة المؤلف

اللهم لك الحمد و إليك المشتكى و أنت المستعان و عليك التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، وصلى الله على السيد المدره (١) الكريم ، محمد الهادي إلى منهج قويم ، و على آله و أصحابه الفائزين ، من بركاته بحظ جسيم ، أحلهم الله في النعيم المقيم .

و بعد فهذا ما كتبه العبد الآواه عفا الله عنه ، ما اقترف على نفسه وجناه ، أو ان حضرت جناب السيد الجليل مولاي ومولى كل مؤمن نبيل ، فما كان فيه من صواب يتلقى بالقبول فمن الله ، ثم من المولى الأستاذ المنتجع لكل سؤل ، وما كان من خطأ موجب للرد والازراء ففى ، وأنى لى الاستقامة والاستواء ، هذا ، و على الله التوكل وبه الاعتماد إنه ولى العصمة والساداد و بيده أزمة التوفيق و الرشاد .

اعلم أولا : أن موضوع علم الحديث هو ذات نبينا محمد ﷺ من حيث إنه رسول و نبي ، و هذا أولى مما قيل : إن موضوع هذا الفن أقواله ﷺ أو أقواله وأفعاله وأحواله ، وأيا ما كان فشراف هذا العلم أيين من أن يبين بشراف موضوعه و الاحتياج إليه فى امثال أمره تعالى : د و ما آتاكم الرسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا ، و قوله تبارك و تعالى : د إن كنتم تحبون الله ، فاتبعونى يحبيكم الله ، إلى غير ذلك ، فوجب البحث عن النبي ﷺ فى أحواله وأقواله وأفعاله ، لامثال ما أمر به و الانتهاء عما نهى عنه ، وغايته ، الفوز برضوان الله تعالى و رسوله ، و من ثم يظهر أن البدعة ، و إن كانت حسنة فيما يبدو للناس ففيها قبح ظاهر ، كما لا يخفى .

(١) قال المجد : المدره كعبر السيد الشريف و المقدم فى اللسان والبد عند الخصومة و القتال ، انتهى .

و ثانياً : إن سلسلة مولانا الأستاذ أدام الله مجده ، كسلسلة (١) مولانا أحمد على المرحوم السهارنفورى غير أن المولى المحقق حصل القراءة و الاجازة و الصامع من الشاه عبد الغنى (٢) الدهلوى ، و هو و المولوى أحمد على من الشاه إسحاق رحمة الله عليهم أجمعين .

فباقى السلسلة متفقة و هى مطبوعة فى بعض كتب الحديث المطبوعة فى مطبع المولوى أحمد على المرحوم كسنى الترمذى و صحيح البخارى و مسلم رحمهم الله تعالى ، ثم اعلم أن أكثر النسخ المتداولة بأيدينا التى هى مطبوعة ، قد نقلت من النسخة التى آتى بها المولى أحمد على (٣) من العرب ، و كان ابتداء الاسناد فيها من قوله أخبرنا الشيخ أبو الفتح إلى آخر ما قال : و لعل التى كتب هى عليها نسخه أحد تلامذة الشيخ أبى الفتح حيث ذكر فيها أخبرنا الشيخ أبو الفتح ، ثم استمر الأمر على ذلك من غير أن يزداد فيها راو أو ينقص مع أن ابتداء الكتاب من قوله أبواب الطهارة و أن التزام ادخال الاسناد فيه فلا بد من ادخال كل قارى و طالب أستاذه حتى نقول أخبرنا الحبير القمقام و البحر الزاخر الطمطم مولانا العلامة الألمى الأواحد المولى المشتهر بشريف اسمه رشيد أحمد ، لا زالت سرائق مجده بمدودة و حياض إفاداته مشفوهة مورودة ، قال : أخبرنا الشيخ العالم الربانى مولانا الشاه عبد الغنى نور الله مرقده قال : أخبرنا الشيخ المحدث المشتهر فى الآفاق مولانا الشاه

(١) لما كان سند مولانا أحمد على مطبوعاً فى أوائل الكتب ، كما سيأتى أحوال

حضرة الشيخ سنده على سنده ونبه على الفرق الذى كان بينهما فى أسفل السند .

(٢) قلت : و أخذ الشيخ عبد الغنى عن والده أيضاً ، كما فى مقدمة الأوجز ،

و له أسانيد شهيرة طبعت باسم البائع الجنى فى أسانيد الشيخ عبد الغنى .

(٣) و حكى المولى رضى المرحوم عن تقرير الشيخ ، أن المولى أحمد على كان

ينسخ الكتاب من الصبح إلى الظهر ، ثم يقرأ على مولانا الشاه محمد إسحاق

بعد الظهر .

إسحاق أحله الله من جنة الفردوس أعلاها، وجازاه على حسن سعيه من المثوبة أسناها
و أغلاها إلى آخر ما هو مذكور في أوائل الكتب التي أشرنا إليها عن قريب
فلا علينا أن نترك سرد الاسناد إلى المؤلف رحمه الله تعالى .

قوله [أخبرنا] و الفرق بين لفظي أخبرنا و حدثنا ، أن الثاني مشير إلى
قراءة الأستاذ ، و الأول إلى قراءة التليذ عليه ، وقولهم : قرئ عليه ، وأنا أسمع
إلى أنه كان في جملة من حضرته ، ولم يكن قارئاً بنفسه و اختلفوا في ترجيح (١)
الراجح منها .

قوله [المروزي] نسبة إلى مرو زيدت فيه الزاء على غير قياس .
قوله [الثقة الأمين] صفة (٢) الشيخ أبي العباس فهو فاعل قوله أقر

(١) أى من قراءة الشيخ أو قراءة التليذ ، قال القارى : اختلفوا في القراءة على
الشيخ هل تساوى السماع من لفظه أو هي دونه أو فوقه على ثلاثة أقوال ،
فذهب مالك و أصحابه و معظم أهل الحجاز والبخارى إلى التسوية بينهما ،
و ذهب أبو حنيفة وابن أبي ذئب إلى ترجيح القراءة على الشيخ على السماع
من لفظه ، و روى عن مالك أيضاً ، وذهب جمهور أهل الشرق إلى ترجيح
السماع على القراءة عليه ، و صححه زين العراقى و النووى وغيرهما ، كما بسط
في مقدمة أوجز المسالك إلى موطأ الامام مالك .

(٢) اختلف مشايخ الدرس في توجيه العبارة على أقوال أوجهها ما أفاده الشيخ
الحبر الرحلة - نورالله مرقده وبرد مضجعه - إذ على هذا التوجيه تتحد النسخ
المختلفة كلها ، فان النسخ ليس في بعضها لفظ فآقر ، بل فيها أخبرنا أبو العباس
محمد بن أحمد بن محبوب بن فضل التاجر المروزي المحبوبى الشيخ الثقة
الأمين ، هكذا في المصرية ، و نحو ذلك في بعض النسخ المكتوبة و على
هذه النسخ كلها هو صفة للشيخ أبي العباس لا غير فالأوجه أن يجعل صفة
له في النسخ الهندية التي بأيدينا أيضاً ، كما لا يخفى على الفطن .

وأبو محمد عبد الجبار قائله لا كما زعم بعضهم أن الموصوف به وفاعل الفعل المذكور الشيخ أبو الفتح المذكور في وسط السند ، إذ لو كان الأمر على ما قال لكن هذا التقرير في آخر السند بعد قوله الترمذى الحافظ ، كما هو ظاهر لا يخفى على من له ممارسة بالفن بل المعنى أن تلاميذ أبي العباس لما قرأوا الكتاب على أستاذهم أبي العباس كما هو مفهوم ، قوله أنبأنا المذكور (١) ، قال لهم أبو العباس نعم ، والبعض الآخرون لما استشكلوا الجمع بين قوله أخبرنا وبين قوله أقربيه الشيخ لغفلتهم عن اصطلاح القوم حذفوا تلك الجملة عن الكتاب و أنت تعلم أنه صحيح لا ريب فيه ولا رية فان التليذ إذا قرأ على الأستاذ فلا بد من سكوته ، و هو إقرار بقربة المقام أو إقراره أو إنكاره ، و لما كان الشيخ صرح ههنا بالاقرار ، ذكره التليذ تنصيهاً ، و لو لم يصرح بالاقرار لكان محمولا عليه أيضاً ، إذ لو كان هناك إنكار لما ساغ الرواية بعد منسوباً إليه ، فافهم و اغنم ولا تكن من الغافلين .

قوله [الترمذى] و كان - رضى الله تعالى عنه - أكمه وكان (٢) من أرشد تلامذة الإمام أبي عبد الله البخارى ، ملازماً لمجلسه ، وقد أخذ عنه البخارى عدة (٣) أحاديث ولم يتفق ذلك لأحد غيره من تلامذة البخارى .

(١) هكذا في الأصل و الظاهر لفظ أخبرنا بدله ، فان المذكور في الكتاب لفظ أنا ، و هو مخفف أخبرنا عند أهل الأصول .

(٢) قلت : اختلف فيه أهل الرجال ، فقليل هكذا ، و قيل ذهب بصره لشدة بكائه في الله ، و قيل غير ذلك .

(٣) منها ما ذكره الحافظ في تهذيبه : قال الترمذى في حديث أبي سعيد : إن النبي ﷺ قال لعلى : لا يحمل لأحد يحجب في هذا المسجد غيرى وغيرك سمع منى يعنى البخارى هذا الحديث ، و قال الذهبي في تذكرة الحفاظ سمع من أبي عيسى أبو عبد الله البخارى وغيره .

بسم الله الرحمن الرحيم

أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ

فيه إشارة إلى أن كل باب ياب منها باب للعلم يدخل منه في مديته وأن المقصود (١) الأصلي إيراد الروايات المرفوعة ، فأما ما يذكر فيه من بيان المذاهب و أحوال الرواة والروايات فتبع واستطراد لتأييده وإيرائه بصيرة فيما هو البغية القصوى والغاية الأنهى ولا يبعد أن يقال إن بيان المذاهب أيضاً بيان للروايات غير أن المروى منه ﷺ منه ما هو مذكور بلفظ الشريف صراحة ، و منه ما دل عليه كلامه دلالة أو إشارة فبيان معنى كلامه و إن لم يكن بيان لفظه .

[باب ما جاء لا تقبل صلاة إلخ] ولما كان كل حديث تستبطن منه مسائل جمة صح التعبير بلفظ الباب و إن كان الحديث الوارد فيه واحداً فإن الباب إنما يطلق على طائفة من المسائل ونوع منها وههنا كذلك ، ثم إن ما أضيف إليه الباب وهى الترجمة بمنزلة الدعوى وما يورد بعده من الرواية دليل على إثباته كما فيها نحن فيه ، فإن قوله لا تقبل صلاة بغير طهور حكم ادعاه المؤلف فرام إثباته بإيراد الحجة عليه وهو قوله عليه الصلاة والسلام إلخ ، و كم من أشياء هى مذكورة استطراداً وتبعاً فلا تكون منها على غفلة .

(١) يعنى التقييد بقوله عن رسول الله ﷺ إشارة إلى أن المقصود بالذكر

الروايات المرفوعة و ما سواها استطراد و تبع .

[قوله ح وحدثنا إلخ] قال بعضهم (١) : إنه إشارة إلى قوله إلى آخر ما سيجي ، و قيل إلى قولهم ، الحديث ، والصحيح المنقول عن الأستاذة أنه إشارة إلى التحويل .

[قوله عن سماك إلخ] إنما كرر قوله عن سماك ليعلم موضع التحويل ولانها روايتان على أصل أهل الحديث فإن السماك في الأول منسب وفي الثاني غير منسب وتختلف الرواية عندهم لمثله .

[قوله لا تقبل صلاة بغير طهور إلخ] و بما ينبغي أن يتنبه له أن الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم وعلى من تبعهم أو تبعوه قد تفرقت أصولهم التي يتفرع عنها اختلافهم في المسائل الشرعية وفيه كثرة ، فمن ذلك أنهم اختلفوا في وجه ترجيح الروايات المتخالفة فيما بينها فقال (٢) مالك رحمه الله تعالى : يترجع رواية المدنيين على غيرهم و إنما كانت روايتهم بالقبول أخرى لأن صاحب البيت بما فيه أدري وما لم يكن فيه منهم شئ وجب المصير إلى غيرهم ، وقال الشافعي رحمه الله تعالى : يترجح الحديث بقوة الاسناد فاذا ثبتت الرواية و كان السند متيناً وجب القول بمقتضاها و إن خالف بعض الأصول الشرعية الثابتة بالروايات الأخر أو الآيات

- (١) وتوضح ذلك أن الحديث إذا كان له إسنادان أو أكثر فمن دأب المحدثين أنهم جمعوا بينهما في متن واحد و كتبوا عند الانتقال من سند إلى آخر لفظ ح مفردة و اختلفوا في أنها معجمة بمعنى إسناد آخر أو مهملة و هو المشهور ثم اختلفوا هل يتلفظ عندها بشئ فقول لا يتلفظ بشئ و عن بعض المغاربة يقول بذلك: الحديث ، لأنها مأخوذة منه عندهم والجمهور على أنه يقول عند الوصول إليها حاً ويبر ، صرح بذلك السيوطي في التدريب والنووي في مقدمة شرح مسلم ، ثم قيل هي رمز ص ح ، و قيل من الحائل و قال النووي : المختار أنه مأخوذ من التحويل كما بسط في مقدمة الأوجز .
- (٢) حتى قال ابن العربي أصل مالك أن شهرة الحديث بالمدينة تغني عن صحة منده وإن لم يتابع عليه ، وقد تكلمنا في ذلك في أصول الفقه بما فيه كفاية .

غاية الأمر أن تلك الجزئية بنوعها تستثنى عن هذه الكلية و كان رضى الله تعالى عنه مدة إقامته بالحجاز يعمل برواياتهم ليكونها أصح عنده فلما ورد مصر أخذ برواياتهم ولم يتكبر على ما كان قاله من المسائل أولاً ففرقت أقاويله في مسألة واحدة، وهذا هو المراد بما يذكر في الفقه من قوله القديم والجديد، بل الذى ثبت أن له أقاويل ثلاثة أو أزيد في بعض المسائل إلا أن هذا قليل و الأكثر أن له قولين ، و أما أحمد بن حنبل فأكثر أخذه بظاهر الحديث لا غير ، وقلما يسبغ في الحديث اجتهداً و إذا تعددت الروايات في مسألة كان العمل عنده على أيها أحب و لا يكون العمل بأحدى الروايات موجباً لترك العمل بالأخرى بل كان له العمل بهذا تارة و بذلك أخرى .

و أما إمامنا العلامة فقال : إن النبي ﷺ كان مقنناً يقنن القوانين و يضع الأصول ليعمل بها و ترجع الفروع إليها و هى العدة في العمل ، فأما ما ورد من الجزئيات التى خالفت بظاهرها تلك الأصول المقررة و جب عند الامام المهتم جمعها بتلك الأصول بضرب من التأويل كزيادة قيد أو تعميم أو تخصيص أو غير ذلك من وجوه التوفيق و ما لم يمكن جمعها بالأصول و جب قصرها على موردها و كان خاصاً استثنى من الأصول بشخصه لابنوعه ففكروا إذا تمهد هذا، فنقول: تفرقت أقوال العلماء في معنى قوله ﷺ « لا تقبل صلاة بغير طهور » فقال مالك : لا تقبل الصلاة ما لم ينظر غير أن الفريضة تسقط من الذمة و كان تاركاً للواجب و لعل هذا مبنى على ما ذكرنا من أنه لم يثبت له من أصحابه المدنيين عدم الصحة في حالة التنجس (١) مع أن المنفى في هذه الرواية القبول وهو لا يستلزم الفساد كالحجة (٢)

- (١) الظاهر أن المراد به التنجس بالأنجاس دون الأحداث فان صحة صلاة المحدث لم أرها في شئ من كتب الفروع أو الشروح بل حكوا الاجماع على اشتراط الطهارة من الأحداث وصرح باشتراطها في فروع المالكية أيضاً، ففي الشرح الكبير للدروير شرط لصحة صلاة و لو ثقل أو جنازة أو بمجرد تلاوة —

من مال النصب فانها تسقط الفريضة مع عدم القبول ، ونظيره ما ورد من قوله (١) **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ** : من شرب الخمر لا يقبل الله له صلاة أربعين صباحاً ، فان الامة والائمة اتفقوا على فراغ الذمة بصلاته مع تنبص الرواية بعدم قبولها منه ، وقالت الثلاثة لا يقبل صلاة من لم ينظر ولم تصح أيضاً ولم تفرغ ذمته وذلك أن النبي هو القبول بجملة أنواعه و سقوطها عن الذمة نوع من القبول فلا بد من إدخاله تحت النبي كيف وقد ورد في الرواية مفتاح الصلاة الطهور فهذا التشبيه مصرح بالمدعى من أنه لا يمكن الدخول في باب الصلاة من دون طهارة وأيضاً فقد تأيد ذلك بقوله تبارك وتعالى « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة » الآية . ولعل مالكا رحمه الله تعالى لم ينكر اشتراطها للقبول بل أنكر أن يكون شرط الصحة ولا يبعد أن يكون رضى الله عنه نظمها في سلك الشروط التي تحتل السقوط كالاستقبال أو القراءة للقتدى .

[قوله من غلول] الغلول (٢) خاص بما هو من مال التيممة والصدقة

== طهارة حدث أكبر أو أصغر ابتداء و دواماً ذكر و قدر أولاً فلو صلى محدثاً أو طرأ عليه الحدث فيها و لو سهواً بطلت ، انتهى . نعم الطهارة من الانجاس مختلف فيها عندهم فقليل بالوجوب و قليل بالسنية و هو المشهور عندهم ، ففي الشرح الكبير شرط طهارة خبث و ابتداء و دواماً لجسده وثوبه ومكانه أن ذكر وقدر فسقوطها في صلاة مبطل كذكرها فيها بناء على القول بوجوب إزالة النجاسة و أما على القول بالسنية فليست بشرط صحة بل شرط كمال ، انتهى .

(٢) قال النووي في مناسكه : إن حج بمال مغضوب صح حجه في ظاهر الحكم لكنه ليس حجاً مبروراً ويعد قبوله ، هذا هو مذهب الشافعي و مالك و أبي حنيفة رحمهم الله و جماهير العلماء من السلف والخلف ، و قال أحمد بن حنبل لا يحزبه الحج بمال حرام ، انتهى .

(١) كما سيأتي عند المصنف في الاثرية من حديث ابن عمر مرفوعاً .
(٢) قال القاري بالضم على ما في النسخ الصحيحة ، و أصل الغلول الحياطة في ==

تقبل من غصب أيا كان ومن الغنمة أشد فلذا ذكرها، أو يقال (١) تخصيص الغنمة باعتبار المحل الذي قال فيه هذا الكلام وإن كان الحكم لا يفرق بين خيانة وخيانة [قال أبو عيسى إلخ] و بما اختصت به سنن الترمذى رحمه الله تعالى من

■ الغنمة وروى ابن حجر إذ ظن أن الرواية بفتح الغين أى كثيراً فعل وفيه أن المبالغة غير مراد ، انتهى .

(١) و أفاد الشيخ في البذل لعل وجه تخصيصه بالذكر أن الغنمة فيها حق لجميع المسلمين فإذا كان التصديق من المال الذى له فيها حق غير مقبولة فأولى أن لا تقبل من المال الذى ليس له فيها حق ، انتهى ، وكتب الشيخ محمد حسن في تقريره : إعلم أن الصدقة من مال الغلول وكذا من كل مال حرام كالسرقة و ثمن الحر وأجرة المزينة ونحوها لا تقبل ، وكذلك المال الحرام لا يصير حلالاً وإن تداوله الأيدي لأن الحرمة ثبتت بالنص ولم يوجد نص آخر يدل على رفع الحرمة بتداول الأيدي ، فإن قلت إن النبي ﷺ كان يشتري من أهل الحرب و من أهل الذمة أموالهم مع أن أكثر أموالهم كان حراماً لكونها حاصلة بالربا والسرقة ونحوها من غير أن يسألهم عنها ، فلم أن الحرمة ترفع بتداول الأيدي .

قلت : أموال أهل الحرب على نوعين : منها ما حصل لهم على وجه حلال في عرفهم وإن كان حراماً عندنا كالربا ونحوه ، فهذا المال يصير ملكاً لهم لأنهم لما لم يكونوا مخاطبين بالفروع كان المعتبر فيهم عرفهم فحلال لنا أن نشتري هذا المال منهم ، ومنها ما حصل لهم على وجه لا يكون حلالاً في عرفهم أيضاً كالسرقة ونحوها ، فقلنا هذا المال يصير ملكاً لهم باستيلائهم عليه فحل لنا أن نشتريه منهم ، و أما أهل الذمة فهم مبقون على عرفهم فكان الجواب فيهم كالجواب في أهل الحرب فيما هو حلال في عرفهم ، أما لو اكتسبوا مالا على وجه لا يكون حلالاً في عرفهم و لا في شرعنا فذلك المال لا يصير ملكاً لهم و لا يحل لنا أن نشتريه منهم ، انتهى .

بين الكتب الست (١) أن المؤلف يذكر فيها حال الرواية من الصحة و الحسن و غيرهما دون أصحاب السنن الآخر ، و الفرق بين الحسن و الصحيح أن الضبط و إتقان الرواية في رواية الحسن دونها في رواية الصحيح ، و على هذا فلا يصح اجتماع الصحة و الحسن في رواية واحدة ، فإن أحداً من رجال الاسناد إذا اتصف بكونه دون رواية الصحيح تنزل الاسناد من الصحة فلا يكون إلا حسناً ، وإذا كانت جملة رواياته في المرتبة القصوى من الضبط و الإتقان لم يكن إلا صحيحاً و إذا كان الأمر على ما وصفنا افتقر إلى الجواب عما جمعهما الترمذى رحمه الله تعالى في أكثر الروايات ، و معنى التفضيل غير مرعى فيه و أجيب (٢) بتعدد طرق المتن ، فأحدى

(١) قلت : يعنى من بين الامهات الست خاصة و إلا فالمبدع لهذا الاصطلاح على بن المدينى ، قال الحافظ في نكته على ابن الصلاح : قد أكثر على بن المدينى من وصف الأحاديث بالصحة و بالحسن في مسنده ، و فى علاه ، و كأنه الامام السابق لهذا الاصطلاح و عنه أخذ البخارى و يعقوب بن شيبة و غير واحد ، و عن البخارى أخذ الترمذى ، فاستمداد الترمذى لذلك إنما هو من البخارى لكن الترمذى أكثر منه و أظهر الاصطلاح فيه و صار أشهر به من غيره ، كذا فى القوت .

(٢) قلت : و أجاب عنه عماد الدين بن كثير بأن ههنا ثلاث مراتب : الصحيح أعلما و الحسن أدناها ، و الجمع بينهما رتبة متوسطة كقولهم الحلو الحامض ، و تعقبه الحافظ و غيره بأن هذا يقتضى إثبات قسم ثالث و لا قائل به ، و حاصل ما قاله ابن دقيق العيد فى الاقتراح بأن بينهما عموماً و خصوصاً فكل صحيح حسن بدون العكس و أجاب عنه الزركشى بأنه إذا جمع بينهما فيحتمل أن يريد فى هذه الصورة الخاصة الترادف و يحتمل أن يكون الترمذى أدى اجتهاده إلى حسنه و أدى اجتهاده غيره إلى حسنه أو بالعكس فهو باعتبار مذهبين ، و أجاب عنه الحافظ فى الذكك بأجوبة منها يجوز أن يكون باعتبار وصفين مختلفين و هما الاسناد و الحكم فيجوز أن يكون حسناً باعتبار —

طرقه حسن و الأخرى صحيح و بأن الحسن والصحة كلاهما للغير ، والضعيف يترقى إلى درجة الحسن بتعدد طاقه كما أن الحسن بتعدد أسانيده يصحح فيمكن كونه حسناً صحيحاً معاً إذا كان الحسن و الصحة كلاهما لغيره لا لنفسه أو كان الحسن لنفسه و الصحة لغيره و بأن الحسن و الصحة ههنا أريد بهما المعنى اللغوي لا الاصطلاحي أو الصحة اصطلاحية دون الحسن أو بالعكس ، ولا يخفى ما فيه من البعد أما أولاً فلأن الكلام على هذا لا يجرى ببائدة و لا يأتي بفائدة فإن الرواية لا يخفى كونها حسناً و صحيحاً كيف و هو من كلام خير البشر بل من وحى خالق القوى و القدر و أما ثانياً فلأن المراد لو كان ذلك لأطلق لفظ الحسن أو الصحيح على الروايات الغريبة بل الضعيفة أيضاً مع أنه لم ينقل من أحدهم و أما ثالثاً فلأن التزام ترك الاصطلاح من غير ضرورة إليه أمر يتفر عنه القلب السليم وبشعثر منه الفهم المستقيم (١)

[و في الباب إلخ] يعنى بذلك أن الرواية (٢) قد بلغت بحسب المعنى حد

— الاسناد صحيحاً باعتبار الحكم ، وأجيب أيضاً بأن ذلك للتردد من المجتهد في الناقل هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصر عنها وغير ذلك من الأجوبة التي ذكرها صاحب القوت وغيره .

- (١) ثم لا يذهب عليك أن قولهم أصح شئ في الباب كذا و هذا يوجد في جامع الترمذى كثيراً ، وفي تاريخ البخارى وغيرها قال النووى في الأذكار لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فانهم يقولون هذا أصح ما جاء في الباب و إن كان ضعيفاً ومرادهم أرجحه و أقله ضعفاً ، كذا في التدريب .
- (٢) قال السيوطى في التدريب : إن الترمذى في الجامع حيث يقول : وفي الباب عن فلان و فلان فانه لا يريد ذلك الحديث المعين بل يريد أحاديث أخر يصح أن تكتب في الباب ، قال العراقي : و هو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه وليس كذلك بل قد يكون كذلك و قد يكون حديث آخر يصح إيراده في ذلك الباب ، انتهى .

الاشتهار حيث نقلت عن جم غفير من تلك الكبار ثم إن الرواية كثيراً ما تشتهر باسم الصحابي الذي رواها و قد تنسب إلى التابعي أيضاً وستقف على ذلك إن شاء الله تعالى .

[مالك بن أنس إلخ] الكلام فيه كالكلام في سماك المار قبل ذلك و أيضاً في السند الأول تصريح بتحديث مالك دون الثاوى فان فيه عنفة .

[إذا توضأ العبد المسلم إلخ] لما كان الحكم (١) على المشتق يستلزم عليه مأخذ الاشتقاق للحكم وجب القول بأن ذلك الموعود من الاجر إذا كان المتوضى قد أسلم وجهه لله أو قد أيقن بقلبه الحضور إلى الله ، و لما كان كذلك كان العبد المتوضى ثاباً إلى الله تعالى بقلبه تادماً على ما فرط في جنب الله مقنعاً عما اقترفته يده إذا لتيق بالحضور والاسلام له لا يتركها لاهياً عن ذلك وهذه هي التوبة التي لا تغادر صغيرة ولا كبيرة ولا تترك في كتاب حسابه جريمة ولا جريرة و على هذا لا يقتصر إلى التخصيص بالصغائر وما ذكروا في أسفارهم من أن المراد الصغائر فقط فحتمل ، ويحمل على أن المراد بلفظ العام بعض أفرادهم والقربة عليه قوله تعالى «إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه تكفروا عنكم سيئاتكم» علق تكفير السيئات بالاجتناب عن الكبائر ، و فيه بعض تفصيل سياقى في موضعه إن شاء الله تعالى ولا يبعد أن يقال إن تكفير السيئات أى الصغائر فقط عام لكل متوضى ويعم الكبائر إذا اشتمل على إنابة و ندامة كما ذكرنا و الله تعالى أعلم ، و فيه تنبيه على أن المسلم شأنه أن

(١) يعنى عبر النبي ﷺ بلفظ المسلم أو المؤمن ولم يعبره بلفظ الرجل فكان فيه إشارة إلى مراعاة صفة الاسلام و الايمان ، قلت : و أفاد حضرة الوالد عند الدرس بتوجيه آخر أيضاً وهو أن المراد بالخطيئة الأعم المطلق لكن لا يمكن أن يبقى على ذمة المسلم كبيرة فان المسلم المسلم إذا صدر عنه كبيرة فيبعد عنه أن يغفل عنه حتى يغسلها بدبرات التوبة فمن شأن المسلم أن لا يبقى عليه إلا صغيرة و سياقى البسط في ذلك بما لا مزيد عليه في كتاب الأمثال في باب مثل الصلوات الخمس .

يكون عند تطهره كذلك و لا يغفل عن حاله و لا يذسى عن آثامه و بلباله .
 [و هو حديث مالك إخ] هذا من غاية احتياط المؤلف حيث لا يسالى
 بلزوم التكرار ، ومحط المقصود إنما هو توضيح المرام كيفما حصل فكرر مهنا قوله
 و هو حديث مالك إخ مع أنه نفسه مصرح بقوله هذا حديث حسن لئلا يتوهم
 إرجاع الإشارة إلى الحديث السابق أو يختص الإشارة بالسند الثانى المذكور بعد
 التحويل فقط إلى غير ذلك ، و أيضاً فقد تكلم بعضهم فى سهيل هذا فى التصريح
 باسمه تنصيص على رد زعمهم و تعديل له .

[و أبو صالح] و مما ينبغى التنبيه عليه أن الذين يذكر الترمذى أنسابهم
 و بعض متعلقاتهم الآخر إنما هم الذين لم يكونوا من الشهرة بمرتبة الرجال الآخر
 عند هؤلاء الفحول ، و أما بالنسبة إلينا فالأشاهير أيضاً كالسائير و إلى الله المشتكى من
 زمان شاع فيه الجهل و البدع .

[قوله الصنابجى] و الحاصل (١) أن الصنابجى الذى ذكره المؤلف فى سلك

- (١) ما أفاده الشيخ قدس سره مبنى على النسخة الأحمدية فان مدلولها أن الصنابجى
 عند المصنف اثنان فقط كما هو عند جماعة، أحدهما صنابج بن الأعسر الصنابجى
 الذى له حديث واحد عند المصنف و أربع عند الحافظ فى تهذيبه و الثانى
 أبو عبد الله عبد الرحمن بن عسيلة التابعى صاحب أبي بكر و النسخة التى
 فى هامش المارضة المصرية صريحة فى هذا المعنى ولفظها والصنابجى هذا الذى
 روى عن النبي ﷺ فى فضل الطهور هو أبو عبد الله الصنابجى واسمه عبد الرحمن
 بن عسيلة هو صاحب أبي بكر إخ ، ويؤيده أيضاً ما فى الأوجز عن الترمذى
 عن البخارى أن مالكا وهم فى عبد الله إنما هو أبو عبد الله عبد الرحمن
 بن عسيلة فعلم من هذا كله أن ما فى بعض النسخ المطبوعة الجديدة الهندية من
 المجتبائية وغيرها للترمذى بلفظ والصنابجى هذا الذى روى عن النبي ﷺ فى
 فضل الطهور هو عبد الله الصنابجى ، والصنابجى الذى روى إخ غلط من الناسخ —

من روى هذا الحديث المتقدم ليس بالصانجى الذى له صحبة بل هو التسانجى الذى يروى عن أبى بكر الصديق ، و أما الصانج بن الأعسر الذى يقال له الصانجى أيضاً فانما له حديث واحد مرفوعاً و له صحبة و ليس بالمراد ههنا ، انتهى .
[و قد روى إلخ] أى من غير ذكر الوسطة فكان إرسالاً (١) .

[و إنما حديثه إلخ] و ليس له حديث منه عليه السلام غيره (٢) .

[قوله إني مكأثر بكم الأمم] لما كان المكأثرة تقتضى أن تتكثر الأمة والافتتال عكسه لأنه مستأصل أراد أن ينهأهم عنه فالقاتل لأخيه المسلم كان ساعياً فى إعدام ما تنهأه النبي عليه السلام و أراد أن كان كبيرة لا محالة منه .

[مفتاح الصلاة إلخ] و لا يخفى ما يرد فيه على الخفية حيث فرقوا فيما بين الثلاثة مع أن الرواية المسوقة لا يوجب الثلاثة واحدة فقالوا شرط لاقتتاح الصلاة مطلق الذكر و إن لم يكن خصوص قوله الله أكبر أو الله الكبير أو الله الأكبر ، و كذلك لا يشترط عندهم لتمام الصلاة و الخروج عنها خصوص لفظ التسليم بل تتم الصلاة بالكلام و غيره مما يفسد الصلاة وإن لم يخل فعله هذا عن ارتكاب محرم

فان هذا السياق يدل على أن الصانجى ثلاثة عند الترمذى وليس كذلك بل الصواب أنه اثنان فقط عند الترمذى كما أفاده الشيخ قدس سره ، وإن كان الصواب عند هذا العبد الضعيف أنهم ثلاثة و صاحب حديث الباب هو عبد الله الصانجى الصحابى كما حققته فى الأوجز .

- (١) يعنى أن عبد الرحمن بن عسيلة أبا عبد الله طالما يروى عن النبي عليه السلام بلا واسطة فهذه الروايات تكون مرسلة لأنه تابعى كما ثبت فى كتب الرجال .
- (٢) أى على المشهور و إليه يشير كلام الترمذى بلفظ الحصر إنما حديثه و لذا قال صاحب التهذيب : له صحبة روى عن النبي عليه السلام حديثاً واحداً ، وقال صاحب الخلاصة : له صحبة وحديث ، و أما على غير المشهور فبلغ الحافظ مروياته إلى ثلاثة أحاديث و قيل أكثر منها .

لو عمداً وكان الاعادة عليه واجباً ، نعم سلبوا فرضية الطهارة و شرطيتها ، والجواب أن الخبر الواحد لا يجب تسليمه تسليم الخبر المتواتر أو المشهور ، وكذلك لا يوجب خبر الواحد إيجاب النص القرآنى فالفرق بين مقتضى تلك الثلاثة و موجبها ثابت عقلاً و نقلاً فكيف يسلك بالثلاثة مسلماً واحداً بل ينزل كل منها منزله فما ثبت بالخبر الواحد فقط يكون فرضاً عملياً لا كالفرائض القطعية التى يكفر جاحدها وهو الواجب كالسليم والتكبير (١) ، و ما ثبت بالنص القرآنى أو الخبر المشهور أو المتواتر يكون فرضاً كالطهارة مع أن العمل بالخبر فى باب التكبير يخص إطلاق قوله تعالى « وذكر اسم ربه فصلى » و التخصيص فى حكم النسخ و ليس الخبر الواحد صلاح ذلك ، وكذلك قوله ﷺ تحليلها التسليم بالمعنى الذى ذكرتم معارض بقوله ﷺ إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك فوجب تنزيلها عن منزلة الفرض إلى الوجوب ثلثا تتعارض النصوص فيما بينها ، والأئمة الآخر لما لم يفرقوا فيما بين الأخبار ذهبوا إلى أن الثلاثة أركان بعضها .

[ابن عقيل] كلهم عقيل إلا ثلاثة (٢) .

[يحتجون إلخ] و احتجاج تلك الأعلام يخرجهم من الضعف إلى الصحة أو

الحسن .

[و هو مقارب الحديث (٣) أى يقارب حديثه القبول أو الذهن إلى

(١) فإن الابتدا بمطلق ذكر الله عز و جل فرض و خصوص التكبير واجب كما بسطه ابن نجيم .

(٢) ذكر النووى فى مقدمته: عقيل كله بفتح عين إلا عقيل بن خالد وبقى كثيراً عن الزهرى غير منسوب و إلا يحيى بن عقيل و بنى عقيل فبالضم انتهى ، و هكذا ذكر فى المغنى و غيره .

(٣) و ذكر السيوطى هذه الكلمة فى المرتبة الثالثة من مراتب التعديل على رأى النووى والمرتبة الخامسة على رأى غيره والاختلاف مبنى على اختلافهم فى

غير ذلك .

[وقد قال مرة إلخ] أى قال أستاذى عبدالعزيز تارة ما ذكر مرة أخرى هذا و لما كانت الرواية بحسب المعنى شائعة بين الأئمة الاعلام ذائعة بين العلماء الكرام لم يضرب ذلك و يمكن أن يكون قد سمع ذلك تارة و هذا أخرى ، ثم أن الخبث جمع خبيث كما أن الخبائث جمع خبيثة وظاهر تفسير الخبث و الخبائث ذكر مرده الجن و إنائم ، و فيه أقوال (١) آخر و العوذ من استهزائهم بعوراته و اطلاعهم على سرائره و غير ذلك .

[قال سعيد عن قتادة عن القاسم بن عوف عن زيد] اعلم أن في هذه الرواية اضطراباً لوجهين : الأول في اسم الصحابي حيث ذكر بعضهم زيدا و بعضهم أنس بن مالك ، و الثاني في ذكر القاسم وتركه فكانت الروايات أربعاً بأربع أسانيد الأولى رواية سعيد عن قتادة عن القاسم عن زيد ، و رواية هشام عن قتادة عن زيد ، و شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد و معمر عن قتادة عن النضر عن أنس ، و الحاصل أن فيه اضطرابين الأول أن سعيداً و هشاماً اختلفا على قتادة فقال سعيد عن قتادة عن القاسم عن زيد ، و قال هشام عن قتادة عن زيد ، والثاني أن شعبة و معمر اختلفا على قتادة أيضاً فقال شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس

مراتب الجرح و التعديل كما لا يخفى على من نظر كتب الأصول و المعتمد أنه بكسر الراء و فتحها من ألفاظ التعديل فعنى الكسر أن حديثه يقارب حديث غيره و معنى الفتح أن حديثه يقاربه حديث غيره ، و ما قبل إنه بفتح الراء بمعنى الردى من ألفاظ الجرح رده شراح الألفيتين العراقي و السيوطي .

(١) منها أن الخبث الشياطين و الخبائث المعاصي ، و روى الخبث بسكون الباء و أنكره الخطابي و تعقبه النووي و غيره ، و ذكر الشيخ في البذل : قيل الخبث بسكون الباء خلاف طيب الفعل و الخبائث الأفعال المذمومة .

عن زيد بن أرقم ، وقال معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أبيه ، فأما دفعه عن البخارى فأما مقصود على أولهما و لم يذكر الثانى لأنهما يندفان معاً بجواب واحد فيقاس الثانى على الأول ويحتل أنه لم يحضر له جواب عنه والضمير على هذا عائد إلى القاسم وزيد ، وإما عام بحيث يشمل الجواب عن الاضطرايين معاً بارجاع الضمير إلى زيد والنضر ، و حاصل الجواب على ذلك أن قتادة يحتل أى يروى عنهما أى عن زيد بن أرقم وعن النضر بن أنس ، والنضر يروى عن أبيه ، وعن زيد فالمعنى أن قتادة يروى عن زيد بواسطة القاسم لكنسه يرسل و إرسال الثقة مقبول ما لم يعلم أنه مدلس فصار المعنى أن قتادة يحتل أن يكون هذا الحديث عن زيد وعن النضر سواء كان روايته عن زيد بواسطة القاسم أو بلا واسطة ، وسواء كانت روايته عن النضر عن أبيه أو عن النضر عن زيد هذا (١) والله تعالى أعلم .

(١) اعلم أن المشايخ اختلفوا فى تقرير الاضطراب و دفعه بكلام البخارى على أقاريل كثيرة ، والأوجه عندى أن الاضطراب ههنا ثلاثة وجوه ، الأول فى الواسطة بين قتادة و الصحابي و عدمها ، والثانى فى تعيين الصحابي أيهم هو ، و الثالث فى تعيين الواسطة هل هى القاسم أو النضر ، و حل كلام البخارى يحتل على كل واحد من هذه الثلاثة كما يظهر من كلام الشيخ - نور الله مرقدته - و إن كان الحمل على بعضها أقرب من بعض آخر ، و الظاهر عندى حمله على دفع الاضطراب الثالث فقط ، وذلك لأن الاضطرايين الأولين ليسا مما يحتاج لدفعهما إلى جواب فإن رواية قتادة عن زيد بلا واسطة مرسله فظاهر الارسال لا يخفى على من مارس كتب الرجال فإن عامة روايات قتادة عن الصحابة مرسله وقد ذكر الحافظ فى تهذيبه جماعات من الصحابة و غيرهم الذين أرسل عنهم قتادة ، و مقال الحساكم فى علوم الحديث لم يسمع قتادة عن صحابي غير أنس وذكر ابن أبى حاتم عن أحمد بن حنبل مثل ذلك .

قلت : لا سيما عن زيد فظاهر الارسال فإن ولادة قتادة سنة ٨٦١ ووفاته -

ثم إن الاضطراب (١) قد يدفع حيثما وقع يكون راوى إحدى الروايتين أحفظ من راوى الأخرى أو بآثبات اللقاء بالمذكورين كليهما عند البخارى ومن دان دينه أو بإمكان اللقاء عند مسلم و من سار سيره أو بكثرة في رواية إحداهما .

[غفرانك (٢)] وجه الاستغفار انقطاع ذكر اللسان مدة كذا و هذا وإن

— زيد مختلف من سنة ٦٥ إلى سنة ٦٨ و لذا قال محمد الأشيلي في حديث الباب كما حكاه العيني و اختلف في إسناده و الذى أسنده نفسه ، انتهى ، فعمل أن من أسقط الواسطة فروايته مرسله و لذا لم يخرج إلى دفعه ، و هكذا الاضطراب الثانى في تعيين الصحابي ، فأيضاً كان مدفوعاً ظاهراً إذ قال البيهقي قال الامام أحمد : قيل عن معمر عن قتادة عن النضر بن أنس عن أنس و هم فلم يبق إلا الاحتمال الثالث فدفعه باحتمال السماع عنهما أى القاسم و النضر ويؤيده ما قال العيني : سأل الترمذى عن البخارى عن هذا الاضطراب فقال لعل قتادة سمعه من القاسم بن عوف و النضر بن أنس ، و حكى البيهقي قال أبو عيسى قلت لمحمد يعنى البخارى أى الروايات عندك أصح فقال لعل قتادة سمع منها جميعاً عن زيد بن أرقم ، انتهى .

(١) قال السيوطى في التدريب : فان رجحت إحدى الروايتين بحفظ راوئها مثلاً أو كثرة صحة المروى عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيحات فالحكم للراجحة و لا يكون الحديث مضطرباً ، انتهى .

(٢) قال ابن العربى : مصدر كالغفر و المغفرة و مثله سبحانه و نصبه باضمار فعل تقديره أطلب غفرانك ، و فى طلب المغفرة ههنا احتمالان : الأول أنه سأل المغفرة من تركه ذكر الله عز وجل فى ذلك الوقت فان قيل إنما تركها بأمر ربه فكيف يسأل المغفرة عن فعل كان بأمر الله ، فالجواب أن الترك و إن كان بأمر الله إلا أنه من قبل نفسه و هو الاحتياج إلى الخلاه ، فان قيل : هو مأمور بما جره إلى الدخول فى الخلاه و هو الأكل —

لم يكن نسبته إلينا ما يعد نقصاً وذنباً حتى يستغفر منه فان اشتغال القلب بذكر الله تعالى طاعة لا تدرى حقيقتها إلا أنه إذا نسب إلى ذلك الجنب عد بالنسبة إليه ذنباً ونقصاً فان الاكتفاء بذكر القلب لمن يداوم على الذكر اللسانى و القلبى معاً يكون نقصاناً أو السبب في استغفاره ﷺ إذ ذاك أن المتغوط إذا تفكر فيما خرج منه و علم تقدره توقف بذلك على أقدار باطنه و تنجس قلبه بالقاذورات النفسانية و النجاسات الشهوانية فاستغفر منها أو السبب فيه أن المرأ إذا تفكر في بروز هذه النجاسة منه و هو مضطر إلى ذلك تنبه على صدور الآثام منه من غير أن يكون له علم بعض منها لكثرة الغفلة و قلة التيقظ و أن استحالة الغذاء إلى مثل هذه الكيفية في مقدار من الوقت المعلوم و هو غير كثير منهم على خبثه و تاطنخه بالأنجاس فاستغفر عما هو فيه من هذا الذليل ، قلت : و منه كل ما هو له حتى إن وجوده كذلك أيضاً ، و أياً ما كان فصنعه عليه الصلاة و السلام هذا كان تعالماً لآلته المرحومة ، و الله تعالى أعلم .

[قوله (إلا من حديث إسرائيل إلخ)] يعنى قد تفرد في أخذ هذا الحديث عن يوسف فلو أخذه معه غيره لم يبق غريباً وأشار بقوله أبو بردة بن أبي موسى إلخ إلى اسم الراوى قصداً و اسم أبيه و جده تبعاً و استطراداً لتضمنه فائدة جديدة (١) .

■ قلنا: العبد مأمور بالأكل المؤدى إلى الاحتياج إلى الغائط مقدور عليه خلو ذلك الوقت عن الذكر و البارى يعد على العبد ما يقوده إليه و يلزمه ما يخلفه فيه و لذلك موضع يحقق فهمه فيه و هذا المحتمل أكثر و أغمض .
الثانى و هو أشهر و أخص أن النبي ﷺ سأل المغفرة في العجز عن شكر النعمة في تيسير الغذاء وإبقاء منفعة و إخراج فضله عن سهولة ، انتهى .
قلت : و يحتمل طلب المغفرة على إجراء الذكر القلبى و الحضور في هذه الحالة فتأمل .

(١) و لا يذهب عليك أنه واقع في مبده السند شئ من التحريف فانه ليس في ■

[إذا أتيت الغايظ إلخ] لما كانت حالة كشف العورة هيئة منكرة يستحي منها وجب التحرز عن استقبال القبلة واستدبارها لئلا يقابل البيت بشئ مستهجن قبيح ، وكذلك عند الجماع والبول وإن لم يلزم فيه عند الاستدبار مقابلة البيت بشئ سوء وذلك لما فيه من سوء الأدب ، ثم إن العلماء اختلفوا فيما بينهم فى كون هذا النهى مطلقاً أو مقيداً فقال الامام الهمام أبو حنيفة المقدم رضى الله تعالى عنه : إن النهى عام فلا يجوز الاستقبال ولا الاستدبار مطلقاً لا فى النيان ولا فى الفياق ، وهذا مبنى على أصل له وهو أن أحكام الشرع معللة إلا نادراً حيث لم يعلم لنا علة وإن كان فى نفس الامر معللاً أيضاً فالنهي عن استقبال القبلة واستدبارها مبنى على علة نعم الكنف والفيافي ، وأجابوا عن الأحاديث التى وردت على خلاف ذلك بأجوبة سترد عليك تفصيلها إن شاء الله تعالى ، والشافعي رحمه الله تعالى فقد علل النهى كما عللنا غير أنه قال الاستقبال والاستدبار كلاهما سواء ولكن النبي ﷺ لما رخص فى الاستقبال بفعله لزم الترخص فى الاستدبار أيضاً لاستوائهما فوجب الجمع بين الروايات بحمل النهى على الفياق والاجازة على الكنف فهذا ناشى على أصله من حمل المطلق على المقيد ولكننا لما لم نقل به أجرنا المطلق على إطلاقه ، وأما (١)

الرواة أحد اسمه محمد بن حميد بن إسماعيل ، وما فى النسخ المصرية فى محله حدثنا محمد بن إسماعيل نا حميد نا مالك بن إسماعيل ، الحديث أيضاً خلاف الظاهر فالظاهر أن المراد بمحمد بن إسماعيل البخارى ، و لفظ حميد مقم و يؤيد ذلك ما قال الشيخ عثمان وهى فى الدر الغالى بعد ذكر رواية الباب عن عائشة ، وكذا رواه البخارى فى الأدب المفرد ، وعنه رواه الترمذى و هم ابن سيد الناس حيث قال هو أبو إسماعيل الترمذى ، انتهى .

(١) قلت : اختلفت الروايات عن الامام أحمد بن حنبل فى ذلك كما بسطت فى

أوجز المسالك إلى مؤطأ مالك فأحداها لا يجوز الاستقبال مطلقاً لا فى الصحارى

ولا فى العمران ويجوز الاستدبار فيهما ، والثانية أن النهى للنزوه ، والثالثة —

أحمد بن حنبل فلم يتصرف فى الحكم بتعديته إلى غيره بل أخرج الاستدبار عن عموم النهى بفعله عليه السلام وأبقى سائر الصور تحت النهى . والحاصل أن الأصل فى الأحكام لما كان أن يعال وجب تعليل النهى الوارد فى ذلك فسوينا بين الاستقبال والاستدبار والصحراء و البنيان و فعل الشافعى كذلك غير أنه حمل المطلق على المقيد فأخرج الكنف وكل منا ومنهم يفتقر إلى الجواب عما يخالف مذهبه و لم يستثن ابن حنبل غير الصورة الواحدة فقط جرياً على أصله المذكور من عدم التعليل و أنت تعلم أن رأى أبى أيوب الراوى يوافق رأى الحنفية حيث استغفر فى استقبال مراحض الشام و لو لا أنه عم النهى عنده لما فعل ذلك و كان استغفاره لما يقع فى أول وهلة من جلوسه من استقبال القبلة و كان استغفار هذا بقلبه إذ ليس ذاك بمقام تكلم أو يكون ثمة بقلبه ثم بعد الخروج منه بلسانه .

[قوله فرأيته قبل أن يقبض بعام إلخ] ظاهره معارض بما سلف من النهى فيرجح القول على الفعل لاحتمال الخصوص و لأن عين الكعبة لعله كان يبرأى منه عليه السلام قال عنه (١) و لم يثبته لذلك الراوى الذى رآه عليه السلام فظنه مستقبلاً فكما أن

— يحرم الاستقبال و الاستدبار بشرطين : الأول أن يكون فى الصحراء ،

و الثانى أن يكون بلا حائل و يكفى إرخاء ذيله و الاستتار بدابة و جبل كذا فى نيل المآرب ، وفى الروض المربع : يحرم استقبال القبلة واستدبارها فى غير بنيان و يكفى انحرافه عن جهة القبلة و حائل و لو كؤخرة الرجل انتهى ، فهذه الرواية مختار فروعه ، و الرابعة النهى مطلقاً كقول الحنفية وهى مختار ابن القيم . والظاهر أن الرواية التى ذكرها الترمذى هى الرواية الأولى ، وما أفاده الشيخ فلهذه رواية عنه لكثرة الروايات عنه فى ذلك .

(١) أو كان ماثلاً عنه بخصوص الذكر قال ابن عابدين : ونص الشافعية على أنه لو استقبلها بصدرة و حول ذكره عنها و بال لم يكره بخلاف عكسه أى فالمعتبر الاستقبال بالفرج و هو ظاهر قول محمد فى الجامع الصغير يكره أن يستقبل القبلة بالفرج فى الخلاء ، انتهى .

الفرض للكي في الاستقبال إصابة عينها و لغيره إصابة جبهةها فكذلك النهى عن الاستقبال و الاستدبار إنما المقصود تعظيم عين هذا المكان غير أن الاطلاع على عين تلك البقعة لما تسر أمرنا باستقبال جهة في الصلاة و نهينا عن استقبال جهته أيضاً و استدبارها في الغائط ، و ما في حكمه لاجل هذا التعسر فاذا سلم أنه ﷺ كان ينظر إليه (١) لم يستبعد إصابته جبهة إذا لم يلزم فيها إصابة عينها التي هي المقصود بالنهى ولا يبعد أن يحجب أيضاً بأن الأمر بالتحرز عن استقبالها واستدبارها لما فيها من إساءة أدب فأما جملة أعضاء النبي ﷺ فأشرف ما يكون فليس في استقباله إياها ترك تعظيم و هذا راجع إلى ما تقدم من الاختصاص مع أن استقباله هذا يحتمل بناءه على عذر من تحصيل السر و مثله فلا يعارض النهى كالبول قائماً الآن عن قريب فانه كان مبنياً على عذر كما سيذكر فلا يمكن أن يعارض عموم النهى والله أعلم .

[رقيت يوماً على بيت حفصة إلخ] أسند البيت في بعض الروايات إلى نفسه و في بعضها إلى أخته حفصة ، و في الأخرى إلى النبي ﷺ ولا ضير في كل ذلك فان المراد واحد والتفاوت إنما هو في التعبير والعنوان فان لكل من الثلاثة المذكور تلبساً به (٢) فأضيف إلى أيهم شاء، ثم إن الرواية تخالف مذهب الشافعي وأحد رحمها الله تعالى حيث ثبت فيه استقبال القبلة و لم يكن ثمة كنيه و إلا لما نظر إليه ابن عمر و غاية ما يمكن من الاعتذار فيه للشافعي رحمه الله تعالى أن يقال إنه ﷺ كان

(١) أى بطريق الكشف كما كشف له ﷺ جنازة النجاشي حيث صلى عليها وكما كشفت له الجنة و النار في صلاة الكسوف و غيرها .

(٢) وذكر الشيخ في البذل طريق الجمع أن يقال أضاف البيت إلى نفسه على سبيل المجاز إما لكونه بيت أخته أو أضافه إلى نفسه باعتبار ما آل إليه الحال لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونه شقيقهما و لم تترك من يحجبه عن الاستيعاب وأضافه إلى حفصة لأنه البيت الذى أسكنها فيه رسول الله ﷺ انتهى ، و بسطه الحافظ في الفتح .

متبرز يستره من القبلة و هو المراد بالكثيف المبنى وإن لم يكن ستر في الجهة التي رقى منها ابن عمر ، ثم الجواب عنه قد سبق ولا يبعد أن يقال أيضاً إن ابن عمر لم يتبين إليه النظر و لم يحقق الأمر لما أن النظر في مثل ذلك ينصرف و لا يستقر حتى يظهر الواقع ، و أيضاً ففي تلك الواقعة كان تبرزه عليه السلام في موضع عاظم لئلا يلزم تعريه في فضاء مع ورود النهى عنه ولئلا يلزم خلاف ما اخترتم من الاستقبال في الكثيف المبنى ، فاذا كان كذلك احتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم جلس غير مستقبلها إلا أنه لما أحس بققعة (١) ابن عمر صرف بصره إليه و أدار رأسه و عنقه فقط كما هو العادة إذا تبدى له آخر في موضع خال فظان أنه مستقبل ولم يكن الأمر بل نشأ الاستقبال لهذا العارض .

[قوله من حديثكم إلخ] أرادت نفي اعتياده لذلك و كونه دائماً له فلا ينافيه ما ساقى لبنائه على الغدر و الأعذار مستثناة فلا حاجة إلى الجواب عنه بأنها لم تبلغها رواية البول قائماً و كان بوله قياماً لعله بمأبضه كما روى أو تحصيل الستر الغير الحاصل إلا به أو عدم موضع صالح للجلوس إما لوجود النجاسات هناك أو لخوف أن يرتد البول إليه لارتفاع الموضع وعدم قراره إلى غير ذلك من الوجوه و على هذا فلا يخالف هذا ما ورد من النهى عن البول قائماً .

ثم إن في [قوله أفي سباطة قوم فبال] إجازة الاستمتاع بملك الغير إذا علم رضاه بذلك و أنه لا يستضر به و لا يكرمه فان بوله عليه السلام وسائر فضلاته وإن كانت طاهرات على ما هو الصحيح (٢) غير أنه لم يكن يعامل بها في العادة إلا معاملة

(١) قال المجد القمعة حكاية صوت السلاح و صريف الأسنان لشدة وقعها في الأكل و تحريك الشئ اليابس الصلب مع صوت و الذهاب في الأرض و صوت الرعد ، انتهى .

(٢) قال ابن عابدين : صح بعض الشافعية طهارة بوله عليه السلام وسائر فضلاته و به قال أبو حنيفة كما نقله في المواهب اللدنية عن العيني ، وصرح به البيهقي في —

التجاسات تعلية للأئمة و تشريعاً لهم ليكون فعله سنة و طريقه مسلوكة في الدين من بعده .

[قوله و روى حماد بن أبى سليمان إلخ] ثم الظاهر أنها وقتان فكلامها صحيح و المؤلف لماسح الروايتين على اتحصاد القصة احتاج إلى ترجيح إحدى الروايتين (١) على الأخرى و قد عرفت أنه كان مستغنياً عن ذلك لو فعل .

[قوله لم يرفع ثوبه إلخ] تحصيلاً للستر ما أمكن له و فيه دلالة على قبح كشف العورة إذا لم يفتقر إليه و يمكن منه استنباط قولهم ما أبيع للضرورة تقدر بقدرها .

[قوله مرسل] أراد بالمرسل ههنا أعم من معناه المصطلح عليه و هو ما لم يذكر فيه الصحابي فالمراد (٢) ههنا ما ترك فيه راو أو أكثر صحابياً أو تابعياً و هي مرسل و منقطع و معضل .

— في شرح الأشباه ، و قال الحافظ ابن حجر : تطافرت الأدلة على ذلك و عد الأئمة ذلك من خصائصه عليه السلام ، انتهى .

(١) قال الحافظ في الفتح : وهو كما قال الترمذى ، و إن جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبى سليمان واقق عاصماً على قوله عن المغيرة فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معاً لكن من حيث الترجيح رواية منصور و الأعمش لاتفاقهما أصح من رواية عاصم و حماد لكونهما في حفظهما مقال ، انتهى ، و مال في الدراية إلى أن الحديث عند أبى وائل عنهما معاً ، و لا يذهب عليك أن حديث المغيرة هذا في البول قائماً غير حديثه المشهور في المسح على الخفين فإنه في سفر تبوك و حديث سباطة هذا كان في المدينة .

(٢) و توضيح كلام الشيخ أن المرسل في كلام المصنف ليس المصطلح إذ المعروف في الاصطلاح أن المرسل ما ترك فيه صحابي ، و المتروك ههنا تابعي فاطلاق المرسل عليه باعتبار المعنى العام و هو ما ترك فيه راو أعم —

[قوله فورثه مسروق] يعنى أن أمه (١) كانت أنت به إلى دار الاسلام وهو

من أن يكون واحداً أو أكثر صحاياً أو تابعياً فالمرسل باعتبار هذا المعنى يشمل المرسل الاصطلاحي و المنقطع و المعضل واختلفوا في إطلاق المرسل على أربعة أقوال بسطت في مقدمة الأجزاء و المشهور هو المعنى الأول .

(١) هذا تفسير للحميل في قوله كان أبى حميلاً ، ففي الجمع : هو الذى يحمل

من بلاده صغيراً إلى بلاد الاسلام ، و قيل هو الحملول النسب بأن يقول

الرجل لآخر هو أخى أو ابنى ، و مذهب الحنفية في ذلك ما في موطأ محمد

إذا قال بسنده عن سعيد بن المسيب قال أبى عمر بن الخطاب أن يورث أحداً

من الأعاجم إلا ما ولد في العرب قال محمد : وبهذا نأخذ لا يورث الحمل

الذى يسي و تسي معه امرأة فنقول هو ولدى أو تقول هو أخى و لا

نسب من الأنساب يورث إلا بينة إلا الوالد والولد فانه إذا ادعى الوالد

أنه ابنه و صدقه فهو ابنه و لا يحتاج في هذا إلى بينة إلا أن يكون الولد

عبداً فيكذبه مولاه بذلك فلا يكون ابن الأب مادام عبداً حتى يصدقه المولى

والمرأة إذا ادعت الولد و شهدت امرأة حرة مسلمة على أنها ولده و هو

يصدقها و هو حر فهو ابنها و هو قول أبى حنيفة و العامة ، انتهى ، إذا

عرفت ذلك فتورث مسروق إياه . يحتمل وجوهاً عديدة ذكر منها حضرة

الشيخ وجهين سأوضحهما و هذه الوجوه تنحصر في احتمالين : الأول أن

مسروقاً ورثه من بعض أقربائه غير الأم و هذا مختار ابن العربى إذ قال

يعنى به أنه كان مسياً محمولا من بلد إلى بلد في جملة ذكروا أنهم إخوة

فورث بعضهم بعضاً بذلك القول قال مالك لا يسكون ذلك إلا إذا كانوا

جماعة نحو العشرين ، و قد بيناه في مسائل الفقه ، انتهى ، و هذا الاحتمال

يتضمن وجوهاً منها أنهم حملتهم أمهم و كانت هناك بينة فأقضى بها مسروق ،

وعلى هذا لا يخالف الحنفية ومنها أنها لم تكن هنالك بينة فأقضى مسروق بمجرد —

صغير ، وفي تحميل النسب على الغائب فاقة إلى البيئة و لم يكن ثمه غير أن مسروقاً أفتى بذلك من غير بيئة و كان من مذهبه و لا يبعد أن يراد التورث من أمه فلا يخالف المسلك المختار ، و قيل له الأعمش لعمش عينيه و نسبة إلى كاهلة قليلة من أسد لكون أبيه مولى الموالات لهم وأراد المؤلف بقوله « وقد نظر إلى أنس » إثبات أنه تابعي فإن التابعي من رأى صحابياً مسلماً و مات عليه كما أن الصحابي من رأى النبي ﷺ مسلماً أو حضره كذلك و مات على ذلك تحمل أو لم يتحمل .

[باب كراهية الاستنجا باليمين] لما كان بعض الأفعال و بعض الأشياء محقرة مقدرة و البعض الآخر على خلاف ذلك أكرم الله سبحانه النبي على اليسرى ليستعمل كل منهما فيما يناسبه فكان ترك هذا الاستنجاب الذي يوافق الوضع الإلهي إساءة و قباحة فنهينا عنه .

[قد علمكم نبيكم إلخ] كان السائل اعترض بذلك التعليم و أورده مورد الاستهزاء فردّه سلمان عليه بأن ما علمنا لم يكن من الذي يظن له من غير تعليم ولم يعلمنا ما يستغنى من تعليمه حتى يعترض فانه ﷺ مبعوث لاتمام المكارم فكانت جملة

الدعوى ويكون هذا مذهبه وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما الشيخ وهذا الوجه يخالف الحنفية كما عرفت وأنت خير بأن فتوى عمر أولى من فتوى مسروق، ويحتمل وجوهاً آخر غير الوجهين المذكورين، والاحتمال الثاني وهو الوجه الثاني في كلام الشيخ أن مسروقاً أفتى بتوريثه عن أمه وكان حليها وهذا لا يخالف الحنفية بشرط أن لم تبق الورثة المقدمة عليها ومن حكى فيه خلاف الحنفية جهل بمسلكهم ففي السراجية : يبدأ بأصحاب الفرائض و العصة ثم بالعصة من جهة السبب ثم الرد على ذوى الفروض ثم ذوى الأرحام ثم مولى الموالات ثم المقر له بالنسب عسلى الغير بحيث لم يثبت نسبه بأقراره من ذلك الغير إذا مات المقر على إقراره فعلى هذا إذا كان مهران حميل أمه و لم تبق الورثة فوقها فلا مانع من توريثه عنها .

همته مصروفة إلى ذلك ثم إن الأمر في قوله و أن يستنجي أحدا بأقل من ثلاثة أحجار باتعم الثلاث أمر استحباب (١) و ليس لتوكيد و إيجاب فيجزى الأقل إذا أتى الموضع وكذلك لزم الزيادة عليها إذا لم ينق بها غير أن الغالب لما كان حصول الانقضاء بالثلاثة اقتصر على ذكر هذا العدد و هذا هو المراد بقول الفقهاء ليس فيه عدد مسنون أى مؤكد بحيث لا يجوز الزيادة عليه أو النقص عنه ويدل على جواز الزيادة و النقصان رواية ابن عمر الآتية (٢) بعد فانه لما طالب ثلاثة وأتى بها وكانت فيها روثة فألقاها و لم يأمره باحضار ثالثة (٣) .

(١) لما ورد من قوله ﷺ من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج و لأن ظاهر قوله ﷺ أن يستنجي أحدا بأقل من ثلاثة أحجار متروك الظاهر إجماعاً إذ قالت الشافعية و غيرهم لو استنجى بحجر له ثلاثة أحرف جاز ولأن قوله ﷺ في حديث عائشة فليذهب معه بثلاثة أحجار فانها تجزى عنه مشير إلى أن المقصود الانقضاء و هذا العدد يكفي في الأجزاء غالباً ولذا أمر بها المستيقظ من منامه وليس التلبث هناك واجباً بالاجماع، و كذا أمر بها المتوضى في غسل أعضائه وليس بواجب و غير ذلك ولذا ذهب إلى الاستحباب داود مع ظاهره .

(٢) هذا سبقة قلم فان الرواية الآتية لابن مسعود لا لابن عمر و لعله انتقل الذهن من لفظ عبد الله في الحديث الآتى إلى ابن عمر وكان ابن مسعود .

(٣) كما أقربه الطحاوى و هو إمام الحديث و ما أورد عليه الحافظ من زيادة قوله اتقى بحجر تعقبه العيني وتكلم على هذه الزيادة وإليه يظهر ميل الترمذى إذ بوب على الحديث الاستنجاء بالحجرين فكأنه لم يثبت عنده الأخذ بالثالث و إلا لا يصح تبويبه و لم يصح عند ابن العربى فقال : و في حديث عبد الله أنه أخذ الحجرين و أتى الروثة و لم يأمر بالاثنيان ببعض منها ، قال العيني : و قد قال أبو الحسن بن القصار المالكي روى أنه أتاه بثالث لكن —

[قوله برجميع] الرجيع للبقر و الجساموس كالروثة للفرس و الحمار كما أن البقرة للغنم و الابل و ساغ إرادة كل منها بالآخر و وجه النهى عن التطهر بها زيادة التلوث إما إن كانت رطوبة فظاهر ، وإما إن كانت يابسة فالامر كذلك فإن بلل الموضع يوجب تلطخاً بها و لا يحصل المقصود و هو النقاء و الطهارة .

[قوله فأتيته بججرين] لا يقال : إنه رضى الله تعالى عنه خالف الامر بالأتان بالروثة لأننا نقول أنه ظن أن المقصود إنقاء الموضع بما إذا حصل مع أن الحجر كثيراً ما يطلق على كل جسم (١) متحجر .

[قوله و كأنه رأى حديث (٢) زهير إلخ] أشار بزيادة لفظ التشبيه إلى

— لا يصح و لو صح فلا استدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لأنه اقتصر في الموضعين (أى البول و الغائط) على ثلاثة فحصل لكل منهما أقل من ثلاثة و قول ابن حزم هذا باطل لأن النص ورد في الاستنجاء و مسح البول لا يسمى استنجاء باطل على ما لا يخفى ، انتهى .

(١) ثم وقع في الحديث هذا ركس و اختلفوا في المراد منه قال الحافظ : كذا وقع ههنا بكسر الراء و إسكان الكاف فقليل هى لغة في رجس بالجيم ويدل عليه رواية ابن ماجه و ابن خزيمة في هذا الحديث فإنها عندهما بالجيم ، وقيل : الركس الرجيع رد من حالة الطهارة إلى حالة النجاسة ، قاله الخطابي وغيره ، و الاول أن يقال رد من حالة الطعام إلى حالة الروث ، و قال ابن بطال لم أر هذا الحرف في اللغة يعنى الركس بالكاف و تعقب بأن معناه الرد كما قال تعالى « و اركسوا فيها » أى ردوا فكأنه قال هذا رد عليك ، قال الحافظ : فلو ثبت ما قال لكان بفتح الراء يقال أركسه ركساً إذا رده ، و في رواية الترمذى هذا ركس يعنى نجساً وهذا يؤيد الاول ، وأغرب النسائي فقال عقب هذا الحديث الركس طعام الجن وهذا إن ثبت في اللغة فهو مريب من الاشكال .

(٢) حاصله أن الحديث المذكور فيه اضطراب كما أقربه المصنف نصاً وذلك لأنه —

أن ذلك لازم له لا أنه التزمه فانه لما وضعه في جامعه بهذا السند دل ذلك على ترجحه عنده ، و أما أنه لم يجب المؤلف بشئ فقبه دلالة على أنه لم يلتزم ترجيح إحدى طرقه ثم إن المؤلف ترجحت عنده إحدى طرقه فلذلك رام الرد على البخارى فيما قاله فقال و زهير في أبي إسحاق إلخ .

[قوله ما فأتى الذى فأتى إلخ] و الغرض من هذا الكلام توثيق إسرائيل و ترجيح روايته على رواية غيره ، ومعنى هذا الكلام (١) أن الذى فأتى من حديث

— روى بعده وجوه هكذا :

إسرائيل : عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة عن عبد الله و قيس

معمر : عن علقمة و عمار

زهير : عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه

زكريا : عن عبد الرحمن بن يزيد

فاختلف فيه على أبي إسحاق و الامام الترمذى سأله عن عبد الله فلم يرجح شيئاً من طرقه وكذا الامام البخارى في سؤال الترمذى عنه لكنه لما ذكر في صحيحه رواية زهير فكأنه ترجيح منه لهذا الطريق دلالة والراجح عند الترمذى طريق إسرائيل لوجوه ذكرها و ذكر الحافظ في مقدمة الفتح وجوه ترجيح الرواية التى رجحها البخارى فارجع إليه لو شئت التفصيل .

(١) هذا هو الظاهر في معناه بل هو المتعين في نظرى القاصر وما ذكره حضرة

الشيخ (بردا الله مضجعه) من البعد في معناه إنما يلزم إذا أريد به فوت حديث سفيان بالكلية لكن إن أريد بالموصل المقدار الخاص من حديث سفيان الذى لم يلتفت إليه عبد الرحمن فلا إشكال على الظاهر وسيعيد المصنف هذا الكلام في النكاح أيضاً، وذكر الشيخ فيه احتمالين لا غير، ويظهر من بعض التقارير الآخر أن المراد بالذى فأتى من حديث سفيان هو حديث النكاح خاصة فتأمل .

سفيان و لم أعتمد عليه كان السبب فيه اتكالى على إسرائيل فانه كان يأتي برواية أبي إسحاق أتم من سفيان وعلى هذا فاسناد القوت إلى الحديث لا إلى نفسه أدب كما في قولهم فاتته الصلوات .

ولفظه [لما] على ما ذكرنا من المعنى تحتل أن تكون شرطية تفيد معنى الظرفية و تحتل أن تكون بتخفيف الميم و اللام للتعليل ، و على هذا التقرير يلزم أن يكون ابن مهدي قائل هذا القول لم يأخذ بن سفيان روايته مع أنه لا يصح فالصواب في معنى العبارة أن يقال ما فأننى فهمه و لم يدهشنى شئى ولم يلقى فى حيرة و عمه شئى كما أوحشنى وأدهشنى حديث سفيان وما ورد على من الاضطراب فى روايته على أن يكون الذى بمعنى كالذى و الموصوف محذوف أى لم يهلكنى شئى كما أهلكنى حديث سفيان إلا إذا اتكلت على إسرائيل فانه تخلصت من الهلكة باتكالى عليه و على هذا الأخير لا تكون كلمة «لما» إلا ظرفية، ولا يبعد أن يراد بالوصول الدهش و التحير و الاضطراب الذى قد كان وقع له فى رواية سفيان ، و المعنى أن الذى (١) فأننى من الاضطراب لم يفت إلا لانكالى أو وقت اتكالى على رواية إسرائيل و على هذا فكلمة من ليست بياناً للوصول بل الجار مع المجرور حال من ضمير الفاعل المستتر فى الفعل أى لم يذهب منى الاضطراب الناشئ من رواية سفيان إلا وقت اتكالى أو لأجل اتكالى على رواية إسرائيل و هذا المعنى أولى المعانى فيه لو لا أن كلمة القوت لا تستعمل فى مثل هذا الذهاب المقصود ذهابه بل كثر استعماله فيها لم يقصد فوته و حب بقاءه ، و الله تعالى أعلم .

[قوله بآخرة] أى فى آخر عمر أبى إسحاق وكان قد توسوس فى آخر عمره و ساء حفظه ، و أما زهير فليس به بأس إلا أنه روى عنه فى آخره فلم يعتبر و بما ينبغى أن ينبه له أن المؤلف أثبت ههنا أن أبا عبيدة بن عبد الله لم يسمع من أبيه

(١) و يكون لفظ فات على هذا المعنى بمعنى زال و ذهب يعنى لم يذهب

الاضطراب ولم يتدفع إلا بعد اتكالى على حديث إسرائيل

لثبت بذلك مذهبه فيما بعد و مع ذلك الانقطاع تلقت الامة هذا الحديث والآثمة بالقبول و لم يترك ففيه دلالة على اعتبار المنتطع من الروايات فليحفظ فانه يفيد

[قوله عمر بن مرة] و فى النسخة (١) القديمة المطبوعة عمرو بن مرة .

[قوله فانه زاد إخوانكم إلخ] مسوق لبيان العلة فى التهى الثانى و الاول

معلوم ضرورة (٢) لتنجيسه و يحتمل كونه علة المسألتين كليهما بإرجاع الضمير إلى كل منهما و كون العظم من زاد الجن معلوم ، و أما الروث فلكونه زاد دوابهم نسب إليهم مجازاً لانهم ينفعون بها و العلة مشيرة إلى كراهة الاستنجاء بماله ثمن و ما هو منفع به فى الأكل وغيره للدواب وغيرها فيشمل الحكم للشباب والحشيش وغيرهما فافهم . ثم الظاهر أن الجن تأكل الزاد المذكور من العظم كما هو و لا بعد فان الكلب يأكله مع أنه أضعف منهم بكثير و يمكن أن يكون الله تعالى يخلق لهم لحماً (٣)

(١) قلت : و هو الصواب يعنى بالواو كما عليه أكثر النسخ القديمة و الجديدة

و هكذا بالواو ذكره أهل الرجال الحافظ و غيره .

(٢) و تقدم قريباً أنه **يأكل** ألقى الروثة و قال : إنها ركس .

(٣) و يؤيده رواية البخارى بسنده عن أبى هريرة و فيه فقلت ما بال العظم

و الروثة فقال هما من طعام الجن و أنه أتانى وفسد جن نصيبين و نعم

الجن فسألونى الزاد فدعوت لهم أن لا يمروا بالعظم و الروثة إلا وجدوا

عليها طعاماً ، انتهى ، قال ابن رسلان : و فى دلائل النبوة : أنهم قالوا

ليلة الجن أعطنا هدية فأعطاهم ذلك فاذا وجدوا عظماً أو روثاً جعله الله

لهم كانه لم يؤكل وكذا الروث للدواب فان كانوا أكلوا شعيراً جعله الله شعيراً

و إن كانوا أكلوا تبناً وغيره من العلف جعله الله كذلك و يشبه أن يجعل

الله الفحم خشباً لئلاهم و يحتمل أن يكون رزقهم لذلك هو الرائحة التى يظهر لهم

ونحو ذلك فتكون قوتهم لانفس العين فان أجسادهم لطيفة ، انتهى ، وسيأتى

فى باب الوضوء بالتيذ أن ليلة الجن كانت ست مرات .

عليه وإن لم نعلم به و لم نصره ولا يمكن أن يستبطن منه حرمتها للناس فإن جواز أكلها لهم و كونها زاهم لا يجرمها على الناس و لا يبعد أن يكون إشارة إلى جواز أكلها للناس فإن الجن إنما تستحقها إذا فضلت من حوائجنا .

[قوله و كان رواية إلخ] لأن حفص بن غياث رفع الجزء الموقوف وهو قوله قال الشعبي (١) إلخ فإن الشعبي و إن كان يروى هذا عن أحد عن روى عن النبي ﷺ إلا أنه لم ينص على كونه مروياً بهذا السند المذكور من قبل وهو علقمة عن ابن مسعود و هذا هو السبب في ترجيح رواية إسماعيل على رواية حفص فإن إسماعيل رواه كما ثبت بأن (٢) الحديث بطوله عن علقمة عن ابن مسعود و الجزء

(١) وإلى ذلك أشار مسلم في صحيحه إذ ميز قوله قال الشعبي إلخ عما قبله وذكر له عدة متابعات ، قال النووي : انتهى حديث ابن مسعود عند قوله فأرانا آثارهم و آثار نيرانهم و ما بعده من قول الشعبي ، كذا رواه أصحاب داود الراوى عن الشعبي وابن علية (كذا في نسخ النووى الهندية والمصرية بالواو والصواب على الظاهر حذفه فإن ابن علية ومن بعده بيان لأصحاب داود فإن مسلماً روى حديث ابن علية وابن إدريس عن داود وذكر الحافظ في تلامذة داود بن زريع و ذكر أحمد في مسنده رواية ابن أبى زائدة عن داود) و ابن زريع و ابن أبى زائدة و ابن إدريس و غيرهم ، هكذا قاله الدارقطنى و غيره و معنى قوله : إنه من كلام الشعبي أنه ليس مروياً عن ابن مسعود بهذا الحديث وإلا فالشعبي لا يقول هذا الكلام إلا بتوقيف عن النبي ﷺ ، انتهى .

(٢) تفسير لقوله كما ثبت يعنى أن الثابت عند المحدثين أن الحديث بطوله مروى عن علقمة عن ابن مسعود و الجزء الأخير الذى ذكره بلفظ قال الشعبي هو موقوف على الشعبي فإسماعيل رواه هكذا مفصلاً ميمراً للموقوف عن الموصول و حفص بن غياث جمعها في سند واحد و الحديث بطوله ذكره المصنف في تفسير الاحقاف و مسلم في صحيحه .

الذى رواه بلفظ قال الشعبي موقوف على الشعبي .

[باب الاستنجاء بالماء] لا خلاف فى أنه مستحب ومندوب ، وأما الوجوب فالمذهب (١) عندنا أن النجاسة إذا تجاوزت موضع الاستنجاء فإن زادت على قدر الدرهم اقترض غسله وإن نقصت عنه سن غسله وإن بقدره وجب ثم إن وجود تلك الكيفية فيهم رضى الله تعالى عنهم معلوم حيث يقول قائلهم ما كنا إلا نبرأ بمرأ فأتى التمسح فلم يكن الغسل إلا أدباً ونذراً ، وأما إذا أكلوا الخبز والفطير فلا يمكن ذلك .

[قوله مرن أزواجكن إلخ] فيه أن الأمر بما يستحي من ذكره لمن ليس بمحرم منه ينبغي أن يكون بواسطة محرم .

[قوله أبعد فى المذهب] مصدر مبني (٢) أى اختار البعد فى الذماب ليكون أستر .

[قوله كما يرتاد منزلاً] أى كما يرتاد مرید المنزل للنزول فيه و يتفحص أموراً من خيرية الجار و فسحة الدار و قرب المسجد و الماء و غير ذلك من المرافق والأشياء كذلك النبى ﷺ كان يرتاد لبوله أى يطلب (٣) مكاناً وأن مطمح النظر فيه أمور أن لا يكون مرتفعاً حتى يرجع إليه البول و لا يكون فى مستقبل

(١) اختلفت أقوال الفقهاء فى هذا التفصيل كما بسطت فى الفروع سيما فى رد المحتار و المذكور فى التقرير هو مختار الشيخ وهو فقيه أوانه وبذلك جزم صاحب الدر المختار إذ قال : و عفا الشارع عن قدر الدرهم وإن كره تحريماً فيجب غسله و ما دونه تنزيهاً فيسن و فوقه مبطل فيفرض .

(٢) هو المتعين فى رواية الترمذى و رواية أبى داود تحتل الظرفية والمصدر .

(٣) قال ابن رسلان : هذا أدب يجمع عليه و يؤخذ منه أن الرشاش لا يعنى فى الجسد و الثوب و هو مذهب الشافعى و صحح النووى العفو ، انتهى ، قالت : و يعنى عندنا إلا فى الماء فإن طهارته أوكد .

الريح تلا يترشش منه إليه و أن لا يكون الأرض صلبة و أن يكون في موضع الستر إلى غير ذلك .

[قوله قال إن عامة الوسواس منه] يعنى بذلك أن الرجل إذا بال في المستحم فوق عليه الماء وطارث رشاشة توم تنجس العضو الذى وصل منه إليه شئ ثم إذا أمر الماء على هذا العضو توم تنجس ممر الماء و هلم جراً إلى أن يشتد الأمر على المصلى فقطع النبي ﷺ أصل ذلك السبب حيث نهى عن المبال فيه ، وأما في نفس الأمر فليس البول في المستحم مورثاً للوم بنفسه بل يكون سبباً إليه لما ذكرنا فأما إذا أمر الماء بعد البول فإنه لا يبق شئ ثمه سيما إذا كان الأرض بمحصة أو مشيدة وهذا الذى ذكرناه مراد بن سيرين رحمه الله تعالى بقوله « ربنا الله لا شريك له » فإنه قصد أن الموجد بنفسه والمؤثر الحقيقى هو الله تعالى ولكنه وضع أسباباً ومناشئ تنسب إليها الأشياء فإذا ارتفعت لم يبق للسبب وجود بعدها فإذا انقطع أثر البول فيما نحن فيه عن المستحم لم يبق للوسواس وجود ، و غرض ابن سيرين من هذا الإنكار على ما رأى من تشدد أهل زمانه على البول في المستحم و ليس المعنى ما يتبادر من ظاهر العبارة حتى يلزم أنه رفض لما عليه السنة و الجماعة و تمذهب بما ذهب إليه الجبرية .

[قوله لأمرتهم بالسواك] أمر إيجاب [و لأخرت العشاء] أى وقته إذ ذاك ، و أما الآن فكلاهما نذب و استحباب و المراد بالصلاة ههنا هى الطهارة استظهاراً بسائر الروايات مع أن السواك يناسب الطهارة لا الصلاة فجعله من أجزائها أولى ، و الشافعية رحمهم الله تعالى جمعوا بين الروایتين بحمل كل منها على السنة و الاستحباب و هو حسن في نفسه إلا أنه عمل بما فهم الراوى من الرواية و ما فهموه منها و ليس عملاً بشئ من مقتضيات الرواية ثم إن المؤلف إنما ذكر تصحيح رواية أبي هريرة موجهاً وترك توجيه تصحيح الثانية للاتفاق على صحتها (١) فلم يفتقر

(١) أو لما سيذكر عن البخارى إذ قال إن حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد —

إلى توجيه ثم إن حمل رواية السواك عند كل صلاة على رواية الوضوء من المجاز المتعارف الشائع بين النصوص نظيره حمل القيام على الإرادة و القصد في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا الآية ، والاستئذان الاستبائك وأصله السنن و هو الجرى و الاجراء .

■ أصح بخلاف حديث أبي هريرة فإنه ذكره أهل الأصول في مثال الصحيح لغيره قال العراقي :

و الحسن المشهور بالعدالة و صدق راويه إذا أتى له
طريق أخرى نحوها من الطرق صحته كتن لولا أن أشق
إذ تابعوا محمد بن عمرو عليه فارتقى الصحيح يجرى

ثم قول المصنف وحديث أبي هريرة إنما صحح لأنه قد روى عن غيره وجه هكذا هذه العبارة في النسخ الهندية فالغرض منه التأكيد لما سبق ، و في المصرية : و حديث أبي هريرة أصح لأنه قد روى من غير وجه فيكون الكلام تأسيساً و يكون الدليل على الأصحية هو كثرة الطرق بعينها كما أنها دليل على نفس الصحة ثم يشكل على ما قاله الامام البخاري من أصحية حديث زيد أنه ذكر في صحيحه قال أبو هريرة عن النبي ﷺ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء و يروى نحوه عن جابر و زيد بن خالد عن النبي ﷺ فذكر حديث أبي هريرة بلفظ الجزم وحديث زيد بلفظ التريض و المعروف عن البخاري أن ما ذكره بصيغة الجزم مجزوم بسحته بخلاف ما ذكره بصيغة التريض ، قال العيني : و إنما ذكره بصيغة التريض لأجل محمد بن إسحاق و يمكن أن يوجه بينهما بأن أصحية حديث أبي هريرة باعتبار حديث زيد بن خالد على الإطلاق ، و أما أصحية حديث زيد باعتبار حديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن زيد ففي حديث أبي سلمة حديث زيد أصح عند البخاري لضمته زيادة قصة و ضعف ابن إسحاق منجبر بالمتابعة فتأمل .

[باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم إلخ] ومن لطائف هذا الباب أن الترجمة مشتملة على لفظ الحديث (١) ثم إن الأصل عندنا كون الحكم معللاً كما مر من ثم لم تكن القيود معتبرة في النصوص فكرهت أئمة الأحناف إدخال اليد في الماء وغيره من المائعات من المستيقظ والقائل والمنغى عليه وغيره من كل من لا يشعر بحاله حتى يعلم طهارة يده من نجاستها. (٢) ومع هذا كله فلو أدخل أحد من المذكورين يده في الماء لم يفسد الماء للشك في النجاسة والطهارة كانت مستيقناً بها قبل النوم ولا يزول الأمر اليقيني إلا ييقين مثله (٣) والشافعي رحمه الله متفق معنا في هذا كله ومعنى قوله كرهت له ذلك أنه أتى بما يكره وفعل ما كان الأليق به تركه لا أن الماء صار مكروهاً ، وأما أحمد (٤) بن حنبل فلما لم يكن من دأبه تعليل الأحكام

(١) فإن مسلماً وغيره أخرجه بنحوه .

(٢) هذا هو المشهور في سبب الحديث فالتقول عن الامام الشافعي وغيره أنهم كانوا يستنجون بالأحجار والبلاد حارة فإذا نام أحدهم عرق فلا يأمن النائم أن تطوف يده على ذلك الموضع النجس ، انتهى ، فعلم أن العلة الشك في النجاسة فتى وقع الشك ليلاً أو نهاراً أو وقع الشك بدون النوم كره غسها كما قاله الذوى ، وقال الباجي في سبب الحديث الأظهر ما ذهب إليه شيوخنا العراقيون من المالكين وغيرهم أن النائم لا يكاد أن يسلم من حك جسده وموضع برة في بدنه ومس رفقته وإبطه وغير ذلك من مقابن جسده ومواضع عرقه فاستحب له غسل اليد تنظفاً ونزهةً كما في أوجز المسالك إلى موطأ مالك .

(٣) كما سيأتي قريباً من مذاهب الأئمة مختصراً والبسط في شروح البخارى من الفتح والعينى .

(٤) قال ابن قدامة في المغنى : غسل البدن ليس بواجب عند غير القيام من النوم بغير خلاف نعله ، أما عند القيام من نوم الليل فروى عن أحمد —

و تسديتها إلى غيرها لوجود العلة اعتبر قيد الليل في الرواية فقال : إن أدخل يده في الاناء مستيقظ الليل أحب أن يهريقه ، و في غير الليل لا ، و التقيد بالليل عندنا للبناء على ما هو العادة من طول النوم فيه و كثرة الغفلة فكان التنجس فيه أوجه ، و الله أعلم .

[باب في التسمية عند الوضوء . والعلماء رحمهم الله تعالى قد تفرقت آراهم في معنى حديث الباب فمنهم من حمله على ظاهر معناه فذهب إلى وجوب التسمية و هم طائفة قليلة من الظاهرية (١) والشافعية وموافقهم ذهبوا بها إلى النية (٢) فان

■ وجوبه وهو الظاهر عنه و روى عنه أنه مستحب وليس بواجب وبه قال مالك و الأوزاعي و الشافعي و إسحاق وأصحاب الرأي ولا تختلف الرواية في أنه لا يجب غسلها من نوم النهار ، وسوى الحسن في نوم الليل ونوم النهار فان غس يده في الماء فعلى قول من لم يوجب غسلها لا يؤثر غمسها شيئاً ومن أوجه قال : إن كان الماء كثيراً لم يؤثر أيضاً وإن كان يسيراً فقال أحمد أعجب إلى أن يهريق ، و قال الحسن : يجب إراقته ، انتهى ملخص ما في الأوجز .

(١) قال في المارضة قال أحمد بن حنبل : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً و لكنه أوجب التسمية و روى عنه أنه ليس بواجب ، و قال علمائنا إن المراد بالحديث النية .

(٢) قال ابن رسلان : أجاب أصحابنا و غيرهم من الحديث بأجوبة أحسنها أنه ضعيف ، والثاني المراد الكامل ، والثالث جواب ربيعة شيخ مالك والدارمي و غيرهما أن المراد منه النية ، و ذهب القاضي أبو بكر الباقلاني و غيره إلى أن هذه الصيغة التي دخل فيها النفي على ذوات شرعية مجملة لأنها مترددة بين نفي الكمال و نفي الصحة كما في « لا نكاح إلا بولي » و « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » قلت : وكما في حديث « لا أجر لمن لا حسبة له » و « لا عمل إلا بنية » و « لا صلاة بحضرة طعام » .

التسمية بالقلب هي النية والقصد و أياً ما كان فالنفي عندنا راجع إلى الكمال فالطهارة صحيحة كافية من غير نية و تسمية و إن كان له في الاتيان بهما أجر كثير و فضل كبير و الوجه في ذلك أن كلمة لا هذه تستعمل في نفي الذات و هو حقيقة معناها و لا تحتاج فيه إلى قرينة ، و في نفي الكمال و هو مجاز فيه فإن الذي لم يأت على ما كان ينبغي له أن يكون عليه فكان وجوده كلا وجود وهو كثير في الكلام سيما في الروايات و هنا كذلك والقرينة عليه قوله عليه (١) الصلاة و السلام . من توضاً و ذكر اسم الله كان طهوراً لجميع بدنه و من توضاً و لم يذكر اسم الله كان طهوراً

(١) الحديث أخرجه الدارقطني و البيهقي عن ابن عمر و فيه أبو بكر الدابري متروك و منسوب إلى الوضع و رواه الدارقطني و البيهقي أيضاً من حديث أبي هريرة و فيه مرداس بن محمد عن أبيه و هما ضعيفان و رواه البيهقي و الدارقطني أيضاً من حديث ابن مسعود و في إسناده يحيى بن هاشم السعسار و هو متروك ، و رواه عبد الملك بن حبيب عن إسماعيل بن عياش عن أبيان و هو مرسل ضعيف جداً ، و قال أبو عبيد في كتاب الطهور سمعت من خلف بن خليفة حديثاً يحدث بإسناده إلى أبي بكر فلا أجدي أحفظه و هذا مع إحصائه موقوف ، كذا في التلخيص ، و قال الشيخ في البذل : و يؤيد ذلك حديث ذكر الله على قلب المؤمن سماء أو لم يسم ، و أما الجواب عن ضعف هذا الحديث فإنه تعاضد لكثرة طرقه و اكتسب قوة كما قلنا في ضعف حديث الباب و احتج البيهقي على عدم الوجوب بحديث لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله و استدل الطحاوي بحديث مـ.اجر بن قنفذ أنه سلم على رسول الله ﷺ و هو يتوضاً ، الحديث ، و قد صرح ابن سيد الناس في شرح الرمزي أنه قد ورد في بعض الروايات في حديث الباب : لا وضوء كاملاً ، و قد استدل به الرافعي ، و قول الحافظ في التلخيص : لم أره ، ليس بحجة على من رآه من المتقدمين .

لأعضاء وضوئه ، فهذا يبين مراده عليه السلام بقوله « لا وضوء لمن لم يسلم » ، وأى قرينة أعظم من تصريح المتكلم بمراده فكان قوله هذا نظير قوله « لا إيمان لمن لا أمانة له » وغير ذلك مما هو أكثر من أن يحصى مع أن حمل الرواية على حقيقة معناها الظاهر يوجب تخصيص الآية الذي هو في حكم النسخ و ليس ذلك إلى خسر الواحد (١) وإنما ذهب إسحاق إلى فساد الوضوء بترك التسمية لما فيه من رفض الفريضة و أما إذا نسي أو تأول كما ذهب إليه من لم يوجب التسمية فأما أجزاءه عنده لأن اختلاف العلماء يورث تخفيفاً مع أن قوله عليه السلام « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان » يحول عند هؤلاء على أجزاء الفعل و صحته إذا ترك شيئاً من الأركان بنسيانه .

[قوله أحسن شئ إلخ] هذا الحسن إضافي فلا ينافي قول أحمد « لا أعلم ، في هذا الباب حديثاً له إسناده جيد إذ المراد بالجودة بلوغه مرتبة الصحة .

[قوله إذا توضأت فانتثر و إذا استجمرت فأوتر] أمران اقتضيا وجوباً لأنه أصل فيه و عارض الثاني فعله عليه السلام المار ذكره عن قريب ، و الأول إطلاق الآية فوجب حملها على الاستحباب ولا يمكن حمل فعله عليه السلام في رواية ابن عمر على الخصوصية لعدم الضرورة إلى ذلك مع أن تنقية الموضوع ليس أمراً يختص به ، هذا ما اخترنا ، و أما الآخرون (٢) فهم من ذهب إلى وجوب المضمضة والاستنشاق

(١) لاسيما إذا كان ضعيفاً فقد تقدم عن أحمد أنه قال : لا أعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً ، وأما حديث الباب فقال الدارقطني : اختلف فيه ، ثم ذكر الاضطراب فيه ، حكاه الحافظ في التلخيص ، وذكر عن أبي حاتم و أبي زرعة أنهما قالوا ، إن الحديث ليس بصحيح ، أبو ثعلاب ورياح مجهولان ، وقال ابن القطان : الحديث ضعيف جداً ، وقال البزار : أبو ثعلاب مشهور ورياح وجده لا نعلمهما روي إلا هذا الحديث ، ولا حدث عن رباح إلا أبو ثعلاب فالخبر من جهة النقل لا يثبت ، انتهى .

(٢) قال ابن العربي اختلف الفقهاء في المضمضة والاستنشاق في الطهر على أربعة —

مأ و منهم من ذهب إلى كونها مستونين غير أن الاستشاق أكد من المضمضة ، ثم إن تفرق أصحابنا الحنفين رحمهم الله تعالى بين الوضوء والغسل فيها وجوباً وسنية مذكور في كتبنا بما لا مزيد للبيان عليه وجملة الأمر أن القول بوجوبها في الوضوء يؤدي إلى نسخ الآية فوجب القول بالسنية و لا كذلك في الغسل (١) لأنه مؤيد

— أقوال : الأول أنها سنتان في الطهارتين قاله مالك و الشافعي والأوزاعي و ربيعة ، الثاني أنها واجبتان فيها قاله أحمد و إسحاق ، الثالث : أن الاستشاق واجب و المضمضة سنة ، قاله أبو ثور ، الرابع أنها واجبتان في الغسل سنتان في الوضوء قاله الثوري و أبو حنيفة .

(١) على أنه قد روى الدارقطني و البيهقي من حديث بركة بن محمد الحلبي عن يوسف بن أسباط عن سفيان عن خالد الحذاء عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : المضمضة والاستشاق للجنب ثلاثاً فريضة ، قال القدوري في تجريد قوليهم : بركة الحلبي ضعيف ليس بصحيح لأن ابن معين أثب عليه في كتبه الأخيرة وقد روى الخبر من غير طريق مرسل ، وقال الشيخ تقي الدين في الامام قد روى هذا الحديث موصولاً من غير حديث بركة ثم أخرجه بسنده عن أبي هريرة مرفوعاً المضمضة والاستشاق ثلاثاً للجنب فريضة ، قال الدارقطني : غريب تفرد به سليمان عن همام ثم ذكر الكلام على ضعفه و أخرجه البيهقي بسنده عن ابن عباس أنه سئل عن نسي المضمضة والاستشاق قال لا يعيد إلا أن يكون جنباً فهذه الروايات كلها شاهدة على فرضيتها وضعف بعضها يرتفع بضم الآخر و أخرجه أبو داود و الترمذي و ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً أن تحت كل شعر جنباً فاعملوا الشعر ، الحديث ، و أنت خير بأن في الألف أيضاً شعراً وأخرج أبو داود بمعناه عن علي مرفوعاً وسكت عليه فهو صالح للاحتجاج على أنه ﷺ واطب عليهما في الغسل ، كذا في الأوجز .

بقوله تعالى « و إن كنتم جنبا فاطهروا » حيث أورد فيه صيغة المبالغة ولا يتصور المبالغة إلا بزيادة في الكم أو الكيف ، أما الثاني فلم يثبت شرعاً و لا هو معقول فوجب المصير إلى الأول ويتحقق إما بزيادة في المرات أو بزيادة في المفسول ولا سبيل إلى الأول لقوله ﷺ « من نقص عن هذا أو زاد فقد تعدى وظلم » أو كما قال ، فلم يبق إلا الزيادة في مقدار المفسول ولا شئ وراء الجسم يغسل في الغسل حتى يتحقق مقتضى المبالغة قلنا بوجوب المضمضة و الاستنشاق معاً في الغسل حتى يغسل فيه ما هو داخل في الوجه من وجه و خارج منه من وجه و لا كذلك في الوضوء فان الوارد فيه الغسل مطلقاً فيتحقق بأدنى ما تناوله ، ثم إن الظاهر المبني على المادة كون مثل هذه الأمور واجباً لا سنة فان الثابت بخبر الواحد يكون واجباً إلا أنهم لم يذهبوا إلى الوجوب لثبوت وجود هذه الأمور تارة وترك أخرى مع أن الواجب ما ورد على تركه الوعيد ثم إن المراد (١) بالانتثار و الاستنشاق كليهما واحد و هو إدخال الماء في الأنف ثم إخراجهم وإن كان المذكور أحدهما و إنما اقتصر على ذكر أحدهما لما فيهما من الملازمة فان الاستنشاق لا يكون إلا للانتثار وكذا الانتثار لا يكون إلا بعد الاستنشاق ، والاستجمار ثلاثة معان كلها تصح هنا لكن الأول أولى وأبقى ههنا من الباقين ، والثاني من الثالث ، الأول طلب الجرة لتقية موضع الغائط ، و الثاني تجمير الأكفان ، و الثالث رمي الجمار في الحج .

[باب المضمضة و الاستنشاق من كف واحد] هذا جائز عندنا أيضاً وغير مستحب عند الشافعي (٢) رحمه الله تعالى أيضاً فلا وجه لبيان الاختلاف فيه ينشأ

(١) أى المقصود والمطلوب في الشرع مجموع الأمرين وإلا فاعتبار اللغة مختلفان

كما يظهر من آخر الكلام ففي اللغة الاستنشاق إدخال الماء في الأنف و الانتثار إخراج ما في الأنف من الماء و غيره .

(٢) يعنى على ما حكاه الامام الترمذى بنفسه وإلا ففي العيني و النووي وغيرهما أن للشافعية في ذلك خمسة أوجه و اختلف نص الامام الشافعى أيضاً في —

وبينه كما فعله بعض الاعلام إلا عدم الوقوف على المذهب وخالد ثقة فكانت زيادته معتبرة فان زيادة الثقة معتبرة ما لم تقع منافية لرواية أوثق منه كما فينا نحن فيه (١).

[قوله بفرقهما] مبتدأ (٢) بتأويل تجريده عن النسبة إلى الفاعل و الزمان فصلح للحكم عليه أو بتقدير أن المصدرية .

[باب في تحليل اللجة] تفرقت آراء الفقهاء (٣) الخنفين في هذه المسألة فمن

— ذلك فص الام و الموزق أن اجمع أفضل و نص البويطى أن الفصل أفضل

و هذا هو الذى نقله الترمذى عن الامام الشافعى .

(١) يعنى فلاجل ذلك صار حديث الوصل صالحاً للاستدلال لمن استدل به وإلا

فصارت روايته ضعيفة لكن بعد صحة الاستدلال أيضاً تبقى بياناً للجواز جماً بين الروايات على أن روايات الفصل نص في الباب بخلاف روايات الكف

الواحد فانها محتمل للاحتراز عن الكفين و اليدين أو للاحتراز عن اليد

اليسرى لأن الاستشاق في الأنف وهو موضع الأذى مما لايجبى ، ورواية

بماء واحد رواية بالمعنى ضرورة .

(٢) أو يقال إن قوله أحب خبر مبتدأ محذوف فيها جملتان ، وفي بعض النسخ

تفريقهما فلا حاجة إلى التأويل .

(٣) ففي الدر المختار غسل جميع اللجة فرض على المذهب الصحيح المقتضى به

المرجوع إليه وما عدا هذه الرواية مرجوع عنه كما في البدائع ثم لاخلاف

أن المسترسل لايجب غسله ولامسحه بل يسن وأن الخفيفة التي ترى بشرتها

يجب غسل ما تحتها ، انتهى ، قال ابن عابدين قوله جميع اللجة ظاهر كلامهم

أن المراد بها الشعر الثابت على الخدين والذقن ، و قوله ما عدا هذه الرواية

أى من رواية مسح الكل أو الربع أو الثلث أو ما يلاقى البشرة أو غسل الربع

أو الثلث أو عدم الفصل والمسح فالمجموع ثمانية ، قوله ثم لاخلاف أى بين

أهل المذهب على جميع الروايات ، و قوله المسترسل أى الخارج عن دائرة —

قاتل بفرضية مسح ربع اللحية قياساً على مسح الرأس فإنه لما سقط غسل كله قام مسح الربع مقامه فكذلك في اللحية وأنت تعلم ما فيه فإن القياس على الرأس إنما كان صحيحاً لو كان الرأس مغسولاً كالذقن ثم سقط غسله إلى مسح ريعه وإذ ليس فليس ومن ذاهب إلى وجوب غسل السطح الظاهر و مسح ما استرسل منها ، و الصحيح أن غسل ما يلاقى البشرة واجب فإنه إذا سقط وجوب غسل الذقن تاب منابيه غسل ما يلاقى بشرة الوجه منها ، و أما الشعر المسترسل منها فلا يجب غسله ولا مسحه و لكن لا خلاف في أن تخليل اللحية و استيعابه بالمسح سنة و الله تعالى أعلم .

[قوله لم يسمع عبد الكريم] لكن الرواية لما تعددت طرقها أنجز الضعف الناشئ من سوء حفظه .

[قوله مسح رأسه يديه فأقبل بهما وأدير] الاقبال الاثنان إلى قبل الرأس و الادبار الذهاب إلى دبره فكان الابتداء الاقبال من خلف و ابتداء الادبار من قدام .

ثم قوله [بدأ بمقدم رأسه] دفع لما عسى أن يتوهم من تقديم ذكر الاقبال أنه ابتداء المسح من خلف فدفعه بأن الواو في قوله أقبل بهما و أدير للجمع وليس تقديم

الوجه ، انتهى ، و قال ابن العربي : اختلف العلماء في تخليلها على أربعة أقوال : أحدها أنه لا يستحب ، قاله مالك في العتية ، الثاني أنه يستحب ، قاله ابن حبيب ، الثالث إن كانت خفيفة وجب إصال الماء إليها و إن كانت كثيفة لم يجب ، قاله مالك عن عبد الوهاب ، الرابع من علمائنا من قال يغسل ما قابل الذقن إيجاباً و ما ورائه استحباً ، و في تخليلها في الجنبه روايتان عن مالك إحداهما أنه واجب وإن كثفت ، رواه ابن وهب و روى ابن القاسم و ابن عبد الحكم سنة لأنها قد صارت في حكم الباطن ووجه آخر و هو قول أبي حنيفة والشافعي أن الفرض قد انتقل إلى الشعر بعد نباته كشعر الرأس .

ذكره للتقدم بالوجود و لعل الوجه في تقديم ذكره الاكتفاء بالاقبال في المسح فانتسب تأكده .

ثم المراد بقوله [ذهب بعض أهل السكوة] إن كان الخفية فمضى العبارة أنهم ذهبوا إلى جواز الوضوء بذلك و قالوا بسقوط الواجب به لا أنه سنة عديم وإن كانوا قوماً آخرين فاعلم (١) لنا بهم [بدأ بمؤخر رأسه (٢)] إنما فعل ذلك والله تعالى أعلم لئلا يذهب بدوام ابتدائه بالتقدم إلى حرمة خلافه أو عدم الاجزاء به في باب الطهارة فأظهر بهذا القلب إنما المقصود هو الاثنيان بالمسح كيف كان ولا يبعد أن يستنبط منه أن الترتيب في غسل الأعضاء لا يشترط فإن الوضوء هو مجموع تلك الأركان، فلما لم يجب إثنيان كل ركن حسب ما ثبت دوامه عليه من الكيفية لم يجب في كل الأركان إثنيان كذلك مع أن المسح في ذاته لزم أن يكون على تقدير وجوب الترتيب مرتباً بعضه على بعض و يجب أن يكون مسح مقدمه مقدماً على مسح مؤخره فإذا عكس فيه علم أنه لا ترتيب، نعم يكون الترتيب سنة لدوام عمل النبي ﷺ عليه ، و الله أعلم .

[قوله مرة واحدة] إما أن يقال في بيان معناه إن الاقبال و الادبار كله مسح واحد و على هذا فتؤدى الروايتين واحد أو يحمل على اختلاف الأحوال

(١) قال ابن العربي : لا أعلم أحداً قال إنه بدأ بمؤخر الرأس إلا وكيع بن الجراح كما ذكره أبو عيسى و الصحيح البداية بالمقدم و هي رواية الحفاظ كلهم ، انتهى ، قلت : و حكى العيني عن الحسن بن صالح أنه قال يبدأ بمؤخر الرأس ، و حكى صاحب السعاية عن الحسن البصري : السنة البداية من الهامة يضع يده عليها و يمر بها إلى مقدم الرأس ثم يعيدها إلى القفا ، انتهى ، فهذا قول ثالث .

(٢) قال ابن العربي لعله من تفسير الراوى لقول الآخر فأدير بهما لحمه على البداية بالمؤخر فذكره بذلك اللفظ ، انتهى .

فيكون كله سنة، تكرار المسح وتثليثه و إفراذه كلها سنة و إنما الخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله تعالى في أخذ الماء الجديد هل يسن ؟ قالوا نعم و العجب منهم جوزوا شرب المستعمل من الماء و التطهر به و لم يجوزوا المسح به ، و العذر (١) أن الجواز لا ينكر و إنما الكلام في السنية ولا تثبت إلا بفعله عليه السلام ، والله أعلم .

[قوله بما غير فضل يديه] هذا و إن كان غلطاً من الراوى كما صرح به المؤلف إلا أنه يمكن تصحيحه بحسب المعنى بأن يقال قوله فضل يديه بدل عن ما غير أو هو فاعل لقوله غير أى بماء تركه فضل يديه وإسناد الترك إلى الفضل لاستبعاد فيه ، فإن الماء لم يبق على اليد إلا لأجل كونه فاضلاً على اليد عن حاجة الغسل فإن السائل والنازل من العضو الذى وقع على الأرض كان فضلاً على القدر الضرورى للغسل و ترك هذا الفضل ذلك البطل و يحتمل كونه منصوباً بنزع الخافض أى بماء بقى من فضل يديه على أن يكون كلمة من هذه المقدرة المنزوعة لليان و الأول أولى و أسلم (٢) .

(١) يعنى يمكن أن يحجب عن الشافعية بأنهم لا ينكرون الجواز إذ الماء المستعمل طاهر عندهم وإنما أنكروا السنية وهى لا تثبت إلا بفعله صلى الله عليه وسلم و ثبت عنه عليه السلام عندهم تجريد الماء فقالوا به فتأمل ثم لا يذهب عليك أن ما حكاه الترمذى من مذهب الشافعى يخالف المشهور من مذهبه ، وفى السعاية أن التثليث هو قول الشافعى على ما حكاه النووى و ابن حجر و غيرهما ، و هو المشهور فى كتب مذهبه لكن عده الترمذى ممن رأوا المسح مرة واحدة ونقل العيني عن النووى أنه قال لا أعلم أحداً من أصحابنا حكى هذا عن الشافعى لكن حكاه الرافعى وجهاً لأصحابنا ، انتهى .

(٢) قلت: هذا باعتبار اللفظ وأما باعتبار الفقه فالمشهور على اللسان أن حديث عمرو بن الحارث حجة على الحنفية إذ قالوا بجواز المسح بالبلبة الباقية على اليدين بعد غسل اليدين قال الحلبي : لو توضأ و مسح ببلبة بقيت على كفيه —

[قوله لا أدرى هذا من قول إلخ] هذا انتصار لمذهبه (١) و أنت تعلم

بعد الغسل يجوز مسحه لأن البلة الباقية بعد الغسل غير مستعملة إذ المستعملة فيه ما سال على العضو و انفصل عنه و لو مسح رأسه ثم مسح خفيه بيلة بقيت بعد المسح لا يجوز مسحه على الخف لأن البلة الباقية بعد المسح مستعملة لأن المستعمل فيه ما أصاب المسوح ، انتهى .

و أنت خير بأن الحديث لا ينافي قولهم لأنهم لا ينكرون جواز المسح بالماء الجديد بل قالوا بجواز الأمرين معاً قال القارى : و فى الحديث أنه عمل بأحد الجائزين عندنا ، انتهى ، قال النووى معناه أنه مسح الرأس بماء جديد لا ببقية من ماء يديه ولا يستدل بهذا على أن الماء المستعمل لا تصح الطهارة به لأن هذا إخبار عن الاتيان بماء جديد للرأس ولا يلزم من ذلك اشتراطه ، انتهى ، على أن أصح رواية عمرو عند المصنف لا يستلزم أن يكون رواية ابن طهارة غير صحيح عنده فضلاً عند غيره لا سيما إذ هى مؤيدة بعدة روايات فقد أخرج أبو داود من حديث الربيع أن النبي ﷺ مسح برأسه من فضل كان فى يده وسكت عليه فهو صالح للاحتجاج ، قال الحافظ و روى الدارقطنى والبيهقى بلفظ «مسح رأسه بماء فضل فى يديه» و فى رواية «بيل فى يده» و إسناده حسن ، انتهى ، وقال ابن قدامة فى المغنى : روى عن على و ابن عمر و أبى أمامة فيمن نسي مسح رأسه إذا وجد بللاً فى لحيته أجزاء أن يمسح رأسه بذلك البلل ، انتهى .

(١) و توضيح ذلك أنهم اختلفوا فى أن السنة لمسح الأذنين أخذ الماء الجديد أو تمسحان بماء الرأس وبالأول قالت الأئمة الثلاثة مع اختلاف قلة المذاهب فى بيان مسالكهم كما بينته فى أوجز المسالك و لم يختلفوا فى أن الحنفية قالوا بالثانى مستدلاً برواية الباب و هو حديث مشهور روى من عدة صحابة مرفوعاً منها عن أبى أمامة عند أبى داود و الترمذى و ابن ماجه

* * * *

و عن عبد الله بن زيد عند ابن ماجة و غيره قواه المنذرى و ابن دقيق العبد و عن ابن عباس عند الدارقطى ، قال ابن القطان : إسناده صحيح لاتصاله وثقة رواه ، قال الزيلعى بعد ذكر حديث عبد الله بن زيد هذا أمثل إسناداً فى هذا الباب ثم قال فانظر كيف أعرض البيهقى عن حديث عبد الله بن زيد و ابن عباس و اشتغل بحديث أبى أمامة و زعم أن إسناده أشهر و ترك هذين الحديثين و هما أمثل منه و من ههنا يظهر تحامله ، انتهى ، و روى من عدة صحابة أخر بسطت طرقة فى التلخيص و السعاية ، و فيه أيضاً روى بطرق مختلفة ، و بعضها و إن كان فيه ضعف إلا أنه ينجبر بالكثرة ثم قال و تقرير دلالة الحديث على المدعى على ما ذكره الاتصافى فى غاية البيان و غيره أنه لا يخلو من أحد الامرين إما أن يراد به الحكم أو بيان الخلقة لا يجوز الثانى لكونه عليه الصلاة و السلام مبعوثاً لبيان الاحكام دون الحقائق و لكونهما من الرأس مشاهدة (لا يخالف هذا ما تقدم فى كلام الشيخ من أنهما عضو على حدة كما هو مشاهد إلخ لاختلاف الجهات فالاول مشاهد حساً وهذا مشاهد عرفاً) مغنية عن البيان فتعين الاول ثم لا يخفى إما أن يكون المراد من الحكم كونهما ممسوحين بماء الرأس أو كونهما ممسوحين كالرأس ولا يجوز الثانى لأن اشتراك الشئ مع الشئ فى حكم لا يوجب أن يكون ذلك الشئ من الشئ الآخر كالرجل مع الوجه يشتركان فى حكم الفصل و لا يقال إن الرجل من الوجه فتعين الاول و هو كونهما ممسوحين بماء الرأس و ذلك ما أردنا ، انتهى .

قلت : و يؤيد الحنفية حديث التكفير بالوضوء عن ابن عباس فى صفة وضوءه عليه السلام ثم غرف غرفة فمسح برأسه و أذنيه ظاهرهما و باطنهما ثم غرف غرفة فمسح رجله اليمنى ، الحديث ، رواه ابن حبان وآخرون وصححه ابن خزيمة و ابن مندة قاله النيموى ، و قال ابن القيم لم يثبت أنه عليه السلام أخذ للأذنين ماءً جديداً ، و فى المغنى قال ابن المنذر و هذا الذى

ما فيه فانه مرفوع على تقدير تسليمه موقوفاً ايضاً لكونه ما لا يدرك بالقياس والنبي ﷺ بعث لبيان الحكم لا الحلقة مع أنه على تقدير كونه بيان الحلقة غير صحيح أيضاً فحاشاه أن يقول ذلك ككف و الرأس عضو و الأذنان عضو على حدة كما هو مشاهد و مسلم في باب الديبات لا يقال مراده ﷺ أنهما واحد في الحكم فكما يأخذ رأسه ماءً جديداً كذلك ينبغي للأذن لأننا نقول الشيطان اللذان حكمهما واحد لا يقال لأحدهما أنه من الآخر وإنما يقال إنه مثله أو من جنسه فلو أريد ذلك لقليل : الأذنان مثل الرأس أو من جنسه و التزام حذف المضاف فرار عن الظاهر من غير ضرورة ناشئة أو قرينة موالية بخلاف قوله ﷺ الجراد من صيد البحر فان وقوع الأمر بخلافه ملجئ إلى التزام حذف المضاف و مع هذا كله فلو أخذ لأذنيه ماءً جديداً لم يفعل بأساً .

[قوله و قال إسحاق اختار بلفظ المتكلم هذا مبنى على ما قاله بعض أهل العلم (١)]

[قوله قال أبو عيسى لا نعرفه إلا إلخ] مثل ذلك قد سبق مراراً أن الضعف منجبر بتعدد الطرق فلا ضير في ضعفه لغرابة أو تخيرها .

[قوله وفقه هذا الحديث] فيه وجهان : الأول أن الاستيعاب لا يشترط

قاله أى أخذ ماء جديداً غير موجود في الأخبار و قد روى أبو أمامة

و أبو هريرة و عبد الله بن زيد مرفوعاً . الأذنان من الرأس ، رواه

ابن ماجه و روى ابن عباس و الربيع و المقدم بن معديكرب أن النبي

ﷺ مسح برأسه و أذنيه مرة واحدة ، رواه أبو داود ، انتهى .

(١) قلت ما أفاده الشيخ محتمل و يحتمل أن يكون المراد بقول بعض أهل العلم

مذهب الشعبي و الحسن و غيرهما إذ قالوا يغسل ما أقبل منهما مع الوجه

و يمسح ما أدير مع الرأس و على هذا يكون مختار إسحاق مذهباً ثالثاً

و بالتثليث شرح صاحب السعاية كلام الترمذى و ذكر في المسألة ثمانية

مذاهب تبعاً للمعنى .

في شئ من المسوح (١) و التيمم خارج بعراض الخليفة فلما كان كذلك فاعتراضه عليه السلام على ما كان لامعاً من الأعقاب الغير المغسولة مستدع عدم جواز المسح في غير حالة التخفف ، والوجه الثانى على تقدير تسليم الاستيعاب في المسح هو أن المسح لو كان كافياً في الرجل لكان لكان مسيحيهم الأعقاب بالأيدي المبلولة كافياً وإن لم يتدارك الماء عليها ولم يسئل فقوله عليه السلام ويل للأعقاب من النار بعد إمرارهم الأيدي المبلولة على الأعقاب مستدع عدم إجزائه إذ كانوا (٢) قد فعلوه .

و أما القراءة التي انجر فيها لفظ الارجل فالجواب عنه أن العمل باحدى القرائين يجب أن يكون بحيث لا يفوت العمل بالثانية فقلنا بالمسح في حالة التخفف والغسل في ساعة التكشف وبأن الجرح فيه للجوار ، وأورد عليه عبد الرسول شارح عوامل النحو بأن جرح الجوار إنما يجوز حيث لم يتخلل بينهما عاطف ومهنا ليس كذلك فلا يكون من هذا القيل وهذا تحقيق منه للسؤال لأنه كان رافضياً وأصل هذا الايراد للرازي في تفسيره ثم الجواب عن إرادته هذا أن جرح الجوار في لسان العرب ، و في القرآن مع وجود العاطف بينهما كيف وقد قرئ قوله تعالى . و حور عين كأمثال اللؤلؤ المكنون ، و من الظاهر أنه لا يصح عطفاً على قوله كأس إذ ليس المراد أن الغلمان تطوف على أهل الجنة بحور عين فكان الجرح فيه للجاورة نعم يرد عليه أن الجرح فيه يمكن أن يكون عطفاً على قوله . في جنات ، صرح به

(١) هكذا في الأصل ، و الظاهر المسوح و لو أريد الجمع لقل المسحات .

(٢) فقد روى عن عبد الله بن عمر و قال تخلف عنا رسول الله عليه السلام في سفر سافرنا ما فادر كنا و قد أرمقنا صلاة العصر ونحن نتوضأ و مسح على أرجلنا فزادى ويل للأعقاب من النار مرتين أو ثلاثاً ، قال الطحاوى فدل أنهم كانوا يمسحون حتى أمرهم رسول الله عليه السلام بإسباغ الوضوء و خوفهم بالنار فدل ذلك على أن حكم المسح الذي كانوا يمسحونه قد نسخ ما تأخر عنه ، كذا في السعاية .

غير واحد من أهل التفسير نعم لا يستبعد الاستدلال بقول امرئ القيس :

ظل طهارة اللحم من بين منضج صفيف شواء أو قد ير معجل

إذ لا يتصور التصفيف في اللحم القدير ، والله تعالى أعلم (١) .

[قوله في باب الوضوء مرة مرة ، وليس هذا بشئ] يعنى أن الرواية (٢)

منسوبة إلى ابن عباس هو الصحيح و أما نسبته إلى زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر
فليس بشئ لمخالفته الثقات فانهم لم يرووه كذلك .

[قوله في باب الوضوء مرتين مرتين ، و قد روى عن أبي هريرة إلخ]

يعنى بذلك أن نقل أبي هريرة رواية التثنية لا يستلزم كونها سنة عنده فقد روى هو
بنفسه رواية الوضوء ثلاثاً ثلاثاً فليس مقصوده رضى الله تعالى عنه إلا مجرد إثبات
أن الاكتفاء بالمرتين جائز في باب الوضوء وتحصل الطهارة به وهو كاف في إسقاط
الفرض وهذا هو الغرض من إيراد المؤلف هذه الأبواب ههنا حتى لا يظن فرضية
شئ من تلك الامور المذكورة ههنا الى أكثرها سنن و بعضها آداب و مستحبات
إلى غير ذلك فلم به أن الظاهر الكافي في إسقاط الفرضية أمر (٣) و أداء الطهارة

(١) قلت : و قد روى عن ابن عباس أنه ذهب إلى جواز المسح لكن قال

الحافظ في الفتح : الثابت عنه خلافه و بسط صاحب السعاية الكلام على

المسألة أشد البسط فارجع إليه لو شئت .

(٢) قال العيني بعد ذكر كلام الترمذى هذا : ونبه الدارقطنى أيضاً على أن ابن

لهيعة و رشد بن سعد رواه عن الضحاك كما سلف و أن عبد الله بن

سنان خالقه فرواه عن زيد عن عبدالله بن عمر قال وكلاهما وهم والصواب

زيد عن عطاء عن ابن عباس، وفي مسند البزار ما أتى هذا إلا من الضحاك

و حديث عمر أخرجه ابن ماجه و الطحاوى .

(٣) و هو نص رواية ذكرها ابن العربى برواية أحمد بسنده إلى ابن عمر عن

النبي ﷺ قال من توضأ مرة فتلك وظيفة الوضوء التى لا بد منها ، و من —

على حسب ما أمروا به من الاتيان بالسنن و الآداب أمر آخر والله (١) تعالى أعلم.

[قوله مبتلى] أى مجنون أو من ابتلى بالوهم أو من ابتلاه الله بالحنسة فجعل حظه الشفق بما ليس يجديه و التغفل عما ينبغي و يغنيه .

[و ثابت بن أبى صفية] وإن كان رافضياً إلا أن رواية البدعى (٢) مقبولة

== توضأَ ثنتين فله كفلان ومن توضأَ ثلاثاً (كذا فى الأصل) وضوءى ووضوء.

الانبياء قبل ، انتهى ، قلت : و بمعناه ذكره صاحب جمع الفوائد برواية معاوية بن قره عن أبيه عن جده ، ثم قال ابن العربى : إن قول الرواة عن النبي ﷺ أنه توضأ مرة و مرتين و ثلاثاً لا يخلو إما أن يعبرونه عن الغرفات أو عن إيعاب العضو كل مرة و لا يجوز أن يكون إخباراً عن إيعاب العضو فإن ذلك أمر مغيب لا يصح لأحد أن يعلمه فعاد القول إلى أعداد الغرفات و لذا قال ابن القاسم لم يكن مالك يوقت فى الوضوء مرة و لا مرتين و لا ثلاثاً إلا ما أسبغ و قد اختلفت الآثار فى التوقيت إشارة إلى أن التعويل على الأسبغ و ذلك يختلف بحسب اختلاف قسدر الغرفة و حال البدن فى الشمت و السلامة و حال العضو فى الاعتدال أو الاختلاف و لذلك روى أن النبي ﷺ غسل وجهه ثلاثاً و يديه ورجليه مرتين لأن الوجه ذو غصون لا يمر الماء عليه مسترسلاً ، انتهى .

(١) ثم لا يذهب عليك أن المصنف ذكر الأحوال الثلاثة من مرات الوضوء فى ثلاثة أبواب ثم ذكر الباب الرابع فجمع الأحوال الثلاثة فى باب واحد ، و مال الشراح فى غرض المصنف إلى أنه أراد ذكر الحديث الواحد المتضمن الأحوال الثلاثة و الأوجه عندى أن الغرض دفع توهم الاضطراب فى الأبواب الثلاثة المذكورة قبل ذلك فتأمل .

(٢) قال النووى فى التقريب : من كفر ببدعة لم يحتج به بالاتفاق ومن لا يكفر قبل لا يحتج به مطلقاً ، و قيل يحتج به إن لم يكن ممن يستحل الكذب فى ==

ما لم يكن داعية كيف و قد أخذ منه (١) البخارى و كان صدوقاً .

[باب وضوء النبي ﷺ كيف كان] لما فرغ من بيان وضوءه و بيان أركانه
ركناً ركناً و سرد ذكر الأعضاء المغسولة فيه و الممسوحة عضواً عضواً قصد أن
يذكر وضوء النبي ﷺ على طريق شمل المتفرق ليقترن به دائماً و يحمل ما خالفه من
الروايات على العوارض و الأسباب ، و على هذا فما يذكر في هذه الرواية يكون
أعمد وأوثق مما ورد في غيرها و ما ورد في هذه الرواية أنه مسح برأسه مرة فهو
نص في أنه كان بماء واحد حيث يرد تكرار المسح يحمل على كونه بماء واحد لا بماء
ثلاثاً متخالف الروايات ، و قوله فغسل كفيه هذا وإن كان موضوعاً لباطن السيد
لغة لكن المراد بها ههنا الكل من اليد إلى الرسغ مجازاً و ذكر فيه أنه ﷺ مضمض
ثلاثاً و استنشق ثلاثاً ، و ظاهره يقتضى إفرادهما بماء لا أنهما مجماً بماء إذ لو
كانا لكان حقه أن يقال إنه مضمض واستنشق ثلاثاً من غير تكرير كلمة الثلاث .
و أما مقولة عبد خير فزيدة بعد (٢) قوله فشربه و هو قائم مقام قوله ثم

نصرة مذهبه ، و حكى عن الشافعى ، و قيل يحتاج به إن لم يكن داعية
إلى بدعة و هذا هو الأظهر الأعدل و قول الكثير أو الأكثر و ضعف
الاول باحتجاج صاحبي الصحيحين و غيرهما بكثير من المتدعة غير
الدعاة ، انتهى .

(١) الضمير إلى البدعى على الظاهر لا إلى ثابت يعنى يجوز الرواية عن البدعى
ما لم يكن داعية لبدعته و كان صدوقاً فقد أخذ البخارى عن البدعى كما تقدم
في كلام النووى و إما ثابت هذا فلم يذكره أحد من أهل الرجال في رواية
البخارى .

(٢) هكذا أفاد حضرة الشيخ نور الله مرقدته و لم تحصله بل الظاهر أن قوله كان
إذا فرغ إلخ قائم مقام قول أبي حية ثم قام فأخذ فضل طهوره إلخ فلما كان
بين سياق أبي حية - و عبد خير شئ من الفرق نبه المصنف على ذلك ،
و أما قوله ثم قال أحببت إلخ فوجود في رواية عبد خير أيضاً كما ذكر
في سائر كتب الرواية فتأمل .

قال أحبيت والتقدير قال أبو خير (١) و كان على إذا توضأ ليرينا وضوءه ^{مطلق} فعل ذلك ثم الذى ذكر فيه من شرب الماء قائماً ينافى ما ورد فى غير هذا من النهى عنه فاما أن يحمل النهى على التنزيه (٢) والأدب أو النهى الطبى لا الشرعى فيقال إنه مقصور على ما إذا كان الماء المشروب كثيراً إذ لا إضرار فى القليل منه إذا شربه قائماً ثم إن تحصيل البركة بشربه لا يقتضى كونه بحيث لا يجوز به الاستنجاء كما هو معتقد العوام والله أعلم ،

[وروى شعبة هذا الحديث إلخ] هذا ليس باضطراب (٣) حتى يحل بصفة الحديث أو حسنه و إنما هو خطأ فى تسمية شخص واحد و الاضطراب إنما يكون حيث يختلف المسمى دون الاسم فقط .
[باب فى التوضح] لما كان التوضح مشتركاً لفظياً بين معنيين (٤) أحدهما الاستنجاء

- (١) هكذا فى الأصل و الصواب على الظاهر قال عبد خير .
- (٢) و بسطه ابن القيم و ابن عابدين فارجع إليهما لو شئت و سياتى شئ منه فى المجلد الثانى .
- (٣) أى اضطراب محل للصحة قال السيوطى فى التدريب : إن الاضطراب قد يجمع الصحة وذلك بأن يقع الاختلاف فى اسم رجل واحد وأيه ونسبته و نحو ذلك و يكون ثقة فيحكم للحديث بالصحة و لا يضر الاختلاف فيما ذكر ، انتهى .
- (٤) أى على المشهور وإلا فقد قال ابن العربى : اختلف العلماء فى تأويل هذا الحديث على أربعة أقوال : الأول معناه إذا توضأت فصب الماء على العضو صبا ولا تقصر على مسحه الثانى معناه استبرى الماء (أى البول) بالثر والتوضح الثالث رش الأزار ، و الرابع الاستنجاء بالماء ، انتهى مختصراً ، قلت : و ميل المصنف إلى المعنى الثالث لأن بعد الوضوء لا يكون إلا هذا و عزى النوى هذا المعنى إلى الجمهور ويؤيده رواية ابن ماجه عن الحكم بن سفيان —

لما فيه من النضح على الذكر ، و الثاني الرش على الازار الذي يماس الذكر وكان
المعنى الأول لا يفيد فائدة جديدة إذ الاستنجاء بعد الحدثين معلوم و مندوب إليه
في الكتاب العزيز ، و في غير رواية حمل الحافظ رضى الله تعالى عنه النضح ههنا
على المعنى الثاني بزيادة قوله في الترجمة بعد الوضوء فان النضح بالمعنى الأول لا يكون
إلا قبل الوضوء و معنى قوله إذا توضأت على المعنى الأول أنك إذا أردت الوضوء
و قد بكت فانتضح ، و أما على المعنى الثاني فهو على ظاهره و فائدة هذا النضح
دفع الوسوسة عن نفس المصلي لو أحس يردأ في أثناء الصلاة ، ومن البين أنه لو
تبين بعد الصلاة خروج شئ فيها لم تصح صلاته ولو أحس فغضى على صلاته ثم
ظهر أنه لا شئ صححت صلاته غير أن النضح في الصورتين يفيد الطمأنينة في وقت
أدائه الصلاة حتى لا تلبس عليه صلاته .

[قوله و اضطربوا في هذا الحديث] لفظ الحديث ههنا بالمعنى اللغوي (١)
أى في هذا اللفظ من الحكم بن سفيان أو سفيان بن الحكم أو المعنى اضطربوا في
هذا الحديث لأجل هذا اللفظ فالحديث بمعناه المصطلح و الاضطراب يقع تارة في
المتن و أخرى في الاسناد (٢) .

[قوله ألا أدلكم إلخ] فائدة السؤال الايقاع في النفس بأؤكد طرز إذ ربما

— أنه رأى رسول الله ﷺ توضأ ثم أخذ كفاً من ماء فوضغ به فرجه وغير
ذلك من الروايات فهذا المعنى أشهر معانيه .

(١) فان الحديث لغة ضد القديم و يطلق على قليل الكلام وكثيره كذا في شرح
الشرح للنخبة و لا مانع من الحمل على هذا اللفظ .

(٢) فان الاضطراب قد يقع في الاسناد و أخرى في المتن و قد يقع في كليهما
أى الاسناد والمتن معاً ، كما بسطه أهل الفن والواقع ههنا هو الاضطراب
في السند و مثل السيوطي في التدريب الاضطراب في السند بهذا الحديث ،
وقال : اختلف فيه على عشرة أقوال ثم بسطها فارجع إليه لو شئت .

يتروهم أن ذلك الحظ الجسيم من الثواب كيف يحصل بالحقير من العمل فيظن أن النبي ﷺ لعله أراد بكلامه الترغيب و المجاز لا حقيقة المفهومة منه بحسب الظاهر فلما سألهم و تشوقوا إليه أجاب بقوله إسباغ الوضوء إلخ أى إتمام فرائضه وسننه على المكروه أى مع مكروه النفس من يرد الماء و صرد الهواء و غير ذلك .

[و كثرة الخطأ] جمع خطوة إلى المساجد إما لبعده عنه أو لكثرة دوره إليه فى الفرائض والنوافل و المراد بالانتظار انتظاره فى مجلسه من المسجد بعد الصلاة أصلاة أخرى وإلى هذه الخصلة الثالثة أشار بقوله «فذلکم الرباط (١)» وإن كان بمعنى ربط الخيول لكنه أريد به مهنا القيام على الثغور رابطة خيولهم وهذا على مراتب الجهاد و إن كان الجهاد كله خيراً إذ المجاهد مجاهد و يقاتل فى حين من الأحيان معلوم و سائر أوقاته فارغة تحصل له طمأنينة ولا كذلك المرباط فإنه لا يأمن أن يناله العدو فى حين و ذلك للصوق أرضهم و ديارهم و وجه الشبه غير مختلف فإن المقيم فى المسجد لا يتطار الصلاة يجاهد نفسه الباعثة على الخروج من المسجد كل وقت و المحرصة على الاشتغال بأشغاله الدنيوية كل ساعة و يمكن إرجاعه إلى الثلاثة جميعاً فافهم و بالله التوفيق .

ثم المحر المذكور فى الرواية محو عن كتاب الأعمال (٢) لا المحو عن اللوح المحفوظ فيمحق من كتب الأعمال التى تكتبه الملائكة و يمحق ما أثر منه فى قلبه و على وجهه تراه الأرواح المطهرة و الملائكة و إن لم تشاهده و المراد بالخطايا هى كل ما اقترفه من الصغائر والكبائر و حقوق الله ، و أما حقوق العباد فيغتفر بالندم ما فيه من الذنب و الاثم ، و أما نفس حقه فلا يغتفر بنفس الندم و التوبة لما كانت هى الرجوع عما اكتسب فالتوبة من حقوق العباد إنما هو إيتاء حقوقهم

(١) و قال ابن العربى : أشار بذلك إلى تفسير قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا

اصبروا و صابروا و رابطوا الآية .

(٢) و بهذا جزم ابن العربى فى العارضة .

و ردها إليهم فكيف يكتفى بمجرد الندم و لا يذهبن عليك الفرق بين الاثم والحق و هما موجودان فى أخذ حقوق العباد و التعدى عليهم و الاول لما كان حقه تعالى اغفر بالندم و الاستغفار دون الثانى فاحفظ و بالله التوفيق .

[قوله يقال عيدة] بفتح العين المهملة مكبراً ككريمة ، و الاول مصغر ، و بما (١) أنسانيه الشيطان .

[حديث المسح بالتمديد] واختلف فيه أقوال العلماء (٢) وجملة الأمر عندنا أن مسحه باليدين كان لبيان الجواز وثبوته الذى كان لابسه لبيان الجواز و إظهار أن المستعمل من الماء لا يكون نجساً ولا منجساً ، غاية الأمر أنه لا يبقى مطهراً للنجس الحكى و يكون اختلاطه بالماء الغير المستعمل منافياً للتنظيف فقط لا مورثاً للتجسس فيه مالم يقلب ، والسبب فيه أن النجاسة الظاهرة لا توجب حكماً (٣) باطلاً والنجاسة

(١) كان هذا فى الأصل على الحاشية بطريق الترك .

(٢) قال ابن العربى : اختلف العلماء فى هذه المسألة على ثلاثة أقوال ، أنه جائز فى الوضوء و الغسل ، قاله مالك و الثورى ، الثانى مكروه فيها قاله ابن عمر و ابن أبى لى واختاره أبو حامد من أصحاب الشافعى ، الثالث كرهه ابن عباس فى الوضوء دون الغسل ، وقال الأعمش : إنما كره فى الوضوء مخافة العادة و الصحيح جواز التنشف بعد الوضوء ثم ذكر الآثار المؤيدة لذلك ثم قال وما روى الترمذى من الكراهية لأن الوضوء يوزن ، ضيف لأن وزنه لا يمنع من مسحه ، انتهى ، و ذكر صاحب الدر المختار القسح بتمديد فى الآداب و بسطه ابن عابدين ، و قال النووى : اختلف أصحابنا فيه على خمسة أوجه ، أشهرها أن المستحب تركه ، و قيل مكروه ، و قيل مباح ، و قيل مستحب ، و قيل مكروه فى الصيف مباح فى الشتاء ، انتهى . و بسط المعنى فى روايات التمدد .

(٣) قلت : وعلى هذا فينبغى أن يجوز الوضوء بماء خالطته نجاسة ظاهرة والأمر —

الباطنة لا تورث حكماً ظاهراً فالماء المستعمل لما لم يخالطه شئ من النجاسات التي نجاستها ظاهرة لم يحكم بنجاسته بحسب الظاهر بل يجوز به إزالة النجاسات الظاهرة .
و أما في الباطن الغيب عنا فقد أزيلت به نجاسة الآثام فلا يتصور إزالة النجاسة كذلك به ثانياً كما لا يتصور إزالة النجاسة الحقيقية ثانياً بالماء الذي أزيلت هي به مرة و هذه هي الرواية المعتمدة من مذهب الإمام التي ينبغي أن يعتد بها من أن الماء المستعمل طاهر غير مطهر فيجوز استعماله في إزالة النجاسات الحقيقية دون الحكمة فيكتفى به حيث يكون المناط إزالتها عن محالها بخلاف ما لا يكتفى فيه بذلك .
[و قد رخص قوم إلخ] هذه الفرقة لا ترى بسأساً و لا كراهة بخلاف الآتين (١) ذكرهم فأنهم قربوا ذلك بالكراهة التحريمية .

ليس كذلك اللهم إلا أن يقال إن ذلك لعارض و هو أن ماء الوضوء يحتاج إلى الطهارة عن النجاسة الحقيقية و الحكمة معاً كما يحتاج إلى الخلو عن الجامدات المخرجة له عن طبع الماء .

(١) هكذا في الأصل ، و مقتضى القواعد الآتي ذكرهم لأفراد الفاعل لكن قد يحصل المضاف من المضاف إليه معنى الجمعية ، قال شارح الاشياء : و قد نقصت عما يكتسبه المضاف من المضاف إليه فأوصلت ذلك إلى ثمانية عشر شيئاً ، ولم يسبق أحد إلى ذلك إذ غاية ما أوصلها الجلال ابن هشام في المعنى إلى عشرة ، والجلال السبوطي في الاشياء و النظائر النحوية إلى ثلاثة عشر و قد نظمتهما في أبيات وهي ، شعر :

ثمان وعشر يكتسبها المضاف من	مضاف إليه فاستمعها مفصلاً
فتعريف تخصيص وتخفيف بعده	بناء و إعراب و تصغير قد تلا
و تذكير تأنيث وتصدير بعده	إزالة قبح و التجوز يافلاً
و ظرفية جنسية مصدرية	و شرط و تنكير فلا تلك مهملاً
و تشبة جمع و قد تم جمعاً	صحيحاً من الأدواء على زغم من قلاً

و اعلم أن الوضوء الموزون هو الذى (١) التصق بالعضو ، فأما ما تقطر منه كان غسالة ، و عما ينبغى أن يعلم أن الفرق بين المستحب (٢) و المكروه بمعنى ترك الأولى مما يعسر و يشتهه لما بين التعريفين من التشابه و صدق تعريف المستحب على كثير مما فعله النبي ﷺ لبيان الجواز مع أنها كانت أخرى أن لا تفعل ، والتفصى عنه بأن الذى فعله النبي ﷺ مرة أو مرتين إما أن يكون بعد العلم بكونه محظوراً أو فعله ثلاثاً بعد محظوراً فهو على ترك الأولى و بيان الجواز ، و إما أن يكون فعله تحصيلاً للثوبة و الحسنى و إنما كان تركه شفقة على الأمة و خوفاً من أن تتأكد السنية أو تصل إلى حد الوجوب فيتشققوا فهو مستحب فترك الفعل ههنا مع رغبته إليه بخلاف الأول فإن الترك ثمة مرغوب فيه والفعل لعارض البيان ، وهذا التمييز موقوف على استقراء تام و تصفح وافر ، ثم إن قوله «الوضوء يوزن» لفظ الحديث (٣) و كونه من قول الزهرى و سعيد مما يحمل على ذلك لكونه مما لا يدرك بالرأى ، و هذا الحديث دال على طهارة المستعمل من الماء .

(١) هذا هو الأوجه لما قال السيوطى أخرج تمام فى فوائده و ابن عساكر فى تاريخه من طريق مقاتل بن حبان عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً: من توضأ فسمع بشرب نظيف فلا بأس به و من لم يفعل فهو أفضل لأن الوضوء يوزن يوم القيامة مع سائر الأعمال ، انتهى ، فالتقريب لا يتم إلا بأن يراد به الملتصق بالعضو لأنه لا دخل للمسح و عدمه فى الساقط .

(٢) يعنى أن تعريف المستحب و هو ما فعله النبي ﷺ مرة أو مرات و تركه أخرى يصدق على أفعاله التى فعلت مرة أو مرات لبيان الجواز فالفرق بينهما دقيق .

(٣) قال السيوطى رواه البيهقى فى شعب الإيمان من طريق الهندى بلفظ كل قطرة توزن و هذا الذى ذكره الزهرى قد ورد مرفوعاً ثم ذكر حديث مقاتل ابن حبان المذكور قبل .

[قوله حدثني علي بن مجاهد إلخ] كان جرير قد تداخله النسيان في كبره فأراد أن ينبه أن روايتي هذه مما رويها علي بن مجاهد عن فكان إسناده أولاً: حدثني علي بن مجاهد قال حدثنا جرير عن ثعلبة عن الزهري، ثم آل أمر الاسناد بعد أخذ جرير عن مجاهد (١) حدثنا محمد بن حميد قال حدثنا جرير قال حدثنا علي بن مجاهد قال حدثنا جرير عن ثعلبة عن الزهري و لما كان علي بن مجاهد ثقة أخذ أستاذه بقوله و إن لم يتذكر روايته (٢) إياه ، فافهم ، و من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض من لا ممارسة له بهذا الفن فقال علي بن مجاهد عني بكسر العين وتشديد الياء و النون فقال معناه أن علياً و إن كان عنيماً غير قادر على النساء إلا أنه ثقة فسيحان الله .

[قوله عن ربيعة بن يزيد] هذا هو المعطوف عليه لقوله عن أبي عثمان لا كما يتروم من ظاهر العبارة أن عقبة (٣) بن عامر وأبا عثمان في درجة واحدة بل الأمر على ما وصفناه من العطف ، و كذلك فيما بعد في قوله عن معاوية بن صالح عن

- (١) كذا في الأصل و الصواب بعد أخذ جرير عن علي بن مجاهد .
 (٢) قال الحافظ في شرح التلخبة: إن روى عن شيخ حديثاً وجحد الشيخ مرويه فان كان جزماً كان يقول كذب علي أو ما رويت له رد ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه و لا يكون ذلك قادحاً في واحد منهما للتعارض أو كان جمده احتمالاً، قبل ذلك الحديث في الأصح لأن ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقيل لا يقبل ، و في هذا النوع صنف الدارقطني كتاب « من حدث ونسى » .

- (٣) هكذا في الأصل و الصواب على الظاهر محله أبا إدريس فتأمل ثم لا يذهب عليك أن لفظ « أشهد » يوجد في جميع النسخ الهندية في الموضوعين ، ولا يوجد في المصرية في الموضوع الثاني ، وكذا نفاه صاحب المشكاة فقال رواه الترمذي في جامعه إلا كلمة « أشهد » قبل أن محمداً ، انتهى ، فتأمل .

ربيعه بن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة بن عامر عن عمرو عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عمر ، ويمكن أن يقال إن زيد (١) بن حباب أخطأ في هذا الاسناد في موضعين في ترك الراويين عن عمرو هما عقبة بن عامر و جبير بن نفير ، وفي جعل أبي إدريس شريكا لأبي عثمان فيطههما تليذاً على أستاذ مع أنهما مختلفان في الاخذ و بينهما وسائل لا تخفى فان ربيعة و أبا عثمان قد حدثا معاوية بن صالح و لم يأخذا عن واحد بل أخذ أبو عثمان عن جبير و أخذ ربيعة عن أبي إدريس هذا وقد ذكر النووى في شرحه (٢) على المسلم ما نصه ، اختلفوا من القائل لقول « وحدثنى أبو عثمان » فقليل معاوية بن صالح ، وقليل ربيعة ، والصحيح الاول فمعاوية يروى باسنادين أحدهما عن ربيعة عن يزيد عن أبي إدريس عن عقبة والثانى عن أبي عثمان عن جبير بن نفير عن عقبة ، انتهى ، فافهم و تذكر .

[و قوله كثير شئى] أى شئى معتبر يعتد به وهذا ذهول منه فان حديث الباب رواه مسلم في صحيحه باسناد (٣) جيد .

[كان يتوضأ بالمد و يغتسل بالصاع] و هو مكيل بسبع أربعة أمداد و المد

(١) أى على رأى الترمذى إذ حمل الوهم فيه على زيد كما سيجئ عن النووى و إليه أشار المصنف بقوله « قد خولف زيد بن الحباب في هذا الحديث و إلا فرأى النووى أن زيداً يربئى من هذه العهدة كما سيأتى .

(٢) و بسط الكلام عليه فارجع إليه و رد على الترمذى إذ قال قال : أبو على و قد خرج الترمذى هذا الحديث من طريق زيد بن الحباب عن شيخ له لم يقم إسناده عن زيد و حمل أبو عيسى في ذلك على زيد بن الحباب وزيد يربئى من هذه العهدة و الوهم في ذلك من أبي عيسى أو من شيخه الذى حدثه به لانا قدمنا من رواية آئمة حفاظ عن زيد بن الحباب ما خالف ما ذكره أبو عيسى ، و ذكره أبو عيسى أيضاً في كتاب العلل وسؤالاته محمد بن إسماعيل البخارى فلم يحجوده و أتى فيه عنه بقول يخالف ما ذكرنا عن الآئمة و لعله لم يحفظه عنه .

(٣) و لذا تعقب الحافظ في التلخيص كلام الترمذى فقال لكن رواية مسلم سالمة من هذا الاعتراض .

رطل و ثلث و به قالت الشافعية و فقهاء الحجاز ، و قيل المد رطلان و به قالت الحنفية فالصاع ثمانية أرطال و قد ثبت رجوع أبي يوسف (١) إلى مذهب الشافعية لما ورد المدينة مع الخليفة هارون الرشيد (٢) فأراد أن يتكلم مع فقهاء المدينة وكان ذا فصاحة ولسان و صاحب تقرير و بيان فامتنعوا أن يتكلموا معه و كان قد ألزم مالكا رحمه الله من قبل و كان السبب في ذلك أن الرشيد لما وصل المدينة و كان معه أبو يوسف أراد أن تقع بين ذينك الامامين مناظرة كما هو دأب أرباب الدولة والثروة و كان مالك رضى الله تعالى عنه قد صم فسأله أبو يوسف عن سجدتي السهو (٣) قبل

- (١) على ما هو المشهور في الفقه و شروح الحديث ، و قال ابن عابدين : وفي الزيلعي والفتح اختلف في الصاع فقال الطرفان ثمانية أرطال بالعراق ، وقال الثاني (أى أبو يوسف) خمسة أرطال و ثلث ، و قيل لا خلاف لأن الثاني قدره برطل المدينة لأنه ثلاثون أستانرا والعراقي عشرون و إذا قابلت ثمانية بالعراق بخمسة و ثلث بالمدني وجدتهما سواء و هذا هو الأشبه لأن محمدا لم يذكر خلاف أبي يوسف و هو أعلم بمذهبه و تمامه في «الفتح» .
- (٢) و كان الخليفة كثير الحج قبل إنه كان يحج سنة و يغزو سنة و فيه يقول بعض شعرائه :

فن يطلب لقاءك أو يرد فبالحرمين أو أقصى الثغور

و في سيرة مغلطائي قد كان حج تسع حجيج و غزا ثمانى غزوات ، كذا في «الحليس» ، وذكر ابن قتيبة في كتاب الامامة خروج الرشيد سنة أربع و سبعين و مائة إلى مكة ثم إلى المدينة و سماع الموطأ عن مالك بقراءة حبيب كاتب الرشيد و سؤال أبي يوسف أن يجمع بينه و بين مالك ليكلمه في الفقه و أئف مالك إلى آخر ما ذكره لكنه لم يذكر هذه القصة .

- (٣) ذكر أهل الفروع هاتين المسألتين في بابيهما و ذكر قصة الصاع أهل السير و الحديث في كتب الرواية و الشروح أيضا .

السلام أو بعده فأجاب عنه مالك حسب مذهبه إن زاد بسبوه شيئاً في صلاته فبعد السلام ، وإن نقص فقبله فقال أبو يوسف فإن أتى بهما أى الزيادة والنقصان معاً فسكت مالك ولم يذكر ما يقول له فقال الرشيد لمالك ما لك لا تجيب بإمام فقال أبو يوسف أشيخ يخطئ مرة فلا يصيب (١) أبداً وفهمه مالك ظاناً أنه يقول الشيخ يخطئ مرة ويصيب أخرى فقال على هذا وجدنا مشايخنا وأخذ أرباب المجلس في القهقهة فقال مالك : و قد أحفظه ضيعهم ذلك و قام مغضباً من ذهب مغاصروه و وقع بأيدي الشبان هكذا سخرت به الأحداث فطار الحديث و امتنع أهل المدينة من المناظرة معه في تعيين الصاع و المد و قالوا نجب غداً إن شاء الله تعالى فلما كان من الغد حضروا و معهم من الأمداد ما شاء الله بعضها قديم و بعضها جديد و ما منها مد وزنه رطلان فأ نصف أبو يوسف من نفسه و رجع عما كان عليه و استقر رأيه أن الصاع و المد الحجازيين هما المعتبران دون العراقي ، و أما الامام المهلب فدرجة العلماء الاعلام فقد ذهب إلى الأحوط و مستدله ما قيد نص عليه في بعض الروايات في بيان الوضوء المد رطلان (٢) وعلى هذا فلو أراد الشارع بالمد والصاع

(١) و ذكر صاحب الكفاية (و ذكر الحافظ في تهذيبه القصة لعمر بن قيس المكي بسياق آخر) عن مبسوط شيخ الاسلام محله الشيخ تارة يخطئ وتارة لا يصيب ولم يذكر القهقهة ولا جواب مالك نعم ذكر في خزنة الروايات محل ذلك هذا جزاء من لم يمت مع أفرانه .

(٢) قلت : بسط الكلام على هذه الروايات الشيخ في البذل و هذا الحقير في الأوجز منها ما رواه الطحاوى بسند صحيح عن عائشة قالت كان النبي ﷺ يغتسل بمثل هذا قال مجاهد لحزرتة ثمانية أرطال تسعة أرطال عشرة أرطال و قالوا لم يشك مجاهد في الثمانية و إنما شك فيما فوقها .

قلت : و أخرجه النسائي بلا شك فروى في السنن بسنده عن موسى الجني قال أتى مجاهد بقدره ثمانية أرطال فقال حدثني عائشة أن النبي ﷺ -

ما أردنا لزوم عدم انفراغ الذمة أن لو عمل على الصاع المدق فانه خمسة أرطال و ثلث فلا بد من الاعتماد على الصاع العراقي احتياطاً بتلك الرواية التي أسلفناها لا بمجرد الوهم ، و أما الوضوء (١) فليس تقدير الماء فيه تحديداً أو تعييناً لا يجوز الزيادة عليه أو النقص عنه و إنما هو تقريب (٢) و تخمين حيث اعترف به المؤلف

== كان يقتسل بمثل هذا ، قال ابن التركاوي : إسناده جيد ثم ذكر توثيق روايته و منها ما رواه الدارقطني بطريقين عن أنس أن النبي ﷺ كان يتوضأ برطلين و يقتسل بالصاع ثمانية أرطال و تضعيفه الدارقطني منجبر بالتعدد و الجملة الأولى أخرجها الطحاوي بطريقين عن أنس و أخرجها أبو داود و سكت عليه هو و المنذرى فهو صالح للاحتجاج ، و منها ما رواه أبو عبيد بسنده إلى إبراهيم قال كان صاع النبي ﷺ ثمانية أرطال و مده رطلين و المرسل حجة لاسيما إذا توبع و ههنا كما ترى عدة متابعات له .

(١) و لا يذهب عليك أن روايات وضوئه ﷺ و غسله بالصاع بيان لمقدار ما هما عند الجمهور و أبدع الباجي في شرح الموطأ احتمالاً آخر فقال : و يحتمل بيان الأناء يعني يقتسل بهذا الأناء و إن استعمل السير من مائه أو كله أو أكثر منه ، انتهى .

(٢) قال ابن عابدين حكاية عن الحلبي أنه نقل غير واحد إجماع المسلمين على أن ما يجرى في الوضوء والغسل غير مقدر بمقدار وما في ظاهر الرواية من أن أدنى ما يكفي في الغسل صاع ، وفي الوضوء مد للحديث المتفق عليه كان النبي ﷺ يتوضأ بالمد و يقتسل بالصاع إلى خمسة أمداد ليس بتقدير لازم بل هو بيان أدنى القدر المسنون ، قال في البحر حتى إن من أسبغ بدون ذلك أجزاء و إن لم يكفه زاد عليه لأن طباع الناس وأحوالهم مختلفة ، كذا في البدائع ، انتهى ، قلت : و حكى ابن رسلان فيه خلاف ابن شعبان من المالكية و حكى الباجي دون ابن العربي خلاف أبي إسحاق و ما حكى ابن قدامة من خلاف الحنفية لا يصح كما بسط في الأوجز .

أيضاً فلا يرد أن الاحتياط في صدقة الفطر وإن كان هو الاعتماد على الصاع العراقي غير أن الاحوط في ماء الطهارة هو العبارة صاع أهل الحجاز .

[باب كراهية الاسراف في الوضوء] الوطآن (١) نوع منه و قسم لا أنه واحد بالشخص ، اعلم أن لكل من أمم المكلفين فرقاً وطوائف كما أن للرياسة الملكية و الانتظامات السلطانية فرقاً وطوائف يختص كل صنف منهم باسم مشترك بين جملة تلك الطائفة فالوطآن كل شيطان من أمره الوسوسة في باب الطهارة لا أنه واحد بالشخص يوسوس كل متوضئ والعمل الذي التزموا إتباعه إلقاء الوسوس في قلوب المتطهرين فيشتغلوا به حتى تفوتهم الصلاة فان المتوسوس إذا أخذ في الطهارة و علم من نفسه أنه لم يكمل الطهارة يأخذ في إتمامها و إسباغها حتى يستوعب هذا الأمر وقت صلاته و ربما آل الأمر إلى أن المرء يترك صلاته رأساً حيث يظن أن صلاته فاسدة لنقص في طهارته فكان التكلف في أدائها هدراً لا فائدة فيه ، أعاذنا الله من شر كل ذي شر .

[عني] بضم العين (٢) المهمة و فتح المثانة التحتية و تشديد التحتية .

[باب الوضوء لكل صلاة] اعلم أن بعض الروايات (٣) دالة على أن النبي ﷺ كان يجب عليه تجديد الوضوء لكل صلاة ، و البعض الآخر (٤) على خلاف

(١) بفتحين مصدر وله بوله ووطآن بمعنى ذهاب العقل والتحير من شدة الوجد و غاية العشق فسمى به شيطان الوضوء لشدة حرصه على طلب الوسوسة في الوضوء أو لالتقائه الناس بالوسوسة في مهورة الخيرة فهو بمعنى اسم الفاعل أو باق على المصدرية للبالغة ، كذا في المراقبة ، و في السعاية عن الحسن البصري شيطان الوضوء و يدعى الوطآن يضحك بالناس في الوضوء، و كان طاؤس يقول هو أشد الشياطين .

(٢) يعني بضم أوله مصغراً كما في التقريب .

(٣) كما يدل عليه حديث أنس في أول الباب .

(٤) كما يدل عليه أول الحديث من الباب الآتي .

ذلك و يجمع بأن الوجوب (١) نسخ بعد ما كان أولاً وبقى الاستحباب فكان النبي ﷺ يتوضأ أولاً وجوباً ثم بعد ذلك كان يتوضأ استحباباً لما أنه ﷺ كان يواظب على ما وجب عليه ثم نسخ فقد روى أن النبي ﷺ كان يصلي خمسين ركعة في اليوم والليلة كما فرض عليه أولاً وغير ذلك من النظائر التي فيها كثرة ، والله أعلم .

[قوله و قد كان بعض أهل العلم يرى الوضوء لكل صلاة] استحباباً يعني بذلك (٢) أن بعض هؤلاء صرح في كلامه بذلك مما وجدنا كلماتهم و إلا فهذا مذهب العلماء كافة .

[قوله مشرق] لم يرد بذلك تضعيف الاسناد (٣) و الاعتراض عليه فإن المشرقية لا تعتمد ذلك وإنما أراد بذلك بيان الحال من أنه لم يرو من أهل المدينة

(١) كما هو مصرح في حديث أبي داود أن النبي ﷺ أمر بالوضوء لكل صلاة فلما شق عليه أمر بالسواك .

(٢) قلت : ما أفاده حضرة الشيخ ظاهر و يحتمل عندي وجهاً آخر قال ابن العربي : اختلف العلماء في تجديد الوضوء لكل صلاة فهم من قال يجدد إذا صلى أو فعل فعلاً يقتدر إلى الطهارة وهم الأكثرون و منهم من قال يجدد و إن لم يفعل فعلاً يقتدر إلى الطهارة و ذلك مروى عن سعد بن أبي وقاص و عن ابن عمر وغيرهما ، انتهى ، فيحتمل عندي أن المصنف أشار إلى هذا القول الثاني الذي هو مذهب البعض ، ثم لا يذهب عليك أن عمرو بن عامر الأنصاري الراوى عن أنس في حديث الباب لا إشكال فيه في رواية الترمذي و وصفه في أبي داود بالبطل وهو مشكل كما بسطه شراح أبي داود .

(٣) قلت : و لا بعد في أن المصنف أشار بذلك إلى التضعيف فان المتقول عن إمامه الشافعي كل حديث لا يوجد له أصل في حديث الحجازيين واه وعد الحازمي في وجوه ترجيح الرواية أن يكون أحد الحديثين حجازياً و إسناده الآخر شامياً أو عراقياً و إن كان للخالف فيه مجال وسيع للكلام .

و الحرم الشريف و إنما اشتهر من أهل المشرق و هم أهل الكوفة و البصرة و من
حلم حول حمام و الاسناد مع ذلك ضعيف فى نفسه لا لكونه مشرقياً بل لأن فيه
الافريق و هو ضعيف عند أهل الحديث .

[فلما كان عام الفتح] يعنى به يوم فتح مكة خاصة ثم إنا قد قدمنا أن تجديد
الوضوء كان واجباً عليه ﷺ ثم نسخ الوجوب وبقى استحبابه فهذا الذى فعله يوم
الفتح يحتمل أن يكون أول ما فعله بعد نسخ الوجوب ويحتمل أن يكون النبى ﷺ
فعل ذلك قبل (١) هذا إلا أنه خفى على عمر و أصحابه فأعاد النبى ﷺ ذلك الفصل
ليكون سنة لهم كافة .

[و هذا إسناد ضعيف] إلا أنه لما توبع عليه صار قوياً معتبراً به و مما
ينبغى أن يعلم أن الحديث الأول من هذا الباب رواية سفيان عن علقمة بن مرثد
و الثانى روايته عن محارب بن دثار و اختلف فيه وكيع و غيره من آخذى رواية
سفيان (٢) فرفعه وكيع و أرسله غيره فقال الترمذى و هذا أصح من حديث وكيع

(١) قال الطحاوى : يحتمل أن ذلك كان واجباً عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح لحديث
بريدة و يحتمل أنه كان يفعله استحباباً ثم خشى أن يظن وجوبه فتركه ليان
الجواز ، قال الحافظ : و هذا أقرب و على تقدير الأول فالنسخ كان قبل
الفتح بدليل حديث سويد بن النعمان فإنه كان فى خيبر و هى قبل الفتح
يرمان ، انتهى ، قلت : و المراد بحديث سويد ما فى البخارى و غيره قال
خرجنا مع رسول الله ﷺ عام خيبر حتى إذا كنا بالصهبا ، الحديث ،
و فيه : ثم صلى لنا المغرب و لم ينوئاً .

(٢) أى وصله وأسنده وكيع والمرفوع قد يطلق بمقابل المرسل أيضاً ، وصاحب
الطيب الشاذى نقل فى شرحه هذا الكلام للشيخ و إن لم يعزه إليه وأورد
عليه بعض من لا نظره على كتب الأصول ، وقد قال السيوطى فى التدريب :
المرفوع ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصة متصلاً كان أو منقطعاً ، و قال —

يعنى أن إرساله أصح من رفعه لتكون من أرسل أوثق من رفعه و أكثر فيكون
الإرسال أعمد ، والله أعلم .

[باب فى وضوء الرجل و المرأة من إناء واحد] لما كانت أمزجة النسوان
مائلة لا إلى النظافة الطبيعية أمر النبي ﷺ باجتناب الرجل فضل طهور المرأة أن
يستعمله لاحتمال أن تقع غسالتها فيه بخلاف الرجال فانهم لبسوا كذلك فلا ضير فى
استعمال المرأة فضل طهوره و إنما نهى الفقهاء رحمهم الله تعالى عن شرب الرجل
فضل سور المرأة دون العكس فلأن المرأة مستورة بجميع أجزائها و شرب المائع
سبب لاختلاط شئ من لعابها به فيكون شرب الرجل إياه استعمالاً لجزئها المستور
و كون الذوق من الحواس لا يتكر و هذا كله إذا لم يخف الفتنة ، و أما إذا
خيفت فالنهي عام لكل من الرجل و المرأة ، ثم إن النهي عن استعمال فضل طهور
المرأة لما كان مشعراً بالتحريم (١) كما هو الأصل أظهر النبي ﷺ بالغسل والوضوء من

■ الخطيب : هو ما أخبر به الصحابي عن فعله ﷺ أو قوله فأخرج بذلك
المرسل ، وقال ابن الصلاح : من جعل من أهل الحديث المرفوع فى مقابلة
المرسل أى حيث يقولون مثلاً رفعه فلان و أرسله فلان فقد عنى بالمرفوع
المتصل ، انتهى مختصراً .

(١) و المسألة خلافية عند الأئمة ، قال النووي : أما تطهر المرأة و الرجل من
إناء واحد فهو جائز بإجماع المسلمين ، و أما تطهر المرأة بفضل الرجل
فهو جائز بالإجماع أيضاً ، و أما تطهر الرجل بفضلها فهو جائز عندنا
و مالك و أبى حنيفة و جماهير العلماء سواء خلت به أو لم تخل ، و ذهب
أحمد بن حنبل و داؤد إلى أنها إذا خلت بالماء واستعملته لا يجوز للرجل
استعمال فضلها ، انتهى ، قلت : وما حكى من الخلاف فى المسألتين الأوليين
فشاذ ، و أما الثالثة فعن أحمد فيه روايتان : إحداها هذه و الثانية يجوز
للرجال والنساء ثم قال النووي : أما الحديث الذى جاء بالنهي وهو حديث ■

فضل طهور بعض أزواجه أن النهى تنزيه و ليس بتحريم و إنما إختص النهى بما إذا كانت المرأة قد تطهرت بنغية من الرجل دون ما إذا تطهرت بمراى عنه لأنها إذا كانت بمحضر منه فالظاهر أنها تحتاط في أمر الماء مع أنها لو تبادرت إلى شئ بما يفسد الماء منه ، و قوله الماء لا يجب من الأفعال أى لا يصير ذا جنابة .

[باب ما جاء أن الماء طهور لا ينجسه شئ] اعلم أن مسألة طهارة الماء ونجاسته تحيرت فيها آراء ذوى الآلباب ولم يأتوا بشئ واف شاف صاف في هذا الباب فنقول و على الله التوكل وبه الاعتصام إنه كريم مفضل منعم فليك أولاً أن العلماء كافة أجمعوا على أن (١) ملاقة التجس بالماء الطاهر يفسده و إنما اختلفوا (٢) في

الحكم بن عمرو فأجاب العلماء عنه بأجوبة : أحدها أنه ضعيف ضعفه أئمة الحديث منهم البخارى و غيره ، الثانى المراد النهى عن فضل أعضائها وهو المنساقط منها ، و الثالث النهى للاستحباب ، و قال ابن العربى : حديث جواز التوضى بفضلها فصحيح كلها و حديث الحكم فقال الغفارى : لأراه صحيحاً ، و حديثاً أولى لوجهين : أحدهما أنه أصح ، الثانى أنه متأخر عنه بدليل أنه ^{عليه السلام} لما أراد أن يغتسل من الاناء قالت ميمونة : إني قد توضأت منه هذا يدل على تقدم النهى أو يكون معناه كراهية الوضوء بفضل الأجنبية لذكرها أثناء الغسل و اشتغل البال بها .

(١) قال ابن نجيم : إن العلماء أجمعوا على أن الماء إذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة لا تجوز الطهارة به قليلاً كان الماء أو كثيراً جارياً كان أو غير جار هكذا نقل الإجماع في كتبنا و ممن نقله أيضاً النووى في شرح المذهب عن جماعات من العلماء وإن لم يتغير فاتفق عامة العلماء على أن القليل ينجس بها دون الكثير لكن اختلفوا في الحد الفاصل بين القليل و الكثير .

(٢) أى وإنما اختلفوا في مقدار الماء الذى يؤثر فيه الملاقى من النجاسة فاختلفهم في الحد الفاصل بين القليل و الكثير من الماء .

مقدار الملاقى في تأثيره ذلك ففترقت فيه الأقوال (١) أوسعها (٢) مذهب مالك رحمهم الله و دليله الحديث الوارد في الباب و قد ورد في بعض طرقه زيادة قوله ما لم يتغير فلذلك قيد طهارته بعدم تغير شئ من أحد الأوصاف الثلاثة فاعتبر غلبة الملاقى بحسب الوصف فإن غلب الماء وصفاً ولم يظهر فيه شئ من أوصاف النجس كان طاهراً و إن غلب النجس بحسب الوصف وظهر شئ من أوصافه في الماء كان نجساً ، و ثانياً ما روى (٣) عن عائمة رضى الله عنها من أن العبرة لغلبة الماء أو النجس بحسب الذات فإن زالت رقة الماء وسيلانه لغلبة النجاسة كان الماء نجساً وإلا لا ، فإن ثبت هذا العزو لعائشة رضى الله تعالى عنها لكان كافياً و مغنياً عن تفتيش غيره من المذاهب لما فيه من الوسعة ولما كانت (٤) من التمكن على المراجعة والبحث في كل ما تشاء إلى النبي ﷺ مالا يستمكنه غيره ولما لها من غزارة العلم و جودة القرينة وإصابة الفهم وقدم في التفقه راسخة وأعلام في التحقيق شائعة فكيف يتوهم أن مسألة طهارة الماء ونجاسته يخفى عليها مع طول ملاستها بالنبي ﷺ و قلة المياه عندهم الداعية إلى كثرة البحث عنه و العلم بحاله إلا أن رواية هذا المذهب الذي أشرنا إليه لما لم يثبت بإسناد صحيح يعول إليه و لا طريق جيد يطمئن إليه لزمننا القول بتركه و المصير إلى غيره من المذاهب و لذا لم يذهب إليه أحد من الأئمة

(١) ذكر فيها صاحب السعاية خمسة عشر مذاهب للعلماء وبسط الكلام على المياه أشد البسط .

(٢) أى أوسع المذاهب في مذاهب الأئمة و إلا فما روى عن عائشة - رضى الله تعالى عنه - و سيأتى قريباً أوسع من ذلك أيضاً .

(٣) و روى عن غيرها من الصحابة و التابعين و داود الظاهري كما في السعاية عن البناية عن المحلى لابن حزم .

(٤) إلا أن احتمال أنها سمعت قوله ﷺ الماء طهور لا ينجسه شئ فحملته على عمومته ليس بمختلف .

الأعلام و لو أنه ثبت لكان قولها هو القول الثابت الراجح و مذهبها هو المذهب المقبول لكل من غير قادح .

و الثالث مذهب الشافعى رحمه الله تعالى من كون الماء إذا بلغ قلتين لم يحمل خبثاً إلا أن يتغير شئ من أوصافه الثلاثة فانه يفسده كائناً ما كان ، وقد أخذ في ما اختاره بحديث جيد الاسناد قابل للاعتماد وزاد هذا القيد اعتباراً لما في غير هذه الرواية من العبرة بالنجاسة إذا ظهر أثرها في الماء أيضاً فان الأئمة مجتمعون على عبرة النجاسة إذا غلبت و هذا الثالث هو الذى تخيره الأئمة الآخرون مثل أحد (١) و إسحاق و غيرهما لموافقته ظاهر قول النبي ﷺ إذا كان الماء قلتين لم يحمل خبثاً و أما الامام الهمام قدوة الأئمة الأعلام فقد ذهب نظراً إلى اختلاف الروايات في ذلك إلى أن الأمر موكل إلى رأى (٢) من ابتلى به فان ظنه نجساً كان نجساً وإن طاهراً فطاهراً ، و على هذا لا يضره شئ مما ورد في هذا الباب مما أخذ به الأئمة الثلاثة أو أخذ به مالك رضى الله تعالى عنه ، فأما الرواية التى أخذ بها مالك رضى

(١) أى فى المشهور عنه و إلا فعنه فى مسألة الماء روايتان آخرهما كقول مالك قال ابن قدامة فى « المغنى » : أما ما حوّن القلتين إذا لاقته النجاسة فلم يتغير بها فالمشهور فى المذهب أنه نجس ، و به قال الشافعى و إسحاق و أبو عبيد و روى عن أحمد رواية أخرى أن الماء لا ينجس إلا بالتغير قليله وكثيره روى ذلك عن ابن المسيب والحسن و مالك والأوزاعى والثورى وغيرهم و هو قول للشافعى .

(٢) فى الدر المختار : و المعتبر فى مقدار الراكدة أكبر رأى المبتلى به فيه فان غلب على ظنه عدم وصول النجاسة إلى الجانب الآخر جاز و إلا لا ، هذا ظاهر الرواية عن الامام و إليه رجع محمد و هو الأصح كما فى الغاية و غيرها و حقق فى البحر أنه المذهب و به يعمل ، انتهى ، و أكثر ابن نجيم فى النقول عن المشايخ فى أن العبرة عندنا الحنفية لرأى المبتلى به .

الله تعالى عنه من قوله ﷺ الماء طهور لا ينجسه شئى فلأن السؤال (١) عن بشر بضاعة قد أخرجه مخرج الجواب فانهم لما ظنوا أن البئر إذا تنجس مرة فانه لا يمكن تطهيره أبداً لملاقاة الماء النجس جدرانه عند الاخراج مع أن البئر كيفما أخرج ماؤها فانه لا يخلو عن بقية من الماء النجس فيها فكان مظنة أن لا يتطهر فسألوا عنه ، ولا يمكن أن يكون السؤال عن الماء النجس القليل حين لم تخرج النجاسة عنه إذ من الظاهر أن الماء القليل الذى وقع فيه شئى من النجاسات لا يسأل عنه عام فضلاً عن الصحابة رضئ الله تعالى عنهم أجمعين ، وكذلك لا يشربه مؤمن فكيف بهذا النبي الاطهر الأكرم ، فلم أن منشأ السؤال أن النجاسة إذا أخرجت واستقى الماء الذى كان فيها وقت الوقوع فالما الجديد المجتمع فيها ينبغي أن يكون نجساً لملاقاة الجدران النجسة وعلالة الماء النجس فأجابهم النبي ﷺ بأن الماء طهور بتعريف العهد إذ الجواب على وفق السؤال ، و الأصل في اللام العهد الخارجى فما أمكن حملها عليه لم تحمل على غيره و من صرح بكون الأصل في اللام هو العهد العلامة في التلويح والشرىف الجرجانى في بعض تصانيفه فاذا كان الأمر كما وصفنا كان المعنى ان الماء (٢) الذى سألتم عنه لا ينجسه شئى مما ذكرتم إذا أخرجت النجاسة و الماء الذى كان ملاقيها فهذا الذى أخذ به مالك يؤيد ما ذكرنا من إدارة الأمر على رأى المتبلى به فانه ﷺ لما ظن برأيه الشرىف أن الماء لا يتنجس بذلك المذكور كان طاهراً لا يتنجس ، و أما رأى الصحابة رضوان الله عليهم فلم يعتد به على خلاف رأيه حتى يقال إنها كانت نجسة في حقهم و إنما لم يتنجس الماء فيها لجريانه (٣) في البساتين

(١) و مال إلى ذلك الطحاوى و بسط هذا التوجيه .

(٢) و ما قيل إن العبرة لعموم اللفظ ، هذا إذا كانت الألف و اللام للجنس إما إذا كانت للعهد فلا ، كذا في البناية و غيرها من شروح الهداية ، كذا في السعاية .

(١) و به جزم صاحب الهداية إذ قال إن الحديث ورد في بشر بضاعة و كان ماؤها جارياً في البساتين .

إما بتدارك الاستقاء منها أو لما فى داخلها من كوة تخرج منها الماء كما شاهد فى بعض الآبار واعترض المخالفون على الواقدى (١) فى قوله فى بئر بضاعة أن مائه كان جارياً فى البساتين وقالوا إن البئر كانت كغيرها من الآبار و السبب فى إيرادهم ذلك أنهم فهموا أن مراد الواقدى أن البئر كانت كالنهر فأوردوا عليه بأنه لم يكن كذلك وكان كغيره من الآبار و أنت تعلم أنه يرى من تلك الإرادة (٢) و إنما أراد أنه كان فى حكم الجارى لكثرة ما يستقى منها وهذا غير خفى على ذى روية فإن من البديهي الغير المحجوج إلى فكر ونظر أن البئر (٣) فى البستان لا يكون إلا سقى أشجاره و قد علم أن بئر بضاعة كانت قليلة الماء فإذا سقيت منها الأشجار و لم يبق فيها شئ من تلك التجمعات ولا هذا الماء كيف و قد ذكر على ما هو (٤) مذكور فى سنن أبي داود: إني ذهبت فى سفرى إلى بستان بئر بضاعة فرأيتهم وذرعتها وكان قطرها ستة أذرع فسألت مالك البستان من تغير بناءها فأفكر و سألت عن مقدار ماؤها فقال إذا كثر فالى ما فوق السرة و إذا قل فالى ركبته فكيف يظن أن هذا البئر إذا

- (١) وما قالوا من تضعيف الواقدى رده صاحب السعاية أحسن الرد وبسط عليه .
- (٢) يعنى إيرادهم هذا تشأ عن قلة تدبيرهم إذ حصروا الجريان فى كون الماء كالنهر و العين و ليس بسديد فإن الجريان ينزع كثير جريان هكذا أفاده الشيخ - رحمه الله تعالى - بنفسه فى موضع آخر .
- (٣) فقد كان فى بستان بنى مساعدة يسقى منها أشجارها .
- (٤) لخص حضرة الشيخ ما ورد فى سنن أبي داود بإضافة شئ من التوضيح و سياق كلامه قال أبو داود سمعت قتبية بن سعيد قال سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها قال أكثر ما يكون فيها الماء إلى العانة ، قلت : فإذا نقص قال دون العورة قال أبو داود : و قدرت أنا بئر بضاعة بردائى مددته عليها ثم ذرعتها فإذا عرضها ستة أذرع وسألت الذى فتح لى باب البستان فأدخلنى إليه هل غير بناؤها عما كانت عليه قال لا ، انتهى .

وقعت فيه نجاسة ثم استقى منها البستان تبقى فيها النجاسة و لا تخرج و لا يخرج كل ماها فأما إذا أخرجها كلاهما فأمر طهارتها ظاهر على مذهب الامام ، بقى الجواب عما تمسك به الشافعى رحمه الله من حديث القلتين (١) فنقول إنه لا يضرب مذهب الامام شيئاً فان مذهبه رضى الله تعالى عنه أن الماء إذا كان أقل من قلتين ولم يقتض رأى المبتلى بتنجسه بوقوع شئ من النجاسات فيه لم يحكم بنجاسته فضلاً عما إذا كان الماء قلتين كيف وقد جربه الأستاذ العلامة حين قراءتنا تلك الروايات فكان قلنا الماء قدر غدير عظيم لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر و كان نحواً من ستة أشبار في مثلها و لله الحمد ، و على هذا يرتفع الخلاف من البين و يكون مذهبنا كذهب الشافعى رحمه الله تعالى من غير مين (٢) و يؤل الامر إلى ما ذكرنا أولاً

(١) قال ابن القيم فى تهذيبه : الاحتجاج بحديث القلتين مبنى على ثبوت عدة مقامات : الاول صحة سنده ، الثانى ثبوت وصله و أن إرساله غير قادح . الثالث ثبوت رفعه وإن وقف من وقفه ليس بعلّة ، الرابع أن الاضطراب الذى وقع فى سنده لا يوهنه ، الخامس أن القلتين مقداران بقلال هجر ، السادس أن قلال هجر متساوية المقدار ليس فيها كسار و صغار . السابع أن القلة مقدرة بقربتين حجازيتين و إن قرب الحجاز لا يتفاوت ، الثامن أن المفهوم حجة ، التاسع أنه مقدم على العموم ، العاشر أنه مقدم على القياس الجلى ، الحسادى عشر أن المفهوم عام فى سائر صور المسكوت ، الثانى عشر أن ذكر العدد خرج مخرج التحديد و التقيد ، الثالث عشر الجواب عن المعارض و من جعلها خمس مائة رطل احتاج إلى مقام رابع عشر و هو أنه يجعل الشئ نصفاً احتياطاً ، و مقام خامس عشر أن ما وجب به الاحتياط صار فرضاً ، انتهى ثم ذكر الاجوبة عن المحددين بالقلتين و ردها أبسط الرد فارجع إليه لو شئت .

(٢) المين الكذب كما فى القاموس و غيره .

من إدارة الأمر على رأى المبطل به وذلك لأن علمائنا رحمهم الله تعالى لما شاهدوا في مذهب الامام الذى قدمناه اختلاف أمر العوام ليون بعيد في آرائهم فن منجس ماء البحر بالقائه يده النجسة فيه ومن يجوز طهارة ماء الكوز إذا وقعت فيه قطرة من البول حددوا فيه حدوداً ينظم بها أمرهم فمنهم من قدره بعشر في عشر وأصله على ما نقلوا أن محمداً رحمهم الله تعالى سئل عن الماء الكثير فقال نحو مسجدي هذا فلما خرج ذرعوه فكان داخله ثمانياً في ثمان وخارجه عشراً في عشر فأخذوا بالمزيد احتياطاً وأعل محمداً رحمه الله تعالى إن سئل عن الأقل من ذلك لأجاب بقوله نعم فإنه لم يرد بذلك تحريداً بل تقريباً ومنهم من قسدر الكثير بقوله هو القدير (١) العظيم الذى لا يتحرك أحد طرفيه بتحريك الطرف الآخر ثم اختلفوا فيما بينهم في التحريك المعتبر هل هو باليد أو بالتوضي أو الاغتسال وإلى كل ذهب ذاهب ولا يذهب عليك أن التحرك المعتبر إنما هو التحرك الذى ينشأ في الجانب الآخر ويسرى إليه مما لا التحرك الناشئ بالتموج وتدرجاً وهذا القول الأخير يوافق رأى الشافعية في اعتبار الكثرة بالقلتين فقد ذكرنا أن الأستاذ العلامة جربه فكان كذلك فإنه مد الله ظلال جلالة و سقى الطلاب و إياى من عمير (٢) نواله أمر بحفر حفيرة فألقى فيها الماء مقدار قلتين و لم يتحرك أحد طرفيها بتحريك الطرف الآخر ، و أما ما

(١) ذكره محمد في موطأه و عزاه إلى أبي حنيفة ، و في السعاية عن فتح القدير قال أبو حنيفة في ظاهر الرواية يعتبر أكبر رأى المبطل به و عنه الاعتبار بالتحريك على ما هو مذكور في الكتاب أى الهداية بالاغتسال أو الوضوء أو باليد روايات و الأول أصح عند جماعة منهم الكرخي و صاحب الغاية و البنايع و غيرهم ، انتهى و قال ابن عابدين ثانيها أصح لأنه الوسط كما في المحيط و الحاوى القدسي و تمامه في الحلية ، انتهى .

(٢) على وزن عظيم قال المجد النمر كفرح وأمير الزاكي من الماء و من الحساب و الكثير و من الماء التاجع عذبا كان أو غير عذب ، انتهى ،

طول البحث فيه صاحب شرح الوقاية من إثبات العشر في العشر فقد رده ابن نجيم المصرى فى بعض (١) تصانيفه حرفاً حرفاً ، وقد أجاب بعض الاخاف عن حديث القلتين بأجوبة لا ترضاها الطبايع السليمة فقلل إسناده ضعيف (٢) و أن فيه اضطراباً حيث ورد فى بعضها قلتان ، و فى البعض الآخر ثلاث ، و فى البعض الآخر أربع حتى قيل : وردت فيه الروايات إلى أربعين قلال وأن القلة غير متعينة المقدار فأنها مختلفة المقادير فتعذر العمل بأحد معانيها إلى أن يتعين أحد المعاني لدخولها فى الاجمال والمجمل لا يمكن العمل به إلا بعد بيان المجمل وأنت تعلم أن كل ذلك تعسفاً ، أما الاول فليما فيه من إنكار البداة فان صحة روايات القلتين غير منكورة (٣) والروايات

(١) قلت : الظاهر أن الشيخ رضى الله تعالى عنه أراد البحر الرائق فانه بسط فيه و تعقب شارح الوقاية و يحتمل أنه أراد غيره من تصانيفه الآخر ،

(٢) مال إلى هذا الجواب جمع من المشايخ الحنفية وغيرهم ، فى البناية حديث القلتين ضعفه ابن عبد البر و أبو بكر بن العربى ، وقال أبو بكر فى التمهيد فى القلتين مذهب ضعيف من جهة النظر غير ثابت الآخر لأن حديث القلتين قد تكلم فيه جماعة من أهل العلم بالنقل ، و فى فتح القدير : و ممن ضعفه الحافظ ابن عبد البر والقاضى إسماعيل بن إسحاق وابن العربى المالكيون وفى البدائع عن على بن المدنى لا يثبت حديث القلتين فوجب العدول عنه و فى البحر الرائق قد بالغ الحافظ أبو العباس بن تيمية فى تضعيفه ، كذا فى السعاية ، قلت : و تقدم ما قال ابن القيم أن الاحتجاج به يتوقف على ثبوت خمسة عشر مقامات ولم يثبت ، و قال ابن العربى : حديث القلتين مداره على مطعون عليه أو مضطرب أو موقوف و حسبك أن الشافعى رواه عن الوليد و هو لإباضى .

(٣) قلت : و فيه أن من ضعف الحديث و هو جمع من المحدثين أنكر الصحة قال ابن القيم : أما تصحيح من صححه من الحفاظ فعارض بتضعيف من ضعفه ، و منهم ابن عبد البر و غيره و لهذا أعرض عنه أصحاب الصحيح جملة ، انتهى .

الواردة فى السنن شاهد صدق على ذلك أما الاضطراب فتدفع بمحمل تعدد الروايات على تعدد الوقائع (١) وكثرة السؤالات فأجاب النبي ﷺ كلا من السائلين حسب ما تضمنه سؤاله فلا اضطراب و لا اختلاف والاسانيد شاف كاف صاف و إلزام الاجمال تحكم أما أولا فلان القلة كانت معلومة عندهم فلا يضر جهالتها عندهم ، وأما ثانياً فلما ورد فى بعض الروايات من زيادة لفظ يفسر المراد و يبين الاجمال وهو قوله من قلل (٢) هجر بل الجواب (٣) هو الذى أشرنا إليه من أن الأمر موكل إلى رأى المتلى به فلا يحكم بنجاسة الماء إذا لم يتنجس الماء قدر ذلك عنده بوقوع النجاسة فيه و معنى قول محمد بن إسحاق القلة هى الجرار إلخ إنها تكون صغيرة (٤)

(١) لكنه مشكل فى وحدة الرواية و وحدة مخرجها ، قال ابن القيم : و من المعلوم أن هذا الحديث لم يروه غير ابن عمر و لا عن ابن عمر غير عبد الله و عبيد الله فأين نافع و سالم و أيوب و سعيد بن جبير و أين أهل المدينة و علمائهم من هذه السنة التى مخرجها عندهم ، انتهى ، قلت : ولو سلم فلاضطراب فى الحديث من وجهين سنداً و متناً فأين اضطراب السند .

(٢) قال ابن القيم : أما تقدير القلتين بقلل هجر فلم يصح فيه عن رسول الله ﷺ و ما ذكره الشافعى فنقطع و ليس قوله بقلل هجر من كلام النبي ﷺ ولا أضافه الراوى إليه و قد صرح فى الحديث أن التحسير بهما من كلام يحيى بن عقال فكيف يكون بيان هذا الحكم الذى يحتاج إليه جميع الأمة لا يوجد إلا بلفظ شاذ باسناد منقطع و هذا اللفظ ليس من كلام رسول الله ﷺ ، انتهى .

(٣) أى كاله و بديعه و إلا فقد عرفت أن للحديث أجوبة كثيرة و بعضها عقيمة عن الجواب لكن حضرة الشيخ لم يرض بها لأن جوابه الذى اختاره يناسب طبعه النفس العالى .

(٤) قال المجد : القلة بالضم أعلى الرأس و السنام و الجبل أو كل شئ (أى أعلى كل شئ) والجرة العظيمة أو عامة أو من الفخار و الكوز الصغير انتهى .

و كبيرة يقلها الأرض و لا يحملها الإنسان لثقلها و يقلها الإنسان أى ما هو آلة للشرب يحملها الإنسان لصغرها .

[باب كراهية البول فى الماء الراكد] هذا بظااهره إثبات (١) لما ذهب إليه الحنفية كما أن أول الأحاديث لإثبات مذهب مالك مع ما فيه إشارة إلى ما نقلنا أولاً من مذهب عائشة رضى الله تعالى عنها و ذلك لأن الرواية مطلقة عن قيد التغير والماء ماء ما لم يذهب مائة و إن غلب عليه النجس وصفاً وأوسط الروايات مسوق لإثبات ما اختاره الشافعى و وجه إثبات مذهب الأحناف بهذه الرواية أن

(١) قال ابن دقيق العيد : هذا الحديث مما استدل به أصحاب أبى حنيفة على تنجيس الماء الدائم و إن كان أكثر من القلتين فإن الصيغة صيغة عموم و أصحاب الشافعى يخصون هذا العموم و يحملون النهى على ما دون القلتين و لاخذ طريقة أخرى و هى الفرق بين بول الأذى و ما فى معناه من العذرة المائسة و غير ذلك من النجاسات فأما بول الأذى و ما فى معناه فينجس الماء و إن كان أكثر من القلتين ، و أما غيره من النجاسات فتعتبر فيه القلتان فالحديث المذكور لا بد من إخراجهم عن ظاهره بالتخصيص أو التقييد لأن الاتفاق واقع على أن الماء المستبحر الكثير جداً لا يؤثر فيه النجاسة ، والاتفاق واقع على أن الماء إذا غيرته النجاسة امتنع استعماله ، فإلك حمل النهى على الكراهة لاعتقاده أن الماء لا ينجس إلا بالتغير ولأصحاب أبى حنيفة أن يقولوا خرج عنه المستبحر الكثير جداً بالاجماع فيبقى ما عداه على حكم النص فيدخل تحته ما زاد على القلتين ، و يقول أصحاب الشافعى خرج الكثير المستبحر بالاجماع و القلتان فما زاد بالحديث فيبقى ما نقص عن القلتين داخلاً تحت مقتضى الحديث ، ويقول من نصر قول أحد خرج ما ذكرتموه إلا أن ما زاد على القلتين مقتضى حديث القلتين فيه عام فى الانجاس فيخص ببول الأذى .

النهى مطلق عن قيد القلة والكثرة ثم وصف الماء بكونه راکداً ولا يصدق الركود على ما أعطى له حكم الجارى إذ لا ركود بعد كونه جارياً. لمسا بينهما من المنافة الظاهرة ثم قوله عليه الصلاة والسلام ثم يتوضأ منه ، و فى بعضها ثم يغتسل منه يبين أن المراد بذلك الماء ما هو أزيد من القلتين بل فوق القلال فان الغسل فى ماء القلتين أو التوضىء منه من دون أخذ الماء على حدة مستبعدة عادة و النهى أصله التحريم كما أن الأمر أصله الوجوب لاسيما وقد أكد بنون التأكيد وعم الحكم بذكر الاغتسال من الجنابة إزالة الحدث والخبث، فلم من مجموع ذلك أن البول فى الماء الذى ليس جارياً و لا فى حكم الجارى محرم كالغسل فيه وإن كان فوق القلتين و يفسد الماء ببوله فيه و إن لم يتغير شئ من أوصافه الثلاثة و هذا لأن تغير هذا المقدار من الماء الذى يغتسل فيه و يتوضأ عادة ببول رجل أو باغتساله فيه مشكل فهذه الرواية ظاهرة على مذهب الامام فان المبتلى به يعده نجساً بعد قليل من الزمان إن كان هذا الماء كثيراً وإن كان قليلاً لا يبلغ قدر الغدير العظيم فتنجسه عنده ظاهر، و أما مالك و الشافعى رحمهما الله تعالى فحمل الحديث عندهما الكراهة التزمية أو هو محمول على ما إذا كان الماء أقل من القلتين أو يتغير بذلك شئ من أوصافه الثلاثة وأنت تعلم ما فيه، فالأول عدول عن الأصل وهو التحريم من غير ضرورة إليه ، و الثانى عدول عن الظاهر الذى ينبغى التعويل عليه و الله تعالى أعلم .

[باب فى ماء البحر آه] لما كان النبي ﷺ قال لمسا. (١) البحر أنه نار لما ينشأ منه آثار النار مثل الجرب و اليبس و غير ذلك فهم منه بعض أصحاب النبي

(١) فقد أخرج أبو داود عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً لا يركب البحر إلا حاج أو معتمر أو غاز فى سبيل الله فان نحت البحر ناراً و تحت النار بجرأ و أخرج ابن عبد البر عن ابن عمر قال لا تتوضأ بماء البحر لأنه طبق و أخرج أحمد فى الزهد عن سعيد بن أبى الحسن قال البحر هو طبق جهنم و غير ذلك من الآثار فى الباب و هى مما لا يدرك بالقياس فرفوعة حكاه .

عنه أن الغسل و الوضوء لا يجوزان به فلذلك سألوه عنه فدفعه النبي ﷺ بأن الذي ذكرنا ليس في باب الطهورية والكلام (١) في ميتة البحر سبأ في موضعه غير أن المراد بها السمك عندنا و أعم منه عند الشافعي رحمه الله .

[باب التشديد في البول [إلخ] أى التغليظ فى أمر نجاسته كي يستبرأوا منه و يستزهاوا و لا يعدوه سهلاً فيعذبوا بسببه (٢) .

[و ما يعذبان فى كبير] ليس المعنى أنهما ليسا كبيرين فى نفس الأمر، وفى أنفسهما إذ ليس التعذيب إلا على الكبيرة بل المعنى أنهما لم يكونا كبيرتين عندهما أو المعنى لا يعذبان فى أمر يكبر و يشق على المرأ أو عابها خاصة التحرز عنهما و التنزه منهما .

[قوله من بوله] وفى بعض الروايات « من البول » فيجب حمل كل منهما على حسب مقتضاه فالمطلق يجرى على إطلاقه فالمقيد على تقييده و القائلون بحمل بول ما كول اللحم و طهارته حلوا الروايتين معاً على معنى واحد بحمل اللام على العهد قلنا لا حاجة إليه لاحتمال تعدد الوقائع مع أن الذى ذكر الاطلاق من الروايات لم يأت بالمطلق إلا لفهمه الاطلاق من قرأتين هذا المقام على أن القصة (٣) التى كانت

(١) و فى الحديث عدة أبحاث لطيفة بسطت فى « أوجز المسالك إلى مؤطأ مالك » لم تذكر ههنا تبعاً لكلام الشيخ رضى الله عنه روماً للاختصار وقال ابن العربى فيه ثمانى مسائل ثم بسطها فارجع إليهما لو شئت التفصيل و التوضيح .

(٢) و فى الحديث إثبات عذاب القبر وهو ثابت عند أهل السنة خلافاً للبتعة بسطت المسألة فى محلها .

(٣) و بهذا جزم غير واحد كهـ صاحب نور الأنوار إذ قال بعد ذكر حديث العرينين : و عندهما أى أبى خيفة وأبى يوسف هو منسوخ بقوله ﷺ : « استزهاوا من البول » و هو عام لما كول اللحم و غسيره ، فقد نسخ

سبب قوله عليه السلام : استنزوها من البول فان عامة عذاب القبر منه تعين الذي أردنا من المعنى فانه عليه السلام قاله في رجل كان يرعى غنما له وكان لا يستتر من أبوالها فكيف يسوغ لهم حمل البول ههنا على بول نفسه .

[وروى منصور هذا الحديث عن مجاهد إلخ] اعلم أن مجاهداً وطاوساً أكثر ما يأخذان عن ابن عباس وقد يأخذ أحدهما عن الآخر وهذا الحديث من هذا القليل فقد أخذه مجاهد عن طاووس عن ابن عباس فرواية منصور في هذا لا يصح (١) لأنه لم يذكر فيها طاوساً ثم أراد توثيق الأعمش بنسبته إلى المنصور ليعتمد على روايته بمقابله فقال الأعمش أحفظ لاسناد إبراهيم من منصور و لما ثبت ذلك في إسناده عن إبراهيم كان الأمر في غير إسناد إبراهيم، كذلك أيضاً ما لم يقم قرينة خلافه أو يعلم اختصاصه بهذا المقام فهذا إثبات للرام بقرينة القياس و البناء على ما هو الظاهر من حفظ

الخاص بهذا العام وقصة هذا الحديث الناسخ ماروى أنه عليه السلام لما فرغ من دفن صحابي صالح ابتلى بعذاب القبر جاء إلى امرأته فساءلها عن أعماله فقالت كان يرعى الغنم ولا يتنزه من بوله لحبشذ قال عليه السلام : استنزوها من البول الحديث ، فهو بحسب شأن النزول أيضاً خاص ببول ما يؤكل لحمه كما كان المنسوخ خاصاً به لكن العبرة لعموم اللفظ ، انتهى و ذكر محشيه الحديث الناسخ رواه الحاكم و قال هذا حديث صحيح و اتفق المحدثون على صحته ، كذا في تنوير المنار ، انتهى .

(١) يعنى على ظاهر صنيع الترمذى إذ أخرج طريق الأعمش و وجه ترجيحه لكن البخارى أخرج الحديث من الطريقين معاً ، قال العيني : و إخراجهم بالوجهين يقتضى أن كليهما صحيح عنده فيحمل على أن مجاهداً سمعه من طاووس عن ابن عباس وسمعه أيضاً عن ابن عباس بلا واسطة والعكس ويؤيد ذلك أن في طريق مجاهد عن طاووس زيادة على ما في روايته عن ابن عباس وصرح ابن حبان بصحة الطريقين معاً و قال الترمذى رواية الأعمش أصح ، وقال أيضاً في اللال سألت محمداً أيهما أصح فقال رواية الأعمش أصح .

الحافظ حيثما كان و من ليس بحافظ فى موضع فهو كذلك فى غيره ، و هذا هو الوجه فى تعرض المؤلف لاسناد إبراهيم و إن لم يكن لإبراهيم مذكوراً ههنا فافهم و تشكر .

[باب ما جاء فى نضح بول الغلام (١) قبل أن يطعم] ليس المراد بالنضح هو الرش (٢) بل المراد به ههنا الغسل الخفيف الذى ليس فيه كثير عصر ولا مبالغة فى الدلك و هذا لأنه لما كان لطيفاً غير لزج لحرارة مزاجه دون الجارية لم يحنج

(١) اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب و هى ثلاثة أوجه للشافعية الصحيح المختار عندهم يكفى النضح لبول الصبي دون الجارية بل لابد من غسل بولها كسائر النجاسات و به قال الامام أحمد و إسحاق و داود و روى عن أبى حنيفة ، و روى عن مالك أيضاً لكن قال أصحابه إن هذه رواية شاذة ، والثانى يكفى النضح فيهما و هو مذهب الأوزاعى و حكى عن مالك والشافعى و الثالث أنهما سواء فى وجوب الغسل وهو المشهور عن مالك وأبى حنيفة و أتباعهما وسائر الكوفيين ، قال ابن العربى : الصحيح أنه لا يفرق بينهما و أنه يغسل لأنه نجس داخل تحت عموم إيجاب غسل البول و ما ورد فى الأحاديث لا يمنع غسله و إنما هو موضوع لبيان الغسل وإنما سقط العرك لأنه لا يحتاج إليه ، انتهى ، و هذا الخلاف فى تطهير ما أصابه البول ، وأما نفس البول فنجس عند الجميع حتى نقل عليه الإجماع جماعة إلا ما نقل عن داود الظاهرى ، وما نقل بعضهم عن الشافعى ومالك قولاً بطهارته غلط ، رد عليه النووى والزرقاتى وغيرهما وكان القائل استنبط من قولهما بالنضح كذا فى الأوجز .

(٢) قال ابن العربى : النضح فى كلام العرب ينقسم إلى قسمين : أحدهما الرش و الثانى صب الماء الكثير و قوله فنضجه يريد فصبه عليه بدليل رواية الموطأ بلفظ فأتبعه إياه و قوله لم يغسله إشارة إلى أنه لم يعركه يده .

إلى كثير معالجة فى إخراجها من الثوب وأما إذا جعلنا يطعمان لم يبق بين بولهما فصل لغلبة أثر الغذاء على ما لهما من الطيبة .

[باب ما جاء فى بول ما يؤكل لحمه] فيه مذاهب (١) ثلاثة طهوره وحله مطلقاً وذهب إليه مالك وأحمد وإسحاق ومحمد من أئمتنا الثلاثة ونجاسته وحله للتداوى لا مطلقاً وهذا ما ذهب إليه أبو يوسف ، ونجاسته مع حرمة مطلقاً إلا إذا أخبر حاذق من الأطباء بأنحصار المعالجة فيه وهذا مذهب الامام رحمه الله تعالى لجواز استعماله إذا ليس إلا كجواز أكل الميتة والخمر أو ان الاضطراب و أورث اختلاف العلماء فيه تخفيفاً عنده أيضاً حتى لا يحكم عنده بنجاسة الأرض والثوب ما لم يفحش وإن كان الماء يفسد بوقوع قليله فيه استدلال أصحاب المذهبين الأولين بحديث الباب ظاهر و جواب الامام قد ذكر عن قريب فان عموم قوله ﷺ (٢)

(١) قال ابن قدامة : بول ما يؤكل لحمه وروثه طاهر هذا مفهوم كلام الحرقى و هو قول عطاء و النخعى و الثورى و مالك وعن أحمد : إن ذلك نجس و هو قول الشافعى وأبى ثور ونحوه عن الحسن لأنه داخل فى عموم قوله ﷺ " تنزهوا من البول " انتهى ، فلم أن لأحمد فى ذلك قولين : والمشهور هو الأول ، و قال صاحب الهداية بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده نجس عندهما له حديث العرينيين ، ولهما قوله ﷺ استنزهوا عن البول فان عامة عذاب القبر منه من غير فصل وتأويل ماروى أنه عرف شفائهم وجأ ، ثم عند أبى حنيفة لا يحل شربه للتداوى و عند أبى يوسف يحل للتداوى ، انتهى مختصراً .

(٢) قال الحافظ والنسك بمعموم حديث أبى هريرة الذى صححه ابن خزيمة وغيره مرفوعاً بلفظ استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه أولى لأنه ظاهر فى تناول جميع الأبول فيجب اجتنابها لهذا الوعيد ، انتهى ، و استدلال ابن عابدين بقوله ﷺ اتقوا البول فانه أول ما يحاسب به العبد فى القبر رواه الطبرانى بإسناد حسن وبسط شئ من الدلائل فى ذلك فى الأوجز فارجع إليه .

استنزهوا من البول ، ينادى بأعلى الصوت على نسخ ما ههنا ، أو يرجع (١) فيه إلى تأويل أنه عليه السلام علم انحصار شفائهم فيه مع أن فعله عليه السلام لا يعارض قوله فيه مع أن واقعة معاذ (٢) فيها ما يؤيد مذهب الامام فانه عليه السلام حين فرغ من دفن معاذ رؤيت عليه آثار الحزن فسأل امرأته عن بعض ما كان يقترفه فقالت كان لا يستنزه من أبوال الغنم فقال النبي عليه السلام استنزهوا من البول إلخ فقيه دلالة ظاهرة على عموم النهى وأيضاً فقيه دلالة على نسخ حكم حديث العرينيين فإن قدوم العرينيين (٣)

(١) مال إلى هذا التأويل الحافظ في الفتح و بسط الكلام عليه ، و قال : قد روى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً أن في أبوال الابل شفاء للذرية بطونهم و الذرب فساد المعدة ، انتهى ، و فى العمى قال ابن حزم : صح يقيناً أن رسول الله عليه السلام إنما أمرهم بذلك على سبيل التداوى ، انتهى .

(٢) مكذا فى الأصل والظاهر أنه سقط منه لفظ «ابن» فأنى لم أجد لمعاذ هذه القصة نعم يوجد لسعد بن معاذ قريب من هذا قال صاحب إشراف الأبيصار: أما القصة فلم أجدها بهذا اللفظ لكن روى البيهقي من طريق ابن إسحاق حدثني أمية بن عبدالله ما بلغكم من قول رسول الله فى هذا أى ضم سعد بن معاذ فى القبر فقال ذكر لنا أن رسول الله سئل عن ذلك فقال كان يقصر فى بعض الطهور من البول و أخرج هناد بن السرى فى الزهد عن الحسن أن النبي عليه السلام قال حين دفن سعد بن معاذ أنه ضم فى القبر ضمة حتى صار مثل الشعرة فدعوت الله أن يرفعه عنه وذلك بأنه كان لا يستنزه من البول ، وفى رواية ابن سعد لو نجأ أحد من ضغطة القبر لنجأ سعد ولقد ضم ضمة اختلفت فيها أضلاعه من أثر البول ، انتهى ، قلت : هذا كله على تقدير صحة التسمية ، و الأوجه عندى أن القصة ليست لمعاذ و لا لابن معاذ بل لصحابي صالح لم يسم كما تقدم فى الباب السابق .

(٣) قال الحافظ ذكر ابن إسحاق أن قدومهم كان بعد غزوة ذى قرد و كانت —

لا يرتاب فى كونه قبل موت (١) معاذ فان موت معاذ رضى الله تعالى عنه كان فى آخر الاسلام فهذا العام لو لم ينظر إلى خصوص الواقعة حكم بنجاسة بول ماكرول اللحم ، و إن نظر إلى أن العسيرة بعموم اللفظ لا لخصوص المورد كان شموله له أظهر مع أنه مؤيد بفهم الصحابة أيضاً إذ لو لم يكن بوله نجساً عندها لما ذكرته فى موضع التفتيش عما أوجب تضيقاً عليه رضى الله تعالى عنه ، ثم إن صنيع المؤلف رضى الله تعالى عنه من إيراد هذا الباب بعد باب التشديد فى البول مشير إلى أن هذا التشديد عنده إنما هو فى غير هذا النوع من البول لكونه مأكولاً طاهراً عنده و لذلك تراه تعرض للجواب عن المثلة المذكورة فى رواية البساب و لم يتعرض للجواب عن البول حيث أمر النبي ﷺ بشربه و ذلك لأنه طاهر عنده فلا حاجة إلى الجواب ثم إن سمر (٢) أعين العربيين مشكل على ذهب الامام فانه لا يرى

■ فى جمادى الآخرة سنة ست و ذكرها البخارى بعد الحديثية وكانت فى ذى القعدة منها و ذكرى الواقدي أنها كانت فى شوال منها و تبعه ابن سعد وابن حبان و غيرهما ، انتهى ، قلت : و هم متفقون فى قدومهم سنة ست كما عرفت و الاختلاف فى الشهر .

(١) قد عرفت أن القصة لم أجدها لمعاذ لقصور نظرى القاصر و المسمى بمعاذ فى الصحابة جماعة والمعروف معاذ بن جبل رضى الله تأخر وفاته عن وفاته ﷺ بكثير ، وأما سعد بن معاذ فتوفى سنة خمس و قد عرفت أن الأوجه عندي أن القصة لصحابي لم يسم ، نعم هى مؤيدة بما روى فى قصة سعد بن معاذ المذكورة ، قال صاحب نور الأنوار : والذي يدل على كون حديث العربيين منسوخاً بهذا الحديث أن المثلة التى تضمنها حديث العربيين منسوخة بالاتفاق لأنها كانت فى ابتداء الاسلام ، انتهى .

(٢) قال العيني : السؤال الثانى ما وجه تعذيبهم بالنار و هو تسمير أعينهم بمسامير محبة و قد نهى النبي ﷺ التعذيب بالنار و الجواب أنه كان قبل نزول ■

القود إلا بالسيف و الجواب أنه كان تعزيراً و تغليظاً لا تشريعاً أو كما قال ابن سيرين إنه كان قبل نزول الحدود فان قوله تبارك و تعالى « و الجروح قصاص » أوجب مساواة بينها ولم يمكن ذلك فى العين و أمثالها فوجب القول باتساع ما وقع ذلك ، و أما ما يتوهم من خلافه لقول النبى ﷺ لا تمثلوا فدفوع بحمله على النسخ أو بأن مثاتهم كانت قصاصاً و أمكن هناك أو بأنه كان تغليظاً و النهى عن المثلة حيث لا يقتصر إليها و فيه ما فيه .

■ الحدود وآية المحاربة والنهى عن المثلة فهو مفسوخ و قبل ليس منسوخ وإنما فعل قصاصاً لأنهم فعلوا بالرعاة مثل ذلك وقد رواه مسلم فى بعض طرقه ولم يذكره البخارى لأنه ليس على شرطه لكنه بوب باب إذا حرق المشرك فهل يحرق قال ابن المنير كان البخارى جمع بين حديث « لا تعذبوا بعذاب الله » وبين هذا بحمل الأول على غير سبب ، والثانى بمقابلة السيئة ، و قيل إن النهى عن المثلة تنزيه لا تحريم ، انتهى و بسط الكلام عليه الحافظ و قال يدل على نسخ ما رواه البخارى فى الجهاد من حديث أبى هريرة فى النهى عن التعذيب بالنار بعد الأذان فيه و قصة العرينيين قبل إسلام أبى هريرة رضى الله تعالى عنه و قد حضر الأذان والنهى و روى قتادة عن ابن سيرين أن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود لموسى بن عقبة فى المغازى ذكروا أن النبى ﷺ بعد ذلك نهى عن المثلة بالآية التى فى سورة المائدة و إلى هذا مال البخارى و حكاها إمام الحرمين عن الشافعى و استشكل القاضى عياض عدم سقيهم للإجماع على أن من وجب عليه القتل فاستسقى لا يمنع و أجاب بأن ذلك لم يقع عن أمره ﷺ ، قال الحافظ و هو ضعيف ، لأنه ﷺ اطلع عليه و سكوته كاف و أجاب النووى بأن المحارب المرتد لا حرمة له ، و قال الخطابى إنما فعل لأنه أراد بهم الموت بذلك ، وقيل غير ذلك .

[باب ما جاء في الوضوء من الريح] الريح المذكورة ههنا في الترجمة معناها الهواء (١) و المذكور في الحديث بمعنى الرائحة أى ما يدرك بالشم و الحصر في قوله لا وضوء من صوت أو ريح، إضافي والمعنى لا وضوء في الريح الخارجة إلا إذا وجد (٢) رائحة أو صوتاً فلا يرد فساد الوضوء بالدم و القيء أو البول وغيره من نواضض الوضوء .

والمراد بقوله [يقدر أن يحلف عليه] غالب الظن فان اليمين سائغة على غالب الظن أيضاً كما هى سائغة على اليقين ، فأما الريح الخارجة من قبل (٣) المرأة وذكر

(١) لله در الشيخ ما أجاد و ذلك لأن الريح في الحديث مقابل للصوت فينبغى أن يراد به الرائحة و أما في الترجمة فينبغى أن يراد الأعم ليشمل كلا نوعي الريح الذى يكون بالصوت أو بدون الصوت .

(٢) و المراد العلم بوجودهما بالعلم اليقيني ولا يشترط السماع والشم بالاجماع فان الأصم لا يسمع صوته و الأخرس لا يشم رائحته شمه لا يشمه أصلاً كذا أفاده الشيخ في البذل ، قال ابن قدامة : من تيقن الطهارة و شك في الحدث أو تيقن الحدث و شك في الطهارة فهو على ما تيقن بهذا قال أهل العراق والشافعي والأوزاعي وسائر أهل العلم فيما علنا إلا الحسن ومالك فان الحسن قال إن شك في الصلاة مضى وإن كان قبل الدخول في الصلاة توضأ و فرق مالك بين المستنكح وغيره ، انتهى مختصراً ، قلت : ذكر ابن العربي لآلئكية فيه خمسة أقوال فارجع إليه .

(٣) و لا يرد عليه الحديث لأن الوارد فيه فوجد ريحاً بين إلبتية فهو ساكت عن ريح القبل والذكر والمطلق عندهم محمول على التقيد و اختلفت الروايات عند الحنفية في نقض الوضوء منه كما بسط في محله ، و المشهور ما أفاده الشافعي و بين وجهه أنها لا تنبعث من محل النجاسة و بهذا علله صاحب

المرء فلا تنقض الوضوء لعدم انبعاثها من محل النجاسة فان المثلثة لبعدها لا تنصل
ريحها إلى خارج و تتلاشى فيما بين ذلك و تتحلل بخلاف الدودة الخارجة من دبرها
فانها ناقضة لأنها و إن لم تكن نجاسة (١) إلا أن ما عليها من النجاسة ناقض و إن
قل ، ولا كذلك الدودة الخارجة من القبل والذكر فان المثلثة لحدتها لا يمكن تكون
الدود فيها فلا يكون إلا من جرح ثمنه و القليل من غير السيلين لا يكون ناقضاً
و لعله السبب في حرمة المثلثة دون الأربعة .

[باب الوضوء من النوم] لا خلاف في أن النوم ليس سبباً لتنقض الوضوء
بنفسه وإنما القول (٢) بانتقاض الطهارة بالنوم مبني على كونه علة للاسترخاء الداعي

(١) و توضيح ذلك أن الآية التي ذكرت فيها موجبات الوضوء اختلفت الأئمة في
تعليقها على ثلاثة أقوال فقال قوم سبب الوجوب خروج النجس فأوجبوا الوضوء
في كل خارج نجس من المخرج المعتاد أو غير المعتاد و من قال بذلك أبو حنيفة
وأصحابه والثوري وأحمد و جماعة ولهم من الصحابة سلف فقالوا كل نجاسة تخرج
من الجسد يجب منها الوضوء كالدم و الرعاف و الفصد و غير ذلك ، وقال
آخرون العلة الخروج من المخرج المعتاد فقالوا كل ما يخرج من السيلين
فهو ناقض من أي شئ خرج من دم أو حصاً أو غير ذلك كان خروجه
على سبيل الصحة أو المرض و من قال بذلك الشافعي وأصحابه و محمد بن
عبد الحكم من أصحاب مالك ، و قال آخرون : العبرة للخارج و المخرج
وصفة الخروج فقالوا كل ما خرج من السيلين مما هو معتاد خروجه كالبول
و الغائط و الودي و الريح إذا كان خروجه على سبيل الصحة فهو ينقض
و إلا فلا فلم يروا في الحصة و الدود وضوءاً ولا في السلسل قاله ابن
رشد في البداية .

(٢) اختلفوا في انتقاض الوضوء من النوم على ثمانية مذاهب ذكرها النووي و تبعه
الشيخ في البذل وغيره وهذه المذاهب كلها ترجع إلى ثلاثة، قال ابن العربي

للخروج و إنما الخلاف بينهم في المقدار المعتبر في ذلك الاسترخاء وهو الغلبة على العقل فكل منهم عبر عنه بما كان معتبراً عنده في الغلبة على العقل فالاختلاف في تحديد النوم المعتبر في نقض الطهارة اختلاف تجربة و زمان لا اختلاف حجة و برهان ، و أما جوابه عليه السلام عن نوم نفسه الشريفة فكان ممكناً بأنه لا ينام قلبه اليقظان وإن نامت فيما يبدو لنا العيان غير أنه عليه السلام لم يجبه به إفتاء للسائل بجواب عام يشمل كل مكلف نام ولولا أنه أجاب بذلك بل أدار الأمر على الفرق بينه وبين الآخرين لما أفاد إفادة جوابه هذا الذي ذكر ههنا ثم إن مسألة ابن عباس هذا إما لعدم علمه بذلك الاختصاص الحاصل له عليه السلام أو يكون قد علم بذلك غير أنه اعتراه ذهول عند ذلك و الاول أقرب و الله تعالى أعلم .

[كان أصحاب النبي عليه السلام ينامون ثم يقومون إلخ] هذا ظاهر على ما مهدنا فان الرطوبة لم تكن قد غلبت على معداتهم حتى يستغرقوا في النوم استغرق أهل زماننا و الغلبة على العقل هو الملاك في ذلك وعلى هذا لا يخالف بين الأقوال التي ذكرها الترمذى ههنا فان الغلبة على العقل وذهاب الاستمساك جريه بعضهم بالرؤيا و بعضهم بالاضطجاع ، والمعنى المقصود واحد لكن ينبغي لأحناف زماننا ترك مذهبهم القديم من أنه إذا نام على الهيئة الصلانية لم تنقض طهارته إذ كثيراً ما رأينا من الناس أحدث في نومه جالساً متربعا و لم يشعر به .

■ اختلف الناس في النوم على ثلاثة أقوال : الاول إن قليل النوم و كثيره .

ينقض الوضوء قاله إسماعيل و أبو عبيد قاسم بن سلام و المزني ، الثاني إن النوم لا ينقضه بحال ويؤثر ذلك عن أبي موسى الأشعري و أبي جابر بن حديد من التابعين ، والثالث الفرق بين قليل النوم و كثيره و هو قول فقهاء الأمصار و الصحابة الكبار و التابعين ، انتهى ، قلت : و هذا هو قول الأئمة الأربعة مع الاختلاف الكثير و تعدد الأقوال لهم في الفريقين بين القليل و الكثير لجعل ابن العربي للنوم إحدى عشر حالا و بسطها .

[باب الوضوء مما غيرت النار] إما أن يقال كان هذا في ابتداء الاسلام

ثم نسخ أو الأمر استحباب لا إيجاب أو المراد به ما قاله مجاهد من غسل فاه فقط نوضاً .

[أتوضأ من الدهن أتوضأ من الحميم] يعنى بالدهن ما أخذ (١) بطبخ الشئ

المأخوذ دهنه في الماء ثم طبخه في الدهن أى الشيرج (٢) و مثله أو المراد بالدهن

ما طبخ الشئ المأخوذ دهنه في الشيرج و أياً ما كان فالدهن المذكور ههنا (٣) من

قليل ما مسته النار و كذلك ثور الاقط أريد به المطبوخ فان من الثور (٤) ما هو

حاصل بالطبخ ومنه ما هو حاصل من دون ملاسته بالنار، ثم إن إيراد ابن عباس

و معارضته إنما هو بفهم أبي هريرة الراوى لا الحديث فان ابن عباس رضى الله

عنه لما رأى الصحابة والنبي ﷺ أيضاً أنهم لا يتوضأون بعد أكل الأشياء التى مست

النار ظن أن أبا هريرة هو الذى حمل الحديث غير محمله المراد و أن النبي ﷺ لم

يعن بكلامه هذا المفاد .

[فدخل على امرأة من الأنصار] لعلها كانت محرمة له أو عجوزة أو لم يكن

خالية (٥) بل كان معها غيرها و الله تعالى أعلم .

(١) يعنى الشئ الذى قصد إخراج الدهن منه قد يطبخ في الماء أولاً ثم يطبخ في

دهن السمسم وغيره وقد يطبخ في دهن السمسم ابتداء ولا يطبخ في الماء .

(٢) هو دهن السمسم فانه أمهات الأدهان .

(٣) يعنى المراد في الحديث الدهن المأخوذ بالطبخ كما تقدم له صورتان و أخذ

الدهن قد يكون بالطبخ وقد يكون بغيره كالاعتصار و التشميس كما في كتب

الطب .

(٤) قال ابن العربي : الثور جملة مجموعة من الطعام و قد أضيف إلى الاقط ،

انتهى . يعنى المراد ههنا قطعة من الاقط .

(٥) وبهذا جزم القارى في شرح الشمائل والحديث بهذا السياق أخرجه المصنف

في الشمائل و البيهقى و الطحاوى وغيرهم و خالفهم أبوداؤد فقال عن جابر

بن عبد الله يقول قربت للنبي ﷺ خبزاً و لحماً ، الحديث .

[باب الوضوء من لحوم الابل] هذا بمنزلة الاستثناء من الاستثناء الأول والجواب عنه مثل ما سبق في الباب السابق إلا أن بعضهم فرقوا (١) بين لحوم الابل ولحوم غيرها من الأنعام لفظ في لحوم الابل ما ليس في لحوم الغنم والبقر وغيرها .

[عن ذى الغرة (٢)] بتقديم المعجمة الغين المضمومة على الراء المهملة المشددة وهذا الحديث (٣) أى حديث عبيدة الضبي أيضاً لا يصح وإنما الصحيح حديث البراء و جابر كما صرح به في آخر الباب ، و قوله روى هذا الحديث حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة فأخطأ فيه ، و قال عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهذا

(١) اختلفت العلماء في ذلك فذهب الجمهور إلى أنه لا ينقض الوضوء منهم الخلفاء الراشدون الأربعة و ابن مسعود و أبي بن كعب و جماعة من الصحابة و جماهير التابعين و الأئمة الثلاثة مالك و أبو حنيفة و الشافعى و أصحابهم و ذهب أحمد بن حنبل و إسحاق بن راهويه و ابن المنذر و ابن خزيمة إلى الانتقاض للحديث و اختاره البيهقى و حكى عن أصحاب الحديث ، كذا في البذل عن النووى و غيره ، و بسط الشيخ في البذل في استدلال الجمهور و يكفي للحجة إعراض جمهور الصحابة و التابعين عن حديث النقض فهو قرينة قوية على أن الوضوء في الحديث لغوى أو الاستحباب .

(٢) ذكره الحافظ في الأسماء لا الألقاب ، و قال ذو الغرة الجهنى اسمه يعيش روى النبي ﷺ في لحوم الابل قال الترمذى : لا يدرى من هو و ذكر جماعة في الصحابة و عათهم سماه يعيش ، و حكى ابن ماكولا عن بعضهم اسمه البراء ، انتهى ، و صحح في التلخيص الأول .

(٣) والحاصل كما ذكره الحافظ في التلخيص أن الترمذى ذكر الاختلاف فيه على ابن أبي ليلى هل هو عن البراء أو ذى الغرة أو أسيد بن حضير و صحح أنه عن البراء ، و كذا ذكره ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه ، انتهى .

هو الخطأ فان عبد الله علم لرجلين : ابن عبد الرحمن (١) بن أبي ليلى وابن عبد الله الرازى فوضع الأول فى موضع الثانى ، وقوله عن أسيد بن حضير هذا خطأ ثان لوضعه أسيداً موضع البراء كما أن فى الأول خطأ (٢) فقط ذكر أسيد فى محل البراء . [باب الوضوء من مس الذكر] هذا عما ذهب إليه شاذلية (٣) من الفقهاء والرواية التى ذكرها الترمذى قصتها (٤) أن مروان حاج فيه عروة بن الزبير المذكور فى الرواية مطلقاً و هو المراد حيث أطلق ولم ينسب و كان مذهب عروة أن مس الذكر لا ينقض الطهارة فلما تحاجا فى ذلك أرسل مروان شرطياً إلى بسرة بنت صفوان يسألها عن الوضوء بمس ذكره فأقن الشرطى من عندها وذكر أنها قالت بالوضوء من مس الذكر فهذه هى الرواية التى رواها عروة عن بسرة أقرى عروة رواها عن بسرة بنت صفوان إلا بواسطة مروان (٥) أو ذلك الشرطى و لذلك

(١) لم أجد لعبد الرحمن هذا ابناً يسمى عبد الله نعم حفيده يسمى بذلك و هو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن فلعله هو مراد الشيخ و النسبة إلى الجند شائع عند أهل الحديث .

(٢) أى خطأ واحدة فقط و هو ذكر أسيد موضع البراء .

(٣) وهم الشافعية و إحدى الروايتين عن مالك و إحداهما عن أحمد بن حنبل و الآخران عنهما و هو قول الخنفية عدم التقص .

(٤) هكذا أخرجه الطحاوى و غيره مفصلاً .

(٥) وما أجاب عنه بعضهم بأنه قد جزم غير واحد من الأئمة بأن عروة سمعه من بسرة كما فى صحيح ابن خزيمة و ابن حبان قال عروة فذهبت إلى بسرة فسألها فصدته لا يعتمد عليه لانه لو ثبت ذلك لاعتمد عليه البخارى ومسلم ا فلا ترى أنهما لم يقتضا على ذلك ولم يعتمد عليه قاله الشيخ فى البذل ، و بسط الكلام عليه فأرجع إليه و لذا قال البيهقى لم يخرجاه لاختلاف وقع فى سماع عروة عن بسرة ، قلت : و يؤيده أيضاً أن فى مناظرة بين أحمد -

لم يروه إلا بلفظة «عن» دون التصريح بالسماع والتحديث ولو أنه رواها عنها بقوله سمعت بسرة أو حدثني بسرة لكننا سلنا كيف وأنه مصرح بتوسط مروان في الاسناد الآخر فيحمل عليه ما لم يصرح فيه بتوسطه والقرينة عليه لفظة «عن» وهذه القصة هي مشهورة معروفة ، و في كتب الحديث مسوقة مرصوفة مع أن لفظ الحديث يحتمل (١) معاني أخر فكيف يعارض ما هو نص في مدلوله وقد رواه أجلة الصحابة وكبار التابعين وجم غفير ممن تبعهم من المستندين و هو قوله عليه السلام «هل هو إلا مضغة منك أو بضعة منك» وقد تأيد قوله هذا بعمل فقهاء الصحابة مثل علي رضي الله تعالى عنه وغيره (٢) ، و أما الروايات التي ذكر فيها الوضوء بمس الذكر فأعلاها و أجودها حديث بسرة كما اعترف به الترمذي حيث قال قال محمد : أصح شئ في هذا الباب حديث بسرة و قد عرفت حاله و صحته (٣) فما بال الروايات

بن حنبل و علي بن المديني و يحيى بن معين ، فقال ابن المديني لبجي كيف تنقلد إسناد بسرة ، و مروان أرسل شرطياً حتى روجوا بها فلم ينكر عليه يحيى وصوبه أحمد بن حنبل أيضاً ، فقال : الأمر كما قال ولم يقل أحد من هؤلاء الثلاثة أن عروة له سماع بدون واسطة أيضاً فأمل .

(١) كما ستجنى قريباً و إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال .

(٢) منهم ابن مسعود و عمار بن ياسر و حذيفة بن اليمان و أبو هريرة و ابن عباس و أبو الدرداء و عمران بن حصين و سعد بن أبي وقاص و الأثار عن هؤلاء شهيرة بسطت في محلها وقال الطحاوي لم نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ أفتى بالوضوء غير ابن عمر و قد خالفه في ذلك أكثر الصحابة ، انتهى .

(٣) فقد أورد الطحاوي على الحديث بعدة وجوه ، و قال يحيى بن معين ثلاثة أحاديث لم يصح منها شئ : حديث كل مسكر خمر ، و حديث من مس ذكره فليتوضأ ، و حديث لا نكاح إلا بولي .

التي ليست بتلك المثابة ومنهم من قال إن مروان ليس بمن لا يحتاج بروايته و يرد حديثه كيف و قد أخذ عنه البخارى فى صحيحه و الجواب أنه إنما روى عنه ماروى قبل إمرته أو يقال (١) إنه إنما أخذ منه إذا وثقه بغيره لا أنه اكتفى به ولو سلم أنه كان معتبراً فى باب الروايات ولم يكن يكذب فيها لخال هذا الشرطى غير معلوم فإن قيل مرسل التابعى عندكم مقبول فالكم لانتبهون بما أرسله عروة قلنا هذا عندنا إذا لم يعلم حال المتروك و أما إذا علم كما فيما نحن فيه فلا ، و من المعلوم أن فسق مروان و أتباعه أظهر من الشمس و أبين من الأمس و يرد عليكم معشر الشافعية إنكم كيف أثبتتم تلك الرواية المرسلة مذهباً و قد أنكرتم حجتها ثم الرواية إما محمولة على أنها منسوخة أو الأمر استعجاب لا إيجاب لثلاث يخالف الرواية الصحيحة التي ذكرناها وعمل الصحابة على ما رزناها أو هو مقيد بما إذا خرج منه شئ ولا يبعد أن يقال ترك مفعول المس و لم يذكر استهجاناً بذكره و صوناً للسانه الشريفة عنه والمعنى من مس ذكره بفرج امرأة فليتوضأ إقامة للداعى و السبب مقام المدعى و المسبب فإن النقاء الختائين داع إلى خروج شئ و نفسه يتغيب عن البصر فأدير الأمر على المس احتياطاً و تيسراً و هذا مذهب لا يشك فيه عندنا فان قيل قد وقع فى بعض الروايات من أفضى يده فكيف يتمشى هذا التأويل فيه مع أن فيه تصريحاً بذكر اليد و لا يمكن تقدير المفعول قلنا لما كانت الرواية بالمعنى شائعة ذائعة روى من فهم عنه هذا المعنى هذا اللفظ على حسب ما فهمه ظاناً أنها بمعنى وإن لم يكن الأمر كذلك فى نفس الأمر مع أن التأويل فيه يمكن أيضاً فان الإفضاء يستدعى مفعولاً و اليد ليست إلا آلة له مع أن حمل الأمر على استعجاب يغنيها عن ارتكاب تكلف و يرد على الشافعى - رحمه الله - فرقه بين باطن الكف وظاهره مع أن لفظ الحديث يتناول اليد مطلقاً فتخصيصه بالتقص بباطن الكف تخصيص من

(١) على أنه قد طعن على البخارى إخراج حديثه و لذا ذكره الحفاظ فى أسماء من طعن فيه من رجال البخارى .

غير مخصص و لعل (١) العذر له رضى الله تعالى عنه أن العرف خصص اللبس بما إذا كان يباطن الكف (٢) فإن الذى تماس ظاهر كفه بشئ لا يقال إنه لمسه وإنما يقال إنها وقعت يده عليه و الحكم الغير المعقول معناه لا يجوز تعديته إلى غير المخصوص فيه فلم يحكم بانتقاض الطهارة إلا بما تناوله النص دون ما لم يتناوله ولا يبعد أن يكون الوارد فى بعض الروايات لفظ الكف صراحة لحمل رواية اليد عليه لعله المطلق على المقيد كما تقرر عنده و الله تعالى أعلم .

[وكأنه لم ير هذا الحديث صحيحاً] يعنى أن البخارى لما لم يثبت عنده سماع مكحول عن عتبة وما رواه مكحول عن عتبة فبواسطة آخر لا مشافهة فالظاهر من ذلك أن عمداً لا يرى حديث مكحول عن عتبة صحيحاً لعدم ثبوت اللقاء وكون الرواية معنونة و لما كان هذا الأمر غير مستيقن (٣) به زاد لفظه « كان » إشارة إلى ذلك

(١) لو ثبت ذلك فأى فرق بين القاصد و غيره و الشهوة و غيرها و اليد و الذراع و الأصبع الزائدة و غيرها و الصغير و الكبير و ذكر نفسه و غيره و ذكر الميت و الحى و الانسان و البهيمة و الدبر و الاثنيين و الحائل و غيره و الخشى و غيره من الفروع المختلفة بين القائلين بالنقض البالغة إلى قريب من الأربعين بسطها ابن العربى ، و هذا الاختلاف يشعر إلى أنه لم يتحقق عندهم حمل الحديث فلو صح الحديث وثبت ترجمته على حديث طلق فجعل أيضاً لم يظهر مراده عند القائلين به فضلاً عن لم يقل به .

(٢) قالت : هذا مختلف عند القائلين بالنقض ، قال ابن قدامة : لا فرق بين بطن الكف و ظهره و هذا قول عطاء و الأوزاعى ، و قال مالك و الليث و الشافعى و إسماعيل : لا ينقض مسه إلا يباطن كفه لأن ظاهر الكف ليس بألة اللبس فأشبه ما لومسه بفخذه واحتج أحمد بحديث النبى ﷺ إذا أفضى أحدكم يده ، و فى لفظ إذا أفضى أحدكم إلى ذكره و ظاهر كفه من يده ، انتهى .

و المراد بحديث مكحول هذا هو الذى أشار إليه بقوله قال أبو زرعة و لما كان استدلال الشافعية على انتقاض الوضوء بلبس المرأة بالنص لقوله تعالى « أو لامستم النساء » لم يفتقر إلى إيراد حديث لذلك ولم يضع له باباً بخلاف مذهبهم فى انتقاض الطهارة بلبس اليد فانه غير ثابت بالنص فاحتج إلى إثباته بالرواية و كذلك ترك الوضوء من القبلة مخالف للمعنى الآية عندهم لخلهم اللس فى قوله تعالى « أو لامستم النساء » على المعنى العام الشامل لللس الخالى عن الجماع والذى فيه فعقد له باباً فقال :

[باب ترك الوضوء من القبلة] .

[قوله من هى إلا أنت إلخ] هذا بظاهره وإن كان ينسب إلى سوء أدب لما أن عائشة رضى الله تعالى عنها أم المؤمنين وخالته فانه ابن أسماء بنت أبي بكر كما أن عائشة رضى الله تعالى عنها بنت أبي بكر رضى الله تعالى عنه إلا أنه لما كان يتضمن تحقيق مسألة فقهية ساغ له ذلك إذ ليس فى تحقيق مسألة الدين وقاحة فان القضية لو كانت قد وقعت لغير عائشة لم يكن لها تحقيقها كتحقيقها إذا وقعت معها فان الأول بيان و الثانى عيان و ليس الخبر كالمعاينة فأراد عروة رضى الله تعالى عنه أن يعلم أى النوعين من العلم حصلته فلم أن ما يستحى من ذكره يجوز إذا توقف عليه البحث عن مسألة شرعية ثم أن ضحكها رضى الله تعالى عنها جواب بقبول مقالته بمنزلة قوله نعم .

[على بن المدينى] هذه نسبة إلى مدينة (١) أخرى غير مدينة الرسول ﷺ

== (٣) وذلك لأن البخارى لم يحكم عليه بعدم الصحة نصاً لكنه لما حكم بالانقطاع

لزم منه عدم الصحة عنده وحديث مكحول هذا أخرجه ابن ماجه فى سننه .

(١) قال الجوهري : النسبة إلى مدينة يثرب مدنى والى مدينة المنصور مدينى

للفرق ، كذا فى المعنى وغيره ، قلت : لكن على بن عبد الله بن جعفر هذا

مع كونه مديناً يقال له ابن المدينى ، و فى معجم البلدان ذكر ابن طاهر

بأسناده إلى البخارى ، قال المدينى هو الذى أقام بالمدينة ولم يفارقها والمدنى ==

و أثبتت باؤه عند النسبة فرقا بينه وبين المنسوب إلى مدينة الرسول ﷺ و لم يعكس الامر طلباً للتخفيف في استعمال ما يكثر دوره على الألسنة دون ما ليس بتلك المثابة .

[قال و سمعت إلخ] المقر بالسمع و فاعسل القول هو المؤلف رضى الله تعالى عنه .

[قوله حبيب بن أبى ثابت إلخ] يريد أن عروة عرووات ، عروة المزنى و عروة بن الزبير و رواية (١) حبيب هذا إنما هو عن عروة المزنى دون عروة

— الذى تحول عنها و كان منها و المشهور عندنا أن النسبة إلى مدينة الرسول مدنى مطلقاً و إلى غيرها من المدن مدنى للفرق لا لعلة أخرى و ربما رده بعضهم إلى الأصل فنسب إلى مدينة الرسول أيضاً مدنى وقال الليث المدينة اسم لمدينة الرسول و النسبة للانسان مدنى فأما الغير و نحوه فلا يقال إلا مدنى و على هذا الصيغة ينسب أبو الحسن على بن عبيد الله بن جعفر السعدى المعروف بابن المدنى كان أصله من المدينة و نزل البصرة ، انتهى ، و فى العيني عن السماعات الأصل فيمن ينسب إلى مدينة النبي ﷺ يقال فيه مدنى بمحذف الياء و فى غيرها المدنى باثبات الياء و استثنوا هذا أى من هذه القاعدة فقالوا المدنى باثبات الياء ، انتهى .

(١) قلت : لم يصرح الترمذى أنه أى العروتين أراد بذلك و كلاهما محتمل لأن أهل الحديث و الرجال مختلفون فى ذلك ، قال ابن عبد البر فى الاستدكار هذا الحديث عندهم مملول ففهم من قال لم يسمع حبيب من عروة و منهم من قال هو عروة المزنى و ضعفوا هذا الحديث و صححه الكوفيون و أثبتوه لرواية الثقات من أئمة الحديث و حبيب لا ينكر لقائوه عن عروة لروايته عن هو أكبر من عروة و أقدم موتاً ، انتهى ، كذا فى السعاية ، زاد الزيلعى وقال فى موضع آخر: لاشك أنه أدرك عروة ، انتهى ، ومال البيهقى —

ابن الزبير وليس له سماع عن عروة المزني هذا الذي روى عنه فكان مرسلًا وهو مما لا يعتد به و أنت تعلم ما فيه فانهم قد اصطالحوا على أن مطلق تسميتهم عروة غير منسب منصرف إلى ابن الزبير (١) دون غيره مع أن أبا داود مصرح بسماع حبيب عن عروة بن الزبير و أثبت هو في سننه لهذا الحديث إسناداً جيداً فكان شبه (٢) شئ لا شبه لا شئ ، و أما الذي ذكره من أن إبراهيم (٣) التيمي ليس له سماع عن عائشة فهو حق لا يرتاب فيه لكنه لا يضرنا فانه وصله في رواية أخرى فقال عن إبراهيم التيمي عن أبيه كما رواه الدارقطني و غيره فعلم أن التي لم يذكر فيه الوسطة أرسلها على اعتماد ذكره في موضع آخر فلا ضير في انقطاعه بعد علم اتصاله .

- إلى أنه عروة المزني و بذلك جزم غيره ، و لذا فسر الشيخ كلام الترمذي بذلك ، والأوجه عندي أن الترمذي مال إلى كونه عروة ابن الزبير ولذا ذكر أن حبيباً لم يسمعه عنه ، و أما عروة المزني فانهم لا يتكرون لقائه عنه بل عللوه بأن المزني هذا مجهول ، والجملة أن الحديث مروى من كليهما ، قال الشوكاني : أخرجه أبو داود و الترمذي و ابن ماجة من طريق ابن الزبير عن عائشة و أخرجه أيضاً أبو داود من طريق المزني و غاية ما أوردوا على الحديث الإرسال وليس يجرح عند الجمهور سيما إذا توبع بروايات كثيرة .
- (١) و برهن الشيخ في البذل بسبعة وجوه على أنه عروة بن الزبير وهو ظاهر لا شك فيه لا سيما إذ صرح بكونه ابن الزبير في رواية ابن ماجة والدارقطني و مسند أحمد و مسند أبي حنيفة و ابن أبي شيبة و غيرها بأسانيد صحيحة و أقر بذلك أئمة الحديث كما حكى عنهم الزيلعي و الحافظ و غيرهما .
- (٢) على أن للحديث متابعات كثيرة بسطت في الزيلعي و الساعية و غيرهما .
- (٣) قال ابن عبد البر : إبراهيم التيمي أحد الثقات ومراسيلهم حجة ويكفي في تحسين الخبر قول النسائي بعد ما رواه بالطريق المذكور ليس في الباب حديث أحسن من هذا وإن كان مرسلًا ، كذا في الساعية ، قلت : ووالد إبراهيم يزيد بن شريك من رواة الستة وثقه جماعة كما في التهذيب .

[باب الوضوء من القئ والرعاف] لما كان القول بنقض الوضوء مما يخرج من غير السيلين من النجاسة يشمل القئ و الرعاف لم يقتصر إلى إيراد حديث للرعاف على حدة لعدم القائل بالفصل فان الذاهب (١) إلى انتقاضه بالقئ ذاهب إلى انتقاضه بالرعاف وأمثاله والثاني له ناف له فكان إثبات شئ من ذلك إثباتاً لكل ذلك وفيه نفي لكل ذلك ، ثم إن التعقيب بالفاء في قوله قاء فتوضاً مما يدل على كونه علة له لترتبه عليه ترتب الاجزية على شروطها والتقييد بكونه ملاء الفم لتحقيق النجاسة إذا سكونه منبعثاً من قعر المعدة و هى محل النجاسة دون ما إذا كان دون (٢) ذلك و لتخصيص الروايات بذلك فان الروايات فى ذلك مختلفة تدل بعضها على انتقاض الطهارة بالقئ و البعض الآخر بعدم انتقاضها به و الجمع بينهما (٣) حصل الرواية

(١) قلت : المسألة خلافية عند الأئمة فالقئ الفاحش و الدم الفاحش ينقضان الوضوء ، عند الحنابلة رواية واحدة صرح بذلك ابن قدامة روى ذلك عن ابن عباس و ابن عمر و سعيد ابن المسيب وعلقمة و عطاء و قتادة و الثوري و أبى حنيفة و أبى يوسف و محمد و إسحاق بن راهويه ، وكان مالك و الشافعى و ابن المنذر و غيرهم لا يوجبون منها الوضوء ، كذا فى الأوجز ، قال ابن قدامة : و لنا ما روى أبو الدرداء أن النبي ﷺ قاء فتوضاً ، قال ثوبان : صدق أنا صبيت له وضوءاً رواه الأثرم و الترمذى قيل لأحمد حديث ثوبان ثبت عندك قال نعم ، و روى الحلال بإسناده عن ابن جريج عن أبيه مرفوعاً إذا قلس أحدكم فليتوضأ ، قال ابن جريج و حدثني ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً مثل ذلك و أيضاً فإنه قول من سمعنا من الصحابة و لم نعرف لهم مخالفاً فى عصرهم فيكون إجماعاً ، انتهى مختصراً .

(٢) قال ابن قدامة : وقد روى الدارقطنى بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال ليس الوضوء من القطرة و القطرتين ، انتهى ، قلت : و استدل به صاحب الهداية أيضاً .

الأولى على الكثير و الثانية على القليل و أيضاً فقد ورد في قول صلى الله تعالى عنه أو وسعة (١) تملأ الفم .

[و قد جود حسين المعلم إلخ] أى أورد هذا الحديث جيداً .

و روى [معمر هذا الحديث إلخ] فيه خطأ من وجهين بل ثلاثة ترك الأوزاعي فانه قال عن يحيى بن كثير عین يعیش بن الوليد ، و الثانى وضع خالد بن معدان موضع معدان بن أبى طلحة ، و الثالث ترك قوله عن أبيه .
[باب الوضوء بالنيذ] النيذ أقسام (٢) تقوع التمر غير مطبوخ و الامتراء

— (٣) و بهذا جمع بينهما صاحب الهداية فقال وإذا تعارضت الأخبار بمحمل ما رواه الشافعى على القليل و ما رواه زفر على الكثير .

(١) ذكره في الهداية فقال و قول على حين عد الأحداث أو وسعة تملأ الفم و ذكر الزيلعى أنه غريب ثم قال : و أخرج البيهقي في الخلافيات عن أبى هريرة مرفوعاً يعاد الوضوء من سبع و عد فيها من وسعة تملأ الفم ثم قال و ضعف فان فيه سهل بن عفان و الجارود بن يزيد و هما ضعيفان . انتهى .

(٢) قال ابن عابدين : محل الخلاف ما إذا ألقى في الماء تميرات حتى صار حلواً رقيقاً غير مطبوخ و لا مسكر فان لم يحل فلا خلاف في جواز الوضوء به أو أسكر فلا خلاف في عدم الجواز و طبع فكذلك في الصحيح كما في المسبوط ورجح غيره الجواز ، انتهى ، فعلم من ذلك أن النيذ أربعة أنواع و مراد الشيخ القسم الأخير من أنواع ابن عابدين المختلف فيه عند صاحب المسبوط وغيره و توضيح ذلك أن الماء إذا ألقى فيه تميرات حتى صار حلواً رقيقاً غير مطبوخ فيجوز الوضوء به عندنا مطلقاً سواء وجد الماء أو لا ؟ خلافاً لهم ، و هذه مسألة لا خلاف فيها عندنا و هى مسألة الماء المخلوط بالثنى و هم لا يجوزون الطهارة بذلك و لذا يؤلون روايات غسل الميت بالماء والسدر و رواية خلط الملح في غسل المستحاضة و رواية غسل الكافر —

في جواز الوضوء و إن لم يسلمه المخالفون كيف والأخبار فيه مستقبضة و قال النبي ﷺ تمر طيبة وماء طهور و هو منادى الصم بصوت جمهوري أن اختلاط الظاهر بالماء لا يخرج من الطهورية سواء كان ذلك الشيء مما يقصد به النظافة أو لم يكن و إنما الخلاف و احتياج الاثبات إنما هو في ثانی أقسامه و هو المطبوع الذي لم يبلغ حد السكر لكنه صار حلواً ، و أما القسم الثالث الذي صار مسكراً فلا يجوز التوضي به عندنا أيضاً فنقول لما كان إطلاق التبيذ على التقيع و جب أن يحمل على أحد القسمين الباقيين و من الظاهر أن عبد الله بن مسعود ذلك الفقيه الأجل شأنه أرفع من أن يأخذ في إدواته ما بلغ الاسكار و صار حراماً لا سيما و كان مطمح نظره أن يشربه النبي ﷺ فانما كان قد أخذ التبيذ الحالى لوفور رغبته ﷺ في شرب الحالى فلم يبق المفتقر إلى الاثبات إلا القسم الثانی و هو ما حصل له بالطبخ تغير ما و لم يبلغ أن يسكر فالتوضي بذلك الماء الذي لم يبق ماء مطلقاً و إن لم يحز

■ بماء و سدر و غسله ﷺ رأسه بالخطمي والاجتزاء بذلك و غير ذلك من الروايات الكثيرة ، و الحنفية قائلون بجواز ذلك لهذه الروايات و غيرها و هذه المسألة هي التي قال فيها الشيخ لا امتراء فيها ، و مسألة أخرى هي خلافة بيننا أيضاً و هي مسألة التبيذ و هي التي قال فيها الشيخ ، إنما الخلاف و احتياج الاثبات إنما هو في ثانی أقسامه ، قال العيني قال ابن بطال : اختلفوا في الوضوء بالتبيذ فقال مالك و الشافعي و أحمد لا يجوز الوضوء بينه و مطبوخه مع عدم الماء و وجوده تمرأ كان أو غيره و قال أبو حنيفة لا يجوز الوضوء به مع وجود الماء فاذا عدم فيجوز بمطبوخ التمر خاصة ، و قال الحسن جاز الوضوء بالتبيذ ، و قال الأوزاعي جاز بسائر الانبذة و روى عن علي أنه كان لا يرى بأساً بالوضوء بتبيذ التمر ، و قال عكرمة : التبيذ وضوء من لم يجد الماء ، و قال إسماعيل : التبيذ الحلو أحب إلى من التيمم و جمعها أحب ، انتهى .

نظراً إلى ظاهر قوله تعالى « فلم يجودوا ماء » ، لأنه لم يبق ماء مطلقاً و الآية تتناول المطلق منه إلا أن فعله ﷺ صار تفسيراً الآية ببيان أن هذا الماء ملحق بالماء المطلق و ترك القياس في مقابلة النص و كيف لا و الحديث (١) صحيح أقرب به الترمذى في التفسير (٢) و أما قولهم إن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لم يكن معه ﷺ ليلة الجن مستنداً بما قاله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه لم يك مع النبي ﷺ ليلة (٣) الجن منا أحد ، فالجواب عنه (٤) أن ليلة الجن كانت غير مرة فانكار المعية في مرة

(١) كيف و قد رواه أربعة عشر رجلاً مثل ما رواه أبو زيد بسطها العيني في شرح البخارى و تبعه الشيخ في البذل .

(٢) قلت : الحديث الذى أقر الترمذى بصحته في التفسير هو حديث اغتيل و استظير ، و الحديث الذى ذكر فيه كون ابن مسعود معه ﷺ و قال فيه حسن غريب صحيح من هذا الوجه ذكره قبيل التفسير .

(٣) قال ابن رسلان : نقل ابن السمعاني أن ابن المديني نقل بائني عشر طريقاً أن ابن مسعود كان مع النبي ﷺ ليلة الجن ، انتهى .

(٤) جزم بهذين الجوابين العيني في شرح البخارى والبيهقى و الحافظ بالثاني فقط على أن المثبت مقدم على النافي ، و قال ابن قتيبة معناه لم يكن معه غيرى و ذكر الشيخ في البذل أن ذهب رسول الله ﷺ إلى الجن وقع ست مرات فيمكن أن يكون ابن مسعود معها في بعضها و لم يكن في بعضها ، و قد ذكر الترمذى كونه معه و صححه ، انتهى ، قلت : و هذه المواضع الستة على ما في السعاية من آكام المرجان وتلخيصه لقط المرجان هكذا الأولى هي الليلة التى قيل فيها أنه اغتيل أو استظير و كانت بمكة و لم يحضرها ابن مسعود معه ﷺ كما في رواية مسلم و الترمذى في تفسير سورة الاحقاف وغيرهما ، و الثانية كانت بمكة بالحجون جبل بها ، والثالثة كانت بأعلى مكة و قد غاب النبي ﷺ فيها في الجبال ، والرابعة كانت بالمدينة يبيع العرقه —

من تلك المرات لا يستلزم إنكار معيته في التارة الأخرى أو المعنى أنه لم يكن منا معه في موضع تسليمه الأحكام إياهم إذ كان النبي ﷺ قد أجلسه على حدة منهم و خط حوله خطأ و منعه أن يخرج منه كما هو مصرح في الروايات .

[و قوله أبو زيد رجل مجهول] قول من غير بينة و لا دليل ليس لمدعيه إلى إثباته من سبيل و لا يجب تسليمه على أن عدم علم المؤلف بحاله لا يخرج عنه الشهرة و المعلوماتية إلى القرية و الجهالة كيف و قد روى (١) عنه جماعة .

[قال أبو عيسى و قول من قال إلخ] هذا بظاهره لا يرد ، لكن الحديث الصحيح لما أخبره أن النبي ﷺ ملحق بالماء المطلق صار ما قلنا أشبه بكتاب الله تعالى و أولى به مع موافقته لفعل النبي ﷺ .

[و قوله باب المضمضة من اللبن] لما كان فيه من الدسومة (٢) ما يبق به

■ و في هذه الباب الثالث حضر ابن مسعود معه ﷺ ، و الخامسة خارج المدينة حضرها الزبير بن العوام ، و السادسة في بعض أسفاره حضرها بلال بن الحارث ، انتهى .

(١) فقد قال ابن العربي : إن أبا زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن كيسان العيسى و أبو روق و بهذا يخرج عن حد الجهالة و لا يعرف إلا بكنيته فيجوز أن يكون الترمذى أراد به أنه مجهول الاسم و لا يضر ذلك فإن جماعة من الرواة لا تعرف أسمائها وإنما عرفوا بالكفى قاله العيني و في البذل عن البدائع : أما أبو زيد فهو مولى عمرو بن حريث فكان معروفاً في نفسه و بمولاه فالجهالة بعدالته لا يقدح في روايته و أجاب صاحب السعاية بأن جهالته لا تقدح في ثبوت الحديث بعد ورود المتابعات له فقد تابعه جماعة عن ابن مسعود ، انتهى ، قلت : و تقدم أنه روى عن ابن مسعود بأربعة عشر طرق .

(٢) قال ابن العربي : إسناد الحديث صحيح مروي من طرق في الصحيح ، والدسم ■

ذائقته في الفم نذب المضمضة منه لئلا يشغل قلب المصل في صلاته ، و كذلك كل ما فيه لرج أو دسم ، و قوله هذا عندنا على الاستحباب و قوله و لم ير بعضهم المضمضة من اللبن إنما هما (١) مذهب واحد لا مذهبان كما يتوهم من ظاهر العبارة

— في اللغة ما سدل من أجزاء الطعام أو الودك بيد الانسان فيحدث تغير الرائحة و ذلك مكروه شرعاً ، والنظافة محبوبة شرعاً ولذلك استحبابها العلماء و لم يوجبوها إلا أن تكون غالبية من صناعة أو ملازمة شمت (كذا في الأصل) فتكون إزالتها واجبة والخروج عن الجماعة لأجلها فرض كالثوم و البصل يأكلهما المرأ فيمتنع من الجماعات و المساجد لئلا تسأذى الملائكة و عمرة بيوت الله و جلساء المسلمين ، انتهى ، قلت : و قد ورد عند ابن ماجة و غيره الأمر بالوضوء ، قال الحافظ : و الدليل على أن الأمر فيه للاستحباب ما رواه الشافعي عن ابن عباس راوى الحديث أنه شرب لبناً فتمضمض ثم قال لو لم أتمضمض ما باليت ، و روى أبو داؤد بإسناد حسن عن أنس أن النبي ﷺ شرب لبناً فلم يتمضمض و لم يتوضأ ، و أغرب ابن شاهين فجعل حديث أنس ناسخاً لحديث ابن عباس و لم يذكر من قال فيه بالوجوب حتى يحتاج إلى النسخ ، انتهى .

(١) أفاد ذلك حضرة الشيخ لما أن عامة قلة المذاهب لا يذكرون في الباب إلا الاستحباب سيما الحافظين ابن حجر و العيني وغيرهما تفوا الخلاف في ذلك و تقدم قريباً كلام الحافظ ابن حجر راداً على ابن شاهين أنه لم يذكر من قال فيه بالوجوب ، و الأوجه عندى أن الترمذى أراد بذلك اختلاف المذاهب في الباب و لعله أشار إلى ثلاثة مذاهب و لا أقل من اثنين ، الأول الوجوب أشار إليه بقوله وقد رأى بعض أهل العلم و بعض آثار السلف يؤمى إليه أخرجه ابن أبي شيبة بلفظ الأمر وأخرج عن أبي سعيد لا وضوء إلا من اللبن لأنه يخرج من بين فرث و دم ، و أخرج عن —

غاية ما في الباب أن منهم من صرح بذلك فعزاء إليه و منهم من لم يوجد في كلامه تصريح بشئ من ذلك فنسب إليه أنه لم ير ذلك يعني به لم يرو عنه شئ في هذا الباب لا أنه لا يرى المضمضة جائزة .

[باب في كراهية رد السلام غير متوضئ] هذا و إن لم يفهم من الرواية التي ذكرها (١) ههنا إلا أن بقية هذا الحديث التي لم تذكر توضح الترجمة وهي أن

— أبي هريرة • لا وضوء إلا من اللين • ، و الثاني الاستحباب وهو مسلك الجمهور ، و الثالث ترك الاستحباب و إليه أشار ابن أبي شيبة في تبويبه بلفظ من كان لا يتوضأ و لا بمضمض وأخرج فيه عن طلحة سألت أبا عبد الرحمن عن الوضوء من اللين قال من شراب سائغ للشاربين ، وفي رواية كان أبو عبد الرحمن في المسجد فأتاه مدرك بن عمارة بلبن فشربه فقال مضمض فقال من أى شئ أمن السائغ الطيب إلا أنه يحتمل كما أفاده الشيخ أن يرجع قول الترمذى وهذا عندنا ولم ير بعضهم إلى قول واحد وهو عدم الوجوب مع بقاء الاستحباب فيكون مؤدى كلام المصنف مذهبان الوجوب و الاستحباب و يشير إلى الاختلاف بتويب أبي داود إذ بوب أولاً باب الوضوء من اللين ثم عقبه بقوله باب الرخصة في ذلك فتأمل .

(١) لأن عدم رده ^{عليه} يحتمل أن يكون لعارض آخر على أن الترجمة عام بلفظ غير متوضئ و الحديث خاص بالبول و الحديث الذى أشار إليه الشيخ أخرجه أبو داود برواية محمد بن ثابت عن نافع عن ابن عمر قال مر رجل على رسول الله في سكة من السكك و قد خرج من غائط أو بول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى إذا كاد الرجل أن يتوارى في السكة فضرب يديه على الغائط و مسح بهما وجهه ثم ضرب بهما ضربة أخرى فمسح ذراعيه ثم رد على الرجل السلام وقال إنه لم يمنعني أن أرد عليك السلام إلا أني لم أكن على طهر فهذا نص في الباب و الجمع بين قوليهما و هو يبول و قد خرج من البول هين بالتعدد و المجاز و غيرهما .

النبي ﷺ لما تفرغ عن حاجته و كاد الرجل أن يغيب عن مرأى نظره تيمم فرد عليه السلام بقى الجواب من أنه ﷺ كيف أخر الجواب مع وجوبه و يمكن أن يقال إنه ﷺ علم من حال المسلم و من حال نفسه الشريفة أنه لا يفوته الرد عليه فإنه كان بمحض من و ظن أنه لا يغيب عنه إلى أن يتيمم أحب أن يرد عليه وهو ظاهر مع أن رد السلام على من سلم على من يقضى حاجته غير واجب (١) فكان الرد مجرد فضل و لطف و تأخير في التفضل لا ضير فيه و كذلك من سلم على الأكل و القارىء و غيرها لم يجب رده و لو رد هؤلاء على المسلم كان حسناً و إحساناً ، و فيه دلالة على استحباب الطهارة للعبادات التي لا تشترط لها الطهارة و أن التيمم في مثل هذا جائز مع القدرة على الماء ولو استبطن من هذا المقام جواز الاكتفاء بالتيمم لكل قربة خيف (٢) فوتها على انتظار الماء كالجائز والأعياد مما يفوت إلى غير خلف لم يبعد أيضاً .

[باب ما جاء في سور الكلب إلخ] قد اختلفت الروايات في تطهير سور

(١) صرح بذلك عامة الفقهاء ، وفي ابن ماجه عن جابر بن عبد الله أن رجلاً من علي النبي ﷺ و هو يقول فسلم عليه فقال رسول الله ﷺ إذا رأيتني على مثل هذه الحالة فلا تسلم علي فأنك إن فعلت ذلك لم أرد عليك و هذا يؤيد ما أفاده الشيخ أن الرد كان تفضلاً .

(٢) وفي البذل عن العيني استدلل به الطحاوي على جواز التيمم للجنازة عند خوف فوتها و هو قول الكوفيين والمليث و الأوزاعي لأنه ﷺ تيمم في الحضر لأجل فوت الرد و منع مالك و الشافعي و أحمد و هو حجة عليهم ، انتهى ، وقال ابن رسلان : استدلل به البخاري على جواز التيمم لمن خاف فوت الوقت و حجة لأحد القولين عن مالك في التيمم للجنازة ، انتهى ، قلت : و إذا يمكن أن يستدل به على جوازه لخوف فوت الوقت و هو فوت إلى خلف فأولى أن يستدل به على جوازه لخوف فوت الجنازة .

الكلب كما ستقف عليها و مذهب الحنفية فيه مثل مذهبهم في سائر النجاسات المغلظة من غير تفاوت (١) إلا أن الانصار لما لم يكن فيهم مسألة بأمر الكلاب لكثرة ملابتهم بأهل الكتاب و كانوا يتساهلون في التحامى عنها غلط فيها في أول الامر و يرشدك إليه الامر بقتلها ثم لما تمكنت نجاستها في نفوسهم و رخصت المرافة عن مخالطتها عاد أمر نجاستها إلى ما هو أمر سائر النجاسات وعلى هذا فلا تنافى ما بين تلك الروايات فان لكل من روايات الغسل سبعا أو ثمانية محملا (٢) صحيحا لا يخالف روايات الغسل ثلاثا ، وكذلك كل رواية في ذلك فهي واردة على حسب ما ناسب هذا المقام من التغليظ هذا عندنا ، و أما مالك (٣) رحمه الله فقد يرد عليه في تلك

(١) جمعا بين الروايات كما نبأني ولأن أبا هريرة الراوى روايات التسبيع ألقى بالثلاث والآثار عنه في ذلك صحيحة عديدة ذكرها النيموى على أن روايات التسبيع يحتمل التدب و بعض الحنفية صرحوا بندية التسبيع و لا إشكال إذ ذاك في اختلاف الروايات و لا اضطراب .

(٢) و إلا فاضطربت الروايات جداً لما فيها من الامر بالتسبيع و الثمين و غيرهما و تعفير الثامنة و السابعة و أولاهن و أخراهن و إحداهن ، و قال ابن العربى : ضعف مالك غسل الاناء من ولوغه فقبل لأن القرآن عارضه قال الله تعالى : كلوا ما أمسكن عليكم ، و لم يأمر بغسل ما أصاب من لعابة من الصيد و هذا بين جداً و قيل ضعفه لأن وجوب الغسل لا يظهر فيه لعدم سبب الوجوب لما أذن في اتخاذه فعارضه حديث الهرة أيضاً و يحتمل ضعفه لأجل اختلاف الروايات فيه و يحتمل ضعفه لأنه لا يتحقق أن غسله للنجاسة أو العبادة و غير ذلك .

(٣) قال ابن قدامة قال مالك والأوزاعى وداؤد : سور الكلب والخنزير طاهر يتوضأ به و يشرب و إن ولغا في طعام لم يحرم أكله ، و قال الزهرى : يتوضأ به إذا لم يحسد غيره ، و قال عبدة بن أبى لبابة و الثورى و ابن الماجشون و ابن مسلة يتوضأ به و يتيمم ،

الروايات ما لا يخفى وذلك لانه رضى الله تعالى عنه لم يقل بنجاسة الماء ما لم يتغير شئ من أوصافه الثلاثة و من المعلوم أن شرب الكلب في ظرف و لو لم يكن الماء فيه كثيراً لا يؤثر فيه تغيراً فكيف أمروا بالغسل بتلك المبالغة ورام أصحابه النفى عنه بأن الامر بتطهير الأواني و إراقة الماء بولوغ الكلاب ليس مبنياً على نجاسة و إنما ذلك لضرر فيه يختص بالكلاب من بين سائر أنواع الحيوانات هذا و إن المالكية (١) قد وافقونا على أن تطهير بول الكلب لا يفضل تطهير سائر النجاسات فنجاسة بوله أدون من نجاسة سوره الذى سموها ضرراً بالخاصية و الله تعالى أعلم، و الشافعية (٢) رجحوا بحال الإسناد كما هو دأبهم .

[باب ما جاء في سور الهرة ، قوله [تماهى من الطوافين عليكم والطوافات] هذه العلة عامة تناول كل ما كان من هذا القليل مما يكثر ملاسته وذلك للخرج في التحامى عنه و هذا الحديث أصل كبير يتفرع منه أصول: منها (٣) قولهم الضرر

(١) بخلاف الشافعية و الحنابلة فإن حكم البول عندهما في الكلب حكم السور صرح بذلك ابن حجر في شرح المهاج و ابن قدامة في المغنى .

(٢) فإن الشافعية رجحوا روايات التسييع و به قال مالك في الواحدة من أربع روايات له ، و به قال أحمد في واحدة من روايته و الرواية الأخرى له المشهورة في الشروح ترجيح روايات الثمين و في الروض المربع يحزى في غسل النجاسات كلها ولو من كلب أو خنزير إذا كانت على الأرض غسلة وعلى غير الأرض سبع إحداها بالتراب في نجاسة كلب أو خنزير و في نجاسة غيرها سبع بلا تراب ، انتهى ، و الحنابلة و الشافعية رجحوا روايات التريب إذ قالوا بها ، و المالكية لم يقولوا بالتريب فتكلموا على هذه الزيادة كما بسطت في المطولات .

(٣) و تحت كل أصل منها فروع كثيرة بدبطها صاحب الاشياء إذ قال القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير و بيان ذلك أن أسباب التخفيف سبعة السفر —

مسقط و الحرج مدفوع و المشقة تجلب التيسير و يؤيد كل ذلك قوله تعالى « لبس عليكم في الدين من حرج » .

ثم إن في قوله [فرأى أنظر إليه إلخ] دلالة على أنها إنما تعجبت لما رأت ذلك الأمر مخالفاً لقاعدة الشرع الذى هو أصل في حرمة السور من حرمة اللحم فلمح الهرة لما كان معلوم النجاسة كان سوره (١) كذلك لما أن السور معتبر باللحم أو لانه ﷺ لعله أمر بالتحامى عنها أولاً حكماً بنجاسة سورها ثم رخص فيه فلما لم يبلغها نسخ الحرمة تعجبت من فعله المخالف لعلمها أو لأن حرمتها أو تقدرها كان مستقراً في الطباع فرات فعله ذلك مخالفاً له فتمعجت لأجله .

■ و المرض و الاكراه و السيان و الجهل و العسر و عموم البلوى و النقص ثم قال القاعدة الخامسة الضرر يزال و بيان ما يبنى عليها من أبواب الفقه وما تتعلق بها قواعد الأولى الضرورات تبيح المحظورات إلى آخر ما بسطه . (١) و اختلفت الأئمة في سورها فقالت الأئمة الثلاثة طاهر ، و قال الامام الاعظم مكروه بكراهة تحريرية أونزوية قولان : قال في الدر المختار طاهر للضرورة مكروه تنزيهاً في الأصح إن وجد غيره و إلا لم يكره أصلاً كأكله للفقير و استدلت الحنفية بروايات سردها الشيخ في البذل والطحاوى في شرح الآثار فيها الأمر بغسل الاناء من ولوغ الهرة منها حديث أبى هريرة عند الترمذى إذا ولغت الهرة غسلت مرة وغير ذلك من الروايات المرفوعة و الموقوفة ومنها حديث الهر سبع و أجاب الطحاوى عن حديث الباب بأنها محمولة على نماسة الثياب و غيرها لأن المرفوع منه قوله ﷺ « لبست بنجس » لا يثبت طهارة السور و الاصغاء فعل أبى قتادة مستدلاً بهذا المرفوع على أن الحديث أعله ابن مندة و غيره لجهالة كبشه و حميدة كما في الأوجز و حديث الباب في دقيق النظر يؤيد من قال بالكراهة التنزيهية .

[باب المسح على الخفين ، قوله و هذا حديث مفسر] يجوز كونه على زنة الفاعل فالمعنى أنه مفسر للآية التي يفهم منها الغسل و تفسيره إياها بيانه أن الغسل إنما هو عند عدم التخفيف أو المعنى أن هذا الحديث مفسر لسائر الروايات المروية عن النبي ﷺ في المسح فأنها تحتل أن تكون حكاية لما قبل نزول المائدة لا بعده فهذا الحديث يبين أنها حكاية لما قبله و ما بعده مما لا أنها مقصورة لحكاية مسحه عليه الصلاة و السلام قبل نزول المائدة و يجوز كونه على زنة المفعول و المعنى أن جريراً فسره بكونه حكاية لفعله ﷺ بعد المائدة فليس فيها احتمال النسخ أو التأويل و التخصيص و على هذا فالمفسر مستعمل بالمعنى المصطلح عليه لأهل الأصول ، ثم إن حديث المسح على الخفين قد بلغ الاشتهار بحسب المعنى بل ادعى بعضهم (١) قواتره ولا ينكر تجاوز نسخ عموم الآية بها وإنما يقتصر إلى القول بالنسخ على القول بأن قرائن النصب و الجر في لفظ أرجلكم محولتان على الغسل و هو الحق ، و أما ما اشتهر بينهم من أن النصب فيه يدل على الغسل عطفاً على الوجوه و الخفض على المسح عطفاً على الرأس فلا يقتصر فيه إلى القول بالنسخ و إنما حملوا القراءتين على حالتي التخفيف و عدمه لما أن القراءتين في حكم الآيتين إلا أن المحققين ردوا هذا

(١) صرح به جمع من أهل الأصول و روى عن أبي حنيفة أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين ، و قال أبو يوسف : خبر المسح يجوز نسخ الكتاب لشهرته ، و عن ابن المبارك ليس في المسح عليهما عن الصحابة اختلاف لأن كل من روى عنه إنكاره روى إثباته و سئل أنس بن مالك عن علامات أهل السنة و الجماعة فقال : إن تحب الشيخين و لا تطعن الحننين و تمسح على الخفين ، كذا في الأوجز ، و قال ابن العربي : هي سنة قائمة و شريعة صحيحة لا ينكرها إلا مبتدع و قد روى عن مالك إنكارها ولم يصح فلا يلتفت إليه ما ردوا إلا المبتدعة الخوارج و الامامية من الشيعة .

التوجيه فلا ينبغي التعويل (١) عليه و ليس هذا من مقاصدنا حتى نلتفت إليه و الله ولى التوفيق .

[و قد روى (٢) عن بعض أهل العلم إلخ] و وجه (٣) قولهم مع جوابه المذكور في سنن أبي داود و تعاليقها فلا علينا أن نتركه و قول الترمذى و التوقيت ظاهر الوجه فان التوقيت لما استند بالروايات الصحيحة كان الأخذ به هو الصحيح .
[باب في المسح أعلى الخف و أسفله] هذا ما اختاره (٤) بعضهم و دلالة

- (١) لما أنه يأباه قوله تعالى : إلى الكعابين ، فان المسح لا يكون إليهما .
- (٢) ذكر ابن العربى في التوقيت ستة أقوال للعلماء لكن المشهور منها قولان ترك التوقيت و هو قول مالك كما قال به الترمذى و التوقيت مذهب جمهور الفقهاء الأئمة الثلاثة و أصحابهم والثورى و الأوزاعى وإسحاق و داود و محمد بن جرير و غيرهم كما في البذل .
- (٣) أى مستدل من قال بعدم التوقيت حديث أبي داود بسنده عن أبي بن عمار أنه قال يا رسول الله أمسح على الخفين قال نعم قال يوماً قال ويومين قال و ثلاثة قال نعم وما شئت ، قال ابن العربى : و فى طريقه ضعفاء و مجاهيل منهم عبد الرحمن بن رزين و محمد بن يزيد و أيوب بن قطن ، و قال أبو داود : و ليس إسناده بالقوى ، و رواه يحيى بن معين ، و قال : إسناده مضطرب ، و قال البخارى : فى إسناده مجهول لا يصح ، و قد روى فيه عن عمر حديث صحيح لكن ليس بنص عن النبي ﷺ و النص عن النبي ﷺ أولى من قول عمر ، انتهى ، قلت : و ادعى النووي الاتفاق على ضعف حديث أبي داود و أوجب أيضاً أنه من قيل التيمم وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين .

- (٤) وهم الشافعى و مالك و إسحاق كما حكى عنهم المصنف و به جزم أهل فروعهم و قال أبو حنيفة و أصحابه و أحمد بن حنبل و غيرهم أن محلّه ظاهر الخفين ، كذا فى الأوجز .

الرواية على ما ذهبوا إليه ظاهرة و أجاب عنه العامة (١) أن مسحه عليه الصلاة والسلام إنما كان لعذر فلا تشريع فلا يؤخذ به سنة نعم لو فعله أحد لمثل ذلك العذر كان غير مثير و العذر أن خفه عليه الصلاة والسلام كان بالغاً إلى ركبته فلم يستمسك ركبته الشريفة بنفسها لمنع الخف بثخاته أن تجتمع إليه ساقه فأخذ رجله اليمنى بيده اليسرى و مسح عليه باليمنى ومدها فامتد اليسرى ففهم من رآه ولم يقين السبب فيه أنه عليه السلام مسحهما تشريفاً مع أن الأمر لم يكن كذلك والله أعلم .

و ربما يتوهم أن المسح على الجانبين كليهما إكمال للفرض في محله فلا يمنع بل يكون سنة لما أن السنة إكمال للفرض في محله والجواب أن محل الفرض حين التخفف هو الجانب الأعلى منها لا الجميع فإن الغسل لم يبق مشروعاً مادام المرء متخففاً وإنما المشروع المفروض المسح لا غير و محل المسح هو الأعلى نعم لو كان الفرض هو الغسل لكان المسح في أعلاه و أسفله كالا للفرض في محله و لا كذلك إذا سقط الغسل و صار المسح مشروعاً ففيما نحن فيه الفرض قدر ثلاث أصابع و الزيادة عليها إكمال للفرض في محله و لا ينبغي أن يتوهم عاقل أن غسل الساق و الركبة يكون إكمالاً للفرض في محله و لا يبعد أن يستنبط من هذا أن مسح الحلقوم بدعة لأن الحلقوم ليس محلاً للفرض حتى يكون المسح عليه إكمالاً له فافهم .

[معلول (٢)] و هو في عرفهم ما فيه علة خفية لا يكاد يصل إليه إلا الماهر في الفن المنطلع على الأسانيد والروايات ثم أخذ بيته (٢) بقوله لم يستدعي

(١) أى بعد صحة الرواية و إلا فهي ضعيفة جداً كما سيأتى .

(٢) بسط أهل الأصول أن هذا لحن على طريق أهل اللغة لأنه من عله بالشراب إذا سقاه مرة بعد أخرى ، كذا في لفظ الدرر ، إلا أنهم يستعملونه كثيراً في محاوراتهم .

(٣) و الجملة أن في الحديث خمسة علل بسطها الحافظ في التلخيص و الشيخ في البذل، الأولى أن كاتب المغيرة أرسله ونبه عليه المصنف أيضاً ، والثانية أن

أن كل من أخذه من ثور أرسله عن كاتب المغيرة غير الوليد بن مسلم فإنه أسنده حيث قال عن كاتب المغيرة عن المغيرة عن النبي ﷺ ثم إن الذي رواه البخاري عن ابن المبارك فيه فرق آخر أيضاً فإنه قال حدثت عن كاتب المغيرة فإنه مشير إلى أن رجاء لم يسمعه من كاتب المغيرة إلا بتوسط فكان في عنقة الوليد بن مسلم في ذلك شئ أيضاً .

[ولا نعلم أحداً يذكر عن] عروة عن المغيرة على ظاهرهما بل إنما (١) رويوا يمسح على الخفين .

[قال محمد و كان مالك يشير بعبد الرحمن] أشار المؤلف بذكر هذا القول بعد ما حكم على الرواية بالحسن إلى أن إشارة مالك بضعفه لم يبلغ إلى حيث يخرج من رواة الحسن نعم لا تكون روايته صحيحة لذاتها أو المعنى بذكر هذا الكلام عقيب ما أثبتته من المرام أن مالكا و إن أشار إلى ضعفه إلا أنه لم يكن كذلك فيما أراه (٢) فكان حديثه حسناً عندي فلا يغرنك إشارة مالك بضعفه أن تدبني إلى غلط

— رجاء لم يسمعه عن كاتب المغيرة كما نبه عليه الشيخ برواية البخاري ، والثالث

أن ثورا لم يسمعه من رجاء ، والرابع أن كاتب المغيرة مجهول ، والخامس أن الوليد مدلس لكن رواية الترمذي تأتي هذا الخامس إذ فيها رواية الوليد بالأخبار وكذلك يمكن الجواب عن بعض العلل المذكورة إلا أن بعضها عقيمة عن الجواب كما يظهر من ملاحظة البذل و التلخيص .

(١) قلت : وأشار إلى ذلك أبو داود أيضاً فأخرج الحديث برواية محمد بن الصباح البراز عن عبد الرحمن بن أبي الزناد بهذا السند بلفظ « كان يمسح على الخفين » ثم قال وقال غير محمد على ظهر الخفين وعلم من ذلك أنه اختلف في هذا اللفظ على عبد الرحمن أيضاً .

(٢) و لذلك صحح عدة من أحاديثه في كتابه كما أقر به الحافظ في تهذيبه و هذا كله إذا كان الغرض من قول مالك الإشارة إلى ضعفه كما قال الحافظ في تهذيبه تكلم فيه مالك لرواية عن أبيه كتاب السبعة يعني الفقهاء ، وقال أين كنا —

فما فعلته من تحسين روايته فبه على تضعيف تضعيف مالك بعد حكايته .
 [باب فى المسح على الجوربين والتعلين] أى على الجوربين مع التعلين وهذا
 يحتمل معنيين أحدهما أن يمسح على الجوربين مع كون التعلين ملبوسين له ، والثانى
 المسح على الجوربين المتعنين أو الجوربين أو المتعنين أو الجوربين والمتعنين (والمتعل
 ما فيه جرم تحته كنعال العرب) وتفصيل (١) المقام أن فى مسح الجوارب مذاهب
 جواز المسح عليها مطلقاً ثخناً كانت أو لا ، منطلة كانت أو لا ، وهذا ما ذهب إليه
 شرملة قليلة من أهل الظاهر ولا يصح عند أحد من أصحاب المذاهب المعتمدة بهم
 المأخوذة أقوالهم ومع هذا كله فدلالة الرواية على ما ادعوه مسلبة بعد فان الجوربين
 مطلقة فيها وهذا إذا كان الواو للعطف لا بمعنى مع .

— عن هذا ، ويحتمل عندى أن يكون غرض الترمذى بذكر قول مالك تقوية
 تحسينه ، ومعنى قوله كان مالك يشير بعبد الرحمن ، أى إلى الأخذ منه ، فى
 التهذيب عن موسى بن سلمة قدمت المدينة فأبى مالك بن أنس فقلت له
 إني قدمت إليك لأسمع العلم و أسمع من تأمرنى به فقال عليك بابن أبى
 الزناد ، انتهى ، و هذا إشارة من الامام مالك إلى الأخذ منه .

(١) اختلفت شراح الحديث وأصحاب الفروع الأربعة فى تفسير الجورب ونقل
 مذاهب الأئمة فى ذلك كثيراً حتى قال ابن رسلان اضطرب فيه كلام
 الأصحاب أى الشافعية ، و هكذا اختلفت نقلة المذاهب فى بيان مذهب
 الامام أحمد وذلك لاختلاف روايات عنه فقد ذكر ابن قدامة أقواله مختلفة
 نعم لم يذكر فيه الاختلاف صاحب الشرح الكبير من فروع المالكية بل
 شرط التجليد و تنابع المشى و نفي جواز المسح بفقد هذين الشرطين و لم
 يشترط عامة أصحاب الفروع الشافعية شيئاً من التجليد و التعليل بل شرطوا
 الثخانة بحيث لا يصل الماء و إمكان تنابع المشى و هكذا فى فروع الحنابلة
 من النيل و الروض و سياتى مذهب الحنفية قريباً .

والثاني (١) مذهب الامام الهمام رضى الله تعالى عنه وهو جواز المسح عليهما إذا كانا ثخينين ومنعلين وإذا عدم وصف منهما لم يحز وإن وجد الآخر ، والحاصل اشتراط اتصافه بكل من الثخانة و التعل .

والثالث مذهب صاحبيه والشافعى و أحمد و إسحاق من جوازه إذا كانا ثخينين أو منعلين ، و حاصل هذا الأخير أن كلا من الثخانة و التعليل كاف لجواز المسح عليهما فكل من أصحاب المذاهب الثلاثة ذهب بالرواية على حسب ما يوافق رأيه فقال الظاهرية : إن الواو على ظاهرها و هو ظاهر ، وقال الامام الهمام : الواو بمعنى مع أى مسح عليهما مع كونهما منعلين فلا يكفي أحد الوصفين بانفراده ولا يخفى أن جواز تخلل العاطف بين الأوصاف المتعددة للشئ الواحد كالشريعة المنفصلة عنها فلا يبعد إبقاء الواو على أصلها و يلتزم أنها متخللة بين وصفى موصوف واحد و يشهد له من كلامهم ما فى اشتباهه استغناء عن ذكره وتكراره وقالت البقية معنى الحديث أنه رضى الله تعالى عنه مسح على الجوربين و من المعلوم المتفق عليه بين أصحاب

(١) و توضيح مسالك الحنفية كما فى الدر المختار ، أو جوريه ، و لو من غزل أو الشعر ، الثخينين ، و ثبت على الساق بنفسه ولا يرى ما تحته ولا يشف . و المنعلين و المجلدين ، انتهى ، قال ابن عابدين قوله الثخينين أى اللذين ليسا بمجلدين و لا منعلين و هذا التقيد مستفاد من عطف ما بعده عليه وما ذكره المصنف من جوازه على المجلد والمعل متفق عليه عندنا ، وأما الثخين فهو قولهما و عنه أنه رجع إليه و عليه الفتوى ، كذا فى الهداية و أكثر الكتب ، و فى حاشية أخى جابى : إن التقيد بالثخين مخرج لغير الثخين و لو مجلداً و لم يتعرض له أحد قال و الذى تلخص عندى أنه لا يجوز المسح عليه إذا جلد أسفله فقط لأن منشأ الاختلاف بين الامام و صاحبيه اكتشافهما بمجرد الثخانة و عدم اكتشافه بها بل لابد عنده مع الثخانة من التعل أو الجلد ، انتهى

الاجتهاد و الذين على آرائهم تعويل و اعتماد أن المسح لا يجوز إلا على الثخينين فوجب تقييده لثلاث يلزم مخالفة قضية الاجماع و بقى قوله « نعلين » بمعنى منعلين على انفراد فلزم القول بجواز المسح عليهما إذا كانا منعلين و إن لم يكونا ثخينين لما فى الرواية من التصريح به فأما المعنى (١) الذى ذكرناه قبل الكل فلا يخفى موافقته لراى أصحاب المذاهب كلها فافهم إذ لا ضير فيه و غاية ما يلزم فيه انقطاع أثر الأنازل بشراك النعل أو سيورها و لا يلزم ترك واجب بل ولا مستحب إذ المسح المسنون قد حصل قبل هذا ، و لهذا الحديث معنى آخر (٢) و هو أنه ﷺ مسح على الجوربين ومسح على النعلين لكنه ليس عما ذهب إليه غير أهل الظاهر وهو منسوخ عندنا و الله ولى التوفيق .

[باب المسح على الجوربين (٣) والعمامة (٤) الذى يروى من المسح على العمامة يجب حمله على ما فى بعض طرق تلك الرواية من أنه عليه السلام

(١) و هو الذى ليس فيه النعل بمعنى النعل و يكون المعنى على هذا التقدير أن النبى ﷺ مسح على الجوربين مع أنه كان لابساً نعليه .

(٢) قلت : و للحديث معنى آخر بعيد من الكل و هو أنه يرجع إلى أحاديث مسح القدمين مجازاً بإرادة الحال بذكر المحل و على هذا فهو مؤول عند الكل بأن يراد بالمسح الغسل الخفيف ذكره أبو الطيب المدنى .

(٣) قد سبق التبويب بذلك قبله ولا ذكر له فى حديث الباب ولا يوجد ذلك فى بعض النسخ و لم يذكره ابن العربى فى ترجمته فالأوجه حذفه و للتأويل فيه مساع .

(٤) قال مولانا عبدالحى فى التعليق الممجد : اختلفت فيه الآثار فروى عن النبى ﷺ أنه مسح على عمامته من حديث عمرو بن أمية و بلال و ابن مغيرة بن شعبة و أنس ، و كلها معلولة ، انتهى . قلت : و من قال بذلك صحح بعضها .

مسح على ناصيته و عمامته و لا يلزم مخالفة (٤) المذاهب كلها و مخالفة الروايات

- (١) هذا مشكل لأن مذهب بعض الصحابة و التابعين و أحمد و داود جواز المسح على العمامة بدون الناصية كما صرح به ابن قدامة وغيره مع الاختلاف فيما بينهم هل يحتاج الماسح على العمامة إلى لبسها على طهارة أم لا و هل فيه توقيت أم لا و هل يحتاج إلى تعميم الرأس أم لا و غير ذلك قال ابن قدامة : ومن شرط جواز المسح على العمامة أن تكون ساترة لجميع الرأس إلا ما جرت العادة بكشفه كقدم الرأس والأذنين فإن كان تحت العمامة فلتسوة يظهر بعضها فالظاهر جواز المسح عليهما لأنهما صارا كالعمامة الواحدة و من شرط الجواز أيضاً أن تكون على صفة عمام المسلمين بأن يكون تحت الحنك منها شئ أو يكون لها ذوابة و إن لم يكن هذا ولا إذا لم يجر المسح لأنها على صفة عمام أهل الذمة و إن كان بعض الرأس مكشوفاً مما جرت العادة بكشفه كقدم الرأس يمسح المكشوف أيضاً لحديث المغيرة بالمسح على الناصية و العمامة وجوباً أو ندباً وجهان : و هل يجب استيعاب العمامة بالمسح وجهان ، و التوقيت في مسحها كالتوقيت في المسح على الخف ، انتهى مختصراً ، ومذهب الجمهور كما قاله الحافظ في الفتح عدم جواز الاقتصار على مسح العمامة و به قالت الأئمة الثلاثة مالك و الشافعي و أبو حنيفة و أصحابهم و الثوري و ابن المبارك و عروة و القاسم و الشعبي و النخعي و حماد بن أبي سليمان و غيرهم ، قال الترمذي : و هو قول غير واحد من الصحابة ، قال ابن رسلان : مذهب الشافعي لا يجوز الاقتصار على العمامة بلا خلاف عند أصحابه و أجابوا عن الحديث بأن فيه اختصاراً و المراد مسح الناصية والعمامة كما في حديث المغيرة فإن قيل كيف يظن بالراوي حذف مثلها يقال إنه كان معلوماً عندهم ، وقال الخطابي : فرض الله المسح و حديث المسح على العمامة محتمل التأويل فلا يترك المتيقن بالمحتمل ، وقال

الصحيحة أيضاً و يطل موجب الكتاب الذى هو مسح الرأس لا ما يستره ، فأما أن يحجب عنه بأنه كان زائداً على أصل الفرض فكان قد مسح عمامته بعد مسح مقدار الفرض من رأسه فلا يخفى أن المسح على العمامة إن كان اتفاقاً بأن يكون قصده عليه السلام تسوية العمامة فظنه الراوى مسحاً فلا بعد فيه و إن كان المعنى أنه عليه السلام مسح عليها قصداً فهو غير معقول المعنى لكونه إجمالاً فى غير محله هذا ما هنا وقد وجهه (١) الأستاذ أدام الله علوه و مجده و أفاض على العالمين يره و رفده بما ذكرناه فى تعليقات أبى داود (٢) فانتظره فانه أدق و ألطف وإن أجاب أحد عن أصل الاشكال

■ الحافظ اختلف السلف فى معنى الحديث فقيل إنه كل عليها بعد مسح الناصية و فى رواية مسلم ما يدل على ذلك ، قال العيني أوله البعض بأن المراد ما تحته من قبيل إطلاق اسم الحال على المحل و أوله البعض بأن الراوى كان بعيداً فتروهم ، و قال عياض أحسن ما حمله عليه أصحابنا لعله كان لمرض منعه كشف رأسه فصارت العمامة كالجبيرة ، انتهى ، قلت : و أحسن الأجوبة عندى أن مسح الرأس قطعى لا يترك بأخبار الأحاد حتى يأتى كأحاديث المسح على الخفين إلا أن الاستيعاب سنة يكفى لها أحاديث مسح العمامة أفاده الشيخ الوالد .

(١) و لا يتروهم منه تقدم درس أبى داود على الترمذى فانه قدس سره نبه بذلك عند التبييض بعد ختم الكتب كلها .

(٢) قلت : ذكر حضرة الشيخ فى تقرير أبى داود عدة توجيهات لم تذكر هنا و الذى أشار إليها بقوله أدق و ألطف ما ذكره بقوله أو المراد المسح على الناصية و مقدار الفرض من الرأس و إتمام باقى المسح على العمامة فان الله تبارك و تعالى وضع فى الطاعات و العبادات و شروطها و أركانها آثاراً و بركات لها عند الله مقادير فباتيان ما ناب مناسب بعضها وإن لم يحصل كل ما كان يترتب على الأصل كلاً ولكنه لا ينكر حصول شئ منها ■

بأن ذلك كان قبل نزول المائدة لكان له وجه صحة أيضاً إلا أنه يرد عليه ما ورد في غير حديث أنه عليه السلام قال هذا وضوء وضوء الأنبياء قبلي فإن المشار إليه منه كل ما هو مشروع منه يومنا هذا من غير استثناء ويطله اتفاقهم على وجوب الصلوات بمكة و أن المائدة مدنية و أن ستة الوضوء متفقة من شريعة من قبلنا و أن فائدة إزال الآية التوكيد و أمثاله لا إفادة الحكم باشتراط الطهارة فإن كانه حاصلًا من قبل .

[سمعت أحمد بن حنبل إخ] أراد بذلك توثيق يحيى بن سعيد المذكور في الرواية المارة من قبل ثلثا يظن به سوء حفظ وعدم إتقان و غيره لاتبانه بالرواية على ما يخالفه رواية الثقات و يرده اتفاق الروايات و الآيات .

[وهو قول غير واحد إخ] أى المسح على العمامة بعد المسح على الناصية (١)

ولذلك نظار وأمثال لا تخفى بعد التأمل أما في الشرعيات فاستلام الحجر الأسود فإنه عند تعذره ينوب عند لمس العصا بل الإشارة، وأما في الحسيات فالضرب على الجسم اللابس أثواباً فإنه وإن لم يفد مفاد الضرب على الجسم العاري عن الملابس إلا أنه لاشك أنه لا يخلو عن إيلاام فلما كان كذلك أمكن أن يصير المسح على العمامة بدلاً من إتمام مسح الرأس و عائداً على الماسح ببعض ما وضع الله تبارك و تعالى فيه فلا يمكن أن يقال لما لم تكن محل فرض كان المسح على العمامة لغواً كيف و قد تأيد ذلك بفعله عليه السلام و أمره بإيام غاية الأمر أن الاكتفاء بالمسح على العمامة لما كان مخالفاً للآية والمشهور من الرواية قلنا بوجوب مسح الناصية مع المسح على العمامة ، انتهى

(١) قد عرفت فيما سبق أن هذا البعض لم يقولوا بمسح الناصية بل قالوا بجواز الاكتفاء على مسح العمامة ولعل الباعث للشيخ على هذا الكلام قول الترمذى إن هذا البعض قالوا بحديث المغيرة ، و في حديثه مسح العمامة و الناصية مما نعم الذين قالوا بعدم كفاية المسح عليها اختلفوا في ذلك فانكره المالكية —

فان كانوا أرادوا به الجواز فلا شك أنه لا يبعد بذلك آثماً إلا إداراه ستة وإن قصد أنه مشروع في الجملة ورد عليه ما قلنا من كونه إكالا في غير محله فلا يعتبر، وأما على ما ذكرناه في تعليقات أبي داود فقد عرفت أن له وجهاً .

[والختار] أراد بالختار (١) ههنا ما يستر الرأس فيصدق على العمامة وغيرها أو يكون أراد به العمامة نفسها بجامع اشتماله على الرأس .
[باب ما جاء في الغسل من الجنابة] .

[ثم ذلك بيده الحائط أو الأرض] هذا الدالك (٢) للبالغة في التنظيف بإزالة

— مطلقاً و صرح الشافعية قاطبة بأن الستة تتأدى بإكمال المسح على العمامة و الحنفية لم أر التصريح في كتبهم بذلك لكن أشار ابن العربي إلى اتفاق الحنفية و الشافعية و إليه بشير ما تقدم عن تقرير الشيخ على أبي داود .
(١) قال أبو الطيب عن النووي : أراد بالختار ههنا العمامة لأنها تخمر الرأس أي تغطيه ، و قال السيوطي عن النهاية أراد بالختار العمامة لأن الرجل يغطي بها رأسه كما أن المرأة تغطي به خمارها وذلك إذا كان قد اعتم عمامة العرب فأدارها تحت الخنك فلا يستطيع نزعها في كل وقت فبصير كالحفنين ، انتهى .
قال ابن العربي : الخمار نقطة غريبة عن الذي تستر به المرأة رأسها و هو كالعمامة للرجل ولم أجده مستعملاً للرجل إلا في هذا الحديث وإن اقتضاء الاشتقاق لأنه من التخمر و هو الستر ، انتهى ، قلت : ويحتمل أن يكون المراد بالختار أصل معناها خمار المرأة ، قال ابن قدامة : و في مسح المرأة على مقععتها روايتان إحداهما يجوز لهذا الحديث ولأن أم سلمة كانت تمسح على خمارها ، و الثانية لا يجوز المسح فان أحمد سئل كيف تمسح المرأة على خمارها قال من تحت الخمار و لا تمسح على الخمار .

(٢) كتب والدي المرحوم فيما علقه على أبي داود من تقرير شيخه نور الله مرقدتهما تقريراً أنيقاً بديعاً فأجاد و حكاه شيخنا في البذل في باب الرجل —

ما عسى أن يبقى شئ من الدسومة بعد زوال عين التجسس ليكون أبعد من الكراهة و التنفر في غسل سائر الأعضاء لاسيما المضضنة و الاستنشاق .

[ولم يتوضأ أجزاءه] يعنى عن فرض الغسل لا تحصيل الطهارة عن الحدث الأصغر فان الترتيب (١) المفروض عند هؤلاء لم يحصل على هذا التقدير و لا يعد أن يكونوا قائلين بأجزاء الانغماس واللبث فيه عن فرضية الترتيب فان علمائنا رحمهم الله تعالى صرحوا بأن المغتسل إذا دخل الماء و لبث فيه قدر ما يمكن فيه من إتيان الترتيب أجزاء ذلك عن سنة الترتيب (٢) و كذلك إذا انتقل فيه من موضع ماء إلى غيره أجزاء عن سنة الغسل فلا يعد القول بمثل ذلك من هؤلاء الذين ذهبوا

بذلك يده بالأرض إذا استنجى فارجع إليه ، و قال ابن العربى فى هذا رد على الشافعى فى قوله أن المني طاهر و أن رطوبة فرج المرأة طاهرة لانهما لو كانا طاهرين لما بدأ بغسلهما و لا احتاج إلى ذلك .

(١) قلت : لا شك أن الترتيب فى الوضوء واجب عند الشافعية والمشهور من روايتى أحمد و غير المشهور من روايتى مالك و المشهور عنه و هى رواية أخرى عن أحمد و مذهب الحنفية أن الترتيب فى الوضوء سنة ، هكذا فى الأوجز ، و أما الترتيب فى الغسل فأجمعوا على أنه ليس بواجب صرح بذلك جمع من الشراح الزرقانى و غيره ، وكذلك أهل الفروع فى شرح الاقتاع : لو اغتسل محدث حدث الأصغر نية يكفى لرفع الحدث صح وإن لم يمكن قدر الترتيب لأنه رفع أعلى الحدثين فلا أصغر أولى، ولتقدير الترتيب فى لحظات لطيفة ، انتهى ، و فى المغنى : لا يجب الترتيب و لا الموالاة فى أعضاء الوضوء إذ قلنا الغسل يحزى عهها لانهما عبادتان دخلت إحداهما فى الأخرى .

(٢) فى الدر المختار قالوا : لو مكث فى ماء جار أو حوض كبير أو مطر قدر الوضوء و الغسل فقد أكمل السنة ، انتهى .

إلى اقتراض الترتيب وعلى هذا فالأجزاء كامل مع أداء السنة و الفريضة معاً وعلى الأول و إن أجزاءه عن الفريضة إلا أن السنة لم تحصل .

[إنما يكفيك] هذا بمنزلة الاستثناء من عموم قوله ﷺ تحت كل شعرة جنازة فان أم سلة رضى الله تعالى عنها لما علمت بذلك ، و علمت أن فيه حرجاً سألته ﷺ عن ذلك فقال : إنما ذلك للرجال (١) لا لسنن ، و هذا لأن الحرج مدفوع وفى إيجاب النقض على المرأة حرج بخلاف الرجل مع أن الخطاب فى قوله يكفيك للمرأة فيخص الاستثناء بها إذ لا ضرورة فى غيرها ، والضرورة هى التى نيط بها الترخص ، والحاصل أن الأجزاء من غير أن يغسل شعرة شعرة لما خالف القياس لا من كل وجه عدى إلى نوعه ، و لولا أنه يخالف القياس من وجه لعدى إلى كل مكلف ، و لولا أنه موافق له من وجه لما عدى إلى غير أم سلة رضى الله تعالى عنها و لاختص بها حملاً بكاف الخطاب على التخصيص إلا أن الخصوص ههنا نوعى لا شخصى وإليه يشير قول المؤلف فيما بعد أن المرأة إذا اغتسلت إلخ .

(١) أى فى المرجح عند الحنفية وتوضيح ذلك كما بسط فى الأوجز : إن الأئمة الأربعة متفقة فى أن المرأة لا تنقض رأسها فى غسل الجنازة و كذلك فى غسل المحيض على ما حكاه الزرقانى و هو المشهور من روايتى أحمد و به قال الجمهور ، وأما الرجل فكذلك عندهم صرح بذلك ابن رسلان وابن قدامة والدردير ، و الروايات عندنا الحنفية مختلفة كما فى هوامش الهداية والشامى و فى الدر المختار لا يكفى بل ضغيفته فينقضها وجوباً و لو علوياً أو تركياً لأمكن حلقه ، قال ابن عابدين هو الصحيح ، قلت : و يؤيد ذلك ما قرره الشيخ رحمه الله والتفريق بين الرجل والمرأة نص رواية ثوبان عند أبى داود مرفوعاً ، قال الشوكانى أكثر ما علل به أن فى إسناده إسماعيل بن عياش ، والحديث من مروياته عن الشاميين وهو قوى فيهم فيقبل ، انتهى ، قلت : و هو مؤيد بعدة روايات .

[باب ما جاء أن تحت كل شعر جناة] قوله [شيخ] الشيخ ههنا بمعنى العالم (١) لا الشيخ اللغوى .

[باب ما جاء إذا التقى الختانان إلخ] الختان موضع الختنة من الرجل والمرأة وهو من الرجل (٢) ما إذا قطع ظهرت الخشفة لا محالة و قد زيد في

(١) قلت : و على هذا فلا يرد على المصنف ما أورده بعضهم أن الشيخ من ألفاظ التعديل ، و أجاب عنه أبو الطيب بأن المراد منه معناه اللغوى أى الكبير وبسط الكلام عليه القارى : فقال ظاهره يقتضى أن قوله شيخ للجرح و هو مخالف لما عليه عامة أصحاب الجرح و التعديل إلا أنهم قالوا بقربه من ألفاظ الجرح فيحمل على الجرح بقرينة مقارنة و هو قوله ليس بذاك أو يقال لا بد من كون الرجل ثقة من شيئين العدالة و الضبط فيجوز أن يعدل باعتبار صفة و يجرى بأخرى ، انتهى مختصراً ، و الجملة أن الحديث ضعفه الترمذى و غيره لكنهم مؤيد بما حكاه الشوكانى عن الدار قطنى فى العلال إنما يروى هذا عن مالك بن دينار عن الحسن مرسل ورواه سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس عن الحسن قال : ثبت أن رسول الله ﷺ فذكره و رواه أبان العطار عن قتادة عن الحسن عن أبي هريرة من قوله ، انتهى ، قلت : فهذه كلها تقوية لحديث الباب ، و يؤيده أيضاً حديث على أخرجه أحمد و أبو داود مرفوعاً من ترك موضع شعرة من جناة لم يصبها الماء فعل الله به كذا و كذا من النار ، و صحح إسناده الحافظ ، و قال ابن العربى صح من حديث عائشة فى صفة غسله ﷺ يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يدخل يده فى الاناء فيخلل شعره ، حتى إذا رأى أنه قد أصاب البشرة وأبقى البشرة أفرغ على رأسه ثلاثاً فإذا بقيت فضلة صبها عليه .

(٢) ومن المرأة قطع جلدة فى أعلى الفرج على ثقب البول كمرف الديك يقال له فى اللغة الخفاض و أطلق الختانان تغلياً مجازاً .

بعض الروايات كلمة « وغابت الحشفة » وعلى كل تقدير فالسبب فيه إقامة الداعي مقام المدعو و السبب مقام المسبب فالتقاء الختانين لما كان فى غالب أمرهم يتسبب إلى خروج المني و هو نفسه يتغيب عن البصر . و الزمان زمان التذاذ و اضطراب ، فالعله لا يحس بخروجه لذهوله عن مثل هذه الأمور فى أمثال تلك الحالات أقيم هذا مقام ذلك تيسيراً على (١) العباد و احتياطاً فى العبادات ، و ربما يتوهم أن الرواية التى اكتفى فيها بلفظ الالتقاء تخالف ما ورد فيها لفظ المجاوزة فان الأولى منهما توجب الغسل حيث لا توجه الثانية ، و ذلك لأن الالتقاء لا يتوقف على المجاوزة و المجاوزة لا تتصور بدونه ، و لعل الجواب أن رواية المجاوزة لا تدفع رواية الالتقاء بل هى ساكنة عن وجوب الغسل بنفس الالتقاء ، و رواية الالتقاء تؤكد رواية المجاوزة إذ هى لا تتحقق دونه و لما لم تكن مدافعة بين الأسباب لم تحمل على المقيد بالمجاوزة فكان وجوب الغسل بالمجاوزة ثابتاً بالروایتين معاً و الوجوب بالالتقاء ثابتاً باحداهما ، فلا خلاف بين مفهوميهما ولا شقاق و الروايتان توجبان الغسل بالمجاوزة على الاتفاق ، و بما ينبغي أن يعلم أن دخول الحشفة لازم على التقديرين لما قدمنا أن قطع موضع الختان يبرز الحشفة فالتقاء الختانين لا يتصور (٢) من دون دخولها ، و بذلك يعلم أن الغسل لا يجب بإدخال

- (١) و كانت المسألة خلافة بين الصحابة حتى تحتم عمر رضى الله عنه بعد مشاورة الصحابة و سؤال الأزواج المطهرات إيجاب الغسل بمجاوزة الختان الختان ، و قال : لا أوتى بأحد فعله و لم يغتسل إلا أنهكه ، فاتفق الإجماع بعد ذلك و ما خالف فيه إلا داود و لم يلتفتوا إلى خلافه كذا فى الأوجز ، و اختلفوا فى مسلك البخارى إلى أى المذهبين مال فقيل و قيل و محله تقرير البخارى ، و كذلك ما حكى فيه الحافظ من خلاف بعض التابعين لم يعأوا به و لذا حكى فيه الإجماع جمع من الشراح .
- (٢) أى عادة فلو وضع أحد ختانه على خفافضها بحيث تلاقى و لم يولج فيها فلا غسل إجماعاً صرح بذلك جمع من الشراح .

بعضها لعدم موجب الغسل فبقى المراء على طهره كما هو الأصل وليس ذلك استدلالاً بالعدم ، ثم لا يبعد القول بأن إيراد المؤلف رواية المجاوزة بعد عقد الباب بلفظ الالتقاء إشارة إلى ما ذكرنا من اتفاق مدلوليهما ويشهد له رواية المجاورة بالراء المهمة .

[إنما الماء من الماء في الاختلام (١)] هذا يحتمل معنيين أحدهما أنه وإن

كان معمولاً به في أول الاسلام إلا أنه لم يبق حكمه اليوم إلا في الاختلام ، فإن المحتمل إذا رأى ما يريه ثم لم ير بللاً لم يوجب ذلك غسلًا فإن الماء من الماء لا غير ، والثاني أنه لم يرد به في الحديث إلا ذلك قبلاً و بعداً غير أن الناس حملوه على النوم و اليقظة معاً ثم لما تبين مراده عليه السلام اقتصر على النوم للعلم بأن ذلك مراده عليه السلام إلا أن هذا التأويل الأخير يردده صريح روايات الصحاح فإن فيها تنصيهاً على أنه عليه السلام قرره على ما فهموه من التعميم وهذا في غير رواية ، و مع هذا فباب التأويل مفتوح بعد بسعته كما لا يخفى على من ألقى السمع و هو شهيد إلا أن التأويل بعضه قريب و بعضه بعيد .

[باب في من يستيقظ و يرى بللاً] .

[عبد الله بن عمر رضي الله عنه] هما أخوان (٢) كان الأول منهما عابداً زاهداً

(١) والجملة أن الجمهور بعد ما قالوا بإيجاب الغسل بالتقاء الختانين اختلفوا في حديث الباب فقل منسوخ لصريح حديث أبي بن كعب و به قال جمع من المشايخ ، وقيل هو في الاختلام و قيل في المباشرة كما ذكره ابن رسلان ، أو المراد الأعم من الماء الحقيقي و الحكمي و هو الإيلاج كما قرره الشيخ في أبي داود .

(٢) يعنى عبد الله مكبراً وعبيد الله مضغراً كلاهما أخوان ، أما الأول فن رواية مسلم والأربعة ، قال ابن حبان كان من غلب عليه الصلاح حتى غفل عن الضبط فاستحق الترك وفي التقريب : ضعيف عابد ، وأما الثاني فن رواية الستة ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع كذا في التقريب .

ورعاً مجاهداً لنفسه فسأه حفظه والآخر كان حافظاً متقناً وأبوها عمر هو ابن حفص بن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهم .

[إذا استيقظ الرجل فرأى بلة [إلخ] المذهب (١) عندنا أن المحنم إذا تيقن بكون البلل منياً أو ظن به أوجب الغسل و إلا فلا و لا ينفيه إطلاقه عليه السلام في لفظ البلل و ذلك لأن المسؤل عنه إنما هي بلة التي لا غير فالنخصيص بكونه منياً ناش عن قرينة المقام لا بالرأى فقط إذ لا يمكن أن يتوهم أحد وجوب الغسل على من استيقظ وفي ثوبه بلل بول فكذا المذى نعم ذهب بعضهم إلى وجوب الغسل بالمذى في مثل هذا بناء على الاحتياط في أمر العبادة ، وأما الذى ذهب إليه بعضهم (٢) من وجوب الغسل على المرأة إذ تذكرت حلاً و إن لم تر بللاً لاحتمال أنه وصل إلى رحمها أو لاحتمال أنه خرج ثم عاد فأمر لا ينبغي أن يعول عليه و ذلك لأنه مجرد احتمال فلا يزول به الطهارة المتيقنة بها مع أن المناط فيه الخروج من الفرج ولم يوجد على سبيل اليقين .

[باب ما جاء في المي و المذى] .

- (١) المسألة فروعها كثيرة الأذيال و الجملة أن منها ثلاث صور ، الأولى من رأى في المنام الاحتلام ولم يجد بللاً لا غسل عليه إجماعاً حكى عليه الاجماع ابن المنذر و تبعه ابن قدامة و غيرها إلا ما سبأ في كلام الشيخ من استثناء المرأة على قول بعض ، و الثانية من اتنبه فرأى منياً فعليه الغسل ، قال ابن قدامة : لا نعلم فيه خلافاً أيضاً ، وبه قال مالك والشافعي وإسحاق وغيرهم ، قلت : لكن حكى ابن رسلان فيه خلاف الشافعي فقال لا يجب عنده الغسل حتى يذكر بعد التنبه من النوم أنه جامع أحداً في النوم ، والثالثة أنه رأى بللاً و لا يعلم هو منى أو مذى فهو مختلف بين الأئمة جداً حتى عند الحنفية أيضاً فذكر ابن عابدين أربعة عشر صوراً للمسألة .
- (٢) ذكر هذا القول الحلبي في شرح النية .

[عن علي قال سألت إلخ] قد اختلفت (١) الروايات في تلك القصة حيث أسند السؤال إلى علي والمقداد ، والجواب أن الذي تكلم معه عليه السلام هو المقداد وكان السبب الحامل عليه على رضي الله تعالى عنه فاستاد السؤال إلى أحدهما حقيقة و إلى الآخر مجاز :

[باب في المذى يصيب في الثوب ، فقال بعضهم لا يجوز إلا الغسل] وهذا الاختلاف عائد (٢) إلى اختلاف أحوال الرجال بحسب غلط المذى ورقته فيفتقر في إزالة

(١) قلت : بقي فيه شئ و هو نسبة السؤال في بعض الروايات إلى عمار كما في النسائي وغيره و بسط العيني اختلاف الروايات في ذلك و اختلفوا في الجمع بينها فجمع ابن خبان بأن علياً أمر عماراً أن يسأل ثم أمر المقداد ثم سأل بنفسه ، قال الحافظ هو جمع حسن إلا آخره فيخالفه قوله وأنا أستحي فتعين حمله على المجاز بأن بعض الرواة أطلق أنه سأله لكونه الأمر بذلك و به جزم الاسماعيلي و النووي و جمع بعضهم بأن السؤال بالواسطة كان لخصوص نفسه و باشر نفسه بمطلق حكم المذى و قيل غير ذلك بسطه في الأجزاء .

(٢) ما أفاده الشيخ من عود اختلاف القولين إلى اختلاف الأحوال مبنى على ما قاله النووي وغيره من جمهور الشراح من أن النضح في الحديث بمعنى الغسل الخفيف وهو متعارف في معنى النضح وإذا أخذ بهذا القول فلا شك في أن الاختلاف يؤول إلى ما أفاده الشيخ لكن الوجه عندي أن ما ذكره الترمذي من الخلاف حقيق فان المشهور من روايتي الامام أحمد أن النضح بمعنى الرش يكفي عنده للمذى في الثوب لهذا الحديث كما بسط في محله و ما قاله النووي وغيره من شراح الحديث في معناه مبنى على تأويلهم الحديث إلى مسلكتهم و هو مذهب الأئمة الثلاثة والجمهور و هو إحدى روايتي أحمد أن المذى لا بد من غسله كسائر النجاسات فالنضح في الحديث بمعنى الغسل الخفيف عندهم .

الاول بحسب معالجة الشدة بما لا يفتر إلبه فى الثانى ، و فى لفظ الحديث إشارة ما إلى ذلك حيث خص الخطاب بعلى ولم يعمم لعله من حاله ما أوجب له هذا الحكم لا غير ، فكل من كان ممن يكثر ورود المذى فيه كفاه ذلك لحصول المقصود و كذلك من ليس بمثابته .

[باب فى المنى يصيب الثوب ، صفراء] من غير عصفر أو زعفران فان باقى الألوان لا ضير فى استعمالها للرجال كما هو المذهب المنصور .

[و حديث الاعمش أصح] أى من حديث أبى معشر حيث وضع الأسود موضع ممام و ما كتبه (١) بين السطور خطأ و بما ينبغى أن يتنبه له أن الاختلاف بين أئمتنا الحنفيين و الشافعى رحمهم الله تعالى فى نجاسة المنى و طهارته مبنى على أصل آخر يختلف فيه بيننا و بينهم و ذلك أنه رضى الله تعالى عنه لم يجوز الصلاة إذا تلبس المصل بشئ من النجاسات قليلا كان أو كثيراً فليس عنده العفو فى شئ من النجاسات و أثبت الامام رضى الله تعالى عنه فى النجس المفاظ قدر الدرهم و فى المخفف أقل من ربع الثوب كما هو مبسوط فى كتب مذهبه فاذا كان كذلك كان التلبس ببعض تلك الاشياء حينما ثبت لا يمنع الحكم بنجاسته عند الامام بخلاف الشافعى رحمه الله تعالى وذلك لأن الامام يحمله على أنه كان أقل من القدر المانع و لا يمكن هذا الحل عند الشافعى رحمه الله تعالى فاذا ثبت من الروايات بما فيه كثرة أنه يكتفى فيه بالنسج و القرص و fark و الحك و الحت ، و من المعلوم أنه غير مقلع و إنما (٢) أثره التقليل لا غير كما هو ظاهر فلزم القول بطهارته (٣)

(١) يعنى قوله من حديث منصور لأن أصحيته ليس على حديثه بل على حديث أبى معشر و ما ذكره من وجه الأصحية مشكل لأن الحديث أبى معشر أيضاً متابعات فتأمل وذكر الشيخ فى البذل بعد ذكر الاختلاف على إبراهيم أن كل هؤلاء حفاظ وثقات لا يقدح هذا الاختلاف فى حديثهم فثبت أن إبراهيم روى عنهما جميعاً .

فمن لم يجوز الصلاة بملابسة شئ منها و إن قل ، وأما الامام (١) و من تبعه فلما لم يكن هذا من أصوله لم يلزمه القول بطهارته و بما لا ينبغي أن يغفل عنه أن الاكتفاء بالفرك إنما هو الثياب (٢) و أمثالها لا البدن ، أما أولا فلأن الرواية إنما وردت في الثوب لا في البدن فلا تعدى موردتها مع أن الثوب ليس في معنى البدن حتى يلتحق أحدهما بالآخر ، و أما ثانياً فلأن حرارة البدن جاذبة فلا يعود ما يجذب منه في الجلد إلى جرمه مع أن الإزالة على تقدير عوده إليه إنما يكون بالفرك و لا يمكن فرك البدن ، و قيل (٣) بل البدن يظهر أيضاً بالفرك واستظهر

— (٢) قال ابن قدامة : والمعنى فيه أن الفرك يراد للتخفيف إلخ ، وكذا قال

غيره لكن يظهر من فروع الحنفية أنهم قالوا بكونه مطهراً و لذا صرح صاحب الدر المختار بأنه لا يعود نجساً بعد الفرك على المعتمد فتأمل .

(٣) و لذا استدل الشافعية و من وافقهم بأحاديث الفرك على الطهارة .

(١) و توضيح مسالك الأئمة في ذلك أنه نجس عند الحنفية قولاً واحداً و يعنى

عن قليله و يكفي فرك يابسه و كذلك هو نجس عند مالك ولا بد من غسله

رطباً و يابساً و اختلفت الروايات عن أحد قائل مشهور عنه أنه طاهر و عنه

أنه كالدم أى نجس ويعنى عن يسيره و عنه أنه لا يعنى عن يسيره ويجزى

فرك يابسه على كل ، و كذلك اختلفت الروايات عن الشافعية فالمشهور أنه

طاهر ، و الثانى أن منى الرجل طاهر دون المرأة ، و الثالثة كلاهما نجسان

و نسب النووي هذين القولين إلى الشذوذ ، كذا في الأوجز .

(٢) كما حكاه صاحب الهداية عن الامام فقال : ولو أصاب البدن قال مشايخنا :

يظهر بالفرك لأن البلوى فيه أشد وعن أبي حنيفة أنه لا يظهر إلا بالفرك

لأن حرارة البدن جاذبة فلا يعود إلى الجرم و البدن لا يمكن فركه ، انتهى .

(٣) رجع هذا القول صاحب الدر المختار فقال بلا فرق بين منه و منها و لا

بين ثوب و بدن على الظاهر ، انتهى .

بدلالة النص فإن البلوى و الضرورة في البدن أشد منه في الثياب و استبدل بالفرك
 الدالك لقربه منه ثم إن هذا كله (١) إذا لم ينطلع رأس الذكر بشئ من النجاسات
 الآخر كالبول و نحوه فإنه إذا تنجس بشئ من تلك لم يطهر بالفرك ثوباً كان أو
 غيره فإن التخفيف و الاكتفاء بالفرك ثبت في المني لا غير على خلاف القياس فلا
 يمكن الحكم بطهارته بالفرك فيما لم يرو فيه النص ويشكل عليه ما يروى (٢) من أن كل
 خل يمدى ثم يمني فلم يكن المذى منفكاً عن المني وقت خروجه إذا الرواية صرحت بأن
 المني لا يخرج إلا وقد خرج المذى قبله فلا يتحقق للرخصة معنى لعدم مصداقه ويكون
 قول عائشة رضي الله تعالى عنها كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ محتاجاً إلى
 ضرب من التأويل و إلا لزم التطهر من غير المني أيضاً و الاكتفاء فيه بالفرك ،
 و الجواب أن الاذن بالشئ يستلزم الاذن بلوازمه الغير المنفكة عنه فلما كان البول
 غير لازم للمني في خروجه والمذى لازماً وقد عرف الشارع ذلك ثم أذن بالاكتفاء
 بالفرك في المني علم منه أن هذا القدر من المذى معفو عنه تبعاً و إلا لأورث
 حرجاً و لا كذلك إذ كان المذى منفرداً من المني لا معه فإنه غير معفو عنه إذ
 ذاك فلا بد من الفصل إذاً ثم لا يذهب عليك أن الاجزاء بالفرك و الحت و غيره
 في الغليظ منه لا الرقيق لأن الفرك فيه لا يأتي بفائدة من نحو التقليل و القلع وهو
 المقصود و لعلك عرفت بما هنا أن الشرع إنما رخص في الاكتفاء بالفرك في المني
 تخفيفاً منه و رخصة مع الحكم بنجاسته فلا يفهم منه طهارته ، و أما قول ابن

(١) صرح بذلك في الدر المنثور و ما ذكره الشيخ من الاشكال ذكره ابن الهمام

و أشار إلى هذا الاشكال و الجواب ابن عابدين .

(٢) أما أول الحديث من قوله كل خل يمدى فمشهور يروى من حديث عبدالله

بن سعد ومعتل بن يسار وعلى رضي الله عنه بسط طرقها الزيلعي وأما زيادة

قوله ثم يمني لم أجدهما إلا ما ذكره ابن الهمام و غيره من أهل الفروع

من كلام شمس الاسلام فتأمل .

عباس (١) رضى الله تعالى عنه فالمراد فيه التشبيه بما شبهه به في الاكتفاء فيهما بالفرك أو في زوالهما بالحك و الحت أو في تقدر الطبع لهما معاً لا في الطهارة والنجاسة كيف و قد أمر هو نفسه بإزالته وأصل الأمر الوجوب ما لم يقم قرينة خلافه فلا يضر قوله هذا لمن قصد إثبات نجاسته شيئاً .

[باب الجنب ينام قبل أن يغتسل إلخ] كأنه جعل النوم قبل الغسل مصداقاً بنوعين فإن النائم قبل الغسل إما أن لا يتوضأ أيضاً كما أنه لم يغتسل أو يكتفى بالوضوء و لا يغتسل فأورد المؤلف كلا من هذين النوعين في الترجعتين و هذا بالنظر إلى نفس الروايات التي أوردتها و أما رأيه (٢) رضى الله عنه فلا يوافق إلا وجوب الوضوء أو استحبابه سيما في نقل فعله عليه السلام و هذا الذى (٣) ذكره من نسبة الغلط إلى أبي إسحاق دون من أخذ منه مبنى على أن الآخذين من أبي إسحاق كثيرون ممن لا يكاد العقل يجوز تطابقهم في الغلط مثل شعبة والاعمش و الثورى وغيرهم فكان عزو الغلط إلى أبي إسحاق وحده أهون منه إلى هؤلاء بأسرهم وأنت تعلم أن المؤلف رحمه الله تعالى كان في سعة من ورد هذا الاشكال لوفعل إذ الروايتان لا يرد صدق أحدهما صدق الاخرى فأية ضرورة إلى القول بوم أحد من الرواة مع إمكان الوجه الصحيح فإن عائشة رضى الله تعالى عنها يمكن أنها ذكرت للأسود كلا من الأمرين إذ الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان غالب أحواله النوم بعد الوضوء إلا أنه

(١) هو ما ذكره شراح الهداية : المتى كالخطأ فأمله عنك ولو باذخر، انتهى ، قلت : و قد روى بالفاظ مختلفة موقوفاً و مرئوعاً و حكى الترمذى بلفظ المتى بمنزلة الخطأ .

(٢) كما يظهر من كلامه على حديث أبي إسحاق و ترجيحه حديث الوضوء .
(٣) و وافقه على ذلك أبوداؤد كما صرح به في سننه و غيره أيضاً كما ذكره الشيخ في البذل ، و قال ابن مفوز : أجمع المحدثون أنه خطأ من ابن إسحاق و إن تعقب الحافظ الاجماع كما سيأتى .

لا يبعد أن يكون فعل هذا (١) أيضاً بياناً للجواز ولو مرة أو مرتين كيف وذكر كل من الأمرين لا يتوقف صحته على استغراق عادة هذا الأمر كل زمان من أزمنته عليه السلام حتى يلزم التناقض بحمل كل منهما على الصحة (٢) فقد ذكرت عائشة رضي الله تعالى عنها في غير موضع من أفعاله عليه السلام وعاداته في أحواله ما دل على أن الأمر كان واسعاً غزده عليه السلام ولم يكن يلتزم شيئاً من أمثال هذه الأمور خوفاً من أن يثقل على أمته القيام به عيناً فقد قالت في قيام الليل أنه كان ينام و يصلي و في وتره أنه أوتر من آخر الليل و أوسطه وأوله وفي نومه بعد الجنابة أنه نام قبل الغسل وبعده فأية استبعاد على أنه نام قبل الوضوء و هذا هو المذهب عندنا من أن النوم بعد الوضوء و إن كان يتضمن فضلاً و لا كذلك النوم دونه إلا أن ذلك لا يوجب إساءة و كراهة هذا و يحتمل (٣) أن يراد بمس الماء التقي في الرواية المس الكامل الذي لا يغادر شيئاً من أجزاء جسمه المصدق بالغسل لا مطلقه الشامل لكل مس

(١) وهذا هو الصواب كما بسطه الشيخ في البذل و برهن عليه ، وقال النودى : هو عندى حسن ، قلت : و يؤيده ما روى الطبراني عن عائشة كان عليه السلام إذا جامع بعض نسائه فقبل أن يقوم ضرب يده على الحائط وروى البيهقي عنها كان عليه السلام إذا أجنب و أراد أن ينام توضأ أو تيمم و إسناده حسن قاله ابن رسلان ، قال الشوكاني : و يجب الجمع بين الأدلة بحمل الأمر على الاستحباب و يؤيد ذلك أنه أخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر أنه سأل النبي عليه السلام أيتام أحدنا و هو جنب قال نعم و يتوضأ إن شاء .

(٢) على أن الحديث صححه البيهقي وأبو عبدالله الحافظ وأبو الوليد و أبو العباس بن سريج كما حكى عنهم الشيخ في البذل .

(٣) هذا توجيه ثان للجمع بين الروايتين و بهذا جمع البيهقي و حكاه عن أبي الوليد و هو عن أبي العباس بن سريج كما في البذل .

المصدق بالوضوء والاستنجاء، وعلى هذا فلا يخالف هذه الرواية سائر الروايات لأن المنى فيها حينئذ هو الغسل لا غير فلا ينافيه ثبوت الوضوء ونحوه في سائر الروايات وهذا وإن كان يستبعد فيما يبدو للناظر إلا أنه غير مستبعد نظراً إلى محاوراتهم فكثيراً ما يورد القصر على وجه العموم ولا يراد إلا القصر بالنسبة إلى من فهمه المخاطب منفرداً بالنسبة أو متشاركاً للقصور عليه في ثبوت النسبة ومن ذلك قول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه « لا وضوء إلا من فساء أو ضراط » وقوله عليه السلام إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجماً إلخ، وقوله إنما الماء من الماء مع اتفاق العلماء قاطبة على وجوب الغسل للحائض والنفساء إلى غير ذلك فافهم .

[أبنام أحدنا و هو جنب قال نعم إذا إلخ] وهذا نذب إلى المتدوب (١) المستحب لا أنه نقي لأصل الجواز كما قدمنا آنفاً .

[باب ما جاء في مصافحة الجنب] وهذا وإن لم (٢) يذكره المؤلف ههنا إلا أنه مصرح (٣) به في تلك الرواية وبه يتم إirاده في هذا الباب و المنى في قوله

(١) أي عند الجمهور وبه قلنا وتوضيح مسالك الفقهاء في ذلك كما في الأوجز أن الظاهرية وابن حبيب من المالكية قالوا بوجوبه والجمهور والأئمة الأربعة باستحبابه وما نقل ابن العربي عن مالك والشافعي أنه لا يجوز له أن ينام قبل أن يتوضأ أنكر عليه ، قال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً أوجبه إلا طائفة من أهل الظاهر وسائر الفقهاء لا يوجبونه وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق ، قال العيني : ذهب طائفة إلى أن الوضوء المأمور به الجنب هو غسل الأذى منه و غسل ذكره ويديه وهو التطيب وذلك يسمى عند العرب وضوءاً قالوا وابن عمر لا يتوضأ عند النوم الوضوء الكامل كما في الموطأ وهو روى الحديث و علم مخرجه .

(٢) يعني ذكر المصافحة فإن الرواية التي ذكرها المصنف في هذا الباب ليس فيها ذكر للمصافحة .

(٣) ففي رواية للبخاري فأخذ يدي فشبت معه حتى تعد فانسلت فأبيت، الحديث.

لا ينجس نجاسة لا يجوز معها مخالطة الناس و مصاحبتهم و التكلم معهم و الخروج في الأسواق و غير ذلك من المقاصد كما يظنه كثيراً من العوام وليس المنى النجاسة مطلقاً أعم من الحقيقي والحكمي كيف والنجاسة التي حرمت عليه قراءة القرآن ومس المصحف و دخول المسجد غير منكرة ثم إن النبي ﷺ و إن كان قد أخذ بيده جنبا لم يشي معه لكنه رضى الله تعالى عنه لما علم أنه عليه الصلاة و السلام سيرضى بفعل الذي أفعله لعلمه بأن النبي عليه السلام يجب التطهر ويأمرنا به لاسيما حين تلقى أحد صلواتنا ذهب من غير استئذان منه ﷺ و لم يعد هذا عصياناً منه و مخالفة لأمره عليه الصلاة و السلام و يستنبط من القصة و ألفاظها مسائل .

منها جواز مصافحة الجنب الذي عقد الباب لأجله .

و منها أن النجاسة الحكمية لا تؤثر تلوثاً في غيره و لا تعجيساً ما لم يكن ثمة نجس حقيقى و إلا لما أمكن أن يعطى أبو هريرة له ﷺ يده النجسة .

و منها (١) جواز خروج الجنب لحوائجه في الأسواق و المشاهد إذ لو لم يجوز لأنكر النبي ﷺ عليه خروجه من بيته جنبا حين علم به .

و منها جواز تأخير الغسل ما لم تحضر الصلاة .

و منها جواز ترك الامتنال لأمر أحد من الأكابر إذا علم أنه و إن كان أمر بما أمر به صريحاً غير أنه لا يستخط على مخالفته و يرتضيه فإن الظاهر أنه عليه الصلاة و السلام قصد مصاحبته له حين أخذ بيده لكنه لما علم رضاه في خلافه لم يبال بمخالفة هذا الأمر لعلمه أن هذه المخالفة لكونه خلافاً إلى خير لا يعد عصياناً و لا يوجب محظرة عليه الصلاة و السلام و لذا لم ينكر عليه انتخاذه و سؤاله بقوله أين كنت يدل على ما قلنا من كونه قصد كونه معه و مصاحبته و بماثاته .

(١) و لذا بوب البخارى في صحيحه على حديث الباب و غيره باب الجنب يخرج و يمشى في السوق و غيره و استنبط الحفاظان بنحو هذه المسائل التي أفادها الشيخ .

ومنها سؤال الرجل عن صدر منه ما فيه مساغ للانكار عذره فيه ليعتذر لو معقولا ويبين له الصواب ويرشد إلى الحق أو يعزز على ما ارتكبه لو افتقر إليه .
و منها أن لا يادر إلى التعنيف ما لم يعلم باعته على ما فعله .

و منها جواز التكلم بين يدي الأكابر والعلماء ولو أئمة و خلفاء بأمثال تلك الأمور التي لا تستقيح شرعاً كيف و لو سكت أبو هريرة عن ذكره حياة لعد هذا عصباناً منه حين يسأله النبي ﷺ وهو لا يجيبه ، و بذلك يعلم أن ما شاع في جملة زماننا من عد أمثال هذه الكلمات مع كبارهم وقاحة حتى إن أحدهم يظل يومه جنباً و لا يتمكن من الغسل حياة من أهل بيته و إن فاتته في ذلك صلاة أو صلوات فانه يبعد عنه أن يغتسل و هو يمرى من أعينهم أو بحيث يعلمون به و لو غيباً وكان من قلة حياته من ربه تعالى أنه عد قضاء فرض صلاته حياة مع أنه ليس في شئ منه و إنما كان ذلك حيلة من شيطانه تسبب بها إلى ارتكاب عصيانه و كاد يبلغ إلى أن يسلب عنه نور إيمانه .

و منها جواز الحكم على الشئ بلفظ أعم من المعنى المقصود إثباته و نفي الشئ عنه و إن لم يتف غير نوع منه معلوم فان قوله ﷺ إن المؤمن لا ينحس مع ما ثبت له من النجاسة المعتبرة عند الشرع بأنواعها الحدث و الجنابة و الحيض و النفاس بعضها فوق بعض حتى إنه حرم عليه في كثير منها قيامه بأكثر القربات مع تلبسه بها مشير إشارة ثابت مناب التصريح بأن الشئ كثيراً ما يطلق على الشئ و المراد إثبات بعض أنواعه له و أنه كثيراً ما ينتفى عنه بانتفاء بعض أنواعه وإن كان ظاهر اللفظ يدل على العموم إلا أنه لا ضير فيه بعد حصول المقصود فان من الظاهر الذي لا يكاد يستتره سائر أن المخاطب لا يلتبس عليه المراد بهذا الإطلاق و بهذا ينحل كثير من الروايات التي تظن أنها تخالف غيرها حيث أثبت في إحداها الحكم مع نفيه في أخراها فذلك المخالفة إنما نشأت من حمل كليهما على العموم الجنسي و لو حملنا على العموم النوعي لم يكن بينهما معارضة .

و منها استحباب الطهارة للحضور بين يدي العلماء الصالحين .

[باب ما جاء في المرأة ترى مثل ما يرى الرجل] وهذا وإن كانت قد سبقت إليه إشارة ما إلا أنه كان استطراداً وتبعاً لذكر الرجال فأراد الإشارة إلى حكمين إصالة فإن كانت الكلام في الأول مسوقاً للرجال و ههنا لا ذكر لغيرهن أصلاً .

[إن الله لا يستحي إلخ] هذا اعتذار منها عن تبادل مثل ما سألت عنه ومعنى قولها إن الله لا يستحي عن الحق أنه لا يأمر بها ولا يرتضيها ثم إن قول أم سليم فضحت النساء معناه أنك أعلمت النبي ﷺ بكثرة شهوتهن حتى إنهن يرين بأمثال تلك الأحلام وهذا القول منها جرى على حسب العادة و تكلم بما تقتضيه الطبيعة و إلا فثأته ﷺ أرفع من أن يخفى عليه مثل هذا الأمر حتى يعرفه بقولها .

[باب الرجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل] وهذا الحديث يدل على طهارة سور (١) المرأة المحببة كالرجل المحبب و كذلك الحكم في الحائض و النفساء فإن نجاسة المذكورين حكيمية لا غير و كذلك الحكم في العرق لانحداد حكمهما لتولدهما من اللحم معاً فلما استدفأ النبي ﷺ بها و هي لم تغتسل ولم يكن يد من التماس و بدنه ﷺ مبتل بالماء دل ذلك على طهارة العرق و السور معاً ثم إن الرواية دالة أيضاً على طهارة المستعمل من الماء فإن الماء المستعمل هو المنفصل عن عضو المتطهر بعد الطهر و لا شك أنه ﷺ لما استدفأ بها انفصل عن جسده الشريف شئ من البلة و تبلل بها شئ من ثياب عائشة رضي الله تعالى عنها وجسدها ثم يعود النجس إليه ﷺ و لم يثبت في شئ من الروايات الضعيفة أو القوية أنه كان يعاود إلى غسل مواضع إصابة هذا الماء فيثبت المدعى لا محالة .

[وبه يقول سفيان إلخ] والاكتفاء بذكر من ذكر إما لعدم ظفره بالتصریح

(١) إذ لا فرق بين السور و العرق فقد صرح الفقهاء قاطبة أن عرق كل شئ

عن غيرهم أو لأن ذكرهم يغنى (١) عن ذكرهم إذا المخالفة لا بد لها من التخصيص عليها
و أما الوفاق فلكونه أصلاً لا يتوقف الحكم به على تصريحه به فافهم ولا يبعد
القول بكونه لم يقف على مذهب الآخرين في تلك المسألة لا صراحة و لا دلالة
و الله تعالى أعلم .

[باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء] .

[الصعيد الطيب طهور المسلم] إضافة (٢) إلى المسلم مع العلم بكونه محتاجاً
إلى إزالة الحدين الأصغر و الأكبر جميعاً مشعرة بأن التراب مطهر له عن جنابته
كتطهيره له عن حدثه الموجب للرضوء مع أن المسلم بحسب عادته الجارية على أكثر
أفراده لا يستغنى عن الغسل و لا يكاد يسلم عن موجباته عشر سنين (٣) فلا بد من
القول بجواز التيمم لإزالة الجنابة و بذلك يظهر مطابقة الرواية للترجمة .

(١) قال ابن المنذر: أجمع عوام أهل العلم على أن عرق الجنب طاهر ثبت ذلك

عن ابن عمر و ابن عباس و عائشة وغيرهم من الفقهاء ، كذا في الأوجز

عن المغني ، وقال العيني : المؤمن لا ينجس وأنه طاهر سواء كان جنباً أو

محدثاً حياً أو ميتاً ، و كذا سورة وعرقه ولعابه و دمه ، و عن الشافعي

قولان في الميت أحدهما الطهارة ، انتهى ، وبسط الكلام على ذلك فارجع

إليه إن شئت ، وقال ابن قدامة : سور الآدمي طاهر سواء كان مسلماً أو

كافراً عند عامة أهل العلم إلا أنه حكى عن النخعي أنه كره سور الحائض .

(٢) يعني أن استدلال المصنف على جواز التيمم للجنب بأنه طاهر جعل الصعيد

طهوراً له وهو بعمومه يتناول الطهور عن الحدين مما لعدم التقيد ولأنه

لا بد أن المسلم يحتاج إليهما معاً في عشر سنين .

(٣) و استدلال الحنفية و من معه بذلك الحديث على أن التيمم لا يطل بخروج

الوقت كما بسط في الأوجز ، و أيضاً استدلال الجمهور خلافاً للمالكية بقوله

فأمسه جلدك على أن الدلك لا يجب في الغسل ، كذا في الأوجز .

[فان ذلك خير] استعمال (١) صيغة التفضيل يشير إلى الخيرية في كليهما فان أصل الفعل ما لم يوجد في الفاضل و المفضول جميعاً لم يصح إطلاق صيغة التفضيل و هذا يستدعي جواز الاكتفاء بالتيمم وإن وجد الماء و الجواب أما أولاً فبأنه من قبيل قولهم أعلم من الجدار وأفقته من الحمار أو هو مجرد (٢) عن معنى التفضيل .

و أما ثانياً فبأن المعنى تفضيله عليه و لكن لا عليه مطلقاً بل مقيداً بعدم الماء و المعنى فان استعمال الماء خير من استعمال التراب عند عدم الماء و لا شك في ثبوت الخيرية فيه عند ذلك و لا يلزم منه ثبوته له عند وجود الماء أيضاً و صار الحاصل أن الاكتفاء بالتراب و إن كان مجزياً عند عدم الماء إلا أن الطهارة بالماء أكل و بهذا يعلم أن راجي الماء يؤخر الصلاة إلى آخر وقتها لتقع صلاته بأكل الطهارتين فان استعمال الماء بعد وجوده خير من الاكتفاء بالتراب عند عدمه .
وأما ثالثاً فبأن التيمم خلف عن الوضوء وهذا هو المعنى بالخيرية في الوضوء فلما كان الوضوء أصلاً والتيمم خلفاً لم يحز الاكتفاء بالتيمم عند قدرته على الوضوء لما يلزم فيه من العمل بالخلف عند قدرته على الأصل فافهم .

[و يروى عن ابن مسعود (٣) أنه كان لا يرى إلخ] هذا على ما روى

(١) فان الخير يستعمل في الاسم وبمعنى أفعل التفضيل أيضاً كما بسطه الراغب، وقال النوى في لغاته : فلان خير الناس ولا تقل أخير ، لا يشي ولا يجمع لأنه في معنى أفعل ، انتهى

(٢) كما في قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً الآية ، قاله أبو الطيب .

(٣) تيمم الجنب يجمع عليه عند عامة أهل العلم من الصحابة و التابعين و الأئمة الأربعة إلا ما روى عن عمر و ابن مسعود و التخفي من عدم جوازه للجنب ، و قيل إن الأولين رجعا عن ذلك ، قال ابن العربي حكى عن

ابن مسعود أنه لم يره و انعقد الاجماع بعد ذلك على جوازه للنصوص ، ■

بعضهم من مذهبه ظاهر إلا أنه يبعد من هذا البحر المدره التحرير أن يخفى عليه هذا الحكم الذى لا يكاد يخفى على جليل ولا حقير كيف ، وعن أهل التفسير من ذهب إلى أن المراد باللس فى الآية هو الوطنى لا المس و يروى هذا التفسير عن ابن مسعود أيضاً فالحق أنه رضى الله تعالى عنه لم ينكر أصل شرعية التيمم للجنب ومن فى حكمه و إنما أراد رد العوام عما هم عليه من المبادرة إلى التيمم بأدنى ما يترى لهم من المرض وغيره و إن لم يبلغ إلى حد يبيح التيمم و هذا الذى ذكرنا هو الظاهر لمن تتبع آثاره و أقواله و جعل يتفحص أحواله و أماله ثم فى ضيقه رضى الله تعالى عنه دلالة على أن بعض المسائل الشرعية يجوز أن يخفى عن العوام إذا تضمن إظهاره عليهم مفسدة أو كان فى إخفائه عنهم مصلحة مرصدة فافهم .

[باب فى المستحاضة (١)] اعلم أن مسألة المستحاضة قد تبحرت فيها الأفهام (٢) و زلت فيها الأقدام قد تشتت فيها أراء العلماء و اختلفت فيها أقوال الفقهاء و قد

كذا فى الأوجز ، قلت : والأوجه فى سبب إنكارهما ذلك ما أفاده الشيخ و يؤيده ما ورد عنهما من الآثار .

(١) أصلها من الحيض لحق الزوائد للباقة ، و قيل للتحول من دم الحيض إلى غير الحيض و لا يستعمل فعلها إلا بيناً . المجهول يقال استحيضت المرأة فهى مستحاضة و حكمها حكم الطاهرات فى العبادات إجماعاً و كذا فى الوطنى عند الجمهور ، هكذا فى الأوجز .

(٢) قد أقر العلماء الفحول بالتحير فيها و أفردوا التصانيف فيها و مع ذلك كله لم تفتح بعد مقفلاتها و لم تحل مشكلاتها ، قال ابن العربى : و ما أبهر بصرى و بصيرى فى إقامق ورحاق من يقوم على مسائل الحيض إلا واحداً من علمائنا و هو أبو محمد إبراهيم بن أمديه المقدسى فإنه كان جعلها سميح عينيه ولديم فكره حتى استقل بأعبائها و فتح مقفلاتها و حصل فروعها غير أن أحاديثها و القول عليها ربما قصر فيها ، انتهى .

قرر الأستاذ العلامة و البحر التحرير الفهامة ههنا تقريراً يشفي البال و يذهب اللبال
فلنلقبه عليك كما ألقاه علينا ونقيد لك كما تقرر عينا (١) فقول : إن المؤلف رحمه الله
تعالى جزاء الله عنا و عن سائر أصحاب المذاهب خيراً عقد لبيان هذه المسألة أربعة
أبواب لما فيها من الاختلاف الوافر والأحاديث التي كل منها يقضي على خلاف الآخر
فيما يبدو للنظر فالباب الاول معقود لبيان أن المستحاضة ليست في حكم الحائض حيث
لا تمتنعها الاستحاضة صوماً (٢) و لا صلاة و لا غيرها بخلاف الحائض و هذا
الباب وإن كان المقصود عنه ما ذكرنا إلا أنه ذكر فيه بعض أحكام المستحاضة الجارية
عليها عند قوم و لكن هذا الذكر تبع و استطراد .

و الباب الثاني معقود لبيان حكم المستحاضة عند قوم (٣) و هو أنها تتوضأ

(١) أي كى تقرر بهذا التقرير عينك .

(٢) و تقدم قريباً أنه إجماع و لم يختلفوا في ذلك إلا في الوطى فكذلك عند
الجمهور منهم الأئمة الثلاثة وهو رواية عن أحمد ، و في أخرى له لا يأتها
إلا أن يطول ذلك ، و في رواية لا يجوز إلا أن يخاف زوجها الغت ،
كذا في الأوجز .

(٣) وهم الجمهور مع الاختلاف فيما بينهم أنها تتوضأ لكل فرض صلاة أو لكل
وقت صلاة و توضيح ذلك أن الأئمة الأربعة و جمهور الفقهاء ذهبوا إلى
أن المستحاضة لا يجب عليها الغسل إلا مرة واحدة عند انقضاء حيضها إلا المتحيرة
ثم بعد الغسل اختلفوا في الوضوء فقالت المالكية لا ينقض وضوءها بدم
الاستحاضة للعذر وما ورد في الروايات من الوضوء محمول عندهم على التدب
وقالت الأئمة الثلاثة يجب عليها الوضوء ثم اختلفت الثلاثة في وقت وجوب
الوضوء فقالت الشافعية يجب عند كل صلاة ، وقالت الحنفية و الحنابلة عند
وقت كل صلاة ، و هم من حكي مسلك الحنابلة موافقاً للشافعية ، كما بسط
في الأوجز .

لكل صلاة و مستندهم في ذلك ما رواه في هذا الباب من أنها تغتسل وتتوضأ عند كل صلاة .

و الباب الثالث لما روى من حكم المستحاضة في رواية أخرى و هو الجمع بين الصلاتين الظهر و العصر في غسل و بين المغرب و العشاء في غسل و أفراد صلاة الفجر بغسل و هو متمسك لقوم أيضاً كما سيذكره .

و الباب الرابع لبيان حكمها عند آخرين و استدلالهم بحديث أم حبيبة المروى في هذا الباب هذا و قد اختار إمامنا الأعظم الهمام القدوة الأنعم رواية الوضوء لكل صلاة بحمل اللام فيها على الوقت كما هو الشائع فيها لوقوعه مفسراً (١) في رواية أخرى فلم يكن للدول عنه مساغ و سيرد عليك وجه ترجيحه إن شاء الله تعالى ثم اختلفوا في الجواب عما يخالف مذهب كل مجتهد من تلك الروايات فقال الإمام قدوة العلماء الأعلام أن النبي ﷺ أمر فاطمة بنت أبي حيش بما يجب العمل به لسائر بنات حواء من غير فصل وليس في شئ من تلك الروايات ما يخالف مفهوم الرواية الثانية المثبتة للوضوء لكل صلاة بل الذي تثبته الروايات بأسرها إنما هو الوضوء لكل صلاة ، و أما الفصل حينما أمرت به فانما هو معالجة لها لا تشريع كما سيرد عليك تفصيله إن شاء الله تعالى ، و الشافعي (٢) رحمه الله تعالى و إن وافقنا في وجوب الوضوء لا الفصل لكل صلاة إلا أنه حمل الصلاة على معناها المصطلح و لم يحمل اللام فيها على الوقت و هو محجوج عليه في ذلك بالرواية المفسرة للراد و بكثرة

(١) فقد روى إمام الأئمة أبو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن

النبي ﷺ قال لفاطمة بنت أبي حيش : و توضئي لوقت كل صلاة و لذلك

متابعات بسطت في الأوجز ، و إن لم يحتاج إليها بعد السند المذكور .

(٢) و لا يذمب عليك أن المصنف ذكر مالكا أيضاً مع الشافعي مع الاختلاف

بينهما في الوضوء فهو عند الشافعي واجب ، و عند مالك مندوب كما

تقدم قريباً .

استعمال اللام في مثل ذلك في الوقت ومنه قوله تعالى «أقم الصلاة لدلوك الشمس» إلى غير ذلك .

[باب ما جاء أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة (١)] مطابقة هذا الباب للحديث الوارد فيه ظاهرة وظهر من عقد الترجمة بما عقدهما المؤلف به أن الظرف و هو قوله عند كل صلاة لا يتعلق إلا بقوله تتوضأ فقط و أن قوله تغتسل غير مقيد به فافهم .

[قال أحمد و إسحاق] هذا جمع منهما بين الروايات الثلاثة بأن النبي ﷺ لما أمر كلا من تلك النسوة بشئ منها، ومن المعلوم أن أحكام الشرع لا تختص فرداً دون فرد علم منها جواز العمل لكل امرأة امرأة على كل منها حسب ما يوافقها .

[فقد منعتى الصيام و الصلاة] و ذلك لأنها زعمتها حيضة فلم يسغ لها الاثنيان بالصلاة و لا الصوم حسب زعمها غير أنها بعد زمان يسير أو كثير أنت النبي ﷺ تسأله ذلك فكان المنع عنهما قبل الورود إليه أول ورود الاستحاضة عليهما بحملها على الحبض فلما كبر عليهما تركبها أنت تستفتيه ثم في قول النبي ﷺ .

[أنت لك الكرسف] و غيره دلالة على أن المذخور يجب عليه رد عذره ما استطاع وذلك لأن الحكم بجواز الصلاة مع سيلان الدم وانقلاط الرياح وسلسل البول و غير ذلك من أسباب العذر مبنى على كونه غير قادر على الامتناع عنه و أما إذا قدر عليه بنوع معالجة فلا و من منها يعلم أن المذخور إن كان بحيث لو صلى يركع و يسجد سأل عذره و لو قائماً أو قاعداً يؤمى بالركوع و السجود لا فانه يصلى بالايما . لأنه قادر على أداء الصلاة بالطهارة مع أن للركوع و السجود بدلا إلى غير ذلك من الجزئيات التي فيها كثرة .

[قوله سأمرك بأمرين] يعنى بعد بيان (٢) ما يجب عليك لأجل جواز

(١) و قدمنا قريباً مذاهب الأئمة في ذلك مع الاختلاف فيما بينهم .

(٢) حاصل ما أفاده حضرة الشيخ و به جزم جمع من شراح الحديث كشيخنا —

صلاتك وتحصيل طهارتك كما يرشدك إليه سين التسوية فانها لا توفى بها في الكلام إلا إذا قصد الامهال و الارخاء و ههنا قد أخذ النبي ﷺ في أمرها بما كان لها أن تأتمر به فلا يصح (١) إتيانه بالسین إلا للبناء على ما قلنا من أنه بین لها أولاً ما يجب عليها من الغسل أول انقطاع حیضها ثم الاكتفاء بالوضوء لكل وقت صلاة إلا أن الرواة أوردوها في بعض طرقها بحيث يلتبس المراد كما ههنا وإلا فالأمر أظهر كما ستقف عليه .

[قوله أيهما فعلت أجراً (٢) عنك] في شفاء مرضك وتقليل دمك حتى لا تشجن

— في البذل و القارى في المرقاة وغيرهم أن المراد بالأميرين الغسل لكل صلاة والجمع بين الصلاتين بغسل مستدلين على ذلك بما ورد في الروايات في قصة أم حبيبة المفسرة من تفصيل الأمرين بهما و ما يخطر في بالي من زمان أن حمل روايات حنة على قصة أم حبيبة ليس بوجه بل هما روايتان مختلفتان ، و لم أجد (و ما قال أبو داود في حديث ابن عقيل الأمران جميعاً لا يتعلق بحديث حنة عندي كما حررته في حاشيتي على بذل المجهود) في رواية في قصة حنة الغسل لكل صلاة فالأوجه عندي إن كان صواباً فمن الله وإن كان خطأ ففي و من الشيطان ، إن المراد بالأميرين في قصة حنة ، الأول التحرى في تعيين أيام الحيض فترك الصلاة بالتحرى ستة أيام أو سبعة أيام ثم تغتسل و تتوضأ لكل وقت صلاة ، و الثاني الجمع بين الصلاتين بغسل واحد و جعل النبي ﷺ هذا الثاني أعجبهما إليه لأن فيه برامة الذمة باليقين بخلاف الأول فإن فيه برامة الذمة بالتحرى فتأمل فانه لطيف .

(١) قلت : و أما على ما قررت لك فيكفى للتأخير في إتيان السین قوله ﷺ بأيهما فعلت أجراً عنك من الآخر فإن قويت عليهما فأنت أعلم فإن هذا القدر كاف للتسوية .

(٢) فهذا السياق كالنص على أجزاء كل من الحكيمين عن الآخر فترك الصلاة مع —

كما تشجين ثم بين لها أن الذى وقع لها من ترك الصوم و الصلاة .

[إنما هى ركضة من الشيطان] و هو مجاز عن سروره بذلك و انشراح صدره به و ضمير هى راجعة إلى الوسوسة التى هجست فى قلبها حتى منعها الصوم و الصلاة و لا يبعد إرجاعها إلى الحبضة لكونها سبباً لتلك الوسوسة .

[و قوله إن قويت عليهما فأنت أعلم] بما تختارين منهما لتفسك وهذا مشير إلى أن هذين الأمرين اللذين أمرها بهما لم يكرنا بحسب التشريع لها ولا إيجاباً عليهما و إنما هى معالجة و تدبير لازالة مرضها و تقليل دمه و إلا لما كان للتخير معنى و يؤيده قوله إنك أعلم و ربما (١) يتوهم أن التخير لا يمكن أن يجعل دليلاً على كون المذكور مهناً معالجة لا تشريعاً إذ ربما يخير المكلف بين أمرين أو أمور أيهما فعله سقط عنه الواجب و إن لم يكن الواجب واحداً منهما عبثاً حتى يلزم أن لا يفرغ ذمته بفعل أحدهما و له فى الشرع نظائر منها جمعة المسافر و ظهره فانه غير بين إتيانه هذه أو هذه و كمن حلق رأسه فى الاحرام بعد زفافه مخير فى إحدى الخصال الثلاثة المذكورة فى النص مع أنه ليس شئى منها واجباً عليه عبثاً فالتخير لا يتمشى دليلاً على أنه معالجة لجواز كونه واجباً والجواب أن التخير بين نوعى جنس واحد غير معقول ، و إنما المعهود التخير بين أجناس مختلفة كما فى الحلق و قتل صيد الحرم ، و أما صلاة المسافر فليس له تخيير فيها و إنما الواجب عليه هو الظاهر

== التحرى ثم الوضوء لكل صلاة يحزى عن الجمع بين الصلاتين وكذا العكس

وإن قويت عليهما مآ بأن تتحرى ثم تجمع بين الصلاة بالغسل فهى أعلم بحال استطاعتها و قدرتها فهذا السباق كالنص على ما ابتدعت فى تقرير الحديث .

(١) هذا كله منبأ على ما اختاره حضرة الشيخ وعامة الشراح من تفسير الأمرين

بالغسل لكل صلاة و الجمع بين الصلاتين و ما قرره هذا المتبلى بالسيئات

و المقر بالتقصيرات فلا يتمشى فيه شئى من ذلك فان الأخذ بالتحرى مبائن

للاخذ باليقين كلية كما لا يخفى .

عيناً لأحدهما لا بينه غاية الأمر أن فريضة الظهر تسقط عنه بالجمعة فضلاً من الله ومنة و ثلاً تجتمع الوظيفتان في وقت واحد مع أنا لواد عيناً أن الجمعة والظهر ليون باتن بين أحكامهما من الاختلاف الكثير في شرائط الوجوب والاداء وعدد الركعات وغير ذلك قاما مقام الجنس لانوعى جنس واحد لم يعد وهما الغسل في كل وقت صلاة لكل صلاة أو في كل وقت مشترك بين الصلاتين لأجلهما معاً لا يخفى كونها نوعى جنس واحد فلا يكون التخيير فيها من هذا القليل ويمكن الجواب عن أصل التوهم أيضاً بأن الرواية (١) المذكورة مفصلة في سنن أبي داود ذكر فيها الأمرين اللذين ذكرهما علاجاً فلو حملا على التشريع لأحدهما غير عين كما ذكره المتروم لم يكن معنى (٢) لقوله فتجضى ستة أيام إلى أن قال صومى وصلى وكذلك فافعل بلفظ الإيجاب فإن مقتضاه الاتيان بالصوم والصلاة مع أنه لم يذكر فيه الغسل بعد فبق على ما هو الظاهر من الاكتفاء بالوضوء لكل صلاة ثم أكد ذلك بالتنبيه حيث قال كما تحبض النساء وكما يطهرن لمبقات إلخ وليس فيه تخيير حتى يلزم ما لزم فعلم إنما التخيير إنما هو في أمر آخر وراء ما أمرها به عيناً ونص رواية (٣) أبي داود في سننه هكذا أن سهلة بنت سهيل استحيضت فأنت النبي ﷺ فأمرها أن تغسل عند كل صلاة فلما جهدها ذلك أمرها أن تجمع بين الظهر والعصر بغسل والمغرب

(١) إلا أن الروايات المفصلة التي في أبي داود وغيره التي فيها الغسل لكل صلاة والجمع بين الصلاتين ليست في قصة حمّة ولم أجد مع التبع الكثير في قصة حمّة في رواية ذكر الغسل لكل صلاة فتأمل إلا أن الشراح عامة فسروا حديث حمّة هذا بأحاديث غيرها فتأمل .

(٢) إلا أنى لم أجد هذا اللفظ في أحاديث وردت فيها الغسل لكل صلاة والجمع بين الصلاتين فتفكر .

(٣) و بنحو ذاك فسره شيخنا في البذل و تبعهما عامة الشراح و عشو زماننا لكن كما ترى هذه الروايات كلها في غير قصة حمّة فتدبر .

و العشاء بغسل و تغتسل للصبح ، وفي رواية له بعد هذه أن فاطمة بنت أبي حيش استحيضت منذ كذا و كذا سنة إلخ (١) ثم قال و رواه مجاهد عن ابن عباس لما اشتد عليها الغسل أمرها أن تجمع بين الصلاتين ، و في رواية له جاءت فاطمة بنت أبي حيش إلى النبي ﷺ فذكر خبرها قال ثم اغتسلي ثم توضئي لكل صلاة و صلى فهذا كله (٢) يرشدك إلى أن الواجب شرعاً إنما كان هو الوضوء لا غير نعم أمرها بالغسل إفراداً أو جمعاً معاملة ومن أصرح ما يدل على ما ذكرنا ما في سنن أبي داود أيضاً أن امرأة كانت تهراق الدم و كانت (٣) تحت عبدالرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلي فهذا الاختلاف في أمرها لا يجتمع إلا بما ذكرنا و كم من رواية (٤) دلت على أن الواجب في مثل هذا هو الوضوء.

(١) و لفظها منذ كذا و كذا فلم تصل فقال رسول الله ﷺ سبحان الله هذا من الشيطان لتجلس في مكن فاذا رأيت صفرة فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً و تغتسل للغرب و العشاء غسلاً واحداً و تغتسل للفجر غسلاً واحداً و توضأ فيما بين ذلك .

(٢) أي النظر على مجموع هذه الروايات و الجمع بينها يدل على أن الواجب هو الوضوء فقط كما لا يخفى .

(٣) و التي كانت تحت عبد الرحمن هي أم حبيبة ، و أما حنة فقد كانت تحت مصعب بن عمير فقتل عنها يوم أحد فتزوجها طلحة بن عبيد الله كما في الإصابة و غيره .

(٤) يعني إذا انحلت الروايات كلها مع قطع النظر عن نساها و إلا فظاهر ما وقفت عليها بعد أن حنة كانت متحيرة و حكم المتحيرة عندنا كما في الفروع أنها تتحرى فإن وقع تحريمها على طهر تعطى حكم الطاهرة و إن كان على حيض تعطى حكمه لأن غلبة الظن من الأدلة الشرعية و إن لم يغلب ظنها على شيء فمضى ترددت بين طهر و دخول حيض فتوضأ لكل صلاة و متى ترددت بين حيض و دخول طهر تغتسل لكل صلاة ، كذا في الشامي وغيره .

لا غير و سياتى لذلك زيادة بيان ثمة .

[قال أحمد و[سحاق إلخ] هذا جمع منها رضى الله تعالى عنهما بين الروايات المختلفة الواردة في حكم المستحاضة فان النبي ﷺ لما أمر بأمور ثلاثة مختلفة و من المعلوم أن الأحكام لا تختلف بحسب اختلاف أشخاص المكلفين و أفرادهم إذا كانوا من نوع واحد لزوم القول بمواز كل من تلك الثلاث لكل من النسوة اللاتي يتبعين بأمر الاستحاضة ثم هذا تكرار ظاهر فيما يبدو للناظر حيث كان المؤلف ذكر مذهبهما أولاً ثم عاد إلى بيانه ثانياً من غير قائدة جديدة في إحداها لا تكون في الأخرى مع أن ما ههنا لو حل على الإيجاب كان منافضاً لما تقدم حيث ذكر التخيير لكل منها بكل منها و ههنا ليس كذلك ، و الجواب أن ما ذكر أولاً كان بياناً للذهب و ما ههنا جمع بين الروايات بحمل كل منها على اختلاف أحوال السائلات أو بأن الأول كان بياناً لما يجوز لكل من النسوة و هذا بيان الأفضلية و الاستحباب أو المراد في الأول ليس هو الإطلاق في العمل لكل امرأة بل المراد العمل بكل من الروايات لكل من كانت داخلة في مصداق تلك الرواية المعينة و إنما التخيير بحسب ظاهر الحال لعدم العلم بحال تلك المرأة المعينة وعلى هذا فلم يكن بد من بيان التفصيل ثانياً ليتقيد ما أطلقه في أول بيان مراده و الله أعلم بمعاني كلمات عباده .

[قوله فتحيض] عدى نفسك حائضاً و عالى معك معاملة الحيض سبعة (١) أيام أو ستة و تفصيل تحقيق التردد المذكور في الحاشية (٢) بما لا مزيد عليه غير

(١) و الأوجه عندى أن قوله ﷺ سبعة أو ستة إيماء إلى أكثر عادة النساء إلى ذلك فتحرى على وفق عادتها و ذلك أن النساء على ثلاثة أحوال رطبة الأمزجة فيحضن عشرة أيام و نحوها و يابسة الأمزجة فيحضن ثلاثة أيام و نحوها و معتدلة فيحضن ستة أو سبعة و اعتدال المزاج هو الأصل .

(٢) إذ قال كلمة أو ليست للشك و لا للتخيير بل المراد اعتبرى ما وافقك من عادات النساء و قيل للشك من الروى ، وقيل أمر ببناء الأمر على ما تبين لها من أحد العديدين على سبيل التحرى ، انتهى مختصراً .

أن الأوجه بناء الأمر على ما هو العادة في نسائهم فلما كانت مختلفة أورد على التزديد .

[فان ذلك بمحرك] أى بفرض طهارتك و كذلك فافعل على كل شهر كما

تحيض النساء و كما تطهرن أى ليس بينك و بين سائر تلك النسوة اللاتي تعرفين

حكمن فرق و هو الذى ذكرنا سابقاً من الاكتفاء بالوضوء لكل صلاة .

[و قوله فان قويت على أن تؤخرى إلخ] يان لأول (١) الأمرين الموعود

بهما و قد ترك الرواة ثانيهما و قد ذكرنا لك ما بين أن الشافى مذكور فى كثير

من الروايات و إن لم يبين ههنا و أيضاً فقد علت فى غير ما رواية أن الواجب

لأجل جواز الصلاة إنما هو الوضوء لا غير وإنما كان الاكتفاء بالفصل لكل صلاتين

أعجب إليه ﷺ لسهولة و كان رسول الله ﷺ يحب ماسهل (٢) على أمته و لم يتعسر

سواء كان من أمور دينهم أو دنياهم مع أن الدوام على السهل أسهل و على العسير

أعسر فينجر تعسره إلى التبرك أصلاً .

[قال الشافى] رحمه الله تعالى و هذا و إن كان مستحسن الظاهر لما فيه

من البناء على الأقل فى أمر الحيض فيما مر وما يأتى لالزام القضاء فى أوله والأمر

بالأداء فيما بعد ذلك إلا أنه لا يخالو من مفسدة الأداء فى أيام الحيض فان اليوم

الثانى من الشهر الثانى من أيام استمرار الدم الذى بعد أول الاستمرار متوحد بين

كونه حبساً و استحاضة فالأمر بأداء الصلاة فى أمثال تلك الأيام ليس فى شئ من

الاحتياط مع أن ترك الواجب أهون من أداء الواجب (٣) و أما ما ذهب إليه

(١) على مختار الشيخ وغيره ، وأما عندى فيان للأمر الثانى كما عرفت سابقاً .

(٢) و هذا لا شك فيه فقد ورد ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار

أيسرهما إلا أن الأوجه عندى ههنا أن أحججه ﷺ لبرائة بالذمة باليقين

بخلاف ما فى التحرى من غلبة الظن بالبرائة .

(٣) كذا فى الأصل و الأولى عندى على الظاهر بدله من فعل الحرام و إن

أمكن تأويل كلام الشيخ بأن المراد من أداء الواجب أداء الصلاة فى حالة

أصحابنا رحمهم الله تعالى فالأمر ظاهر إذ الصلاة حق الله تعالى فلما أسقطه في ابتداء أيام الدم لا محالة لا يعود الوجوب بالشك لأن اليوم الثاني والثالث مشكوك في كونه حياً و طهراً فان اليقين يعارض اليقين و لا يعارضه الشك فاذا تم العشر من أيام الدم علم خروج أيام الحيض يقيناً فهذا اليقين يصلح لمعارضة مثله .

[باب المستحاضة تغتسل عند كل صلاة] .

[قوله لا] بما ذلك دم عرق [إلخ] فيه دلالة على أن الحكم في الخارج من السيلين و غيرهما مشترك في النقص و إن كان التفاوت بينهما ثابتاً بوجوه مفصلة في الفقه و لا يتم خروج دم الاستحاضة من إحدى السيلين و إن كان هذا هو الظاهر بحسب ما يبدو للنظر وذلك لأن المراد بالسيل ههنا مخرج البول لا أعم منه و دم

الحيض و هو مستلزم لفعل الحرام أو يقال إن ترك الحرام واجب فهو بعينه أداً الواجب فتأمل ثم الأئمة مختلفة في مدة الحيض فقالت الحنفية أقلها ثلاثة أيام و لياليها و أكثرها عشرة ، و قال أحمد و الشافعي أقله يوم و ليلة و أكثره قبل خمسة عشر يوماً و لياليها ، و قيل سبعة عشر ، و عند مالك لا حد لأقله و أكثره سبعة عشر يوماً و قيل ثمانية عشر يوماً و في مختصر الخليل : أكثره للبثداء نصف شهر و للعتادة ثلاثة استظهاراً على أكثر عاداتها واستنبط الرازي مسلك الحنفية بما ورد في الروايات الكثيرة الشهيرة في الصحاح الستة من قوله يُرْوَى : « لتنظر إلى عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضن » فقال إطلاق الأيام من ثلاثة إلى عشرة وأما قبله فيقال يوم و يومان و بعده يقال أحد عشر يوماً ، كذا في الأوجز ، وقد ورد نصاً مرفوعاً في روايات عديدة أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام ذكر طرقها الزيلعي والحافظ في الدراية مع الكلام على روايتها ليس هذا محلها وقد أقر ابن قدامة و غيره من محقق أهل الفقه أنهم لم يجدوا دليلاً على أن أكثره خمسة عشر يوماً فتأمل .

الاستحاضة لا يخرج (١) منه كما هو ظاهر لمن له أدنى درية بأحوالهن نعم سيل المني و الاستحاضة واحد و كذلك الحكم في سيل البراز فان الخارج منها بحسب الظاهر لا يؤتى له حكم الخارج من البرز ما لم يكن منه حقيقة كما في غدد البواسير فان الطهارة لا تنتقض بخروج شئ منها ما لم يسئل لاثما غير السيلين فالخارج منها ليس له حكم الخارج منها بل هو خارج من حكمها وقاسوا على دم الاستحاضة كل ما هو خارج من غير السيلين نجس وجعلوا الخارج النجس من غير السيلين ناقضاً للوضوء بهذا الحديث و أمثاله غير أن قوله عليه السلام في جواب السائل ما الناقض كل ما خرج من السيلين أهدر التفاوت بين الكثير و القليل إبقاء الكلمة ما على عمومها سيما و قد وصفت بصفة عامة ولا كذلك فيما خرج من غير السيلين وليس هذا موضع تفصيله .

[باب ما جاء في الحائض أنها لا تقضى (٢) الصلاة] لما فيه من التضاعف الموجب للخرج و ليس عليكم في الدين من حرج و لما فيه من الدم و التجسس ، و فيه من المضادة لأمر الصلاة ما لا يخفى و ذلك لأن الصلاة يشترط لها الطهارة فالتلبس بها ينافي كون المتلبس بها قابلاً لأداء الصلاة و لا كذلك الصيام فان الركن ثمة هو الامساك عن المفطرات الثلاثة نهائياً نائياً فليس في مفهومه منافاة بالتلبس بشئ من الانجاس ، والحاصل أن منافاة التجسس بنجاسة الدماء لكون المتلبس قابلاً لأداء الصوم

- (١) ففي الفتح الرحماني عن نهاية النهاية أن مدخل الذكر هو مخرج الولد و المني و الحيض و فوه مخرج البول كاحليل الرجل و بينهما جلدة رقيقة و فوق مخرج البول جلدة رقيقة يقطع منها في الحنان ، كذا في الأوجز .
- (٢) نقل ابن المنذر و النووي و غيرهما إجماع المسلمين على أنه لا يجب غسل الحائض قضاء الصلاة و يجب عليها قضاء الصيام و حكى عن طائفة من الخوارج أنهم يوجبون عليها قضاء الصلاة ، و عن سمرة بن جندب أنه كان يأمر به فأنكرت عليه أم سلمة ، قال الحافظ لكن استقر الاجماع على عدم الوجوب كما قاله الزهري و غيره ، كذا في البذل .

أكثر (١) من منافاته لكونه قابلاً لاداء الصلاة وإن كان نفس التلبس بدبها الحيز و النفاس يساوى في كون التلبس بها غير قابل (٢) لاداء الصوم كما أنه غير قابل لاداء الصلاة و إذا كان كذلك فلا يبعد أن يكون شهود رمضان يقتضى وجوب صيامها لتلك القابلة التى أشرنا إليها بخلاف وقت الصلاة إلا أنها مع كونها أهلاً للوجوب منعت عن أدائه لهذا التلبس المانع عن الاداء فانهم قاته وإن كان أمراً لم يقرع سمعك قبله مثله إلا أنه لا يخلو عن لطافة وهذا من أدنى إفادات شيخنا العلامة أدام الله ظلال مجده و أقاض على العالمين من بره و رفته .

[باب الجنب و الحائض (٢) لا يقرآن القرآن] .

[و قال أحمد بن حنبل : إسماعيل بن عياش [إلخ] لأن إسماعيل (٤) لا يروى

(١) كذا في الأصل و الصواب على الظاهر بدله أقل .

(٢) لا يقال إن الطهارة ليست بشرط للصوم فلا يظهر كون التلبس بالدبها غير قابل للصوم لأننا نقول إن الشارع عليه الصلاة و السلام لما نهى التلبس بها عن الصوم علم به عدم قابليته له بداهة إلا أن التجسس لما لم يكن منافياً لحقيقة الصوم أوجب قضائه بخلاف الصلاة إذ لم يوجب قضائها .

(٣) الأئمة الأربعة و جمهور الفقهاء على أنهما لا يقرآن القرآن إلا الحائضة عند مالك فعنه فيها روايتان ، قال ابن العربي : الجنب لا يقرأ القرآن ، و قال بعض المتبعة : يقرأ و حديث على دليل على ما قلنا ، و أما الحائض ففي قراتها عن مالك روايتان إحداهما المنع حملاً على الجنب و وجه الأخرى أن الحيض ضرورة يأتى بغير الاختيار و يطول أمرها فلو منعت من ذلك لنسيت ما تعلت بخلاف الجنب قاته تأقى الجنابة باختياره و يمكن إزالتها في الحال و هو أصح ، انتهى ، قلت : و عامة شراح البخارى على أن ميل البخارى إلى الجواز قائل .

(٤) فقد قال يعقوب بن سفيان : تكلم قوم في إسماعيل وهو ثقة عدل أعلم الناس —

منكراً إلا عن أهل الحجاز و العراق وليس يروى منكراً عن فئة بخلاف بقية فان له مناكير من الثقات .

[باب ما جاء في مباشرة الخاض] .

[قوله أنز] تكلموا في لفظه و في معناه أما الكلام في لفظه (١) فانه لا يصح إدغام همزة الافعال بقلها تاء في التاء وتندر اتخذ إلا أن يثبت تكلم عائشة رضي الله تعالى عنها بعين تلك الكلمة فحينئذ لا يمكن في صحتها كلام وإن لم يوافق قواعدهم المستنبطة من كلام هؤلاء . و ذلك لأن تلك القواعد أكثرية لا كلية و أيضاً فان اللسان قاضية على القاعدة دون العكس وأما المعنى فان العلماء قد اختلفوا في المباشرة حسب اختلافهم في فهم المعنى من تلك الرواية ففهم من ذهب إلى أن إصلاح الأزار كان للاتقاء عن الركبة إلى السرة ، ومنهم من قال معناه أن تجعل إزارها كالسراويل ليسترها عن السرة إلى القدم ، وهذا ما اختاره (٢) الامام وهو الأحوط وما ثبت

— بحديث الشام وأكثر ما قالوا يقرب عن ثقات المدنيين والمكيين ، و كذا

قال غيره جمع من الأئمة أن أحاديثه عن الشاميين مستقيمة .

(١) قلت : و توضيح ذلك أن جماعاً من أهل اللغة والتصريف كالمجد والرخشي

و غيرهما غلطوا هذا اللفظ و لا يصح تغليبهم ذلك كما رددت عليهم في

أوجز المسالك لاسيما بعد ثبوته في غير حديث و لا حديثين فقد ورد هذا

اللفظ في عدة أحاديث منها حديث الباب وما في معناه ، و منها قوله عليه السلام

في الصلاة في ثوب واحد إن كان قصيراً فليتز به و غير ذلك مما لا يخفى

على ناظر الحديث .

(٢) حاصل ما أفاده الشيخ في المسألة ثلاثة أقوال : الأول الاتقاء من السرة إلى

الركبة ، و الثاني من السرة إلى القدم ، و الثالث اتقاء موضع الدم لا غير

و جعل الثاني قول الامام أبي حنيفة و لم أجد مع التبع البليغ هذا القول

للإمام أبي حنيفة إلا ما يؤمى إليه كلام صاحب البحر عن المحيط لكن المشهور —

من فعله عليه السلام مما يدل على سوى ذلك فهو عنده من خصوصياته المثبتة على كونه عليه السلام أملاك لاربه فلا يكون فعله هذا تشريعاً لسائر أفراد أمته من ليس بتلك المثابة إذ لا يخفى أن مباشرة ما تحت الازار فى أكثر الأمر يفضى إلى ارتكاب ما هو حرام قطعاً فيكون حراماً لأن سبب الشئى فى حكمه فيكون سبب (١) الحرام كما أن تحصيل أسباب المفروض من الصلاة فرض، ومنهم من قال إن المنهى عنه الاستمتاع بموضع الدم لا غير فإصلاح الازار عند هؤلاء كناية عن عقده لئبقى به شعار الدم و أنت تعلم أن من يرى حول الحى يوشك أن يقع فيه و الله المسول للعصاة عن معاصيه .

[قوله سألت النبى عليه السلام] والحامل على المسألة ما أثرت فيهم مجاورة اليهود وملابستهم تشدد فى أمر الحيض فان اليهود كانت إذا حاضت (٢) فيهم المرأة اعتزلوا عنها فلم يواكلوها و لم يشاربوها و لم يخالطوها فاستثبتوا من حكم النساء فى حيضها ليكونوا على بصيرة منه و أما حكم سورها و طهورها فلعلى ذكرته من قبل (٣) .

[باب الحائض تتناول الشئى من المسجد] .

فى الفروع والشروح هو القولان فقط أحدهما الانتقاء عن السرة إلى الركبة وهو قول الامام و أبى يوسف و مالك و الشافعى ، و الثانى انتقاء موضع الدم فقط وهو قول محمد وأحد واختاره من المالكية أصبغ و من الشافعية النووى ، كذا فى البحر و غيره .

(١) هكذا فى الأصل وظاهر السياق أنه سقط من القلم خبر يكون وأصل العبارة فيكون سبب الحرام حراماً ويحتمل أن يكون الخبر محذوفاً لظهوره ويحتمل أيضاً أن يكون قوله سبب الحرام خبراً ، و الاسم ضمير يرجع إلى مباشرة ما تحت الازار .

(٢) أخرجه و مسلم أبو داؤد و غيرهما مفصلاً .

(٣) قلت : تقدم فى باب الرجل يستدفنى بالمرأة بعد الفصل .

[إن جفنتك ليست في يدك] لما علت عائشة رضي الله تعالى عنها أن النهي عن دخول الخائض المسجد لمعنى يعم الجسم كله فلا بد وأن يكون اليد متلبسة بشئ منه أيضاً فإن طول هذا المعنى في الجسم يقتضى حلوله في جزء جزء منها ، فدفعه النبي ﷺ بأن النهي عن الدخول لا يسألزم النهي عن إدخال اليد وغيرها مما لا يبعد دخولا عرفاً أو لغة أو شرعاً فادخل سائر تلك الأجزاء منفردة لا يكون منها عنه لعدم دخوله تحت الدخول ولعل الوجه في ذلك أن الحدث بنوعه يسرى في الجسم كله بحيث اتصف به المجموع كله اتصافاً واحداً ولذا اشتهر فيما بينهم أن الحدث غير متجزئ كتقيضه فليس الجسم كله إلا متصفاً بمعنى واحد جعل سبباً لترتب النهي عليه لا أن حدث الرأس مثلاً وراء حدث الرجل و حدث اليد سوى حدث الوجه فإذا أدخل شيئاً من أجزائه في المسجد مثلاً لم يلزم دخول هذا المعنى المبني عليه النهي عن الدخول بل دخول شئ منها وإذا لا يضر لا يقال يلزم على هذا التقرير أن الداخل في المسجد إذا أبقى رجله أو يده خارجة بعد غير داخل فيه لعدم دخول الجسم كله فلا يلزم دخول المعنى المبني عليه النهي لكون الجزء الحال منه في اليد أو الرجل غير داخل فيه لأننا نقول لما أمكن اتصاف الجسم بالحدث و تقيضه مع عدم بعض هذه الأجزاء كمن قطعت يده و رجله أو كلاهما لم تعتبر تلك الأجزاء في مقابلة الجسم كله و كذلك الرأس فإن الجسم يتصف بالطهر و تقيضه من دون الرأس و لذلك إذا وجد الميت بغير الرأس غسل و صلى عليه و إذا وجد الرأس فقط لم يغسل و لم يصل عليه و ما ذلك إلا لاتصافه بالطهارة في الصورة الأولى دون الثانية ، والصلاة مترتبة على الغسل فهذا كله يدل على أن انعدام بعض هذه الأجزاء لا يمنع صحة اتصاف الجسم بالحدث و الطهارة فلذلك قلنا من دخل المسجد و هو جنب ، و رأسه أو رجله أو غيره من الأجزاء خارج منه كان أثماً لوجود الدخول لا يقال يلزم من هذا الذي ذكرتم جواز مس المصحف للجنب و المحدث كليهما إذ ليست المباشرة إلا بجزء من الجسم كادخال اليد في المسجد و لا يظهر بينهما فرق والجواب

أن عمارة المصحف لا يمكن بحسب العادة إلا بجزء منه و لا يعقل من المصحف بالجسم كله أو بعضه فكان النهى عن المس الوارد فيه وارداً على هذا المس لا غير إذا المس بمعنى عمارة سائر أجزاء الجسم فمنوع من قبل فلو حمل النهى ههنا عليه أيضاً لم يبق للنهى فائدة لوروده على ما هو بمنع عادة وما يتوهم من مضمون الحديث من جواز استعمال آلات المسجد و أسبابه فباطل إذ البورياء (١) لم تكن ههنا من أوقاف المسجد إذ لم تجر العادة بذلك بعد بل الخمرة كانت له ﷺ كان يفرشها في المسجد تارة و في البيت أخرى و بما يدل عليه قوله الخمرة بتعريف العهد و لو لا أنه معروف معهود لعيته لقليل ناوليني خمرة من المسجد لا يقال كانت واحدة فتعنت لذلك لأننا نقول لو كان كذلك لقليل ناوليني خمرة المسجد مع أن الخمرة الواحدة و هي البورياء الصغيرة ماذا تقى في المسجد النبوى و بما ينبى أن يتنبه له أن الظاهر بما ذكرناه كونه ﷺ خارج المسجد في حجرته و أن قوله من المسجد متعلق بقوله من المسجد (٢) و أنه لا حاجة إلى ما نقله النووى عن القاضى أن قوله من المسجد متعلق بقوله قال و نص عبارة القاضى على ما فى النووى هذا معناه أن النبي صلى الله عليه و سلم قال لها ذاك من المسجد أى و هو فى المسجد لتأوله إياها من خارج المسجد لا أن النبي ﷺ أمرها أن تخرجها له من المسجد لأنه ﷺ كان فى المسجد معتكفاً وكانت عائشة فى حجرتها و هى حائض لقوله ﷺ إن حبضتك ليست فى يدك فأما خافت من إدخال يدها المسجد و لو كان أمرها بدخول المسجد لم يكن لتخصيص اليد معنى انتهى كلامه ، وأنت تعلم أن الذى جعله القاضى رحمه الله تعالى

(١) قال المجيد: البورى و البورية والبورياء والبارى و البارياء و البارية الحصيد

المسجود و إلى يمينه ينسب الحسن بن الربيع البوارى شيخ البخارى ومسلم .

(٢) كذا فى الأصل و فيه تحريف من النسخ ، قال صاحب الجمع قوله من

المسجد متعلق بناوليني أو يقال ، انتهى ، قلت : و الأوجه عندى أنه على

الاحتمال الأول متعلق بمحذوف أى آخذة من المسجد .

داعياً للعدول عن الظاهر لا يكفي له و لا يتعين ما ادعاه إذ يمكن كون الحجرة على قرب باب الحجرة بحيث تنال بأدنى امتداد اليد فلا حاجة للعدول عن ظاهر العبارة نعم لا يعد القول بأنه عليه السلام لما كان أكثر نافلة بل كلها في البيت فلم تفرش الحجرة في المسجد إلا عند صلته بالناس و يتعين المحراب له و مما يدل على تضعيف ما قصده القاضى رحمه الله تعالى أنها لو كانت هى المعلقة للخمرة والنبي عليه السلام أخذها و هو فى المسجد و هى خارجة عنه لما افتقرت إلى إدخال يدها فى المسجد لا بناء الحجرة بل كان النبي عليه السلام يأخذها منها و يدها خارجة من المسجد فافهم وقد يساعد ما قلنا وضع المؤلف (١) هذا الباب لاثبات تناول الحائض شيئاً من المسجد، وقوله بعد ذلك و هو قول عامة أهل العلم لا تعلم بينهم اختلافاً فى ذلك بأن لا بأس أن تتناول الحائض شيئاً من المسجد .

[باب فى كراهية إتيان الحائض] .

(قوله من أتى كاهناً إلخ) المراد باتيانه إياه تصديقه (٢) له فيها يذكره من أخبار المغنيات لا مطلق الاتيان حتى يلزم تكفير من أتاه ولو لحاجة أو تكديماً له وتبكيماً أو ليسخر به ويستهزئ و كذلك لا يكفر لو أتاه و هو يعلم أن الجن تخبر الكهنة و أن بعض أخبارهم صادق وبعضها كاذب ثم اعلم أنهم اختلفوا فى تأويل قوله عليه السلام فى من ارتكب كبيرة قد كفر كما فى قوله من أتى حائضاً أو امرأة فى دبرها ، لأن أهل الملل الحققة فاطمة متفقون على أن المسلم بارتكاب الكبيرة لا يكفر و لو كانت حرمتها قطعية ذاتية و ما مهمنا و إن كان ثاباً بعبارة النص أو بإشارته كما هو ظاهر فإن تكاها لا يكون كفراً بواحاً فقال بعضهم هذا تغليظ حيث سمي ما ليس كفراً كفراً بنوع من التأويل ليحذروا أن يقعوا فيه ، وقال بعضهم (٣) هو على الاستحلال

(١) و ينحو ذلك بوب على الحديث أبوداؤد و غيره .

(٢) و بذلك قيد الحديث عامة الشراح كالقارى و غيره .

(٣) و فى الدر المختار : و يكفر مستحله كما جزم به غير واحد و كذا مستحل =

و الذى يتحصل من كلام الأستاذ أدام الله ظلال جلاله و أفاض على الطالبين من زلال نواله أن الشرك (١) والكفر لتضمنهما من المراتب المتناهية ما يربو على حصر حاصر واشتغالهما من الدرجات المتفاوتة على ما لا يكاد يضبطه لسان ذاكر صاراً معدودين في عداد الكليات الغير المتواطئة فكل منهما مقول بالتشكيك على الصغائر حتى اللم وعلى الكبار حتى الكفر الحقيقى المقابل للإيمان تقابل الأنوار والظلم فكل من تلك المراتب ساغ عليها إطلاق كل منهما لدخوله في مدلول لفظه من غير ارتكاب تكلف و تجتمع به أكثر تلك الروايات من غير عدول عن جادة الطريق و تعسف و مما يدل عليه أنهم اتفقوا من آخرهم على أن المراد بالشرك في قوله تعالى «فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً» هو الرياء لكونه شركاً خفياً فهذا التفسير منهم تنصيب على أن كل مرتبة من مراتب الآثم مرتبة من الكفر و يؤيده أيضاً ما ورد في بعض الروايات من قوله شرك (٢) دون شرك و لعلك بعد تدبرك

== وعلى الدبر عند الجمهور و قيل لا يكفر في المسألتين و عليه الممول لأنه حرام لغيره .

(١) يعنى أنهما كليان مشككان والكلى إن كان صدقه على أفراد الذمينة والخارجية على التساوى يسمى متواطئاً كالإنسان و إن كان صدقه على بعضها أولى و أقدم و أشد من البعض الآخر يسمى مشككاً .

(٢) الظاهر أنه أراد الرواية بالمعنى فقد وردت الروايات الدالة على هذا المعنى بألفاظ عديدة مختلفة منها ما فى الدر المنثور عن شداد قال كنا نعد الرياء على عهد رسول الله ﷺ الشرك الأصغر ، و أخرج عن أحمد و الحاكم و غيرهما عن شداد قال سمعت رسول الله ﷺ من صلى يرائى فقد أشرك و من صام يرائى فقد أشرك و من تصدق يرائى فقد أشرك ثم قرأ « فمن كان يرجو لقاء ربه الآية » و أخرج عن البيهقى وغيره عن عبد الرحمن بن غنم قيل له أسمعتم رسول الله ﷺ يقول من صام رياء فقد أشرك و من

فما همنا تعدد كالبديهي لكثرة ما يدل على صحته فلتكن على ذكر منك وتذير في فهم هذا المرام حتى لا تتحير في كثير من أخبار سيد الأنام والله الهادى إلى سبيل الرشاد وإنه الموفق للصواب والسداد .

[إذا كان دماً أحر فدينار] لفظ الجناية (١) بسبب شدة الاضرار في هذا الوقت وإن كان أصفر فنصف دينار لما فيه من قلة الضرر إضافة إلى الأول وإن تساوى في شمول النهي لهما ثم إن الأمر بالتصديق كما في هذا الحديث فبنى

صلى رياء. فقد أشرك و من تصدق رياء. فقد أشرك قال بلى ولكن رسول الله ﷺ تلا هذه الآية فمن كان يرجو لقاء ربه فشق ذلك على القوم واشتد عليهم فقال ألا أفرجها عنكم قالوا بلى يا رسول الله فقال هي مثل الآية التي في الروم و ما أتيتهم من رياء ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله فمن عمل رياء لم يكتب له ولا عليه ، وأخرج عن الحاكم وصححه والبيهقي وغيره عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ الشك الخفى أن يقوم الرجل يصلى لمكان رجل وغير ذلك من الروايات الكثيرة وبوب البخارى في صحيحه كفر دون كفر، قال الحافظ: أشار إلى أثر رواه أحمد في كتاب الإيمان من طريق عطاء بن أبي رباح وغيره وأخرج السيوطى في البدع عن الحاكم وصححه والبيهقي وغيره عن ابن عباس في قوله تعالى ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . قال كفر دون كفر، الحديث . (١) قلت : ما أفاده الشيخ هو الأوجه و يحتمل أن يكون التفريق بين الأحمر والأصفر لما أن الأحمر يكون في مبدأ الحبض والأصفر في آخره والرجل في آخر الزمان يعد معذوراً في الجملة لطول زمان الفرقة والبعد عن الصحبة بخلاف إبان زمانه فتأمل ثم الذين قالوا بالكفارة بدينار أو نصف دينار اختلفوا في أنه للتخيير كما في الروض عن أحمد أو للتوقيع بأول الحبض وآخره كما في ابن رسلان عن الشافعى .

على أن الشيخ المجولة عليه الطباع يقتضى الضن بالمال و فى إتقائه على الجناية إقلاع عنها و امتناع منها لما يتعقبه من بذل المال الثقيل على النفس مع ما فيه من إطفاء نار غضب الرب تعالى و ذخيرة الخير المكافئة لما نقصته الخطايا ثم المراد بأمر التكفير (١) فى قول الأولين إن كان هو الوجوب فالمراد بقول الآخرين لا كفارة عليه نفي الوجوب لظهور بين قوليهما فرق و إن كان المراد فى قول الأولين هو الاستحباب فمضى قول هؤلاء لا كفارة عليه أن الكفارة ليست بكافية ما لم يتب منها و أن الكفارة لا تفيد رفع الجناية و إن لم يحل عن فائدة ما ، و الأظهر أن يقال مقصود الفريقين واحد و إن من أثبت الكفارة قصد استحباب الاتيان بها و من نفاه نفي الوجوب أو الاكتفاء بها دون التوبة و على هذا فذكر المؤلف كلا من القولين بعبارة أخرى لاختلاف أقوالهما التى وصلت إليه بحسب ألفاظها وإن اتفقت معانيها و أيا ما كان فاستحباب التكفير لا ينكر (٢) .

[باب ما جاء فى غسل دم الحيض من الثوب] لما كان الأمر بفرك المني

(١) قلت : من قال بالكفارة من الأئمة قال بالوجوب ، قال الشيخ فى البذل : اختلف العلماء فى وجوب الكفارة فقال الشافعى فى أصح قوايه وهو الجديد و مالك و أبو حنيفة و أحمد فى إحدى الروايتين و جماهير السلف أنه لا كفارة عليه و عليه أن يستغفر و يتوب ، و قال الشافعى فى القول القديم الضعيف أنه يجب عليه الكفارة و هو مروى عن الحسن البصرى و سعيد بن جبير و ابن عباس و إسحاق و أحمد فى الرواية الثانية عنه و اختلف هؤلاء فى الكفارة فقال الحسن و سعيد عتق رقبة ، و قال الباقر دیناراً و نصف دينار و تعاقوا بهذا الحديث و هو ضعيف و الصواب أن لا كفارة قاله النووي ، انتهى .

(٢) ففى الدر المختار : يندب تصدقه بدينار أو نصفه و مصرفه كزكاة و هل على المرأة تصدق ، قال فى الضياء : الظاهر لا .

و التخفيف فيه حتى اكتفى بالتقليل و إن لم يوجد الازالة يوم أن الحكم في باب الحيض كذلك لكثرة ما يرد على النساء منه سأل السائل عنه فدفع النبي ﷺ شبهة ذلك بالمبالغة في أمر إزالتها فقال حتى أي يابساً ثم أقرصه بالماء أي بالغى في ذلك بعد صب الماء عليه ثم رشى عليه الماء ليخرج عن الثوب بالكلية و لعل الوجه في التخفيف في باب المني حيث اكتفى فيه بالتقليل و الحك و شدد في دم الحيض مع أن الضرورة تشملهما على السوية أن أمر الحيض متعلق بالنساء و المني (١) بالرجال و لا يخفى ما في أمرجهن من قلة المسالات في أمثال هذه الأمور فلو وجدن فيه سبيلاً إلى التخفيف لآتى الأمر إلى ما لا يكاد يرضيه عقل ولا شرع فلم يسغ فيه ما ساغ في باب المني لأجل ذلك مع أن نجاسة لعلمها في دم الحيض أكثر منها في المني و إن كانت النجاسات كلها تشترك في أنها لا تصح معها صلاة إلا أن منع الحيض عن وجوب الصلاة على المرأة يرشد إلى غلظ في الدم بحسب النجاسة و لا كذلك المني و يمكن توجيه أصل الرواية بأن الفرق بين دم الحيض و الاستحاضة بجواز الصلاة و الصوم و إتيان الزوج في الثاني دون الأول لما كان يوم أن نجاسة دم الحيض لعلمها تزيد على نجاسة دم الاستحاضة لما ظهر من بون بين آثارها ظن السائل أن دم الحيض لعلمه لا يطهر بالغسل بالماء بل لا بد له من قرص ذلك الموضع و قرصه حتى يزول بالكلية فقال النبي ﷺ بجيباً له إن ذلك غير لازم بل الثوب يطهر بالغسل إلا أنه شدد فيه مراعاة لظن السائل لئلا يخرج من قلبه نجاسته و على هذا فالأصل في الجواب قوله صلى فيه و الباقي تمهيداً له .

[و لم يوجب بعض أهل العلم إلخ] و الظاهر (٢) أن معنى هذا القول أنهم

(١) أى باعتبار الأغلب و الأكثر و ندرته في النساء حتى روى عن النخعي

و غيره إنكار وجود المني لها و أنكره طائفة من الفلاسفة و إن كان جمهور

الفقهاء على وجوده لهما كما في الأوجز .

(٢) و توضيح كلام الترمذى واختلاف الفقهاء في ذلك أن الامام الترمذى ذكر —

* * *

في المسألة أربعة مذاهب : الأول قول بعض التابعين إذا كان الدم مقداره الدرهم ولم يغسله أعاد الصلاة وحكاه ابن قدامة عن بعضهم فقال قال قتادة موضع الدرهم فاحش ونحوه عن النخعي و سعيد بن جبير و حماد بن أبي سليمان و الأوزاعي لأنه روى عن النبي ﷺ أنه قال تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم ، انتهى ، والثاني مذهب الثوري و ابن المبارك أن الأكثر من قدر الدرهم يفسد الصلاة وهو مذهب الحنفية وسبأى البسط في ذلك ، والثالث مذهب أحمد لا يجب الاعادة و إن كان أكثر من الدرهم وكلام الترمذي هذا موهم لعدم فساد الصلاة عند أحمد مطلقاً و لذا اضطر الشيخ إلى توجيه بحمله على النسيان أو على الشرائط الساقطة و غير ذلك و الحق أن في مسلك الامام أحمد تفصيلاً في ذلك ففي المغني و إن صلى و في ثوبه نجاسة وإن قلت أعاد إلا أن يكون ذلك دماً أو قتيلاً بغيراً عما لا يفحش في القلب وأكثر أهل العلم يرون العفو عن يسير الدم والقبح و ممن روى عنه ذلك ابن عباس و أبو هريرة و جابر و ابن أبي أوفى وغيرهم ، و قال الحسن كثيره و قليله سواء ونحوه عن سليمان التيمي لأنه نجاسة فأشبه البول ولنا ما روى عن عائشة في الدرر فيه تحيض وفيه نصيبها الجنابة ثم ترى فيه قطرة من دم فتقصمه بريقها رواه أبو داود وهذا يدل على العفو لأن الريق لا يطهر به و يتنجس به ظفرها وهو إخبار عن دوام الفعل ومثل هذا لا يخفى عن النبي ﷺ و لا يصدر إلا عن أمره و لأنه قول من سمينا من الصحابة و لا يخالف لهم في عصرهم فيكون إجماعاً فظاهر مذهب أحمد أن اليسير ما لا يفحش في القلب و روى عنه أنه سئل عن الكثير فقال شبر في شبر ، و في موضع قال : قدر الكف فاحش و ظاهر مذهبه والذي استقر عليه قوله في الفاحش أنه قدر ما يستفحشه كل إنسان ، انتهى ،

وإن كانوا قائلين بنجاسة الدماء إلا أن قول النبي ﷺ رفع عن أمتي الخطأ والنسيان أسقط عنه الاعادة إذا صلى جاهلاً أو ناسياً مع تلبسه بشئ منه قليل أو كثير وعلى هذا فلا فرق بين الشافعي رحمه الله تعالى وبينهم وإن أوجب الشافعي (١) رحمه الله تعالى تشدوا في غسله و على هذا فتصريح المؤلف بعزو عدم الاعادة إلى أحد و إسحاق ليس لبيان الفرق بين مذهبه و مذهبه بل المذهب واحد وإنما نسب إلى كل منهم ما وصل إليه من أقوالهم ولا يبعد أن يكون الطهارة من النجاسات عند أحد و إسحاق من الأمور التي أمر بها من غير أن تكون شرط جواز و سقوط فرض كما سبق في أول الكتاب من مذهب مالك رحمه الله تعالى أنه لم يجعل الوضوء (٢) شرطاً لاسقاط الفريضة وإن كان شرطاً للقبول وعلى هذا فلا يحتاج إلى بناء مذهبهما على الرواية التي ذكرناها آنفاً و يتبين الفرق بين مذهب الشافعي و مذهبهما ويكون إيراد المؤلف قول كل منهما على ظاهره و يمكن أن يكونا قد جعلهما من الشرائط القابلة للسقوط كالاستقبال والقيام في حق المسبوق هذا ، وأما ما ذكره من المذاهب

فعلم من ذلك ما يوم كلام المصنف عدم فساد الصلاة مطلقاً و لو أكثر من

قدر الدرهم مقيد بعدم الفحش ، و الرابع مذهب الشافعي و شياق قريباً .

(١) هذا هو المذهب الرابع والذي حكى الترمذي من مذهب الشافعي تشدداً فيه

هو قول له ، ففي الأوجز : إن قوله الجديد أنه لا يعني عنه وقوله القديم

أنه يعني عنه عما دون الكف ، انتهى ، قلت : و هذا الثاني هو مختار

فروعه قاطبة من التحفة و الاقناع و الروضة و التوشيح و غيرها فكلهم

صرحوا بعفو ليسير من الدم فعلم أن ما حكاه الترمذي من مذهبه هو

المرجوح من قوله .

(٢) لم أر أحداً لم يجعل الوضوء شرطاً و قال لصحة صلاة الحدث نعم المشهور

عند المالكية كما تقدم في أول الكتاب أن الطهارة من الانجاس ليس بشرط

لصحة الصلاة .

الثلاثة في غسل دم الحيض فلا يخفى موافقة الأولين منها لمذهب الحنفية (١) لأنهم يأمرون بإعادة الصلاة إذا صلى وفي ثوبه نجس قدر الدرهم وإن كان وجوباً نعم لا يوافق رأيهم ما ذكره من عدم الاعادة ولو زاد الدم على قدر الدرهم .

[باب كم يمكث النفساء] .

[كانت النفساء تجلس أربعين (٢) يوماً] يعنى إن لم تطهر قبل مضيتها و أما إذا فلا .

[باب الرجل بطوف على نسائه (٣) بغسل واحد] هذا يشمل صورتين بخلاف

(١) و توضيح مسلك الحنفية كما في الدر المختار أن الشارع عليه السلام عفى عن قدر الدرهم و إن كره تحريماً فيجب غسله و ما دونه تنزيهاً فيسن و فوقه مبطل فيفرض له و قريب منه ما قاله المالكية ففي الشرح الكبير إن ما دون الدرهم يعنى عنه اتفاقاً و ما فوقه لا يعنى عنه اتفاقاً ، وفي الدرهم روايتان العفو و عدمه و حكى الدردير اختلافهم في تصحيحهما و علم من هذا كله أن الأئمة الأربعة متفقة على أن اليسير منه معفو و الاختلاف بينهم في مقدار اليسير فما حكى الامام الترمذى من اختلاف مذاهب الأئمة مبنى على بعض الروايات الغير المرجوحة و لذا حاول الشيخ إلى توجيه الاتفاق في أقوالهم فتأمل .

(٢) و مسلك الأئمة في ذلك كما في الأوجز أنه لا حد لأقل النفاس إجماعاً و أكثره أربعون يوماً عند الجمهور منهم الامام أحمد و أبو حنيفة وأصحابه و قال الامامان مالك و الشافعى أكثره ستون ، انتهى ، فعلم منه أن ما حكاه الترمذى عن الشافعى ليس بمراجع عند الشافعية ، ففي شرح الاقتناع وأكثره ستون يوماً و غالبه أربعون فما في خبر أم سلمة كانت النفساء تجلس أربعين يوماً لا بدالة فيه على نفي الزيادة أو محمول على الغالب ، انتهى ، لكن الأدلة المبسوطة في موضعها قاضية بأن الأكثر أربعون يوماً .

الوضوء بينهما أولاً فبين الثاني يقول الحسن تنصيصاً على أن الرواية التي ذكرناها
يحتملها فيحمل عليها و عقد للأول باباً على حدة فقال باب ما جاء إذا أراد أن
يعود (١) توضاً وهذا مثل ما مر في الجنب ينام قبل الوضوء أو بعده وهذا مستبعد
من عموم قوله غسل واحد .

[باب إذا أقيمت الصلاة و وجد أحدكم الخلاء .]

[قوله فأخذ بيد رجل] يعني أن عروة يحكي فعل عبادة فيقول أن عبادة
أخذ بيد رجل بعد الإقامة مقدمه وكان عبادة إمام القوم فلذلك احتاج إلى الإجابة
وبذلك يعلم وجوب إزالة ما يشغل البال عن مخاطبة الكريم ذي الجلال فان [قوله
ليبدأ] صيغة أمر أصلها الوجوب [وقوله سمعت رسول الله ﷺ] تنبيه على بيان
عذره و إرشاد إلى أنه ينبغي له نفي التهمة عن نفسه في مثل هذا المقام .

[لا بأس أن يصلي الخ] يشير إلى عدم الشدة (٢) فيه بخلاف قوله لا يقوم

== (٣) يشكل على الحديث مخالفة القسمة الواجبة فقليل لم تكن واجبة عليه وقبل
كان الطواف برضاهن أو بين الدورين ، و قيل عند الاحرام في حجة
الوداع ، و قال ابن العربي : كان الله تعالى خصه في النكاح بأشياء لم يعط
غيره منها تسع نسوة ثم أعطاه ساعة لا يكون لأزواجه فيها يدخل فيها على
جميع أزواجه فطأهن أو بعضهن ثم يدخل عند التي الدور لها ، وفي مسلم
عن ابن عباس أن تلك الساعة كانت بعد العصر فلو اشتغل عنها كانت بعد
المغرب أو غيره فلذلك قال في الحديث في الساعة الواحدة من ليل أو نهار .
(١) الوضوء بين الجماعين مستحب عند الجمهور واجب عند الظاهرية وابن حبيب
من المالكية كما في العيني .

(٢) و الحديث أخرجه مالك في الموطأ وبسط في الأوجز ، وكذلك اختلافهم
في تعليل النهي فقليل للاشتغال و قيل لانقال التجسس من موضعه وإن لم
يظهر وقبل كآته حامل نجاسة لأنها متدافعة للخروج فإذا أمسكها قصداً فهو
كال حامل لها .

إلى الصلاة فإن فيه نهياً عن الصلاة إذ ذاك .

[باب ما جاء فى الوضوء من الموطأ] وهذا إن لم يكن مذكوراً فى لفظ الحديث إلا أنه يعلم منه قياساً على جر الذيل فإن الذيل لما طهر بعد تلبسه بأجزاء النجاسة الغير الرطبة فطهارة القدم اليابس أولى وجه الأولوية أن الثوب مظنة لبقاء الأجزاء القليلة المقدار فيه لما فيه من التخلخل و التخلل و إن كان غير رقيق و لا كذلك القدم فإنها بمراحل عن ذلك و إنما قيدناها فى بيان معنى الحديث باليابسة لأنها إن كانت رطبة لم يطهره (١) ما بعده بل النجاسة تزداد فى مثله لأن الرجل أو الثوب إذا تفلطح بشئ من النجاسات الرطبة ثم مشى بها أو به على أرض طاهرة لا يؤثر هذا المرور فى إزالة نجاسته شيئاً و لا يتوهم أن النجس إذا لم يكن رطباً لم يتنجس الثوب حتى يقتدر إلى تطهيره و ذلك لأن أجزاء النجاسة لاشك منها تتعلق بالذيل و بالرجل أيضاً ثم بالمرور على موضع طاهر تخلخفها الأجزاء الطاهرة وتلك الأجزاء النجسة الأولوية و إن لم تكن بلغت حد المنع إلا أنها لا ينكر وجودها .

[باب ما جاء فى التيمم] اعلم أن فيه (٢) مذاهب مسح يديه إلى رصغيه

(١) و المسألة إجماعية كما فى الأوجز .

(٢) اختلفت الفقهاء فى التيمم على أقوال كثيرة ذكر الشيخ منها ثلاثة مذاهب الأول و الثالث منها مشهورة فى الشروح و الفروع لكونهما مختار إمام من الأربعة ، و الثانى منها ما فى السعاية عن التميمي و غيره قال قال الأوزاعي التيمم ضربتان ضربة للوجه و ضربة لليدين إلى الكوعين و هو قول عطاء و الشعبي فى روايته عنه ، انتهى ، قلت : وأما مسالك الأئمة فى ذلك أنه لابد من ضربتين ضربة للوجه و ضربة لليدين مع المرفقين عند الحنفية و الشافعية ، قال النووي : هو مذهبنا و مذهب الأكثرين و ضربة واحدة للوجه و الكفين عند أحمد و إسحاق و عامة أهل الحديث و عن مالك روايتان كالمذهبين ، و الثالثة مختار فروعه أن ما قاله أحمد فريضة و ما قاله الجمهور سنة و مندوب كذا فى الأوجز و السعاية .

ووجهه بضربة واحدة ومسحهما بضربتين ومسح الوجه بضربة والأيدي مع المرافق بضربة و ميل الحافظ إلى الثاني (١) فيشير إلى تأييده بإشارات خفية فدفع ما يرد على رواية عمار المثبتة له من وسمة الاضطراب بأن الأول كان اجتهاداً منه والاكتفاء بالكفين انتهاء على المأمور به .

[و قوله حدثنا يحيى [خ] تقوية ثانية لما مال إليه .

[و قوله فيه إنما هو الوجه و الكفين] من تسمية كلام ابن عباس و هو كالنتيجة عما قبله ، و الأصل في الجواب و الباقي تمهيد ، و الجواب (٢) أما عن الأول فإن في روايات عمار اختلافاً فقد ذكر في بعضها إلى المتأكب و الابطاط و في الآخر من غير ذكر غاية و كذلك اختلف فيها في ذكر الضربات ففيها ضربة للوجه و الكفين و فيها ضربة للوجه و ضربة للكفين فأخذنا بالذي يحصل به فراغ الذمة يقيناً ، و أما (٣) عن الثاني فإن القطع عن الزند ليس لترك ذكر الغاية فيه بل لأن فعله عليه السلام وقع تفسيراً ولو لم يبين لكان أظهر من أن يلتبس أيضاً لأن المقصود من الحسم في السارق روعه عما ارتكب و هو حاصل بالحسم عن الزند فالزيادة عليه لا تجدى نقماً وجهة الخلقة في التيمم تعين المقدار لأن الخلاف لا يخالف الأصل لا يقال مسح الحفنين خلف عن غسل الرجلين وهو مخالف له في حق المقدار ، قلنا لو سلم كونه خلفاً عنه غير مشروع بأصله لكان في بيانه عليه السلام بقوله وفعله مقدار المسح على الحفنين مندوحة عن ترك هذا الأصل .

(١) الظاهر عندي أن ميل المصنف إلى الأول من المذاهب الثلاثة التي ذكرهما

الشيخ كما يدل عليه كلامه ولأن المذهب الثاني لم يذكره المصنف نصاً فتأمل .

(٢) دفع للوجوه التي رجع بها المصنف مختاره وبسط شيخنا حبيب الله خليل أحمد في البذل في دلائل الحنفية فارجع إليه .

(٣) يعني ما استدلل به المصنف من أن قوله تعالى « فاقطعوا أيديهما » في السارق يتناول الكف فكذلك في التيمم فهذا القياس ليس بصحيح .

[باب] إطلاقة من غير إضافة إشارة إلى مناسبة له بالأبواب السابقة دون أن يدخل مضمونه في شئ منها .

[و قوله فيه لا يقرأ في المصحف إلا و هو طاهر] يعنى به إذا قرأ فيه و هو بمسه فلو لم يمس جازت قراءته (١) عن المصحف و فيه و إن كان على غير وضوء .

[باب البول يصيب الأرض] .

[قوله ولا ترحم معنا أحداً] والذي بعشه على تلك المسألة ما رآه فيما يرى من قلة مقادير الانصباء عند كثرة الشركاء ولم يعلم ما فى رحمته تبارك و تعالى من سعة تغلب كل شئ فسبحانه و تعالى أنعم على خلقته بالنعم الجسام و أولى .

[اهرقوا عليه سجلاً من ماء (٢)] و ذلك لأن النجاسة لما لاقت ماء جارياً ورد عليها فى جريانه حكم بطهارة الأرض بمجرد جريانها معه لأن الماء الجارى إذا اختلطت به النجاسة بعد جريانه لا يحكم بنجاسة ما لم يتغير أحد أوصافه بخلتها و من المعلوم أنه لم يتغير لما انتشف بعضه فى الأرض مع أن الظاهر قلة مقداره من الأصل لتراكم الأصوات عليه فاذا اجتمع هذا الماء فى مكان اجتمع طاهراً لا نجساً

(١) تقدم الكلام على قراءة الجنب و أما قراءة المحدث القرآن فقال الزرقانى :

لا خلاف بين ذلك فى العلماء إلا ما شذ ، وقال ابن رشد : ذهب الجمهور إلى الجواز ، و قال قوم لا يجوز لحديث أبى جهم فى رد السلام و بسط دلائل الجمهور فى الأوجز و لا حاجة إليها بعد إجماع الأئمة الأربعة وأما مس المصحف فقال الجمهور منهم الأئمة الأربعة لا يمسونه إلا طاهر من المحدثين لقوله تعالى لا يمسونه إلا المطهرون ، خلافاً للداود و ابن حزم و غيرهما من بعض السلف كما فى الأوجز .

(٢) و الحديث لا يخالف الحنفية كما فى الأوجز خلافاً لما توهم بعض شراح الحديث .

و المشهور أن تلك الازالة كانت لازالة النتن و يحتمل أن تكون لينتشر أثرها فلا يجد أحد في نفسه شيئاً من المقام في عين هذا الموضع ويمكن أن يكون هذا الموضع على طرف المسجد فأريد باراقة الماء إزالة النجاسة عن المسجد و جمعها خارجه وعلى الأول (١) والآخر يحكم بطهارة الأرض من غير حاجة إلى يبسها وجفافها وعلى الوسطين بعد الجفاف فتفكر (٢).

[إنما بعثم مبشرين] راجع إما إلى تبادل الصحابة إليه بأصوات شديدة عالية أو إلى ما قال بعضهم بحفر هذا الموضع وإلقاء ترابه خارجاً وإلقاء التراب الطاهر فيه و تسويته بالأرض للصلاة عليه و الله تعالى أعلم .



(١) و المراد بالأول ما أفاده بقوله النجاسة لما لاقت إلخ و بالآخر ما أفاده بقوله و يمكن أن يكون هذا الموضع و بالوسطين أن تكون الازالة لازالة النتن و انتشار الأثر .

(٢) و بسط الشيخ في البذل و الحقيق في الأوجز الكلام على أبحاث لطيفة في الحديث فارجع إليهما .

أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ

[قوله أمي جبرئيل الخ] استدلت الشافعية بذلك على ما ادعوه من جواز اقتداء المفترض بالمتفل فان من المعلوم أن جبرئيل عليه و على نينا الصلاة و السلام لم يكن عليه شئ من الصلوات مفروضاً و الجواب أنه لما أمر (١) بصلاته به عليه الصلاة و السلام صار مأموراً به و صارت الصلوات العشر مفروضة عليه و إن لم يكن مكلفاً بها من قبل ومن بعد فهذا ليس من صلاة المفترض خلف المتفل في شئ وما قبل (٢) من أنه ﷺ لعله أعادها بعد الاتهام به في كل صلاة فبع بعده محتمل .

[و قوله عند البيت] و كان هذا للإشارة (٣) إلى أن المكي فرضه في الاستقبال إصابتها لا الاكتفاء بجمتها و مما ينبغي أن يتنبه له أن الصلاة و إن اقترضت ليلة الاسراء إلا أنها بما لم تبيّن حيث لم يلزم أداء صلاة الفجر لعدم الاحاطة بكيفيتها و فائدة الإيجاب اعتقاد حقيقته من غير أن يجب الأداء فلما صلى جبرئيل معه الظاهر وحصل العلم بكيفيتها صار الأداء فرضاً فافهم .

(١) و قد ورد نصاً في حديث الامامة بهذا أمرت و ضبط بفتح التاء و ضمها

معاً كما صرح به النووي و غيره .

(٢) و فيه توجيه ثالث و هو أنه ﷺ أيضاً كان متفلاً إذ ذاك لما أنه لم ينزل

عليه بعد تفصيل الصلاة ثم رأيت الشيخ أشار إلى ذلك التوجيه قريباً .

(٣) قلت لكنه موقوف على ثبوت أنه ﷺ صلى إذ ذاك متوجهاً إلى الكعبة

والمعروف أنه صلى متوجهاً إلى الشام نعم قال بعضهم أنه ﷺ صلى متوجهاً

إلى الكعبة و الشام معاً .

[حين كان الفتي مثل الشراك] أى سوى فتي الزوال أراد ذلك بإمراده مطلقاً اتكالا على الفهم و ما وقع مفسراً في غير هذه الرواية أو نظراً إلى معناه اللغوى لأن فيه معنى الرجوع فلا يصح إطلاقه بهذا المعنى على ما هو للأشياء عند استواء ذكاه في وسط السماء ويمكن توجيه الكلام بأنه لم يكن للأشياء ظل أصلى في تلك الأيام هناك .

[ثم صلى العصر حين كان كل شئ مثل ظله (١)] أى سوى الفتي أو المراد تقريباً و إن لم يكن ثمة فتي فالأمر أظهر و أياً ما كان فالمراد بقوله صلى العصر أخذه فيها و شروعه لا فراغه منها و إتمامه إياها وقتئذ فافهم .

[حين وجبت الشمس] أى فور سقوطها .

[و قوله أظفر الصائم] توكيد لعدم التأخير و تبين لكون المسدار مجرد الغروب من غير لبث بعده وذلك لأن قوله تعالى ثم آتموا الصيام إلى الليل ، يدل دلالة واضحة على أن الصوم هو الامساك النهارى وأنه لا يدخل فيه شئ من أجزاء الليل فذكر الافطار ههنا لبيان أنه لا ينتظر بعد الغروب شيئاً لدخول وقت الصلاة

(١) يخرج وقت الظهر و يدخل وقت العصر إذا صار ظل كل شئ مثله عند الأئمة الثلاثة و به قال صاحب أبي حنيفة و أبو ثور و داود و هو رواية عن الامام أبي حنيفة و المشهور عنه رواية الثاين كما سبأني ، و قال عطاء لا تقريظ للظهر حتى تدخل الشمس صفرة و قال طاؤس وقت الظهر والعصر إلى الليل و حكى عن مالك وقت الاختيار إلى أن يصير ظل كل شئ مثله و وقت الأداء إلى أن يبقى من غروب الشمس قدر ما يؤدي فيه العصر كذا في المعنى لابن قدامة ، و في الأوجز قال مالك : و طائفة يدخل وقت العصر بمصير ظل الشئ مثله و لا يخرج وقت الظهر و قالوا يبقى بعد ذلك قدر أربع ركعات صالحة للظهر و العصر ، و قال بعض الشافعية و داود بالفاصلة بينهما أدنى فاصلة و قال الجمهور لا اشتراك و لا فاصلة .

كما لا ينتظر لدخول وقت الفطر .

[ثم صلى العشاء حين غاب الشفق] واختلاف العلماء في معنى الشفق أوردت اختلافاً في آخر وقت المغرب المترتب عليه اختلافهم في أول وقت العشاء .

[ثم قوله صلى الفجر حين برق الفجر] ظاهره يؤيد قول من قال المعتبر في الصوم هو الانبلاج لا التبين كما ذهب إليه بعض الآخر وإن التبين في قوله تعالى « حتى يتبين لكم الخط الأبيض الآية » هو التيقن و الانفصال الحقيقي القطعي لا التخمين و لم (١) العذر بأن إدارة الإباحة في الأكل و الشرب على عدم التبين وتحديد التي بالتبين أتى الفجر داخلاً في حكم الليل في باب الصوم خاصة لعلامة قامت مقام الفارق بين فرض الصلاة و فرض الصوم فاهنا لا يمكن إجراؤه إلى ما ثمة كما أن ما ثمة لا يمكن إجراؤه ههنا فيحمل كل من النصوص الواردة في الصلاة والصوم على معانيها و لا يترك ظواهرها بحسب ملاحظة ما ورد في غيرها مع أن الانبلاج ليس نصاً فيه أول البدو فيحتمل أن يراد به الظهور أيضاً كالتبين و مثله البروق نعم (٢) قوله و حرم الطعام يفسر الوارد في الصوم أن المراد بالتبين ثمة ليس هو الظهور بل التبين ههنا بمعنى أول انشقاق الفجر و ذلك لأنهم يجمعون بأسرهم أن وقت صلاة الفجر لا يتوقف دخوله على الظهور فوجب حل التبين في آية الصوم عليه لقوله ﷺ المذكور .

[وصلى الظهر المرة الثانية] حين كان ظل كل شئ مثله يعني به مع فنى الزوال وقوله لوقت العصر بالأمس يعني به قريباً منه لاعتنه قال الأستاذ أدام الله علوه ويجده و أقاض على العالمين يره و رفته قوله صلى يستعمل كأكثر الانفصال للشروع في الفعل و للفراغ منه فقوله صلى في أحد الوقتين للفراغ من الصلاة ، و في الثاني للشروع فيها فصار المعنى أنه ﷺ فرغ من صلاة الظهر في اليوم الثاني وقت شروعه

(١) أى للبعض الآخر القائلين بأن المعتبر في الصوم هو التبين .

(٢) هذا جواب لاعتذارهم المذكور قبل .

فى العصر فى اليوم الاول و لا يخفى لطفه و لله الحمد (١) .

[ثم صلى العصر حين كان ظل كل شئ مثليه] هذا يشير إلى أن الوقت المستحب للعصر إنما ينتهى إلى بلوغ الظل إلى المثلين و لا يخفى أنه ليس فى شئ من المواقيت كراهة فى الاول فقيه دلالة على أن الوقت المستحب لصلاة العصر يبتدىء بعد المثل إلى المثلين و هذا يؤيد مذهب المثل (٢) فى صلاة الظهر فافهم .

[ثم صلى المغرب لوقته الاول] هذا تنبيه (٣) على أن المستحب من وقت

(١) و على هذا التوجيه فلا يحتاج إلى ما اضطر إليه بعض المالكية و طائفة من أن يقدر أربع ركعات مشترك بين الظهر و العصر و الجمهور على أن لا اشتراك و لا إهمال بين وقتي الظهر و العصر لروايات وردت بلفظ وقت الظهر مالم تحضر العصر كما فى الأوجز .



(٢) و هو مذهب الصحابين و رواية للإمام وروايته الثانية المشهورة أن الظهر يبقى إلى المثلين والعصر يبتدىء من المثلين لروايات بسطت فى محلها والأحوط

أن يصلى الظهر قبل المثل والعصر بعد المثلين كما سيأتى فى كلام الشيخ أيضاً .
(٣) قال النووى : ذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجرّاز تأخيرها مالم يغيب الشفق وأنه يجوز ابتداءها فى كل وقت من ذلك ولا يأنم بتأخيرها عن أول الوقت و هذا هو الصحيح أو الصواب الذى لا يجوز غيره ، والجواب عن حديث جبرئيل عليه السلام بثلاثة أوجه أحدها أنه اقتصر على بيان وقت الاختيار و لم يستوعب وقت الجواز وهذا جار فى كل الصلوات سوى الظهر ، و الثانى أنه متقدم فى أول الأمر بمكة و هذه الأحاديث بامتداد وقت المغرب إلى غروب الشفق متأخرة فى أواخر الأمر بالمدينة فوجب اعتمادها ، الثالث إن هذه الأحاديث أصح إسناداً من حديث يسان جبرئيل عليه السلام فوجب تقديمها ، انتهى ، قلت : و لقاتل أن يقول إن هذه الوجوه و نحوها لا بد أن تتمشى فى وقت الظهر و التفريق مكابرة .

المغرب غير موسع و إلا لصلاهما في اليومين في الوقتين .

[ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل] فلم منه بقاء وقتها المستحب إليه و هو المذهب عندنا .

[ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض] هذا تعيين لوقته المستحب وللشافعية أن يقولوا هذا انتهاء له فلا يستلزم عدم استحباب الأول و أياً ما كان ففيه دلالة على أنه مستحب أيضاً فيترجح الاسفار بعده لما فيه من تكثير الجماعة الموجبة لكثرة الفضل .

[هذا وقت الأنبياء من قبلك] الظاهر منه وجوب الصلوات الخمس على الأمم السابقة مع أن في بعض الروايات تصريحاً باختصاص هذه الأمة بصلاة العشاء والجواب أن الاختصاص بالنسبة إلى الأمم دون الأنبياء فالأنبياء كانوا مأمورين (١) بالصلوات الخمس دون أهم أو الإشارة واردة (٢) على اعتبار أكثرها كون جملة والمغنى أن أوقات الأنبياء في جملة ما ينأه لك و لا يتوقف صدقه على أن يكون كل ما بين له  من الأوقات وقتاً لمن قبله نعم يتوقف صدقه على أن لا يتجاوز وقت الأنبياء عما وقته له .

و معنى [قوله و الوقت فيما بين هذين] أن الوقت المستحب فيما بين هذين والذي ينبغي أن يعلم أن التجديد بحسب الاستحباب [عما هو في الجانب الآخر لا الأول

(١) أو كانوا يصلونها تطوعاً .

(٢) ومال ابن العربي إلى أن الإشارة إلى الوقت الموسع المحدود بطرفين الأول و الآخر يعنى و مثله وقت الأنبياء قبلك أى صلاتهم كانت واسعة الوقت وذات طرفين ، وقال الحافظ ابن حجر : هذا باعتبار التوزيع عليهم بالنسبة لغير العشاء إذ مجموع هذا الخمس من خصوصياتنا و أما بالنسبة إليهم فكان ماعدا العشاء مغزقاً فيهم ، و قال القارى أو يجعل هذا إشارة إلى الاسفار فانه قد اشترك فيه جميع الأنبياء الماضية و الأمم الدارجة ، كذا في البذل .

إذ ليس قبل تلك الأوقات التي ذكرت وقت لاناخص ولا كامل حتى ينبغي الاستحباب و إنما المتنى فيه أصل الوقت و فيما بين هذين الإشارة واقعة على أول آن الشروع في اليوم الأول و آخر آن الفراغ في اليوم الثاني و ليست إلى الوقت الذي صلى فيه أولاً و الذي صلى فيه ثانياً فلا يرد أن هذا يستلزم أن لا يكون الوقت الذي صلى فيه في اليومين معدوداً في الوقت وذلك لأنه غير داخل فيما بين هذين لأنه عين هذين و أجيب عنه بأن دخول هذين الوقتين فيه وإن لم يصح بلفظة ما بين إلا أنه معلوم بالضرورة إذ لو لم يكن الوقتان داخلين في الوقت المعتبر لما صلى معه ﷺ فيهما .

[و حديث جابر في المواقيت قد رواه [إلخ] يعنى أنه مشهور (١) على

اصطلاح المحدثين لكثرة من رواه عن جابر .

[إن للصلاة أولاً و آخراً] إما أن يحمل (٢) على إطلاقه ثم يان أول الوقت

(١) فالمشهور في الاصطلاح ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين ولم يبلغ حد التواتر كذا في كتب الأصول إلا أن الحديث مرسل عندهم (جزم بارساله ابن القطان وتبعه صاحب القوت و تبعهما الشيخ أبو الطيب في شرحه ويشكل عليه أن سياق الترمذى في حديث جابر بلفظ عن النبي ﷺ كما ترى ويمكن أن يقال عن ابن القطان و من تبعه أن المعروف في حديث جابر أن جبرئيل أتى النبي ﷺ كما أخرجه أحمد و النسائي و الحاكم و البيهقي و هكذا ذكره الزيلعي في نصب الراية و تبعه الحفاظ في الدراية و نسباه إلى الترمذى و النسائي و أحمد و غيرهم فتأمل) لأن جابراً لم يذكر من حديثه بذلك و جابر لم يشاهد ذلك صريحة الاسراء لأنه أنصاري مدني .

(٢) يعنى يحتمل أن يكون المراد بقوله إن للصلاة إلخ وقت الصلاة بهلائق يأتى ذكرها فيكون قوله إن أول وقت الظهر إلخ تفصيلاً لهذا الاجمال و يحتمل أن لا يراد في قوله إن للصلاة الوقت بل يحمل على ظاهره و عمومته ثم بين الوقت خاصة من هذا العموم كما بين التحريم و التسليم في موضع آخر و الحديث أخرجه أحمد و ابن أبي شيبة كما قاله السيوطي في الدر .

و آخره لكونه من جملة كما أن التحريم و التسليم من جملة ذلك أو يخص بالوقت إما على حذف المضاف أو بإرادة السبب باطلاق المسبب أو إرادة المحل بالانظر الموضوع للحال إلى غير ذلك من العلائق .

[حين زول الشمس] هذا إشارة إلى أن التشبيه بالشراك حيث وقع في الرواية المتقدمة خارج مخرج العادة و يان لادنى مقادير الفنى و إلا فالمعتبر زوال الشمس لا غير فافهم .

[و آخر وقتها حين يدخل وقت العصر إلخ] وهذا يحتمل أن يكون متروكا من أحد الرواة أو يكون النبي ﷺ ترك ذكره لما علم أن الحاضرين قد علوه و تحقوه حق العلم [.

[و أن آخر وقتها حين تصفر الشمس] يجب حمل الوقت ههنا على الوقت المستحب (١) أيضاً أعم من أن يبقى بعده وقت مكروه كما فى العصر أو لا يبقى كباقي الأوقات سوى وقت العشاء فان الوقت فيها باق بعد نصف الليل و لا كراهة فيه أيضاً إلا أن التأخير إلى ما بعد الانتصاف لما كان مكروهاً سبباً للفوات بحسب العادة الأكثرية أورده على هذا المتوال فافهم ثم لا يخفى عليك أنه يلزم على مقتضى هذا الحديث استحباب الوقت الذى فهم من الحديث المار كراهته كالعشاء بعد الثلث إلى الانتصاف و العصر بعد المثانين إلى حين الاصفرار وغاية ما يجاب عنه أن المستحب منه ما هو غاية فى الاستحباب ومنه ما هو دونه إلى أن يكون بعض الأوقات المستحبة غاية فى الدنو حتى إنه لا يتصور دونه استحباب فالأول محمول على أعلى مراتبه ، و الثانى على أدناها فلا إشكال و لا معارضة فهما ويمكن أيضاً أن يقال فى روايتى الثلث و النصف أن المراد فى حديث النصف ، الليل الشرعى من الغروب إلى طلوع الفجر ، و فى حديث الثلث ، الليل العرفى و هو منه إلى طلوع الشمس فلا يجب

(١) لما أنه إن لم يحمل على الوقت المستحب يجب أن لا يبقى بعد الاصفرار وقت و الحال أن الوقت يبقى إلى الغروب باجماع الأئمة الأربعة .

أن يكون بينهما بون بعيد ومقتضى الروایتين متقارب أو المراد في حديث الثلث أن الشروع و في حديث النصف أن الفراغ فتتفق الروایتان و الله أعلم (١) .

[فاقم معنا إن شاء الله] تعالى أمره بالاقامة لأن العلم بأوقات الصلاة الحاصل بالصلاة معه أصح و أوضح من الحاصل ببيانه ﷺ ولا يخفى الاهتمام بشأن الصلاة لكونها أحد أركان الاسلام و لعل الرجل كان رسول قومه تخيف لو اكتفى على مجرد البيان بالكلام التباس الأمر عليهم بتغيير بعض الالفاظ أو في فهم المراد بها فيقع بذلك ضرر عظيم .

[حاجب الشمس] طرفها الأعلى و ذلك لأنها لا يبقى بعد غروب أكثرها إلا على صورة الحاجب .

[قوله فأخر المغرب إلى قيل] غروب الشفق اثلاً يقع آخر أجزاء الصلاة خارجاً عن وقتها .

[كما بين] تلك الكاف زائدة .

ثم اعلم أن الامام و صاحبيه اختلفا في آخر وقت الظهر ما هو فأخر وقتها عند الامام إذا صار ظل كل شئ مثليه سوى فنى الزوال و قال صاحباه إذا صار مثله سواء و الذى بعد المثل وقت العصر عندهما و هو رواية عن أبي حنيفة رحمه

(١) وما يجب التنبه عليه أن الترمذى حكم على الحديث أنه خطأ أخطأ فيه محمد بن فضيل و الحديث رواه الدارقطنى ، و قال إنه لا يصح مسنداً و هم فيه ابن فضيل و غيره يرويه عن الأعمش عن مجاهد مرسل و هو أصح ، و قال ابن الجوزى فى التحقيق : ابن فضيل ثقة يجوز أن يكون الأعمش سمعه من مجاهد مرسل و سمعه من أبي صالح مسنداً ، و قال ابن أبى حاتم سألت أبى عنه فقال و هم فيه ابن فضيل إنما يرويه أصحاب الأعمش عنه عن مجاهد قوله و قال ابن القطان : لا يبعد أن يكون عند الأعمش فى هذا طريقان قاله الزيلعى .

الله تعالى أيضاً و ما روى (١) أن ما بعد المثل إلى المثلين وقت مهمل ليس بشئ من الصلاتين فغير معتبر بها ولا هي مشهورة عن الامام و لا تساعدها رواية ولا رواية فلا ينبغي أن يتكل عليه نعم الاحوط الفراغ من الظهر قبل انقضاء المثل و الاشتغال بالعصر بعد انقضاء المثلين مع الاعتقاد بأن هذا إما وقت العصر كما هو رأى الثاني والثالث أو وقت الظهر كما هو رأى الأول والمشهور عن الامام رواية المثلين في آخر وقت الظهر والوجه في اشتهاهما عنه وقوعهما في المتون فإن أكثرهما من تصانيف أهل خراسان وهم قد اعتمدوا عليهما فأوردوا في المتون و رواية المتون مقدمة كما تقرر إلا أن الدليل يرجحهما (٢) وقد رجحه في البحر والفتح وما استدل به على رواية المثلين لا يخلو شئ منها (٣) عن شئ فمن جملته ما في الهداية وغيرها

(١) هي رواية عن الامام في البدائع و روى أسد بن عمر وعنه إذا صار ظل كل شئ مثله سوى فتي الزوال خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر مالم يصر ظل كل شئ مثليه فعلى هذه الرواية يكون بين وقت الظهر والعصر وقت مهمل كما بين الفجر والظهر ، انتهى ، و بالفاصلة بين الوقتين قال بعض الشافعية و داود وللجمهور ما في رواية مسلم وقت الظهر مالم تحضر العصر كما في الأوجز و هذه الرواية كما تنكر الفاصلة بين الوقتين كذلك تأتي الاشتراك بينهما كما روى عن مالك و طائفة أن قدر أربع ركعات مشترك بين الوقتين .

(٢) هكذا في الأصل و لعل الضمير إلى صاحبين أى يرجح قولهما .

(٣) قلت : ولو سلم ما أفاده الشيخ فلا أقل من أن مجموع هذه الروايات أورث شبهة في خروج الوقت و الثابت باليقين لا يزول بالشك على أن ظاهر القرآن يؤيدهم فقد قال عز اسمه « أقم الصلاة طرفي النهار » و قال تعالى « سبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس و قبل الغروب » و أنت خير بأن المثل الواحد الذي يبقى بعده أكثر من ربع النهار لا يطلق عليه طرف النهار و لا قبل الغروب بل كلاهما يوميان إلى قرب الغروب .

من أن بلالا أذن فأراد أن يقيم فقال له النبي ﷺ أبرد وله الفاظ آخر منها أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم و البراد في ديارهم إذ ذاك لا قبله و أنت تعلم ما فيه فاتها دعوى غير مستظهرة (١) بالدليل مع أن البراد شئ إضافي لا يمكن أن ينكر حصوله بعد زوال الشمس بقليل نعم لا يحس بهذا البراد و لاحاطة الحر لا كثاف الأرض وجوانبها فلا يحس البراد المعتد به إلا قبل الغروب ولم يذهب إليه أحد وأما البراد الحاصل بالنظر إلى نقص حرارة جرم الشمس فهو حاصل وما يقال إن أوقات إمامة جبرئيل نسخت بفعله عليه الصلاة و السلام في المدينة فأمر دون إثباته خرط القناد (٢) إذ لا بد للنسخ من حجة يعتمد عليها و استدل على صحة رواية المثليين أيضاً بما رواه مالك في مؤطاه من أن رجلاً سأل أبا هريرة عن وقت الظهر والعصر فقال صل الظهر إذا كان ظلك مثلك و العصر إذا كان ظلك مثلك فانه صريح في أن وقت العصر إنما يبتدىء بعد المثليين و أن وقت الظهر باق بعد المثل لأنه لا أمره بالصلاة عند صيرورة الظل مثله يلزم منه أن يفرغ منها بعده ولو بقليل ولا يخفى ما فيه إذ المطلوب أن أبا هريرة إنما أمره بأمر فصل لا يفتقر معه إلى السؤال عن وقت الصلاة بعد ذلك في فصول السنة كلها فانه إذا أخذ في الصلاة و ظله مثله مع فني الزوال فإن كان صيفاً يحصل الامتثال بأمر البراد و يقع الفراغ

(١) لكنها مستظهرة بالتجربة فان الحرارة التي تكون عند الزوال لا تبقى بعد المثل كما لا يخفى و أما مجرد الحرارة في زمان شدة الصيف تبقى إلى طلوع الفجر فليس بمراد بداهة .

(٢) قلت : امكنهم أجمعوا على أنها منسوخة في آخر وقت الفجر إذ يبقى إلى الطلوع و آخر وقت العصر إذ يبقى إلى الغروب و آخر وقت المغرب إذ يبقى إلى غروب الشفق و آخر وقت العشاء إذ يبقى إلى طلوع الفجر فإذا نسختها في آخر الأوقات الأربعة مجمع عليه فليت شعري ما المانع في نسخ آخر وقت الظهر .

إذا صار ظله مثله سوى في الزوال وإن كان شتاء. ففنى الزوال حينئذ قريب من المثل فيقع صلاته في أول وقت الظهر فلم يثبت (١) به المدعى ، والحاصل أن الاستدلال بتلك الرواية متوقف على إثبات أن المراد بالمثل فيها سوى الفنى الأصلي ولا يثبت فلا يتمشى حجة . ومن متمسكاتهم في هذا الباب ما رواه أكثر أصحاب الحديث من رواية تمثيل أجر هذه الأمة بمن استعمل أجيراً من الفجر إلى الظهر ثم آخر منها إلى العصر ثم آخر منها إلى الغروب و الأولان اليهود و النصارى ، و الثالث أمة محمد ﷺ فقال الأولان حين رأوا كثرة عطاءهم مع قلة عملهم مالنا أقل عطاءً وأكثر عملاً فهذا يدل على أن وقت العصر أقل من وقت الظهر وإلا لم يصح التمثيل و القلة في وقت العصر لا تستبين إلا إذا ابتدئ بعد المثلين و فيه أن زيادة وقت الظهر على وقت العصر لازمة على كل حال (٢) كما يظهر بالتفحص

(١) لكن في الصيف لا يكون في هذا الاقليم فنى مطلقاً ففى هاشم الزبلى إن لكل شئ ظلاً وقت الزوال إلا بمكة والمدينة و صنعاء اليمن في أطول أيام السنة فإن الشمس فيها تأخذ الحيطان الأربعة ولو سلم فلا يكون أكثر من شراك النعل كما تقدم في كلام الشيخ أيضاً فإذا تضمن أثر أبي هريرة لأيام السنة كلها كما أفاده الشيخ بنفسه ففى الصيف يكون صلاة الظهر بعد المثل بدامة ثبت المقصود إذ لا قائل بالفصل بين الصيف و الشتاء من أن فى الأول يبقى الوقت إلى المثلين و فى الثانى إلى المثل .

(٢) هذا مسلم كما يظهر بملاحظة الفصل بين الزوال إلى المثل و منه إلى الغروب لكنه دقيق لا يظهر إلا بمعاناة التعب ولذا قال الزبلى لا يقال من وقت الزوال إلى أن يصير ظل كل شئ مثله أكثر من ثلاث ساعات ومن وقت المثل إلى الغروب أقل من ثلاث ساعات فقد وجد كثرة العمل لطول الزمان لأننا نقول هذا القدر اليسير من الوقت لا يعرفه إلا بالحساب ومراده ﷺ تفاوت يظهر لكل أحد من أمته على أنه فى صورة المثل يكون وقت العمل للفرقة —

عن ذلك غاية ما فى الباب أن القلة على تقدير المثل كثيرة وعلى تقدير المثلين قليلة و صحة التشبيه تتوقف على نفس القلة و الكثرة دون مقدارها مع أن للكلام فيه مجالاً بعد وهو (١) أن يقال المراد بالصلاة فيها ليس هو الوقت الاصلى إنما المراد إجارتها إياه من حين يصلى القوم العصر بجماعة وهو أوسط وقتها المستحب لاستحباب تأخيرها فلا يضرب زيادة وقت العصر على وقت الظهر لتوقف صحة التشبيه على تفاوت وقتيهما بعد أداء المفروضة فافهم فالتحقيق الذى ارتضاه المحققون أن الصحيح من المذهب هو العمل برواية المثل فى الظهر و يدخل بعده وقت العصر و مع ذلك فالأولى أن يفرغ من الظهر قبل انقضاء المثل سوى فنى الزوال و يدخل فى صلاة العصر بعد المثلين ثلاثاً يكون صلاته مختلفاً فيها لكن التشدد فى ذلك بما لا ينبغي أيضاً فإياك و أن تجادل مع المخالفين لذلك الذى عينا و إياك و أن تظن قطعية العمل بالذى بينا و الله ولى التوفيق و بيده أزمة التحقيق إنه المبسر للصاب و إليه الموثل فى كل باب و الله الهادى إلى سواء السبيل و هو حسي و نعم الوكيل .

[قوله باب التغليس بالفجر] هذا بيان لما أجمله من الوقت المستحب وإشارة إلى ما فعله النبي ﷺ وأمر به من بين ذلك فقال باب التغليس بالفجر ، أعلم أن مذهب الشافعى (٢) أن الأحب هو التغليس و ذهب فى ذلك إلى ما روى أن النبي

— الثانية و الثالثة قريباً من السواء و مقتضى السياق أن يكون وقت الفرقتين الأوليين قريباً من السواء كما لا يخفى وهذا لا يتمشى إلا على اختيار المثلين . (١) و فيه أن القائلين بالمثل أكثرهم قالوا باستحباب الصلاة فى أول الوقت فهذا التوجيه أيضاً لا يجدى لهم شيئاً .

(٢) و به قال مالك و أحمد فى رواية ، و فى أخرى له كما فى الأوجز والمغنى أن العبرة بمجال المصلين إن أسفروا فلا سفار أفضل ، و قال الأئمة الثلاثة الحنفية الاسفار أفضل ومال الطحاوى إلى أن يبدأ بالتغليس و يطول القراءة حتى يسفر جداً و مستدل الحنفية بسطت فى الأوجز بأحسن البسط .

ﷺ و أبى بكر و عمر أنهم كانوا يصلون بغلس ، ولنا ما روى أن النبى ﷺ كان يصل أحياناً كذا و أحياناً كذا فلا يدري أى فعله كان للاستحباب و أى فعله كان لعارض فرجعنا إلى أنه هل بين لاحدهما أجراً و محمداً ، أم كلاهما حسن فأبنا قوله أسفروا بالفجر ، فانه أعظم للأجر يشقى غلتنا ويسقى غلتنا فعلنا أن المرضى المحبوب عنده الموجب للأجر هو التويز مع أن فيه تكثير الجماعة فكان هو الاولى و ما فعله كان بعارض منه (١) وجود النسوة فى الجماعات و لما كان الاسفار مبنى للأجر و سبباً له فكلما كان الاسفار أكثر كان الأجر أوفر و قد وقع مثل ذلك فى رواية أيضاً ، و أما الجواب عما أورده من حديث التغليس فيمكن أيضاً بأن المراد بالتغليس ههنا إنما هو ظلة داخل المسجد إذا كانت له درجات فالمراد أن النساء كن لا يعرفن من ظلة المسجد إذ لا يجوز إرادة غير ذلك لأن من المستبعد الغير المسلم أن بعد الصلاة التى رويت عن النبى ﷺ فى الفجر بحيث يقرأ فيها ستون آية أو خمسون فى كل ركعة تبقى الظلة مع أن (٢) الأذان و سنة الفجر بعد طلوع الفجر و كذلك كان يسبح بعد قضاء فريضة الفجر و يكبر و يحمد على ما نقل عنه فكيف يتصور بعد كل ذلك بقاء الظلة فى الفضاء حتى لا تعرف النساء فى غير البيت من وضع الشخص و طول القامة و غير ذلك من القرائن إذ الوجوه كانت مستورة فلا مهير إلا إلى ما قلنا و قال هؤلاء معناه أن يضح الفجر فلا يشك فيه و أنت تعلم ما فيه من البعد فان

- (١) الضمير إلى العارض يعنى تغليسه ﷺ كان لهوارض منها شهود النسوة الجماعات ، و فى البدائع : فان ثبت التغليس فى وقت فلغذر الخروج إلى سفر أو كان ذلك فى ابتداء حين كن يحضرن الجماعات ثم لما أمرن بالقرار فى البيوت اتسوخ ذلك ، قلت : و أخرج ابن أبى شيبه و الطحاوى عن النخعى قال ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شئ ما اجتمعوا على التويز أقرى أنهم كلهم اجتمعوا على خلاف فعله ﷺ .
- (٢) و أيضاً فقد كان ﷺ يضطجع غالباً بعد ركعتى الفجر .

الوقت ما لم يتيقن به، لم يصح الصلاة أصلاً فكيف ينظم للأجل مسنداً به
 [باب ما جاء في تعجيل الظهر] الجواب عنه منسئل فما مر فإن قوله عليه السلام
 يؤيد كلا الوقتين فإن من الاختصار ما يشير إلى أن النبي عليه السلام كان يصلي الظهر في
 أول وقته، ومنها ما يشير إلى غير ذلك فقرأنا قوله عليه السلام «أبردوا (١) في الظهر
 فإن شدة الحر من فيح جهنم» يستثنى ظهر الصيف مطلقاً قلنا باستحباب تعجيل صلاة
 الظهر في جميع الأزمان إلا وقتاً استثناه النبي عليه السلام وهو وقت شدة الحر أو يقال
 لم تعرض بفعله لاحتمال أن يكون ذلك لعارض وعللنا على الذي أخرنا
 بالأمثال به.

[من سأل الناس و له ما يغنيه] هذا القدر ليس فيه بأس وإنما هو فيما
 بينه في تفصيل مقدار ما يغنيه فينه حكيم بن جبير بخمسين درهماً و ليس هذا القدر
 من المال فاضلاً من قوت يومه لمن كثر عياله فيكون بالمال هو المروى في غير هذه
 الرواية إلا أن هذا منظور فيه إلى بعض الأفراد بخلاف ما اشتهر فتكلموا فيه من
 أجل ذلك لكن الصحيح أنه متابع عليه في ذلك فلذلك تراهم لم يروا بحديثه بأساً
 و إلى هذا أشار الترمذي بقوله حديث حسن إذ لو كان اعتبر كلام القوم في حكيم

(١) قال الغني اختلفوا في كيفية هذا الأمر لحكي القاضي عياض وغيره أن بعضهم

ذهب إلى أن الأمر للوجوب، و في التوضيح اختلف الفقهاء في الإبراد
 بالصلاة ففهم من لم يره و تأول الحديث على إيقاعها في برد الوقت وهو
 أوله و الجمهور من الصحابة و التابعين و غيرهم على القول به ثم اختلفوا

بقيل عزيمة و قيل واجب و قيل برخصة، انتهى، و قال ابن قدامة لا نلم

في تعجيل الظهر في غير الحر و النعم خلافاً، و ساء ما فيه شدة الحر فكلام

الحرق يقتضى استحباب الإبراد بها على كل حال فهو ظاهر كلام أحمد و

هو قول إسحاق و أصحاب الزاوى و ابن المنذر الظاهر هو قول النبي عليه السلام إذا

اشتد الحر فأبردوا بالصلاة الحديث.

ابن جبير لم يحسن الرواية فكأنه لم ير تضعيف شعبة شيئاً يعتد به .
[قال محمد وقد روى عن حكيم بن جبير عن سعيد بن جبير] كما روى (١)
عن حكيم بن جبير عن إبراهيم .

[قوله فإن شدة الحر من فيح جهنم (٢)] هذا وإن كان مما يستشكل الظاهر
لكنه ليس مما يستبعد إذ كما أنا نرى في عالم المحسوسات من الأشياء ما لا يدرك إلا
بعد تدقيق النظر كذلك ههنا يمكن أن يجعل الله تعالى بين الشمس والنار التي في
جهنم تعلقاً يبلغ به حره إليها و الأمر حينئذ لا يبقى إلا على بعد الشمس و قربها
من الديار و أما إذا لم توجد العلة في يوم أو في بلد فمهل يستحب تأخيرها للصلاة
فالمسألة مختلفة فيها فن بنى الأمر على العلة لم يقل بالتأخير حينئذ و من عمم (٣)
الحكم قال به .

[قوله والشمس في حجرتها لم يظهر الفتي من حجرتها] أى من صحن دارها
أراد (٤) بذلك تعجيل صلاة العصر جداً فإن الصحن لم يكن طويلاً قلنا فالجدران

(١) و مال ابن العربي إلى أن الترمذى أشار بذلك إلى الاضطراب في الحديث
و أشار البيهقي إلى الاضطراب في الحديث بوجه آخر .

(٢) استشكل بأن الصلاة مظنة وجود الرحمة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف
أمر بتركها و أوجب بأن التعليل إذا جاء من الشارع وجب قبولها وإن لم
يفهم و قيل بغير ذلك من الأجوبة التي ذكرت في الأوجز .

(٣) قلت : و المرجح عند الحنفية التعميم ففي الأوجز عن الدرا مختار وغيره
تأخير ظهر الصيف مطلقاً بلا اشتراط شدة حر و حرارة بلد و قصد جماعة
و ما في الجوهرة وغيره من اشتراك ذلك منظور فيه قال الشامي الشروط
الثلاثة مذهب الشافعية صرحوا بها في كتبهم ، قلت : و هو مختار القاضى
من الحنابلة و مذهب المالكية على ما نقله الزرقاني نذب الإبراد في جميع
السنة و يزداد لشدة الحر .

كذلك فلا يثبت المرام ، وصورة المسجد و الحجرة مع صحنها أن قبة المدينة إلى الجنوب فالشرق شمالهم و الغرب يمينهم و يحجب المسجد إلى جانب الشرق باب دار عائشة التي سماها حجرة فهذا الصحن هو الذى سماه فى الحديث حجرة عائشة فتفكر .
[قوله إنه] أى العلاء .

[دخل على أنس بن مالك] و قد كان كبر فلا يخرج من بيته و كان يصلى فيه بجميع أهل بيته .
[فى داره بالبصرة] أى دار أنس .

[حين انصرف] أى العلاء من المسجد بعد الفراغ من الظهر .
[و داره] أى دار أنس يحجب المسجد و الظاهر أن أهل المسجد كانوا صلوا (١) الظهر فى آخر وقتها بعد تمام الإبراد فان العلاء بعد أداء الفريضة لعله اشتغل بشئ من السنن و الأذكار أو بالتوافل ومع ذلك فليس فيه تصريح أن أنسا إنما صلى بفور دخول علاء عليه بل الظاهر من دأب الزيادة أنه قال ذلك بعد

== (٤) استدل بذلك على التعجيل و قال الطحاوى لا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجرة كانت قصيرة الجدار فلم تكن تحتجب عنها إلا بقرب غروبها فبدل على التأخير لا على التعجيل ، وفى البدائع كانت حيطان حجرتها قصيرة فتقى الشمس طالعة فيها إلى أن تتغير الشمس ، كذا فى الأوجز ، و فى شرح أبى الطيب عن النووى أن الحجرة ضيقة العرصة قصيرة بحيث يكون طول جدارها أقل من مساحة العرصة وعن ابن سيد الناس معنى قوله لم يظهر من حجرتها أى لم يصعد السطح قال فعلى هذا تكون العرصة واقعة بعد المثل بشئ كثير بل بعد المثلين لأنه قال لم يصعد السطح فعلم أنه طلع على الجدار الشرقى وقت تقرر أن الجدار الغربى كان أقصر من العرصة انتهى .
(١) قلت : ولا يبعد أن يكون أهل المسجد قائلين بالمثلين فصلوا الظهر بعد المثل و أنس يكون قائلًا بالمثل فصلى إذ ذاك العصر .

ما جلس سيرا و تحدث معه فلا يوم وقوع الصلاتين في وقت واحد .
 [فقال قوموا فصلوا] هذا لأنهم ضلوا العصر على أول وقتها . فقل أنس
 وإن كان يدل على أفضلية الوقت الأول إلا أن الدليل الذي بينه بقوله تلك صلاة
 الماتق إلخ إنما يدل على كراهية التأخير الذي يؤدي إلى الاصفرار و لم نقل بذلك
 و الجواب عما ورد في ذلك أن الروايات مختلفة فصرنا إلى كثرة الثواب فيم يحصل
 فرأينا أن النوافل لا يجوز بعد صلاة العصر في تقديم العصر وتعجيلها تقلل النوافل
 و بعد العصر كانوا لا يشتغلون إلا بالأعمال الدنيوية من البيع و الشراء وغير ذلك
 فيه أيضاً تكثير الوقت للذي يكون ضائعاً فقلنا بتأخيرها .

[قوله حتى قال بعض أهل العلم ليس لصلاة المغرب إلا وقت واحد] أي
 الوقت المستحب الذي تصير الصلاة بعده مكروهة و أما من لم يقل بذلك فقال إن
 تأخيرها ذلك مكروه ، و أما الصلاة فغير مكروهة إذ لا كراهة في الوقت .
 [أما أعلم] قد يظن الرجل إذا علم و اجتهد في التفطيش بشئ و الناس لم
 يبحثوا عنه في أعلم الناس لما أنه كان تعاهد ذلك ما لم يتعاهدوا .

[لأمرتهم] أمر بإيجاب بدعاء ذلك من الله تعالى فلا يرد (١) أن النبي عليه
 السلام إنما كان مأموراً و مقتدياً فكيف يوجب و يعين الوقت
 [تلك الليل و نصفه] إما تقريبي أو الابتداء بعد الثلث يستلزم الانتهاء إلى

النصف

[النوم قبل العشاء يكره] لمن يظن فوات الجماعة و أما من لا فلا .

[باب الرخصة في السمر بعد العشاء] .

(١) على أخذ التوجيهات في الحديث و قيل حجة لمن قال من أهل الأصول أن

له عليه الصلاة و السلام أن يحكم بالاجتهاد و حكى ابن رسلان في شرح

ابن دؤود لأهل الأصول في المسألة أربعة أقوال : الاثبات والنفي و الثالث

كان له عليه السلام أن يجتهد في الحروب دون الأحكام و الرابع الوقت .

[قوله لا سمر إلا لصل] من كان يصلي فإذا وجد الناس تحدث بسيرة فيذهب عنه ما يجد .

[أو لمسافر] يرجو بالمسامرة قطع مسافته فهذا يدل على أن النبي عن السمر ليست يحتم و إنما هو إذا لم يحتج إليه .

[باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل] لا يرد بهذا ما يرد على الإخفاف من قولهم بتأخير الفجر والعصر والظهر في الصيف وعلى الكل بتأخير العشاء لما أن المراد بالأول أول وقت المستحب إذ المقاتلة بالآخر يستلزم نفي ما أريد منها و هو وقت الكراهة إذ العفو الذي هو جواز الصلاة في آخر الوقت لا يكون إلا على ما استلزم (١) كراهة فتدبر .

[قوله أى الأعمال أفضل] اختلف أجوبة النبي عليه السلام عن هذا السؤال لاختلاف السائلين و الأزمنة و الأمكنة فأجاب كلا بما كان أنسب له أو المراد الفضيلة بالجهات المختلفة .

[قوله الجنائز إذا حضرت] أى في غير الأوقات المكروهة (٢) وهذا إذا أريد بحضورها للصلاة و أما إن أريد الدفن فلا تخصيص عند الجمهور .

[قوله و اضطربوا في هذا الحديث] فقال الفضل بن موسى عن عبد الله العمري عن القاسم عن عمته أم فروة وقال وكيع عن القاسم عن بعض أمهاته عن أم فروة ، و قال بعضهم عن جدته الدنيا عن أم فروة و قال يعقوب المدني عن عبد

(١) يعنى أن المراد بالوقت الآخر في الحديث الوقت المكروه كما يدل عليه لفظ العفو المشعر للسببية .

(٢) فيه تأمل فإن المرجح عند الحنفية على ما في رد المحتار مبسوطاً أن الجنائز إذا حضرت في الأوقات المكروهة تصح الصلاة بكراهة اللهم إلا أن يقال إن ما أفاده الشيخ محمول على القول الثنائي كما حكاه ابن عابدين عن صاحب الدرالمختار أنه أراد نفي الكراهة التحريمية و أثبت التنزيهية .

الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر و قال بعضهم غير ذلك خرجه (١) الدارقطني .
 [قوله لوقتها الآخر مرتين] أى اختياراً (٢) منه ﷺ فلا يرد ما صلى
 خلف جبرئيل عليه السلام و ما فات منه يوم الخندق و غيره أو المعنى أنه لم يصل
 مرتين اختياراً منه ﷺ بل مرة وهو ما إذا صلى لتعليم السائل الذى ذكره الترمذى
 و غيره ، و أما ما صلى مع جبرئيل عليه السلام فكان خارجاً من ذلك لأنه لم يك
 اختياراً منه أو يقال ليس المراد نفي مرتين وإثبات مرة بل المقصود المبالغة فى عدم وقوع
 ذلك منه ﷺ فلا يحتاج إلى الجواب عما يثبت به ذلك أحبائنا منه ﷺ .

[قوله فإن صليت لوقتها] بالبناء للجمل كانت هذه [لك نافلة] أى التى
 صليت مع الامام و إلا يلزم انتشار الضمائر و هو خلاف الظاهر .

[قوله و إلا كنت قد أحرزت صلاتك] لما كان نفي الشق الأول و هو
 أن يصلى الامام فى الوقت المستحب يشمل القسمين أن يصلى الامام فى وقت مكروه
 أو فى غير وقت مطلقاً وعلى كل تقدير فالذى صلى من قبل إما أن يصلى معهم أولاً
 رتب النبي ﷺ على قوله و إلا جزاء (٣) يترتب على كل من الاحتمالات الأربع

(١) قلت : و أجل الكلام على اضطرابه ابن العربى فى المعارضة و أجاد ثم قال

و هذا اضطراب كثير عن ضعف فهما علان تمنعان الصحة ، انتهى .

(٢) غرض كلام الشيخ أنه كان يرد على الحديث المذكور ما ورد من صلاته

ﷺ فى وقته الآخر أكثر من مرة فوجه الشيخ لدفع هذا الايراد الحديث

المذكور بثلاث توجيهات و الفرق بين هذه الثلاثة لطيف جداً لا سيما بين

الأول و الثانى و يظهر الفرق بينهما بدقة النظر بوجوه منها أن المنظور فى

التوجيه الأول عدم صلاته ﷺ قصداً مطلقاً بدون إثبات المرة الواحدة

فهو فى مرتبة لا بشرط شئ وفى التوجيه الثانى بشرط إثبات المرة الواحدة

ومنها أن لفظ الاختيار فى التوجيه الأول بمعنى إرادة التدب و فى التوجيه

الثانى بمعنى القصد و العمد و منها غير ذلك فتأمل .

و هو إحراز صلاته سواء حصل بشموله معهم في صلاتهم نصياً أو لا .
 [باب ما جاء في النوم عن الصلاة] هذا الباب معقود لبيان النوم و ذكر
 النسيان إنما وقع تبعاً و استطراداً بخلاف الباب الآتي إذ الأمر فيه بالعكس و لا
 يخفى عليك الفرق بين السهو المذكور في الباب الذي تقدم و بين النسيان المذكور في
 هذا الباب إذ المراد بالسهو ما يلزمه من الغفلة و قلة المبالاة و الاهتمام بأمر الصلاة
 لاشتغاله بالأمور الدنيوية و عدم احتياظه فكان التفريط جاء من جانبه فجوزى على
 فعله و أما في النوم و النسيان فإن كان خسارانه أظهر أن يبين إلا أنه غير مفرط
 في ذلك ، هذا و لا يبعد أن يقال (١) المراد بهما واحد والفرق أن الباب الأول
 معقود لبيان مقدار الخسارة التي وقعت عليه و الثاني لبيان تدارك ما فاتته حتى الامكان
 و المقدرة .

[و قال بعضهم : لا يصلى حتى تطلع الشمس أو تغرب] هؤلاء القائلون
 غير الأحاف إذ الأحاف لم يقولوا أن لا يصلى عصر يومه حتى تغرب بل قالوا
 يشرع في الصلاة وإن أخذت الشمس في الغروب أو نسيه إليهم لما لم يعلم بتفريقهم
 فيها .

[و أما أصحابنا فذهبوا إلى قول علي بن أبي طالب] رضى الله عنه وهو
 أن يصلها متى ذكرها في وقت أو في غير وقت إجراء للعام على عمومها وهو قوله عليه السلام
 إذا ذكرها فإن ذلك وقتها فإن لفظة إذا لعموم (٣) الأزمان وأنت تعلم أن الشافعية

— (٢) يعنى قوله عليه السلام و إلا شامل لأربع صور كما بسطها الشيخ فرتب النبي

عليه السلام جزاء يترتب على الصور الأربع و هو قوله عليه السلام أحرزت صلاتك .

(١) وعلى هذا التوجيه فلا يكون قيد العصر في الباب الأول للاحتراز عن غيرها

من الصلوات و تحتمل في الفرق بين البابين وجوه آخر تظهر بالتأمل فيهما

تركها اختصاراً .

(٢) أى ههنا كما يدل عليه السياق ، و المسألة خلافية كما في الأصول و الفقه ،

تركوا هنا قولهم الذى كان من أصولهم وهو أنه ما من عام إلا وخص منه البعض أو لم يعملوا به هنا أيضاً أو لم تر أن قوله عليه السلام .

[فليصلها إذا ذكرها] نص في أداء الصلاة ظاهر في بيان الوقت ونهيه عن الصلاة في الأوقات المكروهة نص في بيان الوقت الذى يحترز عن الصلاة فيه فكيف يعارض به فلذلك قدمنا حديث التهمى على حديث الأمر أو يقال هذا عام خص عنه الوقت المكروه بحديث آخر كما أشرنا إليه آنفاً و سيجئ بعض بيانه أيضاً فيما يأتى .

[شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات] فيه تغليب فأنهم لما شغلوا عن الثلاثة وفى أدائها تأخرت صلاة العشاء أيضاً عن وقتها المعمود فكأنهم شغلوا عن الأربع وهذا هو أصل (١) في ثبوت الترتيب فى الفوائت ما بينها وغيرها لصاحب الترتيب .

— فى الهداية لو قال لها أنت طالق إذا شئت أو إذا ما شئت أو متى شئت أو متى ما شئت فردت الأمر لم يكن رداً ولا يقتصر على المجلس ، أما كلمة متى و متى ما فلائها للوقت وهى عامة فى الأوقات كلها كأنه قال فى أى وقت شئت و كلمة إذا وإذا ما فهى و متى سواء عندهما و عند أبى حنيفة إن كان للشرط كما يستعمل للوقت لكن الأمر صار يديما فلا يخرج بالشك ، انتهى ، وفى نور الأنوار : إذا عند نحة الكوفة تصلح للوقت والشرط على السواء فيجأزى بها مرة و لا يجأزى بها أخرى وهو قول أبى حنيفة وعند نحة البصرة هى للوقت حقيقة فقط و قد تستعمل للشرط على المجاز و هو قولهما ، انتهى .

(١) و المسألة خلافة بين الأئمة ، قال ابن العربى اختلف العلماء فى معنى هذا الحديث إذا اجتمع على المكلف صلوات فانت هل يرتبها فيقضئها حسب ما كانت وجبت عليه أم لا (هكذا فى الأصل) قد يسقط الترتيب فيها فيصلها كيف شاء فقال الامام مالك و أبو حنيفة : ومعنى قول أحمد و إسحق أن الترتيب فيها واجب مع الذكر ساقط مع النسيان مالم يتكرر فيكثر ، وقال —

[قوله إلا أن أبا عبيدة] فعلم أن من المنقطع ما يبلغ درجة الحسن إذا كانوا تلقوه بالقبول .

[قوله ما كدت أصلي العصر حتى تغرب الشمس] أى ما كنت أظن أنى أصلي العصر قبل غروب الشمس و إن كنت أتوم ذلك ، و الحاصل أن استعمال كاد لما كان حيث يتروى وقوع الفعل فالغنى أنى لم أكن أتيقن أن أصلي الصلاة وإن كان ذلك يتوم أيضاً (أى نه لكنتها كه نماز پڑھونگا میں قبل از غروب) .

[قوله و الله إن صليتها] كلمة إن نافية و هذا تسلية منه ﷺ لعمر أن هون بعض ما نجد من ذلك فأنى أيضاً ما فرغت حتى أصلي و لم يكن عمر يعلم أن النبي ﷺ لم يصل لما كان اكل عن غيره شغل و وقعة غزوة الخندق قد كانت بقيت أياماً (١) ففات يوماً أربع من الصلوات كما ذكر و فات يوماً صلاة العصر فقط ،

■ الشافعى وأبو ثور لا ترتب فيها فإن ذكرهما وهو فى صلاة حاضرة فلا يخلو أن يكون وحده أو وراء إمام فإن كان وحده بطلت وصلى الفائتة و أعاد الى كان فيها و إن كان وراء إمام أتم معه ثم صلى الى نسي ثم أعاد الى صلى مع الإمام هذا هو مذهبنا و به قال أبو حنيفة و أحمد و إسحاق ، و قال الشافعى : يعيد الى نسي خاصة ، انتهى ، قلت : الترتيب واجب عند الامام أحد نص عليه فى مواضع كما قاله ابن قدامة ولا يسقط عنده بالكثرة أيضاً خلافاً للحنفية و المالكية إذ قالوا بسقوطه بالكثرة كما فى الأوجز بالتوضيح و الدلائل .

(١) هذا جمع من الشيخ فى روايتى الباب و اختلفت العلماء فى ذلك فمنهم من جمع بينهما بنوع من وجوه الجمع و أحسنها ما أفاده الشيخ و منهم من مال إلى الترجيح منهم ابن العربى فقال هو حديث منقطع إلا أن روايته وإسناده لا بأس به و الصحيح أن الصلاة التى شغل عنها رسول الله ﷺ وأصحابه يوم الخندق صلاة واحدة و هى العصر ، انتهى .

و اعلم أن هذا والذي روى من حديث التعريس يؤيد ما قلنا من أنه ليس عليه أن يصلى فى وقت الطلوع وأن المراد بقوله ﷺ إذا ذكرها إذا لم يكن الوقت مكروهاً و إلا لم يؤخرها فعمل أن لفظة إذا فى إذا ذكرها ليست للفاجأة و الفور (١) .

[باب ما جاء فى الصلاة الوسطى أنها العصر] .

[قوله و قد سمع عنه] وذلك أنه خرج من المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة و لا ينكر لقاءه بكثير من الصحابة لأن إقامته بمدينة إنما كانت أيام (٢) خلافة على و قد كان فيها إذا من الصحابة غير قليل فتحمل روايته عن على و غيره على الاتصال و إنما كان يعنعن لأنه كان زمان خلافة معاوية و أتباعه تخاف فى روايته (٣)

(١) فان الروايات بأسرها مصرحة بأنه ﷺ لم يصلها إذا ذكرها على الفور بل آخر الصلاة حتى تعالت الشمس فصلى كما هو مصرح فى عدة روايات .

(٢) الظاهر أنه سقط منه لفظ إلى يعنى كان قيامه فى المدينة المنورة إلى خلافة على فإنه ولد لستين بقتنا من خلافة عمر بلاخلاف بين أهل الرجال وذاك عمر يده الشريفة وكانت أمه مولاة أم سلة فربما غابت عنه فتعطيه أم سلة نديها تعلمها بها إلى أن تجيى أمه فيدر عليه نديها فيشربه و كانوا يقولون إن الذى بلغ الحسن من الحكمة ببركة ذلك، ولد بالمدينة و أقام بها إلى مقتل عثمان و بعده قدم البصرة ، كذا فى الاكمال ، و ليت شعرى كيف ينكرون لقاءه علماً و كان إذ ذاك بلغ عمره خمس عشرة سنة فتأمل

(٣) فى هامش الخلاصة غن تهذيب الكمال قال يونس بن عبيد سألت الحسن قلت يا أبا سعيد إنك تقول قال رسول الله ﷺ وإنك لم تذكره قال يا ابن أخى لقد سألتنى عن شئ ما سألتى عنه أحد قبلك ولولا نزلتك لنى ما أخبرتك إنى فى زمان كما ترى و كان فى عمل الحجاج كل شئ سمعنى أقول قال رسول الله ﷺ فهو عن على بن أبى طالب غير أنى فى زمان لا أستطيع أن أذكر علماً رضى الله تعالى عنه ، انتهى .

عن على وقوع فتنة فعنع يرى بذلك أنه لم يأخذ عنه و إذا جعل ذأبه ذلك فيه جعل فى غيره كذلك لئلا يظهر المراد وأما روايته عن سمرة فهي مما لا يتطرق فيه احتمال أن يكون بينهما أحد فان إمكان اللقاء بين الراويين يوجب حل عنعنة عنه على الاتصال عند مسلم و من دان دينه و زاد البخارى و من حذى حذوه ثبوت اللقاء فى وقت من الأوقات و إذا ثبت اللقاء بينهما مرة حمل كل الروايات المعنعة له عنه على أنه سمعه منه من غير وسط و على كل من المذهبيين فسماع الحسن عن سمرة ثابت لأنه صرح بسماعه منه فى حديث عقيقة كما بينه المؤلف فتحمل الروايات جمعا على التشافه ثم إن الاختلاف فى الصلاة الوسطى ظاهر من المذاهب التى بينها المؤلف ولكل منها وجه فوجب المحافظة على الصلوات الخمس ليكون آتيا بالمأمور به على جهة اليقين و لعل التكتة فى إخفائها هو ذلك و لا يبعد (١) أن يقال كل منها وسطى فبعضها من الوسط بمعنى التوسط و بعضها من الوسط بمعنى الخير العدل و مجتمع السيان فى بعضها معاً وفيها مذاهب (٢) كثيرة وراه ما ذكره المؤلف ههنا والأكثر على أن المراد بها صلاة العصر لتتبع الروايات على ذلك و لمن ذهب إلى أنها غيرها الاعتذار بأن المقصود فى الآية غير المعنية فى الرواية و هذا لا يرد . و الله تعالى أعلم .

- (١) قال ابن العربى: يحتمل أن يراد بالوسطى الفضلى ويحتمل أن يراد به من الوسط و هو المساوى فى البعد لكل واحد من الطرفين .
- (٢) بسطت فى البذل و الأوجز أكثر من عشرين قولاً و المشهور منها ثلاثة أقوال : أحدها أنها الصبح و هو مختار مالك و الشافعى و غيرهما ، والثانى أنها الظهر و به قال ابن عمر و عروة و غيرهما و هو رواية عن الامام أبى حنيفة ، و الثالث مذهب الحنفية و أحمد و الجمهور أنها العصر و هو قول جمهور الصحابة و التابعين و قواه النووى و الحافظ و غيرهما من محققى الشافعية و ابن حبيب من المالكية .

[قوله فيه بهذا الحديث] المراد بهذا الحديث (١) .

[قوله أخبرنا منصور و هو ابن زاذان] الفرق (٢) بين قوله هذا وبين

قوله منصور بن زاذان هو أن الأول إذا لم يقل أستاذه إلا لفظ أخبرنا منصور والتليذ أراد أن ينه على أنه أى المناخير ، وأما قوله منصور بن زاذان فأنما يقال إذا كان هذا من لفظ الأستاذ لا غير .

[باب الصلاة بعد العصر] .

[قوله قال إنما صلى رسول الله ﷺ الركعتين بعد العصر] هذا اعتذاره

و سببه أن ابن عباس كان يضرب الناس مع عمر على الصلاة بعد العصر فلما قيل لابن عباس أن النبي عليه السلام صلى بعد العصر بين أن صلاته تلك ليست بمقيسة عليها وهذا هو الجواب عنا في ذلك فإنه كان إما من خصوصياته ﷺ أو كان واجبا عليه فلم يك من قبيل التفتل بعد العصر بل من قبيل قضاء الفوائت ونحن لم نمنعه بل هو مؤيد لما ذهبنا إليه في ذلك .

[قوله روى غير واحد عن النبي ﷺ أنه صلى بعد العصر ركعتين] وليس

ذلك بخلاف الحديث ابن عباس الذى قدمنا فان ذلك لا يقتضى دوام النبي ﷺ على ذلك فان المصحح لثبوت صلى و صدقه إنما هو الصلاة مرة واحدة و أما قول عائشة فيها أن النبي عليه السلام مداخل عليها بعد العصر إلا صلى ركعتين فالجواب عنه (٣) :

(١) يابض فى الأصل بعد ذلك والمراد بهذا الحديث حديث العقيقة فانهم استدلوا

على صحة سماع الحسن عن سمرة بهذا الحديث .

(٢) هذا غاية الاحتياط من المحدثين فان دأبهم أن الشيخ إذا لم يذكر أحداً من

الرواة بالنسب وأراد التليذ أن ينسبه يزيد بعد كلام الشيخ لفظاً يشير إلى ذلك كلفظ هو و يعنى و غير ذلك .

(٣) يابض فى الأصل بعد ذلك والجواب عنه أولاً أن روايات عائشة مضطربة

فى ذلك جداً كما لا يخفى على ممارس كتب الحديث وثانياً أن نفي ابن عباس —

[قوله هذا خلاف ما روى عنه أنه نهى عن الصلاة بعد العصر] وأنت تعلم أنه لا يخالفه إذ النهى للأمة لا يقتضى النهى له ولعل الوجه في ذلك أن النهى عن الصلاة بعد العصر إنما وجهه التشبه بعبادى الشمس و ذلك إنما هو وقت الغروب بعينه لا قبله لكن النهى عن الصلاة بعد العصر مطلقاً سواء كان وقت الغروب أو قبله فأنما ذلك لئلا يفضى شروعه في الصلاة بعد العصر إلى انتهاء الصلاة وقت عين الغروب وأما النبي عليه الصلاة والسلام فمع قطع النظر عن تنزهه عن توسخ التشبه كان يعلم وقت الغروب فلم يكن شروعه في الصلاة بعد العصر مفضياً إلى وقوعها في عين وقت الغروب و مما يدل على كون ذلك مختصاً به ﷺ أنه صلاهما في البيت و لولا أنه أراد أن لا يقتدوا به فيهما لصلاهما جبهة و عياناً .

[قوله فقد روى عن النبي ﷺ رخصة (١) في ذلك] و هو ما أورده

— الدوام مبنى على عليه ثم الجواب عن فعله ﷺ أن ذلك كان خصيصاً له ﷺ كما ثبت أنه ﷺ إذا فعل أمراً داوم عليه وقد ورد نصاً من حديث أم سلية عند الطحاوى ، قلت يا رسول الله أفقضيها إذا فاتنا قال لا ، و حكى الحافظ هذه الزيادة عن أحمد فهذا نص في الخصوصية و ستجنى الإشارة إلى هذا الجواب في كلام الشيخ أيضاً .

(١) وتوضيح مسالك الأئمة في ذلك كما بسط في الأوجز أنه تصح الصلاة مطلقاً في هذه الأوقات كلها عند داود و ابن حزم وغيرهما من الظاهرية وتحرم عند الحنابلة النوافل في هذه الأوقات الخمسة أى عند الطلوع و الغروب و الاستواء و بعد الفجر و العصر مطلقاً سواء كانت ذات سبب أو لا بمكة وغيرها إلا سنة الظهر في الجمع بين الصلاتين و إلا ركعتي الطواف ويجوز القضاء و النذر في هذه الأوقات كلها و أما عند الشافعية فتجوز النوافل ذات سبب أيضاً و غير ذات السبب أيضاً بمكة فلا يجوز سنة الظهر في المجموعة و المراد بذات السبب ما تقدم سيده كتحة الوضوء وغيرها ، وأما —

فى كتاب الحج أن النبى ﷺ قال يا عبد مناف لاتمنعوا أحدا طاف بهذا البيت و صلى أية ساعة شاء من ليل و نهار و أنت تعلم أن القصد بذلك التهى عن سد أبواب دورهم التى كانت فى المطاف و حوالى البيت لا إجازة الصلاة فى أى وقت كان فلا يعارض ما سبق التهى عنها و سيجئ بعض الكلام عليه فى الباب (١) الذى أورد الرواة فيه .

[باب ما جاء فى الصلاة قبل المغرب] هذا (٢) مما اختلف فيه علمائنا

== ما له سبب متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فلا يجوز أيضاً، وأما عند المالكية فنع غير المكتوبة حتى صلاة الجنائز أيضاً عند الطلوع و الغروب و كره بعد صبح و عصر إلا للجنائز و سجدة التلاوة قبل الاسفار والاصفرار و أما عند الحنفية فلا تجوز الصلاة مطلقاً فى الأوقات الثلاثة الاول إلا عصر يومه ، و إلا جنائز حضرت فيها و الوقتان الاخيران من الخمسة لا يجوز فيها التوافل و البسط فى الأوجز مع الدلائل .

- (١) فان المصنف بوب له بترجمة مستقلة فى الحج و ذكر فيه بسنده إلى جبير بن مطعم أن النبى ﷺ قال يا بنى عبد مناف ، الحديث ، فسيأتى الكلام فيه .
- (٢) و اختلف فيه السلف أيضاً و ذهب بعض الصحابة والتابعين إلى الاستحباب والجمهور منهم الأئمة الاربعة إلى عدم الاستحباب فى الشرح الكبير للدردير و كره النفل بعد فرض عصر إلى أن تصلى المغرب فان دخل المسجد قبل إقامتها جلس قال الدسوقي : وحاصله أنه تمتد كراهة النفل بعد أداء فرض العصر إلى غروب طرف الشمس فيحرم إلى استئثار جميعها فتعود الكراهة إلى أن تصلى المغرب ، انتهى ، وفى شرح الاقناع زاد بعضهم كراهة وقتين آخرين منهما بعد المغرب إلى صلاته و قال إنها كراهة تحريم على الصحيح و نقله عن النص والمشهور فى المذهب خلافه و أخبرنى بعض الخائبة أن التحريم مذهبهم ، انتهى ، قال البيهيمى قوله و المشهور فى المذهب خلافه ==

و الصحيح عدم كراهتها. إذا لم يخف فوات التكبيرة الأولى من صلاة المغرب
[قوله بين كل أذانين صلاة] فيه تغليب عند من لم ير استحباباً في صلاة
الغروب و من ذهب إلى كراهتها ، و أما من قال بالاستحباب فانه لا يحتاج إلى
القول بالتغليب .

[فلم ير بعضهم -] مستدلين بعدم رؤيتهم و نحن لا نرى ذلك دليلاً إذ عدم
الرؤية ليس دليلاً على عدم الوجود .

[باب ما جاء .] فيمن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك
العصر [غرض الترمذى من عقد هذا الباب هو التنبيه على ما سبق من أن النائم
و الناسى إذا استيقظ أو ذكر فليصل إذا ذكرها فإن ذلك هو وقتها و معنى هذا
الحديث هو أن من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك
العصر و تمت صلاته و الذى ذهب إليه الأحناف هو الفرق بين العصر و الفجر
فى ذلك الحكم و مستدلهم فى ذلك ما ذكروه من أن حديث النهى عن الصلاة فى

== فى كراهة تنزيهه على المعتد ، انتهى ، و فى الروض المربع تباح ركعتان
بعد أذان المغرب ، و قال ابن قدامة اختلف فى أربع ركعات منها ركعتان
قبل المغرب بعد الأذان فظاهر كلام أحمد أنها جائزتان و ليستا بسنة قال
الأثرم قلت لأبي عبد الله الركعتان قبل المغرب قال ما فعلته قط إلا مرة
حين سمعت الحديث و فيها أحاديث جواد أو صحاح ثم ذكر هذه الأحاديث
و استدل بها على الجواز و علم بذلك أن ما حكاه الامام الترمذى و غيره
من التدب فى مذهب أحمد لو صح يكون رواية له غير مرجحة فى الفروع
كما أن التحريم الذى حكاه شارح الاقناع لو صح يكون رواية ثالثة و أما
عند الحقيقة فاختلف أهل الفروع كما أفاده الشيخ و اختار صاحب الدر و غيره
السكرامة و ابن الهمام الاباحة و الجملة أن الأئمة الأربعة متفقة على عدم
الاستحباب مع اختلافهم فى السكرامة .

الأوقات المكروهة لما عارضه هذا الحديث المذكور في الباب رجعنا إلى القياس إذ هو المصير عند تعارض الآثار وتناقض الأخبار فالقياس يرجع حديث النهى في صلاة الفجر و حديث الإدراك في صلاة العصر إذ الواجب في صلاة العصر هو الناقض لما أن الوجوب يضاف إلى أن الشروع و ذلك الوقت ناقض فاذا اعترض الفساد بغروب الشمس لم تصر صلاته أدنى مما وجبت عليه فكان المؤدى مثل الواجب بخلاف وقت الفجر فان كله تام حتى يبدو حاجب الشمس و بعد ذلك لم يبق فليس في ذلك الوقت جزء هو ناقص نسبة إلى الباقي فالآن المضاف إليه الوجوب لما كان كاملاً وجبت صلاته كاملة فاذا اعترض الفساد بطلوع الشمس لم يبق المؤدى على الصفة التى وجب عليها فكان باطلاً هذا ما قالوا و أنت تعلم ما فيه من الاختلال و تزويق المقال فان قولهم النهى عن الأفعال الشرعية يقتضى صحتها في أنفسها ينادى (١) بأعلى نداء على جواز الصلاتين لكليهما و إن اعتراهما حرمة بعارض التشبه بعبدة الشمس فادعاء المعارضة بينهما باطل و إن قطع النظر عن ذلك فلا وجه لعدم الجواز في الفجر والجواز في العصر فان الوقت شرط لكليهما فاذا غربت الشمس بعد أداء ركعة أو ركعتين لم يبق الوقت المشروط لصحة الباقي فكيف يمكن لهم القول بأن الصلاة تامة إذ ليس ذلك إلا قولاً بعدم اشتراط الوقت فعلى هذا يلزم (٢) عليهم جواز صلاة من شرع في الصلاة وثوبه نجس بقدر الدرهم أو دونه ثم بعد أدائه ركعة وضع عليه رجل شيئاً نجساً ليس ذلك إلا أداء الصلاة على الكيفية التى التزمها أو من أخذ في الصلاة و هو يدافعه الاختيان فلما قضى ركعة أو ركعتين بال أو تفرط أو ليس نظير ما قالوا فانه أدى صلاة بعد الحدث على نحو ما التزمه و حاصله أنكم لم تفرقوا

(١) قلت : لكن الكلام فيه مجال يظهر من ملاحظة كتب الأصول و الفقه .

(٢) قلت : إلا أن بين الشرطين فارقاً فان الوقت ليس بشرط لصحة الصلاة

بل لأداء الصلاة فاذا فات فلا شك في أنه لا يبقى أداء بخلاف الحدث فان

بين الفساد و البطلان لزمت عليكم مفاسد حجة و الفرق بينهما ظاهر فوقت اصفرار الشمس وقت الفساد بعد الغروب ليس (١) الوقت أصلاً فكيف القول باتحاد الفساد فيها كما ادعيت بل إطلاق الفساد على الثاني بمعنى البطلان لعدم فرقهم بين الفساد و البطلان في باب العبادات فاعلمهم قاسوها على المعاملات و ليست شعري إذا خرج وقت العصر فأى شئ يقتضى صحة ذلك الصلاة حتى تصح و لا تبطل فالفرق بين الفجر والعصر بالتقرير الذى سبق منا لا يجدى نفعاً إذ بعد ما شرع صلى العصر في أداء الصلاة التي وجبت ناقصة لو غربت الشمس فالوقت الذى بعد الغروب إذا سلم أن كراهته ليست إلا مثل كراهة وقت الغروب فامعنى قضاء العصر بعد غروب الشمس إذهاب الوقت على ما ذكرتم ليس إلا مثل الوقت الذى هو وقت الغروب لا قائل بقضاء العصر إذا لم تقرب الشمس كلها، وما قبل (٢) من أن بين وقت العصر الذى في وقت الغروب والذى بعده تمازجاً بالنسبة إلى صلاة العصر فإن كلا الوقتين مكروه لهما و لا كراهة في ذات الوقتين بل الكراهة لهما عارضية في الأول بسبب شبه عبدة الاوثان ، وفي الثاني بسبب كون ذلك الوقت معيناً لغير ذلك الصلاة و هو صلاة المغرب بخلاف

(١) هذا صحيح أن بعد الغروب لم يبق له الوقت أصلاً إلا أن الوقت لما لم يكن من شرائط الصحة بل من شرائط الأداء فبفوقته فات الأداء لكن الأداء بنية القضاء و كذا العكس لما كان صحيحاً لم تبطل الصلاة كن شرع الظهر في وقته ثم خرج حتى دخل وقت العصر فتفكر .

(٢) و نظرى القاصر لم يصل إلى من فرق بذلك بل المذكور في كتب القوم أن الفرق بينهما باعتبار ما قبل الطلوع و الغروب فإن الأول لما كان كاملاً فاعتراه النقص عليه مبطل بخلاف الثاني فإن وقت الاصفرار لما كان ناقصاً في نفسه فاعتراه الغروب عليه ليس بمناف له غاية ما فيه أنه أنقص من الأول و لا خير فيه ففتش نعم فرقوا بينهما بأن ما بعد الغروب وقت صالح للصلاة و لذا وجبت صلاة المغرب بخلاف ما بعد الطلوع فإنه وقت الكراهة حتى ترتفع الشمس فتفارقا .

وقت الفجر فانه كامل و بعد الطلوع لعل النقص ذاتى له و لذلك لم يشرع فى ذلك شئ من الصلوات المفروضة فاعتراض الفساد بالغروب يغير اعتراض الفساد بالطلوع فى الأول لا تبطل الصلاة إذ وقت المؤداة مثل وقت المفروضة فى كونها فاسدين وصفاً و فى الثانى تبطل إذ المفروضة كاملة و المؤداة مؤداة فى وقت النقص ذاتى له فتطول من غير طائل إذ الاوقات التى عينت للصلوات إنما هى أسباب لوجوب أدائها كما أنت تعلسه فاذا كان كذلك فبعد خروج الوقت سواء كان فى الفجر أو العصر لا يؤديه العبد إلا من عنده فيستويان فى أن كلا منهما من عنده فان الوقت بعد الطلوع وقبل الزوال إنما هو حق العبد كما أن أوقات سائر الصلوات حق العبد غير وقت أداء فريضة ذلك الوقت فكيف يقال بأن الوقت الذى بعد الغروب غير الذى بعد الطلوع إذ هما من حق العبد و نسبة كل وقت لغير صلاة ذلك الوقت لا تفريق بينهما فى أن تكون فيه شرعية صلاة أخرى أولاً فبطل الفرق الذى بينه فافهم فعمل ذلك البحث دقيق فلما لم يتعين عند الأخاف معنى الحديث على الوجه الذى ذكر كما بينا فالمراد بالادراك ليس هو الادراك على سبيل الاحاطة و إلا لزم جواز الصلاة بالاعتصار على ركعة فانه لما أريد بالادراك فى الموضعين هو الاحاطة صار المعنى من صلى ركعة قبل الطلوع أو الغروب فقد صلى الصلاة كلها و هذا باطل لم يقل به أحد فعلم أن الادراك ليس ههنا بمعنى الاحاطة و إنما معناه اللحق فانه كما يطلق على الاحاطة كما فى قوله تعالى • لا تدركه الأبصار • كذلك يطلق على اللحق تقول أدركت زيداً إذا لحقته فالمعنى أن من لحق بركعة من الفجر قبل طلوع الشمس فقد أدرك الفجر بمعنى أن النائم مثلاً و الساهى أو المقصر إذا شرع فى الصلاة و الباقي من الوقت لم يكن إلا قدر ركعة لو صلى و أتم صلاته جازت صلاته و أما إن صلاته هل هى مكروهة أو لا فأمر آخر لم يبحث عنه ههنا ، وحاصله أن هذه الرواية تنبئ عن فراغ الذمة لمن صلى فى شئ من هذين الوقتين و إن لم يخل فله ذلك من كراهة و لا يعارضه حديث النهى عن الصلاة فى الوقتين لأن النهى عن الأفعال الشرعية لما

كان هو المنبئ عن صحتها كان مؤدى الروايتين هو الجواز غير أن الرواية الأولى لم تتعرض عن القبح المجاور بخلاف الثانية فإنها أظهرت صفة الصلاة في هذين الوقتين أو يقال من ههنا ليست للجنس بل هي ههنا للنوع يعنى إذا أدرك الصى أو أسلم الكافر أو طهرت الخائض و النفساء والوقت من الفجر والعصر باق مقدار التحريم أى التمكن فيه من التحريم بعد الطهارة فقد أدرك هؤلاء الجماعة الفجر والعصر فوجب عليهم هذا ولعل الله يحدث (١) بعد ذلك أمراً .

[باب ما جاء فى الجمع بين الصلاتين] .

[قوله جمع رسول الله ﷺ بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة من غير خوف ولا مطر] الحديث ، هذا الحديث مما اضطربت فيه الفقهاء والمحدثون و تحيرت فيه العلماء المتقنون حتى قال الترمذى (٢) لم يعمل على هذا الحديث أحد من أهل المذاهب المشهورة و اختلفوا فى توجيه المراد منه فقال الامام قدوة العلماء الاعلام سند الفقهاء و المحدثين رأس الجهابذة العلماء و المتكلمين إمامنا الأعظم الكوفى - نور الله ضريحه - المراد بالجمع الجمع (٣) الصورى لا الحقيقى إذ الاحتمالات

(١) قلت : والحديث يحتمل عدة وجوه غير ما أفاده الشيخ كما بسطت فى الأوجز فارجع إليه لو شئت التفصيل ، و أيضاً لما كان حديث الإدراك محتلاً للوجوه و أحاديث النهى محكمة لا تحتاج إلى التأويل فتقدم عليه إلا أنهم استثنوا عصر اليوم لمعارض .

(٢) وفى الأوجز عن الفتح ذهب جماعة من أهل العلم إلى الأخذ بظاهر الحديث فجوزوا الجمع فى الحضر للحاجة مطلقاً بشرط أن لا يتخذ ذلك خلقاً وعادة و من قال به ابن سيرين و ربيعة و أشهب و ابن المنذر و القفال الكبير وغيرهم .

(٣) و هو الحق الذى لا يعدل عنه فى هذا الحديث و هو مختار الحافظ فى الفتح و العبنى فى البناية و الشوكافى فى النبيل و الشيخ فى البذل و الآبى فى الأكمال ، قال الحافظ ، استحسنه القرطبى و رجحه إمام الحرمين و جزم به من القدماء ابن الماجشون و الطحاوى إلى آخر ما بسط فى الأوجز .

في الجمع ثلاثة جمعها في وقت الظهر و جمعها في وقت العصر و الجمع بينهما بحيث يقع كل منهما في وقته و هذا الثالث هو المراد منها و هذا كما ينشأ لك في حديث العلامة بن عبد الرحمن و صلاة العصر في دار أنس بالبصرة فلا يلزم على ذلك شئ من المعارضات و لا يحتاج إلى شئ من الاجوبة التي تذكر منها و أما الآخرون فافترضوا هذا الحديث بالحديث الآتي ذكره و هو قوله عليه السلام من جمع بين الصلاتين من غير عذر إلخ ، وهذا الحديث مع ضعفه لا تأيدت بقبول المجتهدين وعملهم عليه صار معارضاً لذلك الحديث (١) القوي الذي مر ذكره .

[باب بدء الأذان] .

[قوله لما أصبحنا] هذه قطعة من حديث طويل لم يذكره هنا (٢) اختصاراً .
[قوله فانه أندى و أمد صوتاً منك] في هذا التعليل إشارة إلى أن من هدى إلى خير فهو أحق به و إلى أن المؤذن يستحب أن يكون رفيع الصوت .
[قوله فذلك أثبت] أى لما علم رسول الله ﷺ أن الموقنين لرؤيا حق

(١) ولذا احتاجوا إلى التأويل فقبل كان الجمع لمطر وهو مختار مالك في المؤطأ و واقفه على ذلك جماعة و يأباه ما ورد في الروايات من غير مطر وقبل كان لمرض و قواه التوى ، قال السيوطي : هو مختار السبكي و البلقيني و الاسنوي و هو اختياري ، انتهى ، و قيل كان غيم فأنكشف فبان أنه دخل وقت العصر وقبل الصواب في الرواية في سفر سافرها لرواية الأكثر و البسط في الأوجز .

(٢) و ذكر أبو داود في سننه بنامه مع اختلاف طرقه .

(٣) وقال ابن العربي : رؤيا الأنبياء حق من جملة شرائع الدين ورؤيا غيرهم في الدين ليست بشئ إلا أن هذه الرؤيا من غير الأنبياء استقرت في الدين لوجوه أحدها يحتمل أنه قيل للنبي ﷺ أفظما وحيأ فافظها أو كانت عما يتشوق إليها و يميل إلى العمل بها فأمر بها حتى يقر عليها أو ينهى عنها على —

كثيرون فى ائمة اء الله و ائمة عله و قال هذا الامر ائب لقلبى و لئس المراد ما سبق الى بعض الاوهام من أن رؤىاك يا عمر ائب اذ لم يبين أمر الاذان على رؤىاهم و إنما كان أوهى الى النبى ﷺ صفته فلم يكن بينها للأصحاب حتى نبادر (١) إليه عبد الله بن زىء بقص رؤىاه عله .

[فئئئئون] أى يؤقئون (٢) على تخمئهم .

[ئناى بالصلاة] لئس المراد (٣) بذلك التأذن بل قولهم الصلاة الصلاة أو الصلاة جامعة .

[باب ما جاء فى الترجئ (٤)] و وجهه على ما روى فى ابن ماجة و النسائى

== القول بمجاز الاجئهاد له و على أن يبين أن هذه المسألة من مسائل القياس أو لأنه رأى نظماً لا يستطيعه الشيطان و لا ىءخل فى جملة الوسواس و الخواطر و روى أن النبى ﷺ رأى الاذان لئلة الاسراء و سمعه و لم يؤذن له فئه عئء فرض الصلاة حتى بلغ المئقات و فى قول النبى ﷺ لعمر ءفذلك ائبء، ءلئل على ترجئ اءء الاحئمالئ الثانى و الثالث ، ائهى .

(١) و يؤىءه ما فى القوت ءكر أبوءاؤء فى مراسئله أن عمر لما رأى الاذان فى المنام أنى لئخبر به النبى ﷺ و ءء جاء الوهى بذلك فآ رأى ئمة إلا بلالا يؤذن فقال له النبى ﷺ سبئك بذلك الوهى ، ائهى .

(٢) و فى المجمع : أى ىءءرون ءئها لىءركوها فى وقئها لئس ئناى لها بفئء ءال ، ائهى .

(٣) ءكر الشئخ ءءس سره فى ءقرر البئارى المءروف : و لامع الءارى ، كلا الاحئمالئ و ءكرء فى هامشه أقوال السلف فى ذلك .

(٤) و اءئلفء الائمة فى الترجئ ءءهب مالك و الشافعى الى سئئته و ءهب أبو ءئفة و أصحابه و اءء الى عءمه و ءهب جماعة من المءءئئ الى التئخئر قال ابن ءءامة و جملة ذلك أن اءئيار اءء من الاذان اذان بلال و عبد الله ==

* * *

— ابن زيد و هو خمس عشرة كلمة لا ترجيع فيه وبهذا قال الثورى و إسحاق و الأخذ به أولى لأن بلالا كان يؤذن به مع رسول الله ﷺ دائماً سفيراً و حضراً و أقره النبي ﷺ بعد أذان أبى محذورة ، كذا فى الأوجز ، ووسط فيه فى الدلائل ، قال ابن الجوزى : حديث عبدالله بن زيد أصل فى التأذين و ليس فيه ترجيع فدل على أن الترجيع ليس بمسنون ، قلت : و كذلك أذان بلال و قد أذن فى حياته ﷺ ثم أذن بين يدي أبى بكر فى زمان خلافته و هو رئيس المؤذنين و قدوتهم و قد اتفقوا على أن لا ترجيع فى أذانه و لم يختلف فيه أحد صرح به ابن الجوزى و غيره و البسط فى الأوجز .

تنبيه : لم أجد الكلام على الإقامة فى هذا التقرير و وجدت فى تقرير مولانا رضى الحسن ما معربه : إن الروايات فى إقامة بلال مختلفة فأخذت الحنفية بالتكرار ، انتهى . قلت : و توضيح ذلك أن الأئمة الثلاثة قالوا بافراد الإقامة إلا التكبير فى أولها و آخرها و لفظ قد قامت الصلاة فأنها مثنى مثنى خلافاً لما لك فى المشهور عنه و قديم قولى الشافعى أن لفظ قد قامت الصلاة أيضاً يقال مرة و قالت الحنفية و الثورى و ابن المبارك و أهل الكوفة إن الإقامة مثل الأذان مع زيادة قد قامت الصلاة مرتين كذا فى البذل و استدلوأ على ذلك بقدة روايات بسطت فى الأوجز ، منها ما روى عن عبد الله بن زيد بتظهير الإقامة للأذان و بما قاله الطحاوى تواتر الآثار عن بلال أنه كان يثنى الإقامة حتى مات و بروايات أبى محذورة المفصلة جلها على تشبيه الإقامة و غير ذلك و بعد ثبوت الروايات الكثيرة فى تكرار الإقامة لا احتياج لتوجيه إبتار بلال و مع ذلك وجهه فى البذل و غيره بقدة توجيهات ، و الأوجه عندى أن قوله أمر بلال إلخ قضيتان —

أن النبي عليه السلام كان ينزل في منزل فأذن فلما رأى صبيان القرية أخذوا في نقل الأذان و جعلوا يقولون الله أكبر الله أكبر كما هو دأب الصبيان فأمر النبي ﷺ بهم فأتوا فقال من الذي كان ينادى منكم بصوت رفيع و أياكم أحسن صوتاً و أندى فأشاروا إلى أبي محذورة وكان الأمر كذلك فأمره النبي ﷺ أن يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر فقال كذلك و رفع صوته ثم أمر أن يقول أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله فقال كذلك إلا أن ذلك لما كان مخالفاً لما يعتقده قومه و نفسه خفض بذلك صوته فقال النبي ﷺ قل أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله و رفع النبي ﷺ بذلك صوته و رفع أبو محذورة صوته فثبت الايمان في قلبه فاستمر الأمر عند أبي محذورة على هذا وكان ذلك تعليماً منه لخصوصية ذلك الوقت فظنه داخلاً في الأذان .

[قوله ويدور و يتبع (١) فاه ههنا وههنا] هذا بيان للفظه يدور فالمراد به إدارة عنقه لا غير فان كانت المارة غير متسعة لم يحتاج إلى نقل الخطأ عن مقامه وكفى إدارة الرأس من غير انتقال و إن كانت متسعة بحيث لا يمكن له إخراج الوجه بعد قيامه مقاماً منها جاز له الانتقال إلى جوانبها فأما إذا أحاطت به الجدر من كل جانب حتى لا يخرج الصوت منها إلا عند إخراج الوجه من كواتها جاز (٢) له

— مهملتان في حكم الجزئية و المراد أذان الصبح و إقامته و المعنى يشفع أذانه بأذان أم مكتوم و يتولى الإقامة مفرداً و استثناء الإقامة على هذا التوجيه مدرج من بعض الرواة كما هو عند المالكية و لو سلم الايتسار فهو لبيان الجواز كما في الحاشية عن مواهب الرحمن .

(١) قال أبو الطيب روى من الافعال و الفاعل ضمير لبلال وفاه مفعوله وههنا ظرف .

(٢) ففي البحر إن لم يتم الاعلام بتحويل وجهه مع ثبات قدميه فانه يستدير في المثناة .

ذلك وما يلزمه من تحويل الصدر معفو ضرورة إن التأذين لا يفيد دونه والاحتياج إلى المنارات في التأذين إنما هو حيث يشتد الحر والبرد والله أعلم بالصواب .

[قوله إصبعاء في أذنيه] و قال بعضهم في الإقامة (١) أيضاً يدخل أصبعه في أذنيه و لا منع عنه عند الاحتياج إلى رفع الصوت بكثرة المصلين .

[قال سفيان نراه حبرة] لما كان النبي عليه السلام قال في الحبرة ما قال احتاجوا إلى جواب ما ورد في ذلك الحديث من لفظة حلة حرام فأجاب بعضهم بأن لبسه هذا كان قبل النسخ ثم نهى عنه و لا ينبغي ما في ذلك الجواب من البعد فان هذه القصة كانت في حجة الوداع و قضى النبي ﷺ بعده بقليل فأبان نسخ ؟ و الجواب على ما قال سفيان أن إطلاق الأحمر على ما فيه خطوط يرض وسود و حمر و صفرة لكن الغالب الخطوط الحمر غير قليل كما أن إطلاق الأسود على ما فيه غلبة السواد غير قليل و الجرة كذلك فانه نوع من الثياب مخضط و توصف بصفة الخطوط الغالبة والمذهب (٢) في لبس الحبرة و الصفرة أن المزعفر و المعصفر ممنوع عنه الرجال مطلقاً و الحبرة و الصفرة غير ذلك فالفتوى على جوازها مطلقاً لكن التقوى غير ذلك ، و الله أعلم بالصواب و إليه المرجع و المآب .

[قوله فقال بعضهم الثوب إلخ] اختلفوا في كراهته واستحبابه واختلافهم هذا مبنى على اختلافهم في تفسيره و جملة الأمر أن التكاسل و التهاون في أمر الصلاة مكروه فما أفضى إليه كرهه و ما لا فلا فمن فسره بثوب الفجر و هو زيادة

(١) كما حكاه الترمذى عن الأوزاعى .

(٢) و في الدر المختار كره لبس المعصفر و المزعفر الأحمر و الأصفر للرجال مفاده أنه لا يكره للنساء ولا بأس بسائر الألوان ، وفي شرح النقاية وغيره لا بأس بالثوب الأحمر و مفاده أن الكراهة تنزيهية و صرح في التحفة بالحكمة فأفاد أنها تحريرية و هى المحمل عند الإطلاق وللشربلالية فيه رسالة نقل فيها ثمانية أقوال منها أنه مستحب ، انتهى .

الصلاة خير من النوم ، استجبه ومن فسرہ بالاعلام بعد التأذين كرهه وهو المذهب عندنا إلا أن أبا يوسف خص منهم المشتغل بأمر المسلمين عليه السلام والملك والقاضى ومن اشتغل بالفتوى فإن فى انتظارهم الصلاة فى المسجد إضراراً بالمسلمين و ذلك لما ثبت أن بلالا كان يعلم النبي ﷺ بعد الأذان لاشتغاله بشئ من الأمور .

[قوله فاستبطأ القوم (١)] أى علم المؤذن و ظن بطؤه القوم .

[قوله أمرنى النبي ﷺ] فلم من ذلك أن انتظار المؤذن المعهود بعد ما حان

الوقت غير مسنون .

[باب من أذن فهو يقيم] هذا على الاستحباب (٢) و ليس معنى ذلك أن

إقامة الآخر لا يصح ولما كان ذلك رعاية لحق المؤذن فإن كان المؤذن راضياً بإقامة

الآخر أو غائباً فلا ضير فى ذلك .

[باب كرامة الأذان] بغير وضوء .

[قوله لا يؤذن إلا متوضئ] هذا النفي على الاستحباب لأن الأذان ذكر

(١) وجملة الكلام أن الشويب وهو الاعلام بعد الاعلام يطلق على الإقامة أيضاً

كما ورد فى الحديث ، و على قول المؤذن فى أذان الصبح الصلاة خير من

النوم و هو مستحب عند الجمهور ، و على الاعلام بين الأذان و الإقامة

و هذا هو المحدث و ذكر المصنف منها المعنيين الأخيرين و ذكر صاحب

الأوجز الثلاثة مع ذكر قائلها .

(٢) قال أحمد و الشافعى بحديث الباب من أذن فهو يقيم ، و قال مالك إقامة

و غيره سواء ، قال ابن عبد البر : انفرد به عبد الرحمن بن زياد و ليس

بحجة عندهم و حجة مالك حديث عبد الله بن زيد لما قال له ﷺ ألقه أى

الأذان على بلال فلما أذن قال لعبد الله بن زيد أقم أنت و هذا الحديث

أحسن إسناداً ، انتهى ، كذا فى الأوجز ، و جمع الحنفية بين الحديثين كما

أفاده الشيخ .

وأفضل الأذكار كلام الله تعالى وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يعلمهم القرآن على كل حال إلا الجنبية مع ملاحظة ما روى أنه عليه السلام عليه رجل فلم يرد عليه حتى نيم .

[قوله هذا أصح من الحديث الأول] لأنه ثبت من أكثر الحفاظ هكذا موقوفاً على أبي هريرة مع أن في الحديث الأول (١) انقطاعاً أيضاً .

[قوله فكرمه بعضهم] وإن كان (٢) كرامة تزيهية و رخص في ذلك قوم و هذا أخف من الأول فليس عند هؤلاء إلا ترك فضيلة ونحن في هذه الطائفة .

[باب ما جاء أن الامام أحق بالاقامة] أى لا يقام إلا إذا حضر الامام إلا إذا خيف فوت الوقت وليس (٣) أن يقيموا حتى يحضر الامام من غير اختيار منه فلم أن المؤذن إذا أقام فليس على الامام وجوب الحضور بفوره بل له أن لا يحضر فتعاد الاقامة عند حضوره إن كان بعد زمان .

[باب ما جاء في الأذان بالليل (٤)] هذا مما يرد على الطرفين فانهما لم يجوزوا

(١) قلت : الانقطاع لا يختص بالحديث الأول بل مشترك فنهما معاً لرواية الزهرى عن أبي هريرة .

(٢) اختلفت نقلة المذاهب في بيان مسلك الأئمة في أذان المحدث فارجع إلى فروعهم و مذهب الحنفية كما في الهداية أنه يجوز أذان المحدث و الوضوء مستحب .

(٣) أى ليس للصليين أن يقيموا الصلاة ليحضر الامام اضطراباً بغير قصده .

(٤) اعلم أنهم أجمعوا على أن الأذان قبل الوقت في غير الفجر لا يجوز . قال ابن قدامة لا نعلم فيه خلافاً ، وقال ابن المنذر : أجمعوا على أن السنة أن يؤذن للصلوات بعد دخول وقتها ، انتهى ، وأما أذان الفجر فقالت الأئمة الثلاثة وأبو يوسف من الحنفية يجوزاه قبل الوقت مع الاختلاف فيما بينهم في وقته فقليل لا يجوز حتى يبقى السدس الأخير و قيل يجوز من نصف الليل و قيل من بعد العشاء ، قال الباجي وهذا بعيد ، وقال أبو حنيفة و محمد لا يؤذن لها حتى يطلع الفجر و به قال الثوري وزفر ، كذا في الأوجز .

أن يؤذن قبل الوقت ولو أذن قبل الوقت فالإعادة عندهما واجبة ، وأما أبو يوسف فقد اختار جواز التقديم على الوقت في أذان الفجر وهذا لا ينتهض حجة له فإن التأذين المذكور لم يكن تسأذين الفجر بل لا يقاط (١) النوم ولو سلم فلم يثبت الاكتفاء (٢) به بل ثبت إعادته في الوقت فاما أن يقال يجوز التأذين للتواظف وهذا أيضاً خلاف تصريحهم فإن علمنا لم يصرحوا بذلك أويقال بالتزام التأذين قبل الوقت وهذا أيضاً مخالف لمذهبهم ، وأما الشافعية فقد جوزوا كون هذا التأذين لصلاة الفجر (٣) غاية ما يلزم من ذلك تكرار الأذان لصلاة واحدة ولا ضير في ذلك فإن تكرار التأذين عند الاحتياج إليه مسلم بين كلهم فالتفصي عن ذلك إما بما ذهب إليه بعض شراح صحيح البخارى أن تفاوت ما بين الأذنين إنما كان مقدار أن ينزل هذا ويرقى هذا فإن بلالا كان يؤذن في أول بروق الفجر وهو خفي لا يدركه كل أحد حتى إذا فرغ من تأذنيه ودعائه نزل ، فلما نزل بلال وعرج عبد الله ابن أم مكتوم

- (١) ففي رواية مسلم أنه ينادى ليرجع قائمكم و يوقظ نائمكم ، الحديث .
- (٢) قال ابن المنذر وطائفة من أهل الحديث والغزالي أنه لا يكتفى به و ادعى بعضهم أنه لم يرد في شئ من الحديث ما يدل على الاكتفاء ، قال القرطبي هو مذهب واضح ، انتهى ، و قال ابن قدامة : لأن الأذان قبل الفجر يفوت المقصود من الاعلام بالوقت فلم يجوز كبقية الصلوات إلا أن يكون له مؤذنان يحصل الاعلام بأحدهما ، انتهى ، كذا في الأوجز .
- (٣) قلت : كون هذا التأذين لصلاة الفجر مشكل جداً لأنه يفوت المقصود بالأذان كما تقدم قريباً عن ابن قدامة ، قال الباغي : والذي يظهر لي أنه ليس في الآثار ما يقتضى أن الأذان قبل الفجر هو لصلاة الفجر فإن كان الخلاف في الأذان في ذلك الوقت فالآثار حجة لمن أثبتته وإن كان الخلاف في المقصود به فيحتاج إلى ما بين ذلك من اتصال الأذان إلى الفجر أو غير ذلك مما يدل عليه ، انتهى ، كذا في الأوجز .

فقبل له أصبحت أصبحت وكان مدار ذلك على ما ذهب إليه بعض فقهاءنا أن حرمة الطعام على الصائم ليس من انبلاج الفجر إنما هو على التبين إذ على هذا التقدير كلا التأذينين يقعان في الوقت ، و أما على مذهب من قال بحرمة الأكل من حين انبلاج فليس لصحة ذلك التأويل من سبيل إذ قول النبي ﷺ كلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم إنما هو تصريح بوقوع الأكل بعد أذان يلال لا يقال إذا كان تفاوت بين الأذنين مقدار العروج والنزول فكيف يمكن في ذلك المقدار من الزمان الأكل والشرب قلنا إن طعامهم كان علقمة (١) لا يحتاج فيها إلى كثير وقت فانما هي تمرات و شربة ماء و يمكن الجواب عن أصل الإيراد الواقع على الأحناف بتسليم إباحة الأذان لغیر الفرائض و قد ثبت مثل ذلك في الشرع فان النبي عليه السلام أمر بالأذان عند الحريق و ظهور الغول و غير ذلك و لا يبعد استنباط ذلك عن كلام الفقهاء أيضاً فاتهم قالوا بسنية الأذان للفرائض الخمس لحسب ، و أما إباحته لغيرها (٢) فغير منفي .

[قال أبو عيسى هذا حديث غير محفوظ] اشتبه الأمر في الجمع بين هذين الحديثين : حديث أن العبد نام ، و حديث أن بلالا يؤذن بليل على هؤلاء الفحول فأجابوا بما ليس له مسحة من القبول وأقروا بتضعيف إحدى الروايتين من غير شاهد عليه عدول و ما ذلك إلا ميل عن الصراط السوى أو عدول ، و تقرير الحافظ في هذا المقام ظاهر لا يحتاج إلى حل و بيان لكنه يرد عليه أن تضعيف إحدى

(١) قال في المجموع يحتزى بالعلقة أى يكتنى بالبلغة من الطعام و هو بضم عين أى قدر ما يمسك الرق يريد القليل ، انتهى .

(٢) ففي الأوجز مشروعيتها في أذن المولود وعند تغول الغيلان وإذا استصعبت دابته وساء خلق رجل يحسن الأذان في أذنه و في أذنه المهموم و المصروع والغضبان و عند مزدحم الجيش وعند الحريق ولئن ضل الطريق في أرض قفر ، انتهى .

هاتين الروايتين إنما هو مبنى على كون مورد الحديثين واحداً و لم يبين و على كون بلال متعباً للأذان الاول و عبد الله بن أم مكتوم للثاني وذلك غير متيقن كيف (١) وقد سبق عن قريب أن زياد بن الحارث أذن في الفجر فالجمع بين الحديثين بأن بلالا كان يؤذن أحياناً بالليل وأحياناً بعد الفجر و كذلك ابن أم مكتوم مرة كذا ومرة كذا فانفق أن بلالا نام يوم نوبته لتأذين الفجر مع أن الأذان الاول قد قاله غير بلال في وقته في الليل فلما استيقظ بلال و رأى ضياء و لغفلة نومه لم يميزه (٢) عن ضياء الفجر بادر إلى التأذين الذي كانوا ينتظروه لصلاة الفجر و حرمة الطعام و الشراب فلما كان الفجر لم ينبجح أمر النبي ﷺ بنده أن العبد نام حتى لا يعتدوا به ، و بذلك يصح أثر عمر فانه كان يعلم أن تأذين الفجر لا يصح إلا بعد الفجر فأمر باعادة الأذان فعلم أن حديثي أن العبد نام و لا يمنعكم أذان بلال كلاهما صحيح فأما هما واقعتان و نداء نوم العبد كان لتأذين صلاة الفجر قبل انبلاج الفجر و بذلك عرفت جواب ما يرد على ظاهر قوله أن بلالا يؤذن بلبيل

(١) بل و قد ورد عكس حديث الباب رواه أبو الوليد و كذا أخرجه ابن خزيمة و ابن المنذر و ابن حبان من طرق عن عائشة و كذلك أخرجه الطحاوى و الطبرانى من طريق آخر و ادعى ابن عبد البر و جماعة أنه مقلوب و أن الصواب حديث الباب ، قال الحافظ : و كنت أميل إلى ذلك إلى أن رأيت الحديث في صحيح ابن خزيمة من طريقين آخرين عن عائشة ، وفي بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوم فيه ثم جمع بينهما بأن الأذان كان بينهما نوباً وحكى هذا الجمع عن ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما .

(٢) فقدروى عن ابن عمر أن بلالا أذن قبل الفجر فقال له النبي ﷺ ما حلك على ذلك فقال استيقظت وأنا وسان فظننت أن الفجر طلع فأمره النبي ﷺ أن ينادى بالمدينة ثلاثاً أن العبد قد نام ، الحديث ، رواه البيهقي و إسناده حسن قاله التيموى .

فأمره النبي ﷺ أن ينادى أن العبد نام من أن النوم يقضى تأخيرته عن وقته لا تقديمه و وجه الدفع أن بلالا لما كان هذا يوم نوبته لأذان الفجر أكثر من اهتمام أذان الليل فحين تنبه من رقدته خاف أن لا يكون آخر الأذان عن وقته فبادر إلى الأذان من غير أن يحقق هل الفجر برق أم لا فلما انكشفت عنه سنة النوم وتحقق الليل أمره النبي ﷺ بذلك فلا حاجة إلى تضييف إحدى الروايتين كيف و شأن حماد أرفع (١) من ذلك .

[قوله عن نافع عن عمر منقطع] و لا يضرنا (٢) انقطاعه فان المراسيل عندنا معتبرة لاسيما و قد علم المتروك و هو ابن عمر .

[باب كراهية الخروج عن المسجد بعد الأذان] فان كان له ضرورة في الخروج ولا يمكنه العود إلى حين إقامة الصلاة صلى صلاته وخرج فان (٣) كان صلى

(١) و قال الحافظ : رجاله حفاظ ثقات ثم ذكر تضييف آئمة الحديث لذلك ثم ذكر له عدة متابعات ثم قال هذه طرق يقوى بعضها بعضاً قوة ظاهرة انتهى .

(٢) قال النيموى رواه أبوداؤد و الدارقطنى و إسناده حسن ، انتهى .

(٣) قلت : ههنا أربعة مسائل خلافية مبسطة الذيال بسط الكلام عليها في الأوجز في أبواب متفرقة : الأول خروجه من المسجد و لم يصل الصلاة فيكره الخروج عندنا إلا إذا كان ينتظم به أمر جماعة فانه ترك صورة و تكميل معنى ، و الثانية خروجه من المسجد وقد صلى تلك الصلاة قبل ذلك جماعة قال ابن رشد أكثرهم أنه لا يعيد ، منهم مالك و أبو حنيفة ، و قال بعضهم يعيد و عن قال بذلك أحد و داؤد ، انتهى ، قلت : و استثنى في فروع الحنابلة المغرب ، و الثالثة كذلك ، و قد صلى منفرداً فتعاد عند الشافعية كلها و عند الحنابلة إلا المغرب أو جاء وقت الكراهة وعند المالكية إلا المغرب و الصبح و العشاء بعد وتر يعنى لو صلى الوتر قبل ذلك لا يعيد العشاء ، و عند الحنفية يراعى فيه ما يراعى في التفل فلا يعيد إلا العشاء —

قبل ذلك لا بأس بخروجه فإنه ليس عليه إجابة الدعوة فإن ذمته فارغة فأما إذا أقيم
فأكثر على أنه إن كان قد صلى قبله صلى نافلة في غير الأوقات التي تكره فيها التوافل
فإن كان مغرباً ضم (١) معه ركعة .

[قوله قد روى أشعث بن أبي الشعثاء هذا الحديث عن أبيه] كما رواه عن
أبيه إبراهيم بن مهاجر يعني توبع عليه إبراهيم بن مهاجر فالأخذ من أبي الشعثاء
اثنا (٢) : إبراهيم بن مهاجر ، و الثاني أشعث بن أبي الشعثاء .

[باب الأذان في السفر] .

[قوله إذا سافرتما فأذنا و أقيما] فيه مجاز (٣) فإن التأذين و الإقامة وإن

و الظهر ، و الرابعة الخروج من المسجد بعد ما أقيمت الصلاة فـكـروه
عندنا للثمة ، كذا في الأوجز ، وفي الدر المختار : من صلى الفجر والعصر
و المغرب فيخرج مطلقاً و إن أقيمت لكرامة النفل بعد الأولين ، و في
المغرب أحد المحظورين البتراء أو مخالفة الامام بالاتمام ، انتهى .

(١) رواه ابن أبي شيبة عن علي و به قال الجمهور كما سيأتي ، و في الطحاوي
عن شرح السيدان شرع في المغرب أتم أربعاً لأن مخالفة الامام أخف من
مخالفة السنة .

(٢) فرواية إبراهيم أخرجهما الترمذى و أبو داود و ابن ماجه ، و رواية أشعث
أخرجها النسائي وأخرج مسلم والبيهقي بطريقين معاً و أخرج النسائي طريقاً
ثالثاً و هو رواية أبي صحرة عن أبي الشعثاء ثم لا يذهب عليك أن أهل
الأصول اختلفوا في قول الصحابي هذا معصية أو طاعة إنه مرفوع أو موقوف
بسطة الشيخ في البذل فارجع إليه ،

(٣) واحتج إلى ذلك لما أن الأذان الواحد يكفي إجماعاً و قيل المراد من أحب
منكما فليؤذن و نسب إليهما لاستوائهما ولا يعتبر في الأذان السن وغيره
بمخلاف الإمامة ويؤيده ماورد في طريق أيوب عن أبي قلابة فليؤذن لكم أحكم
و يمكن أن يوجه بأن أحدهما يؤذن و الآخر يجب و فهم أبو الحسن بن
القصار أن يؤذنا جميعاً و ليس بمراد ، كذا في البذل .

كان من واحد لكن الثانى باعث عليه و سبب له و راض به فأضيف الفعل إليهما
و هذا إذا كان التأذين على معناه الحقيقى و إن أريد به الاهتمام به فلا يجازى فى
إسناده إليهما .

[قوله وليؤمكما أكبر كما] لما كان إسلامهما معاً فكان قراءتهما (١) القرآن
وعليهما بالسنة وزهدهما و ورعهما بالسوية و لم يبق إلا الترجيح بأكبر السن فلذلك
قال هذا .

[قوله و الأول أصح] لما يروى (٢) أنه يشهد صلاة من أذن فى السفر
ما كان فى ذلك المكان من الملائكة و رجال الغيب و مسلمى الجن و لما يشهد له
يوم القيامة كل شئ يسمع تأذنه و لأن العلة التى ذكرها توجب ترك الإقامة أيضاً
فاتها لجمع أهل المسجد و لا أحد منهما يجمع .
[باب فضل الأذان] .

[قوله لولا جابر الجعفى لكان أهل الكوفة بغير حديث] المراد بأهل الكوفة
منها سفيان الثورى فانه كثيراً ما يأخذ (٣) عنه و أما إمامنا الأعظم فقد قال فيه
دجال كذاب و لم يأخذ عنه و كان رافضياً ، والمذهب فى أخذ الرواية عن مثل هؤلاء
مختلف فيه فمنهم و منهم البخارى من قبلها عنه إذا ثبت أنه ليس داعياً إلى مذهبه

(١) كما وقع نصاً فى طرق الحديث ، فى رواية : و كننا يومئذ متقاربين فى
العلم ، و فى أخرى : قلت لأبى قلابة فأين القرآن قال إنهما كانا متقاربين
أخرجهما أبو داود و غيره .

(٢) قال العنقى : كافة العلماء على استحباب الأذان على المسافر إلا عطاء فانه قال
إذا لم يؤذن و لم يتم أعاد الصلاة ، انتهى ، قلت و الأئمة الأربعة على
استحبابه و أوجه داود ، كذا فى الأوجز .

(٣) و روى عنه توثيقه حتى قال لشعبة لأن تكلمت فى جابر الجعفى لاتكلمن
فيك .

و لا يكذب إلى غير ذلك من الشروط المعتبرة في العدالة و منهم و منهم مسلم (١)
من قال بعدم قبولها منه مطلقاً و هكذا اختلفوا في شأن جابر هذا فمنهم و منهم
سفيان الثوري من أخذ عنه و منهم و منهم الامام من رده .

[باب ما جاء الامام ضامن و المؤذن مؤتمن] لا يخفى أن الضامن مؤاخذ
بفعل من ضمن عنه لا بفعل غيره فلا يلزم صحة صلاة من لم يصح التزامه الصلاة
معه لعدم طهارة أو غير ذلك و الذي التزم الصلاة مع الامام و صح التزامه
فان عرضه بعد هذا التزام شئ من نقصان احتمله ضامنه و هو
الامام و لما كان صلاة الامام متضمنة لصلاة المأموم لم يصح اقتداء المفترض بالمتنفل
و لا بمفترض آخر لأن الشئ لا يتضمن (٢) مثله و لا ما هو فوقه فمضى قوله :
الامام ضامن ، انبعاث الأئمة على الاحتياط في أمر الامامة فان الفساد الذي في
صلواتهم لما كان يؤثر في صلوات المأمومين كان لهم مزيد احتياط إلى الاهتمام بذلك
و لذلك دعا لهم بما يشمل كل ما يحتاجون إليه في ذلك فقال اللهم ارشد الأئمة

(١) فانه أنكر على رواية المتبعة في مقدمة مسلم لكن الشيخين كليهما أخرجا عن
المتبعة كما في التدريب ، و ذكر أيضاً في أصل المسألة عدة أقوال لأهل
الفن فارجع إليه .

(٢) قال صاحب الهداية ولا يصلي الطاهر خلف من هو في معنى المستحاضة لأن
الصحيح أقوى حالا من المعذور ولا يتضمن ما هو فوقه والامام ضامن بمعنى
تضمن صلاة المقتدى ، وقال في حواشيه فان قلت الشئ كما لا يتضمن ما هو
فوقه لا يتضمن مثله كما صرح به المصنف في المضاربة فيجب أن لا يصح
الاقتداء إلا إذا كان صلاة الامام أقوى أوجب بأننا جوزنا الاقتداء عند
التماثل بالاجماع ، انتهى ، فلا يرد حينئذ أن مصلي الظهر مثلاً ينبغي أن
لا يأتي بمصلي هذه الصلاة أو يقال إن المراد بالمثل في كلام الشيخ المثل
المغاير لا عين تلك الصلاة فلا يصح اقتداء مصلي الظهر بمن يصلي ظهر
يوم آخر .

فان الرشد مستلزم للغفران فكان لهم فضل على المؤذنين ، وأما المؤذنون فلما كان عليهم تعامد الأوقات لئلا يؤذنوا في غير أوقات الصلوات و قد يقع في ذلك إقراض و تفريط فان أمر الأمانة مما يعسر على المرء أداء حقه قال لهم في الدعاء و اغفر للمؤذنين و يعلم من ههنا أن اللائق بالأذان هو الذي يعتمد عليه في معرفة الأوقات فان الأمانة لا تفوض إلا إلى من هو مستحق لها و حرى بإيفاء حقهها .

[قوله حدث عن أبي صالح] هذا يشير (١) إلى واسطة بين أبي صالح وبين الأعمش .

[قوله و ذكر] أى البخارى عن على ابن المدينى (٢) أنه لم يثبت حديث أبى هريرة أى للانقطاع وحديث عائشة لمخالفة (٣) الثقات فانهم يروونه عن أبى هريرة و أنت تعلم ما فيهما .

[قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن] فيه تغليب لما ورد في الروايات (٤) الآخر .

(١) و في رواية لأبى داؤد عن الأعمش ثبت عن أبى صالح و لا أرانى إلا قد سمعته منه يعنى أنه تردد في أنه هل سمعه منه بواسطة أربلا واسطة و بسط الحافظ في التلخيص الخبير طرق هذا الحديث و الاختلاف فيه .

(٢) اختلفوا في تصحيح الحديث فقال أبو زرعة حديث أبى صالح عن أبى هريرة أصح من حديث أبى صالح عن عائشة ، و قال البخارى عكسه و ذكر عن على بن المدينى أنه لم يثبت واحد منهما و صحح ابن حبان الطريقين معاً وقال قد سمع أبو صالح هذين الخبرين من عائشة و أبى هريرة جميعاً ، قاله الحافظ .

(٣) و أيضاً في الحديث اختلاف على أبى صالح كما لا يخفى .

(٤) أى من تفصيل الحوقلة عند الجيعلتين و توضيح الفقه في الحديث أن إجابة الأذان واجب عند الظاهرية و ابن حبيب و نذب عند الجمهور و هما قولان لمشايخنا الخنفية صرح به الشامى ، و حكى ابن قدامة الاجماع على النذب —

[قوله كرهوا أن يأخذ على الأذان أجراً] هذا يرد على الشافعية (١) مذهبهم في تجويز أخذ الأجرة على القرآن إلا أن لهم أن يعتذروا بورد النص مهنياً في الترك فإن الاستحجار على الطاعات من تعليم القرآن و الوعظ و أمثاله جائز عندهم و منعه المتقدمون من علمائنا ذهاباً إلى أمثال هذه الروايات وجوزه المتأخرون منهم ضرورة فيجوز أخذ الأجرة على تعليم القرآن و الوعظ و التأذين و لا يجوز في قراءة القرآن في التراويح وعلى القبور لعدم الضرورة فيهما لأجراء إمامة غير الحافظ فيصلى بهم من لا يأخذ الأجر بسور قصار يحفظها فان قيل إن ختم القرآن مرة سنة مؤكدة فملا تعد إقامتها ضرورة قلنا (٢) .

[باب ما يقول إذا أذن المؤذن] .

[قوله حلت (٣) له [إلخ] أى استحقتها و معلوم أن النبي ﷺ شأنه أرفع

ثم اختلفوا في ألفاظ الاجابة فقليل يقول مثل ما يقول المؤذن بجميع ألفاظ الأذان حكاه ابن عابدين عن البعض وهو وجه لبعض الخابلة وقول لبعض المالكية لكن المشهور الراجح عند الأئمة الأربعة أن يجيب الجميع بالحوقلة كما بسطه في الأوجز .

(١) قال ابن قدامة لا يجوز أخذ الأجرة عليه في ظاهر المذهب وكرهه الأوزاعي

و ابن المنذر و رخص مالك و بعض الشافعية لأنه عمل معلوم ، انتهى ،

قلت : و أصل مذهب الحنفية المنع كما أفاده الشيخ و بسطه شيخنا في البذل

و أول الشافعية حديث الباب على خلاف الأولى كما قاله ابن رسلان وغيره .

(٢) يباح في الأصل بعد ذلك ، و الأوجه عندي في الجواب أن الختم فيها

ليس بسنة مؤكدة بل السنة المؤكدة هي التراويح فقط حتى الجماعة فيها

أيضاً سنة على الكفاية كما صرح به أهل الفروع و أما ختم القرآن فهو إن

كان سنة لكنها ليست بمؤكدة فانهم صرحوا بأن القوم إن مل بالختم قرأ

بقدر ما لا يؤدي إلى تنفيرهم فاذا ترك بملأهم فأولى أن لا يترك له المذهب —

من أن ٲترك أحداً محروماً عما كان يحمل له و هو محتاج إليه فلا حاجة إلى تأويل أن يقال حلت معناه وجبت أو يقال إن ذلك حاصل ما يشول إليه معناه والفرق بين المعنيين أن الحل فى التوجه الأول على معناه المشهور وهو أنه لم تحرم عليه الشفاعة إلا أن النبى عليه السلام يفعل ذلك الحلال لا محالة لاضطرار هذا المرء إليه فلا ٲتركه النبى عليه السلام غالباً عنها و هو محتاج إليها فليس فى هذا الوجه لزوم عليه ﷺ ، وأما فى الثانى فعليه ﷺ لزوم ما لأنه كان أوجب على نفسه مكافأة من أحسن إليه فلما أحسن إليه بالدعاء فإنه يحسن إليه بالشفاعة لا محالة إن شاء (١) الله تعالى .

[باب كم فرض الله على عباده من الصلوات] .

[قوله ثم إنه نودى يا محمد] وقد وقعت تلك القصة ليلة أسرى بالنبى ﷺ فى السنة السابعة من الهجرة (٢) ثانى شهر ربيع الأول و قيل ثانية عشر منه .

[لا يبدل القول لى] فيه تأويلان أحدهما أن النسخ و التبديل إنما هى بالنسبة إلى فهم العبد ، وأما نحن فنعلم أن وجوب هذا الحكم إلى أى حين هو فأنه جل جلاله كان يعلم أن فرض الصلاة على أمة محمد ﷺ فى أول الأمر خمسين ثم

— (٣) قال أبو الطيب فى رواية البخارى حلت بلبون إلا وهو الظاهر وأما مع إلا فبمعنى أن يجعل من فى قوله من قال استفهامية و الاستفهام للانكار و قال بمعنى يقول فيرجع إلى النفى أى ما من أحد يقول ذلك إلا حلت له و معنى حلت وجبت كما فى رواية الطحاوى أو اللام بمعنى على و يؤيده رواية مسلم حلت عليه لا بمعنى الحل المقابل للحرمة إذ هى حلال لكل مسلم و قد يقال بل لا تحمل إلا لمن أذن له فيجعل الحل كناية عن حصول الأذن فى الشفاعة ، انتهى .

- (١) ذكر فى الجامع بعد ذلك « باب الدعاء لا يرد بين الأذان و الإقامة ، لكن الشيخ كتب تقريره بين أبواب الجماعة فاقفينا أثره لكثرة توجبه .
- (٢) هذا سبقة قلم و الصواب من النبوة .

بعد مدة كذا يكون خمساً وأربعين ثم أربعين ثم هكذا وهكذا إلى أن يستقر الامر على خمس صلوات حتى القيام و يمكن توجيهه بأن فرض الصلاة في علينا كان خمسة وأجرها أجر خمسين لكنك فهمت أن فريضة الصلوات إنما هي خمسون ولم تنبهك على ذلك في أول ما سألت التخفيف عنا ويكون هذا تسلياً لما أن النبي عليه السلام لعلة يحزن في نفسه من سؤاله التخفيف أن يكون نقص من أجر الامة شيئاً كثيراً وأن الكريم تعالى شأنه إنما خفف عنا لما رأى فينا من ضعف في امتثال الاوامر فأزاله تعالى عن قلبه فقال يا محمد إنه لا يبدل القول لدى أى لم تكن فرضنا خمسين وخففنا لما رأى في أمتك من الضعف و قلة الامتثال بل المفروض في علينا إنما كان خمس صلوات لا غير وهذه الخمس أجرها أجر خمسين و التكتة في أمره تعالى فيه ﷺ بأداء خمسين ثم التناول منها إلى خمس هو إظهار غاية امتثاله ﷺ لأمره تعالى شأنه و اعتماده على أمته المرحومة فيما أتى به من الاوامر و النواهي لا كما كان موسى عليه الصلاة والسلام يخاف في كل أمر نزل من الله تعالى قبول قومه و رده فان النبي عليه السلام قبل من الله تعالى وتبارك على أمته هذه الطاعة الكثيرة في تلك الساعات القليلة و لم يخش وقوعهم في الهرج (١) لكثرة ما بهم من الحوائج و الاشغال و كان القصور في أدائها منسوباً إلينا لو وقع وذنباً منا لا إليه سبحانه وتعالى وتبارك بأنه أوجب ما يشق و فرض ما يسر أدائه و كان مثال ذلك ما ينقل من أياز (٢) أن السلطان اشترى جام بلور قيمتها ألف (٣) ثم أمر أياز أن يكسره فكسره فقال لما كسرت ذلك أياز قال أذنبت يا مولاي و أجمرت فاعف عني و اصفع فكان ذلك كله إظهار ما عليه النبي ﷺ من مرتبة العبودية و نهاية التسليم و غاية الامتثال والقبول في كل باب والله أعلم، ويمكن في توجيهه أن يقال هذا دفع مايتوهم من التخفيف

(١) هكذا في الأصل بالهاء. فلو صح يكون بمعنى الفتنة .

(٢) لما أراد محمود أن يظهر على لوامه كمال أدبه و غاية امتثاله لأمره .

(٣) و في تقرير مولانا رضى الحسن عشرة آلاف .

من هذه الخمسة أيضاً بأن هذا القول لا يبدل و لا ينقص الصلاة منه .

[قوله كفارات لما يبين ما لم يغش الكبائر] هذا بظاهره يفيد أن لا تكفير وقت غشيان الكبائر لا لها و لا للصغائر و أنت تعلم أن ذلك إنما يلزم على من قال بمفهوم المخالفة و أما عند الامام قلنا لم يعتبر مفهوم المخالفة كان مفهوم لفظ الحديث هو تكفير من لم يغش الكبائر أو تكفير الصغائر ما لم يغش الكبائر ، و أما حال امرء غشها و وقت غشيانها فسكوت عنها فوجب في كشف حال هذه الحالة الرجوع إلى غير هذه من الروايات فيعلم أن التكفير وقت غشيان الكبائر أيضاً مسلم ، و مثل ذلك جاء في قوله تعالى : إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم بحمل الاضافة على الاستغراق و أما إذا لم يحتجب فليس التكفير للجميع بل للصغائر فقط ثم إن التكفير لما حصلت بالصلوات الخمس فالجمعة إلى الجمعة إما كفارة لما يعترى من قصور في الصلوات و إتيانها على ما هي عليه أو يكون رفع الدرجات (١) فائماً مناب التكفير ويمكن في توجيهه أن يقال كلمة ما في قوله عليه السلام كفارة لما يبين عامة تشتمل كل كبيرة و صغيرة فالعنى أن ذلك المذكورات كفارات لكل صغيرة و كبيرة (٢) كائنة فيما يبين ما دام الرجل لم يغش الكبائر ، و أما وقت غشيانها إياها فائماً هي كفارات للصغائر فقط لا الكبائر و هذا ظاهر لا غبار عليه و الحمد لله ، و أما من لبس له إلا الكبائر دون الصغائر فلهذا يخفف (٣) في كبائره ما علم الله تعالى منها على قدر الصغائر الكائنة في تلك المدة (يعنى جتنى اس مدت مين صغائر هوتے اتی ہی تخفیف کبائر میں ہو جائے گی) .

[باب ما جاء في فضل الجماعة] قيل في الجمع (٤) بينهما أن رواية خمس

(١) فان الأصل أن التكفير لما صادف المحل المغفور يكون سبباً لرفع الدرجات .

(٢) بشكل ذكر الكبيرة بشرط مادام الرجل لم يغش الكبائر اللهم إلا أن يقال

أن ذكر الكبيرة لافادة التعميم بقطع النظر عن وجودها و عدمها .

(٣) ذكره النووي رجاء و تعقبه ابن سيد الناس كما في القوت .

و عشرين كانت قبل رواية سبع وعشرين ثم زاد الله تعالى في أجر عباده ولم تبلغ
الرواية الثانية إلا ابن عمر و يمكن أن يقال في توجيهه أن ليس معناها إلا واحد
أو هو أن صلاة الرجل و التي حصلت له بالجمع مع الامام حوسبت في إحدى
الروايتين دون الأخرى و تفصيله أنه كان من منته تعالى على عباده أنه أعطى في كل
عمل يسير أجراً كثيراً فمن ذلك صلوات الرجل التي فرضها الله عليه فكان يتوهم أنه
لا فضل ولا أجر في أداء الرجل الصلاة المفروضة عليه فإنه دين و لا أحد للديون
في أدائه ما يجب عليه أدائه فدفعه النبي ﷺ في الباب الأول و من ذلك صلاته مع
الجماعة فقد أنعم (١) الله تعالى بذلك أجر خمس وعشرين صلاة لتعكس أنوارهم فيما
ينهم و تزايد فضائل صلواتهم بذلك و من ذلك صلاته مع الامام فإنه بذلك يستفيد
أجر صلاة سوى ما كان له من صلاة نفسه و المثبت له المشير إليه قوله ﷺ من
يتجر على هذا قلولا في ذلك زيادة ثواب للامام و المأموم لما عبره النبي ﷺ بذلك
اللفظ (٢) و إذا عرفت هذا فاعلم أن ابن عمر إنما حاسب الصلاتين (٣) مع ذلك
الفضل الذي من الله به للجماعة ، و أما عامة الرواة فأما يبينوا هذه الزيادة و ذلك

— (٤) اختلفوا في توجيه العديدين منهم من حارل إلى الترجيح ومنهم من حاول
إلى الجمع بينهما ، أما الأول فقبل رواية الجنس راجحة لكثرة من رواها ،
و قبل رواية السبع لأن فيها زيادة ثقة ، و أما الثاني ففي الأوجز جمع
بينهما بأكثر من عشرة أوجه .

(١) و زاد ابن رسلان في إنعامه تعالى زيادة كثيرة فقال معنى الحديث أن
تضعف الصلاة فتصير ثنتين ثم تضعف فتصير أربعة ثم تضعف فتصير ثمانية
و هكذا إلى أن ينتهي إلى خمسة وعشرين ضعفاً و ذلك كثير من فضله
تعالى كذا في الأوجز .

(٢) أى بلفظ التجارة .

(٣) أى صلاة الرجل نفسه و صلاة إمامه .

الفضل لا غير لانه كان معلوماً .

وأما قوله [و في الباب عن عبدالله بن مسعود و أبي بن كعب إلخ] فليس المراد به الاشارة إلى فضل سبع وعشرين فان ذلك لا يصح (١) بل المراد بذلك إنما هو فضل الجماعة لا تعيين رواية سبع و عشرين فانهم و تفكر و تشكر .
[باب فيمن سمع النداء فلا يجيب] اتفقوا (٢) أن إجابة الداعي باللسان سنة و بالاقدام واجبة .

[لقد هممت أن آمر فتيق] فيه أن الجماعة الثانية لو كانت ثابتة لما كان لذلك التحريق معنى إذ لم الاعتذار بشمول الجماعة الثانية و فيه وجوب الجماعة المعبر عنه في كتب الفقه أنها سنة مؤكدة فان الواجب عندهم ما على تركه وعيد فان قيل يلزم على النبي ﷺ فعل ما ينهى عنه غيره و هو ترك الجماعة الأولى قلنا لزوم ذلك على النبي عليه السلام إذا فرض أن يصلى في مسجده ذلك و نحن نعلم أنه لو فعل ذلك الاحراق و الذهاب لصلى في مسجد آخر ، و في موضع غيره أى ما لم يصل فيه مرة و قوله لا يشهدون الصلاة يعنى الذى كان أمر بها أن تقام فان المعرفة إذا أعيدت كانت عين الأولى مع أن الأصل في اللام إنما هو العهد وهذا يعين ما قلنا من أمر الجماعة الثانية فانه لو كانت الجماعة الثانية معمولاً بها لكان المناسب حينئذ أن يقال لا يشهدون صلاة .

[قوله فقال هو في النار] أى غير مخلد وأجاب الترهذى بحمله على التأييد بما لا حاجة إلى تقريره لظهوره .

(١) فان المصنف صرح بنفسه أن عامتهم يرددون بلفظ خمسة و عشرين درجة إلا ابن عمر و ذكر العيني في شرح الصحيح رواية ابن مسعود و أبي و غيرهما بلفظ خمس و عشرين .

(٢) حكى الاجماع عليه ابن قدامة و غيره مع ما فيه من خلاف مرجوح حتى إن الحنفية أيضاً فيه قولين كما تقدم .

[باب الرجل يصلى وحده ثم يدرك الجماعة] .

[قوله شهدت مع النبي ﷺ حجته] أى عام حجة الوداع .

[قوله انحرف] المراد بذلك إما انحرافه على جرى عادته بعد الصبح والعصر

و أما انحرافه لذهابه إلى بيته و هو ظاهر ما أفاده قوله فاذا هو برجل إلخ

[فقال يا رسول الله إنا كنا صليين في رحالنا] هذان الصحابيان لم يصليا

بالجماعة الثانية في المسجد و لا أراد ذلك من رحالهما فانهم لو كان من عادتهم ذلك

لما صليا في رحالهما بل كان عليهما إتيان المسجد لما لهم من اعتياد الجماعة الثانية فاذا

لم يجدوا غيرهما صليا كلاهما بالجماعة و إن وجدا غيرها صليا معه كلهم ثم في هذا

حجة للشوافع (١) على الأخشاف نظراً إلى ظاهر ألفاظ الحديث ، و أما الامام فقد

أراد التخصيص بما يرد عليه بما ورد في هذا الحديث من قوله ﷺ فانها لكما نافلة فان

النافلة حكمها لما كان معلوماً لم يحتاج إلى زيادة بيان في ذلك فانكل على ما بينه النبي

ﷺ من الاوقات التي يكره فيها النافلة في غير هذا الحديث ألتست ترى هؤلاء الذين

ذهبوا إلى الاعادة في الصلوات كلها كيف خصوا المغرب (٢) بزيادة ركعة هل أمرهم

النبي ﷺ بذلك فليس هذا إلا بما روى عن النبي عليه السلام أنه نهى عن البتراء

فاذا عليهم في التخصيص بالأحاديث الأخر صلاة (٣) الفجر و العصر أيضاً مع ما أنه

(١) أى في مسألة إعادة الصلاة مع الجماعة مطلقاً، والحنفية قيدوها بما تصح بعدما

النافلة كما تقدم .

(٢) فقد قال ابن قدامة إذا أعاد المغرب شفعها برابعة نص عليه أحمد و به قال

الأسود بن يزيد و الزهري و الشافعي و إسحاق لأن هذه الصلاة نافلة ولا

يشرع التثقل بوتر غير الوتر فكان زيادة ركعة أولى من نقصانها لئلا يفارق

إمامه قبل إتمام صلاته ، انتهى مختصراً .

(٣) قال أبو الطيب كيف و قد جاء فيه حديث صريح أخرجه الدارقطني عن ابن

عمر أن النبي ﷺ قال إذا صليت في أمك ثم أدركت فصلها إلا الفجر —

منه على علة التخصيص بقوله فانهما لكما نافلة فكيف يفرد حكم هذه النافلة عن حكم سائر النوافل فان قيل وقوع ذلك الأمر في صلاة الفجر (١) يؤيد مرام الشافعي قلنا أمرهم في صلاة الفجر ليس إلا أنهما لم يكونا يعلمان المسألة مطلقاً في غير صلاة الفجر أيضاً فأعلمها إياها والله أعلم .

[قوله أيكم يتجر] على هذا لا يخفى عليك أن هذا لا يثبت (٢) مرامهم فانهم إنما جوزوا صلاة المفترض خلف المفترض وليس في ذلك دليل على هذا المرام بل النظر فيه يحكم بثبوت مرام المانعين بهذا الحديث (٣) فانه لو كان أمر الجماعة الثانية ثابتاً لكان الرجل الذي جاء بعد الجماعة إنما تفحص عن آخر مثله وكان النبي

و المغرب قال عبد الحق تفرد بوجه سهل بن صالح الانطاكية و كان ثقة فلا يضره وقف من وقفه لأن زيادة الثقة مقبولة ، انتهى .

(١) قلت : اختلفت الروايات في ذلك و جزم صاحب البدائع أن قصتهما هذه كانت في صلاة الظهر و يؤيده ما في مسند أبي حنيفة نحو قصتهما بافظ أن رجلين صليا الظهر في بيوتهما ، الحديث ، ونحوه أخرجه محمد في كتاب الآثار فلما ثبت عند الحنفية أن القصة في صلاة الظهر فلا حاجة إلى الجواب .

(٢) أى في تكرار الجماعة في مسجد صلى فيه مرة و هو مكروه عند الحنفية و المالكية خلافاً للحنابلة و حكى ابن عابدين أن علماء الأئمة الأربعة أجمعوا على كراهة ذلك بمكة المكرمة ٥٥١ هـ و لشيخ مشايخنا العلامة الكوكبي نور الله مرقدته ، فيه رسالة أنيقة باللسان الفارسي اسمها القطوف الدانية .

(٣) على أن الجزء الواحد في عموم البلوى لا يعتبر عند الحنفية و قد روى في الطبراني برجال ثقات عن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا قال إلى منزله لجمع أهله فصلى بهم و قد أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن كان أصحاب محمد ﷺ إذا دخلوا المسجد و قد صلى فيه صلوا فرادى و عن أبي قلابة يقول يصلون فرادى .

ﷺ قال هل من رجل لم يصل صلاته حتى يصل معي و لكن الصلابة رضوان الله عليهم اجمعين قاموا من آخرهم أو أكثرهم إليه بل كان الأمر بعكس ذلك حتى لم يبق إليه أحد من الصلابة لما في طبعهم من رغبة عن الجماعة الثانية و كان المتجر أبابكر (١) رضى الله عنه لا رغبة في ذلك الثواب الذي يحصل له في الصلاة فان الجلوس مع النبي ﷺ كان أفضل من هذا بل رغبة فيما فيه رغبة النبي ﷺ وامثالا لامره الشريف .

[قوله لا بأس أن يصلي القوم] لابد من حمل لفظة لا بأس على معناه الاصطلاحي حتى يظهر تغاير بين القولين و لا يغرنك ما ذهب إليه أحمد و إسحاق فان أحداً من فقهاء المجتهدين لم يختار ذلك لسكونه سبب التكاسل في أمر الجماعة الأولى و سبب المكروه مكروه فافهم فان فيه دقة .

[باب فضل العشاء و الفجر في جماعة] .

[قوله من صلى الصبح] لما كان الحضور في الصباح في حضرة كل دال ، و الالتجاء بحضارته يوجب دخوله في حبه كان الأمر في جنبه تبارك و تعالى أيضاً كذلك و همزة الاخفاء همزة سلب .

[قوله بشر المشائين في الظلم] لما كان النبي ﷺ رخص في الظلمة والمطر أن يصلوا في رحالهم استحق الآتون في المسجد مزيد أجر .

[باب فضل الصف الأول] .

[قوله خير صفوف الرجال أولها] لتسابقهم (٢) إلى الخير و بعدهم من

- (١) كما رواه ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلًا قاله أبو الطيب .
- (٢) وذكر ابن العربي في ذلك أربعة أوجه: أحدها أن التقدم أفضل في الخيرات ثانياً أن مقدم المسجد أفضل ، ثالثاً أن القرب من الإمام أفضل و لذلك لا يليه إلا أولو الاحلام و النهي ، رابعاً أن البكور إلى الصلاة أفضل و إنما كان آخرها شرها لفوائت هذه الفوائد و قربه من النساء اللاتي =

النساء و قريبهم من الامام و شر صفوف النساء أولها لتسابقهن إلى ما هو شر في حقهن و تسارعهن إلى الخروج من البيت و قريبهن من الرجال فان حضور النساء المساجد إنما هو رخصة و الأولى لمن إنما هو عدم الحضور ثم إن تلك الخيرية و الشرية إضافية فلا ينافى خيرية الشر و شرية الخير نسبة إلى غيرها .

[باب إقامة الصفوف] .

[قوله طخرج يوماً] يعنى أنه ترك اهتمام ذلك لما رأنا قد فهمنا طخرج إلخ .

[قوله أو ليخالفن الله بين وجوهكم] أى تنازعوا فيما بينكم حتى لا يكاد أحدكم ينظر إلى وجه صاحبه كراهة له و بغضاً و ذاك لتأثير اعوجاج الظاهر و خلافه فى انحراف الباطن و شقاقه و ما قيل من أن المراد به المسخ فقيه أن المسخ فى أمته ﷺ لا يعم و فى هذا الموضع اشتمال و عموم حتى قال النبي ﷺ بين وجوهكم و الجمع المضاف لا أقل من أن يفيد معنى الجمع .

[باب ما جاء ليلينى منكم أولو الأحلام والنهى] و هم الرجال البلغاء .

[ثم الذين يلونهم] أى الصبيان لاشتراكهم معهم إلا فى وصف البلوغ ثم الذين يلونهم و هم الخثالث لاتفاقهم مع الرجال فى وصف الرجولية على تقدير و هو كونهم رجالاً دون تقدير أى كونهم إناثاً وقد علم بإقامة النبي ﷺ البتيم معه أن محاذاة الصبي غير مفسدة للصلاة قياساً على المرأة كما ذهبت إليه (١) شذمة لا يعتد بها فكان

— يشغلن البال و ربما أفسدن العبادة أو شوشن النية و الخشوع ، انتهى ، و قال أبو الطيب الرجال مأمورون بالتقدم فمن كان أكثر تقدماً فهو أشد تعظيماً لأمر الشارع و النساء مأمورات بالتأخر كذلك .

(١) فى الدرا المختار محاذاة الأمرد الصبيح المشتى لا يفسدها على المذهب و فيه تضعيف لما فى جامع المحبوبي و درر البحار من الفساد لأنه فى المرأة غير معلول بالشهوة بل بترك فرض المقام كما حققه ابن الهمام ، قلت و قد ثبت صلاة ابن عباس بمحاذاته ﷺ و كان عمره عند وفاته ﷺ ثلاث عشرة سنة فلا بد من أن يكون أمرد .

فكان الحكمة فى إقامة الختانى بعد الصيان أنهم لو كانوا رجالا لم يضر ذلك فى جواز صلاتهم ولو كن نساء كن قن فى مقامهن أى بعد الصيان فلو بنى الأمر على العكس لضر ذلك صلاة الصيان البتة .

وأما قوله عليه السلام [والنهى] وهو جمع نية معناه العقل لأنها تنهى صاحبه عما لا ينبغى له ، فانما أشار بذلك إلى فضيلة قيام هؤلاء مع الامام ليعلموا وليتعلوا كما أشار إليه الترمذى بقوله « وروى عن النبي عليه السلام أنه كان يعجبه أن يليه المهاجرون والأنصار » ، وقوله عليه السلام « ليلينى (١) » بتشديد التون حتى لا يغلط ببقاء الياء مع أن المقرر بعد لام الأمر هو الجزم بحذفها .

و قوله [لا تختلفوا فيختلف قلوبكم] لتأثير الاختلاف (٢) الظاهر فى الاختلاف الباطن .

وقوله [وإياكم وهيشات الأسواق] دفع لما عسى (٣) أن يتوهم أن أمر اهتمام

(١) يعنى بكسر اللامين وتشديد التون و فتح الياء التى قبلها على صيغة الأمر

و هذا توضيح ما ضبطه به الشيخ و على هذا فالياء صحيح ، و ضبط أيضاً بحذف الياء و تخفيف التون و بكليهما ضبطه جمع من الشراح ، قال ابن رسلان بتخفيف التون بدون الياء أو مع الياء فبثقل التون أى على التأكيد قلت : فاقبل بالياء بتخفيف التون غلط أو يقال إنه إشباع كما قاله القارى .

(٢) فان للظاهر تأثيراً بالخاصة على الباطن ولذا أكد مشايخ السلوك على دوام الطهارة ليطهر القلب ولذا حذر الشارع عليه السلام من التشبه غاية التحذير .

(٣) قلت : و يحتمل أن يكون الغرض دفناً لما يتوهم من قوله « و لا تختلفوا » غاية الارتباط حتى بين الرجال والنساء فدفعه بذلك بأن لا تختلفوا اختلاط أهل الأسواق حتى لا يتميز أولوا الأحلام عن غيرها والرجال عن النساء ويجوز أن يكون تأسيساً وكلاماً مستأنفاً والغرض النهى عن دخول الأسواق بلا ضرورة فانها شر البقاع .

تسوية الصفوف لا ينظم إلا بعد الجلبة الكثيرة و الأصوات الشديدة العالية كما يشاهد في الأسواق ، فهى النبى عليه السلام عن ذلك و أراد أن المسجد بما يعظم و يوقر و ليس ينبغي فيه ارتفاع الأصوات و غير ذلك .

[باب ما جاء فى كراهة الصف بين السوارى] وجه الكراهة على ما هو (١) المشهور انقطاع (٢) الصفوف ، وفى كراهة ذلك اختلاف المشايخ فتكون المسألة (٣) مختلفاً فيها ، و قيل وجه الكراهة أن النبى ﷺ كان جعل للجن قيام (٤) بين السوارى فلا معنى للكراهة فى حقنا لعدم الاستيقان بحضورهم و لعلمهم فى صور الاناسى ، والأوجه أن سبب ذلك عدم استواء الصفوف (٥) مع ما يلزم من انقطاعها

(١) و قيل فى وجه الكراهة أنه موضع جمع التعال .

(٢) فإنه لا ضير فيها عند الضرورة بعد أن لا يلزم اعوجاج الصفوف .

(٣) اختلفوا فى الصف بين السوارى وحكى الترمذى الكراهية عن قوم من أهل

العلم منهم أحمد وإسحاق و روى سعيد بن المنصور النهى عن ذلك عن ابن

مسعود و ابن عباس و حذيفة ، و قال ابن سيد الناس : لا يعرف لهم

مخالف فى الصحابة و رخص فيه أبو حنيفة و مالك والشافعى و ابن المنذر

قال ابن رسلان أجازاه الحسن و ابن سيرين ، قال ابن العربى لا خلاف

فى جوازه عند الضيق ، وأما فى السعة فمكروه للجماعة لا الواحد ، وقال

السرخسى فى المبسوط : الصف بين الأسطواتين غير مكروه لأنه صف فى

حق كل فريق و إن لم يكن طويلاً ، كذا فى البذل .

(٤) هكذا فى الأصل فهو بإضافة القيام إلى بين السوارى و حكى مولانا الشيخ

رضى الحسن فى تقريره بعد هذا ما حاصله أنه لا يحتاج إلى ترك ما بين

السوارى خالياً إذ ذاك لانا لا نعلم أن الجن يشتركون معنا فى الصلاة أم

لا ، و أيضاً لو اشتركوا لكانوا فى صورة الاناسى أم لا ، هكذا أفاده

الشاہ عبد الغنى ، انتهى .

أيضاً فإن سوارى مسجد النبي ﷺ لم تكن متقابلة كما تشهد في زماننا هذا، وعلى هذا فلا كراهة في غير مسجد النبي ﷺ .

[باب الصلاة خلف الصف وحده] .

قوله [فقال زياد حدثني هذا الشيخ] اه هذه قراءة على الأستاذ (١) فلو رواه هلال عن وابصة فقال إني وابصة لكان جائزاً وأمره بإعادة (٢) الصلاة لما فاته ما يجب عليه من الشمول في الجماعة وهذا إذا كان في الصف مقام قيامه، وأما إذا لم يكن فالذي ينبغي له أن يجر أحداً (٣) من الصف فيقوم معه ولو لم يفعل أجزأه ولا إعادة عليه حينئذ لا وجوباً ولا استحباباً (٤) .

(٥) يعني أن الكراهية كانت في سوارى مسجد المدينة خاصة لعدم استواء سواريتها إذ ذاك وأما على سوارى زماننا المتساوية فلا كراهة .

(١) و يسميه المحدثون عرضاً والرواية به صحيح عند الجمهور خلافاً لمن لا يثبت به و اختلفوا في مساواتها للسمع من لفظ الشيخ على ثلاثة مذاهب و اختلفوا أيضاً في جواز إطلاق حدثنا و أخبرنا على ذلك و البسط في الأصول ، و ما أفاده الشيخ لو رواه هلال عن وابصة لكان جائزاً هو عين رواية ابن ماجة إذ لم يذكر فيه واسطة زياد .

(٢) الصلاة خلف الصف وحده باطلة عند أحمد و إسحاق و صحيحة عند الأئمة الثلاثة و البسط في الأوجز ، و ما حكى الترمذى عن أحمد و إسحاق وعن قوم من أهل الكوفة مآلها واحد .

(٣) عند الحنفية و الشافعية ، وكره مالك أن يحجب أحداً كما في الأوجز .

(٤) يشكل عليه أن القيام في الصف منفرداً مكروه و إذا صليت و الصلاة مع الكراهة تعاد فكيف نفي الشيخ الإعادة مطلقاً و يمكن أن يجاب عنه بأن القاعدة مخصوصة و مرادهم بالواجب و السنة التي تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة و أجزائها و لذا صرح ابن غابدين بأنها لا تشمل الجماعة لأنها وصف لها خارج عن ماهيتها فتأمل .

قوله [قالوا من صلى خلف الصف وحده يعيد] أى وجوباً لإرتكابه المحرم
و قد قدمنا أن هذا إذا ما وجد في الصف موضعاً يقوم فيه .

[فقال بعضهم حديث عمرو بن مرة إلخ] ولا بعد (١) في كونهما صحيحين
بأن يكون هلال أخذ من زياد بن أبي الجعد وعمرو بن راشد كليهما و أخذ عمرو
بن مرة و حصين كلاهما عن هلال .

[باب الرجل يصلي و معه رجل] .

قوله [برأسى من ورأى] حاصله أخذ (٢) القفا وفيه ما يدل على جواز
مثل ذلك الفعل في الصلاة .

[باب الرجل يصلي مع الرجلين] ،

قوله [أن يتقدمنا أحد] فان كانوا (٣) من أول الأمر ، فالأمر ظاهر
و إن كانا اثنين ثم تلتهم غيرهما فاما أن يمر اللاحق السابق إلى خلف أو يتقدم
الامام عليهما و لا فرق في جر اللاحق قبل دخوله (٤) في الصلاة و بعده .
قوله [و في الباب عن ابن مسعود إلخ] يعنى الصلاة بالرجلين لا أنه إذا
صلى بهما يتقدمهما لثبوت ما يخالفها عنه فكيف برواية ما هو عامل بخلافها ، و أما

(١) حكاة الزيلعي عن ابن حبان فقال رواه ابن حبان بالاسنادين المذكورين ثم
قال و هلال بن يساف سمعه من عمرو بن راشد و من زياد عن وابصة
فالحبران محفوظان و بسط الكلام على طرقة .

(٢) و في أخذه باليدين من قفاه و كان إدارته من بين يديه أيسر دليل لمن قال
لا يجوز تقدم المأموم على الامام ، وهل يفسد الصلاة فيه خلاف بين العلماء .

(٣) و موقف الامام إذا كان من ورائه اثنان أن يتقدمهما عند الأئمة الأربعة
و قال أبو يوسف تبعاً لعبد الله بن مسعود أن يقوم الامام وسطهما .
كذا في الأوجز .

(٤) صرح بجوازهما معاً في المالكية .

على (١) ما سياتى من حمل فعله على الجواز و إظهار أن الصلاة جائزة بهذا أيضاً فلا ضير فى أن يكون روى رواية التقدم على اثنين إذا صلى بهما و يكون ما روى عنه عليه السلام محمولاً على ذلك أيضاً .

قوله [و قد روى عن ابن مسعود أنه صلى بعلقمة و الأسود فأقام أحدهما عن يمينه و الآخر عن يساره] هذا ما اشتهر (٢) من مذهبه و لا يبعد أن يقال إنه فعل ذلك تطلياً للجواز فلا يحتاج حينئذ إلى ما أجيب عنه بأن ابن مسعود لم يبلغه حديث التقدم فانه بعيد عن مثله .

قوله [ما لبس] فيه دلالة لما ذهب إليه صاحبان من حرمة فراش الحرير لاطلاق اللباس على ما يفرش أيضاً .

قوله [فضحته] لازالة الخشونة و الدنس منه .

[فقام عليه إلخ] فيه رد على ما ذهب إليه لفهام العامة من كراهية تخصيص الامام بفرش شئ دون القوم و عكسه فن الظاهر أن حصيرهم هذا لم يكن يسهع الامام والرجلين خلفه والجوز من ورائهما لأن بواريهن لم تكن تسع ثلاثة صفوف إلا أن للخلاف فيه مجالا ، و فى الحديث دلالة على سنية الدعوة و سنية قبولها و النماء للضيف و جواز الصلاة بهم بركة لهم ثم إن فيه دلالة على جواز التطوع بجماعة كما قال المؤلف و ذلك أنه عليه السلام لم يكن ليصلى الفريضة فى البيت ولكن النفل بالجماعة مقصورة عندنا على الثلاثة (٣) ، و أما إذا زاد على ذلك فانه يكره لعدم

(١) أى على المحمل الذى حملنا عليه أثر ابن مسعود و هو بيان الجواز كما سياتى إلا أن الأوجه هو المعنى الأول لأن المعروف من رواية ابن مسعود مرفوعاً و موقوفاً هو التوسط لا تقدم الامام .

(٢) وجه فعل ابن مسعود بوجوه أحسنها عندى ما قال العيني الجواب الثانى أنه كان لضيق المكان رواه الطحاوى عن ابن سيرين أنه قال الذى فعله ابن مسعود كان لضيق المكان أو لعذر آخر لا على أنه من السنة ، انتهى .

ثبوت التطوع منه ﷺ بن هو أكثر من ثلاثة .

[اليتيم] هذا اسمه (١) و أما كونه ضيأً فعلوم من موضع آخر .
[باب من أحق بالامامة يوم القوم أقرأهم لكتاب الله إلخ] هذا ما ذهب إليه أبو يوسف (٢) ، وأما الباقر فقد اختاروا تقديم الأعم على الأقل ومستدلهم ما وقع بعد ذلك من تقديم أبي بكر ، وفي الجماعة أبي بن كعب و كان أقرأهم فكان منسوخاً (٣) ولا يبعد أن يقال معنى قول النبي ﷺ في هذا الحديث أقرأهم ليس هو المجود بل الأعم بوجوه القراءات و تأويلات الآيات و معانيها فلهذا العلم بمسائله فإذا تساوا في ذلك فأعلمهم بالسنة التي هي سوى (٤) مسائل الصلاة من علم الحلال

■ (٣) ففي الدر المختار لا يصلح الوتر و لا التطوع بجماعة خارج رمضان أى

يكراه ذلك لو على سبيل التداعي بأن يقتدى أربعة بواحد كما في الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء إذ لا مانع قال ابن عابدين ، و التداعي هو أن يدعو بعضهم بعضاً كما في المغرب وفسره الوافي بالكثرة و هو لازم معناه ما اقتداء واحد أو اثنين بواحد فلا يكره و ثلاثة بواحد فيه خلاف وهذا كله لو كان الكل متفليين أما لو اقتدى متفلون بمفترض فلا كراهة ، انتهى .
(١) وبه جزم القاري في المرقاة فقال اسم علم لأخي أنس وحكى عن ميرك وغيره أن اسمه ضميرة و هو الأوجه عندي كما حررته في الأوجز مفصلاً .

(٢) قلت : و حكى عن الامام أحمد أيضاً و يؤيده فروعه في الروض المربع الأولى بالامامة الأقرأ الصائم فقه صلاته ثم الأفقه إن استوا في القراءة و استدلل بحديث الباب .

(٣) و إليه مال الشيخ ابن الهمام في الصبح .

(٤) قلت : ما ذكره من التعليل يدل على أن المراد علم الصلاة فقط ، ففي الهداية أولى الناس بالامامة أعلمهم بالسنة ، و عن أبي يوسف أقرأهم لأن القراءة لا بد منها و الحاجة إلى العلم إذا نابت نائبة ونحن نقول القراءة مفتقر إليها لركن واحد و العلم لسائر الأركان ، انتهى ، و معلوم أن العلم الذي يحتاج إليه لسائر الأركان هو علم الصلاة لا غير .

و الحرام و أكثر ما هو مذكور في السنة و ليس له صريح تعرض في كتاب الله
 الكريم إلا بتعسر و كذلك الروايات الواردة في المعاملات و السير و غير ذلك
 و على هذا فلا يكون الحديث مخالفاً لما ذهب إليه الجمهور حتى يفتقر إلى القول
 بنسخه و الدليل على إزادة ذلك أن قراءتهم لم تكن كقراءتنا من غير فهم المعاني
 والمسائل بمجرد اقتناع على الألفاظ ، و أما الترتيل و التجويد بالمقدار الذي يتوقف
 عليه صحة الصلاة فكانوا في ذلك سواء ولم يك منهم أحد لا يقرأ كذلك فافهم (١)
 ثم إن الوجوه التي ذكرها الفقهاء في الإحقة بالتقديم ، إنما ملاك الأمر فيها كونه
 ممن يرغب إليه لا من يرغب عنه و ذلك باجتماع أوصاف اعتبرها الشرع منقبة
 و كلاً من كبر السن و شرافة النسب و غير ذلك على حسب ما يزنه من الترتيب
 ثم إن بعض تلك الوجوه مصرحة بها في الروايات و البعض الآخر مدركة (٢)
 بالنظر في موارد التعليقات و لا ضير فيه بعد ثبوت أصله من حضرة الرسالة صلى
 الله عليه و سلم .

قوله [إلا بإذنه] اختلفوا في أن القيد و الظرف و غير ذلك إذا ذكر بعد
 جل متعددة هل يعتبر في كل من هاتيك الجمل أم يقتصر حكمه على ما اتصل
 به و إلى كل ذهب ذاهب و الذي (٣) ذهب إليه الامام عدم اعتباره في الكل

(١) لعل فيه إشارة إلى أنه يلزم على هذا المعنى أن يكون أبي رضى الله تعالى
 عنه أعلم الصحابة لسكونه أقرأهم .

(٢) كقولهم بعد استواء السن الأحسن خلقاً ثم الأحسن وجهاً أى أكثرهم
 تهجداً ثم الأسرع وجهاً ثم الأشرف نسباً ثم الأحسن صوتاً ثم الأحسن
 زوجة ثم الأكثر مالا ثم الأكثر جاهاً إلى آخر ما قالوا .

(٣) ففي نور الأنوار الاستثناء متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض ينصرف
 إلى الجميع كالشرط عند الشافعي و عندنا ينصرف الاستثناء إلى ما يليه
 بخلاف الشرط .

ولكن مذهبه (١) ههنا جواز الصلاة خلف غير صاحب البيت وجواز الامامة للغير بقربة أخرى لحقته و هى أن المنع إنما هو لحق صاحب البيت فإذا أذن قوله ﷺ صلوا خلف كل بر و فاجر يحوز الصلاة خلفه .

قوله [إذا أم أحدكم الناس فليخفف] هذا لا ينساق سنة الطوال في الفجر و الظهر إلى غير ذلك فإن في الطوال مراتب فعليه اختيار أدناها .

قوله [من أخف الناس صلاة في تمام] معناه المشهور أنه ﷺ لم يكن صلاته يحس بطولها لحسنه و حسنها و هذا بما يردده قوله عليه السلام في غير هذا الحديث مخافة أن تفتن أمة إذ لا معنى للافتتان على هذا التقدير فالمعنى أنه كان يختار من مراتب السنة أسهلها و أخفها .

قوله [مفتاح الصلاة الطهور] قد بيناه من قبل أن الدخول في باب الصلاة لا يمكن من دون فتح بابها ودخول حرمتها بالتكبير، وقوله تبارك و تعالى « و ذكر اسم ربه فصلى يحوز الشروع بأى (٢) اسم كان فوجب تنزيل كل من الآية القطعية

(١) هكذا في الأصل و الظاهر عندى أنه وقع فيه سبق قلم أو سقوط من النسخ و توضيح كلام الشيخ ما خطر في البال أن أصل مذهب الامام عدم اعتباره في الكل كما بسط في الأصول ومع هذا مذهبه ههنا اعتباره في الكل لقربة لحقته وهى الروايات الأخرى : منها حديث مالك بن الحويرث مرفوعاً من زار قملاً فلا يؤمهم ، الحديث ، و حديث ابن مسعود من السنة أن لا يؤمهم إلا صاحب البيت وله شاهد ذكره الحافظ في التلخيص ولكن لو صلى غير صاحب البيت بدون إذنه فالصلاة خلفه جائز لأن المنع ليس لأمر في الصلاة بل لحق صاحب البيت فأكثر ما فيه غصب حقه و قد قال ﷺ : صلوا خلف كل بر و فاجر ، فتأمل .

(٢) و توضيح اختلاف الأئمة في ذلك أن تكبيرة الاحرام فرض عند الجمهور، منهم الأئمة الأربعة مع الاختلاف فيما بينهم ، أنه ركن كما قالوا أو شرط —

و الرواية الظنية في منزلتها فقلنا بوجوب تعيين لفظ التكبير و فرضية ذكر مطلق الاسم فلو شرع بغير لفظ الله أكبر تمت صلاته وأثم ترك الواجب وهكذا يقول في قوله عليه السلام تحليلها التسليم فان الخروج بلفظ السلام إنما هو واجب عليه و الفرض الخروج أو الخروج بضمه فلو أحدث بعد التشهد أجزأته عن فرض الوقت وإنما الاحتياج إلى الاعادة في أداء الواجب لا غير وذلك لقوله في حديث الأعرابي إذا قلت هذا أو فعلت فقد تمت صلاتك فلما علق الاتمام بذلك لم يبق للفظ السلام إلا الوجوب إذ لو كان من الأركان لما كان للتمام معنى .

قوله [و لا صلاة لمن لم يقرأ بالفاتحة و سورة معها] هذه الرواية توجب تخصيص النص القرآني المطلق و هو قوله تعالى « فاقراءوا ما تيسر من القرآن » فان مقتضاها جواز الصلاة بأية سورة كانت فوجب القول بالوجوب في حق الفاتحة حتى لا يبطل موجب النص فقلنا يجب عليه قراءة الفاتحة كوجوب (١) قراءة سورة

كما قاله الحنفية و هو وجه للشافعية ، وقيل سنة كما حكى عن بعض السلف ثم اختلفوا في لفظه ، قال ابن قدامة : و جلته أن الصلاة لا تتعقد إلا لقول الله أكبر عند إيماننا ومالك ، وكذا عند الشافعي إلا أنه قال تتعقد بالله الأكبر أيضاً ، و قال أبو حنيفة تتعقد بكل اسم الله تعالى على وجه التعظيم ، كذا في الأوجز .

(١) و ضم السورة واجبة عندنا و حكى عن أحمد ، و به قال ابن كنانة من المالكية قاله العيني ، و قال ابن قدامة لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في أنه يسن ، و الأصل في ذلك فعله ﷺ فان أبا قتادة روى أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأولين من الظهر بفاتحة الكتاب و سورتين و غير ذلك من الروايات وقد اشتهرت قراءة النبي ﷺ للسورة مع الفاتحة في صلاة الجهر و نقل نقلاً متواتراً و أمر به معصداً فقال اقرأ بـ « الشمس و ضحاها » و « سبح اسم ربك الأعلى » ، انتهى ، قال العيني : و قد وردت في ذلك —

معه ، و أما فرض القراءة فيسقط بمطلق ما يطلق عليه لفظ القراءة مع أن الرواية المذكورة ههنا تسوى أمر الفاتحة و السورة فن أنى الفرق الذى فرق به المخالف بين الفاتحة وغيرها من السور بل يجب كونها سواء و هو فيما قلنا من أن الفريضة ساقطة و الاعداء واجبة سواء ترك الفاتحة أو السورة ما كانت و لا يثبت البطان بترك الفاتحة بهذه الرواية هذا والتفصيل فى بيانه ههنا مستغنى عنه فكتب الاحاف قد شغنت بأمثالها .

قوله [إنما الأمر على وجهه] المراد بالأمر إما الاصطلاحى فالمراد بكونه على وجهه معناه المشهور و هو الوجوب و يكون تحليلها التسليم و تحريمها التكثير بما ليس فيه صريح لفظ الأمر أمراً بحسب المعنى فانه أخبار معناه الإيجاب كما فى

== (أى الوجوب) أحاديث كثيرة ، منها ما رواه أبو سعيد مرفوعاً ولا صلاة إلا بفاتحة الكتاب و سورة معها ، رواه ابن عدى فى الكامل ، و فى لفظ : « أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ الفاتحة و ما تيسر ، و رواه ابن حبان فى صحيحه ، و لفظه أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ الفاتحة و ما تيسر و رواه أحمد و أبو يعلى فى مسنديهما ، قال التيموى : إسناده صحيح ، قال العيني و روى ابن عدى من حديث ابن عمر مرفوعاً لا تجزى المكتوبة إلا بفاتحة الكتاب و تلك آيات فصاعداً و روى أبو نعيم من حديث أبي مسعود لا تجزى صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب وشئ معها وصح أيضاً عن جماعة من الصحابة إيجاب ذلك ، انتهى ، قلت حديث أبي سعيد هذا ذكره التيموى بلفظ « أمرنا أن نقرأ بفاتحة الكتاب و ما تيسر ثم قال رواه أبو داود و أحمد و أبو يعلى و ابن حبان ، وإسناده صحيح و حكى فى التعليق عن ابن سيد الناس إسناده صحيح و رجاله ثقات ، وعن الحافظ فى التلخيص : إسناده صحيح ، و فى فتح البارى بسند قوى ، و فى الدراية صحيحه ابن حبان ، انتهى .

قوله تعالى « كتب عليكم الصيام » أو المراد بالامر الحكم ومثله فالمعنى أنه على وجه الذى أمر به و ليس فيه مساعاً (١) لتأويل وغيره ولا يبعد أن يكون (٢) هذا من كلام المؤلف أراد به توثيق مقال ابن مہدی یعنی أن ما قال ابن مہدی من أن امرته بالاعادة حق لا ريب فيه وإنما أمره ذلك له وجه و ليس أمر الأوجه له فيكون لغواً أو غير ضرورى أو تشديداً والله أعلم، ولعل المراد بذلك التعريض على من جوز التحليل بغير التسليم و التحريم بغير التكبير و لم يفرض الفاتحة فى الصلاة والجواب من قبل الأحناف غنى (٣) عن البيان فانهم حلة لواء هذا الميدان و سابقوا خيولهم فى جبلة البرهان بتوفيق الله الملك المنان ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء و الله ذو الفضل العظيم .

[باب فى نشر الأصابع عند التكبير] اعلم إنه فرق (٤) ما بين النشر الذى

(١) هكذا فى الأصل بالنصب و الصواب على الظاهر مساع بالرفع .

(٢) و قال أبو الطيف معنى قوله تحليلها التسليم لا يؤول بل يحمل على ظاهره من أن السلام فرض لأنه لا يحل له ما حرم عليه فى الصلاة إلا به فما لم يخرج من الصلاة إلا به يكون فرضاً كما أن ما يدخل به فيها يكون فرضاً ، انتهى .

(٣) فانهم جعلوا الأمر على وجه لكنهم فرقوا بين ما ثبت بالنص القرآنى و الخبر الواحد و لله درهم ما أدق نظرهم .

(٤) وحاصله أن النشر يستعمل فى معنيين بسطها بخلاف العقد وتفريقها بخلاف

ضم بعضها إلى بعض و المراد فى الحديث الأول و هو بهذا المعنى لا يخالف قول الفقهاء إذ قالوا بترك الأيدي فى ما عدا الركوع و السجود على حالها من الضم و النشر ، أما الركوع فيفرج فيه غاية التفرج ، و أما السجود فيضم فيه غاية الضم و إذا تحقق ذلك فلم يبق الحاجة إلى تضعيفه لأنه لم يبق مخالفاً لرواية المد فان بسطه الأيدي داخل فى مدها ثم قد عرفت بما

هو مقابل الضم و الجمع و لا يكون في أقل من أصبعين و بين النشر الذى هو مقابل الضم و العقد الذى يمكن في كل أصبع أصبع فالمراد بالنشر ههنا ليس هو الأول بل الثانى فلا يكون معنى الحديث إلا أن النبي ﷺ حين كبر لم يعقد أصابعه بل بسطها فلا يكون هذا مخالفاً لما قرره الفقهاء من أنه يضم أصابعه في السجدة لتستقبل رؤس الأصابع كلها و ينشر في الركوع ليكون أقدر على أخذ الركبة ، و أما في سائر أركان الصلاة فيتركها على حالها و وجه عدم المخالفة أنه لا تعرض في هذا الحديث للنشر بالمعنى الذى يخالف هذه القاعدة ، و إنما تعرض فيه للنشر بمعنى البسط الذى هو مقابل للعقد و الضم بمعنى ضم بعض أجزاء أصبع ببعضها .

قوله [و أخطأ ابن يمان] لما لم يكن بين الروایتين تناسب حتى يحصل على الرواية (١) بالمعنى لزم القول بالغلط .

قوله [رفع يديه] مدأ أى من غير أن يضم عضديه بجنبه و يقبض يديه بل جافياً إياهما عنهما و مادأ يديه أى باسطاً .

[باب فضل التكبيرة الأولى] الصحيح في تعيين غايتها هو معية الامام وهو الفضيلة الموعودة و وسع فيها بعضهم فقال ما لم يشرع في القراءة و قيل ما لم يفرغ

سبق أن الأيدى ترك على حالها عندنا الحنفية من الضم و النشر ، و قال ابن قدامة يستحب أن يمد أصابعه وقت الرفع و يضم بعضها إلى بعض لرواية أبي هريرة أن النبي ﷺ كان إذا دخل في الصلاة رفع يديه مدأ وقال الشافعى : أن يفرق أصابعه لحديث الترمذى هذا ولنا ما ذكرناه ، و حديثهم قال الترمذى خطأ ، ثم لوصح كان معناه مد أصابعه قال أحمد أهل العرية قالوا هذا الضم و ضم أصابعه و هذا الشر و مد أصابعه و هذا التفريق و فرق أصابعه و لأن النشر لا يقتضى التفريق كنشر الثوب انتهى .

(١) قلت : و لا بعد في الرواية بالمعنى لما تقدم عن الامام أحمد إذ فسر النشر بمد الأصابع لكن آئمة الحديث لما حملوا الرواية على معنى غير المد ضعفوه و لا مانع عندى من كون الروایتين مستقلتان كما بسطته في شذراتى على الترمذى .

منها ، و أما ما قيل من أن مدرك الركعة الاولى مدرك التكبيرة الاولى ففيه أن الإدراك حينئذ لا يكون إلا بمعنى اللحق و أنت تعلم أنه يلزم على هذا أن يكون اللاحق بعد تسليم الامام و عليه سهواً مدركاً للتكبيرة الاولى بصدق اللحق فان حكم التكبيرة الاولى باق بعد و فساد غير أخفى .

قوله [كتب له براءتان] لما كان للظاهر تأثيراً في الباطن فعلمنا يتخلف إصلاح الظاهر (١) عن تأثير في إصلاح الباطن وإفساد الظاهر عن تأثير في إفساد الباطن وقد جعل الله في العدد الذى ذكر من قبل أثراً لتبديل الحال كما يشاهد في خلقه النطفة وقصة موسى عليه السلام وغير ذلك من النظائر كان دوامه على هذه الفضيلة العظمى و المنقبة الكبرى مؤثراً في إصلاح باطنه لا محالة و كان ذلك علامة على خلاصه من دخول النار أو خلود النار ويحوز (٢) أن يستبسط منه حصول أثر في الأربعينات . قوله [براءة من النار] و إن كان يستلزم براءته من النفاق أيضاً إلا أن النبي ﷺ نه بذلك على أن دوامه على هذه أربعين يوماً دليل على أنه ليس بمنافق وأن مثل ذلك لا يتصور من منافق فكان ذلك علماً على براءته من النار ، والحاصل أن براءته من النار لما كان أمراً لا يدرك إلا في الآخرة و ما بعد الممات أعلم النبي ﷺ بعلامة يدرك بها في دار الدنيا أيضاً ولا يظن أن فعله ذلك من النفاق .

(١) و هذا مما لا ينكره الجاهل أيضاً ولذا اهتم المشايخ في إصلاح الظاهر من الطهارة و اللباس و الصلاح ليرزق الله صلاح الباطن .

(٢) قال أبو الطيب : و في عدد الأربعين سر مكن للسالكين نطق به كتاب من رب العالمين و سنة سيد المرسلين فقد جاء في الحديث من أخلص لله أربعين يوماً ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه فكانه جعل هذا المقدار من الزمان معياراً لجماله في كل شأن كما كملت له الأطوار في هذا المقدار ، و قوله عن أنس موقوفاً لكن مثل هذا لا يقال بالرأى فوقوفه في حكم المرفوع ، انتهى .

[باب ما يقول (١) عند افتتاح الصلاة] هذا مما يشترك فيه الفرض والنفل
 فلذلك عقد الباب و أراد فيه بيان الفرض و أورد الحديث الوارد في صلاة النفل
 و المذهب فيه عند الإمام أن أكثر ما ثبت من زيادة الأدعية قبل القراءة بعد
 الافتتاح أو في الركوع والسجود و غير ذلك فأنما هو في النوافل و كان النبي ﷺ
 في فرضته أخف الناس صلاة في تمام كما ورد فينبغي له الاختصار على أقصر ما ثبت
 من الأدعية في جميع ذلك إذا كان يصل في فرضته و مع القوم .

و أما إذا انفرد في النافلة فليطل صلاته ما شاء و مع هذا كله لو قرأ في
 صلاته المفروضة شيئاً من تلك الزيادات الثابتة تصح صلاته من غير شائبة كراهية

(١) قال ابن قدامة الاستفتاح من سنن الصلاة عند أكثر أهل العلم و كان مالك
 لا يراه بل يكبر و يقرأ لرواية أنس كان النبي ﷺ وأبو بكر و عمر يفتحون
 الصلاة بالحمد لله رب العالمين ولنا أن النبي ﷺ كان يستفتح بما سنذكره و عمل
 به الصحابة و كان عمر يستفتح به في صلاته يجهر به ليسمعه الناس و عبد الله
 بن مسعود و حديث أنس أراد به القراءة ثم إن أحمد ذهب إلى الاستفتاح
 بسبحانك اللهم إلخ ، وقال لو أن رجلاً استفتح ببعض ما روى عن النبي
 ﷺ فكان حسناً أو قال جائزاً و هو قول أكثر أهل العلم منهم الثوري
 و إسحاق و ذهب الشافعي و ابن المنذر إلى الاستفتاح بما قد روي عن علي
 كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة كبر ثم قال : وجهت وجهي ،
 الحديث ، و لنا ما روت عائشة عن النبي ﷺ في الاستفتاح بسبحانك اللهم
 رواه الترمذي و أبو داود و ابن ماجه ، و عن أبي سعيد عن النبي ﷺ
 مثله رواه النسائي و الترمذي و رواه أنس و إسناد حديثه كلهم ثقات رواه
 الدارقطني و عمل به السلف و كان عمر يستفتح به بين يدي أصحاب رسول
 الله ﷺ فلذلك اختاره أحمد ، انتهى ، قلت : و هو مختار الحنفية و
 بسط العيني في طرق هذه الروايات فارجع إليه .

خلافاً لما قاله بعض من لا يعتد بقوله من أنه يلزم عليه بذلك سجدة السهو بتأخير
الفرض الثاني فإنه ليس الأمر على هذا عند الامام وإلا لزم سجدة السهو باطلالة
القيام وكنا (١) قد تركنا أولاً بيان قوله ﷺ من همزه و نقه و نفخه انكالا
على ما في الحاشية ثم يتبين أنه لا بد ههنا من ذكر أن هذه الدعاء إنما كانت لتعليم
الامة وأما النبي ﷺ فقد أجاره الله وأعاده من أن ينفخ فيه الشيطان أو ينفث ومعنى
النفث إلقاء رغبة السحر أو الشعر والهمز هو الوسوسة .

قوله [أبو الرجال] كان بنوه (٢) كثيرين .

[باب ما جاء في ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم] اختلف فيه أقوال
الفقهاء المجتهدين و اختلفهم في ذلك (٣) مبنى على اختلاف القراء من قبل فقيه
ثلاثة أقوال قال بعضهم التسمية آية من الفاتحة و من كل سورة ، و من ذهب إلى
ذلك الشافعي فوجب عنده الجهر بالتسمية عند الجهر بالسورة ، و الثاني أن التسمية
ليست جزءاً لسورة ما ولا آية مستقلة فوجب الاخفاء عند هذا القائل إخفاء التاء
و التعوذ و غير ذلك و هذا الذي اختاره (٤) مالك .

(١) كان هذا القول إلى آخره ملحقاً من كلام الشيخ في هامش تقريره .

(٢) ففي الخلاصة ولد عشرة رجال .

(٣) أى باعتبار الأغلب و إلا فالحنفية متبعة لقراءة حفص و هو يقرأ بسم الله
على كل سورة و هم لا يقولون بذلك .

(٤) أى فى إحدى الروايات عند المالكية كما حكاهما الدسوقي و إلا فمشهور
مذهب مالك ترك التسمية ، ففي الشرح الكبير جازت البسملة كتعوذ بنفل
في الفاتحة و في السورة و كرها بفرض ، قال الدسوقي أى للامام و غيره
سراً أو جهراً في الفاتحة أو غيرها ابن عبد البر و هذا هو المشهور عند
مالك و يحصل مذهبه عند أصحابه و إنما كرهت لأنها ليست آية في القرآن
إلا في النمل ، انتهى .

وأما مذهب الامام (١) فهو القول الثالث و هو أن التسمية ليست جزءاً من الفاتحة و لا من أى سورة وإنما هى آية أنزلت للفصل بين السور فكان تركها فى كل القرآن نقصاً و تقصيراً و اللازم قراءتها مرة على سبيل الوجوب ، و أما الجهر بها عند الجهر بالفاتحة فيها لا يجوز إذ ليست جزء الفاتحة حتى يعطى لها حكمها و أدلة الفريقين من الشافعية و الأحناف بما لا ينكر ثبوتها و إن كان لبعض منها قوة على بعض فقال كل واحد من المقدمين المقدمين بما ترجح عنده وجهه ، و أما الدلائل التى ذكرها أئمة الحديث من القديم والحديث على إثبات جهر التسمية ففى كل منها شق و لذلك اعترف صاحب سفر السعادة بأن ليس فى باب جهر التسمية رواية صحيحة فلعن الشافعى بلغه ما لم يبلغنا حتى يتكلم فيه .

قوله [سمعنى أبى وأنا فى الصلاة أقول] أى (٢) [أجهز بيسم الله الرحمن

- (١) و بذلك قال أحمد قال ابن قدامة أن قراءة بسم الله الرحمن الرحيم مشروعة فى الصلاة فى أول الفاتحة و أول كل سورة فى قول أكثر أهل العلم و لا تختلف الرواية عن أحمد أن الجهر بها غير مسنون ، و فى الشرح الكبير لرواية نعيم الجهر قال صليت وراء أبى هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأمر القرآن و قال و الذى نفسى بيده إنى لأشبهكم صلاة برسول الله ﷺ رواه النسائى و روى شعبه و شبان عن قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال صليت خلف النبى ﷺ و أبى بكر و عمر فلم أسمع أحداً منهم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم ، و فى لفظ كلهم يخفى بسم الله الرحمن الرحيم و فى لفظ أن رسول الله ﷺ كان يسر بسم الله الرحمن الرحيم و أبى بكر و عمر رواه ابن شاهين ، قال ابن قدامة سائر أخبار الجهر ضعيفة فان رواتهما هم رواية الاخفاء و إسناد الاخفاء صحيح ثابت بغير خلاف فدل على ضعف رواية الجهر و قد بلغنا أن الدارقطنى قال لم يصح فى الجهر حديث ، انتهى ، (٢) و على الجهر حمله المقدسى فى الشرح الكبير فقال وحديث عبد الله بن مغفل محمول على هذا جمعاً بين الروايات .

الرحيم [إذ لا قائل (١) بكراهة الجهر (٢) و الإخفاء كليهما و أيضاً لا يصح إيرادها (٣) لو لم يسلم الجهر و أيضاً فإن قوله سمعنى أبى لا يترتب على القراءة الخافية ظاهراً ، فاما سماعه مع الإخفاء بعيد و إن أمكن .
قوله [يعنى منه] لما كان استعمال أفضل التفضيل ههنا و هو أبغض من غير اللام و الإضافة و لفظة من أظهرها حتى يصح و معنى العبارة أن كل أصحاب النبي ﷺ كان يبغض الحدث في الاسلام لكن أبى كان من بينهم أشد منهم أجمعين في إنباض الحدث في الاسلام (٤) .

(١) تعليل لما تقدم من تفسير قوله : أقول بلفظ أجهر يعنى لما لم يكن أحد قائلًا بكراهة القول مطلقاً حل ذلك على الجهر ، هذا ما أفاده الشيخ فتأمل .
(٢) قلت هذا مبنى على ما أفاده الشيخ من مذهب مالك بندب الاسرار و هو رواية عنه و إلا فمشهور مذهب مالك كراهتها في الفرض مطلقاً سرّاً و جهرّاً كما تقدم عن الشرح الكبير .

(٣) أى في باب ترك الجهر كما أورده المصنف .

(٤) و يمكن أن يكون مرجع الضمير الحدث و الغرض إظهار تقدير من قبل الحدث و يكون تقدير الكلام كان أبغض إليه شئ من الحدث في الاسلام و المقصود منه أن كلام ابن عبد الله لا يصح بظاهره إذ المقصود إثبات أبغضية الحدث في الاسلام للصحة و الذى يظهر من الكلام نقيضه لأنه يدل على أن الحدث لم يكن مبغوضاً إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فبين أن الحدث ههنا مفضل عليه و المقصود أنهم لم يكن شيئاً أبغض إليهم من الحدث في الاسلام وهذا لا يفيد أرجحية أيه في بغض الحدث بل يقتضى أبغضية الحدث بالنسبة إلى سائر الأشياء إلى الصحة رضى الله عنهم أجمعين ، أفاده الشيخ الجليل و الخبر النييل مولانا السيد خليل ، قلت : هذه العبارة مكتوبة على هامش التقرير من كلام الشيخ مولانا خليل أحمد شارح أبى داود أولها مكتوبة بيد الشيخ و آخرها بيد والى المرحوم نور الله مرقدتهما .

قوله [يفتح صلاته بيسم الله الرحمن الرحيم] أنت تعلم أن هذا ليس يكفي للمستدل على دعوى (١) الجهر بها وذلك لأن الصحابة كانوا يسمعون قراءته وأدعته وإن أخفت هو بنفسه وربما كان يسمعهم الكلمة والكلمتين أو علوا افتتاحها بها بإخباره عن افتتاحها بها فلا قرينة فيها على الجهر غاية ما يلزم من ذلك أن النبي ﷺ كان يقولها عند افتتاح القراءة ونحن لا نكره فلو كان يلزم الجهر بهذا الافتتاح لزم القول بجهر الثناء والتعوذ مع أنهم ليسوا بها قائلين .

[باب في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين] غرض الترمذى من وضع هذا الباب بيان أن قراءة الفاتحة في الصلاة قبل قراءة السورة وأنت تعلم أنه يدل على ترك الجهر بيسم الله وتأويل الشافعى في ذلك يحكى (٢) تأويله في الأسفار ولكن نقول من جانبه و جانب أتباعه في شأنه :

إذا قالت حذام فصدقوها

فان القول ما قالت حذام

و أعوذ بالله أن أقول ذلك طمناً عليه و تنقيصاً لشأنه وإنما سبق ذلك منى لظلة حب حماة الدين و حملة لواء العلم واليقين فان التسمية لو كانت جزءاً من الفاتحة لما صح التكلم بجزئها المتوسط للتعريف والتمييز فان الشائع في مثل ذلك التلظظ بأول الجزء و ابتداء السورة و لكن محل العذر منهم واسع بأن يقال (٣) لما لم يكن

(١) كيف وقد ورد في حديث جابر أن النبي ﷺ إذا استفتح الصلاة كبر ثم قال إن صلاتي ونسكى ، الحديث ، وفي حديث عائشة الاستفتاح بسبحانك اللهم وفي حديث علي بالتوجيه وهكذا أدعية الركوع والسجود ولم يستدل أحد بها على الجهر بها .

(٢) أى يشبه قال المجد حكيت فلاناً حاكيته شاهيته وفعلت فعله أو قوله سواء انتهى .

(٣) فيه أن في مثل هذا الموضع يذكر أول الجزء و الجزء الفارق ممّا كقولهم « حم السجدة » لا أن يذكر الجزء الوسطانى .

التسمية مختصة بشئ من السور لم ينفذ ذكرها في باب التمييز والتعريف شيئاً فاقصر على ذكر ما يوجب العلم والتمييز من بين أجزائها و إن كان وسطاً لكونه أول جزء يورث العلم والفرق .

[باب ما جاء أنه لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب] اعلم أن هذه المسألة من معظم خلافيات الاختلاف (١) و الشوافع وسنبرهن على ما ذهبنا إليه دليلاً قاطعاً فاعلم أنه قد روى في هذا الحديث جزء آخر قد تركوه واضطروا إلى القول بأنه سهو من الراوى لما كان يخالف مذهبهم و هو أنه روى بعد قوله بفاتحة الكتاب لفظ فصاعداً (٢) ، و في بعض الروايات و سورة و بعضها وزيادة و قد روى الترمذى قيل ذلك في باب ما جاء في تحريم الصلاة و تحليلها لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد و سورة في فريضة أو غيرها فقلنا هذه الزيادة يلزم تسليمها لتسليم أن زيادة الثقة معتبرة فوجب تسوية الحمد بالسورة في عدم إجزاء الصلاة بعدم إحداها وهو الذى نقول و مع قطع النظر عن ذلك نقول إن قوله تعالى « فاقراءوا ما تيسر من القرآن يحوز الصلاة إذا اكتفى بلفظ الله الصمد ، والرواية الصحيحة لا تجوز فوجب القول بكل منهما بحيث لا يطل به موجب الآخر و بهذا يعلم أن النفي في قوله عليه الصلاة والسلام « لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب » نفي كمال لا نفي ذات فان القرينة

(١) و كذا سائر الأئمة وأصل الاختلاف في أن ركن القراءة هل يتوقف على قراءة الفاتحة أم يحصل بدونها أيضاً فذهب علماءنا إلى ركنية ما تيسر من القرآن مطلقاً ، و الشافعى إلى ركنية الفاتحة ، و مالك إلى ركنية الفاتحة و السورة معاً (هذا على ما حكاه صاحب الهداية ، و الصحيح أن قراءة الفاتحة ركن و ضم السورة سنة عند مالك كما صرح بها في التدبير) ، و الامام أحمد موافق للشافعى في المشهور عنه ، ورواية له أخرى موافقة للحنفية ، و بقولهم قال الثورى و الأوزاعى كما فى الأوجز .

(٢) كما زاد مسلم و أبوداؤد و ابن حبان كذا فى البذل .

قائمة منها وهي التي عليها مدار حمل لا على نفي الكمال أو نفي الذات فان قوله تعالى « فاقراوا ما تيسر من القرآن نزل بمكة بعد عدة أشهر من النبوة و اشتهر اشتهاار الضروريات التي لا تنكر فانكل عليه النبي ﷺ في نفيه الصلاة بلفظة « لا » و هو موضوعة لنفي الذات إلا إذا قامت قرينة خلافه فلم أن خبر لا هذه ليست منها شئ من الأفعال العامة، ومن القرائن الدالة على أن المراد نفي الكمال ماورد في بعض الروايات من لفظ فهو خداج غير تمام فهل هذا إلا تصريحاً (١) بالفساد بالنقصان دون الفساد بالطلان ، و من العجائب منها ما وقع للبخارى من إنكاره هذه (٢) الزيادة التي بينها من قبل و أسند السهو إلى معمر مع علو شأنه بحيث لا ينكر و رفعة مرتبته في هذا الفن بمنزلة لا تذكر و هل هذا إلا شئ لست أقدر على بيان وجهه و أعجب منه حمل النووي شارح المسلم قوله تعالى « فاقراوا ما تيسر » على الفاتحة ، و لا أدري كيف ساغ التخصيص مع كون اللفظ عاماً مع أن الفاتحة ليست بأقصر من أكثر (٣) سور القرآن فأن التيسر فيها دون غيرها من السور و هل هذا إلا تحصيل ظاهر .

[باب ما جاء في التأمين] لا خلاف في ذلك إلا في اختيار (٤) ما هو أولى

(١) هكذا في الأصل و مقتضى القواعد إلا تصريح بالرفع .

(٢) أي زيادة فصاعداً في حديث عبادة فقال البخارى في كتاب القراءة خلف الامام قال معمر عن الزهري فصاعداً وعامة الثقات لم تنابع معمرأ في قوله فصاعداً و تعقبه شيخنا في البذل فقال هذا سفيان بن عيينة قد تابع معمرأ في هذه اللفظة ، و كذلك تابعه فيها صالح و الأوزاعي و عبد الرحمن بن إسحق و غيرهم كلهم عن الزهري ، انتهى .

(٣) ليس المراد بالأكثر معنى التفضيل بل بمعنى كثير ولا شك أن الفاتحة أطول من عدة سور القرآن .

(٤) صرح بذلك في الفروع و الشروح و عد في سنن الدرا المختار التأمين و كونه -

و أنت تعلم أن لفظ [مد بها صوته] ليس نصاً على المدعى إذ المد كما يحصل في الرفع يحصل في الخفض أيضاً ، و من العجائب في هذا المقام أن سفيان نفسه في الرواية الثانية (١) مصرح بلفظ خفض بها صوته فلم حمل روايته على معنى (٢) ثلثا تعارضا ، و أما ما رواه بعضهم من لفظ رفع بها صوته و جهر بها فلهذه فهم من لفظ مد بها ما رواه ، و أما قوله فقال عن حجر أبي العنيس و إنما هو حجر بن العنيس فقد أجاب عنه صاحب الجوهر النقي (٣) بأن اسم ابن حجر اسم أبيه فكان أبا العنيس كما هو (٤) ابن العنيس و هذا موضعه علم أسماء الرجال فليتعرف و هذا كثير في أسماء الرواة .

و قوله [و زاد فيه عن علقمة بن وائل] و هذا الاعتراض ناش من قلة الاطلاع أيضاً فان حجراً كما هو آخذ عن وائل أبي علقمة كذلك متلف عن علقمة (٥) بن وائل فبين مرة هذا و مرة هذا .

هـ سرأ ، قال ابن عابدين أفاد أن الاسرار بها سنة أخرى فعلى هذا سنة

الأتان به تحصل و لو مع الجهر .

(١) سأتى الكلام على ذلك قريباً و لم أجد هذه الرواية بعد .

(٢) أى على معنى واحد و هو الأداء بالمد مع الخفض .

(٣) لم أجد في الجوهر النقي لكن الجواب موجه أجاب به جمع من المحققين

و أيضاً روى في حديث الثورى أيضاً بلفظ أبي العنيس و أقر به البيهقي مع

عصيته فلا إيراد على شعبة و قد أخرجه أبوداؤد والدارقطنى بسنديهما عن

الثورى بهذه الكنية .

(٤) و صرح بذلك الحافظ في تهذيبه و حكى عن ابن حبان أنه قال حجر بن

عنيس أبو العنيس بسطه الشيخ في البذل و تكنيه بأبي السكن بعد صحته لا ينافي

تكنيه بأبي العنيس فكم من رجال له كنيان .

(٥) فقال البيهقي راداً على الترمذى : أما قوله عن علقمة فقد بين في روايته أن —

وقوله [و خفض بها صوته و إنما هو مد بها صوته] قد عرفت حال هذا الاعتراض فيما سبق من أن سفيان الذي اعتدوا بروايته و نسبوا إلى شعبة الخطيات بمخالفته له مصرح نفسه في روايته بهذا الاسناد بلفظ خفض بها صوته كما قاله مترجم شرح الوقاية (١) ناقلاً عن مصنف ابن أبي شيبة وههنا شبهة أخرى بنسبة الخطأ إلى شعبة أورده ابن الهمام فقال مستدلاً بما في العلل الكبير للترمذى أن علقمة لم يلق أباه وائلاً و إنما ولد بعد وفاة أبيه بستة أشهر فهذا إما غلط من الترمذى أو ابن الهمام إذ الترمذى نفسه مصرح في صحيحه في كتاب الحدود أن علقمة (٢) تلذ على أبيه وائلاً و إنما المولود بعده أخوه عبد الجبار ، كيف و قد روى مسلم في صحيحه عن علقمة قال سمعت وائلاً ، وكذلك روى القزوينى والنسائى رواية علقمة عن وائلاً بتصريح التحديث فلم من ذلك كله أن الروايات في الجانبين صحيحة لا يذكر نقص في شئ منها إلا ويرجح مثله أو ما هو فوقه فوجب المصير

حجراً سمعه من علقمة وقد سمعه أيضاً من وائلاً نفسه ، انتهى ، وفي البذل عن الطيالسى بسنده إلى حجر قال سمعت علقمة يحدث عن وائلاً وقد سمعت من وائلاً ، الحديث ، و أخرج أبو مسلم السكجى في سننه بسنده عن حجر عن علقمة عن وائلاً قال و سمعه عن وائلاً ، انتهى .

(١) فقال حاكياً عن ابن أبي شيبة حدثنا وكيع ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عنبس عن وائلاً بن حجر قال سمعت النبي ﷺ قرأ و لا الضالين فقال آمين و خفض بها صوته ، انتهى ، قلت : لكن النسخة لى بأيدينا من مصنف ابن أبي شيبة لفظها بهذا السند فقال آمين يمد بها صوته فلينظر النسخ الصحيحة .

(٢) و فى هامش النسائى عن القارى : الصحيح أن علقمة سمع من أبيه و الذى لم يسمع من أبيه هو عبد الجبار ، كذا نقله الترمذى عن البخارى ذكره ميرك ، انتهى ، و حققه الشيخ فى البذل .

إلى غيره إذ لا اعتداد بكثرة الطرق فرأينا قوله تعالى «ادعوا ربكم تضرعاً وخفية» يرجح ما ذهبنا إليه إذ لا خلاف في أن التأمين دعاء لأن معناه استجب كما صرح به المفسرون في قوله تعالى خطاباً لموسى و هارون و كان الداعي موسى و هارون مؤمناً على دعائه فقد أجيب دعوتكما و مع ذلك فلو ثبت جهره عليه السلام لكان محمولاً على بيان الجواز و على كونه في أول الأمر .

و أما قوله في الرواية الآتية إذا أمن الإمام فأمنوا فليس بنص على جهر الإمام فإن علم المأموم بذلك ليس بذيير على جهره بل هذا معلوم باتمام الإمام الفاتحة بل هو اللاتق بحال الإمام و المأموم لثلا يلزم المنازعة بخلاف ما إذا أمن كلهم سرّاً فإنها لا تلزم إذا ، و لا كذلك التكريرات فإن المقصود منها و هو الاعلام يفوت بالاخفاء .

قوله [عن الحسن عن سمرة قال سكتان حفظتهما عن رسول الله ﷺ] يستنبط منه لقاء الحسن سمرة و عمران بن حصين كما يظهر لمن نظر في الكتاب لأن المعبر بقوله كتبنا إنما هو الحسن و سمرة و أصحابهما لا سمرة و إلا لكان المناسب في جوابه أن يقال حفظت لكن للخالف فيه توسعاً بأن يحمل التكلم على أنه سمرة و أصحابه غير أن سمرة ذكر القصة للحسن بعد ذلك لكن المرام حاصل بعد و هو ثبوت لقاء الحسن (١) سمرة ، و السكتان إحداها سكتة الثناء و ثانيتهما سكتة التأمين، وقوله إذا قرأ ولا الضالين بيان لما بينه (٢) بقوله بعد القراءة لثلا يظن أن تلك السكتة في آخر السورة و السكتان المذكورتان في الرواية محمولتان عندنا على الثناء و التأمين وإطلاق السكتة على الاخفاء باعتبار السامع لا التالى فإنه لم يسكت .

- (١) و به جزم أبوداؤد و حكاه الترمذى عن البخارى كما في البذل .
- (٢) و في بعض الروايات تصريح بعد الفاتحة و سورة عند الركوع فالروايات بعد اتفاقها على السكتة الأولى عند الافتتاح مضطربة في الثانية هل بعد الفاتحة أو السورة ، و البسط في البذل .

[باب ما جاء فى وضع اليمين على الشمال] هذا إثبات لما لم يذهب إليه مالك فقال بالارسال غير أن كيفية الوضع المذكورة فى الفقه (١) و اختيار الوضع فوق السرة بمعنى (٢) لكونه أدخل فى التعظيم و الروايات دالة عليهما معاً .

[كان يكبر فى كل خفض ورفع] هذا تطيب و هذا رد لما ذهب إليه المروانيون من ترك تكبيرات الانتقال اعتذاراً بخفض صوت عثمان رضى الله عنه فظنوا أنه كان لا يكبر .

[أن رسول الله ﷺ كان يكبر و هو يهوى] الواو الحالية مشيرة إلى أن وقت التكبير هو عين وقت الهوى (٣) فكان التكبير سنة فى وقت الانتقال لا قبله

(١) هو أن يخلق الخنصر و الإبهام على الرسغ و يبسط الأصابع الثلاث على الساعد و يجعل الكف على الكف ليكون جامعاً بين الأخذ والوضع المرويين فى الأحاديث .

(٢) هكذا فى الأصل والغرض أن الروايات دالة على الوضع فوق السرة وتحت السرة معاً ، و مختار الشافعية الأولى و الحنفية الثانية ، و توضيح اختلاف الأئمة فى ذلك كما بسطه فى الأوجز أن المرجح من أربع روايات الامام مالك الارسال ، و المرجح من ثلاث روايات الامام أحمد الوضع تحت السرة و هو مختار الحنفية رواية واحدة ، و المرجح من ثلاث روايات الامام الشافعى الوضع فوق السرة تحت الصدر و الثانية له كالحنفية و الثالثة فوق الصدر فالقول به ليس إلا رواية واحدة من ثلاث روايات الامام الشافعى غير مرجحة عندهم فالقول بالوضع تحت السرة أولى لتوافق الأئمة عليه أكثر من غيره .

(٣) فى الدرا المختار ثم يكبر مع الانحطاط للركوع ، قال ابن عابدين أفاد أن السنة كون ابتداء التكبير عند الخرو و انتهائه عند استواء الظهر و قيل إنه يكبر قائماً ، والأول هو الصحيح كما فى المضمرات وتمامه فى القهستانى ، انتهى

و لا بعده .

[باب رفع الیدین عند الركوع و السجود] لا خلاف بیننا و بین الشافعی فی جواز الصلاة بالرفع و عدم الرفع فلو لم یرفع المصلی یدیه فی غیر تکبیرة الافتتاح لا یقول الشافعی بفساد صلاته و لو رفع أحد یدیه فی الركوع بل فی السجود أيضاً لم تقل بفساد صلاته إنما النزاع فی أن الاول بل هو عدم الرفع أو الرفع فاخترنا الاول و اختاروا الثاني ، و النزاع ههنا إنما هو فی الرفع الذی هو قبل الركوع و الذی هو بعد الركوع .

و أما رفع الیدین عند تکبیرة الافتتاح فلم ننکره و كذلك عدم الرفع بین السجدةین لم یثبتوه فنقول هذه الروایة الی ذکرها الترمذی فی الباب لا یجدی نفعا و هذه الروایة إنما كانت مفیده لو کنا أنکرنا ثبوت الرفع عن النبی ﷺ و لیس كذلك بل الذی ننکره بقاء العمل علیه حتی قضی النبی ﷺ فلو أثبتوا الرفع فی آخر صلاة صلاها النبی ﷺ لکننا سلطنا علی الرأس والعین ولعلنا أن الصلاة بغير رفع الیدین لا تخلو عن نقص و شین ، و أما إذا کان الأمر غیر هذا قلنا فی تسلیم مقاتلکم مقال و لتقدیم روایات عدم الرفع بحال إذ مثبت الرفع ینفی کلامه علی ما عاینه فی سابق الحال مع أن الاستصحاب لیس بحجة سیما و قد تعارضت الأقوال فهذا عبد الله بن مسعود حین قال ألا أریکم صلاة رسول الله ﷺ لم یرفع یدیه الاول مرة مع ما روى (۱) عنه البخاری روایة فی الرفع أو لیس فعله هذا وقت ما صلی صلاة

- (۱) لم أظفر علی روایة البخاری عن ابن مسعود فی الرفع فمن ظفر علیه فلیخبرنا تشکره ویظهر من الارشاد الرضی أن کلام الشیخ هذا لیس باستدلال بنفسه بل هو مبنی علی کلام بعض منکرى التقليد ونصه هكذا اوریه جوبد مذهب إسماعیل کوبلی ے لکھا ہے کہ بخاری میں خود حضرت عبد الله بن مسعود کی رفع میں موجود ہے تو یہ نہ سمجھا کہ یہ خود حنفیہ کی مؤید ہے کہ جب رفع یدین بھی روایت کرے۔ ہیں اور پھر فرماتے ۔

رسول الله ﷺ بيته صدق على أنه قد بلغه النسخ و إلا فكيف يتصور منه ترك سنة كذا و هو مصرح بأنه يصلي صلاة رسول الله ﷺ .

وأما ما قال بعضهم من أن ابن مسعود لعله لم يبلغه حديث الرفع كما لم يبلغه نسخ التطبيق فيرده رواية البخاري عنه أبي بن ردة وينادي أعلى نداء بأن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بلغه الرفع ورفع الرفع فلذلك تركه كيف ، وعبد الله بن مسعود هو عبد الله بن مسعود مع ما ثبت من كثرة وروده وأمه في بيت رسول الله ﷺ حتى إن الظان منهم كان يظن أنهما من أهل بيت النبي ﷺ أليس بن مسعود هو الذي قال فيه رسول الله ﷺ لو كنت مؤمراً أحداً منهم من غير مشورة لأمرت ابن أم عبد أليس هو الذي قال فيه حذيفة بن اليمان حين سأله الناس فقالوا حدثنا بأقرب الناس من رسول الله ﷺ هدياً و دلاً فأخذ عنه و نسمع منه فقال كان أقرب الناس هدياً و دلاً و سمياً برسول الله ﷺ ابن مسعود حتى يتوارى منا في بيته و لقد علم المحفوظون من أصحاب محمد ﷺ أن ابن أم عبد من أقربهم إلى الله زلفاً ، الحديث ، بلفظ الترمذي (١) فهذا عبد الله بن مسعود يقول فيه أعمار زماننا هذا و أزاله و سفله هذا الدهر و أزاله أن ابن مسعود كان لا يحسن يصلي و لا يعلم طريق الصلاة فكيف بغيرها جزام الله على مقاتلهم هذه شر الجزاء و باعدهم عن هؤلاء الكرام الاتقياء يوم تأتي كل نفس بأعمالها و تبلى في أحوالها و أهوالها وأية حجة لهم على أن ابن مسعود لم يبلغه حديث نسخ التطبيق فلهذه فعل ذلك لئلا يظن

— هين : لم يرفع إلا في أول ، تو معلوم هو أنه حديث رفع كي منسوخ هو كذا إلخ ، و الظاهر أن إسماعيل المذكور توهم من أن البخاري في جزء رفع اليدين ، استدلل على جواز مطلق الرفع في الصلاة بحديث ابن مسعود في الرفع في القنوت و لا يكشف الغطاء إلا بعد رؤية كلام إسماعيل المذكور و لم أره بعد فالحل محتاج إلى التفحص و لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً .

(١) أخرجه في مناقب ابن مسعود و قال حسن صحيح .

الجملة كمولاء حرمة مع أن قياس رواية رفع اليدين على التطبيق في النسخ قياس مع فارق فإن دليل للنسخ واضح في الرفع دون التطبيق وهو روايته للحديثين كليهما في الرفع ثم عمله (١) بعدم الرفع و لا كذلك التطبيق و كل ما استدل به الخصم على مراعاة لا يضرنا شيئاً وكل ما استدل به علماءنا لا يسعهم جواب عنه إذ غاية ما يلزم من حديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ رفع يديه قبل الركوع و بعده و قد عرفت أننا لا نكره و هو لا يضرنا و ما ذكره البخارى من روايات الرفع فصحتها مسألة لكن لا يلزم من ذلك كونها معمولاً بها فقد روى البخارى في صحيحه من روايات مدة حياة النبي ﷺ ثلاث روايات : رواية ستين و خمس و ستين و ثلاث و ستين و الثلاثة صحيحة لكن لا يلزم منها صدقها فإن الصادقة منها واحدة قط و بذلك عرفت أن الحنفية يثبتون الارسال عند الركوع و غيره ، و الشافعية ينكرونه و المثبت مقدم على النافي كما عرفت و اندفع بذلك ما قيل أن الرفع وجودى و عدم الرفع عدمى محض فكيف يرفع الوجود و ذلك لأن الرفع وإن كان وجوداً لكن عدم الرفع ليس عدماً محضاً وإنما هو عدم ثابت فكان في حكم الوجود و ما عدوا من الصحابة فيمن لم يرفع دال على أنهم قد بلغهم نسخه وإلا فلما لم يك في رفع النبي ﷺ إنكار تكثير فأى معنى لعدم رفع من لم يرفع فكان الذى يرى عدم الرفع أو يرويه مثبت أمر زائد إذاً لكل متفق على الرفع ثم الكلام إنما هو في بقاء ذلك الرفع و رفعه فن أثبت رفع الرفع أثبت أمراً زائداً على الأصل فوجب القول بقبوله كما هو المقرر عندهم كيف و قد ثبت النسخ باتفاق بيننا و بينهم في جنس ذلك الحكم و هو الرفع بين السجدين ، و ما قالوا من أن حديث الرفع بين السجدين ضعيف فضعيف لما قد ثبت أن ابن طاووس كان يرفع بين السجدين ويستند بأن أباه طاووساً كان يفعله فأى بعد في أن نسخ الرفع بين السجدين كما لم يبلغ طاووساً (٢) و ابنه مع ثبوته ، كذلك لم يبلغ نسخ الرفعين الباقيين هؤلاء الذين

(١) هكذا في الأصل و الصواب في الرفع و عدمه ثم عمله إلخ .

استدلتم برواياتهم وعلمهم فكم من أمر شاع بين أصحاب النبي ﷺ و لم يبلغهم نسخه ثم لما تفحصوا حين أخبرهم أصغرهم بنسخه و تفتشوا عنه تركوه .

و أما قول ابن المبارك (١) لم يثبت حديث ابن مسعود فقول من غير حجة وبرهان من قبيل التخمين لا الاذعان وأنت تعلم أن الجرح المبهم ليس بما يقبل يشير إلى ذلك تحسين الترمذى حديث ابن مسعود فيما بهد ورجال حديث ابن مسعود رجال الصحيح كلهم إلا عاصم بن كليب فقد تكلم فيه بعضهم مع أن أكثرهم لم يقبلوه عليه كيف وقد روى عنه البخارى فى جزء القراءة (٢) ومسلم فى صحيحه والأربعة فى سننهم فلو تنزلنا لقلنا بحسن حديثه وإلا لحديثه صحيح من غير ريب ولا رجم غيب ، وقد صححه ابن عدى (٣) فى كامله ، و من أقوى ما استدلوا به على الرفع ما رواه ابن عمر عن

— (٢) و غيرها أيضاً قال التيموى : إليه ذهب بعض أهل العلم من الصحابة و التابعين و غيرهم خلافاً للجمهور أخرج ابن أبى شيبه عن الحسن وابن سيرين أنهما كانا يرفضان أيديهما بين السجدين و أخرج أيضاً عن نافع و طاؤس يرفضان أيديهما بين السجدين ، و فى جزء رفع اليدين للبخارى عن الربيع رأيت الحسن و مجاهداً وعطاءً و طاؤساً و قيس بن سعد والحسن بن مسلم يرفعون أيديهم إذا ركعوا و إذا سجدوا ، قال عبد الرحمن بن مهدي : هذا من السنة ، انتهى .

(١) و حقق التيموى أن لابن مسعود حديثين أحدهما هذا مروى من فعله ، و الثانى مرفوعاً و انكار ابن المبارك متعلق بالثانى لا الاول ، و قال ابن دقيق العيد أن عدم ثبوت الخبر عند ابن المبارك لا يمنع من النظر فيه و هو يدور على عاصم بن كليب و قد وثقه ابن معين ، انتهى .

(٢) قلت : و فى الصحيح أيضاً تعليقاً قال النسائى و ابن معين ثقة ، قال أبوداؤد و كان أفضل أهل السكوفة ، و قال ابن سعد : كان ثقة يحتاج به ، و كذا وثقه غير واحد من أهل الفن .

(٣) و ابن حزم فى المحلى ، و كذا صححه غير واحد كما بسط فى الأوجز و آثار السنن .

النبي ﷺ في شأن الرفع ثم قال ما زالت (١) تلك صلاته حتى مات أو ليس يكنى في إثبات أن قول ابن عمر هذا مبنى على الاستصحاب ما رواه مجاهد (٢) كما رواه (٣) العيني في شرح الصحيح كنت في خدمته زماناً فلم أره يرفع يديه فلو كان الرفع عند ابن عمر ثابتاً غير منسوخ لما تركه ابن عمر ، أو لم يروا أن دلائلهم هذا (٤) مفيد لنا مع ما فيها ذهب إليه الإمام من الاحتياط لأن رفع اليدين على تقدير نسخه يكون عملاً بالمنسوخ وعدم الرفع على تقدير استحبابه يكون ترك أدب وإحداث بدعة أشنع من ترك أدب ، وفي ذلك كفاية لمن ألقى السمع وهو شهيد وأسأل الله المزيد من فضله المسديد وكرمه البعيد إنه على كل شئ قدير وباجابة الداعين جدير .

قوله [ﷺ فقد تم ركوعه و قد تم سجوده] أى ما فرض عليه و ما سن له فهذا التمام تمام كفاية لا تمام نهاية حتى لا يجوز الزيادة عليه ولا تمام بداية حتى لا يكنى دونه .

قوله [لكى يدرك من خلفه ثلاث تسبيحات] ليس المراد بذلك أن من خلفه لما كانوا يركعون و يسجدون بعده كان هذا المقدار من الزمان ضائعاً منهم فان مسح

(١) أثبت التيموى أن الحديث بهذه الزيادة ضعيف بل موضوع على أننا لم نجد في البيهقي لا المكتوبة ولا المطبوعة هذه الزيادة فالظاهر أنه وهم من الناقل ، توجد هذه الزيادة في حديث أبي هريرة في التكبير فحكاها بعضهم وهما في حديث ابن عمر في الرفع .

(٢) و بسط التيموى على تصحيح أثر مجاهد فارجع إليه .

(٣) و نص ما حكاه العيني برواية ابن أبي شيبة بسنده عن مجاهد قال ما رأيت ابن عمر يرفع يديه إلا في أول ما يفتتح ، انتهى ، فسا حكاه الشيخ رواية بالمعنى مع بيان حاله من طول قيامه عنده .

(٤) أى رواية ابن عمر المرفوعة مع تركه العمل بها

الامام خمساً سج من خلفه ثلاثاً إذ يرد على ذلك أنهم كما كانوا يركعون بعد الامام يرفعون عنه أيضاً بعده فهذا بذلك فأين الضياع حتى يضطر إلى زيادة تسيحات الامام بل المراد بذلك أن أحوال المقتدين لما كانت مختلفة في كيفية القراءة فمنهم سريع حركة اللسان يسبح تسيحة و الامام لم يتم تسيحته ، و منهم على خلاف ذلك لا يسبح تسيحة إلا و الامام يسبح تسيحتين فلذلك لو سبح الامام خمس تسيحات كان المقتدون آمنوا تسيحاتهم الثلاثة كلهم أجمعون و لم يبق منهم أحد كان تسيحة أقل من الثلاث العدد المسنون وهذا الوجه لا يخفى لظافته و حسنه إلا أنه يمكن توجيهه:

الوجه الأول أيضاً بما هو غير جدير بالعرض و هو أن الامام حين انحنى إلى الركوع أو السجود وجب متابعتة في رفض القيام بقدر سماع تكبيره إلا أن الوصول إلى هيئة الركوع و السجود يكون بعد ذلك بزمان لا سيما على الضعفاء و المرضى والذين يمنهم الازدحام وغير ذلك من المعية الزمانية بالامام فلما كان وصولهم ثمة بعد زمان كان الامام قد فرغ من تسيحة أو أكثر منها في ذلك الزمان وهكذا التفاوت في وصولهم إلى هيئة القيام إذا رفعوا رؤوسهم من الركوع و السجود فأما رفع الرأس فيكون متصلاً بسماع تكبيرة الامام غير متراخ عنه فأما بعدد الرفع فليسوا في سعة من أن يسبحوا و إن كان وصولهم إلى القيام لم يحصل بعد و الله الهادي إلى سواء السبيل و هو حسي و نعم الوكيل .

قوله [ما أتى على آية رحمة] و كونه عليه الصلاة و السلام أخف الناس

صلاة في الجماعة يخصه بالنوافل (١) و بصلاته لنفسه .

قوله [إلا وقف و سأل] هذا عندنا على النوافل جمعاً للأدلة التي وردت في التخفيف في الفرائض من ذلك ما سبق أنه ﷺ كان أخف الناس صلاة في تمام ومن ذلك ما ورد أن النبي ﷺ قال إذا أم أحدكم الناس فليخفف فإن فيهم الصغير

(١) قلت : و ظاهر ما في قيام الليل أنها كانت في رمضان فصلي بعد العشاء إلى

الصبح أربع ركعات .

و السكبر و الضعيف و المريض فاذا صلى وحده فليصل كيف شاء إلى غير ذلك ،
و مع هذا كله لو اجتمع معه مثله ليس منهم إلا من يجب التطويل فلا بأس
بصلاته لو دعا في الفريضة أو سأل أو تعوذ .

[باب ما جاء في النهى عن القراءة] في الركوع و السجود لما كان حالة
السجود و كذا الركوع حالة انحطاط و انخفاض و إظهار مذلة و عبودية نهى النبي
ﷺ عن قراءة القرآن فأنها و إن كان ذكراً إلا أنها مصاحبة و مكاملة مع الرب
سبحانه فلا يناسبه الحالة التي هي أدنى مراتب أحوال الرجل في صلاته فلذلك ترى
الفقهاء يقولون طول القيام أحب و أولى من كثرة السجود .

قوله [باب ما جاء فيمن لا يقيم صلبه في الركوع و السجود] ذهب بعض
الأئمة إلى فرضية الطمأنينة المعبرة بتعديل (١) الأركان و جواب الامام في ذلك
مستغن عن البيان و هو أنه يلزم الزيادة على نص الكتاب و هو مطلق إذ الركوع
لغة هو الانحناء كما أن السجود إنما هو وضع الجبهة فحسب .

قوله [لما تجزى صلاة من لا يقيم إلخ] استدل بهذه الرواية من ذهب إلى فرضية
التعديل حتى لا تصح الصلاة دونه لكننا نقول خبر الواحد لا يوجب القطع والآية مطلقة
والركوع الانحناء والسجود وضع الجبهة غير أن بعض وجوه وضع الجبهة لما لم يوجد فيه

(١) و تعديل الأركان فرض عند الشافعي و أحمد و أبي يوسف من
الحنفية و واجب عند الامام أبي حنيفة و محمد و قيل سنة عندهما ،
قال ابن رشد : اختلف أصحاب مالك هل ظاهر مذهبه يقتضي أن
يكون سنة أو واجباً إذ لم ينقل عنه نص في ذلك ، انتهى ، و الروايات
التي استدلوها بها على الفرضية هي مستدلالات الحنفية للوجوب لكونها أخبار
آحاد فحجج الحنفية حجة على من خالفهم و حجج غيرهم ليست بحجة على
الحنفية إذ هي أخبار آحاد و آيات الركوع و السجود ليست بمجملة ، كذا
في الأوجز .

معنى التعظيم عند خارجاً من مفهوم الآية فلا يتناوله النص و ما فيه معنى التعظيم داخل فيه و هما أى الركوع و السجود حاصلان بدون التعديل أيضاً فلا توقف صحة الصلاة عليه إلا أن الخبر مظنون الصدق ثبت الوجوب والاعادة بترك الواجب واجبة لا أن الصلاة غير صحيحة أصلاً و مع ذلك فالرواية ليست نصاً فيما قالوا بل الأجزاء المنى فيها ذو مراتب فن أنواع الأجزاء سقوط الفريضة و فراغ الذمة و منها الأجزاء فى حط السيئات و تحصيل الدرجات و المتبادر من النفى و إن كان هو نفي المراتب كلها ذهاباً إلى ظاهر النفى لكن الذى ذكرنا من الآية خصص النفى بأحد أنواعه .

قوله [إذا قال الامام سمع الله لمن حمده فقولوا] و فى هذا دليل على ما ذهب إليه الامام (١) من أن الامام يأتى بالتسميع و المؤتم يأتى بالتحميد و المنفرد يجمع بينهما وذلك أن المؤتم لو أتى بهما لفات مقتضى الفاء و كذلك ظاهر التقسيم ينافى أن يأتى الامام أو المؤتم بهما معاً فان التقسيم ينافى الشركة مع أن فاء التعقيب لا تمهل المقتضى عن تعقيب التحميد حتى يأتى بالتسميع فانه لو أتى بالتسميع لا يأتى به إلا قبل التحميد و عند ذلك يبطل مقتضى الفاء و هو التراخي من غير مهلة

(١) و توضيح الاختلاف فى ذلك كما بسط فى الأوجز أن المنفرد يجمع بينهما عند الجمهور و لا يصح حكاية الاجماع كما حكاه الطحاوى و ابن عبد البر وغيرهما فان الخلاف فيه مشهور بين الحنفية ، فقال ابن عابدين فيه ثلاث روايات الجمع بينهما و هو المعتمد و قيل هو كالمؤتم و قيل كالامام و كذا ذكر الروایتين فى مذهبه صاحب المغنى من الخبالة و إليه أشار الزرقانى من المالكية بلفظ الأصح ، و أما الامام فيأتى بها عند الشافعية و أحمد و أبى يوسف و محمد ، و قال أبو حنيفة و مالك يأتى بالتسميع فقط ، و أما المؤتم فكذلك يجمع بينهما عند الشافعى و يأتى بالتحميد فقط عند الأئمة الخمسة الباقية ، قال ابن المنذر انفرد الشافعى بذلك ، انتهى .

كثر ائحى الأجزىة عن الشروط و هذا محتاج إلى تطليف القريضة ، وأما الفرق بين ربنا لك الحمد و ربنا و لك الحمد ، أن الثانى أزيد من الأول و أوكد فان و لو العطف تقتضى أن معه غيره فهما جملتان إلى غير ذلك من الوجوه .

[باب وضع الركبتين] .

قوله [يعتمد أحدكم فيرك في صلاته برك الجمل] هذا ما استدلت به المالكية (١) على ما ذهبوا إليه من تقديم وضع اليدين على وضع الركبتين وأجاب الآخرون بأن هذا استفهام إنكار و لكن يرد على ذلك أن ركبتنا الجمل في رجليه المقدمتين لا المؤخرتين فلم الإنكار عن وضع اليدين (٢) قبل الركبتين ، والجواب أنه لا ذكر في لفظ الحديث : للركبتين ، وإنما المعنى أيقصد أحدكم فيفعل فعل الجمل في تقديم وضع حصته الأولى على وضع حصته الأخرى وليس هذا عما ينبغي فيكون إنكاراً على ما ذهب إليه لا على ما ذهبنا إليه و الذى (٣) يعتمد عليه أن هذا الحديث منسوخ بحديث مصعب بن سعد عن أبيه قال كنا نضع اليدين قبل الركبتين

(١) قال ابن قدامة يكون أول ما يقع منه على الأرض ركبتاه ثم يدها ثم جهته و أنه هذا المستحب في مشهور المذهب و روى ذلك عن عمر ، و به قال أبو حنيفة و الثورى و الشافعى ، و عن أحد رواية أخرى يضع يديه قبل ركبتيه و إليه ذهب مالك لرواية أبي هريرة هذا و لنا ما روى وائل قال رأيت رسول الله ﷺ إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه ، أخرجه أبو داؤد و النسائى و الترمذى ، قال الخطائى : هذا أصح من حديث أبي هريرة ، انتهى .

(٢) هكذا فى الأصل والظاهر أنه وقع فيه القلب وكان فى أصل التحرير فلم الإنكار عن وضع الركبتين قبل اليدين ثم ضب عليه و محاه و كتب فى محله اليدين قبل الركبتين و كان الصواب هو المكتوب أولاً .

(٣) و مال ابن القيم إلى أن حديث أبي هريرة هذا مقلوب والبسط فى البذل .

فأمرنا بوضع الركبتين قبل اليدين رواه ابن خزيمة (١) وإنما احتاجوا إلى الجواب والتكلف في تأويل حديث الباب جمعاً بين الروايات منها ما تقدم أنه عليه السلام كان إذا سجد يضع ركبتيه قبل يديه و منها ما ذكرنا من حديث مصعب بن سعد .

[باب ما جاء في السجود على الجهة و الأنف] لا خلاف (٢) بين أئمتنا الثلاثة في أن وضع الجهة وحدها يجرى في الصلاة لأن السجود لغة هو وضع الجهة على الأرض و هو حاصل بوضع الجهة دون الأنف والستة (٣) بيان السنة و إنما الخلاف في إجزاء الأنف وحدها فحوزه الامام و منعه صاحباه و له أن الوارد في بعض الروايات لفظ الوجه و الغرض من السجدة التي هو إظهار الذل حاصل فيه فكان الصلاة مؤداة مع الكراهة التحريمية إن كان ذلك الاختصار من دون عذر و مع كراهة تنزيهية إن كان يمكنه الاحتراز و بلا كراهة إن لم يمكن و على هذا لا يرد على الامام ما يلزم في ظاهر النظر من وضع الخد و الذقن لإطلاق الوجه عليه إذ ليس فيه إظهار التذلل الذي هو غاية للسجود و إنما ذلك لسخرية (٤) و استهزاء .

(١) و ابن حبان أيضاً كما قاله ابن رسلان .

(٢) السجدة واجبة على الأعضاء السبعة الواردة في الحديث عند الشافعي في أظهر قوله و زفر ورواية لأحمد ، وفي الأخرى له ، و به قال مالك و الحنفية لا يجب غير الوجه و البسط فيما ألفت في اختلاف الأئمة في الصلاة ثم في الوجه يجمع الجهة و الأنف وجوباً عند أحمد في رواية و بعض المالكية و هو قول للشافعي كما في النبل و المغني و يجوز الاقتصار على الجهة في روايات أخرى لهم ، و أما عند الحنفية ففي البذل عن الميتة يجوز الاقتصار على الأنف عند الامام و يكره بدون العذر و قال لا يجوز إلا لعذر .

(٣) أى الأعضاء الستة الباقية في الحديث بيان للسنة .

(٤) و لذا لو سجد و لم يضع قدميه أو أحدهما لا يجوز السجود لأنه فرض بل لأنه شابه السخرية كما بسط في حاشية البحر .

قوله [و وضع كفيه حذو منكبيه] هذا لا ينافي ما ورد (١) في رواية أخرى من وضع الرجل وجهه بين كفيه إذ قد يطلق الكف على مجموع اليد إلى الرسغ و قد يطلق على باطن ذلك من حيث تبتدى الأصابع حيث أريد عازاة اليدين للمتكئين أريد عازاة الكف لهما و حيث أريد عازاة اليدين للوجه كما يفهم من قوله في جواب من سأل ابن كان النبي ﷺ يضع وجهه فقال بين كفيه أريد معناه العام الذي يمكن به إرادة كل جزء منها و هو ههنا الأصابع ، والحاصل أن يضع وجهه بحيث يحاذي رؤس أصابعه شحمتي أذنيه و أصل كفه لمنكبيه حتى يحصل الجمع بين الروايات كلها .

قوله [باب ما جاء في السجود على سبعة أعضاء] لما كان فرضية السجود أمراً مقطوعاً به افترضت معه الأمور التي لا يتقوم أمر السجود إلا بها من وضع الجبهة أو الأنف و الركبتين أو الرجلين من غير كلام ، وأما ما ليست بتلك المثابة كوضع اليدين و الرجلين لم يلزم فرضيتهما فرأينا أن رفع الرجلين (٢) و إن كان لا يمكن ووجهه على الأرض إلا أن رفع القدمين يمكن إلا أن رفعهما لما كان مخالفاً لوضع السجود لأنه سخرية واستهزاء ، قال العلماء لو رفعهما كليهما بطلت (٣) صلاته

(١) و الاختلاف الوارد اختلفت الأئمة في ذلك قال ابن قدامة : يستحب أن

يضعهما حذو منكبيه و هو مذهب الشافعي لحديث أبي حميد و روى الأثرم

قال رأيت أبا عبد الله سجد و يدها حذو أذنيه و روى ذلك عن ابن عمر

و سعيد بن جبير لما روى وائل بن حجر أن رسول الله ﷺ سجد فجعل

كفيه حذو أذنيه رواه الأثرم و أبوداؤد و الجميع حسن . انتهى .

(٢) المراد بالرجل ههنا المجموع من القدم إلى الفخذ كما يظهر من المقابلة بالقدم

و يطلق الرجل على كليهما ، قال المجد الرجل بالكسر القدم أو من أصل

الفخذ إلى القدم ، انتهى .

(٣) والمسألة خلافة عند الحنفية و ذكر ابن عابدين فيها ثلاث روايات فرضية =

و أما لو رفع ركبته وهو واضح قدميه فليس ذلك مخالفاً للخشوع والذل فلذلك جازت الصلاة فتفكر فيه .

قوله [و لا يكف (١) شعره و لا ثيابه] لدلالته على استتلاف (٢) في أمر العبادة و ثلثا ينقص نصيبه من الأجر الذى يترتب على سجود الثياب و الشعر فلم أن فى طاعات الاتباع و صالح أعمال الفروع أجراً و محمداً و زيادة مثوبة للأصل المتبوع سيما و كان باعناً لها عليها إذ الأجر المفهوم من لفظ الحديث إنما هو على عدم المنع .

قوله [باب ما جاء فى التجافى فى السجود] .

قوله [من نمرة] بنون (٣) ثم ميم مكسورة ثم راء مفتوحة عرصة بقرب عرقة متصلة بها بحيث لو سقطت جدار مسجد عرقة لوقعت فى النمرة و مسجد عرقة تسمى مسجد نمرة لذلك الاتصال فلو وقف فى المسجد أجزأه ذلك ولو وقف بخارجه

— وضعهما و فرضية إحداهما و عدم الفرضية أى سنية الوضع ثم ذكر بعد بسط الروايات فى المذهب الحاصل أن المشهور فى كتب المذهب اعتماد الفرضية و الأرجح من حيث الدليل و القواعد و عدم الفرضية .

(١) قال ابن رسلان : الظاهر أن التهيئ إنما هو فى حال الصلاة و إليه جنح الدراوردي لأنه شغل فى الصلاة ، و قال عياض الآثار و فعل الصحابة تخالفه فإن الجمهور كرهوا ذلك سواء فعله فى الصلاة أو قبل ذلك ، و فى البذل قال الحافظ : اتفقوا على أنه لا يفسد الصلاة لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعادة قيل والحكمة فى ذلك أنه إذا رفع شعره وثوبه عن مباشرة أشبه المتكبرين ، انتهى ، وقال ابن العربى : المقصود فى الثياب الامتنان فى العبادة ، انتهى .

(٢) بالتكثير و التثوين للتقليل على الظاهر .

(٣) أى مفتوحة كما ضبطه صاحب المعجم و غيره .

إلى النمرة و لو متصل المسجد لم يجره عن الوقوف بعرة .

قوله [فرت ركبة] كانت هذه الركبة ركبة رسول الله ﷺ .

[فاذا رسول الله ﷺ قائم] يصلي صلاته هذه كانت نافلة في المسجد الذي

ذكرنا ، و في بعض الروايات (١) قصة زائدة على هذه يعني مرت ركبة فأقامني

أبي على الدواب التي كانت لنا و كنا نازلين بها من قبل و ذهب لينظر الركبة من

هم فذهبت و أنا خلفه فنظرت إلى إلخ ، و ظهور عفرة الابط لما يظهر من المتردى

حال السجدة و كانت سجدة رسول الله ﷺ بحيث تتجافى الأعضاء ما بينها .

قوله [فاذا رسول الله ﷺ إلخ] ليس ذلك إلا يسان ما وقع من القصة

بعد مرور الركبة بزمان لا على فوره كما يوهمه كلمة إذا المجازية و المعنى أتى بعد

على بمرور الركبة أتيت فاذا رسول الله ﷺ قائم يصلي قال فكنت أنظر إلى إبطيه

و كانت (٢) تتكشف لكونه متردياً (٣) للاحرام إذا سجد فأرى يياضه وهو محل

الترجمة فإن بدو يياض الابط لا يتيسر إلا بتجافى في السجود بالغ غايته و كان

سجدة ﷺ بحيث تتجافى الأعضاء ما بينها ، و أما العفرة فكان من خصائص النبي

ﷺ أن يكون هناك يياض مع أن ذلك محل السواد لكونه (٤) موضع الشعر ،

و كان الشعر في إبطيه ﷺ أيضاً ، و العفرة هو الياض الغير الخالص .

قوله [و عبد الله بن أرقم اه] هذا فصل بين الراويين اسمهما عبد الله

و دفع لما عسى أن يتوهم من اتحادهما لوحدة اسمهما و قرابة وشبه بين اسمي أبيهما

بأن عبد الله بن أرقم بتقديم القاف على الراء المهمة إنما هو صحابي ممن روى عن

(١) ذكرها ابن ماجة مفصلاً .

(٢) أى كل واحدة من الابطين و الابط يذكر و يؤنث كما في كتب اللغة .

(٣) أى مرتد قال المجد تردت الجارية توشحت و لبست الرداء كارتدت .

(٤) ففي المجمع العفرة هو يياض غير خالص بل تكون عفر الأرض وهو وجهها

أراد منبت الشعر من الابطين بمخالطة يياض الجلد سواد الشعر ، انتهى .

النبي ﷺ حديثاً واحداً وهو خواعى وعبيد الله بن أرقم بتقديم الرأى المهمة على القاف ليس (١) له صحة وإنما هو كاتب أبي بكر الصديق وهو زهرى .
قوله [وأحمد بن جزء إلخ] هذه عن ذكره بقوله وفى الباب .

[باب ما جاء فى وضع اليدين و نصب القدمين] أما نصب القدمين فأمر لابد منه و أما ما ذكر بعض الفقهاء من وجوب (٢) توجيه الأصابع نحو القبلة حتى قال و لو واحداً فقير مسلم و المرأة مستنابة من أمر النصب لما أن الأحب فى حقها ما هو أسترها كما يفهم من الروايات الأخر كما رواه أبوداؤد مرسل هذا و إن لم يشتغل أحد من الفقهاء بتصريح عدم النصب (٣) فى حقها غير أن قولهم تختار ما هو أسترها يشمل هذا الجزء أيضاً .

قوله [أصح من حديث وهيب] لما أن وهيباً رفعه بزيادة لفظ آية والصحيح

(١) هذا وهم نشأ من كلام الترمذى و إلا فعبد الله الأرقم هذا كاتب الصديق الأكبر أيضاً صحابى كتب للنبي ﷺ و أبى بكر وعمر أسلم عام الفتح ، كذا فى تهذيب الحفاظ ، ثم قول الترمذى ليس لعبد الله بن أرقم إلا هذا الحديث الواحد تعقبه الحفاظ فقال أورد له أبو القاسم البغوى فى معجمه من حديث الوليد بن سعيد عنه حديثاً آخر .

(٢) كما فى المد المختار بلفظ يفترض وضع أصابع القدم و لو واحدة نحو القبلة و إلا لم تجز و الناس عنه غافلون ، انتهى ، قلت لكن ابن عابدين حقق أن التوجيه سنة .

(٣) و ذكر فى تقرير مولانا رضى الله الحسن المرحوم أن الشيخ المقرئ عبد الرحمن البانى بقى يقول ينبغى للمرأة أيضاً أن ينصب القدمين و حكى عن مفتاح الجنة عدم النصب و رجحه الشيخ لأنه أسترها ، قلت : و به صرح صاحب البحر و تبعه ابن عابدين فقال لا تنصب أصابع القدمين كما ذكره فى المجتبى .

كونها مرسلًا .

[باب إقامة الصلب إذا رفع رأسه] .

قوله [قريباً من السواء] . وهذا يفهم مضمون الترجمة لما أن ركوعه عليه السلام و سجوده لما كان معلوماً فساوئته للوقوف و الجلسة يستلزم إقامة الصلب فيها و هو المقصود بالبيان .

قوله [حدثنا البراء و هو غير كذوب] هذا كما جرت العادة من ريان الوثوق بصدق الراوى حين استبعد ما رواه فراده يكون لمن هذا الخبر وإن كان مما يستبعد لكنكم أيها الحاضرون تعلمون أن فلائاً لم يكن يكذب أو أنا أعلم يا هؤلاء أنه لم يك يكذب حتى يحتمل (١) ذلك الخبر المستبعد عليه فوجب الاذعان به و الخبر المذكور منها من هذا القليل إذ قوله لم يكن رجل منا يستلزم سبق تسيحة الامام على وصول المقتدين إلى السجود و هذا غير قريب بالأذهان ووجهه أن النبي صلى الله عليه وآله لما بدن كان شبان الصحابة رضى الله عنهم إذا انحوا بعده وصلوا قبله فكيف لو شرعوا فيه معه فلذلك نهام النبي صلى الله عليه وآله أن يحنوا ظهورهم حتى يسجد النبي صلى الله عليه وآله و أراك فهمت بهذا أن التخلف في الانتقالات والتحريم عن تحريم الامام وانتقالاته غير مسنون وإنما المسنون المعية كما هو مذهب الامام وأما عليه السلام المذكور آنفاً فكانت لعله بينها ولا تنكر التخلف إذا كان الأمر على مثل هذا ، و أما في غير ذلك فغير مسلم ولا تظن بذلك أن المعية المذكورة إنما هي المعية التي تبطل (٢) الاقدام بل المراد بها معية عرقية كما هي البقية بحال الامام

(١) بناء المجهول قال المجد : حل يحمله فهو محمول و احتمله ، انتهى ، يعنى أن الراوى لم يك كاذباً حتى يحمل ذلك الخبر المستبعد عليه بل كان صدوقاً فيجب الاذعان بخبره .

(٢) أى في التحريم فان المعية في غيرها لا تبطل الصلاة أما في التحريم فالمسألة خلافية ففي البرهان شرح مواهب الرحمن إحرام المأموم مقارناً للامام جائز منعتقد عند أبي حنيفة ونقله ، وقيل القرأين أفضل عند أبي حنيفة والتعقيب

و المأموم أى مع تخلف لا يحس به .

[باب كراهية الاقواء بين السجدين] ليس الاقواء لفظاً مشتركاً له معنيان إنما هو الاتكاء على إلتيه بحيث تصلهما عقبي رجله سواء كان بأن ينصب ركبته و يضع إلتيه على الأرض أو بأن يضمهما كهيئة المشهد أى يضع إلتيه على قدميه و هما منصوبتان كما يفعله المشهد قبل أن يطمئن جالساً و هما مكروهان إلا أن القسم الأول لما لم يرد الرخصة فيه كما وردت في القسم الثاني كانت كراهية تحريمية و كراهة (١) الثاني تنزيهية ، و أما الآخرون فلم يفرقوا بينهما و إنما احتج إلى نفي الاشتراك عنه ليكون التهي في قوله لا تقع عاماً يصدق على النوعين كليهما ولولاه لبق أحد القسمين مباحاً غير مكروه لعدم التهي فيه إذا .

قوله [قلنا لابن عباس في الاقواء على القدمين قال هي السنة] هذا القول من ابن عباس من قيل المثل السائر خذته بالموت حتى يرضى بالحى فانه لما رآهم يظنون الاقواء حراماً و رد عليهم أحسن رد وليس المراد بالسنة ما جعله النبي ﷺ مسنوناً على سبيل التشريع إنما المراد بها (٢) ههنا ما فعله مرة و كان السبب في ذلك التخفف بالخلف الذى لا يسهل فيه افتراش اليسرى و نصب اليمنى على الهيئة

عندهما و لا خلاف بينهم في الجواز ، انتهى ، و ذكر الحلبي الاختلاف في الأفضلية ثم قال ولا خلاف في صحة كل من الأمرين إلا في رواية عن أبي يوسف أنه لا يصح شروعه إذا كبر مقارناً ، انتهى ، و أنت خير بأن كلام الشيخ مبنى على رأى الامام كما هو مقتضى السياق فهو مشكل و لم أر من فرق بين المعية العرفية و غيرها فتأمل .

(١) أى عندنا وإلا فالحكى عن الشافعية استحبابه كما بسط الشيخ في البذل لحديث ابن عباس الآتى .

(٢) و إنما احتج إلى ذلك لثلاث يخالف هذا الحديث روايات التهي عن الاقواء فقد ورد التهي عنه من رواية على وأنس و سمرة وأبي هريرة كما في البذل .

المسونة لفظ الخف و لكونه بالغاً إلى منتهى الساق .

و قوله [إنا لئراه جفاء بالرجل] بفتح الراء (١) و بكسرهما يعني القسم الثاني من الاعماء فان الجفاء و المشقة على الرجل إنما هو في هذا القسم ، و أما في القسم الآخر ففيه سهولة فبقى القسم الأول على حاله .

[كان يقول بين السجدين] جوابه ما سبق بتفصيل ومع هذا فلو قال ذلك أو مثله عما ورد لم يجب عليه سجدة السهو كما قال بعضهم و لم تفسد صلاته كما قال البعض الآخر .

قوله [مشقة السجود] إذا تفرجوا لما أمروا بالتفرج المعبر عنه بالتجاني في في السجود عسر على الضعفاء منهم لما في ذلك من مشقة فأجاز لهم النبي ﷺ باستعانة الركب أى وضع المرافق عليها حين (٢) الرفع و الخفض من السجود و للسجود ليسهل شئ منه .

قوله [و كان رواية هؤلاء أصح] أى ذكر النعمان مقام أبى صالح (٣)

(١) قال ابن العربى جفاء بالرجل يعنى القدم و روى جفاء بالرجل يعنى الانسان و قد جاء فى الحديث مفسراً بالوجهين فى مسند ابن خنبل إنا لئراه جفاء بالقدم و هذا يشهد لمن رواه بكسر الراء و جزم الجيم و فى كتاب ابن خزيمة إنا لئراه جفاء بالمرأ و هذا يشهد لمن رواه بفتح الراء و ضم الجيم والذي عندى أنهم لم يفهموا الحرف فصحفوه ثم فسر كل أحد على مقدار ما صحف و اختاره أبو حنيفة ، انتهى .

(٢) هكذا فسر الحافظ مراد الترمذى بذكر هذا الحديث وقال ترجم له الترمذى ما جاء فى الاعتماد إذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب لمن يرفع من السجود طالباً للقيام ، انتهى ، قلت لكن النسخ التى بأيدينا من الترمذى ليس فيها ما حكاه الحافظ من تبويه و المشهور فى معنى الحديث الاستعانة بوضع المرفقين على الركب فى السجدة كما فى البذل وغيره .

و لعل وجه الصحة ما في رواته بهذا الوجه من الكثرة .

قوله [لم ينهض حتى يستوى جالساً] هذا آخر الأمرين من النبي ﷺ باتفاق بيننا و بين الشافعي إلا أن علة ترك الأول لو كان النسخ لتركنا الأول نحن أيضاً و لما ثبت أن جلسة هذه كانت للرخصة له ﷺ لما بدن كانت العزيمة في عدمها و لذلك لم تعمل بها (١) الصحابة رضي الله عنهم بعده فلو كانت تشرعاً و نسخاً لما قبله لما تركوها و ما عملوا بالنسخ .

قوله [خالد بن أياس ضعيف] خالد هذا وثقه آخرون و روى عنه أبو داود (٢) و مع ذلك فقد تأيدت الرواية بقبولها الفقهاء و عملهم بها كما أقره الترمذي فقال عليه العمل عند أهل العلم .

[باب ما جاء في التشهد التحيات (٣)] هي الطلعات اللسانية و الصلوات

== (٣) رجع الترمذي لإرساله على الاتصال و أشار إلى الاتصال بالتشذوذ و ذكر الشيخ في البذل متابعة حيوة بن شريح ليث برواية الطحاوي و تعقب كلام الترمذي هذا فارجع إليه .

(١) فقد روى أن الصحابة أجمعوا على تركها و عن الامام أحمد أن أكثر الأحاديث على تركها و اختلفت الأئمة في هذه الجلسة فقال بنديها الامام الشافعي ، و قال مالك و الأوزاعي و الثوري و أبو حنيفة و أصحابه بتركها و هما روايتان لأحمد كذا في البذل .

(٢) و ذكر في تقرير مولانا الشيخ رضي الحسن المرحوم له رواية في أبي داود و لكن أهل الرجال لم يرقوا عليه لأبي داود بل للترمذي و ابن ماجه فقط نعم ذكر الحافظ في تهذيبه ، قال أبو داود كان يوم في مسجد النبي ﷺ نحواً من ثلاثين سنة ، و قال ابن عدى : أحاديثه كلها غرائب و أفراد و مع ضعفه يكتب حديثه ، انتهى ، و قال العيني قال الترمذي مع ضعفه يكتب حديثه و يقويه ما روى عن الصحابة في ذلك ، انتهى .

من بقية الأعضاء و الطيبات الطاعات المتعلقة بالمال و لما كانت للسان مزية مداخلة في أفعال المكلف كما ورد من أن سائر الأعضاء حين يصبح ابن آدم تخضع للسان و تلتصق منه أن لا تتكلم بما يريدها و كذلك ما قيل :

إن اللسان صغير جرمه و له

جرم كبير كما قد قيل في المثل

اختصت من بين سائر ما بالطاعة و من عجيب ما اختص الله به اللسان أنها لا تكل بكثرة العمل و لا تضعف بخلاف سائر الأعضاء فلها تكل و تعي ، و باقي متعلقات تشهد ابن مسعود لما كانت مكتوبة في الحاشية رأينا تركها في هذه الورقة أولى و من عجيب ما نقل أن رجلاً حضر عند الإمام فقال سائلاً بواو أم بواوين (١) فقال الإمام بجياً بواوين فقال السائل بارك الله فيك كما بارك في لا و لا (٢) فلم يفهم الحاضرون عم سئل و لم أجيب فسألوا الإمام فقال له كان سألني أي التشهدين تختار

ـ (٣) قال ابن نجيم في تفسيره ألفاظها أقوال كثيرة أحسنها أن التحيات

للعبادات القولية و الصلوات العبادات البدنية و الطيبات العبادات المالية فجميع العبادات لله تعالى لا يستحقه غيره .

(١) كذا في الأصل و الصواب بلا و أو لم بواوين كما حكاه صاحب السامية و ذلك

لأن المراد منه تشهد ابن عباس و ليس فيه و أو على ما تتبع من طرقه

فالظاهر أن في الأصل سهواً من الناسخ ثم أضاف بعض أحبي أن القصة

كما ذكره الشيخ هو للصواب حكاه صاحب البدائع ، فقال : و من الناس

من اختار تشهد أبي موسى الأشعري و هو أن يقول التحيات لله الطيبات

و الصلوات لله و الباقي كتشهد ابن مسعود ، و في هذا حكاية فانه روى

أن أعرابياً دخل على أبي حنيفة فقال أ بواو أم بواوين إلى آخر ما أفاده

الشيخ فله الحمد .

(٢) إشارة إلى شجرة مباركة زيتونة لا شرقية و لا غربية الآية .

فأجبت تشهد ابن مسعود فدعا لى بالبركة كما بورك الزيتون فافهم والله أعلم .
قوله [من السنة أن يخفى التشهد] فلو جهر به لا شئ عليه غير الكراهة لما
أنه خالف الطريقة المسنونة .

[باب منه أيضاً] هذا الباب معقود لبيان سنية التورك فى التشهد الآخر
ولما كان الحديث مشهوراً اكتفى بالإشارة إليه ولم يأت بكله و فى ذكر التورك
فى التشهد الآخر قىم الاستدلال ، و فى مسألة التورك أربعة مذاهب : التورك فىهما
و هو مذهب مالك و عدم التورك فىهما و هو مذهب الامام ، و التورك فى الثانى
دون الأول و هو مذهب الشافعى و عكسه و هو مذهب (١) و الجواب منه ما
سبق (٢) من أنه كان لعذر و وجهه ما مر .

[باب ما جاء فى الإشارة] لا يتوم (٣) ما قيل فىه من أقوال (٤) لا يعتد بها

(١) يابض فى الأصل و لم أر هذا مذهباً لأحد و ذكر فى تقرير مولانا رضى
الحسن المرحوم أنه رواية لأحد و لم أرها فى فروعه أيضاً فلو صحت وإلا
فما فى فروعه رواية فى جلسة الاستراحة على القول بها أن يجلس على إتيه
مفضياً بهما إلى الأرض صرح بذلك ابن قدامة لثلا يشبه بالتقعدة بين
السجدين فىمكن أن يكون مراد الشيخ هذه الرواية ، ثم ما يجب التنبيه عليه
أن الامام الترمذى جمع الامامين الشافعى و أحد فى مذهب واحد و الحق
أن فى مسلكيهما فرقا كما بسط فى الأوجز ، وحاصله أن التورك عند الشافعى
فى كل تشهد يعقبه التسليم و عند أحد فى تشهد ثان من التشهدين فى
الصبح و الجمعة يتورك عند الشافعى دون أحد .

(٢) لم أر أينما سبق الجواب عن حديث التورك و لعله إشارة إلى الجواب عن
حديث جلسة الاستراحة فإن المنى واحد و العذر مشترك .

(٣) قال المجد : توم أى ظن ، انتهى ، يعنى لا يظن أن هذه الأقوال التى
وردت فى فيها صحيحة بل الإشارة ثابتة .

فان الاشارة مسنونة ثبتت بالروايات الصحيحة وما قيل من أن الروايات فيها متخالفة فتوهم ساقط إذ الوارد فيها لفظ وضع و عقد وهما غير متنافيين فان الذى هو فى حديث الباب السابق من أن النبي ﷺ كان إذا جلس فى الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته ورفع أصبعه إلخ لا يقتضى أن اليد اليمنى مبسوطة (١) حتى ينافيه ما ورد فى الحديث الذى فيه ذكر عقدها بل الحق أن وضع اليد المعقودة أيضاً وضع كما أن وضع المبسوطة وضع .

[كان يسلم تسليمه واحدة (٢)] أى يأخذ فيها من تلقاء وجهه و يحتملها

— (٤) فان كثيراً من الخفية وغيرهم أنكروها لكن الصواب أنها سنة متفقـة عند الأئمة الستة كما حققه الشيخ فى البذل، وقال محدثى موطأه بعد ذكر حديث الاشارة و بصنيع رسول الله ﷺ تأخذ و هو قول أبى حنيفة و نص حشبه على تصريحها عن أبى يوسف أيضاً فهى مصرحة عن أئمتنا الثلاثة و توهم من أنكروها .

(١) على أنه يمكن الجمع بينهما بأن اليد كانت مبسوطة أولاً ثم عقدت عند الاشارة وزاد فى تقرير مولانا رضى الحسن المرحوم أن ما قال صاحب الدر المختار يشير بإسقاط يده خلاف الرواية فان القبض منصوص عليه ، وما قال بعض الفقهاء من أنه يرفع عند التنى و يضع عند الاثبات فالثابت فى الرواية بقاء الرفع إلى آخر الصلاة ، انتهى ، قلت : ما أشار إليه الشيخ من الرواية هى ما فى دعوات الترمذى من حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن جده بلفظ و قبض أصابعه و بسط السبابة وهو يقول يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك ويشكل عليه أن الثابت بالحديث لا يخالف مختار الفقهاء من أنه يضع عند الاثبات فان الوضع لا ينافى البسط على أن ما قاله الفقهاء مروى عن صاحب المذهب فى الشامى عن المحيط يرفعها عند التنى و يضعها عند الاثبات وهو قول أبى حنيفة و محمد ، انتهى .

إذا مال وجهه إلى اليمين و كذا الحكم في تسليم اليسار لكنها اكتفت بذكر تسليمه لما أن مقصودها بالذكر إنما هو بيان التسليم من أين يتبدى وبيان كيفية تسليمها كيف هي وما قيل من أنها لم تبلغها التسليم الثانية لما أن التسليم الأولى من النبي ﷺ كانت فوق صوت التسليم الثانية فلم تسمع عائشة غيرها فبعد جداً فإن التسليم الثانية كانت إلى جهة حجرتها فهي تتمكن من سماعها فوق تمكنها من سماع التسليم الأولى و لم يك لاخفاء النبي ﷺ إياها معنى حتى يقال ما قيل و إنما الثابت أنه لم يكن يرفعها كرفع الأولى .

[باب ما جاء أن حذف السلام سنة] تخصيص الحذف باسقاط الحرف اصطلاح حديث (١) ولفظ الحديث منه قديم ، فالمراد بالحذف في الباب إنما هو

== (٢) اعلم أولاً أن الفقهاء مختلفة في التسليم في الموضعين بسطاً في الأوجز الأول في الواجب منه فمن الامام أحمد روايتان إحداهما ركنية السلامين معاً و الثانية ركنية إحداهما و كذا اختلف عند الحنفية فقبل الثاني واجب وقيل سنة وعند باقي الأئمة الواجب واحد حتى حكى النووي و ابن المنذر إجماع العلماء على ذلك ، و أما الاختلاف الثاني ففي المسنون منه فقالت الأئمة الثلاثة السنة اثنان خلافاً لما لك رضى الله عنه و بعض السلف فقالوا يسلم المأموم ثلاثاً و هو مشهور قول مالك و الثالث للرد على الامام ، و أما غير المأموم فيسلم واحداً تلقاء وجهه ، ملخص من الأوجز وإذا عرفت ذلك لحديث الباب حجة لمن قال بوحدة السلام و حاول الشيخ توجيهه إلى قول الجمهور ، و حاصل ما أفاده أن الحديث ليس بمسوق لبيان العدد بل لبيان ابتداء السلام بأن كان دأبه ﷺ أن يتبدى من تلقاء وجهه و يختمه إلى اليمين و اليسار ، والأوجه عندي أن الحديث حجة للجمهور في المسألة الأولى و هي فرض التسليم الواحدة فإن النبي ﷺ قد يكتفي على التسليم الواحدة بياناً للجواز .

(١) أى حادث قال المجد : الحديث الجديد و الخبر .

حذف (١) حركة هاء الجلالة .

قوله [و قال ابن المبارك اه] لما كان في لفظ الحديث : فاه و إجمال بينه ابن المبارك بقوله أن لا تمتد مدأ أى لا تحرك الهاء ، و أما توهم أن المنع من إشباع الجلالة فندفع بثبوتها اتفاقاً لا يقال أن اللاد من قول ابن المبارك إنما هو أن لا تشبع الهاء لا أنها لا تحرك لانه قال لا تمتد مدأ و لا مد في تحريكها لأنها تقول أن ما قاتم من أنها لا مد في تحريكها فهو غير مسلم إذ في الحركة مد نسبة إلى الجزم لكن لما كان بقي بعد تفسير ابن المبارك أيضاً نوع إيهام احتاج إلى تفسير آخر فقال روى عن إبراهيم

[باب ما يقول إذا سلم] قد ناهت العلماء بحديث عائشة هذا فاضطروا إلى تأويلات فيما ورد من أنه ﷺ كان يقول أزيد من هذا و حكموا أن الزيادة على هذا المقدار في الجلوس بعد الفريضة قبل أداء السنتن لا تجوز إلا أن بعضهم لما تنبه على صحة الروايات المثبتة للزيادة في الجلوس قال لا تجوز الزيادة (٢) في الجلوس على مقدار للركعتين وهذا هو القول الصحيح الذي لا يتعدى عن الحق الصريح فان حديث عائشة يمكن أن يقال فيه أن النبي ﷺ كان يقول هذه الكلمات أحياناً فاتفقت الروايات و كل ما روى عن النبي ﷺ أنه كان يقولها بعد الصلاة لا يتعدى عن مقدار الركعتين

(١) قال الحافظ في التلخيص الحبير : حذف السلام الاسراع به و هو المراد

بقوله جزم ، و أما ابن الأثير في النهاية فقال معناه أن التكبير و السلام لا يمدان و لا يعرب التكبير بل يسكن آخره و تبعه المحب الطبري و هو مقتضى كلام الرافعي ، وفيه نظر لأن استعمال لفظ الجزم في مقابل الاعراب اصطلاح حادث لا بل العرية فكيف يحمل عليه اللفاظ النبوية ، انتهى ، و تعقب عليه ابن عابدين فقال إن الجزم في الاصطلاح الحادث عند النحويين حذف حركة الاعراب للجازم فقط لا مطلقاً إلى آخر ما بسطه .

(٢) قلت لم أجد التقيد بمقدار الركعتين فليفتش في كلام القدماء .

و من الظاهر (١) أن السنن للجبر و إتمام الفرائض فلا منافاة بينها وبين الأذكار إذ الأذكار متممة لها كالسنن غير أن الاجازة مقتصرة على ما ثبت من الأذكار بين الفرائض و السنن دون ما لم يثبت .

قوله [لا ينفع ذا الجداه] الجد الغناء و السعى وأب الأب و على كل من المعاني الثلاثة يصح المعنى و المراد بالنفع الاعادة (٢) و الاجارة .

قوله [إذا أراد أن ينصرف من صلاته] أى موضع صلاته و مجلسه الذى صلى فيه مريداً للذهاب إلى بيته الشريف .

قوله [استغفر ثلاثاً] واستغفاره ﷺ إما لتعليم الأمة أو لاشتغاله بالمباحات في الظاهر من الأزواج المطهرات و حوائج البيت فان اشتغاله هذا و إن لم يكن ذنباً لكنه ﷺ كان يعده ذنباً فيستغفر منه أو لما كان له من الترقى في كل آن و العروج في كل ساعة فيستغفر حينئذ عما دونه لما يراه ذنباً بالنسبة إلى ما وصل إليه الآن و إليه الإشارة في قوله عليه السلام أنه ليغان على قلبي إلى آخر ما ورد أو يكون استغفاره هذا حسبا اشتهر فيهم من كون حسنات الأبرار سيئات المقربين فالطاعات التي فيها لكل فرد من أفراد الأمة مثوبة عظيمة و منزلة كبرى كانت له ﷺ سيئته هذا غير خفي تأمل ، والفرق فيما بين هذه الوجوه غير بين محتاج إلى نظر دقيق وفكر بالمقام حقيق وفيه وجه وجه وهو أن استغفاره ﷺ هذا كان لما يرتكب في بعض الأحيان الأفعال التي ليست بأولى يائناً للجواز و نقياً للحرمة كما

(١) يعنى ما قيل أن السنن مكملات للفرائض فينبغى اتصالها بالفرائض لا ينافى اتصال الأذكار فانها أيضاً مكملات لأذكار الصلاة .

(٢) يعنى لا يعيد و لا يجبر من عذابك هذه الأشياء الثلاثة وههنا معنى رابع ذكره و هو أن قوله لا ينفع عطف على ما سبق أى لا معطى لما منعت

و لا ينفع عطاءه و ذا الجداه نادى أى ذا الغنى و العظمة منك الجدا لا من غيرك كذا في هامش الحصن و غيره .

لا يخفى في كثير من أفعاله ﷺ لكن يرد على هذا أن أعماله هذه لم تكن إلا بأمره تعالى فان ذلك كان من أفعال النبوة التي لا بد منها فكيف الاستغفار لكن الأمر في ذلك السؤال والجواب سهل (١) فتدبر .

[باب ما جاء في وصف (٢) الصلاة] هذا نظم في سلك البيان للدرر التي تناثرت في أبحر الصفحات السابقة .

[إذ جاءه رجل كالبدي] هذا دفع لما عسى أن يتوهم من أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مع فوزهم بصحبة النبي ﷺ وصلاتهم معه في أكثر أوقاتهم كيف بقوا غافلين عن طريق الصلاة التي هي عماد الدين ، وحاصل الدفع أنا كنا لا نعرفه و كان من غير من فاز بالمذكور فكأنه كان بدوياً ولم يكن يعرف الصلاة إلا كما صلى و لذلك ظن بقوله ﷺ صل فانك لم تصل أنه ترك من هذه الأركان المعلومة له شيئاً ولم يعلم به فلذلك عاد وأعاد صلاته لكنه اجتهد شيئاً في أن لا يترك شيئاً مما يعلم أنه منها فعاد وعاد قوله عليه الصلاة والسلام فيه فعاد إعادته الصلاة حتى إذا تلك صلاته سأل النبي ﷺ أن يعلمه الصلاة لأنه علم أن الصلاة المعلومة له ليست بصلاة حقيقة وإلا لم يحكم النبي ﷺ عليه بقوله : صل فانك لم تصل فحمل النفي على نفي الذات و أصل الصلاة كما حملته الصحابة على ذلك فمما فوا (٣) و كرهوا أن يكون الذي

(١) وذلك لأن كون أمر من الأمور غير مندوب مغاير لفعله ﷺ إياه لبيان الجواز لاختلاف الجهتين و لولا الاعتبار لبطلت الحكمة و له نظائر كثيرة في الشرع كالشوم في بعد الدار عن المسجد مع كونه سبباً لسكينة الآثار و مثل تعوذه ﷺ من الفرق و الحرق و غيرها مع كونها من أسباب الشهادة و غير ذلك مما فيه كثرة .

(٢) و اختلفت الروايات في سند هذا الحديث كما يظهر من النظر في كتب الحديث لاسيما أبي داود والطحاوي ، و ذكر شيئاً منه شيخنا في البذل .

(٣) يعني أن الصحابة رضوا الله عنهم أجمعين لما حملوا قوله ﷺ على نفي الصلاة ونفي الذات كرهوا التخفيف وظنوا أن الذي أخف في صلاته كأنه لم يصل .

أخف في صلاته فكانت لم يصل ، لكن لا يذهب عليك أن التخفيف الذي نهى النبي ﷺ إنما هو التخفيف قبل إكمال السنن والواجبات و الذي أمر به بقوله إذا أمم الناس (١) فليخفف ، وما عرف من تخفيفه ﷺ فيما ورد كان رسول الله ﷺ أخف الناس صلاة في تمام فأما هو التخفيف بعده فالأول مكروه منهى عنه ، والثاني مندوب مأمور به عند الضرورة ثم الوارد في كل الحديث صيغ الأمر فاعلم بقرينة خارجية أنه ليس للوجوب خروج عن اقتضاء الوجوب و ما لم يكن كذلك بقى على أصله ، فمن القسم الأول قوله عليه السلام تشهد فأقم أيضاً إذ المراد بالشهد ههنا الأذان لا غير فتزلا إلى السنة (٢) لما ثبت في غير هذا المقام و من ذلك (٣) قوله عليه السلام فتوضأ كما أمرك الله وقوله عليه السلام فان كان معك قرآن فاقرا فان هذين الأمرين على هذه الرواية خرجا عن الظنية ودخلا في القطعية عملا بقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة الآية ، وبقوله تعالى فاقراوا ما تيسر من القرآن ، وكذلك الأمر في أمر السجود و الركوع .

و أما أمر الطمأنينة (٤) فلم يتأيد بقرينة تخرجه من الوجوب بل تأيد بقرينة

(١) كذا في الأصل ولفظ الحديث كما في جمع الفوائد عن الستة إذا صلى أحكم الناس فليخفف ، الحديث .

(٢) و من ذلك أمر تكبيرات الانتقال و التسميع و الأمر بوضع اليدين على الركبتين و الأمر بالاقتراش في الجلوس و غير ذلك من الأوامر الواردة في هذا الحديث عند أبي داود و غيره .

(٣) أى من الأمور التي خرج فيها الأمر عن الوجوب لقرينة خارجية فان هذين الأمرين خرجا عن الوجوب المصطلح و دخلا في الفرضية لقرينة خارجية .

(٤) والمسألة خلافية بين الأئمة كما بسطت في الأوجز فقال الشافعي وأبو يوسف

وأحمد أنه فرض وقال أبو حنيفة ومحمد : إنه واجب واختلف أصحاب مالك ■

تأيد بها وجوبه وهو قوله عليه السلام وإن انتقصت منه شيئاً انتقصت من صلاتك فلم أن الطمأنينة ليست من الفرائض وإنما هي واجبة يورث نقصها نقصاً في الصلاة ولا تبطل الصلاة بعدمها لما يلزم بذلك تقييد مطلق المكتساب بالحديث والحديث بتسليم شهرته غير مثبت أيضاً لمدعى الخصم وهذا الذي فهمه الإمام من قول النبي ﷺ فهمه (١) الصحابة الكرام كما قال وكان هذا أهون عليهم انتهى ، ففعلوا ساعة قوله هذا أن نفي صلاته في قوله صل فانك لم تصل إنما كان نفي تمامه يو كال لا نفي الذات والحقيقة .

قوله [بلى] أى سلم عدم كونه أكثرهم إتياناً أو أقدمهم صحة لكنه لم يترك دعوته (٢) في أن عليه بصلاته عليه السلام ليس بقليل نسبة إلى علمهم بها لما أن المرء مع أنه لا يكتر الاتيان والصحة قد يعلم شيئاً أكثر من هو قديم الصحة كثير الدور إذا تفكر وبالغ في حفظه وإتقانه وتلحج في إجادته وإحسانه ، وهذا كثير . قوله [فتح] بالفاء ثم التاء بعدها خام معجمة أرعاها لشيء وتعطف فتستقبل إلى القبلة .

[ثم صنع في الركعة الثانية] هذا تقديم موضعه بعد قوله حتى إذا قام من

هل ظاهر مذهبه يقتضى أن يكون سنة أو واجباً إذ لم ينقل عنه نص في ذلك قاله ابن رشد ، قلت : و وجوب الطمأنينة هو المرجح عندنا كما حققه ابن عابدين خلافاً لما قيل من سنية الاعتدال في القومة والجلسة فانه مرجوح .

(١) يعنى الذى فهمه الامام من قوله ﷺ هو الذى فهمه الصحابة الكرام بينه كما يدل عليه قوله هذا أهون عليهم من الأولى فان قوله ﷺ الأول أرجح فصل فانك لم تصل يوم أن بنى الصلاة برأسها وقوله ﷺ هذا يدل على النقص و أن الصلاة لم تذهب كلها .

(٢) قال المجد : ادعى كذا زعم له حقاً و الاسم الدعوة والدعوة ويكرران .

السجدين كبر و رفع يديه حتى يحاذى بهما منكبيه و بعده ثم صنع فى الركعة الثانية إلخ و مثل هذا كثير فى الكلام فلا حاجة إلى ما أجاب به الترمذى من أن المراد بالسجدين الركعتان و إنما اضطر (١) إلى الجواب لأن ظاهر العبارة يقتضى أن يكون بعد تمام ركعتين بسجدة مع أن السجدة إذا أربعة فلما حل (٢) السجدة على الركعة و هذا كثير فان الركعة إنما سميت ركعة لكون الركوع فيها فلا غرو فى تسمية الركعة بالسجدة تسمية لكل باسم جزئه .

ثم اعلم أن الشافعى تمسك بهذا الحديث فى إثبات رفع اليدين فى الموضعين اللذين سلبهما أى قبل الركوع و بعده ، وأنت تعلم أن الثابت بهذا الحديث هو الرفع فى الموضع الثالث (٣) أيضاً و الشافعى لا يسلبه و هو الرفع بعد القيام إلى الثالثة فالذى يستدل به على نسخ هذا الثالث فهو المستدل لنا مع ملاحظة ما سبق فى باب الرفع و أيضاً تمسك بهذا فى إثبات جلسة الاستراحة و التورك فى القعدة الأخيرة و جوابها ما مر من أنهما لم تكونا عزيزتين بل رخصة لما بدن رسول الله ﷺ فكيف السيل إلى تشريعها وما قال الشافعى من أن الواقعة متأخرة فغير منكر إذ

(١) هذا محتمل و الظاهر أن المصنف إنما احتاج إلى بيان هذا المعنى لما ورد

فى الروايات من الركعتين محل السجدين ففى أبى داود ثم يصنع فى الأخرى مثل ذلك ثم إذا قام من الركعتين كبر و رفع يديه ، الحديث ، و هكذا فى ابن فاجة والطحاوى وغيرهما و هذه الروايات تدل على أن لا احتياج إلى توجيه التقديم و التأخير .

(٢) لم يذكر فى الكلام جزاءه ، أى فلا إشكال إذا و يقال إن قوله فلا غرو إلخ دال على الجزاء قام مقامه .

(٣) يعنى على توجيه الامام الترمذى أما على توجيه الشيخ إذ حمله على التقديم و التأخير فلا يدل على الرفع بعد الركعتين بل على الرفع فى مبدأ الركعة الثانية .

سلنا لكن حملناه في العذر .

و أما في رفع اليدين فغير مسلم إذ لابد للشافعي أيضاً من ناسخ له في رفع اليدين إذا شرع في الركعة الثانية أو الثالثة فهو نفسه غير مقرر على تأخر الحديث و إلا أضره ذلك و قولهم صدقت هكذا صلى النبي ﷺ لا يستلزم و لا يقتضى استقرار الأمر على ذلك و أيضاً فلم يلق محمد بن عمرو أبا حميد فكون الرواية منقطعة و أتم لا تعتبر بها .

قوله [و النخل باسقات] أى السورة (١) التى فيها هذه الآية لا الآية فقط كما توهمه بعضهم .

قوله [كان يقرأ في الظهر والعصر إلخ] هذا لف و نشر مرتب فلا خلاف أو لا فيان للجواز .

قوله [وفي الثانية قدر خمس عشرة] هذا عند الامام ليان الجواز وتفصيله أن الامام قائل بتسوية قراءة الركعتين فيما سوى صلاة الفجر فانه يجوز فيها تطويل الأولى على الثانية، وأما في غيرها فلا، بخلاف أحد صاحبيه (٢) وأول الأحاديث الواردة في تطويل الأولى على الثانية من حكاية الصحابة صلواته ﷺ بأن هذه الزيادة جاءت من قبل الادعية (٣) ، و أما القراءة فهما فيها سواء لكن لا يتمشى هذا التأويل منها فان تفاوتت خمس عشرة آية لا يمكن حمله (٤) على قراءة الادعية

(١) أى سورة « ق » يؤيد كلام الشيخ ما في بعض روايات مسلم فقرأ « ق » ، و القرآن المجيد .

(٢) و هو محمد ، ففي الهداية يطيل الركعة الأولى من الفجر على الثانية إعانة للناس على إدراك الجماعة و ركعتا الظهر سواء عند أبي حنيفة وأبي يوسف و قال محمد أحب إلى أن يطيل الركعة الأولى من الصلوات كلها .

(٣) أى الثناء و التعوذ و التسمية كما جزم بها صاحب الهداية .

(٤) فلا بد من التوجيه الذى اختاره الشيخ وهو بيان الجواز كما تقدم قرئاً .

لأسيما والامام غير مسلم قراءة ما سوى التناء و التعوذ و البسملة في الفرائض ، ثم إن جملة الأمر في تعيين السور للصلوات الخمس إنما هو ثبوت مداومة النبي ﷺ فما ثبت عند كل (١) إمام جملة منسوخاً و حمل ما روى عنه بخلافه على أنه لبيان الجواز و لعارض آخر و الأصل هو ذلك و على هذا قلنا بطوال المفضل (٢) في الفجر و الظهر و بقصاره في المغرب و بالأوساط في العصر و العشاء .

قوله [قرأ بالأعراف في كليهما] هذا رد صريح على من قال إن الوقت المستحب للمغرب ليس إلا واحداً (٣) و يبان لجواز قراءة كل سورة قصيرة أو طويلة في كل صلاة حتى لا يظن بما يذكر من يبان قراءة السور في الصلوات كما عين (٤) وجوبها و عدم اجزاء السور الأخرى في تلك الصلوات .

[وذكر عن مالك أنه كان يكره] هذا يبان لما يكره عند الدوام عليه لكن الشافعي فهم خلافه بخالفه (٥) .

(١) و هم متفقون على طوال المفضل في الصبح و قصاره في المغرب و اختلفوا فيما بين ذلك كما في الأوجز .

(٢) و أجاد القسطلاني حكمة هذا التقسيم فقال ما حاصله إن الصبح و الظهر وقتان نوم فناسب التطويل ليدركهما المتأخر و العصر وقت اشتغال و العشاء وقت راحة فناسب الوسط ليدركوا و طرهم و المغرب وقت تعب و أكل صائم فناسب القصر .

(٣) واستدل به الحافظ أيضاً في الفتح على امتداد وقت المغرب .

(٤) هكذا في الأصل و الظاهر كما عينت لأن الضمير إلى السور و يمكن أن يوجه أن الضمير إلى القراءة فيصبح التذكير ، و على كل حال فقوله وجوبها نائب فاعل لقوله يظن و المعنى لا يظن بتعيين هذه السور و تقسيمها في الصلوات كالطوال في الصبح و القصار في المغرب و وجوب قراءة هذه السور في هذه الصلوات .

[باب ما جاء فى القراءة خلف الامام] اعلم أن مسألة القراءة خلف الامام من أدق مسائل فروع الدين و أهم ما تنازعت فيه فقهاء المجتهدين و ليس مقصودنا فى إيراد هذه المسألة هنا إلا إثبات ما هو حق لا يرتاب فيه و إن لم يقبله مكابرة و عناداً مجادل أو سفيه فنقول إن فى عدم قراءة المؤتم خلف الامام وقت ما هو يقرأ اتفاقاً (١) بينهم إنما الخلاف فى القراءة وقت سكنت الامام وكذلك هم

== (٥) قال الحافظ فى الفتح بعد حكاية كلام الترمذى هذا وكذا نقله البغوى فى شرح السنة عن الشافعى و المعروف عند الشافعية أنه لا كراهة فى ذلك ولا استحباب ، و أما مالك فاعتمد العمل بالمدينة بل و بغيرها ، قال ابن دقيق العيد استمر العمل على تطويل القراءة فى الصبح و تقصيرها فى المغرب و الحق عندنا أن ما صح عن النبي ﷺ فى ذلك وثبت مواظبه عليه فهو مستحب و ما لا ثبت مواظبه عليه فلا كراهة فيه ، انتهى ، قلت : أما المعروف فى فروع الشافعية هو استحباب التقصار فى المغرب و ما وجه الشيخ كلام مالك فهو توجيه حسن فأنى لم أر الكراهة فى فروعه و المذكور فيها مذنب القصار فى المغرب لا غير .

(١) المراد اتفاق الجمهور و إلا ففيه خلاف يسير ، قال ابن قدامة : المأموم إذا سمع قراءة الامام فلا يقرأ بالحد و لا بغيرها لقوله تعالى « إذا قرئ القرآن فاستمعوا له ، الآية » و لقوله ﷺ « ما لى أنزع القرآن فاتته الناس عن القراءة فيما جهر ، و الجملة أن المأموم إذا كان يسمع قراءة الامام لم تجب عليه القراءة و لا تستحب عند إمامنا و الزهرى و الثورى و مالك و ابن عينة و ابن المبارك و إسحاق و أحد قولى الشافعى و القول الآخر له بقرأ فيما جهر فيه الامام و أورد ابن العربى على عموم القراءة خلف الامام فقال يقال للشافعى عجباً لك كيف يقدر المأموم فى الجهر على القراءة أينزع الامام أم يعرض عن استماعه أم يقرأ إذا سكت فان قال يقرأ إذا سكت

متفقون على أنه لا يقرأ غير الفاتحة و هو السورة حين هو مؤتمم إلا ما ذهب
شرذمة قليلة لا يعبأ بها إذ لم ينظموا في سلك الفقهاء فانهم تقولوا بقراءة السورة أيضاً
خلف الامام ، و في المسألة أربعة مذاهب :

الأول ما اختاره الامام الهمام قدوة العلماء الاعلام من عدم جواز قراءة
الفاتحة للمتدى حين الاقتداء في الصلاة الجهرية و السرية كليهما .

و الثانى مذهب شافع العصاة رحمه الله تعالى من وجوب قراءتها في كليهما .

و الثالث مذهب الامام مالك رحمه الله تعالى من عدم الوجوب في الجهرية

و الوجوب (١) في السرية .

و الرابع ما ذهب إليه أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى من عدم الوجوب في

كليهما و الجواز غير منى عنده .

و أما إذا نظر إلى ما قدمنا من مذهب الشرذمة الغير المعتد بها فالمذاهب

خمس و لو نظر إلى ما روى عن محمد (٢) من أنه استحسّن القراءة خلف الامام

تصير المذاهب ستة ، و أما عند الشيخين فالقراءة محرمة (٣) لما فيها من الوعيد (٤)

قل له فان لم يسكت الامام و قد أجمعت الأمة على أن سكوت الامام غير

واجب متى يقرأ و يقال له أليس في استماعه لقراءة الامام قراءة منه وهذا

كاف لمن أنصفه و فهمه و قد كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام و كان

أعظم الناس اقتداء برسول الله ﷺ ، انتهى .

(١) ما حكى الشيخ من الوجوب في السرية عند مالك لعله مأخوذ من كلام بعض

المالكية فانهم قالوا بذلك و مرجع مذهب الامام مالك كما في الأوجز عدم

الوجوب في كليهما ، نعم أحبها في السرية وكرهها في الجهرية وكذلك ما

حكى عن الحنابلة من عموم الجواز خلاف فروعهم بل فيها المنع عن القراءة

عند الجهر إلا لعذر .

(٢) كما حكاه عنه صاحب الهداية وغيره ، وفي الدراخثار ما نسب لمحمد ضعيف .

و لقوله تعالى : « وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له و انصتوا لعلكم ترحمون » (١) :
 أجاب العلماء المتقدمون من لزوم تخصيص الآية بالخبر مشهور مستفيض لسا محتاجين
 إلى ذكره و المقصود ههنا الجواب عما استدل به الخصم على مرامه بتقرير لم يسبق
 إليه بعون الله و حسن توفيقه فيجده من له فهم مستقيم و قلب غير عنيد إذا ألقى
 إلينا سمعه وهو شهيد ، قال الترمذى الحافظ رحمه الله تعالى: حدثنا هناد قال حدثنا
 عبدة بن سليمان عن محمد بن إسحاق الخ قال قلت للأخاف : محمد بن إسحاق قال فيه
 مالك كذاب وكذلك بعض من سواه طعن فيه فكيف يستند بحديثه والذي توبع عليه
 به و هو نافع بن محمود رجل مجهول (١) و لا يخفى عليك أن طعنهم في محمد بن

٣ (٣) أى مكروه تحريماً ، ففي الداختار: المؤتم لا يقرأ مطلقاً فان قرأ كره تحريماً
 و تصح في الأصح قال ابن عابدين منع المؤتم القراءة مأثور عن ثمانين قرأ
 من كبار الصحابة منهم المرتضى و العبادة الأربعة و قد دون أهل الحديث
 أساميم .

٤ (٤) ففي التنسيق عن كشف الأسرار عن عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه قال
 عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ ينهون عن القراءة خلف الإمام أشد
 النهي أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف
 وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمر،
 وعبد الله بن عباس، انتهى ، وفي الأوجز روى عن ابن مسعود بالفاظ مختلفة
 ففي رواية قال أنصت فان في الصلاة شغلا سيكتفك الإمام ، و في أخرى
 عنه ليت الذى يقرأ خلف الإمام مليء فوه تراباً و روى عن علقمة بن قيس
 أن أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الإمام و عن سعد بن
 أبي وقاص وددت أن الذى يقرأ خلف الإمام في فيه جرة وعن عمر ليت
 في فم الذى يقرأ خلف الإمام حجراً ، قال صاحب التنسيق هذا سند جيد
 لا كلام فيه ثم رد ما نقل عنه بخلافه و غير ذلك من الآثار في الباب .
 (١) على ما جزم به ابن عبد البر و أن ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال
 الحافظ في التقریب مستور .

إسحاق غير مقبول كيف و قد أخذ البخارى منه فى بعض ما أدرجه فى صحيحه ووثقه آخرون ، فالحق أن الحديث وإن لم يبلغ منزلة الصحة لكلام من كلم منهم فبمن كلم منهم إلا أن حسنه لا ينكر وكذلك طعنهم فى الامام وتضعيف روايته التى رواها فى الانصاف كما فعله الدارقطنى لغو .

قوله [فثقلت عليه القراءة] قالت الشافعية هذا الثقل كان لما أن الرجل كان يصلى جهرأ فثقل قراءته على النبي ﷺ و أنت تعلم أن مثل هذا القول بعيد عن له أدنى مسكه فى علم الحديث فكيف بهذه الجهايزة النقاد أو لم يروا أن مثل ذلك كيف يتصور فى شأن أصحاب النبي ﷺ أن النبي ﷺ حين هو يقرأ القرآن جهرأ إذ الواقعة كانت فى صلاة الصبح أنهم يقرأون بأنفسهم ولا يستمعون قراءة النبي ﷺ و عليه أنزل ، كيف و كانوا لا يرفعون أصواتهم فوق صوت النبي ﷺ فيما دون الصلاة و وقت سكوته أو لم ير هؤلاء الذين حملوا الثقل على هذا السبب إلى قوله ﷺ حين فرغ من صلاته إنى أراكم تقرأون وراء إمامكم ، و فى رواية هل قرأ منكم أحد فهذا هو الكلام وقت هذا التيقن الذى يلزم من قراءة المؤتم جهرأ بل الوجه فى ذلك أن لا يكلمهم السنن و الفرائض كان تأثير فى قلب النبي ﷺ كما قال فى مقام آخر لعلكم لا تحسنون الطهارة فأنى (١) فكان لارتكابهم القراءة و قد نهوا عنها دخل فى التأثير باطنى أو لما أنهم كانوا حين يقرأون يهذون (٢) هذا طلباً لاتمام الآية قبل أخذه (٣) ﷺ فى القراءة كما ورد فى هذه الرواية باسناد آخر

(١) يابض فى الأصل ههنا و الحديث الذى أشار إليه الشيخ ما فى المشكاة أنه ﷺ صلى صلاة الصبح فقرا ، الروم ، فالتبس عليه فلما صلى قال ما بال أقوام يصلون معنا لا يحسنون الطهور و إنما يلبس علينا القرآن أولئك ، فقه أن قلبه الأظهر ﷺ ينكشف فيه أحوال الرجال و هذا بما لا ينكر عن مشايخ السلوك فكيف عن مركز دوائرهم .

(٢) أى يسرعون فى القراءة و هو يورث الرجة الخفية .

(٣) يعنى يقرأون فى سكنته ﷺ و يهذون لاتمام الآية قبل أخذه ﷺ فى آية أخرى .

فأحس النبي ﷺ حسيهم فاشتبه عليه قرآنه أو لأنه لما علم بحسب صوتهم في القراءة اغتاط لمخافتهم أمره في الانتهاء عن القراءة خلف الامام فشدته موجدته عليهم في ذلك اشتبهت عليه قراءته أو لما اثر رغبتهم عن قراءته لشغلهم بقراءتهم في توجهه إلى قراءته فان لرغبة السامعين دخلا في انبعاث الامام القارى على القراءة .

قوله [قال فاتمى الناس] أى الذين كانوا يقرأون حين يصلون خلف الامام وما ينبغى أن يعلم أن أول ما فرضت على النبي ﷺ وأصحابه من الصلاة إنما هى صلاة الليل كما قال تعالى يا أيها المزمّل (١) قم الليل إلا قليلا إلخ وكان الأمر على ذلك ما شاء الله تعالى ثم نسخت في حق المقدار حين نزلت آى أواخر السورة المذكورة وهى قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن وبقى مطلق أمر صلاة التهجد على فرضيته و لو آية (٢) أو سورة قصيرة أو طويلة و شاع فيما بينهم في ذلك طريقة أداء الصلوات الخمس ثم لما فرضت الصلوات الخمس وكانوا من قبل ذلك يصلى كل منهم لنفسه و وجبت الجماعة نزل قوله تعالى و إذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون ، فاتموا بذلك عما كانوا عليه من قراءة كل ما اعتادوا ذلك في صلاة التهجد و بذلك أمرهم النبي ﷺ و استقر الأمر على ذلك و كان الذى قاله النبي ﷺ من أنه لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن ، وكذلك لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب

- (١) و كان نزولها في مبدأ الوحي لما جاءه الوحي في غار حراء و رجع إلى خديجة يرجف فواده فقال زمّلونى زمّلونى ثم نسخ بآخر السورة و كان بينهما سنة كما في حديث عائشة وابن عباس عند أبى داؤد فبقى مطلق التهجد فرضاً ثم نسخ بالصلوات الخمس في الاسراء كما في الجلالين والقسطاين وغيرهما .
- (٢) أى و لو يقرأ فيها آية أو سورة قصيرة قال الرازى قيل يقرأ مائة آية ، و قيل خمسين آية و منهم من قال بل السورة القصيرة كافية لأن إسقاط التهجد إنما كان دفعا للحرص وفي القراءة الكثيرة حرج فلا يمكن اعتبارها ، انتهى .

مصادقه المنفرد والامام لا المقتدى لما ورد في الرواية الصحيحة من زيادة لفظ سورة وفي رواية و زيادة إلى غير ذلك ، و زاد هذه اللفظة معمر و شعبة (١) أو لا يرد جلالة قدرهما في ذلك الفن عنهما وصحة السهو و تهمة النسيان كما أزرهما به المخالفون ، و ليت شعري ما الذى اضطرهم إلى مخالفة قاعدتهم المسئلة من أن زيادة الثقة معتبرة إذا لم تكن مخالفة لما هو أوثق منه و ههنا كذلك إذ لا مخالفة بشئ في قولهم لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب بفولهما لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وسورة معها و في رواية لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب فصاعداً . و في رواية لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وقرآن فلم أن المقصود بذلك ليس هو نفي أصل الصلاة وأن الفاتحة و السورة مساويتان في الوجوب و أن المراد بذلك هو المنفرد دون المؤتم و عليه يحمل ما ورد في ذلك من الروايات الخالية عن هذه الزيادة فان الراوى كثيراً ما يختصر رواية و الآخر يأتي بها أتم أو ليس لمن يخالفنا من سبيل إلى موافقتنا حتى يستخلص من ورطة مخالفة هذه الروايات الصريحة الصحيحة مع أنهم خصصوا (٢) من عموم حديث لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب من أدرك الامام وهو راكم قلنا

(١) هكذا في الأصل وكتب الشيخ على هامش كتابه مضياً عليه لفظه بدله لكنه لم يذكر البدل بل ترك البياض ، والظاهر عندى أنه أراد محله كتابة سفيان ابن عيينة فان المشهور في الشروح هو متابعة لمعمر وهو أيضاً من حفاظ الحديث فكلام الشيخ الآتى مستقيم يترتب على معمر و سفيان أيضاً تابعهما على هذه الزيادة صالح و الأوزاعي و عبد الرحمن بن إسحاق و غيرهم كما حكاها الشيخ في البذل .

(٢) فانهم متفقون على أن مدرك الامام في الركوع مدرك للركعة و إن لم يقرأ الفاتحة ، قال ابن عبد البر هذا مذهب مالك و الشافعى و أبى حنيفة و أصحابهم و الثورى و الأوزاعى و أبى ثور و أحمد و إسحاق ، انتهى ما فى الأوجز و لا يلتفت إلى من خالفهم فانهم فوارس هذا الميدان .

فلما أن نخص منها غيره بالقياس أو بالرواية أو بالآية و لو سلم عموم قوله عليه السلام لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب ، عممنا القراءة عن الحقيقة والحكمة والمقتدى قارىء بقراءة إمامه فقد روى عن أبي هريرة (١) نفسه وهو راوى رواية قراءة الفاتحة ما يدل على ذلك حيث قال من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له ، وعلى هذا يحمل ما ورد من الألفاظ المختلفة فى بعضها فهى خداج غير تمام إلى ما سوى ذلك و مصداقه إذا ما لا قراءة فيه لا حقيقة ولا حكماً ، ثم لما نهى الله تعالى أصحاب نبيه عليه السلام أن يقرءوا خلف إمامهم تفرقوا فيه ، فمنهم من انتهى عن ذلك مطلقاً كما دلت عليه رواية عبد الله (٢) بن مسعود رضى الله عنه ، ومنهم من اجتهد فقال إن المنع إنما هو طلباً للاستماع فلا علينا فى أن نقرأ فاتحة الكتاب وقت سكيات الإمام وليس المراد بالقراءة ههنا قراءة السورة كما يظهر بالتبع والتفحص والتعمق و التأمل فى روايات هذه القصة فاستمر بذلك على قراءته للفاتحة خلف الإمام فى سكياته و بذلك يصح ما فى الرواية الأخرى نهد هذا و إلا فاية حاجة كانت إلى الهذ لما كانوا يقرءون مع قراءة الإمام وكيف يمكن أن النبي عليه السلام أحس بقراءة من خلفه مع جهره بالقراءة وإخفائهم ، إذ الواقعة كانت فى الصبح فلا بد من التسليم لما قلنا من أنهم كانوا يقرءون و يهذبون باجتهاد منهم فى سكيات الإمام ، و ذلك لما

(١) أخرج حديثه الدارقطنى وقال تفرد به محمد بن عباد الرازى وهو ضعيف ،

قال صاحب التنسيق بعد تسليم جرح محمد بن عباد أن الضعاف يقوى بعضها بعضاً و ههنا صحاح و ضعاف فكيف لا يقوى بها الضعاف ، انتهى ، قلت : وهو مؤيد بالرواية الصحيحة عنه المرفوعة بلفظ وإذا قرأ فانصتوا .

(٢) فقد أخرج الطحاوى والطبرانى عن أبي الأحوص عن عبد الله قال : كانوا

يقرءون خلف النبي عليه السلام فقال خلطتم على القراءة ، قال السيوطى فى الدر :

أخرج ابن أبي شيبة والطبرانى وابن مردويه عن أبي وائل عن ابن مسعود أنه قال فى القراءة خلف الإمام أنصت للقرآن كما أمرت فان فى الصلاة شغلا

و سيكتفك الإمام ، انتهى .

ألقوا من القراءة في الصلاة كما قد قدمنا وأما من تعمق في مضمون الخطاب فرأى أن النهي عام لسكنة الامام وقراءته فكان حاله ما قلنا من رواية عبد الله بن مسعود ولولا الأمر ما قلنا من بناء قراءتهم على اجتهادهم فأى حرج كان عليهم في قراءتهم خلفه حتى سكثوا حين سأل أيكم قرأ أو قال هل قرأ خلق منكم أحد أو لم يكن يعلم أني أمرتهم بذلك فلا يصح سؤاله عليه السلام ، وأيضاً كان عليهم أن يجيبوا بأنك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرتنا بأن نقرأ ، فلم أن قراءتهم هذه إنما كانت في السككات وأن مدارها كان على اجتهادهم أن إحراز فضيلتي قراءة الفاتحة واستماع قراءة الامام والانصات وقت قراءته هو الأولى ، فلما انصرف عن صلاته وأكرر عليهم قراءته لما اجتهدوا أي قاسوا والنبي صلى الله عليه وسلم فيهم قال : لا تفعلوا إلا بأمر القرآن و ليس في الحديث الذي نحن فيه ما يستدل به على وجوب الفاتحة ، فإن أحداً من أئمة اللغة والنحو والبيان لم يقل بأن الاستثناء من الأمر يكون نهياً و من النهي أمراً بل المذكور في كتبهم أن الاستثناء من النفي لإثبات و من الإثبات نفي كيف ولو كان الأمر كذلك لكان معنى قوله صلى الله عليه وسلم لا تشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة إلح وجوب شد الرحال إليها ولم يقل به أحد فالذى يفهم منه أن القراءة خلف الامام لا تصح و لا تجوز إلا أن له رخصة في قراءة الفاتحة و كان ههنا منشأ سؤال و هو أن يسأل وجه الرخصة في الفاتحة مع حرمة القراءة وراء الامام فقال : إن من لم يقرأ بفاتحة الكتاب لا تصح صلاته إذا لم يكن وراء الامام ، فإذا كان وراء الامام فله رخصة في قراءتها لعظمة شأنها و قلة مقدارها و كثرة سكنة الامام قبلها و بعدها ، فقوله صلى الله عليه وسلم في هذه الرواية فانه لا صلاة إلح ليس إلا جواباً لذلك السؤال المقدر و بياناً للفرق بين الفاتحة والسورة الأخرى ، قال الأستاذ - أدام الله علوه وجمده و أقاض على العالمين بره و رفته - قوله صلى الله عليه وسلم فانه لا صلاة إلح تنبيه على علة الرخصة و تبين لعله الاستثناء و ذلك أن الفاتحة تفارق سائر القرآن في كثرة تكرار الألسنة له و دوام قراءتها في الصلاة بأسرها فريضة كانت أو تطوعاً ،

فلا يطرُق اللبس و الاختلاط فى قراءتها و لا كذلك سائر السور و الآيات فانها ليست بتلك المنزلة فافهم و اغتسم ، و أما ما قالوا من أن آية وإذا قرأ إلخ نزلت فى الخطبة فغير مسلم لما أن سورة الاعراف مكية إلا آية ، و أسألهم عن القرية ، و الخطبة افترضت فى المدينة ، و لو سلم أنها فرضت فى مكة فسلم أن النبي ﷺ لم يخُطب بها إذ قد صرحوا بأن أول خطبة خطبها رسول الله ﷺ (١) فلم يك خطبة حتى يتكلم (٢) فيها فيأمر الله تعالى بالسكوت و الانصات و ما قال بعضهم من أن نزولها فى الصلاة و الخطبة جميعاً فحق لا يرتاب فيه و ليس المعنى أن ورودها كان فى هاتين الوقتين بل المعنى أن حكمها عام للخطبة و الصلاة كليهما و إن كان نزولها فى الصلاة ، لا غير (٣) .

و الحاصل أن المفهوم من هذا الحديث ليس (٤) إلا رخصة فى قراءتها ، و من المعلوم أن الرخصة ترتفع بارتفاع ما هى مبنية عليها (٥) فكان سبب رخصتهم أنهم كانوا لا يخططون قراءتهم بقراءة الامام حتى يلزم المخالفة لآية الانصات فرخصوا فلما رأى الأصحاب رضى الله عنهم خلط العوام فيها نهوا (٦) عن ذلك لئلا يلزم

(١) يياض فى الأصل بعد ذلك ، و الظاهر أن مراد الشيخ رحمه الله أن أول جمعة صلاها رسول الله ﷺ فى بنى سالم بعد رحيله من قباء كما صرح به جمع من أهل السير ، و فى الخميس كانت هذه أول جمعة جمعتها فى الاسلام حين قدم المدينة و خطب يومئذ خطبة بليغة و هى أول خطبة فى الاسلام ثم ذكر الخطبة .
(٢) فقد حكى السيوطى فى الدر عن جمع من الصحابة و غيرهم أنها نزلت فى القراءة فى الصلاة .

(٣) يعنى لم يكن قبل الهجرة وجود الخطبة حتى يتكلم فيها أحد فيؤمر بالسكوت .
(٤) و إلا فيجب شد الرجال إلى المساجد الثلاثة كما تقدم فى كلام الشيخ .

(٥) أى كان مبنى رخصتهم أولاً أنهم كانوا لا يخططون . (٦) هذا على سبيل التسليم أن المنع ليس مرفوعاً إلى النبي ﷺ كما يدل عليه السياق أو المراد شدة النهى حتى تمنوا أن يدخل فى فيه التراب .

ترك الفرض بالاشتغال بالمباح أو المستحب لو سلم ولولم يرفعه الصحابة كان للجهل أن يرفع هذه الرخصة إذا شاهد فيه مثل ذلك و لا يبعد أن يقال أن النبي ﷺ نفسه رفع تلك الرخصة قبل وفاته لما روى عن صلته ﷺ حين سقط من دابته فجحش شقه ففصل قاعداً و الناس خلفه قيام فقال حين سلم من صلاته إنما جعل الامام ليؤتم به إلخ ، و قال و إذا قرأ فانصتوا ، و قد تكلم البخارى (١) في زيادة تلك الكلمة و قال تفرد بها سليمان التيمي و لم يروها عن أبي هريرة غيره مع كثرة من روى عنه هذه الرواية قلنا لا يضر (٢) تفرد فيه بعد كونه ثقة و قد وثقه مسلم (٣) فكان ذلك نهياً عما رخصه من قبل و في ذلك رسالة (٤) للاستاذ العلامة قدوة العلماء الاعلام - أدام الله علوه و مجده و أفاض على العالمين بره و رفته - فلذلك تركنا الطويل في بيان هذا التقرير معتمداً على اشتهار ذلك التحرير .

قوله [فقال له حامل الحديث] أى الذى يحتمل الحديث منه و هو التليذ [إني أكون أحياناً وراء الامام] و هذا دليل على أن عملهم اليوم كان على

(١) وبسط الشيخ في البذل على تصحيح هذه الروايات و ذكر لسليمان التيمي عدة متابعات و لا يلتفت إلى كلام الامام البخارى بعد ما صححه شيخه الامام أحمد بن حنبل و غيره .

(٢) أى على تسليمه و إلا فقد ثبت أنه ليس بمتفرد كما بسط في البذل مع أن سليمان التيمي وثقه جماعة من أئمة الحديث و هو من رواة الستة و وثقه ابن معين و النسائي و العجلي و ابن سعد و ابن حبان و قال الثوري حفاظ البصرة ثلاثة و ذكره منهم و كذا ذكره فيهم ابن علية .

(٣) فقال في جواب من تكلم في الحديث آريد أحفظ من سليمان التيمي قاله التيموى .

(٤) في اللسان الهندية سميت بهداية المعتدى في قراءة المقتدى . فأجاد الشيخ رحمه الله البحث فيه بالإيجاز لا بد لطالب الحديث من النظر إليه .

ترك القراءة و إلا لم يكن لهذا الاستبعاد و السؤال وجه .

قوله [اقرأ بها في نفسك] أنت تعلم أن القراءة في النفس لا تسمى قراءة

فكيف يتم الاستدلال بها على الوجوب و ظاهر معنى القراءة في النفس إنما هو التدبر (١) في معنى الآية ، و أما إرادة القراءة الخفية فمع أنها ليست بما يدل عليه اللفظ يردّها أن السائل لم يكن استبعد إلا إسراره بها دون الجهر بها إذا لم يكن أمره أبو هريرة إلا بالقراءة السرية و إذا كان كذلك لم يكن جوابه على ما زعمتم شافياً لباله و لا كاشفاً غمة بلباله بل ولا مطابقاً لسؤاله مع أن مراد أبي هريرة لو سلم أنه هو الذي زعمتم لا ما أردنا فليس اجتهد الصحابي سيما و لم يعد (٢) من فقهاء الصحابة واجباً تسليمه إذا خالف اجتهد غيره من الفقهاء بل ومخالفاً للروايات الصحيحة أيضاً فقد ورد في بعض الروايات (٣) أن أبا هريرة حين سأله السائل عن حالة الاقتداء هل يأتي فيها بالقراءة أم لا استدل بما ورد في الصحيح من قوله تعالى على لسان نبيه ﷺ قسمت الصلاة بيني وبين عبدى نصفين ، الحديث ، فلما كان أطلق عليها لفظ الصلاة فكانت هي عين الصلاة لا تتم صلاة دونها و هذا الاستدلال مع إمكان النقص عنه بوجوه غير قليلة مناد على أن أبا هريرة لم يكن عنده رواية هي نص في أداء المعنى المقصود (٤) حتى التجأ إلى هذا الاستدلال الذي

(١) و به فسر عيسى و ابن نافع معنى القراءة في النفس كما في الأوجز ، و سبأى ما يتعلق بتفسير هذا الحديث من كلام الشيخ قدس سره في أبواب التفسير .

(٢) كما قاله بعضهم وإن كان من أحفظ الصحابة كان يلزم رسول الله ﷺ قانماً بالشعب و كان متقناً متيناً مثبناً ذكياً ذا صيام و قيام و ذكر و تسبیح و تهليل رضى الله عنه و أرضاه .

(٣) فقد أخرج أبو داود وغيره هذه الرواية مفصلاً .

(٤) يعنى أن أبا هريرة استدل على أمره بالقراءة في النفس بالحديث القدسي

غير لازم ولا ملزم وهذا يغنينا عن قبول قوله رضى الله عنه مخالفاً لأقوال المجتهدين من الصحابة الكرام و الفقهاء من الأئمة الأعلام .

قوله [أناذى أن لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب] ولم يذكر (١) لفظ الحديث كاملاً و قد كان إلا بفاتحة الكتاب و ما زاد كما رواه أبو داود فلما كان كذلك لم يضربنا بل كان لنا بعد ما كان لهم وصار عليهم بعد صيرورته علينا إذ مقصودنا و هو تسوية الفاتحة بالسورة حاصل و مرادهم و هو إثبات التأكيد في الفاتحة فوفاة في السورة لم يحصل .

قوله [احتج بحديث جابر بن عبد الله] وأنت تعلم أنه بما لا يدرك إلا بالنص فكان له حكم المرفوع من كل وجه سيما و قد تأيد ذلك بموافقة النص و متابعة الروايات و عمل الصحابة و قد روى مرفوعاً أيضاً كما ذكره الطحاوى (٢) .

قسمت الصلاة بينى و بين عبدى ، الحديث ، و لا يتم التقريب كما لا يخفى ولما ذكر مستنده و مأخذه علم أن قوله هذا من اجتهاده فلم يبق في الرفع الحكيم أيضاً فلم يبق إلا اجتهاد صحابي مخالف لأقوال الصحابة و الروايات المرفوعة .

(١) و هذا بعيد من مثل الامام الترمذى و للصدر وسعة ثم الرواية أخرجهما أبو داود بطريقتين : إحداهما بلفظ قال قال رسول الله ﷺ أخرجه فنادى في المدينة أنه لا صلاة إلا بالقرآن و لو بفاتحة الكتاب فساد ، و ثانيتهما بلفظ أمرنى رسول الله ﷺ أن أناذى أنه لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد .

(٢) أى بهذا اللفظ الذى ذكره الترمذى ، وأما حديث جابر المشهور مرفوعاً من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة رواه الحافظ أحمد بن منيع في مسنده و محمد بن الحسن فى الموطأ و الطحاوى والدارقطنى ، قال الترمذى إسناده صحيح ثم بين تصحيحه و هذا الحديث مشهور روى عن جمع من الصحابة غير جابر منهم أبو سعيد الخدرى و أبو هريرة و ابن عباس و أنس بن مالك ، بسطت طرقها فى المطولات .

قوله [كان إذا دخل المسجد صلى على محمد] و في وضع العلم موضع خير المتكلم تفاؤل و إشارة إلى محمديته و هو مستحب للأمة لما أن النبي ﷺ هو الذي فتح أبواب الفضل و الرحمة و أجرى هذه الرسوم للأمة ، و الصلاة رحمة خاصة كما يدل عليه العطف في قوله تعالى « أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة » فلا يجوز على غيره ﷺ إلا تبعاً ، و أما ما روى أنه ﷺ صلى على غيره كقوله اللهم صل على آل أبي أوفى فن خصوصياته و هذا عند الفقهاء و ترخص المحدثون فرخصوا غيره أيضاً .

قوله [رب اغفر لي ذنوبي و افتح لي أبواب رحمتك] هذا إما أن يكون تخصيصاً بعده تعميم إذ المغفرة أخص من مطلق الرحمة أو يقال الأول إشارة إلى التخلية عن الرذائل ، و الثاني إلى التخلية بالفضائل ، و قوله وقت الخروج أبواب فضلك إشارة إلى التوفيق بامتنال ما أمر الله تعالى به في قوله و ابتغوا (١) من فضل الله حيث عقبه بذكر الصلاة ، و الصلاة على النبي ﷺ لما كانت من الدعاء منزلة الجناحين من الطائر فان الطيران لا يتم إلا بهما ذكر الصلاة مع الدعاء في الوقتين ليكون أقرب إلى الإجابة و لأن الصلاة من أهم العبادات و الخروج من المسجد إنما الغالب أن يشتغل بعده بالمعاملات و إن كان يشاب فيها ثواب العبادات و القربات إذا نوى بها خيراً و التوعان بأسرها إنما علم صلاحهما و فسادهما و طريق الفوز فيهما و التمكن من إتيانهما على الوجه الذي يرضى به الخالق و المخلوق جميعاً بتعليمه ﷺ و حسن تربيته و تقنيه القوانين و ترتيبه الشرائع فكان الدعاء في الأمرين معاً شكراً له على ما اجتهد في ذلك و ثناءً عليه على بليغ سعيه ليكون أقر لقلبه ﷺ .

قوله [فلقيت عبداً لله بن الحسن] أي بعد ما كنت أخذت منه ذلك الحديث

(١) و تمام الآية فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله الآية .

بواسطة الليث أردت أن أشافه به .

قوله [وإنما عاشت بعد النبي ﷺ] وكان عمر حسين وقت وفاة النبي ﷺ سبع سنين فأتى لابنته فاطمة رواية عن أمه فاطمة و لا يخفى عليك أن الحديث مع انقطاعه حسنه الترمذى لما علم من اتصاله بطريق آخر فلم أن المنقطع إذا علم (١) اتصاله يبلغ درجة الحسن وهذا أصل كبير يتفرع منه الجواب عن كثير من مطاعن المخالفين بأن أكثر أحاديث الامام تكون منقطعات و الجواب أن لا ضرر في ذلك لما علم اتصالها .

قوله [فليركع ركعتين] هذا مسلم بين الفريقين (٢) في عدم الجواز في أوقات النهى لكن الشافعى استثنى زوال يوم الجمعة ، و سيجئ الكلام في ذلك ثمة . قوله [و هذا حديث غير محفوظ] أى وضع جابر مكان أبي قتادة لأن

(١) أو وجد له شاهد أو متابع يرتقى إلى درجة الحسن بل قد يرتقى لكثرة الطرق إلى الصحيح أيضاً كما بسط في الأصول .

(٢) أى الحنفية و الشافعية كما يدل عليه السياق ثم ما حكى من الاتفاق هو على قول للامام الشافعى لكن المرجح عندهم الجواز قال النووي هى سنة بالاجماع فان دخل وقت الكراهة يكره له أن يصل فى قول أبى حنيفة وأصحابه وحكى ذلك عن الشافعى و مذهبه الصحيح أن لا كراهة ، انتهى ، قال الحافظ : هما عموماً تعارضاً الأمر بالصلاة لكل داخل و النهى عن الصلاة فى أوقات مخصوصة فلا بد من تخصيص أحد العمومين فذهب جمع إلى تخصيص النهى و تعميم الأمر و هو الأصح عند الشافعية و ذهب جمع إلى عكسه و هو مذهب المالكية و الحنفية ، انتهى ، قلت : و هو مذهب الحنابلة كما فى الأوجز عن نيل المآرب و لابد من التخصيص عند الشافعية أيضاً لأن الداخل و الامام يصل المكتوبة لا يصل عند أحد ، و كذا الداخل فى آخر الخطبة وغير ذلك والخطيب عند الشافعية إذا دخل للخطبة كما فى الأوجز

عمرو بن سليم (١) لم يثبت لقائوه عن جابر و لأن أكثر من رواه (٢) إنما روى عن أبي قتادة دون جابر .

[إلا المقبرة و الحمام] و في الحمام كشف السر و التشبه لوجود النساوير و التلوث و تشتت البال و عدم الحضور ومع ذلك كله فلو صلى مستجمعاً شرائطها جازت صلاته ويقاس عليهما ما وجد فيه ما وجد فيهما من التشبه أو شبهة التلوث أو حقيقة التلوث إلى غير ذلك من وجوه الحرمة و قد وقع التصريح ببعضها في بعض الروايات .

قوله [و رواه محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيى عن أبيه] أى لم يذكر فيه عن أبي سعيد .

قوله [و كان عامة روايته] أى رواية عمرو بن يحيى عن أبي سعيد و هذا بيان لمنشأ غلط من رفعه و أدخل فيه أبا سعيد .

قوله [من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً (٣) في الجنة مثله] المماثلة في الاخلاص و على هذا فزيادة الأجر بزيادة الاخلاص و إن لم يزد مقدار ما أفتق فيه أو يكون المراد (٤) أن نسبة المسجد إلى أبنية هذه الدار الدنيا توجب

(١) و لم يذكر الحافظ جابراً في مشايخه و لا عمرواً في تلامذة جابر .

(٢) أى بهذا السند و إن روى عن جابر أيضاً بغير هذا السند .

(٣) و بنحو ذلك استدلل من قال أن الجنة لم يكمل بناؤها كما بسطه صاحب

اليواقيت و الجواهر و يؤيد ذلك ما في المشكاة عن ابن مسعود قال قال :

رسول الله ﷺ لقيت إبراهيم ليلة أسرى بي فقال يا محمد اقرأ أمّتك منى

السلام و أخبرهم أن الجنة طيبة التربة عذبة الماء و أنها قيعان و أن غراسها

سبحان الله و الحمد لله و لا إله إلا الله و الا أكبر ، انتهى .

(٤) يعنى أن الثواب الذى يعطى على بناء المسجد يكون فضله على دور الآخرة

والجنة كفضل المسجد على دور الدنيا أو المعنى أن الثواب الذى يعطى على بناء

إتياء ما يناسب المسجد نسبته إلى دور تلك الدار الآخرة و كان السبب في رواية عثمان هذا الحديث أن أبا بكر و عمر لم يكونا تصرفا في المسجد النبوي إلا قليلا من إصلاح ما و هن منه و كان عمر زاد فيه و لم يغيره عن هيئته التي كانت له في زمنه عليه السلام و أن عثمان جمع الحجارة و سائر ما يحتاج إليه في تشييده فأنكر عليه الصحابة صنيعه ذلك لما لم يسبق عليه فيه فاعتذر من ترك الشيخين إياه على حاله بأنهما لم يجدا ما يستعينان به على ذلك ، و أما أنا فقد آتاني الله من المال ما أقدر به على ذلك و بين الحديث ، و كان بناؤه المسجد من خالص ماله الذي آتاه الله لا من بيت مال الله الذي للمسلمين و ذلك جائز لمن أراد ، و موجب أجر إذا أصلح التبة ما لم يجعل فيه ما يلحق عن الصلاة .

قوله [قد أدرك إلخ] قد أدرك النبي عليه السلام وقد رآه واحد إلا في الأعمى فانه ليس فيه إلا الادراك دون الرؤية .

قوله [لعن الله زائرات القبور و المتخذين عليها المساجد و السرج] أما مسألة زيارة النساء القبور (١) فذهب حنفاء الله فيه أن النهي الوارد في الزيارة كما

المسجد أن يكون تزايد على دور الآخرة مثل تزايد حسن جودة بناء المسجد على جودة بنائه دور الدنيا .

(١) و في الدرا المختار و (لا بأس) بزيارة القبور و لو للنساء لحديث كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ، قال ابن عابدين قوله بزيارة القبور أي لا بأس بل تندب كما في البحر عن المجتبى فكان ينبغي التصريح به للأمر بها ، و قوله ولو للنساء وقيل تحرم عليهن و الأصح أن الرخصة ثابتة لمن و جزم في شرح المنية بالكراهة ، و قال الخير الرملي إن كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والتدب على ما جرت به عادتهن فلا تجوز وعليه حل حديث لعن الله زائرات القبور وإن كان للاعتبار و الترحم من غير بكاء والتبرك بزيارة قبور الصالحين فلا بأس إذا كن عجائز ويكره إذا كن شواب كحضور الجماعة في المساجد و هو توفيق حسن ، انتهى .

نسخت (١) في حق الرجال نسخت في حق النساء أيضاً لأنهن تبع للرجال في الخطايا
و أما قوله عليه السلام « لمن الله زائرات القبور » فكان في وقت النهي و لما
رخصهم في الزيارة بقوله كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها رخص النساء
أيضاً و سيجئ بعض بيانه في بيان الأحاديث التي وردت في ذلك و هذا وإن كان
هو الحق لكن لا ينبغي أن يشاع و يرخص لمن في الزيارة لما أحدث في زماننا
و قد كن بمنع من الخروج في زمان النبي ﷺ لا لأجل النهي عن زيارة القبور
بل لمفاسد أخرى ، و كذا في زمان الخلفاء الراشدين و ما يدل على حقيقة ما ذهبت
إليه الأخاف زيارة عائشة (٢) أخاها عبد الرحمن بن أبي بكر .

و أما الذين منعوها عن الزيارة فبناهم أن قوله عليه السلام لمن الله زائرات
القبور ، خبر لا يطرق إليه النسخ و زيارة عائشة فاما لكونها محرمة أو لكونها
مرة والنهي إنما هو عن زيارة غير المحرم والزيارة (٣) فيها حتى يبلغ حد التكرار
و أجاب بعضهم بأن ذلك كان اجتهداً منها لا يتمشى الاستدلال بفعلها لكونه غير
مستند إلى حجة و دليل ، و أنت تعلم ما في تلك الوجوه من الخلل .

أما قولهم إنها كانت محترمة له فن المعلوم أنها لم تكن محترمة لكل من دفن
هناك و لم يكن قبر عبد الرحمن في موضع خال ، و أما النهي عن التكرار دون
أصل الزيارة فاما ترجيح (٤) من غير مرجح أو رجوع إلى ما كنا ذهبنا إليه
من أن نفس الزيارة ليس فيها شيء من الكراهة وإنما الكراهة عارضة لها من خارج
فحيث وجدت الكراهة من خارج كرهت الزيارة و حيث لم توجد لم تنكره فكانت

(١) ممكنة في الأصل و حق العبارة التذكير فتأمل .

(٢) بل روى عنها قلت كيف أقول يا رسول الله قال قولي السلام على أهل

الديار من المؤمنين ، الحديث في جمع الفوائد عن مسلم و النسائي .

(٣) كما يدل عليه صيغة المبالغة فيها ورد من قوله زائرات القبور .

(٤) لما ورد في بعضها من غير المبالغة .

فكانت الزيارة جائزة الأصل .

و أما قول من قال إن ذلك كان اجتهداً منها من غير أن يستند إلى حجة و دليل فخطيئه لشأن الأصحاب رضي الله عنهم عن مراتبهم لا سيما عائشة أفضله النساء بل و أفضل في التفقه من أكثر الرجال فكيف يظن بها أنها ارتكبت ذلك دون استناد إلى حجة و برهان إذ لو سلم هذا لارتفع الأمان من سائر الأصحاب مع أن القدوة بهم في تلك المسالك و دون التقفي بهم مفاوز وعر و مهالك مع أن مسألة زيارة القبور ليست بما يندر وقوعها حتى يظن أنها لم تعلم جوازها عن حرمتها ومن تشبث بكون هذا خبراً لم يأت بمقتض لانه وإن كان خبراً لفظاً لكنه إنشاء معنى وكثير من الأوامر و النواهي أتزلت بصورة الاخبار لفوائد مختلفة و نكت بليغة مؤلفة مع جواز النسخ عليها وليس بفرق بين الأوامر التي في صورة الاخبار والتي في صورة الانشاء بجواز النسخ على الثاني دون الأول مع أن الاخبار لو سلم لفظاً و معنى لم يضر لأن الاخبار عن شئ هو موقوف وجوداً و عدماً على وجود غيره و عدمه ليس بمستدع أن يبقى الخبر عنه موجوداً وإن تبدل الذي توقف الخبر عنه عليه بل الاخبار إنما ثمة موقوف على وجود المتوقف عليه و إذا كان كذلك فاعلم أن الاخبار عن وجود اللعن عليهم فانما ذلك لارتكابهم منكرأ شرعياً فلما ارتفع النهي و رخص الشرع في فعله لم يبق منها شيئاً عنه حتى يلزم اللعن بفعله و التخلف عن ذلك لا يسمى كذباً حتى يلزم المحال الذي بنى المستدل عليه استحالة النسخ .

و أما اتخاذ المساجد عليها فلما فيه من الشبه باليهود في اتخاذهم مساجد على قبور أنبيائهم و كبرائهم و لما فيه من تعظيم الميت وشبه عبادة الأصنام لو كان القبر في جانب القبلة و كراهة كونه في جانب القبلة أكثر من كراهة كونه يمينا أو يساراً و إن كان خلف المصلى فهو أخف كراهة من كل ذلك لكن لا يخلو عن كراهة (١)

(١) فان أهل المتون صرحوا بكراهة الصلاة في المقبرة ، قال ابن عابدين واختلف

في علته فقبل لأن فيها عظام الموتى و صديدهم و هو نجس و فيه نظر ،

و أما بعد ما طمس القبر فلم يبق له علامة و لا أثر و كان تحت قدميه أو كان بينه و بينه حائل فلا كراهة حينئذ .

و أما اتخاذ السرج عليها فمع ما فيه من إسراف ما له المنهى عنه بقوله تعالى « و لا تبذر تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين » تشبه باليهود فانهم كانوا يسرجون المصابيح على قبور كبرائهم و تعظيم للقبور و اشتغال بما لا يعنيه أن أعتقد أن أصحاب القبور ليس لهم حاجة في ذلك و لاهم به منتفعون و عمل باعتقاده الباطل و زعمه الكاذب إن كان ظنه ما ظنه بعض الجهلة أنهم وقت غلق الباب من خارج و كذلك في غير البناء إذا تخلوا يخرجون من مقابرهم و يتحاورون و يكلمون فيما بينهم و لذلك ترى هؤلاء الأعشار إذا أرادوا الدخول في مكان فيه قبر لكبير صفقوا بأيديهم من خارج ليسمعوا و يعدوا فيدخلوا في بيوتهم أي الأحداث افروهم نسوة أو ظوهم عراة فصدق عز من قائل و من يضل الله فلن يجد له سبيلاً . [باب النوم في المسجد] .

قوله [كنا ننام على عهد رسول الله ﷺ في المسجد و نحن شباب] هذا ما استدل به من جواز النوم في المسجد ، و الأولى (١) التحرز عن مثل ذلك إلا إذا اضطر إليه كما فعله بعض أصحاب النبي ﷺ بعده من بناء الصفة في المسجد لمثل هذه الحوائج ، و أما قول عبد الله بن عمر هذا فانما كان لضرورة له إذ لم يكن

و قيل لأن أصل عبادة الأصنام اتخاذ قبور الصالحين مساجد و قيل لأنه

تشبه باليهود عليه مشى في الخانية و لا بأس في الصلاة فيها إذا كان فيها موضع أعد للصلاة وليس فيه قبر و لا نجاسة و لا قبلته إلى قبر ، انتهى ، و المسألة خلافية بين الأئمة جداً فاختلّفوا في فساد الصلاة و الإباحة و الكراهة و اختلفوا في المقبرة المنبوشة و غير المنبوشة و اختلفوا في مقابر المسلمين و الكفرة ، و البسط في الأوجز .

(١) فقد عد صاحب الدر المختار فيما يكره في المسجد النوم لغير المعتكف .

له ميتة مع فيهم من قلة كل ما يوجب التلوث لقلة أطمعهم وكثرة جهدهم كيف
و في زماننا لا يمكن لأحد أن يجلس في مسجد زماناً ولا يحدث وقد ثبت تأذي
الملائكة بالحدث وكذلك الكلام بما ليس فيه مصلحة دينية وإن لم يكن في المسجد
حراماً ولكنه يوجب شيئاً من التزول وتبديل الزمان وتغير الوقت وارتفاع ما
كان مجوزاً للميت في المسجد ، قال ابن عباس وغيره لا يتخذ ميتاً ومقبلاً لكن
هذا اللفظ كما ترى إنما يمنع الدوام والاستقرار على ذلك فإن الاتخاذ لا يصدق
دونه وعلى هذا فلا فرق بين القولين (١) .

والحاصل من هذين القولين اللذين ذكرهما الترمذي إنما هو الرخصة في ذلك
إذا كان أحياناً أو في ضرورة ، وأما اتخاذه ميتاً أو مقبلاً فلا كما يشير إليه قوله
عليه السلام إنما هذه المساجد لا تصلح لشئ من أمور الناس أو نحوه ، وقوله و
نحن شباب هذا تخصيص منه على أولوية الاجازة للشيوخ لما أن الشباب يمثل ذلك
الاحتراز أولى من الشيوخ .

قوله [باب ما جاء في كراهة البيع والشراء وإنشاد الضالة والشعر في
المسجد] أما التهي عن البيع (٢) والشراء فقد رخصوا فيها للتعكف إذا لم يحضر
المتاع لما فيه من الضرورة له ، وأما لغيره فلا ضرورة وكذلك لا حاجة إلى

(١) إلا أن عامة شراح الحديث وقلّة المذاهب كالخافضين ابن حجر والعيني
وغيرهم ذكروا في المسألة قولين : الإباحة والكراهة والثالث الإباحة
لمن لم يكن له ميتة فالظاهر أن الفرق بين القولين حقيق وإن يمكن تأويل
قول ابن عباس إلى ما أوله الشيخ .

(٢) الجمهور على صحة البيع مع كراهة كما بسطه في الأوجز وحكى عن مالك
الجواز لو لم تكثر المراجعة كساومة ثوب وسلعة تقدمت رؤيتهما وكذلك
حكى الطحاوي عن الحنفية الجواز إذا لم يعم المسجد ويغلب عليه كالسوق
وفي عامة فروع الحنفية الكراهة وهو المذهب .

إحضار السلعة أيضاً مع أن في إحضارها إضراراً للصليين و اشتغالا لهم إن كان شيئاً من هذا القليل مع أن المسجد غير موضوع لمثل هذا و استعمال الشيء فيلزم لم يوضع له لا يكون إلا عند ضرورة .

و أما إنشاد الضالة فأنهى عنه رفع الصوت بذلك إذ فيه الإضرار دون غيره و فيه سوء تأديب نسبة إلى المسجد و قد يعد فيه رفع الصوت بالذكر قبيحاً فكيف بندا من ينشد ضالته .

و إنشاد الشعر المذموم مذموم دون الغير المذموم لما روى من وضع المنبر لحسان بن ثابت رضى الله عنه و يعلم من هذا بالمقايضة حال الكلام في المسجد فحكم ذميه حكم ذميه و حكم غير المذموم منه حكم غير المذموم منه .

قوله [عن أن يتحقق الناس فيه يوم الجمعة] قبل الصلاة هذا إشارة إلى جوازها بعد الصلاة و قد بسطه في الحاشية .

و قوله [عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده] هذا يخالف لساير ما يرد من هذا القليل (١) فإن الأخذ في غير ذلك الإسناد يكون لكل من أبيه ، و أما ههنا فأنما يأخذ عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب و شعيب عن جده عبد الله لا عن جد عمرو الذى هو أب شعيب حتى يكون جد عمرو و هذا مما ينبغى أن يحفظ فقد زلت فيه الأقدام ، و أما إذا أرادوا رواية عمرو بن شعيب عن أبيه شعيب عن جد عمرو الذى هو أبو شعيب غيروا العنوان فقالوا عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن أبيه أو قالوا

(١) يعنى الروايات التى تروى بأسانيد عن أبيه عن جده يكون فيها الضميران للراوى الأول فتكون رواية كل منهما عن أبيه و يكون المراد من الجد جد الابن لا جد الأب بخلاف سند عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ففيه يكون ضمير أبيه لعمرو و يراد به شعيب لكن ضمير جده لا يكون لعمرو بل يكون لشعيب و يكون المراد منه عبد الله بن عمرو بن العاص لا جد عمرو الذى هو محمد .

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن أبيه محمد ونحو ذلك كما تعرف و شعيب هذا هو ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم .

قوله [باب ما جاء فى المسجد الذى أسس على التقوى ، انتهى] لا يخفى اتفاقهم (١) على أن آية «مسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه فيه رجال يحبون أن يتطهروا» إنما نزلت فى مسجد قباء وأمله كما يعلم من تفسير ذلك فى التفاسير، وقد ورد مثل ذلك فى الرواية الثانية أيضاً ، ولا يبعد أن يقال أن خفاء مثل تلك الواقعة على مثل هؤلاء بعيد فلا معنى لامترائهم فى ذلك والجواب (٢) أنهما كانا متفقين على كون مسجد قباء مسجداً أسس على التقوى كيف و قد أسسه النبي ﷺ بيده الشريفة فالامتراء إنما كان فى شركة المسجد النبوى لمسجد قباء فى وصف التأسيس على التقوى فأثبتة أحدهما لما رأى فى المسجد النبوى مثل ما كان فى مسجد قباء بل فوقه و نفاه الآخر لما فهم شأن نزول الآية لمسجد قباء خاصة و بذلك يرتفع الاختلاف بين الروايات فعنى قوله عليه السلام هو مسجدى (٣) هذا ليس هو الحصر كما هو متبادر اللفظ بل تشريكه فيه معه فعناه هذا أيضاً .

قوله [باب ما جاء لاتشدوا الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجدى

(١) قال ابن العربى : لا خلاف أنهم أهل قباء و الأمر مشهور جداً صحيح

منقول عن جماعة لا يحصون عدداً فهو أولى من العمل بحديث يرويه أنيس بن أبي يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى و رواية ما قلنا أولى منه و قد روى البخارى فى باب هجرة النبي ﷺ أسس النبي ﷺ المسجد الذى أسس على التقوى و فضل مسجد رسول الله ﷺ أعظم من هذا ، انتهى .

(٢) أى على أصول الموجهين و أما على أصول المحدثين فتقدم فى كلام ابن العربى أن رواية من قال أنه مسجد قباء أولى و أكثر .

(٣) كما رواه الترمذى فى التفسير ، وأما لفظه فى حديث الباب هو هذا وقوله يعنى مسجده تفسير من الراوى .

هذا والمسجد الأقصى [إعلم أن في مسألة شد الرحال إلى الأماكن الشاسعة والديار النازحة خلافاً بين الأئمة ففهم ومنهم النووي والقارى من حمل الحديث على أن النهى منه عليه السلام إنما صدر لشقيقته على أمته فإنه لو سافر أحد من مسجد محله إلى مسجد مصر بعيد يلاقى في سفره مشاق وتكاليف وليس له في ذلك المسجد الذى ذهب إليه كثير أجر حتى ينجز نيته ما ناله ولذلك لم يذكر فيها مسجد قباء لأن الصلاة فيها ليست إلا كعمرة وثواب العمر (١) حاصل بجلوسه في مسجده يذكرك الله إلى الطلوع وكذلك مزيد الأجر في مسجد الجامع ليس إلا بكثرة الجماعة لا بوصف في نفس المسجد .

و أما إذا سافر إلى مسجد من هذه الثلاثة التى ذكرت ففى أجرها انجبار لما ناله في سفره من مكروهات ربما تبعته على فوات ما يجب عليه و ارتكاب ما هو منهى عنه والمستثنى على هذا التقدير إنما هو المسجد ومع هذا فلو سافر إلى مسجد أو مزار (٢) أو مكان لا يأثم ولونذر الصلاة في مسجد ثم لم يسافر إليه وصلى في مسجد آخر أجرأته عن نذره .

وأما إذا نذر الصلاة في شئ من تلك المساجد فالأولى له أن يصلى فيها يعينه وإن كان تجزئ (٣) عنه الصلاة في غيره أيضاً وقال الآخرون ومنهم المولى ولى الله

(١) قلت : بل ثواب الحج أيضاً ففى جمع القوائد برواية الكبير بلين عن أبى أمامة رفعه من صلى صلاة الصبح فى جماعة ثم ثبت حتى يسبح سبعة الضحى كان له كأجر حاج و معتمر تاماً له حجته و عمرته و عن أبى أمامة أيضاً عند أبى داود رفعه من خدج من بيته مطهراً إلى صلاة مكتوبة فأجره كأجر الحاج المحرم ومن خرج إلى تسبيح الضحى لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر ، الحديث .

(٢) موضع الزيارة كما فى لسان العرب وغيره و المراد المقبرة .

(٣) فى المراقى والغينا تعيين الزمان و المكان فيجزية صلاة ركعتين بمصر مثلاً ++

إنما معنى الحديث هو النهى على التحريم فعلى هذا يستثنى منه ما استثناه الشارع بقوله مثل الحج والجهاد و طلب العلم و لقي أخيه المسلم و نحو ذلك و الباقى ينهى على عموم النهى و على هذا القول فلا يجوز زيارة (١) مقابر و لا نظارة (٢) أماكن بقصد مستقل إليها من بعد السفر إذ هو المراد بشد الرحال إذ هو كناية عن السفر لكونه سبباً له فى غالب أحوال الناس فى أسفارهم و المعنى الأخير هو الأولى (٣) بالبيان فى زماننا الذى شاع فيه الشرك و ذاعت البدعات و قوله عليه السلام ألا فزورها ليس وجوباً وإنما هو رخصة أو استحباب وهذا بحسب هذا المعنى الأخير تحريم و إذا تردد فعل بين كونه مباحاً و حراماً أو بين كونه مستحباً و محرماً فالغلبة للتحريم .

[باب المشى إلى المسجد] .

قوله [و لكن اتوها وأنتم تمشون هذا كان شاملاً] لتوسيع الخطأ فأخرجه

♦♦ و قد كان نذر أدائها بمكة أو المسجد النبوى لأن الصحة باعتبار القرية لا المكان لأن الصلاة تعظيم لله تعالى بجميع البدن و فى هذا المعنى الأمانة كلها سواء ، انتهى مختصراً .

(١) و جزم الشيخ بذلك فى حجة الله .

(٢) قال المجد : النظارة بالتخفيف بمعنى التنزه لحن يستعمله بعض الفقهاء ، انتهى .

(٣) قلت : لكن لا يدخل فيه النهى عن زيارة القبر الأطهر لا عند المولى ولى الله

و لا عند غيره من جمهور الأمة ، ففى شرحى المؤطا المصطفى والمسوى بسن

زيارة قبره عليه السلام بعد فراغ الحج باتفاق أهل العلم ، انتهى ، قلت : و كذا

حكى الاجماع عليه النووى و ابن الهمام و غيرهما و ذهب بعضهم إلى

الوجوب كيف و قد ورد فى ذلك الروايات القولية الكثيرة التى بسطت فى

الأوجز فىكون داخلاً فيما استثناه الشارع بقوله ولو شئت التفصيل فأرجع

إلى البذل و الأوجز .

أيضاً بقوله و عليكم السكينة فلم أن كل ما هو يخالف السكينة فهو الذى نهى عنه
و هذا لما يجب عليه من أدب المسجد و هذا يخالف له و لأنه لما خرج من البيت
يريد الصلاة كتب فى الصلاة فهو مأجور و لا يأتى بشئ مما ينافى هيئة الصلاة إلا
ويقل به نصيه من الأجر مع ما فى ذلك من خوف السقوط المستلزم فوات الجماعة
رأساً و ربو النفس التى لا يكاد يقدر به على تصحيح التكبير و الثناء إلى غير ذلك
من المفاسد و لفظ الحديث يدل على النهى مطلقاً و ما ذكره الترمذى من أقوال
العلماء الذين خصصوا من ذلك الاطلاق أحوالاً فأنما ينبى قولهم على ما ورد فى
فضل التكيرة من الأخبار فجوز والاحراز ذلك الفضل شيئاً من ذلك احرازاً لكنا
الفضيلتين و كأنهم رأوا أن ما يعرفه من نقصان فى ذلك ينجر بادراك فضيلة
التكيرة الأولى بل يفضل له بعد ذلك شئ كثير من الأجر و الامام (١) من
الذين منعوا السعى و الهرولة و ذلك لدوران الفعل بين النهى و الفضل فلو دار
الفعل بين الأمر و النهى لكان الأخذ بالنهى هو الأولى فكيف به و ليس يجنبه أمر
صرىح وإنما هو مطلق بيان الفضل فالواجب عليه إدراك هذا الفضل على وجه خال
عن المحذور الشرعى لا بارتكاب المتهى عنه و مع ذلك فلو فعل يثاب ثواباً كاملاً وإن
اجتمعت معه كرامة أرضاً .

[باب القعود فى المسجد] .

قوله [لا يزال أحدكم فى صلاة ما دام ينتظرها] و بهذا استنبطوا أن
لا يعمل ما ينافى أمر الصلاة من فرقة الأصابع و الضحك و القهقهة ، و لما كان
بذلك لا يعلم حكم من دام فى المسجد و ليس ينتظر الصلاة ، و إنما تلبه فيه لغير
ذلك من ذكر أو تلاوة قرآن أو نحوه بينه بقوله لا تزال الملائكة تصلى على أحدكم
ما دام فى المسجد ، اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه ، ما لم يحدث ، و لما تردد السامع فى
قوله ما لم يحدث أنه هل هو من الحدث بمعنى أحداث أمر فى الدين ؟ أو هو من

(١) و المراد سراج الامة أبو حنيفة النعمان ، كما جزم به فى الارشاد الرضى .

الحدث بمعنى ترك حالة و شروع حالة أخرى ؟ كما أنه كان قاعداً قساماً أو اضطجع أو ذهب لينعم (١) أو مثل ذلك ، فان كان الأول فهو حق لا ريب فيه ، وإن كان الثاني فما باله حرم بذلك الحدث الذي لا بد له منه من هذا الفضل العظيم و الحظ الجسيم دفعه أبو هريرة بقوله فساء أو ضراط يغي أن المراد بالحدث هنا هذا لتأذى الملائكة بذلك فعل أنه لو أخذته الرعاف أو مثل ذلك عما لا يتأذى به الملائكة لا يكون هذا حكمه و علم بذلك أنه لو تكلم بكلام متين تأذى منه الملائكة أو فعل شيئاً من هذا القليل من (٢) الغيبة والغيبة ، و مثلها تركت الملائكة الصلاة عليه ، و اعلم أن مذهب المحدثين جواز (٣) الصلاة على غير النبي و الأنبياء - عليهم السلام - لما ورد في الأحاديث مثله و منعه الفقهاء لما أن الصلاة خصت من الرحمة الكاملة اختصت بها الأنبياء ، و ليس لغيرهم أن يدعى بها (٤) يدل على ذلك قوله تعالى : « أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة »

(١) قال المجد نخم كفرح نخماً و يحرك و تنخم دفع بشئ من صدره .

(٢) هكذا في الأصل و الأوجه تقديم قوله من الغيبة و الغيبة على قوله أو

فعل شيئاً من هذا القليل كما لا يخفى .

(٣) والمسألة كثيرة الاختلاف بين العلماء من جواز الصلاة لغير الأنبياء ولغير

النبي ﷺ من سائر الأنبياء ، و جواز السلام لغير الأنبياء ، و من جواز

الترضى لغير الصحابة و غير ذلك مبسوط في الأوجز .

(٤) تقاصر عنه فهمي الناقص كيف تم التقريب بل مقتضى الآية التعميم نعم ،

لو كان محلها قوله تعالى : « إن الله و ملائكته يصلون على النبي ، الآية

لكان أوجه لما فيها من إطلاق الصلاة عليه ﷺ ، و أصرح منه في

الاستدلال قوله عز اسمه « لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم ، الآية ، والمسألة

خلافه شهيرة بسطت في الأوجز ومسلكت الامام أنها تجوز تبعاً ولا تجوز

استقلالاً و به قال مالك و الشافعي خلافاً لأحمد كما بسط في الأوجز .

وماورد من مثل قوله عليه السلام : « اللهم صلى على آل أبي أوفى ، فمن خصوصياته عليه السلام .

[باب ما جاء فى الصلاة على الخمرة (١) لدفع ما يتوهم من عدم أولوية ذلك بناء على أن النبي ﷺ كان فى زمانه لم تفرش المساجد ، وكان أكثر صلاتهم على الأرض .

[باب ما جاء فى الصلاة على الحصى] هذا أكبر من الخمرة أو هو مطلق والغرض (٢) فى ذلك كله أن الأمر واسع ، وإن كانت الصلاة على الأرض أولى للتذلل فيه .

[باب ما جاء فى الصلاة على البسط] اعلم أن كل الأئمة سوى مالك يجوز الصلاة على كل شئ طاهر يمكن السجود عليه ، وأما مالك فلم يجوز (٣) إلا على ما هو من جنس الأرض كالحصى فلا تجوز (٤) الصلاة على الجلود والصوف

(١) ما أفاده الشيخ لاغبار عليه ، لكن الأوجه عندى أن عامة المحدثين يوجبون بذلك لما فيه من خلاف السلف ، قال ابن رسلان : لاخلاف بين العلماء ، كما قال ابن بطال : فى جواز الصلاة عليها ، إلا ما روى عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يؤتى بالتراب فيضع على الخمرة فيسجد عليه ، وروى عن عروة أنه كان يكره السجود على غير الأرض .

(٢) و ما أفاده الشيخ ظاهر و بمثله بوب البخارى فى صحيحه ، قال الحافظ : التكنة فى ترجمة الباب الاشورة إلى ما رواه ابن أبي شيبة و غيره من طريق شريح بن هانئ أنه سأل عائشة أكلن النبي ﷺ صلى على الحصى ، و الله تعالى يقول : « و جعلنا جهنم للكافرين حصيراً » فقالت : لم يكن صلى على الحصى ، فكانه لم يثبت عند المصنف أو رآه شاذاً مردوداً .

(٣) المشهور عنه الكراهة ، كما قال ابن رشد : وسيأتى فى كلام ابن العربى مفصلاً .

(٤) أى تكره قال ابن العربى فى الحديث جواز الصلاة على جائل دون الأرض =

و مثل ذلك ، ثم اعلم أن من قاعدة المحدثين أنهم لا يحملون المقيد على المطلق فيما ورد بلفظين كالخصير ، فإنه ورد منها بلفظ البساط ، و فى الرواية الثانية بلفظ الخصير و منها و إن كان التعدد فى الواقعة أيضاً محتملاً لكنهم لا يبالون بذلك فى الواقعة الواحدة أيضاً فهم يستنبطون بذلك حكم المطلق ، كما استنبطوا من مقيد حكم المقيد حاصله أن واقعة صلاة النبي ﷺ فى بيت أم سليم ظاهرها الوحدة ، وإن كان يمكن التعدد أيضاً ، لكنه لما بينه الراوى مرة بلفظ البساط ، و هو عام ، و مرة بلفظ الخصير ، و هو خاص علم بذلك مسألتان .

قوله [فيه يا عمير ما فعل النغير] فيه دلالة على أن حرمة صيد المدينة ليست كحرمة صيد مكة و إلا لما ساغ أخذ طيره و احتمال (١) أنه كان أخذ من خارج غير مفيد ، لأنه لما دخل به فى الحرم ، صار حكمه حكم صيد الحرم فى حرمة التعرض به و إرساله (٢) لو مأخوذاً قبل ذلك .

— إذا كان منها فإن لم يكن منها ، كالصوف ، أو كان منها ، فدخلته صناعة كالكتان ، أما ثياب الصوف و الشعر ، فكرهه بعضهم ، و أجازها بعضهم ، و قد كره مالك الصلاة على ثياب الكتان و القطن ، و أجازهم ابن مسleme ، وإنما كرهه من جهة الترفه ، انتهى ، ثم بسط دلائل الجواز من صلاته ﷺ على الثياب .

(١) هذا توجيه للحديث من جانب الشافعية إذ أولوه بأن الصيد كان من خارج الحرم و أنت خير بأنه يحتاج إلى الاثبات ، ولو سلم فاذا دخل فى الحرم صار من صيده و عموم صيد الحرم يتناوله ، كما قالوا فى مكة .

(٢) عطف على قوله حرمة التعرض أى حكمه حكم صيد الحرم فى إرساله ، و هو وجوب الإرسال لو كان مأخوذاً من الحل ، فإن قيل إن وجوب الإرسال مقيد عند الخفية أيضاً بكونه فى يده الجارحة و لم يثبت لاحتمال كونه فى القفس فيجاب بأن كونه فى القفس أمر زائد يحتاج إلى الاثبات —

[باب ما جاء فى الصلاة فى الحيطان]

الحائط بستان عليه حائط و المراد بالحائط ههنا أعم و لما كان ههنا مظنة توهم عدم جواز الصلاة على أرض البستان لما تلقى فيها من المزايل دفعه النبي ﷺ بالصلاة عليها و هذا تصريح (١) منه ﷺ بأن لتبدل الماهية تأثيراً فى تنجس الأشياء و تطهرها ، و اعلم أن مسألة تبدل الماهية كلت فيه الأفهام و زلت فيه الأقدام و أصله أن تبدل المادة و الصورة كليهما مؤثر فى ذلك لا تبدل الصورة فقط كما توهمه بعضهم اذ لو كان كذلك لكان خبز العجين المخلوط بالبول طاهراً و لم يقل به أحد و أفى ذلك المتوهم بأن اختلاط النجس بالطاهر يوجب طهارته لتبدل الماهية ، و استدل على هذا بما أفى محمد من طهارة طين بخارى مع أن مذهبه (٢) نجاسة روث الفرس و أخشاء البقر إلى غير ذلك و ظن أن ذلك الحكم بطهارته إنما هو لأجل اختلاطه بالطاهر و هو الطين و لم يعلم أن حكم طهارة هذا الطين إنما هو لعموم البلوى فاشتبه عليه الفرق بين الخلط حتى لم يحس بأحدهما حتى يتميز

بل الظاهر من قولهم يلعب به أن يكون ممسكاً بيده ، كما هو مقتضى اللعب مشاهد فى الصبيان .

(١) و يؤيده ما فى جمع الفوائد عن ابن عمر سئل عن الحيطان تلقى فيها الصدرات فقال إذا سقيت مراراً فصلوا فيها يرفعه إلى النبي ﷺ للقزوينى بنعنة ابن اسحاق انتهى ، و قال ابن عابدين : و نظيره فى الشرع النطفة نجسة و تصير علقة و هى نجسة و تصير مضغة فتطهر و العصير طاهر فيصير خمراً فينجس و يصير خلا فيطهر فعرقنا أن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها ، انتهى .

(٢) قال ابن الهمام بحثاً حتى رجع محمد آخرأ إلى أنه لا يمنع الروث و إن فحش لما دخل الرى مع الخليفة و رأى بلوى الناس من امتلاء الطرق و الحانات بها و قاس المشايخ على قوله هذا طين بخارى ، انتهى .

عن الآخر و بين انقلاب الماهية و تبدلها مع أن بينهما (١) ينأ لا يتركه قياس و المجوز للاستعمال المزيل لنجاسة هو هذا لا ذاك و لا يذهب عليك أن اعتبار عموم البلوى إنما يكون في فصل مجتهد فيه كما أن محمداً حين شاهد تعمس أهل بلده و زمانه عن اختراز ذلك الطين أفتى بما ذهب إليه مالك و إن كان مخالفاً لما ذهب إليه و ليس المراد بذلك أن الناس حين تعاوروا أمراً و تعاملوا به حكم بجوازه و إن كان حراماً بالنص أو غيره .

[باب في كراهية المرور بين يدي المصلي] .

[قوله لكان أن يقف أربعين خيراً له] و أنت تعلم ماذا في وقوف أربعين من الجوع و العطش و نزول الأمطار و الرياح الهوج (٢) و برد الليل و شمس النهار و هلاك الأهل و العيال إلى غير ذلك ، فهذا كله يكون سهلاً له نظراً إلى ما في المرور بين يدي المصلي من الأثم و العذاب و قصد علم من الرواية الأخرى أنها أربعون سنة .

[باب ما جاء لا يقطع الصلاة شئ] لما كان اشهر بينهم قطع الصلاة من الحمار و الكلب و المرأة لما ورد في ذلك من الرواية فكان من قال بالقطع حكم بالقطع من الثلاثة و من لم ير ذلك (٣) لم ير القطع بشئ من هذه الثلاثة فكان

(١) قال المجدد: البين يكون فرقة و وصلًا واسماً وظرفاً متمكناً و البعد و بالسكسر الناحية و الفصل بين الأرضين .

(٢) قال المجدد: الهوجاء الريح تقلع البيوت جمعه هوج .

(٣) أي من الجمهور و إلا فالتفريق ثابت عن الامام أحمد كما سيأتى في كلام الترمذى أيضاً و حكاه عن إسحاق أيضاً و أما غيرهما من جمهور الفقهاء فلا قائل بالفصل منهم فالأئمة الثلاثة و الجمهور قالوا بان الصلاة لا تبطل بمرور شئ من هذه الثلاثة و لا غيرها و الظاهرية قالوا يقطعها مرور واحد من الثلاثة المذكورة والبسط في الأوجز .

إثبات القطع بأحد هذه الثلاثة إثباتات القطع بكل منها وإثبات عدم القطع بكل منها إنما يثبت بإثبات القطع (١) بأحد منها كان إثبات عدم القطع بمرور الحمار الذى هو أحد الثلاثة كافياً فى إثبات ما عقد الباب عليه وبذلك يظهر انطباق الدليل على ما استدل به عليه .

قوله [فرت بين أيديهم] أى داخل سترة الامام (٢) إذ لو كان خارجها لم يثبت لاستدلال ابن عباس على مرامه ومع ذلك فإن اللفظ آب إلا عن مروره بين السترة وبينهم لأنهم لما كانوا خلف النبي ﷺ والسترة كانت أمامه فالمرور أمام السترة يستدعى بعدها عنهم جداً مع أن لفظ بين أيديهم مشعرة بقربها عنهم وكذلك يدل عليه أن راعيها كان يريد الشمول فى جماعة الصلاة وهذا يقتضى إرسالها قريباً من الصف للاستحجال لئلا يفوت الركعة .

قوله [إلا الكلب الأسود والحمار والمرأة] أما القطع فقطع خشوع الصلاة وخضوعها والكلب الأسود لما فيه من قلة الحزم وعدم التيقظ الذى لا يبعثه على الفرار إذا تحرك المصلى أو ركع وسجد ، أما فى سائر الكلاب فليس كذلك فانها تتوحش وتتفر بقليل تحرك مع ما ورد فيه من قوله عليه السلام الكلب الأسود شيطان (٣) ولذلك حرم بعضهم صيد الأسود من الكلاب وأما الحمار فلما فيه

(١) هكذا فى الأصل والظاهر فيه سقوط من الناسخ والثواب عدم القطع .
(٢) اختلفت مهرة الحديث فى صلاته ﷺ هذه هل كانت فيها السترة أم لا ، و إلى الأول ظاهر ميل البخارى إذ بوب عليه سترة الامام سترة لمن خلفه وحققة العيني فى شرحه لهذا المحل وهو محل كلام الشيخ وذهب البيهقي إلى الثانى إذ بوب عليه من صلى إلى غير سترة وبه جزم الشافعى كما حكاه الحافظ والبسط فى الفتح والعيني .

(٣) وفى البذل حله بعضهم على ظاهره وقال إن الشيطان يتصور بصورة الكلاب وقيل بل هو أشد ضرراً من غيره فسمى شيطاناً ، انتهى .

من الحق الباحث له على مصادمة المصلي وغيره من المواجهة ، و حال المرأة ظاهرة .
 قوله [وفي نفسي من الحمار والمرأة شئ] هذا التردد (١) عرض له لما
 ورد من حديث مرور حمار ابن عباس المذكور أمام الصف و لم يأمرهم النبي ﷺ
 باعادة الصلاة و لما ورد من حديث عائشة كان النبي ﷺ يصلي و أنا معترضة بينه
 و بين القبلة كاعتراض الجنازة ، فهاتان صورتان لما ورد فيها ما يخالف الحديث
 المذكور ههنا (٢) علم أن المراد بالقطع قطع صفة الصلاة لا ذاتها و أما الكلب
 فلما لم يرد في عدم قطعه رواية بقي على حاله المفهوم من حديث القطع إذ لا
 يخالف له .

[باب الصلاة في الثوب الواحد] .

قوله [قالوا لا بأس بالصلاة في ثوب واحد ، و قد قال بعضهم يصلي الرجل
 في ثوبين] هذان لاختلاف بينهما ولا حاجة إلى إثبات الخلاف بينهما وإنما نقل
 الترمذى ما نقل من (٣) كل منهما والحاصل من النظر إلى مجموع القولين إثبات
 الفضل في الثوبين و الجواز في ثوب واحد إلا إذا لم يكن له ثوبان و ما نقل من

(١) و لذا اختلفت الرواية عن الامام أحد في قطع الصلاة بهما بخلاف الكلب
 الأسود ففي الشرح الكبير : إن لم يكن سترة فر بين يديه الكلب الأسود
 البهيم وهو الذي ليس في لونه شئ سوى السواد بطلت صلاته بغير خلاف
 في المذهب و في المرأة و الحمار روايتان انتهى ، كذا في الأوجز .
 (٢) لما أن الجمع بين الروايتين أولى من طرح إحداها و للجمهور أنه لما
 ثبت قطع الخشوع في الاثنين ثبت في الثالث لعدم الفارق لاسيما و قد
 ورد لا يقطع الصلاة شئ .

(٣) فقد حكى الخلاف في ذلك في السلف كما روى عن ابن مسعود و ابن
 عمر و غيرهما و قال بعضهم كما أفاده الشيخ أيضاً أن الخلاف فيهم لم يكن
 في الجواز فقد روى عن ابن مسعود المنع و لو كان الثوب أوسع من ★

المتقدمين من أنه صلى في ثوب واحد فعلى (١) أنه لم يكن له ، أو لبيان الجواز .
[باب ما جاء في ابتداء القبلة (٢) أى في المدينة أو يقال هذا مبنى على ما قال

★ السماء مع أنه روى عنه بنفسه أن الصلاة في الثوبين أركى كما بسط في
الأوجز فلم أن المنع عنه لم يكن إلا لكونه خلاف الأولى .
(١) أى فمحمول على أنه لم يكن له غيره أو محمول على بيان الجواز قلت أو
للساعة في التوافل كما في المرقاة .

(٢) قال ابن العربي اختلفوا في أمر القبلة اختلافا كثيراً فقبل أذن الله لنبيه ﷺ
أن يصلى أى قبله شاء بقوله تعالى والله المشرق والمغرب فاستقبل الناس
بيت المقدس حرصاً على اتباع اليهود له ثم تهادى اليهود في غيهم فاحب
النبي ﷺ أن يصرف إلى الكعبة فصرف بقوله وقول وجهك شطر المسجد
الحرام . وقيل صلى جبرئيل بالنبي ﷺ أول صلاة صلوا الظهر إلى الكعبة
مع بيت المقدس فلما هاجر صلى إلى بيت المقدس ثم حول إلى الكعبة كما
أحب انتهى ، قلت أول صلاة صلاها الظهر كانت عند باب الكعبة كما
تظاهرت عليه الروايات والمصلى عند باب الكعبة لا يمكن أن يتوجه إليهما
معاً كما لا يخفى فتصوير توجه القبلتين معاً لا يمكن إلا على المحل الذى
أفاده الشيخ بل على الصلاة عند الركن اليماني ، و في الأوجز اختلف في
صلاته ﷺ بمكة فقال قوم لم يزل يستقبل الكعبة بمكة فلما قدم المدينة استقبل
بيت المقدس ثم نسخ وقال قوم يصلى بمكة إلى بيت المقدس محضاً ، وعن
ابن عباس كانت قبلته بمكة بيت المقدس لكنه كان يجعل الكعبة بينه وبينه
قاله القسطلاني و رجحه الحافظان ابن حجر والعيني لثلا يتكرر النسخ و
قال الجصاص لم يختلف المسلمون أنه ﷺ كان يصلى بمكة إلى بيت المقدس
و بعد الهجرة بمدة من الزمان و اختلفوا هل كان توجهه عليه السلام إلى
بيت المقدس فرضاً لا يجوز غيره أو كان مخيراً في ذلك و بأول قال ۞

بعضهم من أنه عليه السلام كان يصلى من بده الأمر بحيث يستقبل نحو بيت المقدس و البيت كليهما و المقام الذى كان يصلى فيه بين الحجر و الركن اليماني فلما أتى المدينة بقى على توجهه نحو بيت المقدس و ترك إستقبال القبلة ثم أمر باستقبال القبلة تعالى : « فول وجهك شطر المسجد الحرام » و على هذا فالنسخ لا يكون إلا مرة و القائل بذلك هو ابن عباس و إنما قال ذلك لئلا يلزم تكرار النسخ و الاصح أن إستقباله فى مكة إنما كان إلى البيت لا غير ثم نسخت لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة و التوقى عن تكرار النسخ إنما هو إذا لم تثبت و ههنا ليس كذلك فالمعنى هذا باب إبتداء قبلة البيت الحرام بعد نسخه و بهذا مناسبة الحديث للباب الوارد هو فيه ظاهرة أو يقال هذا باب فى بيان إبتداء التوجه إلى القبلة التى هى قبلتنا بعده ﷺ سواء كان قبل النسخ أو بعده . [فصلى رجل معه العصر ثم مر على قوم من الأنصار] فى يوم النسخ أو فى ثانى يوم و لم يك التحويل فى صلاة العصر قال [فأنحرفوا و هم ركوع] لا يثبت بذلك النسخ بخبر واحد إذ الملاك إنما هو وقوع العلم القطعى اليقنى و ههنا كذلك لما كانوا يتقنوا بالتحويل و كانوا منتظرين لأدنى مخبر بذلك فكيف و أخبرهم صحابى (١) و لعله بلغ أعلى درجات العدالة مع أنه لا يضرنا لو لم يكن أيضاً كذلك ثم لا يتوهم بذلك جواز التعليم و التعلم فى الصلوة مع أن الفقهاء عدوه من مفسدات الصلوات و فرعوا عليه مسائل و وجه ذلك أنهم إنما عدوا من المفسدات التعليم الذى يطاوعه المصلى و يأخذ به بغور تعليم آخر و أما إذا نظر فيه بعد تعليمه و إستمد برأيه و عليه أو بفهمه ثم

ابن عباس و بالثانى قال الربيع بن أنس و قال ابن العربى نسخ النبي ﷺ القبلة و نكاح المتعة و لحوم الخمر الأهلية مرتين ، إنتهى ما فى الأوجز ، قال ابن العربى و لا أحفظ رابعاً ، و قال أبو العباس الغفرى رابعها الوضوء بما مست النار كذا فى القوت .

(١) المشهور أنه عباد بن بشر و قيل غير ذلك كما فى شروح البخارى .

عمل به بعد ذلك لا يكون مفسداً وهنا كذلك لا يخفى عليك أن فيه قيدا آخر لم يذكر ، وهو أن لا يكون المعلم خارجاً عن صلاة المصلى بأن يكونا خلف آخر أو يكون أحدهما خلف الآخر فإن لم يكن بينهما شركة فيها فسدت الصلاة و إلا لا وعلى هذا يحمل ما ورد في الروايات من التعليم والتعلم وكثير في الروايات كما يظهر لمن تتبع ، وعلم بهذه الاستدارة التي وقعت منهم ولم يأمرهم النبي ﷺ بإعادة الصلاة أن المتحرى إذا صلى بعض صلاته لغير القبلة ثم أخبره أحد بغير ذلك استدار كهيئته وليس عليه إعادة الصلاة إذ كانوا في أول صلاتهم إلى غير القبلة لما قدمنا أن التحويل لم يكن في هذه الصلاة قال [كانوا ركوعاً في صلاة الصبح] هذه وقعة أخرى وقعت لمن سواهم أحدهما أصحاب مسجد قباء و ثانيهما أصحاب مسجد آخر أى أصحاب مسجد بني الأشهل كانوا ركوعاً في صلاة العصر و أهل مسجد قباء استداروا في صلاة الصبح .

[باب ما جاء أن ما بين المشرق و المغرب قبة] هذا أما لأهل المدينة فالأمر فيه ظاهر و بين ذلك لثلاث فرضية إصابة عينها بل الذي يجب عليهم إصابة جهتها كما قاله الفقهاء فقال عليه السلام ذلك لبيان أن هذه الجهة كلها قبة لكم يجب لكم إصابة شتى منها و أما إصابة عينها فليست إلا لمن هو يرمى من عينه أو المراد بذلك أن القبلة إنما هو بين المشرق و المغرب أى في عالمكم هذا ليس خارجاً عنه فالواجب لكل أهل جهة أن يحاذى قبلته ، فقبلة أهل الشرق الغرب ، و قبة أهل الغرب الشرق و قبة أهل الجنوب الشمال و قبة أهل الشمال الجنوب ، وأنت تعلم أن التوجيه الثاني (١) ليس فيه كثير فائدة [قال ابن عمر إذا جعلت المغرب عن يمينك] هذا دفع لما يتوهم من أن من استدير القبلة فهو مستقبل لما بين المشرق و المغرب على مقتضى الحديث قال عبد الله بن المبارك هذا لأهل المشرق واختار

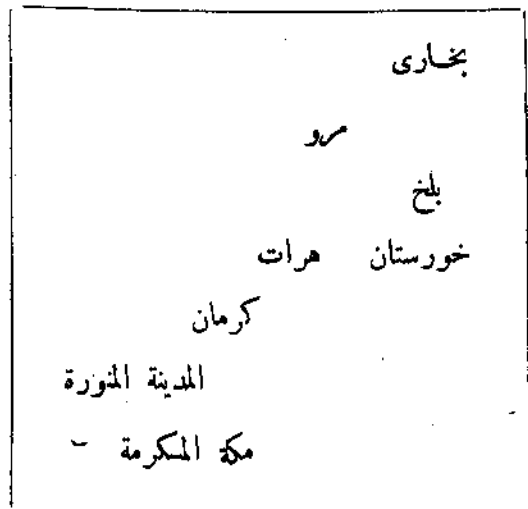
(١) و في الحديث عدة توجيهات أخر بسطت في الأوجز .

التياسر لأهل مرو (١) .

[فصل كل رجل منا على حiale] هذا كان فى النوافل وحلاة الليل إذ الفريضة كانوا أدومها مع النبي ﷺ قبل أو كانوا صلوا الفريضة أيضاً فى رحالهم لعمد

(١) يابض فى الأصل ، و لعل الشيخ أراد توجيه كلام ابن المبارك لأن ظاهره مشكل فان قبله أهل المشرق المغرب لا ما بينهما و يمكن أن يوجه كلامه بأن المراد من أهل المشرق ليس كلهم بل أهل بخارى و سمرقند و بلخ و غيرهم فان قبلتهم تكون بين مغرب الصيف و مشرق الشتاء لأن بلادهم فى مشرق الصيف و على هذا يكشف الغطاء عن قوله و اختار التياسر لأهل مرو بلا تأمل فان مرو فى غرب بلخ كما ترى قال المظهر من جعل من أهل المشرق أول المغارب و هو مغرب الصيف عن يمينه و آخر المشارق و هو مشرق الشتاء عن يساره كان مستقبلاً للقبلة فالمراد بأهل المشرق أهل الكوفة و خورستان و فارس و العراق و ما يتعلق بها .
-: و صورتها هكذا :-

مشرق الصيف شمال مغرب الصيف



مشرق الشتاء جنوب مغرب الشتاء

و فيه بعد إذ لم تكن الفريضة أسهل شئ حتى يكونوا اكتشفوا فيها على الرأى و لم يسألوه ﷺ مع أن نزولهم فى منازل السفر لم تكن إلا بتقارب بعضهم عن بعض فكيف يتوهم أنهم لم يسألوا النبي ﷺ بعد مدى بينه و بينهم مع أن فى وقت العشاء الآخرة سعة فلا يتوهم أنهم خافوا فوت الوقت لو وقوه على السؤال و ثبت مسألة التحرى به و إن جهة الخائف و المعذور أين ثبتت قدرته و أدى فهمه و أنهم المرادون فى قوله تعالى (١) « أينما تولوا فثم وجه الله » إن خصص بالصلاة .

[باب كراهية ما يصل إلى] و فيه قوله [فى المزيلة و المجزرة] لعللة النجاسة و الدم [و المقبرة] للتشبه و احتمال النجاسة إن أخرجت الدابة نعش الميت [وقارعة الطريق] السيل المسلوكة لأنه لا يخلو أن يؤذى أو يؤذى فإن كان الأول فلعلة الايذاء و إن كان الثانى فأما أن تفسد صلاته إن صادمه شئ فسقط أو يلزم نقصان بحضوره و خشوعه إن لم يصل التوبة إلى ذلك [و فى الحمام] لعللة النجاسة و التصاوير و انكشاف عورات الناس فإن أعدوا موضعاً فى الحمام أو المقبرة (٢) جازت الصلاة فيه من غير كراهة [و معاطن الابل] لما فيه (٣)

(١) و اختلفوا فى تفسير الآية على أقوال: قال ابن العربى قيل نزلت فى استقبال

بيت المقدس حين عابت اليهود ذلك و قيل نزلت فى شأن النجاشى و

قيل نزلت فى نافلة السفر و هى كلها أقوال ضعيفة و أصحها أنها نزلت فى

شأن قبلة المسجد الأقصى انتهى . قلت : و فيه أقوال آخر ذكرت فى محله .

(٢) أى بشرط أن ليس فيه قبر و لا نجاسة و لا قبلته إلى قبر كما

يظهر من كلام الشيخ و ذكر هذه القيود الفقهاء منهم ابن عابدين .

(٣) الوجه ضمير التأنيث و للتأويل مساغ و لعل الشيخ اختاره لما فيه من

إيهام رجمه إلى المعاطن كما لا يخفى .

من الحبث والشرارة (١) مع طول الجئة التي لا يتحملها ابن آدم لئلا تعرض بشئ
و هو في صلاته فاما أن تقصد ذاتاً أو صفة [و فوق ظهر بيت الله] كما فيه
من ترك التعظيم [و كذلك المسجد] أى سائر المساجد فإن التعلل على سقوطها (٢)
لا يخلو عن سوء أدب ثم في الصلاة فوق بيت الله تبارك و تعالى و كذا في
جوفه ثلاثة أقوال للعلماء (٣) قال الامام بجواز الفريضة و النافلة فوق ظهر بيت
الله و في جوفه و إن لم يخل الصلاة فوقها عن نوع إساءة و منع الشافعى كليهما
في كليهما هذا ما نسبته إليه فقهاؤنا (٤) و الصحيح من مذهبه الجواز فيهما و جوز
مالك النفل لثبوته عن النبي ﷺ دون الفرض قوله [و حديث ابن عمر أصح و
أشبه] من حديث الليث بن سعد أى عدم توسط عمر رضى الله عنه كما في رواية
الليث (٥) [صلوا في مراض الغنم و لا تصلوا في معاطن الابل] هذا ظاهر

(١) قال المجدد : الشر نقيض الخير جمعه شرور و قد شر يشر و يشر شراً
و شرارة و شررت يارجل مثله الراء و هو شرير ،

(٢) قال ابن عابدين : أما الوطء فوقه بالقدم فغير مكروه إلا في الكعبة لغير
عذر لقولهم بكرامة الصلاة فوقها ثم رأيت القهستاني نقل عن المفيد
كرامة الصعود على سطح المسجد و يلزمه كرامة الصلاة أيضاً فوقه ، انتهى .
(٣) قال العيني تحت حديث صلاته ﷺ في الكعبة : فيه حجة على ابن جرير
الطبرى حيث قال بعدم جواز الصلاة في الكعبة فرضاً كان أو نقلاً و قال
مالك لا تصلى فيه الفريضة و لا ركعتا الطواف الواجب فإن صلى أعاد
في الوقت و عند أبي حنيفة يجوز الفرض و النفل فيه و به قال
الشافعى ، انتهى .

(٤) منهم صاحب الهداية و صرح شراحه عن أصحاب الشافعى أنه يرى جواز
الفرض و النفل معاً .

(٥) و قد عرفت أنه ضعف أولاً حديث ابن عمر أيضاً فراحه أن الحديثين -

على ما قدمنا من شرارة الابل و كبر جثته فانه لو بال لتنجس وجه المصلى بمخاطه
و لذلك لو حصل اطمئنان قلبه بأى جهة جازت صلاته كان يشد ركبته أو يكون
على موضع عال بخلاف الغنم فان مصادمتها للمصلى لا يزيله عن موضعه و لو بال
مالت (١) إلى الأرض و لو لم تمل لكان بصغر قامتها اكتفاء (٢) و ليس النهى
عن الصلاة مبنياً على التجاسة إذ لو كان كذلك لكانا أى الابل و الغنم مستويين
فى حكم النهى و الله أعلم .

[باب ما جاء فى الصلاة على الدابة] .

إنما شرعت التوافل عليه لما أن النهى عن ذلك كان سبباً للخرج
بخلاف الفرائض فانه لا حرج فى عدم شرعيتها على الدابة لما أنها لا تكثر
فى اليوم و الليلة كثرة التوافل مع أن الاهتمام بشأن الفريضة أكثر منه فى التوافل
والحاجة (٣) إلى السجود إنما هو الخفض ولا يجب وضعه جهته على الأرض و
فى حكم الدابة ما حملته الدابة لا ما جرت به (٤) دابة تجازت التوافل فى ذوات الاثنين

ضعيفان و كونه من مسند ابن عمر أقل ضعفاً قال الحافظ فى الدراية
الحديث رواه الترمذى و ابن ماجه عن ابن عمر قال الترمذى ليس
اسناده بذلك القوى و قد روى عن ابن عمر عن عمر و الأول أشبه قال
أبو حاتم الاسنادان واهيات انتهى ، فعلم بذلك أن غرض الترمذى
ترجيح كونه من مسند ابن عمر فما أول كلامه الشوكانى خلاف ظاهر سياقه .

(١) بخلاف البعير فانه يشخب من خلقه إلى بعيد .

(٢) فانه لا يرش كثيراً لقربه من الأرض .

(٣) يعنى أن القيام المتوب عنه بالقعود و الركوع يحصلان فى الصلاة على الدابة .

بلا تكلف و لم يبق الفاقة إلا إلى السجود و يكفى فيه الخفض .

(٤) و اختلفوا فى هذه المسألة وما أفاده الشيخ من الفرق بين الحولة والمنجرة

جزم به صاحب الدر المختار و أورد عليه ابن عابدين فارجع إليهما -

من رواحلنا المعتادة أعنى الحاتية (١) المستديرة المتحركة لإصالة دون (٢) ذوات الأربع لأن الأول محمول على الدابة و الثاني ينجر بجرها و يدخل فيما قلنا ما تقوده الأفراس و ماتقوده الجواميس و الأبقار (٣) و ما هو مستقادر من غير دابة و هذه الثلاثة هي الرائجة في بلادنا [و السجود أخفض من الركوع] و لا حاجة إلى وضع جبهته على شئ و مع ذلك لو فعل لا بأس في صلاته بذلك [صلى إلى بعيره أو راحلته] شك من الراوى أى اللقطين قال من حدثه و في ذلك إشارة إلى جواز الصلاة حيث الابل (٤) عند وقوع الأمن من قيامه و التأذى به و المراد بالبعير ههنا هي الراحلة لإضافته إلى النبي ﷺ إذ من المعلوم أنه كان لا يحمل فتكون له حامله و لا يعمل حتى تكون عاملة و لا يسقى بها حتى تكون سانية إلى غير ذلك و السبب في الصلاة إليها مع قربها الأمن من شرارتها لأن الرواحل تعتاد من الخصال ما لا يعتاده غيرها و كذلك يقاس عليها ما وقع الأمن من الشرازة لعدم علة النهى (٥) و وجود علة الفعل و أيضاً السبب في الصلاة إليه مع كونه ذا روح عدم تشبه عبدة الأصنام فانه لا يعبد الابل أحد من أصحاب

■ لكنهما أباحا التطوع على العجلة مطلقاً فتأمل .

- (١) يحتاج إلى التفسير و لم يتحقق لى معناه .
- (٢) لعل المعنى لا تجوز فيها الصلاة فيها بالأياماء كما كانت جازة على الدابة و العجلة المحمولة لأن هذه صارت بمنزلة السرير المتجر و السفينة فلا تصح فيها بأياماء بل بالركوع و السجود قائماً أو قائداً هذا مقتضى القواعد و لم أر من صرح به .
- (٣) جمع بقرة و إن لم يذكره المجد في القاموس .
- (٤) أى تبرك و توجد .
- (٥) و هي نفور الابل و علة الفعل فعله ﷺ و قد قال الله عز [سمه قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني الآية .

الاديان الباطلة [و الذى ذهب إليه بعض أهل العلم أشبه بالاتباع] هذا البعض هم الذين عبرهم بقوله فى أول المقولة و عليه العمل عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ أراد الترمذى بذلك ترجيح أن الأمر بتقديم الطعام ليس منوطاً على خوف الفساد (١) كما زعمه الآخرون بل المراد بذلك دفع الشغل عن حالة الصلاة و أما من قال إن الأمر بتقديم العشاء حين خاف فسادها فانما نظر إلى أن التقديم على الصلاة لا يجوز إلا بعذر فينبى بعض العذر لينقاس به غيره و على هذا لا تخالف بين الرائيين و لما كانوا يقولون فى الآكل كان الشغل لهم بعد حضور الطعام أكثر فلا يقاس عليهم من ليس مثلهم فى الاحتياج إليه إذ المانع إنما هو قطع الخشوع لقلبة الاشتهااء [و تعشى ابن عمر و هو يسمع قراءة الامام] و كان يصوم .

[باب الصلاة عند النعاس] قوله [و إذا نعس أحدكم وهو صلى] المراد به النافلة (٢) إذ الفريضة قليلة المقدار مع أنه لم يشرع تقويت الجماعة و الوقت لقلبة النوم و المراد بالسبب فى قوله فيسب نفسه التلفظ بما لا يقصده لقلبة النوم و عدم الاختيار على نفسه مثل أن يقول اللهم لا تغفر لى و لا ترحمنى قوله [فلا

(١) و توضيح الخلاف فى المسألة أن الجمهور بعد اتفاقهم على صحة الصلاة إذ ذاك اختلفوا فى علة المنع و الكراهة ، فعلة الغزالي بخشية فساد الطعام و الشافعية بالاحتياج و مالك بأن يكون الطعام قليلا و حكى الشوكانى عن ابن حزم و أحمد و إسحاق الوجوب فابطلوا الصلاة إذا قدمت على الطعام لكن فروع الحنابلة من المغنى و الروض و غيرهما صرحوا بصحة الصلاة و فى الدر المختار (تكره) وقت حضور طعام تأقت نفسه إليه و كذا كل ما يشغل باله عن أفعالها و يخل بخشوعها ، انتهى .

(٢) اختلفت عامة الشراح فى هذه المسألة فبعضهم قيدوا الصلاة بالنافلة و بعضهم أطلقوها و رجح الحافظان ابن حجر و العيني الاطلاق .

يؤمهم و ليؤمهم رجل منهم] و قد تقدم أن ذلك على الاذن و ههنا أيضاً المراد مثل المراد ثمة [فيخص نفسه بالدعاء] ذهب بعضهم إلى تغليب هذا الحديث لما ورد في الصحاح من الصيغ المفردة في أدعية النبي ﷺ مثل اغفر لى و ارحمنى و تب على و الصحيح أن المراد بالتخصيص الحصر و القصر كما ورد في حديث الأعرابي اللهم ارحمنى و محمدآ و لا ترحم معنا أحداً ، لا ما فهم من ظاهر العبارة إذا الوكيل و الساعى عن قوم و إن أسند الأسئلة إلى نفسه فالمشارك له فيه كل من خلفه .

[باب من أم قوماً و هم له كارهون] جملة الأمر أنه لو كان فيه ما يوجب كراهته شرعاً اعتبرت كراهته و إن لم يكرهه أحد و إن لم يكن فيه ذلك شرعاً لم يعتبر فيه كراهة من كرهه و إن كرهه الكل و أما إذا لم يكن أمره ظاهراً شرعاً فالمعتبر غالب رأى من خلفه [لا تجاوز صلاتهم إذ أنهم] المراد بذلك عدم القبول كما ورد في قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب و العمل الصالح يرفعه فاما ما لم يرفع فقير صالح كما هو الظاهر .

[باب ما جاء إذا صلى الامام قاعداً فصلوا قعوداً] هذا الحديث لما كان من جملة ما وقع في أواخر السنين (١) ذهب إلى ذلك أحد (٢) و إسحاق و لنا أن

(١) وقع سقوط ﷺ عن الفرس في ذى الحجة من السنة الخامسة و قيل في الربيع الأول منها كما بسط في الأوجز .

(٢) حكى العيني و غيره من شراح الحديث عن أحمد و إسحاق و ابن حزم و الأوزاعي و نفر من أهل الحديث أن الامام إذا صلى قاعداً يصلى من خلفه قعوداً و قال مالك لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قاعداً و لا قائماً و قال أبو حنيفة و الشافعى و الثورى و أبو ثور و جمهور السلف لا يجوز للقادر على القيام الصلاة خلف القاعد إلا قائماً ، انتهى . قلت هكذا حكاه عن أحمد غير واحد لكن في فروعه من الروض وغيره

النبي ﷺ أمرهم بالجلوس في الصلاة يريد بذلك أن يستقر في أذهانهم كراهته ما يفعله أهل فارس و الروم بخدمة ملوكهم من القيام إذ كانت فيه شائبة و شبهة بالشرك فلما إستقر ذلك تركه كما فعل في آخر صلاة صلاها بالجماعة فانه كان إمام القوم لحصر أبي بكر عن القراءة كما كان وقع مثل ذلك قبل ذلك أيضاً في صحته ﷺ وأما ما رواه البعض من أن النبي ﷺ كان مؤتماً بأبي بكر لا إماماً لهم فبيده قعوده ﷺ عن شمال (١) أبي بكر فان النبي ﷺ لو لم يكن إماماً لما جلس إلا إلى يمينه و العذر أنه إنما فعل ذلك لما كان حسر عن المشي غير مسلم لأنه لم يكن ليترك سنة القيام توقياً عن أدنى المشقة و لم يكن يثقل عليه أن يشير بأبي بكر فيصير عن يساره و قال أحمد و إسحاق روايات عائشة في صلاته تلك متخالفة فوجب المصير إلى غيرها فقلنا بما رواه أنس بن مالك قال صلى رسول الله ﷺ في مرضه خلف أبي بكر قاعداً في ثوب متوشحاً به مع أن فعله هذا لا يخالف ما فعله قبل ذلك و أمر به و إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً أجمعين و أما إذا حمل على ما حمل عليه أبو حنيفة و الشافعي و غيرهم يلزمهم النسخ بغير دليل إذ الروايات متعارضة فامتنع الترجيح قلنا لا تعارض في روايتي عائشة فانها روت حسب ما علمت من إمامة أبي بكر ثم لما علمت أن النبي ﷺ كان هو الامام روت ذلك أو يقال أن قول عائشة و غيرها في اتهمه ﷺ بأبي بكر موجه بأنه ليس في قولهم ما فيه

— لا تصح إمامة العاجز عن القيام لقادر عليه إلا إمام الحى الراتب المرجو زوال علته لثلا يفضى إلى ترك القيام على الدوام و يصلون وراءه جلوساً ندباً ولو كانوا قادرين على القيام و تصح الصلاة خلفه قياماً و الأفضل لامام الحى أن يستخلف ، انتهى . و تفصيل اختلاف نقلة المذاهب في ذلك في الأوجز .

(١) فقد ورد نصاً عند الشيخين و غيرها أنه ﷺ جلس عن يسار أبي بكر

كذا في الأوجز .

تصریح بأن ذلك كان في هذه الصلاة (١) بينها ففعل النبي ﷺ كان يأتى في حجرته في غير هذه الصلاة بأبى بكر أو قال من قال باتمامه بأبى بكر حال (٢) ابتداء شروعه ﷺ في الصلاة فانه كان باقتداء أبى بكر فروى ذلك من روى ذلك ثم استخلف النبي ﷺ أبو بكر حين (٣) حصر عن القراءة كما ذكرنا لك سابقاً في هذا الباب أو لأن المكبر كان هو أبابكر لضعف النبي ﷺ فلا يسمع إلا تكبير أبى بكر فظن بذلك من ظن أن الامام أبو بكر مع ما يؤيدنا قعوده ﷺ عن يسار أبى بكر قوله [من ذكر فيه عن ثابت فهو أصح] اعلم أن حميداً و ثابتاً آخذان عن أنس ابن مالك إلا أن ثابتاً أجل من حميد فذلك قد يروى حميد عنه .

باب ما جاء في الامام ينهض في الركعتين ناسياً [.

قد ثبت بذلك الحديث ما ينبغي له أن يفعل و أما مع ذلك فلو عاد إلى القعود مع قربهِ إلى القيام أو أنه كان قائماً ثم عاد فالحققون (٤) و منهم صاحب

(١) هذا هو الأوجه على سبيل التسليم فانه ﷺ صلى في هذه الأيام إمامة و اقتداء عدة صلوات قال البيهقي لا تعارض في أحاديثها فان الصلاة التي كان فيها النبي ﷺ إماماً هي صلاة الظهر يوم السبت أو يوم الأحد و التي كان فيها مأموماً هي صلاة الصبح من يوم الاثنين ، انتهى . كذا في الأوجز .

(٢) و بهذا أوله الامام الشافعى فقال كان أبو بكر فيه إماماً ثم صار مأموماً .

(٣) ففي الدر المختار : و كذا يجوز له أن يستخلف إذا حصر عن قراءة قد المفروض لحديث أبى بكر الصديق فانه لما أحس بالنبي ﷺ حصر عن القراءة فتأخر و تقدم النبي ﷺ و آتم الصلاة فلو لم يكن جائزاً لما فعله بدائع و قالوا تفسد ، انتهى .

(٤) ففي الدر المختار : سبها عن القعود الأول من الفرض عاد إليه ما لم يستقم —

الفتح والبحر على خلاف ما اشتهر من فساد الصلاة لرفض الفرض للواجب ونظير ذلك ما اتفقوا عليه من أنه لو سها عن القنوت وركع ثم تذكر وعاد فقت لا تفسد صلاته (١) و حد القرب إلى السجود و ما لم يستو نصفه الأسفل فاذا استوى و صار كهيئة الراكع صار قريباً إلى القيسام من السجود و هذا الحديث الثابت من الطرق المتعددة يؤيدنا في أن السجود بعد التسليم فليحفظ و مبادئ بعض يسانه في بابه ، واعلم أن الشافعى لا يقول بالتشهد بعد سجود السهو بل المذهب عنده أن يقعد و يشهد و يحلى و يدعو ثم يسجد للسهو ثم بعده يسلم . قوله [و سبح بهم كان] هذا للتنبيه على قد تبه على ما ينبهون عليه فتابعوه و لا يتوقف التذكير على افظ التسبيح بل يصح بأى اسم من أسماء الله تعالى قوله [ثم يسجد بحمدى السهو و هو جالس] دفع لما يتوهم من سنية القيام لهما كما يسن لسجدة التلاوة (٢) قوله [ابن أبى لىلى] و هم أربعة (٣) عبد الرحمن بن أبى لىلى و هو صدوق ثقة ليس فيه ما يتكلم فيه و محمد بن أبى لىلى و هو المراد ههنا بالتكلم فيه واثنان

■ قائماً و إن استقام لا يعود لاشتغاله بفرض القيام و سجد للسهو فلو عاد

إلى القعود بعد ذلك تفسد صلاته و صححه الزيلعى و قيل لا تفسد و هو

الآشبه كما حققه الكمال و هو الحق و بحر ، انتهى .

(١) أى على الأصح و إلا ففيه بعض الخلاف فى الفروع ، انتهى .

(٢) فى الدر المختار : هى سجدة بين تكبيرتين مسنوتين جهراً و بين قيامين مستحيين

أى قيام قبل السجود ليكون خروراً من القيام و قيام بعد رفع رأسه قاله ابن عابدين ، ثم ذكر الاختلاف فى القيام الثانى .

(٣) قال الحافظ فى التقریب : ابن أبى لىلى عبد الرحمن و ابنه محمد و عيسى

و ابن ابنه عبد الله بن عيسى ، انتهى .

آخران عيسى ابن أبى لىلى و هو ثقة و ابن ابن أبى لىلى (١) و سعى ابن ابن لىلى أيضاً لا حاجة إلى يأنهما ههنا قوله [من رأى قبل التسليم خديته أصبح لما روى إلخ] و هو ما رواه النسائى و الترمذى (٢) عن عبد الله ابن بجنة قال صلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم قام فلم يجلس فقام الناس معه فلما قضى صلاته فطروا تسليمه كبر فسجد بسجدين و هو جالس قبل التسليم ثم سلم و أنت تعلم إن هذا كان فى أول الأمر و لم يبلغهم أمر السهو و لا السجود خفيف لو بدىء بالسلام أن يتبادر أحدهم إلى التكلم لا سيما و قد وقع أمر إمر فى صلاتهم خفيف أن يتبادروا إلى الكلام ففسد صلاتهم فلما شاع الأمر و ذاع لم يفتقر إلى ذلك فتفكر قوله [قال شعبة ثم حرك شفتيه] يعنى حرك شفتيه بإرادة أن يتكلم فوقع فى نفسى أنه يتكلم بهذا فتكلم به كما ظننت .

[باب ما جاء فى الإشارة] .

الإشارة لا تبطل الفرض و لا النفل إلا أنه فى الفرض مكروه بخلاف النفل و فعله النبي ﷺ تعليماً للجواز و استمر عليه إلى آخر عمره لئلا يظن نسخه قوله [فى مسجد بنى عمر بن عوف] هو مسجد قباء لأن النبي ﷺ كان يدخل فيه و صلى و كان الناس يأتون إليه حين يسمعون بقدومه الشريف فيسلبون عليه و هو فى الصلاة فيرد عليهم بعد الصلاة باللسان لكن كان يشير يده فى الصلاة قوله [لأن قصة حديث صهيب غير قصة بلال] و إن كانت الواقعة واحدة فلا ضير أيضاً فى ذلك لأنه يحتمل أن يكون رويت هذه الواقعة عنهما كليهما لكن الظاهر

(١) و هو عبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبى لىلى من رواة الستة ثقة .

(٢) سائق قريباً فى باب يحدق السهو قبل السلام و الرواية التى حكها الشيخ

من رواية النسائى و لعله اختارها لكونها أوضح من سياق الترمذى .

من فرق الاصع واليسد واقعتان (١) روى (٢) لابن عمر فرواهما كايرويا ،
وغرض الترمذى من ذكر ما ذكرهما دفع ما يؤول من الاضطراب فى رواية ابن عمر
أو من دونه بأنه روى بعضهم عن ابن عمر عن صهيب وبعضهم عن ابن عمر عن
بلال بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر روى عنهما جميعاً فلا اضطراب .

[باب التسييح للرجال و التصفيق للنساء]

قوله [التصفيق للنساء] لكن لا تقصد (٣) صلاتها بتسييحها ، كما اشتهر
وليس (٤) عليها أيضاً أن تضرب باطن كفها على ظاهر كف الثانية كما اشتهر
فيهم قال [على كنت إذا استأذنت ، إلخ] و غرضه عليه السلام أن يتوقف حتى يفرغ
من صلاته .

[باب ما جاء فى كراهية التشاؤب فى الصلاة] خص الصلاة ، و إن كان

(١) ومال شيخنا فى بذل المجهود على سنن أبي داود إلى أنها ثلاث روايات ،
روايتان لصهيب و رواية لبلال و أورد على الامام الترمذى أيضاً فارجع
إليه لو شئت .

(٢) بيناء الفاعل أى صهيب و بلال .

(٣) فى الدر المختار: ولو صفق أو سبحت لم تقصد و قد تركا السنة ، انتهى ،
وقال ابن عابدين : و صوتها ليس بعورة على الراجح و فى البحر عن الحلبة
أنه الأشبه و فى النهر هو الذى ينبغى اعتياده و مقابله ما فى النوازل نغمة
المرأة عورة : و فى الكافى لا تليّ جهرأ لأن صوتها عورة ومشى عليه فى
المحيط قال فى الفتح على هذا لو قيل إذا جهرت بالقراءة فى الصلاة فسدت
كان متجهاً ولذا منعها - عليه الصلاة والسلام - من التسييح بالصوت
لإعلام الامام بسره إلى التصفيق ، انتهى .

(٤) أى لا يجب عليها فلا ينافى قول الفقهاء إذ قالوا تفعل هكذا .

كراهة التأثوب عامة لمزيد اهتمام أمر الصلاة و لأنها المقصودة منها بالذكر و معنى كونه من الشيطان فرحه به لكونه للكسل و الغفلة و قلة المبالاة بالصلاة ، و يقال إن ذكر الأنبياء (١) في تلك الحالة أنهم كانوا لا يتأثبون يرتد التأثوب .

[باب ما جاء إن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم] و صلاة النائم على النصف من صلاة القاعد هذا بظاهره مشكل لأنه إن كان للمريض ، كما هو المنصوص في الرواية الثانية فليس الأجر للمريض على النصف ، وإن كان لغيره (٢)

(١) قال الزاهدي : الطريق في دفع التأثوب أن يحظر بياله أن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - ما تأثبوا قط ، قال القدوري : جربناه مراراً فوجدناه كذلك قال ابن عابدين : و قد جربته فوجدته ، كذلك قلت : و قد جربته مراراً داخل الصلاة و خارجها فوجدته ، كذلك و هذا من عجائب قدرته تعالى و علو شأن أنبيائه ﷺ .

(٢) و توضيح الاشكال أن حديث الباب لا يصح حمله على الفرض و لا النفل أما الأول فلأن الفرض لا يصح قاعداً بدون العذر فضلاً عن نصف الأجر ، و أما المنفوع فلا ينتصف أجره بل يعطى كاملاً ، و أما النفل فلا يصح نائماً بدون العذر عند الجمهور ، حتى قال الخطابي وابن عبد البر و غيرهما : أجمعت الأمة على المنع من ذلك ، قال الخطابي : كنت تأولت هذا الحديث على أن المراد به صلاة التطوع ، يعني للقادر لكن قوله من صلى نائماً يفسده لأن المضطجع لا يصلي التطوع ، كما يفعل القاعد لأن لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه رخص في ذلك فان صحت هذه اللفظة ، و لم يكن بعض الرواة أدرجها قياساً منه للمضطجع على القاعد ، كما يتطوع المسافر على راحته فالتطوع للقادر على القعود مضطجماً جائز بهذا الحديث قال : و قد رأيت الآن أن المراد بحديث عمر أن المريض المقترض الذي يمكنه أن يتحامل فيقوم مع مشقة فجعل أجر القاعد على النصف من أجر القائم ترغياً

فلا تصح صلاته نائماً أى مضطجعاً حتى يصح ترتب الأجر عليه و الجواب أن هذا للمريض الذى فيه استطاعة قيام ، لكنه يتعسر عليه فصلاة النافلة أجراها قاعداً على النصف من أجرها قائماً ، وهكذا المريض الذى يتعسر عليه القعود ، ولكنه يمكن له فهذا لو صلى الفريضة نائماً لم تجز لكنه لو تنفل مضطجعاً (١) مع قدرته على القعود على تعسر ، فله نصف أجر القاعد وهذا على المذاهب المشهورة ، وأما على مذهب الحسن (٢) فيجوز نافلته قائماً و قاعداً و نائماً مضطجعاً فلا إشكال حيثئذ في الحديث .

[باب فيمن يتطوع جالساً] الروايات الثلاث محمولات على أحوال أو المراد في قوله فإذا قرأ و هو قائم ركع و سجد و هو قائم القراءة المتصلة بالركوع ، يعنى لم يكن ليقراً حتى إذا أراد أن يركع قام (٣) فركع ، بل إن كان قرأ قاعداً فأراد

أنه له في القياس مع جواز قعوده ، قال الحافظ : و هو حمل متجه و يؤيده صنع البخارى حيث أدخل في الباب حديث عائشة و أنس و هما في صلاة المنقوض قطعاً ، انتهى ، قلت : و وجه الحديث بوجوه عديدة منها ما حمله الشيخ و فيه وجوه أخر بسطت في محلها .

(١) لم أر التصريح بذلك لكن مقتضى القواعد هو ذلك فان أحكام النوافل على التوسع و لذا قالوا إن أعني في التطوع بتوكاً و له نظائر كثيرة و لله در الشيخ ما أجاد .

(٢) و حكاه الحافظ وجهاً عن الشافعية ، و حكى عن بعض المالكية و غيرهم كما في الفتح .

(٣) فلو فعل أحد ذلك فقال ابن عابدين : الأفضل أن يقوم فيقرأ شيئاً ثم يركع ليكون موافقاً للسنة ، ولو لم يقرأ لكنه استوى قائماً ثم ركع جاز ، و إن لم يستو قائماً و ركع لا يجزئ لأنه لا يكون ركوعاً قائماً و لاركوعاً قاعداً ، انتهى ، كذا في الأوجز .

أن يركع قائماً قام فقرأ ثم ركع و على هذا تنفق الروايات كلها ، وأما الشروع قائماً ثم القعود فلم يثبت و لذلك كرهه (١) الامام و إن كان جائزاً عنده أيضاً .

قوله [و يرتلها حتى تكون أطول منها] أى زماناً يعنى يمتد زمان تلاوته إياها بترتيله فيها .

قوله [حدثنا الأنصارى] إلخ ، و قوله حدثنا أحمد بن منيع ، انتهى ، هذا بيان لاسنادى الروایتين المذكورتين قبل بقوله وروى وروى قوله [أخف الصلاة] أى من القدر الذى كنت قدرت فى نفسى أن أقرأ فعلم (٢) أن رعاية المقتدين واجبة و تخفيف الصلاة (٣) لمثل ذلك جائز .

(١) فى الدر المختار يتفضل مع قدرته على القيام قاعداً ابتداءً ، و كذا بناء بعد الشروع بلا كراهة فى الأصح كعكسه ، قال ابن عابدين : قوله و كذا بناء فصله بكذا لما فيه من خلاف الصاحبين قال فى الخزان و معنى البناء أن يشرع قائماً ثم يقعد فى الأولى أو الثانية بلا عذر استحساناً خلافاً لهما ، وهل يكره عنده ، الأصح ما قاله الحلبي وكتب عند قوله الأصح لافى هامشه فيه رد على الدر و الوقاية و النقاية و غيرها حيث جزموا بالكراهة ، انتهى ، قلت : و الجمهور على جواز الصورتين معاً و إن كانتا خلافتين ، كما بسطت فى الأوجز .

(٢) لأن الصلاة خير موضوع فما يؤدى إلى تخفيفها لابد أن يكون واجباً ، و لذا قال صاحب در المختار : يكره تحريماً تطويل الصلاة على القوم زائداً على قدر السنة فى قراءة و أذكار رضى القوم أولاً لاطلاق الامر بالتخفيف و فى الشربلالية ظاهر حديث معاذ أنه لا يزيد على صلاة أضعفهم مطلقاً و صح أنه ﷺ قرأ بالمعوذتين فى الفجر حين سمع بكاء صبي ، انتهى .

(٣) و استدلل بمحدث الباب على مسألة معروفة خلافة و هى الاطالة لادراك الجاني .

[باب ما جاء لا تقبل صلاة الحائض إلا بضمير] المراد بالحائض البالغة لا الحائضة حين هي حائض إذ لا صلاة لها ، ولما كان في العرف و اللغة إطلاق ذات الخمار على من بعض رأسها مكشوف شائناً ذاتاً قدر الامام الهمام القدر المغفور بربع الرأس قياساً على بعض الشروط التي هي سوى ستر العورة ، وقال لو انكشف أقل من ربع رأسها جازت صلاتها ، وإن كذا لا وهذا هو الحكم في الأعضاء المستورة من الرجل والمرأة ، وأما الشعر إذا انفرد من الخصلة ولم يبين أصله فحكمه حكم العضو المستقل يمنع كشف ربه جواز الصلاة ، كما في المجموعة من الشعور .

[وقال الشافعى : وقد قيل إن كان ظهر قدميها مكشوقاً (١)] لا خلاف في كون باطن قدميها من العورة فالواجب عليها أن تسجد بحيث لا يتكشف باطن قدميها ، وأما ظهر القدم ففيه خلاف و فصل الطحاوى بكونه عورة في الصلاة دون غير الصلاة ، و لكن الحرج مقتض جواز الصلاة وإن انكشف (٢) ظهر القدم .

[باب ما جاء (٣) في كراهة السدل في الصلاة] للسدل معنيان اشتغال الصماء ،

(١) أى يتنصبا و بين الشافعى على الظاهر ، كما يدل عليه السياق و به جزم في الارشاد الرضى ، و هذا مبنى على أحد الأقوال الثلاثة لمشايخنا في القدم ففي الدر المختار للحرمة لجميع بدننها حتى شعرها النازل في الأصح خلا الوجه و السكفين فظهر الكف عورة على المذهب و القدمين على المعتمد و صوتها على الراجع و ذراعيها على المرجوح قال ابن عابدين قوله على المعتمد أى من أقوال ثلاثة مصححة ، ثانيها : عورة مطلقاً ، ثالثها : عورة خارج الصلاة ، ثم بسط الأقوال في ذلك فارجع إليه لو شئت .

(٢) بل و لو باطن القدم ففي الهداية و يروى أن القدم ليست بعورة ، و هو الأصح و في الدر المختار على المعتمد .

(٣) و عما يجب التنبيه أن ما ذكره المصنف من تفرد غسل في حديث الباب ❦

للسدل معنيان اشتغال الصماء كما مر و أن يرسل جانبي الثوب على كتفيه لا يعقدهما إن كان صغيراً ولا يلقى الجانب الأيمن منه على الكتف اليسرى والجانب الأيسر منه على الكتف اليمنى و أما لو ألقى أحد الجانبين دون الآخر كره (١) أيضاً، وأما إذا ألقاهما على الكتفين ثم بقى متديلاً فلا كراهة إذن وكذلك لا كراهة فيما إذا ألقى على كتفه اليسرى جانب الثوب الأيمن ثم ألقى ما كان يتدلى منه على الكتف اليسرى أيضاً و وجه كراهة السدل بمعنىه أن اليهود تفعله و ما يلزم فى القسم الأول من قصور فى أداء الأركان و فى القسم الثانى من التعثر بأذنيه و بذلك علم كراهة ما يلقى الناس فى أعناقهم من قلادة (٢) منسوجة من الغزل إذا لم يعقدها إذا كان وضع لبسها معقودة ، وأما إذا لم يكن وضع اللبس فيها إلا غير معقودة فلا كراهة إذا لم يضر بأداء الأركان و أما فى غير الصلاة فليلبسها كيف شاء و أما ما قال بعضهم من كراهة السدل إذا لم يكن عليه إلا ثوب واحد فالظاهر أن هذا فى القسم الذى بينا من قبل لإلقاء جانب على كتف دون الآخر إذ لو ألقى على المعنى المشهور من السدل وهو إرسال جانبيه على جانبيه من دون أن يلقى على الكتف مرة أخرى لا يكون للكره معنى إذ لا تصح الصلاة حينئذ أصلاً ، وأما إذا حمل على اشتغال الصماء فلا وجه لتخصيص كونه صاحب ثوب واحد بل وجه الكراهة مطرد بل اللاتق إذن (٣) عدم الكراهة لمن ليس

— مشكل فله متابعة عند أبى داؤد من حديث سليمان الأحول و من حديث

غيره عند البيهقى و غيره فليحرر .

(١) و فيه خلاف لبعض مشايخى إذ مالوا إلى أنه ليس بسدل .

(٢) التى يسمونها « كاو بنسد » و المعنى إذا ألقى طرفها على الصدر ولا يلففها على العنق .

(٣) لما يحصل فيه غاية التستر ولقائل أن يقول يمكن التفضى عنه بأن يعقده على

عنقه و يخرج يديه .

له إلا ثوب .

[باب ما جاء في كراهة مسح الحصى في الصلاة] .

الحصى جمع ، و الواحد حصاة و مسح الحصى و غيرها إذا لم يمكن السجود عليها جائزاً من غير كراهة و أما إذا كان له بد منه فلا يخلو عن كراهة و ذكر في بعض الروايات لفظ مرتين أيضاً وأياً ما كان فالعدد غير مقصود و لا الرخصة متوقفة عليه بل المناط في ذلك هو الضرورة ما كانت و أما قوله عليه السلام فإن الرحمة تواجهه فتنبه على علة المنع و استنبط الفقهاء منها المسائل الكثيرة فما فيه اشتغال بما هو غير الصلاة فإن كان لاصلاحها ذاتاً أو لابقاء خشوعها و خضوعها لا يكون له فيه كراهة و إن كان غير ذلك فلا يخلو عن كراهة و أما ما اشتهر بينهم من كون الحركات الثلاثة أو الفعل بأكملها يديه مفسداً للصلاة فليس بشئ إذ يرد ما لا يمكن إنكاره و رده من الروايات [و معيقب هذا] من سبقة القلم أو ذكر طرداً للباب و لا يبعد أن يقال حديث معيقب المذكور من قبل إنما هو في إجازة المسح و الغرض من قوله و في الباب عن معيقب أنه يروى حديث كراهة مسح الحصى أيضاً [و قول المؤلف كانه روى عنه رخصة إلخ] كانه رأى بذلك إجازة في أن يفعل ذلك مرة من غير ضرورة (١) و لا يتم فإن مواضع الضرورات مستثناة مع أن أصل المسألة مسلم لنا أيضاً قوله [إلا من حديث غسل إلخ] يشكل عليه أن أبا داود أخرجه من حديث سليمان الأحول عن عطاء و أخرجه البيهقي بطريق ثم قال و قد روى من وجه آخر عن النبي ﷺ .

(١) و احتاج الشيخ إلى هذا التوجيه لأن الضرورة لا تنقيد بالمرة الواحدة بل قد يحتاج إلى الأخرى كما تقدم قريباً في كلام الشيخ لكن يشكل عليه ما في الهداية و لا يقبل الحصى لأنه نوع عبث إلا أن لا يمكنه من السجود فيسويه مرة لقوله ﷺ مرة يا أبا ذر و إلا فذر ، انتهى . نعم أشار ابن عابدين إلى ما أفاده الشيخ .

[باب ما جاء في كراهة النفخ في الصلاة] .

قوله [ترب وجهك] هذا أمر منه تبرك النفخ دلالة وضماً لا مطابقة وصريحاً فلذلك تراهم اختلفوا في قطع النفخ وعدم قطعه للصلاة فقال بعضهم إنما نهوا عن النفخ لكونه مفوت سنة الترتيب ولا فساد فيه ولذلك لم يأمره بإعادة الصلاة وقال الآخرون القائلون بفساد الصلاة أن عدم بيان الراوى أمره بالإعادة لا يدل على عدم الأمر وقال الامام الهلم إن لم تخرج الحروف بنفخه لا تفسد صلاته وإن ظهرت به الحروف دخل نفخه في حد الكلام .

[باب ما جاء في النهي عن الاختصار (١)] ويعلم بذلك أن هيئة الجبابة والأكاسرة (٢) مكروهة وكلما بعد من السنة فكراهته على قدر بعد السنة وقرب هيئة المتكبرين ويعلم بحديث الباب أن النهي عن التشبه لا يتخصص (٣)

(١) قال الشيخ في البذل : اختلفوا في تفسير الاختصار والمشهور في تفسيره أن يضع يده على خاصرته وقيل أن يمسك يديه بخصرة أى عصاً يتوكأ عليها وأنكره ابن العربى وقيل أن يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين وقيل أن يحذف في الصلاة فلا يمد قيامها وركوعها وسجودها وقيل يختصر الآيات التى فيها السجدة في الصلاة حتى لا يسجد لتلاوتها ولما الحكمة في النهي فقل لأن إبليس ابيض ، مختصراً ، وقيل لأن اليهود تكثر من فعله فنهى عنه كراهة للتشبه بهم وقيل لأنه راحة أهل النار وقيل إنه فعل المختالين والمتكبرين وقيل شكل من أشكال أهل المصائب والجمهور على كراهة الخصر في الصلاة وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعى وذهب أهل الظاهر إلى تحريمه انتهى مختصراً ، وبالأول قال أحمد أيضاً كما فى المعنى .

(٢) جمع كسرى وهو اسم كل ملك الفرس .

(٣) هكذا فى الأصل والظاهر من سياق العبارة لفظ لا يفصل فأمل .

بين حضور المشبه به وغيوبته فان التشبه بالشيطان لما كره و هو غائب عن أعينا وغير مرئى فكذلك يكون فى غيره أيضاً فما فيه تشبه باليهود و يكره وأن لم يكن اليهود فى بلدهم هذا [ذلك كفل الشيطان] فانه ليس له الأهم أن يحرم ابن آدم من النصيب (١) الاخرى فكلما كان حرمان ابن آدم أكثر كان حظ الشيطان أوفر فأول همه أن يكفر بالله أو يشرك به فيكون جلسه فى جهنم أعاذنا الله منها ثم أن يرتكب كبيرة أولاً فصغيرة أو ترك سنة و إلا فستحب أو ما هو مندوب وههنا لما كان فى كف الشعر ترك سجوده كان المقدار الحاصل من سجود الشعر قد نقص من حظ ابن آدم فكان ذلك كفلاً للشيطان من غير ريب أو رجم غيب و قد أسلفنا شيئاً من ذلك فيما سبق أيضاً ولا يبعد أن يقترح من هذا المقام أى من رواية أبى رافع للحسن حديثاً و هو فى الصلاة و إقباله على الصلاة و تركه ما كان عليه من الغضب أن ما اشتهر بينهم من فساد الصلاة باخذ الامام عن خلفه مالا ضرورة له إليه من القراءة و كذا عن ليس خلفه شيئاً ليس بشئ يعتد به بل الصحيح أن الرجل إذا ألقى على غير إمامه أو على إمامه و قد كان قرأ مقدار ما يجوز به الصلاة فان أخذ القارى بمجرد فتحه من غير أن يذكر فصلاته فاسدة (٢) لا محالة وأما إذا علم بعد فتحه وتذكر من نفسه أن القرآن نعم كذلك فصلاته جائزة وهكذا

(١) قال المجدد: الكفل بالكسر الضعف والنصيب والحظ وخرقة على عتق الثور تحت النير ، انتهى .

(٢) هو كذلك فى غير مؤتمه و أما فى الأخذ عن مؤتمه فبنى على أحد القولين و رجحوا القول الآخر فى الدر المختار و فتحه على غير إمامه (يفسد) و كذا الأخذ إلا إذا تذكر فلا قبل تمام الفتح بخلاف فتحه على إمامه فانه لا يفسد مطلقاً قال ابن عابدين : قوله بكل حال أى سواء قرأ الامام قدر ما تجوز به الصلاة أم لا انتقل إلى آية أخرى أولاً تكرر الفتح أم لا وهو الأصح ، انتهى .

في غيره من التعليم و التعلم إذا وقعا في الصلاة فإن عمل به من غير أن تكون ذلك مستنداً إلى قصده القلبي و اعتقاده لم تصح صلاته و إلا فقد صحت و أنت تعلم أنه قلما يسمع الحافظ الساهي ثم لا يتذكر إذا ألقى إليه غيره قوله [الصلاة مشى مشى تشهد في كل ركعتين] هذا يفيد ركبة التشهد في النافلة والفريضة ككثيرهما لكن فعل النبي ﷺ و هو ترك الاعادة من ترك التشهد الأول و جبره بسجدة السهو أخرج الفريضة عن هذا العموم [و تمنع يديك] إن كان عطفاً على الصلاة فظاهر و إن عطف على تشهد فإن مقدرة [ترفعهما] هذا تفسير لقوله تمنع و قوله مستقبلاً إلخ من لفظ الحديث و هذا يثبت الدعاء بعد الصلاة برفع يديه كما هو المعمول و إنكار الجملة عليه مردود قوله [فهو كذا و كذا] هذا اللفظ قد يكون من كلام الراوى إذا نسي قوله ﷺ و احتاط في بيانه و قد يكون من كلامه عليه السلام إذا لم يصرح بالحديث و اكتفى بالسكينة و التخشع بالقلب و التضرع باللسان لمقابلة التمسك فهو لسائر الأعضاء .

[باب التشيك] قوله [فلا يشكن بين أصابعه] فانه في صلاة ولا التشيك في شئ من أركان الصلاة و لا تخصيص بالتشيك بل يحترز عن سائر ما ينشأ في الصلاة من الكلام و غيره إلا ما لا بد منه من الأقوال و الأفعال .

[باب طول القيام في الصلاة] قوله [أى الصلاة أفضل] اعلم أن لفظة « أى » إذا دخل على المرفع بلام التعريف فالمراد تعيين جزء من أجزاء ما دخلت عليه و إذا دخلت على منكر فالمقصود حينئذ تعيين فرد بين أفرادها فالمراد في قوله « أى الصلاة أفضل » أن أى أجزاء الصلاة أفضل من غيره فهذا نص على أن طول (١) القيام أحب فلا يعارضه ما ورد في الرواية الآتية من بعد عليك

(١) وبه قالت الحنفية مع الاختلاف فيما بينهم و روى عن محمد . أفضلية كثرة

السجود كما حكاه ابن عابدين وقال النووي في المسألة ثلاثة مذاهب أحدها .

بالسجود إذ غاية ما لزم بذلك فضيلة الصلاة نفسها على غيرها من العبادات و ليس فيه تفضيل بعض أجزائها على بعض إذ ليس المراد بكثرة السجود السجود نفسها من غير أن تكون في الصلاة مع أن ما ترتب على السجود من دخول الجنة مرتب على القيام أيضاً و ما ترتب على القيام من الأفضلية لم يترتب على السجود وقال ابن مسعود لا أفضل من السجود إذ فيه غاية المذلة و أنت تعلم أن اختيار الذل لتحصيل العز لا غير و في طول القيام تلاوة القرآن الكثير و هى مكاملة به سبحانه و تعالى و مصاحبه (١) قوله [في باب ما جاء في كثرة الركوع و السجود فسكت عنى ملياً و هذا السكوت كان ليكون الجواب أوقع في نفس السائل لحصوله بعد انتظار كثير أو يكون السبب في ذلك تعيين عمل مما يدخل الجنة يناسب السائل أو لأن الجواب لم يستحضر بعد قوله [جزء بالليل] أى مقدار من القرآن عينه للقراءة في الليل و أنت تعلم أنهم لم يحكموا في فضل أحدهما على الآخر بما فيه شفاء فالقول للامام الهمام .

[باب ما جاء في قتل الأسودين في الصلاة] .

و يقاس عليهما ما فيه معناه من غيرهما من الشغل عن الصلاة قوله [و القول الأول أصح] الظاهر هو التغاير بين هذين القولين كما فهمه الحافظ الترمذى ويمكن أن يجمع بينهما بأن المانعين عنه إنما منعوا إذا كان بعيداً عنه بحيث

— أن تطويل السجود و تكثيره أفضل حكاه الترمذى و البغوى عن جماعة و من قال بذلك ابن عمر ، و الثانى أن تطويل القيام أفضل و إلى ذلك ذهب الشافعى و جماعة ، و الثالث أنهما سواء و توقف أحمد بن حنبل و لم يقض فيها كذا في البذل ، قلت و مال ابن العربى إلى قول إسحاق فقال القيام بالنافلة في الليل أفضل و السجود و الركوع بالنهار أفضل .

(١) عطف على قوله مكاملة أى مصاحبة معه عز اسمه بواسطة كلامه .

لا يشغله عن صلاته ، وأما إذا قطع خشوعه وشغله عن صلاته فظاهر حالهم (١) أنهم لا يمنعون ، والدليل على ذلك ما أوردوا في الدليل من قولهم أن في الصلاة لشغلا فالظاهر من هذا هو الذي قلنا إذ الشغل في قتل الحية إنما يضر بالصلاة إذا لم تكن تشغله وأما إذا شغلته عن صلاته فالشغل في صلاته بالغير إنما يكون إذا لم يقتله وأما إذا قتله فلا يبقى له شغل إلا صلاته والحاصل أن اشتغاله بقتل الحية إذا لم يشغله عن صلاته اشتغال بما ليس من أمر الصلاة وأما إذا شغلته عن صلاته فاشتغال بقتله هو عين الفراغ للصلاة و معنى أن في الصلاة لشغلا أن في الصلاة

(١) و لذا أباحت الجمهور منهم الأئمة الأربعة جواز القتل واختلفوا هل يفسد الصلاة أم لا ؟ قال في البدائع و قتل الحية والعقرب في الصلاة لا يفسدها لقول النبي ﷺ اقتلوا الأسودين الحديث ، وروى أن عقرباً لدغ رسول الله ﷺ فوضع عليه لعله الحديث ، وقد تبين أنه لا يكره لأنه ﷺ ما كان ليفعل المكروه خصوصاً في الصلاة ولأنه يحتاج إليه لدفع الأذى فكان موضع الضرورة هذا إذا أمكنه القتل بضربة واحدة كما فعل رسول الله ﷺ وأما إذا احتاج إلى معالجة و ضربات فسدت صلاته كما إذا قاتل في صلاته لأنه عمل كثير ليس من أعمال الصلاة و ذكر شيخ الإسلام السرخسي أن الأظهر أن لا تفسد صلاته لأن هذا عمل رخص فيه للصلي فأشبهه المشي بعد الحدث و الاستقاء من البير و الوضوء انتهى ، كذا في البذل ، قلت : لكن جواز البناء في الحدث منصوص بخلاف حديث الباب ولذا قيده الجمهور بالعمل القليل منهم الخفية كما في عامة الفروع و منهم الشافعية كما في ابن ارسلان وقال ابن العربي : يقتلها إذا خاف منها على نفسه أو على غيره أو كانت دابة منه و تمكن منها بعمل يسير فان خاف منها و كانت بعيدة و كان عملاً كثيراً قتلها و استأنف الصلاة ، انتهى .

مشغولية بالرب سبحانه عن غيره ، ثم لا يذهب عليك أن أصل إطلاق الأسود على كل ما فيه السواد من أى جنس كان ثم صار من الصفات الغالبة للحية فالمفهوم من إطلاق الأسود إذا أطلق ولم يقيد الحية السوداء ثم كثر استعماله في كل قسم منها كان فيه سواد أو لا ، وفي قوله الأسودين الحية والعقرب تغليب إذ العقرب ليس السواد من صفاتها و لا الأسود من أسمائها .

[باب ما جاء في سجدة السهو قبل السلام] .

فيه خمسة مذاهب (١) كما بسطه الترمذى مذهب الامام أنه بعد السلام وإن جاز أن يسجد قبل السلام مذهب الشافعى أنه بعد السلام (٢) ولم يجوز (٣) قبل السلام لأنه رأى ما سوى ذلك منسوخاً فكيف يجوز العمل بما قد نسخ و مذهب مالك أن السجدة في الزيادة (٤) بعد السلام و في النقصان قبله و مذهب أحمد

(١) و ههنا مذهب سادس لداود فجري على ظاهره و قال لا يشرع بسجود السهو إلا في المواضع الماثورة و ثلاثة مذاهب أخرى فجعلها تسعة مذاهب بسطت في الأوجز واكتفى الشيخ تبعاً للترمذى على الخمسة المشهورة .
(٢) هكذا في الأصل وهو سابقة قلم و الصواب بدله أنه قبل السلام و لم يجوز بعد السلام ويدل على ذلك كلام الشيخ الآتى في مذهب أحمد .

(٣) أخذ الشيخ من قوله الآتى أن سجود السهو قبل التسليم ناسخ لغيره من الأحاديث ، ومعلوم أن العمل بالمنسوخ لا يجوز لكن عامة قلة المذاهب حكوا الإجماع على جواز الأمرين قال الحافظ في الفتح نقل الماوردى و غيره الإجماع على الجواز وإنما الخلاف في الأفضل و كذا أطلق النووي انتهى ، كذا في الأوجز فتأمل .

(٤) و إذا اجتمع النقص والزيادة فقالوا بالسجود قبل السلام تغلياً للنقص كما في الأوجز ،

أن السجود فى السهو المأثور عنه ﷺ إنما يكون على وجهه ، وفى غيره كذهب الشافعى من أنه قبل السلام ومذهب إسحاق أن المأثور على وجهه و غير المأثور عنه ﷺ يعمل فيه على قول مالك فأما ما رجح به الامام ما اختاره من المرام فهو أن فعل النبى ﷺ فى سجود السهو مختلف سجد مرة قبل السلام و مرة بعده فرجحا أحدهما بقوله و حوزنا كلا الأمرين و لو ثبت أيضاً أن آخر فعله كان هو السجود قبل السلام فليس ذلك نصاً على نسخ ما فعل قبل ذلك ولعله فعل ذلك الآخر لبيان الجواز و ظنى أن حديث القول أيضاً عارضه حديث القول الثانى (١) فالترجيح حيثئذ بالقياس و القياس يقتضى الفصل بالسلام لأن الجابر لشيئ إنما يكون غيره كما جبرت السنن بالسنن والآثار فوجب إتيانه بالسجود بعد فصل الجابر من المجبور بالسلام ليستدل بذلك على أنه غيره آتى به للجبر ولكن لما كان القول و الفعل وارداً فى كلا الأمرين لم تقدر على المنع من شئ منهما حتماً ، واستدل الشافعى على مرامه بكون رواية حديث قبلية السلام متأخرى الاسلام و أنت تعلم أن دعوى النسخ من غير برهان نداء من بعيد واستدل مالك بما ورد عن النبى ﷺ من الروايات على الوجه الذى ذهب إليه و أنت تعلم أن رواية (٢) شعبة التى تقدمت فى باب ما جاء فى

(١) فقد ورد فى حديث الحدرى و غيره فى الشك فى الصلاة بلفظ ولين على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قل أن يسلم إلا أن الروايات التى وردت فيها السجدة بعد السلام قولاً و فعلاً أكثر و أفسر .

(٢) هكذا فى الأصل و الظاهر أن فيه سقوطاً من الناسخ و الصواب مغيرة بن شعبة ثم هذا الحديث أخرجه أحمد و أبو داؤد و الترمذى ، و قال حسن صحيح ، وقال النووى : فى الخلاصة روى الحاكم فى المستدرک نحوه من حديث سعد بن أبى وقاص و من حديث عقبة و قال فى كل منها صحيح على شرط الشيخين كذا فى الأوجز .

الامام ينهض في الركعتين ناسياً من رواية الشعبي قال صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين فسيح به القوم و سيج بهم فلما قضى صلاته سلم ثم سجد بسجدة السهو وهو جالس ثم حدثهم أن رسول الله ﷺ فعل بهم مثل الذي فعل ترد على مذهب (١) مالك أحسن ردد يحيره في مذهبه حيرة لا يرجى منها تخلص فانه ﷺ سجد بعد السلام مع نقص في الصلاة لا زيادة و هذا الأخير يرد على المذهبين الباقيين أيضاً .

[باب ما جاء في سجدة السهو بعد السلام والكلام] .

هذا لأمر وله إلا ما رواه العيني بإسناد حسن (٢) أنه وقع مثل هذه القصة بعينها في أيام عمر فاستأنف الصلاة بمحض من الصحابة فلم ينكر عليه أحد مع تأكيدهم أن ينهوه على ما أنكروه منه فكان ذلك لعله بنسخ الكلام سهواً في الصلاة أيضاً لأنه كان في تلك القصة مع النبي ﷺ حين وقعت كما صرح به الرواة في رواياتهم ثم الكلام (٣) إن كان من الأذكار (٤) لم تفسد وإن كان من قيل كلام الناس فسدت ، قوله [والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا إذا صلى الرجل الظهر خساً فصلاته جائزة وسجد بسجدة السهو وإن لم يجلس في الرابعة]

(١) وأيضاً يخالف قول المالكية ما ورد من أحاديث الشك في الصلاة من أنه يني على ما استيقن و يسجد بسجدة قبل التسليم فان هذا الشك دائر بين التمام و الزيادة وكان حقه السجدة بعد السلام ولذا احتاج المالكية كالباجي وغيره إلى توجيه هذه الروايات كما في الأوجز .

(٢) قال اليموي أخرجه الطحاوي و هو مرسل جيد ، انتهى .

(٣) و سيأتي الكلام على الكلام في كلام الشيخ قريباً .

(٤) أى بشرط أن لا يقع في الجواب و إلا فيدخل في كلام الناس كما صرح

به أهل الفروع .

هذا تعرض بالأحناف في تفصيلهم بين ما جلس في الرابعة و بين ما لم يجلس فيها بأن فرقه هذا مخالف للحديث فان الرواية لم تفصل بينهما ، والجواب أن واقعة الفعل لا عموم لها فان قيامه ﷺ من الرابعة إلى الخامسة لا يخلو من أن يكون قبل القعود أو بعده فان كان بعده لم يثبت الحكم فيها إذا قام قبله وإن كان القيام إلى الخامسة قبله لم يثبت الحكم فيها إذا قام إلى الخامسة بعده فعليكم أن تثبتوا أحد هذين (١) الشقين أو وقوع الفعل الواحد منه ﷺ بحيث يشملهما ، ولنا أن نقول إن وضع السجدة لسهو إنما هو لانجبار ما يقع من النقصان في الواجبات كما هو مسلم للفرق بين فلو تطرق نقص في الأركان لا يجبر بسجدة السهو ولذلك أمر النبي ﷺ في الرواية الآتية للمساهي أن يبن على أقل المرتبتين اللتين شك فيهما لئلا يلزم نقص في الأركان إذ لو كان كذلك لم يجبر بسجدة السهو فلما كان كذلك كان الفرق بينهما إذا جلس في الرابعة وبينما إذا لم يجلس بينهما لا يخفى وجهه ومعنى كون التخليط حظ (٢) الشيطان سروره بالاساءة بالمصلي و إنه يضع فيه وقته و قد ينجر ذلك إلى مفاسد عديدة .

[باب ما جاء في التشهد في سجدة السهو] .

فوله [فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم] هذا ظاهر في إثبات ما ذهب إليه الامام من إثبات (٣) التشهد بعد سجدة السهو ولا يخفى أن تركهم أحاديث

(١) ولا يشكل على الخفية إلا بعد إثبات أنه ﷺ لم يجلس على الرابعة و هو لم يثبت بعد بل هو محتمل و لا يحتاج الخفية إلى إثبات القعدة كما هو ظاهر لأنهم قالوا إن القعدة فرض كما هو ثابت فلا يترك إلا بنص يخالفه صريحاً لا بمحتمل على أن حمل فعله ﷺ على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه كذا في الأوجز .

(٢) و هذه اللفظة لم ترو في حديث الباب لكن تروى في روايات السهو ففسرها الشيخ تكميلاً للفائدة .

(٣) ومذاهب الأئمة في ذلك كما في الأوجز ، قال ابن قدامة : يكبر للسجود

التشهد بعد اتفاقهم على أن زيادة الثقة معتبرة رفض للقاعدة المقررة و لذلك ترى
الامام قال بالتشهد بعد سجدة السهو و حمل الروايات التي لم يذكر فيها ذلك على أن
الراوى لم يذكره كما لم يذكر في حديث أبى هريرة السلام بل قال ثم سجد مثل سجوده
أو أطول فليحفظ قوله [وقال أصح من الحديث الخ] هذا تعريض بالخفية في
أخذهم حديث الأكل في الصائم دون المصلى (١) مع أن الثاني أصح من الأول
والجواب (٢) مشهور ، وأيضاً ففيه تعريض بالفرق بين العمد والسيان في أكل
الصائم دون (٣) أكل المصلى فهما سواء في الصلاة ثم إن هؤلاء استدلوا برواية

والرفع منه سواء كان قبل السلام أو بعده فإن كان قبل السلام سلم عقبه
وإن كان بعده تشهد و سلم سواء كان محله بعد السلام أو كان قبل السلام
ففسيه إلى ما بعده و هذا مذهب الحنابلة و به قال الشافعى وفي الاستذكار
أن البويطى نقل عن الشافعى أنه رأى التشهد بعدهما واجباً و أما إذا سجد
بعد السلام فهل يتشهد بسط فيه الاختلاف ، وقال في آخره نقل المزنى في
المختصر قال سمعت عن الشافعى يقول إذا كاتنا بعد السلام تشهد وإن كانت
قبل السلام أجزاء التشهد الأول وقال عياض و مذهب مالك إذا كاتنا
بعد السلام يتشهد ، واختلف عنه هل يتشهد قبل السلام وقال العيني عندنا
يتشهد وعند الشافعى في الصحيح لا يتشهد ، انتهى ما في الأوجز مختصراً ،
و في الدر المختار : سجدتان وتشهد وسلام لأن سجود السهو يرفع التشهد
قال ابن عابدين : أى يرفع قراءته حتى لو سلم بمجرد رفعه من سجدة
السهو صحت صلاته و يكون تاركاً للواجب ، انتهى .

- (١) أى دون حديث الكلام للمصلى وهو حديث أبى هريرة المذكور .
- (٢) لعل الشيخ أراد ما هو المشهور بين العلماء أن حالة الصلاة مذكورة فاعتبر
السهو فيها مفسدة بخلاف الصوم .
- (٣) هكذا في الأصل والظاهر عندى دون الكلام للمصلى إذ لا تعرض في الرواية .

ذى الدين الواردة في الباب على أنه لو تكلم أحد في صلاته (١) خطأ أو نسياناً لم تفسد صلاته و أيضاً فانهم احتجوا على مرامهم هذا (٢) بما ورد من أن ابن مسعود حين قدم من الحبشة سلم على النبي ﷺ و هو يصلي فلم يرد عليه وقد ثبت أن قدمه كان بمكة فلم أن الكلام إنما كان نسخه بمكة ، وأثبت الاخفاف في جوابه أن قدمه كان بالمدينة و الحق أنه قدم مرتين آتياً أولاً بمكة ثم لما رأى المشركين لا يألون عن الايذاء ولا يقصرون عن الذئ كانوا عليه قبل رجوع إلى الحبشة ثانياً ثم لما قدم النبي ﷺ بالمدينة مهاجراً و شاع الخبر قدم ابن مسعود (٣) هناك فلا

■ لأكل المصلي وإنما تعرضوا بكلام المصلي و حاصل قولهم تمثيل كلام المصلي

بأكل الصائم في التفريق بين السهو و العمد قائل .

(١) هذا مذهب الشافعية و في الأوجز أن الأئمة الأربعة بعدما أجمعوا على أن

من تكلم في صلاته عالماً عامداً وهو لا يريد إصلاحها إن صلاته فاسدة ،

كما نقل عليه الإجماع ابن المنذر و غيره اختلفوا في بعض أنواع الكلام

و اختلفت الروايات عن الامام أحمد كثيراً و التي استقرت عليها الروايات

عنه أن الكلام يفسد الصلاة مطلقاً وهو قول الحنفية قولاً واحداً ، وقالت

الشافعية يطلها الكلام العمد و لو لمصلحة الصلاة مع العلم بتحريمه وإنه في

صلاة فلا تبطل بقليل الكلام ناسياً للصلاة أو سبق إليه لسانه و جهل

تحريمه فيها . وقالت المالكية في الراجح من مذهبه أن قليل الكلام لا يصلح

الصلاة لا يفسد وإن كان عمداً وقال سحنون : ما في قصة ذي الدين وقع

على غير القياس فيقتصر به على مورد النص ، انتهى ما في الأوجز مختصراً .

(٢) رواه الشيخان وغيرهما و لفظ البخاري كما نسلم على النبي ﷺ و هو في

الصلاة فيرد علينا ، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا

و قال إن في الصلاة شغلا وحق الحافظ في الفتح أن رجوعه كان مرتين .

(٣) قال اليموي : أما ما زعمه ابن حبان من أن تحريم الكلام كان بمكة فهو ■

يتم الجواب إلا بما نقلنا من العيني من أن مثل هذه القصة قد وقعت في أيام عمر فاستأنف الصلاة ولم ينكر عليه في ذلك أحد مع أن عمر نفسه كان في قصة ذي الدين هذه صلى مع رسول الله ﷺ فلا يتوهم خفاء القضية عليه أيضاً ، إذ قد ورد في الروايات أنه كان فبهم أبو بكر وعمر (١) فهاباه أن يكلماه ، وأما ما قالت الشافعية من أن أبا هريرة كان أسلم زمن خيبر وهو يروى حديث الكلام في الصلاة مع أن قوله تعالى « وقوموا لله قانتين » كان نزوله بمكة فلم أن المنهى عنه من الكلام هو الذي يكون عن عد و كلام الخاطي و الناسي غير مفسد ، فالجواب عنه أما أولاً فإن الراوى كثيراً ما يروى عن صحابي آخر و لا ينافيه لو وقع في إحدى الروايات نسبة الفعل إلى أبي هريرة نفسه بقوله صلينا (٢) فإن ما فعله بعض

باطل قد رده غير واحد من أهل العلم ، و أما ما قال ابن مسعود أن ذلك وقع لما رجعنا من عند التجاشي فانما أراد به الرجوع الثاني من أرض الحبشة إلى المدينة والنبي ﷺ يتجهز إلى بدر وإليه ذهب الحافظ ابن حجر في الفتح ، و أما ما زعمه البيهقي من خلافه فقد رده العلامة ابن الترمكاني في الجوهر النقي ، انتهى .

(١) كما ورد في رواية الشيخين و غيرها

(٢) مال إليه الطحاوي فحمله على المجاز و استشهد عليه بقول الزال : قال لنا

رسول الله ﷺ وهو لم يدركه و بقول طاؤس : قدم علينا معاذ ابن جبل وهو لم يحضره و بقول الحسن : خطبنا عتبة بن غزوان و هو لم يشهده إنما يريدون بذلك قومهم قلت : وروى عن أبي هريرة بنفسه أمرنا رسول الله ﷺ بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً ثم لما كرر السؤال قال : حدثني الفضل ، و رواية مسلم بلفظ ينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ ، قال النيموى : ليس بمحفوظ ، ثم ذكر الكلام عليه قلت : ويدل عليه أن ابن عمر نص بأن إسلام أبي هريرة كان بعد ما قتل ذو الدين أخرجه —

قوم ينسب إليهم كلهم وهو غير قليل في المحاورات كما قال الله تعالى مخاطباً ليهود زمانه ﷺ : و إذ أنجيناكم من آل فرعون ، الآية مع أن الانجاء والأفعال التي ذكرت بعده لم تكن وقعت إلا من آبائهم (١) و لهم وكذلك قوله تعالى : و إذ قتلتم نفساً فادارأتم فيها ، الآية ، وأما ثانياً فبأن البقرة مدنية ولذلك رأى الشافعية يذهبون في تفسير هذه الآية إلى معانٍ آخر غير ما هو الظاهر المطابق للروايات فإن زيد بن أرقم روى (٢) : إنا كنا نتكلم خلف النبي ﷺ في الصلاة إلى أن نزلت هذه الآية ثم فرع على نزولها سكوتهم حيث قال فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام فكيف يمكن أن تكون الآية مدنية (٣) وأما ثالثاً فلأن زيد بن أرقم راوى هذه الرواية التي ذكرناها لما كان من الأنصار وهو نفسه قائل بأننا كنا نتكلم خلفه فكيف يمكن تأويله وحمله على أن ذلك كان في مكة وكان النسخ هناك ، فإن قيل إسناد الكلام إليهم كإسناد الصلاة إلى أبي هريرة فإن زيد بن أرقم لعله روى هذا الكلام عن غيره و إنما نسب إليه كنسبة أبي هريرة الصلاة إلى نفسه قلنا هذا مع منافاته لكون الآية مدنية يرد أن الناس ما كانوا (٤) بمكة كانوا يصلون لأنفسهم فرادى لا خلفه ﷺ ، ويقوى ذلك ما ورد في أبي داود من أنهم حين جاء بهم معاذ وهم في الصلاة أخذوا في الإشارة إليه وقال فيه أيضاً إن المسبوق كان يخبر في أثناء

الطحاوى قال التيموى : رجالهم كلهم ثقات إلا العمرى فاختلف فيه ، قواه غير واحد وضعفه النسائي وغيرهم ثم أثبت أن حديثه لا ينحط عن درجة الحسن سيما في نافع و هذا من روايته عن نافع .

(١) أى ووقعت آباؤهم .

(٢) قال التيموى : رواه الجماعة إلا ابن ماجه قلت : و سياق عند المصنف في التفسير و سياق شئ من الكلام عليه في التقرير والحاشية .

(٣) كذا في الأصل و الصواب على الظاهر بدله مكة .

(٤) أى ما داموا بمكة .

الصلاة بما سبقه من الركعات مع أن معاذاً لم يكن بمكة حرسها الله تعالى .

[باب ما جاء فى الصلاة فى النعال] .

قوله [قلت لأنس بن مالك أكان رسول الله ﷺ يصلى فى نعليه قال نعم] كان السائل رأى أنس بن مالك يصلى فى نعليه فاستبعد ذلك لعدم العرف مع قوله تعالى « فاخلع نعليك إنك بالواد المقدس » الآية فإن ظاهر الآية يقتضى أن لا يدخل المسجد بنعليه فأجاب عن ذلك أنس بن مالك بقوله نعم أى ﷺ ، والقصة مشهورة أن النبي ﷺ كان يصلى بأصحابه يوماً فأتى نعليه فألقوا نعالهم فلما قضى سألهم فى إلقائهم نعالهم فقالوا رأيناك فعلت هذا إلى آخر ما قال وهذا يفيد فائدتين: الأولى أن الصلاة فى النعال لم تكن من خصائص النبي ﷺ بل الجماعة خلفه كانت متعلقة والثانية أن إلقاء النعل إنما كان لأجل النجاسة عند الشافعى (١) والقدرة التى تستفر عنها الطيبة عندنا فلا ضير (٢) فى الصلاة فى النعال إذا كانت طاهرة لأنها كالملبوسات الأخر

(١) أى فى قوله القديم وجديده كالجهور أن النجس يفسد وإن لم يعلم به حتى الفراغ فيجب الاعادة أو علم به فى وسط الصلاة فلا يصح البناء كما فى ابن رسلان و شرح الاقتاع وغيرهما .

(٢) فى الدر المختار : و ينبغى لداخله تعاهد نعله وخفيه و صلاته فيها أفضل قال ابن عابدين : قوله و صلاته فيها أى فى الخف و النعل الطاهرين أفضل مخالفة لليهود و آثار حانية لسكرن إذا خشي تلويث فرش المسجد بها ينبغى عدمه و إن كانت طاهرة ، وأما المسجد النبوى فقد كان مفروشاً بالحصى فى زمنه ﷺ بخلافه فى زماننا و لعل ذلك محمل ما فى عمدة المفتى من أن دخول المسجد متعلا من سوء الأدب قال الشيخ فى البذل : بعد قوله ﷺ خالفوا اليهود فانهم لا يصلون فى نعالهم ولا خفافهم ، دل الحديث على أن الصلاة فى النعال كانت مأمورة لمخالفة اليهود و أما فى زماننا فينبغى أن تكون الصلاة مأمورة بها حافياً لمخالفة النصارى فانهم يصلون متعلا —

إلا أن العرف فى زماننا لما كان عدم الدخول فى المساجد و هو لابس نعليه ليس له ذلك و مع هذا فلو دخل و نبلاه طاهرتان لا يستحق بذلك عتفاً و عسدة و أما (١) أمره تعالى بالقاء النعال لموسى فلان نعليه كانتا من جلد الخمار الغير المدبوغ و لعلهما كانتا لم تطهرا بحسب شريعة موسى و يعلم بالقاء النبى ﷺ نعليه فى المسجد دون أن يرى بهما خارج المسجد جواز (٢) وضع الثوب النجس و غيره إذا لم يخف تلوث المسجد و كذلك لا بأس بدخوله فى المسجد و هو لم يستنج بالماء إذا لم يخف تنجس المسجد بعرقه و كذلك إذا دخل وفى يده الحجر الذى يستنجى به بعد البول و قد انجذبت فيه قطرة أو قطرتان و هذا أيضاً إذا لم يكن ينتشر التراب منه و هذا كله و إن كان جائزاً لكنه خلاف الأولى .

لا يخلعونها عن أرجلهم ، انتهى .

(١) فقد ذكر أهل التفسير فى وجه الأمر بذلك أقوالاً منها إنها كانتا من جلد حمار ميت فلذلك أمر بخلعهما صيانة للوادى المقدس ولذلك قال عقبه « إنك بالواد المقدس طوى » و هذا قول على و مقاتل والكلى والضحاك و قتادة والسدى ، قاله الرازى .

(٢) وفى مكروهات الدر المختار: إدخال نجاسة فيه وعليه فلا يجوز الاستصحاب بدهن نجس فيه ، قال ابن عابدين : عبارة الاشباح و إدخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث و مفساده الجواز لو جافة لكن فى الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد من على بذه نجاسة و زاد لفظ « عليه إشارة » إلى أن ما ذكره من قوله فلا يجوز ليس بمصرح به فى كتب المتقدمين ، و إنما بناء العلامة قاسم على ما صرحوا من عدم جواز إدخال النجاسة المسجد و جملة مقيداً لقولهم إن الدهن النجس يجوز الاستصحاب به ، انتهى ، أى فيجوز لاستصحاب فى غير المسجد .

[باب القنوت (١) فى صلاة الفجر] .

ذهب إليه الشافعى و قال بنسخه فى صلاة المغرب وهم يقتنون فى الفجر بعد الركوع فى جميع السنة رافعى أيديهم لكن الامام يقرأ والمقتدون يؤمنون عليه حتى إذا وصل إلى قوله فانك تقضى و لا يقضى عليك ، خافت الامام و أخذ المقتدون بأنفسهم فى القراءة و ذهب الامام أبو حنيفة إلى أن قنوت الوتر يؤتى به فى جميع السنة ، و أما قنوت الفجر و كذلك المغرب فأنما كان النبي ﷺ يقنت إذا نزلت نازلة و هذا باق لم ينسخ و هذا هو المذهب ، مع أن أحداً من الحنفية لو اقتدى بشافعى فى الفجر لم يطابع بالقنوت بل يسكت قائماً لا جالساً كما قال البعض للزوم المخالفة فيما لا يحتاج ، فلمهم عندنا إذا نزلت على المسلمين نازلة أن يقتنوا فى جميع الصلوات (٢) بعد (٣) الركوع حتى تكشف عما أنكر فيه (٤) من الروايات

(١) لفظ القنوت يطلق على أكثر من عشرة معان نظمها بعضهم كما فى الأوجز ، والمراد منها الدعاء فى الصلاة فى محل مخصوص من القيام ، انتهى .
(٢) فى الدر المختار و لا يقنت لغيره أى الوتر إلا النازلة فيقنت الامام فى الجهرية وقيل فى الكل ، انتهى ، وقال ابن عابدين : إن قول الكل مذهب الشافعى و عزاه فى البحر إلى الجمهور أهل الحديث و لا يؤم أنه قول فى المذهب ، انتهى ، نعم حكى القنوت فى الجهرية عن جمع من الحنفية لكن رجح فى المذهب قنوت الفجر لا غير ، و قريب منه ما فى مراقى الفلاح وهاشية الطحطاوى .

(٤) قال ابن عابدين : وظاهر تقيدهم بالامام أنه لا يقنت المنفرد و هل المقتدى مثله أم لا ؟ و هل القنوت منها قبل الركوع أم بعده ، لم أره والذى يظهر لى أن المقتدى يتابع إمامه إلا إذا جهر فيؤمن وإنه يقنت بعد الركوع لا قبله بدليل أن ما استدلل به الشافعى على قنوت الفجر و فيه التصريح بالقنوت بعد الركوع حمله علماءنا على القنوت للنازلة ثم رأيت

القنوت في الفجر ، إنما كان المنكر هو دوام القنوت في الفجر وبذلك تنفق الروايات كلها و لا يحتاج إلى القول بالنسخ في قنوت شئ من الصلوات و ما أجابه بعض علماءنا من أن قنوت الفجر منسوخ (١) فغير معتمد به لأن النبي ﷺ إنما أمر بترك الدعاء عليهم لأنه كان على خلاف قانون رحمة ولما كان المقدر في أكثرهم هو الاسلام في وقتهم فنهاه الله تعالى عن ذلك لا لترك القنوت في الفجر كيف و لو كان الأمر كذلك لم يحز القنوت عندنا في النازلة أيضاً ، مع أن مذهبه على خلاف ذلك ، و قولهم إنه عليه السلام كان يقنت في الفجر لا يخالف ما قلنا لأننا نقر أنه كان يقنت ، وأما قولهم في الرواية الثانية في قنوت الفجر أنه محدث يخالف مذهب الشافعي بحيث لا مرد له و المراد بذلك الدوام عليه لأنه لم يكن حينئذ نازلة حتى يخرج من الحديث بسببها ورأى بعضهم يقنت في الفجر فقال آى بنى محدث وقوله فلامام أن يدعو لجيوش المسلمين والذي خلفه يؤمن عليه ، و تخصيص الجيوش لأن نصرهم نصرهم ، وهزمهم هزمهم ، أو اتفاق و لا يبعد أن يؤخذ الجيش بمعنى الجماعة لا المصطلح .

قوله [باب ما جاء في الرجل يعطس في الصلاة] .

مذهب الامام ترك ذلك في الفريضة للامام لأنه مأمور بالتخفيف ومع ذلك لو فعل ليس في صلاته فساد (٢) [حدثنا رفاعة بن يحيى بن عبد الله بن

الشرنبلالى في مرافق الفلاح صرح بأنه بعده و استظهر الحوى أنه قبله

و الأظهر ما قلنا و الله أعلم ، انتهى .

(١) أى الروايات التى أنكرك فيها قنوت الفجر إنما المنكر فيها الدوام

و الاستمرار .

(٢) ولأنه لم يعمل به أحد من السلف فلم يذهب ذاهب إلى استحبابه فيحمل

الحديث على بيان الجواز .

(٣) لأنه حمد الله سبحانه و تقدس ولو قال يرحمك الله مخاطباً للغير تفسد بلا

رافع عن عم أبيه معاذ بن رفاعه [لأن أبا رفاعه هو يحيى بن عبد الله وعم يحيى بن عبد الله هو معاذ فمعاذ و عبد الله هما ابنا رفاعه بن رافع الصحابي فرفاعة بن الصحابي يحدث ابنه معاذاً ومعاذ يحدث ابن أبي أخيه عبد الله وهو رفاعه بن يحيى بن عبد الله قوله [قال كيف قلت] كان هذا (١) من عادته عليه السلام لثلاث يظن رجل لم يحضر أول القضية أو نسي ما كان قبل أو غيره جواب شئ جواب شئ آخر ، ومثل ذلك كثير ، وفيه تقرير و تثبيت ما ليس في تركه ففي الحديث المذكور ههنا إنما كرر قوله مع أنه عليه الصلاة والسلام كان سمعها منه ثلاث يظن ذلك الفضل الذي ذكره ههنا لغير ما هو له ثم ذكر هذه الفضيلة مع ملاحظة قول النبي ﷺ : ما لي أنزع القرآن يجوز قراءة ذلك الكلام و إخفاءها ومع ذلك لو جهر به لانسفد صلاته قدبره ، وقوله [وكان هذا الحديث عند بعض أهل العلم أنه في التطوع] ليس حملاً للحديث على ذلك إذ كيف (٢) يتصور منه ﷺ جماعة النافلة بل ذلك بيان للعمل جمعاً لما في غير هذه الروايات .

قوله [باب في نسخ الكلام في الصلاة] .

قوله [عن زيد بن أرقم] هذا ظاهر في أن نسخ الكلام كان بالمدينة فإن زيد بن أرقم من الأنصار و قد بينا ذلك من قبل .
[باب ما جاء في الصلاة عند التوبة] .

هذا دفع (٣) لما يتوهم من بدعية ذلك ، و قوله [استحلفه] تحصيلاً

ـ مرية لأنه خطاب صرح به في المختار و فصله ابن عابدين .

- (١) أى يشبه الأمر ويثبت و يظهر السؤال و المبدأ .
- (٢) أى بهذا السياق والصلاة مع الجماعة الكثيرة كما يدل عليه السؤال والجواب مع أنه قد ورد في بعض طرق الحديث تصريح المغرب كما حكاه السيوطي عن رواية الطبراني .
- (٣) والأوجه عندي أن الغرض منه بيان استحبابه فإن الفقهاء عدوها من المندوبات .

للاطمئنان لا شكاً وإرتياباً في رواية الصحابي ، و أما أبو بكر فقد صدق أبو بكر فلم يكن إلى استحلافه من سبيل لأنه صديق فاطمان قلبي من غير أن يطلب [ثم قرأ هذه الآية] ليجعل المذكور من قبل من أفراد هذه الآية فإن الذكر على أي هيئة كان ذكر و فائدة الصلاة و الطهور و الذكر رفع الدرجات إن أتممت السبحة ببعضها و إلا فذاك و يبقى الاستغفار ربحاً فيها فإن الدامة كافية في المحور الباقى بعدها فاضل في الترقى .

[باب متى يؤمر الصبي بالصلاة] قوله [و اضربوا عليها ابن عشرة] للاعتياد (١) والتعزير لا لسكونه تكليفاً فكونه مكلفاً على الاحتلام أو كونه ابن (٢) ستة عشر .

قوله [باب ما جاء في الرجل يحدث بعد التشهد] ذهب الامام في ذلك على مقتضى الحديث المذكور فيه ، ولا يذهب عليك أن الفرض إنما هو نفس الخروج (٣) لا الخروج بصفته كما هو منسوب إلى الامام و هذه الرواية عنه ضعيفة و الصحيح خلافه و هو الثابت بأكثر الروايات ، و قوله [هذا حديث ليس إسناده بالقوى]

(١) و على هذا فتخصيص عشر سنين لأنه من يقوى فيه على الضرب وقيل

وجه ذلك احتمال البلوغ بالاحتلام في هذا السن كما قاله ابن رسلان .

(٢) أى يدخل في السادس عشر ففي الداء المختار بلوغ الغلام بالاحتلام والاحبال

و الانزال و الجارية بالاحتلام و الحيض و الحمل ، فان لم يوجد فيهما شئ

فحقى يتم لكل منهما خمس عشرة سنة به يقى ، انتهى .

(٣) و أوضح منه ما في الارشاد و الرضى إذ قال إن الخروج بصفته فرض

عند الامام بخلاف صاحبه و هذه الرواية عنه ضعيفة والصواب إن الصلاة

تصح بنفس الخروج ، كما هو مذهب صاحبه ، انتهى ، قلت : و بسط

ابن غابدين و غيره الاختلاف في أن الخروج بصفته فرض عند الامام

أم لا .

بينه فيما بعد بقوله وعبد الرحمن بن زياد هو الأفرقي ضعفه بعض أهل الحديث منهم يحيى بن سعيد القطان قد وثقه البعض الآخرون منهم يحيى بن معين (١) وقوله وقد اضطربوا في إسناده لم يبينه وليس الذي ظنوه (٢) اضطراباً اضطراباً إذ الرواية محتملة عن كليهما وإذا كان كذلك فالرواية تتقوى بكونها مروية من سنيين .

[باب ما جاء إذا كان المطر فالصلاة في الرحال] كان قد أمر أن ينادي بالصلاة في الرحال فقبل (٣) مقام قوله حي على الصلاة (٤) حي على الفلاح ، وقيل بل بعده فان كان الأول فالأمر أمر بإباحة ، وإن كان الثاني فالجمع بينهما لثلاثي تمتع من أراد الاتيان عملاً بالعزيمة دون الرخصة وفيه (٥) خير كثير فان التخلف رخصة وهذا هو الحكم (٦) بعده عليه الصلاة والسلام .

- (١) لم يذكره الحفاظ في تهذيبه إلا أنه ذكر عنه عدة أقوال : منها أنه ضعيف يكتب حديثه ، و منها ليس به بأس ضعيف وغير ذلك فيحتمل أنه روى عنه توثيقه أيضاً ، كما روى توثيقه عن يحيى القطان أيضاً هذا وقد وثقه غير واحد منهم أحمد بن صالح فقال يحتج بحديثه وكان ينكر على من يتكلم فيه ويقول هو ثقة وتقدم عن الترمذي أيضاً يقول رأيت محمد بن إسماعيل يقوى أمره و يقول هو مقارب الحديث .
- (٢) ولذا تعقب الشيخ في البذل على الامام الترمذي و قال دعوى الاضطراب ليس بصحيح .
- (٣) أى اختلاف في محل النداء فقبل كان الأمر ببدء هذا اللفظ مقام الحيعطين وقيل كان بعد ختم الأذان .
- (٤) وعلى هذا يتفرع عليه مسألة جواز الكلام في الأذان والبسط في الأوجز .
- (٥) أى في الاتيان إلى الجماعة خير كثير .
- (٦) يعنى أن الرخصة الصلاة في الرحال و العزيمة الصلاة مع الجماعة وفيه خير كثير .

[باب التسبيح في إدبار الصلاة]

قوله [فانكم تدركون من سبقكم] إذ أفضل أعمال الرجل قراءة القرآن في الصلاة ، ثم قراءته خارجها بطهارة ، ثم قراءة القرآن على غير طهارة ، ثم باقي الأذكار ، ثم الصدقة ، ثم الصوم فكانوا يتصدقون و الذي علمه المهاجرين من قسم الأذكار ، فكان إدراكهم من سبقهم ظاهراً لا يخفى ، و ذلك لما أنه ليس أحد أحب إليه المدح من الله سبحانه ، فلما كان المدح أحب إليه كان أفضل من سائر ما سواه ، ثم إن لئال تعلقاً بالقلب لا يخفى فكان إيتاؤه جهداً على النفس غير يسير وأما الصوم ففيه فضيلة جزئية كونه خالصاً له تعالى لاشائبة فيه للرياء فناسب في جزائه أن يكون كذلك من غير وسط و ما ورد من وعده تعالى الصوم لى و أنا أجرى به معروفاً و مجهولاً جزاء للشئ بما يناسبه في الاخفاء ، و لما كان جل عملهم هو الصدقة و هى أقل من الذكر كان سبق من تعلق به على من لم يتعلق به ظاهراً لا يخفى و المخاطبون في قوله تدركون هم الذاكرون بجملة لا الصحابة خاصة و كان الامام أبو حنيفة يفضل الحج على الصدقة بعد حجه و هذا لا ينافى الترتيب الذى أسلفنا إذ في الحج صرف كثير مع تأيده بشق النفس و جهده .

[باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين و المطر] اتفقوا على أن

الرجل إذا لم يجد (١) موضعاً للصلاة لخوف عدو أو انقطاع عن الرقعة أو نجاسة المكان أو الطين أو غير ذلك من الأسباب يصلى على راحلته أو دابته يؤم بإيماء فمن هذا القليل ما قال صاحب (٢) البحر حججت بأبى وكانت لاتستمسك على الراحلة

(١) قال ابن عابدين : اعلم أن ماعدا التوافل من الفرض و الواجب بأنواعه لا يصح على الدابة إلا لضرورة كخوف لص على نفسه أو ثيابه أو دابته لو نزل ، وفي الدر المختار و من العذر المطر و الطين يغيب فيه الوجه و ذهاب الرقعة و دابة لا تتركب إلا بعناء ، انتهى .

(٢) لم أجد الحكاية نعم ذكر في شرح السكز ما يؤم إلى ذلك ولفظه و لم أر

فلو تركتها و نزلت للصلاة لكانت سقطت فكنت أصلي أيضاً على الراحلة أوى إيماء
و في الحديث دلالة (١) على أن النبي ﷺ أذن بنفسه النفيسة لكن بشكل على
الأحناف أمر جماعته ﷺ مع أنهم يعدون الواحد أمكنة (٢) متعددة إلا أن
يقال فتقدم على راحلته أى و خلفه ثلاثة على راحلته لا على راحلتهم وينتظم بالاثنتين

حكم ما إذا كان راكباً مع امرأته أو أمه ، كما وقع للفقير مع أمه في سفر
الحج و لم تقدر المرأة على النزول و الركوب ما يجوز للرجل المعادل لها
أن يصلي الفرض على الدابة ، كما يجوز للمرأة إذا كان لا يتمكن من النزول
وحده ليل الحمل بنزوله وحده و ينبغي أن يكون له ذلك كما لا يخفى ،
انتهى .

(١) و المسألة خلافية شهيرة و بحديث الباب استدلل النووي على مباشرة ﷺ
الأذان بنفسه قال الحفاظ جزم به النووي وقواه ، لكن وجد في مسند أحمد
من هذا الوجه فأمر بلالا فاذن فلم أن في رواية الترمذي اختصاراً و أن
معنى أذن أمر بلالا كما يقال أعطى الخليفة كذا ، و إنما باشر العطاء غيره
قاله ابن عابدين ، وفي الدر المختار عن الضياء أنه عليه السلام أذن في سفر
بنفسه و أقام و صلى الظهر .

(٢) و في الدر المختار بعد ذكر التفصيل في جواز الفرض على الدابة ، أما في
النفل فتجوز على المحمل والعجلة مطلقاً فرادى لا بجماعة إلا على دابة واحدة
قال ابن عابدين قوله لا بجماعة أى في ظاهر الرواية واستحسن محمد الجواز
لو دوابهم بالقرب من دابة الإمام بحيث لا يكون بينهم و بينه فرجة إلا
بقدر الصف قياساً على الصلاة على الأرض و الصحيح الأول لأن اتحاد
المكان شرط حتى لو كانا على دابة واحدة في محمل واحد أو في شقي محمل
جاز ، انتهى ، فلم أن لا إشكال في الحديث على قول محمد و يحتاج إلى
الجواب على قول الشيخين على أن الحديث ضعيف وعثمان بن يعلى مجهول .

أيضاً أمر الجماعة أو يقال ليس المراد أنه صلى بهم جماعة بل المعنى صلى لنفسه وصلوا لأنفسهم فرادى والباء للصاحبة ولا تقتضى الشركة ، وإن كان غالب استعمال صلى بهم في صلاة الامام بالقوم .

قوله [باب ما جاء في الاجتهاد في الصلاة] فقد علم من حديث الباب أن العبد ليس يبلغ بطاعته وقربه درجة يستغنى معها عن الاجتهاد في الطاعات ولا يقتقر إلى زيادة المثوبات ، و أما جواب النبي ﷺ عما قالوا له شفقة عليه و رحمة به ، فانما حاصله أنهم كانوا فهموا أن الجهد في الطاعة يكون رغبة في الثواب أو رهبة عن العقاب ، و لما غفر الله ذنبه و أولاه رسالة كافة كان لا له رغبة في نيل الثواب لأنه حاصل ، و لاله رهبة عن نيل العقاب لأنه مغفور له ، فكان الواجب عليه أن يؤدي فرائضه و الواجبات عليه مقتصرأ عليها فلو أجاب عنه بأن اجتهدى ذلك إنما هو لتحصيل درجات عالية لربما توهم بذلك بعض من بعدهم أن الاقتصار على الواجب و الفرض كاف في النجاة عن النار و الدخول في الجنة ، أما الاتيان بالسنن و التوافل ، فانما هو لرفع الدرجات (١) أجاب بأن اجتهدى في طاعته سبحانه ليس إلا رغبة في مزيد كرمه و رهبة عن مكروه كفر نعمه ، كما أشار إليه سبحانه « لن شكرتم لأزيدنكم و لن كفرتم إن عذابي لشديد » و إلى الثاني بقوله « و اشكروا نعمة الله عليكم إن كنتم إياه تعبدون » إذ الأمر للوجوب ، و إنما اختار النبي ﷺ في الجواب هذا لما في طبائع الناس من الاقتصار على الضروريات (٢)

- (١) متفرع على ما سبق يعنى لو أجاب بأن اجتهدى لتحصيل الدرجات لتوهم أن الاتيان بالسنن لرفع الدرجات فقط فأجاب بأن الاجتهاد للرغبة و الرهبة .
- (٢) و هى التى يسلب فيها الاختيار و يجب الاتيان بها من الواجبات و غيرها و ليس المراد ههنا المعنى المعروف بضروريات الدين و هو على ما قاله ابن عابدين ما يعرف الخواص و العوام أنه من الدين كاعتقاد التوحيد و الرسالة و الصلوات الخمس بخلاف فساد الحج بالوطى قبل الوقوف =

في الأشغال الدينية والانهماك والمبالغة في الأمور الدنيوية غشى منهم أن يقتصروا بتوهمهم الناشئ من الجواب الذي ذكرنا على إثبات القرائض و الواجبات ويتركوا النوافل والسنن الراتبات قانعين بدخول الجنة والنجاة من النار عن الجهد في تحصيل درجات مالها من قرار . [قوله ﷺ] أى النافلة بل في آخر الليل لأنه كان يحب التخفيف في القرائض رعاية لمن خلفه ، و قوله [حتى انتفخت] و في بعض الروايات تشققت و لا منافاة فإن التشقق نوع (١) من الانتفاخ ، غاية أنه الفرد الكامل منه [عبداً شكوراً] مبالغة الشاكر ، وفيه من اللطافة ما لا يخفى إذ الشكر على مقدار النعم و لما كانت النعم عليه كثيرة كان المناسب لشكره الكثرة .

قوله [باب ما جاء أن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة] .

أى أول حساب العبادات يكون في الصلاة وهذا الباب مثل الدليل للباب الأول فإنه لما كانت الصلاة أول ما يحاسب عليه العبد يوم القيامة كان اجتهاده ﷺ في الصلاة لا يخفى وجهه وقوله إن الصلاة أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة يعنى في حقوقه تعالى والدماء أول ما يحاسب به في حقوق العباد (٢) قوله [فإن صلحت فقد أفلح و أنجح] أى في حسابه ذلك وكذلك ما بعده من الحية والخسران قوله [شيئاً] نصب على التمييز (٣) والرواية ههنا من فريضة بالتذكير ، قوله

— و إعطاء السدس الجدة ونحوه مما لا يعرف كونه في الدين إلا

الخواص ، انتهى .

(١) باعتبار أنه يترتب عليه غالباً بل لا يكون كال الانتفاخ إلا التشقق و يمكن

التفصى عن أصل الایراد بأن الانتفاخ و التشقق كليهما وقع .

(٢) و على هذا فلا ينافى الحديث الصحيح أول ما يقضى بين الدماء ، و قيل

في وجه الجمع بينهما إن المحاسبة غير القضاء كما في البذل .

(٣) ويحتمل النصب على المصدرية كما قاله صاحب المدارك وغيره في تفسير قوله

وانفقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً وهذا كله على تقدير أن انتقص —

[فيكمل] والاكمال قد يكون (١) كيفاً وقد يكون كمّاً ، وقد ورد في بعض الروايات أن ركعة من الفريضة تحاسب بسبعين من النافلة ولا يظن بذلك فضل لكثرة السجود على طول القيام لأن ركعة طويلة لا تعد ركعة ، فان من الركعات ركعة تساوى وحدها أربعين أو خمسين أو أزيد من ذلك .

[باب من صلى في يوم وليلة ثنتي عشرة ركعة] ثم الصلوات التي هي أربع ركعات من النافلة والسنة عندنا بتسليمة وعند الشافعي بتسليمتين لما ورد من أن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وسيجئ التنبيه على وجه مذهب الامام في موضعه إن شاء الله تعالى ، قوله [صلاة الغداة] نصب على الظرفية أو يترع الخافض أي الركعتان اللتان قبل الفجر هما في صلاة الغداة ولا يبعد أن يكون بدلا من الفجر لكنه يلزم أن يكون مجروراً و لعل الرواية بخلافه ، وإنما قال ذلك لثلاث يظن بظاهر قبل الفجر أن المراد صلاة التهجّد ، قوله [ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها] لا يلزم بذلك فضلها على غيرها من الصلوات إذ كل تسيحة وتكبيرة وتحليلة خير من الدنيا وما فيها ، فكيف بركعة أو ركعتين ، وإنما المراد بذلك إثبات الفضل لها اعتباراً لأنفسها لا إضافة إلى غيرها من السنن ، وأما كونها مؤكدة بالنسبة إلى السنن الآخر فأنما هو بالروايات الآخر مثل قوله عليه السلام لو طردتكم الخيل إلى غير ذلك ، قوله [وقد روى أحمد بن حنبل عن صالح بن عبد الله حديثاً] أراد بذلك توثيق صالح إذ روى عنه أحمد بن حنبل .

— لازم و أما على كونه متعدياً فهو مفعول ، قال المجد : أنقصه ونقصه و انتقصه و نقصه فانتقص .

(١) يعني تكميل الفرائض بالنوافل أعم من نقص الكية والكيفية معاً .
و المسألة خلافية والجمهور على وفق مراد الشيخ وقيل إن النوافل لا تكمل إلا ما ترك في الفرض من الكيفية والخشوع .

[باب في تخفيف ركعتي الفجر (١)] ثلثا يؤدي إلى فتور في أداء الفرائض

إذ المستون فيها تطويلها ، قوله [و لا نعرفه من حديث الثوري] يعني إن الرواة كافة يرونها عن إسرائيل عن أبي إسحاق ، و إنما رواه أبو أحمد الزيري عن الثوري في رواية ، و في رواية أخرى لأبي أحمد الزيري رواها مثل روايتهم ولا ضير فيه إذ أبو أحمد الزيري ثقة حافظ ، قال الترمذي : وسمعت بنداراً إلخ ، فكان (٢) أبا أحمد رواها عنهما و لم ينسبه إلى غلط أو سهو .

[باب ما جاء في الكلام بعد ركعتي الفجر] .

لما كان شرعية سنن الفجر لدفع ما يتوارد على القلب من غفلات النوم وكان الكلام في هذا الوقت يكثر الغفلات لم يكن له أن يتكلم إلا بما لا بد منه ، و أما ما توهمته من ليس له دخل في العلوم أنه يجب إعادة السنن إذا تكلم بعدها (٣) فغلط فاحش ، قوله [لا صلاة بعد الفجر] لما كان المنع عن الكلام في ذلك الوقت يوم جواز الاشتغال بالنوافل لكونها أولى أنواع الذكر ، و الذكر مأموره صرح بمنعه ، و قوله [إلا بسجدين] كانت فيه أربع احتمالات : لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا بسجدين بحمل السجدة على معناها الحقيقي و هو وضع الجبهة ، و ليس (٤) هو المراد ، و لا صلاة بعد صلاة الفجر إلا بسجدين بالمعنى المذكور

(١) في حديث الباب إشكال قوى يأتي في باب ما جاء في الركعتين بعد المغرب .

(٢) متفرع على قول بندار يعني أن أبا أحمد إذا كان حافظاً فلا يعد هذا غلطاً منه

(٣) ففي الدر المختار : لو تكلم بين السنة و الفرض لا يسقطها و لكن ينقص

ثوابها و قيل يسقط ، قال ابن عابدين : أي فيعيدنها لو قبله و لو كانت

بعديّة فالظاهر أنها تكون تطوعاً و أنه لا يؤمر بها على هذا القول .

(٤) إذ يلزم على هذا المعنى أن لا يشرع بعد طلوع الفجر غير السجدين وقد

شرع أربع سجودات السنة و أربع سجودات الفريضة و كذلك لا يمكن أن

يراد المعنى الثاني لأنه لا صلاة بعد صلاة الفجر فكيف استثناء السجدين

و هو أيضاً غير مراد ، ولا صلاة بعد صلاة الفجر إلا ركعتين وهو أيضاً غير مراد إذ لا صلاة بعد صلاة الفجر فأتى بصح استثناء الركعتين ، ولا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتين فلذلك ترى الترمذى فسر الحديث بقوله و معنى هذا الحديث إنما يقول لا صلاة بعد إلخ .

[باب ما جاء فى الاضطجاع بعد ركعتى الفجر] و قد ثبت قبلها أيضاً ، و هذا الاضطجاع (١) ليس بمؤكد كما ظنه بعضهم منهم الشافعية ، و لا بدعة كما ظنه الآخرون منهم ابن عمر و إنما هو أمر مندوب لا سيما للتهجد و لم يثابر عليه النبي ﷺ و الحكمة فى اختيار الشق الأيمن أنه يبق القلب (٢) حيثسذ معلقاً فلا يغلب عليه الغفلة كما فى ضده ، و قد ثبت أنه ﷺ لم يكن يضع رأسه على الأرض بل على مرفقه واضعها على الأرض .

[باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة] .

هذا صريح فى إثبات ما ذهب (٣) إليه غيرنا إلا أنه قد روى البيهقي

و لم يلتفت الشيخ إلى بيان وجه عدم إرادة هذين المعنيين لظهورهما .

(١) و فيه ستة مذاهب للعلماء بسطت فى البذل والأوجز و سيأتى فى كلام الشيخ أن المقصود منه الاستراحة بعد التهجد و هو المرجح و كان عادة ﷺ فى ذلك مختلفة قد يضطجع بعد ركعتى الفجر و أخرى قبلهما .

(٢) فانه لكونه على جهة اليسار يكون مثقولا عليه إذا اضطجع أحد على شقه الأيسر .

(٣) أى من الفقهاء لا أصحاب الظواهر ، و توضيح ذلك أن ههنا مسألتين خلافيتين أولاهما صحة الصلاة التى عقدها المصل و الخلاف فيها لأصحاب الظاهر إذ قالوا من دخل فى النوافل فأقيمت الفريضة بطلت النافلة و لا فائدة له فى أن يسلم منها و إن لم يبق عليه غير السلام و لا خلاف فيها بين الأئمة ، والصلاة عندهم صحيحة و الثانية فى الاشتغال إذ ذاك بالنوافل =

امثناء (١) من هذا الاستثناء كما نقله العيني في شرح البخارى فعلمنا به ، وايضاً قد ثبت أن (٢) ابن عمر و ابن عباس و ابن مسعود كانوا يصلونها بعد الاقامة وراء حاجز من الجماعة كالسارية ، ومع ذلك فلا يرتاب في أن المراد بقوله لا صلاة إلا المكتوبة ليس التني عن المحلة أو المصر أو العالم فلا بد لكم من التقيد فلا يضرباً لو قيدنا بذلك المكان ، و أما من عليه الفريضة وهو صاحب ترتيب وجب عليه تقديم فريضة السابقة ولا يخالف الرواية لأنها مكتوبة أيضاً ، غير أن ظاهر اللام هو العهد إلا أن يقال أدأوه تلك التي أقيم لها ، تبطلها أصلاً لوجوب الترتيب فوجب حمل اللام على الجنس ، و الشافعى (٣) لما لم يقل بوجوب الترتيب أوجب

■ لاسيما في ركعتي الفجر فقالت الحنابلة و الشافعية لا يشتغل بهما مطلقاً و قالت المالكية : إن خاف فوت الركعة الأولى لا يصلى و إلا يصلى خارج المسجد وكذلك قالت الحنفية إلا أنهم قالوا : يصلى ما لم يخف فوت الركعتين كما في المغنى ، و أصل الاختلاف في علة المنع في حديث الباب فمن جعل العلة الاشتغال بالنفل عن المكتوبة منعها مطلقاً ، ومن جعل العلة اختلاط الصلاتين منعها في المسجد خاصة ، و يؤيد هذا الثاني ما روى من قوله ﷺ أصلاتان معاً لمن صلى ركعتي الفجر عند المكتوبة ، ثم سبب الاختلاف بين الحنفية و المالكية اختلافهم في حد إدراك فضل الجماعة هل يحصل بإدراك ركعة أو ركعتين ، و قوله ﷺ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ، يؤيد الأول و البسط في الأوجز ، و غرض الشيخ بيان المسألة الثانية الخلافية بين الأئمة .

(١) لكنهم تكلموا على هذه الزيادة و البسط في المطولات ، و حكي في الارشاد الرضى أن سنده صحيح قوى فتأمل .

(٢) أخرج الطحاوى هذه الآثار و هي أكثرها صحيحة كما قاله التيموى .

(٣) قال العيني وجوب الترتيب بين الفائمة و الوقية قول النخعي و الزهرى ■

الدخول فيها .

[باب فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر إلخ]

قوله [يصليهما بعد صلاة الصبح] هذا معارض بحديث النهي (١) ، وأما قوله فلا إذن فمحتمل لمعنيين إذ لتبديل اللمجة أثر ، كما تعلم مع أنها شخصيته ولا يبعد أن يقال أن النبي ﷺ حين رآه يصلي لم يحمل صلاته إلا على الفريضة ، لأنه قد كان نهامهم عن النافلة في هذا الوقت ثم لما تبين أنه يصلي النافلة ، فأما رخصه كما هو بحسب معنى (٢) ، و أما نهاه كما هو على معنى ، لكن النهي موافق للروايات الواردة في النهي و الرخصة لو ثبتت كانت مقتصرة على المورد ، وأما ماورد من أنه سكت عند ذلك ، فممكن حمله على الحديث (٣) الوارد هنا ومداره على تقدير اسم لا ما هو و لا يبعد أن يكون معناه لا صلاة إذن أو لا تصل إذن ، و إن كان يمكن أن يقال فيه فلا بأس إذن ، و لما لم تكن الرواية نصاً في أحد المرامين وجب الرجوع في كشف معناها إلى غيرها فرأينا روايات تمنع النافلة في تلك الأوقات فرأينا العمل بموجبها و هي صريحة في معانيها أولى .

قوله [سمع عطاء بن أبي رباح من سعد] أراد بذلك توثيق سعد ، و أما

و ربيعة و يحيى الأنصارى و الليث و به قال أبو حنيفة و أصحابه و مالك

و أحمد و إسحاق ، و قال طاووس الترتيب غير واجب ، و به قال الشافعي

و أبو ثور و ابن القاسم و سحنون ، انتهى .

(١) أى بالأحاديث التي نهى فيها عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس .

(٢) لما تقدم أن قوله فلا إذن محتمل لمعنيين بتبديل اللمجة الإباحة و المنع .

(٣) و هو قوله فلا إذن فإن من فهم من هذا القول الإباحة بمعنى لا بأس

إذن عبر الرواية بقوله فسكت بمعنى أقر و لم ينكر فانهم يقولون الحديث

سكت عليه فلان أى لم ينكره و لم يضعفه و لا يذهب عليك أن ضمير جده

في السند لسعد لا لمحمد .

ما جاء من إعادتها بعد طلوع الشمس قبل الزوال ، فهو رواية عن محمد ، ولم ينه الشيخان عنه ، بل الرواية (١) عنهما في ذلك أنه لا قضاء عليه ولا يجب عليه أن يقضى ، وأما أنه لو صلى بعد طلوع الشمس ، فليس في ذلك رواية عنهما ، قوله [و المعروف من حديث قتادة إلخ] أراد بذلك أن عاصم (٢) وهم فيه فغير الحديث ، و أنت تعلم ما فيهما من البون ، فلا يجوز أن عاصم روى بحسب المعنى فتغير مع أن اشتهار رواية عن عاصم عن قتادة ليس ينفي لسائر ما يروى عنه ثقة فوجب القول بقبولهما .

قوله [كنا نرى فضل حديث عاصم بن ضمرة] اعلم أن الحارث الأعور و عاصم بن ضمرة آخذان (٣) عن علي ، و قد تكلموا في الحارث والحارث هذا

(١) في الهداية إذا فاتته ركعتا الفجر لا يقضيهما قبل طلوع الشمس لأنه يبقى نقلاً مطلقاً ، و هو مكروه بعد الصبح ، و لا بعد ارتفاعهما عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد : أحب إلى أن يقضيهما إلى وقت الزوال لأنه ^{مكروه} قضاها بعد ارتفاع الشمس غداة ليلة التعريس ، ولهما أن الأصل في السنة أن لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب و الحديث ورد في قضائهما تبعاً للفرض فبقى ماوراءه على الأصل ، وإنما تقضى تبعاً إلى وقت الزوال ، و فيما بعده اختلاف المشايخ ، انتهى ، و أما غير الخفية ، فقال الشافعي في أظهر أقواله يقضى مؤبداً و قال أحمد يقضيهما بعد طلوع الشمس ، و قال مالك : يقضيهما بعد الطلوع إن أحب و البسط في الأوجز .

(٢) كذا في الأصل و الصحيح عمرو بن عاصم في المحليين ، فذكر عاصم بدل عمرو بن عاصم سبقة قلم ، ثم ما أفاده الشيخ ظاهر لا سيما ، و قد صحح الحاكم حديث عمرو هذا على شرط الشيخين و أقره عليه الذهبي .

(٣) يعني أكثر الرواية عنه ، و ما حكى المصنف عن الثوري ، هكذا حكاه الحافظ عن أحمد و يحيى وغيرهما : إن عاصمأ أعلى من الحارث ، =

هو الحارث الأعور و عاصم أقوى منه و نسبوا الحارث إلى الرضى ، و قد مر الكلام فى الحارث فيما تقدم و حديث عاصم ، و إن لم يبلغ الصحة ، لكنه بالغ درجة الحسن لا محالة . قوله [ركعتين قبل الظهر و ركعتين بعدها] و الأوليان تحية المسجد ، فان سنن الظهر الأربع كان يصلى النبي ﷺ تلك فى بيته ، كما روته عائشة و حفصة و أم حبيبة ، و أما ابن عمر (١) فانما روى أنه صلاهما ، وإنها هل من السنة المؤكدة فلا مع أن ابن عمر فعله لم يعلم بحالهما (٢) .

قوله [إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاهن بعدها] فن حلها (٣) على

■ و قال ابن حبان عاصم ردى الحفظ فاحش الخطأ على أنه أحسن حالا من

الحارث ، و قال أبو إسحاق الجوزجاني : هو عندى قريب من الحارث .

(١) و توضيح ذلك أن الروايات فى صلاته ﷺ قبل الظهر مختلفة ، فرواها

ابن عمر ركعتين ، و أزواجه ﷺ أربعاً ، كما ذكر الترمذى رواياتهما تفصيلاً

و إجمالاً و لذا اختلفت الأئمة فى المؤكدة قبل الظهر ، فقالت الحنابلة :

ركعتان ، و هو المرجح عند الشافعية ، و قالت الحنفية : أربع ركعات :

و هى رواية عن الامام الشافعى ، و لذا اختلفت نقلة المذاهب فى بيان

مسلك الشافعى و اختلفوا فى توجيه ما روى عن ابن عمر فقيل : كانت

تحية المسجد ، كما أفاده الشيخ ، و قيل نسي ابن عمر الركعتين اللتين لم يذكرهما

و هو بعيد ، و قيل محمول على اختلاف الأحوال ، و قيل كان النبي ﷺ

إذا صلى فى البيت صلى أربعاً ، وإذا صلى فى المسجد صلى ركعتين ، و قيل

غير ذلك ، و لا توقيت للسنن عند الامام مالك بل يصلى حسب ما يشتهى

و البسط فى الأوجز .

(٢) أى بحال هاتين الركعتين هل هما سنة أو تحية ، كما فى تقرير مولانا

رضى الحسن .

(٣) قولان للحنفية فى قضاء الرواتب القليلة للظهر هل يأتى بها بعد الشفعة البعدية —

البعدية المتصلة لم يجوز الفصل بينهما بالشفعة و من حل على المطلقة رأى أن لا توخر الأخریان عن وقتها و رجح في الفتح أن يصل بعد الشفعة . قوله [يفصل بينهما بالتسليم إلخ] يعنى التشهد وهذا أولى من (١) حمله على تسليم التحليل إذ المخاطب في تسليم التحليل إنما هم المشهود من الملائكة دون سائرهم مع أنه مصرح بكون التسليم على الملائكة المقربين و من تبعهم من المسلمين ، وهذا ظاهر في قوله السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فحمله على التشهد هو الأولى بل الصحيح . قوله [حديث ابن مسعود حديث غريب من حديث ابن مسعود] قالوا (٢) هذا تكرار و الصحيح تركه ، و يمكن توجيهه بأن حديث ابن مسعود هذا المذكور من قبل غريب من حديث ابن مسعود ، و أما من الأصحاب الآخر رضى الله عنهم فغير غريب .

[باب ما جاء أنه يصلهما في البيت] لا يخفى أن الحديث الوارد في الباب لا يثبت ما في الترجمة إذ الثابت بالحديث جواز صلاتهما في البيت و المقصود إثبات استحباب (٣) ذلك ، و قد وردت في ذلك روايات هي مثبتة ما في الترجمة كقوله : صلوا على صيغة الأمر و أدناه الاستحباب ، و أما ما حمله بعضهم على الوجوب ، فلم يجوز التنفل في المسجد فغير ظاهر ، و إن كان الاخفاء أولى ، و يمكن إثبات ما في الترجمة بالحديث المذكور بحمل فعل النبي عليه السلام على ما هو

— أو قبلها و المراد بالفتح شرح الهداية لابن الهمام .

(١) يعنى من اختار الفصل بين هذه الأربع حل حديث الباب على سلام التحليل ، و هو خلاف الظاهر ، بل الظاهر أن التسليم في الحديث هو تسليم التشهد لا تسليم التحليل .

(٢) يعنى قوله من حديث ابن مسعود فانه مكرر في النسخة الاحمدية ، و أما في غيرها فلا تكرار إذ سياقها حديث ابن مسعود حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد الملك .

(٣) كما هو ظاهر سياق الترجمة .

المسنون . قوله [و حدثنى حفصة] و إنما زاد ذلك (١) لأنه لم يكن يحضر وقتئذ حتى يرى النبي ﷺ في حالة صلاته لهذين ، و زاد قوله قال لئلا يظن أن حفصة حدثت نافعاً ، كما حدثه أول الحديث ابن عمر ، لكن يبقى هنا شئ ، وهو أنه ماذا أراد الترمذى بإيراد هذا الحديث في هذا الباب ، و كذا الذى بعد وهو حديث الحسن بن علي قال نا عبد الرزاق ، إلخ ، إذ الباب معقود لبيان أن يصلحها (٢) في البيت وأين هذان من ذلك غير أنه أثبت بهما أنه ﷺ كان يصلح بعض صلاته النافلة في البيت .

قوله [باب ما جاء في فضل التطوع إلخ] الأحاديث الواردة في فضل التطوع بعد صلاة المغرب ضعاف إلا أن الرواية الضعيفة معتبرة في فضائل الأعمال ، ولا يذهب عليك أن المراد بقولهم هذا ليس اعتبار الرواية الضعيفة في كل ما ورد من الفضائل مطابقاً للأصول أو مخالفاً مثبتاً فضل العمل الجائز أو الغير الجائز حتى يرد عليه أن ذلك يخالف مأمهدوا من قاعدتهم أن الحديث الضعيف لا يثبت به حكم بل (٣)

(١) و هو نص رواية البخارى بلفظ و كانت ساعة لا أدخل على النبي ﷺ فيها و بشكل عليه ما تقدم في باب ما جاء في تخفيف ركعتي الفجر عن ابن عمر قال : رمقت النبي ﷺ شهر الحديث و العجب أن الحفاظ ابن حجر لم يتعرض لذلك في الفتح ، وفي حاشيتي على الشهاب عن القارى يمكن أن يجاب بأنه لم يره قبل أن نخذه وعن البيهقورى عن الشهاب لمسى أن النبي محمول على الحضر و الرؤية محمولة على السفر .

(٢) قلت : و الأوجه عندى أن المصنف ذكره لما في بعض طرقه زيادة لفظ في البيت بعد المغرب أيضاً .

(٣) و الدب أيضاً حكم و لذا قال صاحب الدر المختار شرط العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعفه و أن يدخل تحت أصل عام و أن لا يعتقد سنية ذلك الحديث ، انتهى .

المراد أنه إذا كان الأمر جائزاً في نفسه من حيث الشرع كالنفل بعد المغرب في مسائلنا هذه ثم وردت في إثبات فضله رواية قبلت على ضعفها فإنما لم تثبت الحكم بهذه الرواية بل فضل الصلاة مطلقاً ثابت بالروايات الصحيحة ، ولما رجا من الله نيل مرتبة و اجتهد في تحصيله بظنه نرجو أن يناله بفضل ، و في الباب أحاديث لا يبعد بلوغها درجة الحسن لتعدد طرقها والله أعلم قوله [كان يصلي قبل الظهر ركعتين] وجوابه مأمور من إن أكثر الروايات على أنها أربع وزيادة الثقة معتبرة قوله [صلاة الليل مثنى مثنى] وفي بعض الروايات [صلاة الليل (١) والنهار مثنى مثنى] لعل معناه مثل ما مر من أن بعد كل اثنتين تشهداً (٢) ، و ليس هذا نصاً في إثبات التسليم بعد كل ركعتين وإذا قد ثبت أنه صلى في النهار أربعاً يحمل أن صلاة النهار مثنى أيضاً كما أنها رابع ، و أما قوله [فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة] صريح فيما ذهب إليه الشافعي ، قال علماؤنا رحمهم الله تعالى : أوتر كل ما صليت قبل من الركعات بواحدة و هذا لأنه لما كان صلى قبل ستاً ثم جعلها وترأ بزيادة الثلاثة صارت الكل وترأ وأنت تعلم أن ذلك لا يخلو عن تكلف (٣) إذ الظاهر من قوله ﷺ و أوتر بواحدة هو انفرادها لا اجتماعها باثنتين معها إذ على هذا (٤) يلزم

(١) تكلم المحدثون على زيادة النهار في هذه الروايات كما بسط في محله .

(٢) بل هو المتعين لئلا يخالف ما ثبت من صلاته ﷺ رباعاً ، وتوضح ذلك أن الأئمة مختلفة في مراده ﷺ بقوله مثنى مثنى فحمله الشافعي وأحمد على بيان الأفضل و حمله الامام مالك على الجواز فقال لا يجوز الزيادة على الركعتين للحصر في الحديث وقالت الحنفية أن الحصر باعتبار التشهد كما أفاده الشيخ أو باعتبار القلة أي لا يجوز الاقتصار على الأقل من الركعتين ويؤيد قولهم مقابلة الوتر بقوله مثنى كما ترى والبسط في الأوجز .

(٣) قلت لكن مثل هذا التكلف القليل يتحمل عند تعارض الروايات .

(٤) قلت لسكه يلزم إذا انضم ركعة الوتر بشفعة التطوع ، والحنفية قالوا

أن يتأدى الوتر من غيرنية الوتر فإنه إذا صلى ركعتين نافلتين فلا أقل أن يكون نية مطلق الصلاة أو نية النفل وأياً ما كان فلا يجرى بتلك النية الوتر الواجب إذ النية فيه واحدة من أول التحريم ، فالركعة التي صلاها بعد خشية الفجر وإن كانت نية منه للواجب إلا أن الأجزاء بهذه الثلاث من الوتر لا يصح على أصول الحنفية ، فالحق في الجواب أن الإيتار بواحدة كان في الأول ثم نسخ بقوله ﷺ لا يتبرأ أو نحوه ما قال إذ لو حل على ما حملوا لزم توجيه القول بما لا يرضى به قائله (١) إذ الراوى لذلك الحديث وهو ابن عمر كان يوتر بواحدة فكيف يحمل روايته على ما هو خلاف ما اختاره ، و أما الروايات الأخر كرواية عائشة وغيرها مع كونها نصاً في الإيتار بثلاث من غير ارتكاب تكلف تأيدت بعمل روايتها بالإيتار بثلاث .

قوله [و اجعل آخر صلاتك وترًا] ذهب (٢) بهذا الحديث بعض من تقيد بالعمل على ظاهر الحديث إلى النهي عن الصلاة بعد الوتر و يرد الروايات

بإضمامها بشفعة الوتر فلا محذور إذ ذاك على أصول الحنفية لأنه يكون معنى الحديث على أصلهم فأوتر بواحدة منضمة إلى الشفعة وذكر الواحدة لأنها هي الأصل الممتاز في الوتر على أنه يمكن حمل الحديث على زمان كان الوتر تطوعاً .

(١) لكن القائل ليس بابن عمر بل القائل هو غيره وهو النبي ﷺ ، ولم يثبت عنه ﷺ الوتر بركعة قال القارى : لا يوجد مع الخصم حديث يدل على ثبوت ركعة مفردة في حديث صحيح ولا ضعيف ، وقد ورد النهي عن التبترأ ولو كان مرسلًا والمرسل حجة عند الجمهور ، انتهى ، قلت وبسط الشيخ في البذل طرق حديث التبترأ فارجع إليه لو شئت .

(٢) فقد ذهب إسحاق وغيره إلى أن من أوتر ثم بدا له أن يتطوع فليصل ركعة يشفع بها وتره السابق ثم يصلى ما بدا له ثم يوتر ثالثاً عملاً بهذا الحديث خلافاً للجمهور كما بسطه الشيخ في البذل في باب نقص الوتر .

الصريحة الواردة في ذلك وعمل الصحابة ، ومعنى الأمر إما على الاستحباب أو المراد به و هو الحق أنه قال : اجعل آخر صلاتك المفروضة عليك وترك فثبت بذلك الترتيب بين الفرائض و الوتر و وجوب الوتر ، و إن امرؤ صلى الوتر قبل العشاء فانه بعيدة لتركه وجوب التأخير الثابت بقوله اجعل آخر صلاتك ، و أيضاً فقد علم بهذا الحديث على هذا المعنى كون الوتر فرضاً عملياً لادخاله في اعداد الفرائض . قوله [أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم] هذا مخالف لما قد ثبت أن صوم عرفة أجره أجر صوم سنتين ، و صوم المحرم أجره أجر سنة ، فأجاب بعضهم بأن البعدية ليست بممتصة فلا ينافي كون شئ آخر في الترتيب بين رمضان و محرم ، و هذا ليس بشئ بل الجواب (١) أن النبي ﷺ أمر بصوم عرفة بعدما قال الحديث المذكور فلا حرج فيه حينئذ .

قوله [إنه سأل عائشة كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان] هذا السائل كان يظن أنه ﷺ لعله يجتهد بكثرة الركعات فيه ، و كان له حال صلاته في غير رمضان معلوماً ، و لذلك خصص رمضان في سؤاله ، فكأنه حل ما سمع من اجتهاده ﷺ وتشميره عن ساق الجد في ليالي رمضان ، كما ورد في أكثر الروايات على أنه يكثر من الركعات في رمضان ما لا يكثر في غيره ، و لذلك ترى عائشة أجابت بنفي زيادة الركعات دون ما هو مصرح في سؤاله عن لفظ كيف ، و سكت السائل عليه و اقتنع به و لم يرد عليه أنه سائل عن كيفيةها و لا يبعد أن يقال إنها أجابت صريح سؤاله بقولها فلا تسأل عن حسنها وطولها ، وإنما زادت أول كلامها دفعا لما رأت من رغبتهم في كثرة الركوع و السجود و ما ينبغي أن يعلم أن نفيها

(١) قلت : و يمكن أيضاً أن يجاب بأن المراد في حديث الباب صوم الشهر

بتامه فاعتبار الشهور يفضل المحرم على ذي الحجة ، كما قال به جمع من

الشافعية في الانوار الساطعة من مسالك الشافعية إن رمضان أفضل الشهور ،

ثم المحرم ثم رجب ثم ذو الحجة ثم ذو القعدة ثم شعبان ثم باقي الشهور .

هذا إنما هو نفى لما هو أكثر أحواله ﷺ وإلا فقد ثبت عنه الزيادة على هذا (١) العدد و ما رام به البعض من التطبيق بين هذه الروايات بجمع الركعتين بعد العشاء معها و عدمه فيرده أن المتبادر من صلاة الليل لا سيما صلاته ﷺ التي كانت بعد نومه و بعد صلاة العشاء بكثير هي صلاة التهجد فكيف يجمع معها .

قوله [ثم صلى أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن] هذا ما استدلت به الأحاف على كون صلاة الليل أربعاً بنية ، فانها قالت كان صلى أربعاً ، فلما ذكرت أربعاً بلفظ واحد ، و ذكرت أربعاً أخرى بعدها بلفظ ، ثم علم أن هذه الأربعة منفصلة عن الأربع الأول ولا فصل إلا بسلام بخلاف الأربع نفسها ، فانها لا فصل فيما بينها بتسليم حتى يكون الصلاة مثنى مثنى ، و كذلك قولها ثم صلى ثلاثاً فانه يقتضى أن لا فصل فيما بينها حتى يلزم الوتر بواحدة مع أن عائشة رضى الله عنها كانت توتر بثلاث و أنت تعلم أن استدلالهم هذا غير تام ، فان الفصل بعد الأربع هو الفصل بعد الثمان قبل الوتر و هو فصل نوم و تحديث مع أهله و اضطجاع لا فصل تسليمه و إلا فكيف يصح قولها أتمام قبل أن توتر فلا ينافى الفصل بين كل ركعتين بتسليمه فافهم .

و أما قولها [أتمام قبل أن توتر] فانها لما رأت النبي ﷺ صلى أربعاً ثم

(١) حتى من رواية عائشة بنفسها أيضاً ، فقد روى عنها كان رسول الله ﷺ يصلى من الليل ثلاث عشرة ركعة ، كما أخرجه مالك في موطأه برواية عروة عنها و روى عن ابن عباس ثلاث عشرة أو أكثر منها على اختلاف الروايات عنه ، و كذلك روى ثلاث عشرة ركعة من حديث أم سلمة و جابر و زيد بن خالد الجهني ، و روى عن علي أنه ﷺ يصلى من الليل ست عشرة ركعة ، كما بسط في الأوجز قال القارى قوله في رمضان أى في لياليه وقت التهجد فلا ينافيه زيادة ما صلاها بعد صلاة العشاء من صلاة التراويح ، انتهى .

ينام ثم يصلي أربعاً استبعدت صلاته بعد النوم ، لكنها سكنت لما في التوافق من السهولة ، ثم لما رآته أوتر و لم يحدث وضوءاً كبير ذلك عليها ، فسألت ، فقال النبي ﷺ : ما حاصله أنه كان في أمن و أمان من الحدث (١) في حالة النوم فلا يضره النوم ، و أما في غيره ﷺ فحكم باتقاض الوضوء بالنوم إقامة للسبب مقام المسبب تيسيراً (٢) و احتياطاً في أمر العبادات ، قوله [فإذا فرغ منها اضطلع على شقه الأيمن يعلم بذلك أن الاضطجاع قبل سنة الفجر أيضاً (٣) و علم بذلك أن النبي ﷺ لم يداوم أحد هذين بل كان بفعل مرة كذا ومرة كذا إذ المقصود الاستراحة لئلا يقع فتور في أداء الفريضة و هو حاصل بالاضطجاع قبل السنة و بعدها .

قوله [باب منه حدثنا أبو كريب] فصل لهذا الحديث باباً لما فيه من إثبات الزيادة (٤) التي ليست فيما تقدم . قوله [حديث عائشة حديث غريب من هذا الوجه] لعل الغرابة أنت في إبراهيم أوللاًسود أو الأعمش ، وأما ما بعد الأعمش فتبوع (٥) عليه فاقى الغرابة ، والوجه في فصل هذا الباب أن المثبت في هذا الحديث

(١) أى من أن يحدث ولا يشعر فلا يشكل بأن علة الحدث الاسترخاء ويستوى فيه الأنبياء و غيرهم .

(٢) فقد قال صاحب الفصول في شرح أصول الشاشي : ثم السبب قد يقام مقام العلة عند تعذر الاطلاع على حقيقة العلة تيسيراً للأمر على المكلف ويسقط به اعتبار العلة و يدار الحكم على السبب لما في التكليف على العمل بحقيقة العلة من الجرح كالنوم الكامل لما أقيم مقام الحدث سقط اعتبار حقيقة الحدث لأن الاطلاع على وجود الحدث في حالة النوم متعذر ، انتهى مختصراً .

(٣) أى كما أنه بعد ركعتي الفجر وتقدم في محله أن للعلماء في ذلك ست مذاهب .

(٤) و هى كون صلاته ﷺ ثلاث عشرة ركعة .

(٥) فقد ذكر المصنف التسابعة بنفسه برواية محمود بن غيلان ، و ذكر المصنف —

من صلاته بالليل ست ركعات عندنا أو ثمان ، كما عند الشافعي و في الرواية المتقدمة غير ذلك .

قوله [و أقل ما وصف من صلاته من الليل تسع ركعات] هذا يشافعي ما سيأتي بعد قليل في أبواب الوتر من أنه لما كبر و ضعف أوتر بسبع ، فاما أن يقال هذا نسيان منه أو يحمل قوله ههنا على أنه كان أقل صلاته في صحته وعدم كبره ذلك لا فيما عرضه من الضعف وكبر السن . قوله [صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة] هذا يوم أن أكثر صلاته في الليل كانت ثنتي عشرة ركعة إذ القضاء على حسب الأداء مع أنها لم تثبت (١) و الجواب أن الأربع منها صلاة الضحى . قوله [كان زرارة بن أوفى ، إلخ] بيان لجلالة منزلته وعظم خشيته ، قوله [وكنت] قائله بهز بن حكيم ، قوله [و سعد بن هشام هو ابن عامر] والضمير الغائب عائد إلى هشام لا إلى سعد (٢) حين يمضي [تلك الليل الأول] وفي الروايات الآخر حين يبقى تلك الليل الآخر يرفع الأول و الآخر على كونها صفتي تلك لا الليل وفي الآخر ما ليس في الأول من الفضل والقبول وكثرة الرحمة [ولا تتخذوها قبوراً] أي لا تدفنوا فيها موتاكم ، و ذلك لئلا يذهب التذكر بها لطول الملابس أو لا تعاملوا بها معاملة المقابر في ترك الصلاة فيها .

— الرواية بالطريقين معاً في شمائله ولم يحكم عليها بالغرابة ولعله اكتفى بذكرها ههنا .

(١) أي عند المحدثين ولذا أولوا ما ورد في الروايات أكثر من إحدى عشرة ركعة مع الوتر .

(٢) فإنه سعد بن هشام بن عامر الأنصاري ابن عم أنس من رواة الستة .

أبواب الوتر

[باب ما جاء في فضل الوتر] .

أراد النبي ﷺ تصوير فضيلته لهم وتقريره في قلوبهم فبين فضله على ما هو أنفس الأموال عندهم ليرغبوا عنه فيه و إلا فقد قلنا أن تسيحة وتحليلة خير من كل ما في الدنيا من الأمتعة والأموال ، وقوله [إن الله أمدكم] هذا مشير إلى وجوبه فإن التوافل ليست من الله (١) و إنما لم نقل بفرضيته لأن الرواية ليست بقطعية الثبوت ولا بقطعية الدلالة على هذا المدعى إذ يحتمل أن يراد بالامداد زيادة الثواب والأجر فلا يكون إذن زيادة في الفرائض لا علماً ولا عملاً ، وصلاته على الراحلة لا ينبو عن الوجوب إذ يجزى بها عن الفرض أيضاً عند العذر ، و قوله أمدكم معناه جملة مدداً لكم أى علاوة على صلاتكم الخمس . هذا يقتضى وجوبه أيضاً ، فإن الزيادة على الشئ إنما هو بعد تعيين المزيد عليه ،

(١) يعنى ليس لها طلب منه عز اسمه و لذا افسروه بما قاله ابن نجيم : إن النقل في اللغة الزيادة و في الشرعية زيادة عبادة شرعت لنا لا علينا انتهى ، وقال صاحب العناية : وجه الاستدلال من أوجه أحدها أنه أضاف الزيادة إلى الله ، تعالى و السنن إنما تضاف إلى رسول الله ﷺ انتهى ، قلت : و يؤيد ذلك ما ورد من قوله ﷺ إن الله فرض عليكم صيام رمضان و سنتت لكم قيامه الحديث .

و الفرائض بتلك المثابة و التوافق غير متعينة و لكن للخالف أن يعتمد (١) بأن الزيادة على الرواتب من السنن و هى متعينة ، و قوله [حمر النعم] هى الابل الحمر ولم يك شئ أنفس منها عندهم جعله الله لكم فيما بين صلاة العشاء إلى أن يطلع الفجر ، هذا إشارة إلى وقته و إن الترتيب بينه و بين الفرائض فرض و يسقط كسقوطه فى الفرائض بسهو و نسيان و خوف فوت و زيادتها على ست ، قوله [لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبى حبيب] يعنى لم يكن راو (٢) عن عبد الله بن راشد إلا يزيد ، ولم يأخذ عن عبد الله غير أبى حبيب هذا .

[باب ما جاء أن الوتر ليس بحتم] لما كان يستبطن من ألفاظ الحديث السابق وجود الوتر من قوله « إن الله أمركم » ومن قوله « جعله الله لكم » أراد أن يرد ذلك بما ورد فى الحديث الثانى من صريح قوله الوتر ليس بحتم ، قلنا لا يضرننا قول على ، هذا بعد ما ثبت وجوبه بقوله ﷺ المذكور على أن هذا لا يضرننا أيضاً ، إذ معناه أن الوتر ليس وجوبه كوجوب صلاتكم المفروضة (٣) بل وجوبه دون وجوبها و إن كان فى حق العمل سواء ، لكنه يرد عليه أن الوتر

(١) هكذا أورد ابن الهمام على الاستدلال بحديث الباب على وجوب الوتر و أنت خير بأن الإراد لو سلم أبى عنه الاضافة إلى الله كما أشار إليه صاحب العناية قريباً و ذكر فى هامش الزيلعى أن الاستدلال من الحديث بثلاثة أوجه ثم بسطها فارجع إليه .

(٢) أى لهذا الحديث و إلا فقد ذكر الحافظ فى تهذيبه عبد الله بن راشد روى عنه يزيد بن أبى حبيب و خالد بن يزيد انتهى ، و فى مرقاة السعود ليس له و لا لشيخه عبد الله بن مرة و شيخه خارجة فى أبى داود و الترمذى و ابن ماجة إلا هذا الحديث الواحد و لا رواية لهم فى بقية الستة ، (٣) فإن وجوبها فى ليلة المعراج بمؤكدات و خصيصات ، و وجوب الوتر ليس بهذه المثابة .

عندكم و إن كان واجباً عليكم لكنه يجب أن يكون فرضاً على الأصحاب إذ هم جميعاً بأذانهم ، قوله ﷺ الذي أوجه قلنا قوله ﷺ وإن كان قطعي الثبوت لكنه لم يكن قطعي الدلالة فلذلك لم يثبت إلا الوجوب عليهم أيضاً و ذلك لما في قوله إن الله أمدكم من احتمال الامداد الثوابي و إن كان الظاهر من الامداد هو الزيادة في نفس صلاتهم المفروضة عليهم ، و قوله ولكن سن رسول الله ﷺ انتهى ، إطلاق السنة على ما ثبت بها غير قليل و لكن (١) في قوله فأوتروا يا أهل القرآن إذا أريد به المؤمنون (٢) إشارة إلى وجوبه إذ أصل الأمر للوجوب فأراد أن يتكلم في هذا اللفظ ليسلّم مذهبه و لا يثبت الوجوب فأورد بعده طريق ما ليس فيه هذا اللفظ و لم يتذكر أن زيادة الثقة مقبولة مع أنه لا يضربنا عدم ثبوت ذلك اللفظ مع أن رواية هذه الزيادة متبوعة عليها كما أقره بنفسه [وفي قول أبي هريرة أمرني رسول الله ﷺ أن أوتر قبل أن أنام] كراهة النوم قبل الوتر خشية القوات و هذا إماراة الوجوب مع عدم قرينة تدل على غيره و كان أبو هريرة ممن يذكر العلوم بعد العشاء [و في قول الترمذي : و روى أن النبي ﷺ أنه قال من خشى إلخ] جواب عما يفهم من كراهة الوتر بعد النوم والنوم قبله ، إن هذا الاحتياط

(١) استدراك من مفهوم الكلام السابق أول الباب و حاصله أن الباب السابق لما كان يستبطن منه الوجوب أراد أن يرد ذلك بهذا الباب ولكن في هذا الباب أيضاً كان هذا اللفظ مشيراً إلى الوجوب فتكلم عليه .

(٢) قلت و يحتمل أيضاً أن يراد بأهل القرآن المهرة به و هم الحفاظ و على هذا فيكون المراد بالوتر صلاة الليل فإن إطلاق الوتر على صلاة الليل شائع في الروايات ، و على هذا فتخصيص الأمر بالحفاظ لما أنهم تتجافى جنوبهم عن المراجع برهة من الليل فإن الحفاظ يقوم الليل إلا قليلاً نصفه أو ينقص منه قليلاً أو يزيد عليه ويرتل القرآن ترتيلاً بخلاف غير الحفاظ فإنه لا يقرأ إلا شيئاً قليلاً .

فراجى التهجيد و قيام الليل أن يوتر في آخر الليل ليدرك فضل الوقت و لمن لم يتيقن بذلك أن يوتر قبل النوم ليدرك فضل عمله على الاحتياط ، قوله [فانهى وتره حين مات في وجه السحر] وجه السحر آخره إذ السحر السدس الأخير من الليل ، و له وجهان : وجه إلى الفجر و وجه إلى الليل ، والمراد بالوجه ههنا هو الأول و ليس كل ما فعله النبي ﷺ آخراً نائضاً لما عمله أولاً كما هو صريح من إتياره ﷺ .

[باب ما جاء في الوتر بخمس] .

قوله [يوتر من ذلك بخمس لا يجلس في شئ منهن] ليس المنى ههنا جلسة التشهد (١) و قعوده بل المنى جلسة استراحة و منام كما ورد في الروايات الآخر من أنه كان ينام و يجلس و يستريح بعد أربع أربع ، فالمراد أنه كان يصلي خمساً لا يجلس للاستراحة في شئ منهن إلا بعد ما فرغ منها و كان الركعتان نافلتى الوضوء أو غيرها و الثلاثة وترأ و قيل المعنى لم يكن يصلي شيئاً من تلك الخمس جالساً إذ قد ورد أنه كان يصلي قائماً وقاعداً ، و إنه يصلي قاعداً فإذا أراد أن يركع قام و أتم القراءة فركع و على هذا فالمنى من الجلوس هو الجلوس مقام القيام و الاستثناء في قوله إلا في آخرهن حينئذ يكون منقطعاً (٢) و على الوجهين كليهما

(١) و لو أريد به جلسة التشهد فيخالف الجمهور و قيل الحديث منسوخ بقوله

ﷺ صلاة الليل مثنى مثنى على أن القول راجع على الفعل و يحتمل أيضاً

أن يراد بآخرهن الركعة الأخيرة فالمنى بالجلوس الجلوس الخاص وهو الذى فيه

تشهد بلا تسليم ، فالمعنى لا يجلس بهذه المثابة إلا في ابتداء الركعة الأخيرة

و أما الجلوس بعد الركعتين فهو على المعروف المتبادر يعنى مع التسليم .

(٢) و يحتمل الاتصال أيضاً فيكون المراد بآخرهن الركعتين الآخرين ، فالثلاثة

الأول من الخمس وتر و الركعتان بعده هما اللتان يصليهما النبي ﷺ جالساً

بعد الوتر .

فالمراد بالآخر الآخر الحقيقي و هو بعد أن يفرع منها و إن كان المتبادر من لفظة في و هي للظرفية كونه في شئ من أجزائها الآخرة ، قوله [قال سفيان] التخيير ينافي الوجوب (١) والسنة المؤكدة قوله [قال كانوا يوترون] انتهى ، ليس المراد أن كلا منهم كان يفعل ذلك بل المراد أنهم كانوا يفعلون ذلك ويرون كل ما فعله أحد منهم أنه فعل حسناً (٢) ، وذلك لما أن الحق دائر بين المذاهب كلها و ليس التخيير كل كل كلا كلا ، قوله [سألت ابن عمر فقلت : أطيل في ركعتي الفجر] المراد بهما السنن كما يظهر عن الجواب و إنما لم يحج به بقوله لا تطل لثلاث يفهم منه حرمة الاطالة أو كونه ، قال ذلك برأيه بل ذكر عنده فعل النبي ﷺ ليعلم أن السنة هو الاختصار ، ومع ذلك فلو أطاها لم يرتكب محرماً ، وقوله [كان يصلي للركعتين و الأذان في أدته] هذا كناية عن سرعة في أدائهما وارتكاب التخفيف في أدائهما إذ سامع الإقامة إذا شرع في ركعتي الفجر فإنه يطلب الفراغ عنهما والدخول في صلاة الامام ما أمكه ويستفرغ (٣) في ذلك بجهوده .

قوله [باب ما جاء ما يقرأ في الوتر] .

هذا الباب معقود لتصريح ما قد علم تبعاً في الأبواب السابقة في الوتر في

- (١) ولا بعد في أن مذهب سفيان ومن تبعه يكون سنة الوتر فانهم يجتهدون .
- (٢) فقد أخرجه البخاري في صحيحه : أوتر معاوية بعد العشاء بركعة و عنده مولى لابن عباس فأتى ابن عباس فقال : دعه فإنه قد صحب رسول الله ﷺ ، و في أخرى له قيل لابن عباس هل لك في أمير المؤمنين معاوية فإنه ما أوتر إلا بواحدة قال أصاب أنه قفيه ، ففي هذين الأثرين كاللتصريح بأن فعل معاوية هذا كان خلاف فعل ابن عباس و خلاف المعروف عندهم و إلا لم يكن للشكوى معنى ومع ذلك فصوب ابن عباس فعل معاوية .

(٣) قال المجد : استفرغ بجهوده بذل طاقته .

الركعة الثالثة بالمعوذتين و قل هو الله أحد و لا يتوهم بذلك لزوم طول الركعة الثالثة على الأولى فان كل شفيع صلاة علاحدة ، وهذا إنما يلزم إذا ثبت أن قرأه بين تلك السور الثلاث كان في الوتر الذي قرأ في ثاني ركعائه بقل يا أيها الكافرون وهو غير ثابت بهذه الرواية و أما إن ثبت فالجواب ما ذكرنا ، قوله [و عبد العزيز هذا والد ابن جريج] أى والد الرجل الذى اشتهر باسم ابن جريج و اسمه عبد الملك و هو ابن عبد العزيز لابن جريج و لكنه نسب إلى جده إذ والد عبد العزيز جريج ، فكان معنى قوله عبد العزيز هذا والد ابن جريج أن عبد العزيز والد من اشتهر بكونه ابن جريج و هو ليس بابن جريج و لكنه ابن عبد العزيز ابن جريج ، و أما إثبات القنوت في الوتر في السنة كلها و إن محلها قبل الركوع فلا أتذكر من مقالته — مد الله ظله — في ذلك شيئاً حتى أذكره فليسال (١) ولا يهمل غير أن ابن مسعود (٢) اختار ذلك الذى اخترنا في أمرين جميعاً فذهبنا إلى سنته ، قوله [من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا ذكر و إذا استيقظ] هذا شأن الفريضة دون النافلة ، قوله [إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل و الوتر] لا دليل في ذلك لمن قال بسنة الوتر إذ الذهاب يعم صلاة العشاء أيضاً

(١) بسط الكلام عليها في المطولات كالبذل و الأوجز وغيرها فارجع إليها لو شئت .

(٢) فقد روى ابن أبي شيبة بسنده عن علقمة : أن ابن مسعود و أصحاب النبي ﷺ كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع و أخرج محمد في كتاب الآثار عن إبراهيم : أن ابن مسعود كان يفتي السنة كلها في الوتر قبل الركوع كذا في الأوجز ، ثم لا يذهب عليك ما حكى الترمذى من موافقة الامام أحمد الشافعى في قنوت الوتر يأباه كتب فروعه فأنها مصرحة بدوام الوتر السنة كلها بخلاف قنوت الفجر كما حكى في الأوجز من فروعه فلو صح ما حكى يكون رواية عنه .

فكما يجب قضاؤها يجب قضاؤه ، قوله [لا وتران في ليلة] هذا يؤيد الوجوب فان تكرار النافلة غير منفي و العذر لهم نفي تأكدها ، فان الوتر لما كان سنة مؤكدة فتكرارها يوجب زيادة في السنن وذلك شأنه ﷺ دون غيره من أفراد أهل الأمة فكما لا يجوز تكرار سنة الظهر بنية السنة كذلك هذا بقي ههنا شئ و هو أن هذا الحديث ظاهره يتنافى ماورد اجعلوا آخر صلاتكم وترأ فذهب بعضهم إلى أن ينقض الوتر بأن ينضم إليه ركعة إذا أراد الصلاة في آخر الليل و هذا عجيب جداً فان الركعة التي صلاها بعد ثلاث الوتر بكثير كيف تنضم معها وتعد المجموع صلاة واحدة مع ما يلزم من مخالفة قولهم نهى عن البتيراء ، فالصواب أن الأسر يجعل الوتر آخر الصلاة ، إما محمول على الاستحباب أو المراد بذلك بيان وقت الوتر أنه آخر أوقات الصلوات الخمس فيكون وقته بعدما صلى العشاء أو المراد بيان وجوب الترتيب بين الفرائض والوتر كوجوبه في الفرائض فيما بينها فلا يصح تقديم الوتر على شئ منها أداء وقضاء ، قوله [عن الحسن عن أمه عن أم سلمة] يستنبط من ههنا لقاء الحسن بأم سلمة وبقاؤه في المدينة فلا يبعد بقاؤه مع علي ، و ذلك لأنها لما كانت تخدم أم سلمة والحسن معها إذ كان خروجها معه من المدينة حين هو ابن خمس عشرة سنة ، وظاهر أن التحمل والرواية يمكن في أقل من ذلك فكيف تنكر تحمله من علي فان اللقاء يمكن و اكتفى كثير من العلماء في هذا بإمكانه ، قوله [وهذا أصح لأنه قد روى من غير وجه أن النبي ﷺ قد صلى بعد الوتر] لما كان نقض الوتر مبنياً على نية ﷺ عن الصلاة بعد الوتر بقوله اجعلوا آخر صلاتكم الوتر ، أراد أن ينقض دليلهم حتى ينقض دعواهم المبنية عليه فلذلك قال وهذا أصح لأنه قد روى إلخ ثم بين إسناده فقال حدثنا ، قوله [أليس لك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة] اعلم أن اقتداء رسول الله ﷺ كله حسن فليس لفظ حسنة ههنا إلا لبيان ما هو عليه في الواقع و يعلم أن إيتاؤه على الأرض لم يكن

اقتداء برسول الله ﷺ مع أنه ﷺ صلى الوتر أيضاً على الأرض فكيف لا يكون من صلى الوتر عليها أيتسى به، والجواب أن ابن عمر رضى الله تعالى عنه لعله علم من حاله أنه لا يرى الايتار على الأرض (١) جائزاً ، فأكثر على ظنه ذلك لا على إيتاره على الأرض فانها عزيزة لا تنسكروا ولا يذهب عليك الفرق بين المستحب إذ قد عرفوه بما فعله النبي ﷺ مرة أو مرتين وبينما فعله النبي ﷺ بياناً للجواز إذ لم يفعله إلا مرة أو مرتين ، و هو أن الترك في الأول لخوف وجوبه مع بيان فضله و الثاني تركه هو الأصل مع المنع عنه ، و إنما فعله مرتين بعد ذلك .

قوله [باب ما جاء في الوتر على الراحلة] .

هذا دليل لمن قال بسنية الوتر و الجواب أن جوازه على الراحلة من غير مانع عن النزول ، فرع كونه سنة ، ولما ثبت وجوبه لزم القول بأن أدائه ﷺ الوتر على الراحلة كان لعدم القدرة على النزول لخوف عدو أو غير ذلك من الموارض ، لكن ابن عمر لما لم يتببه له ، قال بجوازه على الراحلة ولعل (٢) ذلك لخصوصيته في تلك الصلاة عنده .

[باب ما جاء في صلاة الضحى]

وقت الضحى من وقت ارتفاع الشمس إلى الزوال و هو نصفان الضحوة الكبرى ، والضحوة الصغرى فالأولى الآخر منه (٣) والثانية الأولى منه وأكبر إطلاق الضحى على الأولى والغرض من وضع الباب الرد على من لم يره ثابتاً بالسنة ،

(١) هكذا في الأصل ، و الظاهر أنه سبقة قلم والثواب بدله الايتار على الراحلة فتأمل .

(٢) هذا بعد ثبوت الوجوب عنده يعنى لو ثبت الوجوب عنه فقل للوتر خصيصة عنده يجوز بها على الدابة من بين سائر الواجبات .

(٣) أى النصف الآخر هو الأولى و النصف الأول في المرتبة الثانية منه .

و قال إن صلاة الضحى (١) بدعة لكن لا اختلاف في صلاة الضحوة الصغرى التى نسميها صلاة الاشراف (٢) بل الاختلاف في الأخرى و قول الترمذى و فى الباب عن أم هانى و أبى هريرة و نعيم بن همار و أبى ذر و عائشة و أبى أمامة إلخ إشارة إلى أن حديث صلاة الضحى قد اشتهر فيها بينهم حتى لا يتكر مطلق ثبوته و ان كان فى كل رواية رواية خاصة كلام لهم ، و قبول عبد الرحمن بن أبى ليلي : ما أخبرنى أحد أنه رأى رسول الله ﷺ يصلى الضحى لا يستنزم أنه لم يكن يصلى أو أن هذه الصلاة ليست بثابتة بل الثابت بذلك أنه لم يكن يصلى ظاهراً أمامهم حتى يرده و أما المانعون فقالوا صلاته يوم فتح مكة لم تكن إلا شكراً عليه قوله [نعيم بن همار] نعيم هذا مصغراً اختلفوا (٣) فى اسم أبيه فقيل بخار بشدة الميم بعد الخاء المنقوطة و قيل همار بميم كذلك بعد هاء هوز و قيل همام و أبو نعيم مصغراً أحد أساتذة البخارى ، و هم (٤) فى نعيم المذكور من قبل الذى هو

(١) كما روى عن ابن عمر و سئل أنس عن صلاة الضحى فقال : الصلوات خمس و عن أبى بكر أنه رأى أناساً يصلون الضحى فقال : ما صلاة رسول الله ﷺ ولا عامة أصحابه ، و رجح ابن القيم أحاديث الترك و بسط الكلام على الروايات المتضمنة بصلاة الضحى قلت : وفى المسألة ستة مذاهب للعلماء بسطت فى الأوجز .

(٢) قلت : لكن عامة المحدثين لم يفرقوا بينها و بين صلاة الضحى وإن كانتا ثابتين كما بسطت فى الأوجز .

(٣) و فى المغنى : نعيم بن همار بمفتوحة و شدة ميم و براء و يقال هبار بموحدة مشددة و هدار ببدال مشددة و خمار بخاء معجمة انتهى ، وفى التقريب نعيم بن همار أو هدار أو هبار أو خمار بالمعجمة و المهملة ، الغطفاني صحابي رجح الأكثر أن اسم أبيه همار ، انتهى .

(٤) يعنى أن أبى نعيم فضل بن وكين و هم فى نسب نعيم الصحابي المذكور قبل ذلك =

صحاى ثم ترك أن ينسبه فقال نعيم غير منتسب . قوله [ابن آدم اركع لى أربع ركعات إلخ] يعنى من صلى أربع ركعات كفاه الله أموره وهذا يصدق على من صلى أربع الصبح فقال (١) عليه السلام من صلى الصبح أى صلاة الصبح فهو فى ذمة الله فلا تخفروا الله فى ذمته و إذا صلى الاشراق أربعاً صدق الوعد عليه مرتين . فاذا صلى الضحى أربعاً صدق وعده تعالى عليه ثالث مرة و الأصل أن ثبوت صلاة الضحى مما لا يرتاب فيه و إن اختلفوا فى عدد ركعاتها .

قوله (٢) [اركع لى أربع ركعات إلخ] هذا صادق على شفعى الفجر ستة و فرضاً ، و لذلك ورد من صلى الصبح فهو فى ذمة الله ، الحديث ، [ثم] إذا صلى الأربعة للاشراق دخل فى الوعد ثانياً ثم فى الضحى ثالثاً و يدخل فى مصداق قوله من صلى الضحى ثلثى عشرة ، الحديث ، لو صلى ثلثى عشرة فى وقى الاشراق و الضحى إذ الضحى صادق عليهما ، فلما صارت صلاته فى الوقتين جميعاً ثلثى عشرة ركعة سواء صلى ستاً فى الأول وستاً فى الثانى أو غير ذلك دخل فى الوعد إن شاء الله تعالى .

قوله [قال أبو عيسى هذا حديث غريب] أى الذى تقدم ، وقوله [وروى وكيع و النظر بن شميل] و غير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نهاس بن قهم

فقال فى نسبه نعيم بن خمار و هو خطأ منه ثم ترك أبو نعيم أن ينسبه إلى أحد فقال عن نعيم عن النبي ﷺ .

(١) يعنى من صلى الصبح يدخل فى عموم حديث الكفاية هذا و يؤيد دخوله فى مصداق هذا الحديث ما تقدم فى باب فضل العشاء و الفجر فى جماعة من قوله ﷺ من صلى الصبح فهو فى ذمة الله ، الحديث . و من كان فى ذمة أحد فهو يكفيه لا محالة .

(٢) هذا القول مع ما يحى من تقريره مكرر . لكنه كان هكذا فى هامش الأصل فأبقيناه على حاله لما فيه من زيادة بعض الفوائد .

هذا بيان للحديث الذي (١) بعده وإشارة إلى غرابته أيضاً لتفرد نهاس بن قهم به و قوله هذا الحديث إما أن يكون إشارة إلى ما سياتى أو يكون إشارة إلى حديث صلاة الضحى أى مطلقه الذى هو المبحوث عنه فالإشارة حينئذ على ظاهره [قال كان النبي ﷺ يصلها حتى نقول لا يدعها ويدعها حتى نقول لا يصلها] هذا لا ينافى ما قالت عائشة كان عمله ﷺ ديمة إذ الدوام على قصده وإرادته ورغبته ، وإن كان يتركه لأسباب موجبات و كثيراً ما كان النبي ﷺ يعمل عملاً ثم يتركه وينيب منابه آخر حتى لا يجب الأول فالدوام إنما كان بآبائة هاتيك الأمثال وإن لم يدم ذلك العمل بعينه .

قوله [أربع بعد الزوال] قال بعضهم هذه سنة الظهر والحق أنها غيرها ، أما عند الشافعية فظاهر إذ هم قائلون بأن سنة الظهر ركعتان وهذه أربع بتسليمه ، و أما عندنا فلما ورد من اتصال (٢) السنن بالفرائض إذ هو الأصل و أمرنا بتأخير الظهر في الصيف فكيف يكونان واحداً و بينهما بون بعيد و وقت مديد .

قوله [باب صلاة الحاجة]

قوله [حدثنا علي بن عيسى بن يزيد البغدادى قال : أخبرنا عبد الله بن بكر السهمى ونا عبد الله بن منير عن عبد الله بن بكر] لم يجمع بين أستاذه لما أن

(١) و لذا ذكر هذا الكلام في بعض النسخ المصرية بعد الحديث الآتى .

(٢) حتى قال صاحب الدر المختار لو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها لكن ينقص ثوابها و قيل تسقط و كذا كل عمل ينافى التحريم على الأصح وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع أو شراء أو أكل أعادها قال ابن عابدين : قوله وقيل تسقط أى فيعيد لها لو قبلية و لو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون تطوعاً وأنه لا يؤمر بها على هذا القول ، انتهى وحكى صاحب البحر عن المحيط لوصلى ركعتي الفجر مرتين بعد الطلوع فالسنة آخرها لأنه أقرب إلى المكتوبة ولم يتخلل بينهما صلاة و السنة ما تؤدى متصلاً بالمكتوبة ، انتهى .

عبد الله في الأول منتسب دون الثاني وفي الأول تصريح بالتحديث والثاني معنعن .

قوله [باب صلاة الاستخارة]

قوله [في ديني و معيشتي] هما ما أنت عليه بالفعل منهما و عاقبة أمرى ما يأتيك منهما و يسمى حاجته مكان قوله هذا الأمر أو يشير إليها عند قوله هذا الأمر ثم إن الاستخارة كما تكون في أصل الفعل فيما تردد بين الخير والشر ، فكذلك قد تكون في تعيين وقته و غير ذلك من العوارض فيما نعين خيرته كالحج وغيره .

[باب صلاة التسبيح]

قوله [عاجل] هو كل رمل متراكم ، قوله [و من يستطيع أن يقولها في يوم] أى كل يوم و قال ذلك لما هم فيه من المشاغل من الجهاد وغيره ، قوله [فلم يزل يقولها] أى قال في كل شهرين ثم قال في كل أربعة ثم قال غير ذلك ، قوله [أن أم سليم غدت إلخ] اعترضوا على الترمذى في إيراد هذا الحديث وهنا مع أنه ورد فيما يصلى (١) بعد الصلاة ، كما ورد في هذه الرواية بسند (٢)

(١) هكذا في الأصل و الصواب على الظاهر بدله لفظ يقرأ .

(٢) قال المراقى إيراد هذا الحديث في باب صلاة التسبيح فيه نظر فان المعروف أنه ورد في التسبيح عقب الصلاة لا في صلاة و ذلك مبين في عدة طرق منها في مسند أبي يعلى و الدعاء للطبرانى . فقال : يا أم سليم إذا صليت المكتوبة تقولين سبحان الله عشراً ، إلخ . قاله في قوت المغنى و أجاب عنه بعض الفضلاء يمكن أن يقال عليها النبي ﷺ أن تقول في الصلاة وأن تقول بعدها و هو الذى فهمه المصنف فلا إشكال و به يحصل التوفيق مع بقاء كل رواية على ظاهرها قال أبو الطيب : يؤيد أنه عليها ﷺ أن تقولها في الصلوات قولها أقولهن في صلاتي ، لكن لم يذهب أحد من العلماء إلى هذه الطريقة في صلاة التسبيح فالظاهر أنه بحذف المضاف أى أقولهن في دبر صلاتي و إيراد المصنف هنا باعتبار مناسبة ما .

آخر و الجواب أن الاستدلال و الايراد على طريق المحدثين تام إذ هم يستنبطون من كل لفظ ورد عليه الحديث مسألة ، وإن كان الحادثة متحدة فعلى هذا إذا ورد لفظ فى هذا الحديث و أصل معناها الظرفية صح إبراده ههنا ، وإن لم تكن الظرفية بمرادة ههنا بل أراد بعد الصلاة .

قوله [هذا السلام عليك قد علمنا فكيف الصلاة عليك] كان الباعث لهم على ذلك السؤال ما قد علموا من رفعة حال النبي ﷺ و نباهة شأنه فظنوا أن السلام و الصلاة عليه ليسا كالسلام و الصلاة المتعارفين فيما بينهم فلما علمهم النبي ﷺ داب السلام عليه فقال : التحيات لله و الصلوات و الطيبات و السلام عليك أيها أيها النبي و رحمة الله و بركاته ، بقى الأمر فى باب الصلاة مشتبهاً فسأله عن ذلك فأجابهم بقوله قولوا اللهم صل على محمد و على آل محمد ، و يعلم من ههنا أن الصلاة على غير الأنبياء تجوز إذا لم تكن أصالة ، و لذلك زاد عبد الرحمن بن أبى لى لفظ علينا معهم لحمله لفظ آل على غير المعنى الذى يعم الكل فلا يرد أن عبد الرحمن كيف ارتكب البدعة لأن البدعة ما ليس له أصل شرعى و علم أيضاً أن الزيادة إنما تجوز بعد الألفاظ الماثورة أو قبلها لافى خلاها ، ولذلك كان عبد الله بن مسعود يزيد ما يزيد فى تليته بعد التلية الماثورة عن رسول الله ﷺ و علم أيضاً أن التوكيل فى قدر الصلاة كآ و كيفاً إليه تبارك و تعالى هو الأولى لا كما أحدثه من بعد من صيغ الصلاة التى فيها تحديد و توقيت إذ من الظاهر أن الانعام على قدر المنعم عليه فإذا سعى من له وجاهة فى جناب الملك أن يخضع على الوزير فأنما المراد به الخلة على قدر منزلته و إن لم يصرح بذلك و لما كان كذلك فإذا صلى على النبي ﷺ فأنما المراد بها الصلاة التى توازى جهده و عنايه و تساوى قدره و علامة فعل بعض تحديداتها تنقيص بشأنه مع خلاف للصيغ التى صدرت عن مشكاة النبوة و ارتضاها النبي ﷺ لنفسه ، ثم اختلفوا فى موسى و عيسى و إبراهيم أيهم أفضل و وجه بيان هذا الاختلاف ههنا اختيار إبراهيم عليه السلام فى التشبيه دون غيره من الرسل

و إعلام النكته فيه و الأكثرون على تفضيل إبراهيم (١) عليه الصلاة و السلام عليهما عليهما السلام إذ فضائلهما تغرى إليهما لبنوتهما له و لا كذلك في نينا عليه الصلاة و السلام إذ له فضائل و مناقب لم تنسب إلى آباءه لكونها ثبتت له قبل أن يكون ابناً لأب و التثنيه (٢) في قوله كما صليت و كما باركت إنما هو في مجرد صلاته عليه قبله و لا يلزم من ذلك كثرتة بالنسبة إليه فيها فالمعنى صل على محمد فأنك صليت على إبراهيم قبل ذلك و أعلى منه و أولى منه بذلك فلا إشكال ، و قوله [إنك حميد] في أفعاله باعث على أن الصلاة منك ينبغي أن تكون على ما أنت أهلها و كذلك مجيد أيضاً .

قوله [أولى الناس] انتهى ، لأن من أحب شيئاً أكثر ذكره فأكثاره الصلاة على النبي ﷺ أمانة حبه له و المرء من أحبه ، و إن لم يكن فعله هذا من صميم قلبه فلا ارتياب في أنه تشبه بالمحبين للنبي ﷺ فكان ممن تشبه بقوم فهو منهم مع أن ذلك الاكثار يزور في قلبه حبه و أيضاً فانه صرف لسانه بذكره فلا أقل من معية لسانه باسمه .

قوله [من صلى على صلاة . إلخ] لا يتوهم (٣) تسوية الصلاة بغيرها من الحسنات فان صلاة الله عشر مرات تزيد بكثير على عشر حسنات مع أن الرواية

(١) و قيل في وجه التثنيه بإبراهيم عليه الصلاة خاصة دون غيره وجوه أخر بسطت في الأوجز فارجع إليه لو شئت تفصيل ذلك .

(٢) المقصود رفع إيراد ههنا وهو أن الأصل أن المشبه دون المشبه به والواقع ههنا عكسه لأن محمداً ﷺ وحده أفضل من إبراهيم وآله و أجيب عن ذلك بوجوه بسطت في الأوجز منها ما أفاده الشيخ .

(٣) المقصود دفع إشكال وهو أن من جاء بحسنة فله عشر أمثالها معروف وعلى هذا فلا منزلة للصلاة على غيرها من الحسنات و تقرير الجواب ظاهر .

مصرحة بمزيد المثوبة إذ الصلاة لما كانت حسنة جوزى عليها بعشر حسنات ثم صلاة الله عليه عشرأ مزيدة عليها .

قوله [صلاة الرب الرحمة و صلاة الملائكة الاستغفار] هذا دفع لما يتوهم من فضيلة الملائكة على الأنبياء نظراً إلى قوله تعالى : « إن الله و ملائكته يصلون على النبي » بأن الصلاة لما كانت رحمة و الرحمة لا تكون إلا من الكبير و وجه الدفع أن لفظ الصلاة مشترك بين الرحمة والاستغفار فأريد به في الآية كلا معنيه وهذا مبنى على ما عليه الشافعية من عموم المشترك . و الجواب عندنا أن للرحمة طرفين فعلى و انفعالى . فكما أن إطلاق الرحمة على الأول لا يعد مجازاً . فكذا على الثانى يعنى أن من ترقق قلبه على رجل و لم يفعل معه معروفاً فإنه يطلق أنه ترحم عليه . فكذلك من لم يترقق عليه قلبه لكنه فعل معروفاً فلا مشاحة في إطلاق الرحم عليه . لكنه يشمل لفظ التوجه كليهما و هو المراد ههنا ولا يخفى أن هذا المقام محتاج إلى تفنيش و بحث فليسال (١) .

قوله [سليمان بن مسلم] هذا غلط في جميع النسخ الموجودة ههنا و الصحيح سليمان بن سلم (٢) إذ ليس اسم راو سليمان بن مسلم البلخى المصاحفى . [لا يصعد منه شئ] هذا لا يستدعى إفراد الصلاة للدعاء علاحدة بل يكفى في إصعاده صلاة التشهد أيضاً و وجه وقوف الدعاء بين السماء و الأرض أن جميع شرائع الاسلام و طرائق الدعاء لما وصلت إلينا بتوسل النبي ﷺ فكان من أدب الدعاء أيضاً أن يكون وصوله إليه تبارك و تعالى بتوسله عليه السلام .

(١) و أجاب عنه صاحب « نور الأنوار » بأن الآية سبقت لايجاب الاقتداء بالله و الملائكة و لا يصلح ذلك إلا بأخذ معنى شامل لكل وهو الاعتناء بشأنه .

(٢) أى كفلس قاله المناوى و في الخلاصة بسكون اللام و لم يذكر أهل الرجال رجلا اسمه سليمان بن مسلم البلخى .

[قال قال عمر بن الخطاب] هذا لا يستلزم اللقاء إلا أنهم لما لم يرموه بالانقطاع و قبلوه مطلقاً حل عليه و مقولته هذه دالة على أن المرء إذا شرع في شئ من الأمور وجب عليه علم مسائله . كما أن مرید التزوج وجب عليه العلم بمسائل النكاح ، و كذلك من صام أو صلى أو أخذ في شئ من المعاملات .



أبواب الجمعة

[باب فضل الجمعة] .

[خير يوم] الخيرية إما على أيام الأسبوع لا مطلقاً ، أو الفضيلة جزئية ، وإنما افترق على ذلك لما ورد من الروايات في فضل (١) يوم عرفة وعد الخلق نعمة ظاهر ثم إدخال الجنة فوقه ثم إهباطه على الأرض فوق ذلك و قيام الساعة هي النسخة الأولى وهو سبب لدخول الجنة ، فأما كون الخلق نعمة فلشرف الوجود على العدم بما لا يتكرر ، و أما كون إدخال الجنة نعمة فلما فيها من النعم و الخدم و قرب الرب تبارك و تعالى و كون الإهباط منها نعمة فلما في ذلك من إظهار الصفات له تعالى من الارزاق والتكوين والسمع والبصر إلى غير ذلك ، ولما في ذلك للانسان من شرف نعمة العرفان و الاسلام و امتثال أوامره و اجتناب نواهيه إلى غير ذلك ، ولما في ذلك من اكتسابه النعم الجليلة الآخروية بإختياره المحمود إلى غير ذلك ، ولا يخفى أن فضل يوم الجمعة لم يكن متوقفاً على هذه الأمور كيف وقد كان أفضل قبل وقوعها فيه ، فاما أن وجود هذه فيه دل على فضله أو يكون له شرف أصلي وبانضمام هذه الأمور ازداد فضله لوجه عرضي أيضاً ، كما كان له فضل ذاتي فاحتوى الفضل بطريقه .

(١) و اختلفوا هل الجمعة أفضل أم يوم عرفة ؟ كما بسطت في الأوجز و

ثمرة الخلاف يظهر فيمن نذر صوم أفضل الأيام .

[باب الساعة (١) التي ترجى في يوم الجمعة] .

اختلفت الروايات في تعيينها و سبب ذلك عند من قال باتتقائها ظاهر ، وأما من لم يقل بذلك فالوجه أن المقصود لما كان إخفاؤها بالمصالح منها أنهم لو علموا علموها غيرهم عملاً بقوله ﷺ بلغوا عني ولو آية ، وإذا علموها غيرهم تبلغ النوبة إلى الفجرة المردة فيسألوا ما لا يحل لهم مسأته ، و منها أنه لو علموها بعينها لم يشتغلوا بغيرها من الساعات فلهذه الوجوه أجاب النبي ﷺ عن سؤالهم بما هم أولى به من الجواب فبين لهم ساعات يقبل فيها الدعاء وإن لم يبين تلك الساعة بعينها ، قوله [وقال أحمد أكثر الأحاديث في الساعات التي ترجى فيها إجابة الدعوة أنها بعد صلاة العصر] ومنها الحديث المتقدم ، قوله [و ترجى بعد (٢) الزوال] هذا لأحاديث أخر وردت في ذلك كما في الحديث الآتي بعد ذلك ، [فقال أنا أعلم

(١) اختلفت مشايخ الحديث في هذه الساعة هل هي باقية أو رفعت على قولين و الذين قالوا هي باقية اختلفوا أيضاً هل هي في وقت من اليوم بعينه أو غير معينة و بلغت أقوال المحققين في ذلك إلى خمسين ذكراً أصحاب المطولات كالحافظ في الفتح و الشيخ في البذل وغيرهما ، والمشهور منها أحد عشر قولاً ذكرها ابن القيم ولخصها في الأوجز أشهر هذه الأقوال كلها قولان يأتي بينهما .

(٢) و هذان القولان هما أشهر الأقوال في ذلك ، قال ابن القيم : أرجح هذه الأقوال قولان تضمنتهما الأحاديث الثابتة أحدهما أرجح من الآخر ، الأول أنها من جلوس الإمام إلى انقضاء الصلاة لما روى مسلم من حديث أبي موسى ، و القول الثاني أنها بعد العصر و هو أرجح القولين و هو قول عبد الله بن سلام و أبي هريرة و الإمام أحمد و خلق و قال الحافظ : لا شك أن أرجح الأقوال حديث أبي موسى و حديث عبد الله بن سلام انتهى ، و البسط في الأوجز .

بتلك الساعة] إما بسماع منه ﷺ أو استنباط منه بآيات الكتب المتقدمة وإن لم يصرح بها فيها أيضاً ، قوله [أخبرني (١) بها ولا تظنن بها على] علم بذلك جواز الضنن بشئ من العلم عن ليس له أهلاً ، وكذا جواز الاحالة به من وقت إلى وقت فإنه أيضاً نوع من الضنن وذلك لأنه لو لم يحز الضنن لما خاف أبو هريرة عنه الضنن و هما صحابيان لا يظن بهما سوء أى العمل بما لا يجوز و هو الضنن ، و الظن من أبي هريرة نسبة صحابي آخر : إنه يفعل ما لا يحل ، قوله [و الضنين البخيل] لما بين هذا ، و قد ورد في الكتاب لفظ الضنين و في قراءة الضنين بينهما معاً لمناسبة كونهما قرآناً ، قوله [من أتى الجمعة فليغتسل] هذا الأمر الآن كما كان ولم يكن وجوباً عاماً حتى يقال بنسخه بل الأمر إنما كان لمن يتأذى برائحة أهل المسجد و هو الآن أيضاً كذلك ، ولغيره على الاستحباب كما في زماننا هذا ، قوله [كلا الحديثين صحيح] أى ليس هذا اضطراباً كما يتوهم ، بل له رواية عنهما أى عن سالم وعبد الله جميعاً (٢) [من اغتسل وغسل] أى بدنه عن الوسخ أو رأسه بشئ منق له امرأته بجماعها معها لثلاً يتوشوش قلبه إذا حضر الجمعة و حضرت النساء ، قوله غفر له ما بينه وبين الجمعة (٣) و زيادة ثلاثة أيام [لأن الحسنه

(١) و لا يذهب عليك أن ما ذكره المصنف في الحديث قصة طويلة ، ذكرها

النسائي في مجتبه ومالك في موطأ وغيرهما في غيرها .

(٢) و اختلفت أهل الفن في الترجيح بينهما و مال المصنف إلى تصحيح كليهما كما

صرح به ، وقال النسائي ما أعلم أحداً تابع لليث على هذا الاسناد غير

ابن جريج و أصحاب الزهري يقولون عن سالم بن عبد الله عن أبيه بدل

عبد الله بن عبد الله بن عمر ، انتهى .

(٣) وفي شرح أبي الطيب يحتمل أن يكون المراد من الجمعة الأخرى الماضية أو

المستقبله ، قال الكرماني : في كلاهما محتمل ، و قال العسلائي : المراد التي

مضت لما في صحيح ابن خزيمة بلفظ ما بينه وبين الجمعة التي قبلها ، وقال .

بشر (١) أمثالها ، قوله من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة [أى كغسل الجنابة في مبالغته في الإلقاء و هو على (٢) حقيقة كما تقدم ، [ثم راح] قال بعضهم الراح معنا على حقيقته وحينئذ فابتداء الساعات بعد الزوال و الساعة مطلق الزمان لا ساعة أهل النجوم ، و أنت تعلم أنه ليس في ذلك حث على السعى و التكبير وقال (٣) الآخرون بل المراد بالرواح هو مطلق الذهاب و الساعة هي من ساعات أهل النجوم فيكون هذا من الفجر و الطلوع ، قوله [قرب بدنة] هي بفتحات و الجمع بدن بضم الأول و سكون الثاني و استدل الشافعي بهذا الحديث على ما قال من أن البدنة لا تشمل البقر (٤) ، قلنا : عدم اشتغالها معنا بقرينة ذكره في مقابلاتها ، قوله [أقرن] لما أنه يكون أسمن و أشرف ، [فكأنما قرب بيضة] من معنا يستبسط طهارتها و حلتها ، [حضرت الملائكة يستمعون الذكر] نبه

ميرك و لما في أبي داود من حديث أبي سعيد و أبي هريرة بلفظ كفارة لما بينها و بين الجمعة التي قبلها لكن ما في أبي داود من حديث ابن عمر بلفظ كفارة إلى الجمعة التي تليها الحديث ، يؤيد ما قاله المكرمان والمراد غفران الصغائر ، انتهى .

(١) و على هذا فيعد من الجمعيتين : إحداهما و الأوجه كما أفاده والذي المرحوم نور الله مرقده عند الدرس أن الاعتداد من صلاة الجمعة إلى صلاة الجمعة أخرى فتصير سبعا و مع الثلاثة الزائدة عشرة أيام .

(٢) وهل يكفي غسل الجنابة عن غسل الجمعة ؟ قالت الجمهور نعم خلافا لبعض كما في الأوجز .

(٣) و إلى الأول مال والذي المرحوم عند الدرس و هو قول مالك و غيره و قالت الجمهور بالثاني والأوجه عندي أن بداية الساعات من ربيع النهار كما بسطت الأقوال في ذلك في الأوجز .

(٤) والمسألة خلافية شهيرة وتظهر ثمرة الخلاف فيمن قال لله على بدنة ولا

بذلك على أنه لما استمعوا الذكر مع طهارتهم عن الذنوب و الآثام وعدم احتياجهم إليه فنحن أولى بذلك منهم ، وإن من حضر بعد شروع الامام في الخطبة ليس له ذكر في صحيفة المقرين ولا له فضل غير تفرغ ذمته عن الصلاة التي هو مأمور بأدائها فليس شأن المؤمن أن يغفل عن مثل هذه الفضائل يشتغل عنها بالردائل .

[باب ما جاء أن النداء لا يرد بين الأذان و الإقامة] .

هذا ليس ههنا و لكنني كنت لم أسمع هذا الباب من حضرة الأستاذ حين قرأ قراءة ذلك الموضع فأعدته ههنا (١) ، هذا الوعد غير ما وعد من إجابة الدعوة بعد الأذان إذ هذه الاجابة لا يتحقق إلا فيمن حضر للصلاة بعدما سمع النداء و إلا فكيف له العلم إذا لم يحضر الصلاة ، إن ذلك الوقت هو ما بين الأذان و الإقامة بخلاف الدعوة التي بعد الأذان فانها عامة لكل من سمع النداء سواء كان ممن هو أهل هذه المحلة أو من غيرهم وذلك الوعد سبب لهم و ترغيب على حضور المسجد للجماعة من أول الوقت إذ المصلي إذا سمع النداء و تهيأ بفور سماعها للذهاب إلى المسجد فتوضأ وأحسن الوضوء ثم مشى إلى المسجد فكثبت آثار أقدامه و قرأ أدعية دخول المسجد ثم صلى على النبي ﷺ كما تقدم و حتى المسجد بالشفعة ثم جلس ينتظر الصلاة فكان في صلاة لقوله عليه السلام « لا يزال أحدكم في صلاة ما دام ينتظرها » فهل أنت في مرية من أن إيجاب دعائه وقد كانت السبب في قوله عليه الصلاة و السلام ذلك أن يكونوا في أمر صلاتهم كذلك و لا يتأخروا في الحضور حتى إذا قرب وقت الإقامة حضروا ، ليس له تمكن من تحية الوضوء و لا تحية المسجد فكيف بانتظار الصلاة حتى يدعوا فيجاب لهم و على هذا

شك أن المراد بالبدة في حديث الباب جزور ، فقالوا حقيقة و قلنا مجاز بقرينة صارقة عن العموم ففيه اقتصار العام على بعض أفرادها و البسط في الأوجز .

(١) قلت : و لما كان لهذا المحل قصة هائلة رأيت إبقائها في هذا المحل أولى ،

فلو علم أحد وقت الإقامة مع أنه لا يحضر الجماعة أو يحضر حضور من أسلفناه لك آنفاً و لكنه دعا من بيته بعد الأذان قبل وقت الإقامة لا يشمل هذا الوعد نظراً إلى فقه الحديث الذي بنى عليه وإن كان ظاهر لفظ الحديث يشمل هذا والله أعلم بالصواب و عنده علم الكتاب .

قوله [باب ما جاء في ترك الجمعة من غير عذر] قوله [من ترك الجمعة ثلاث مرات تهاوناً بها طبع الله على قلبه] اعلم أن ترك الجمعة إما أن يكون لتسهيل أمرها و عدم اهتمام بشأنها فالطبع طبع نفاق أعاذنا الله منها (١) ، و إما أن يكون لا لتسهيل أمرها بل لاهانة نفسه في تركه ما يجب عليه أدائه ، فالطبع طبع رين و غين و الحديث يشمل كليهما ، قوله [يعني الضمري (٢) يشير] إلى أن المسمين بأبي الجعد كثيرون (٣) ، قوله [و كانت له صحبة] أى لم أثبت صحبته بل قال بذلك أستاذ (٤) أستاذى .

قوله [سألت محمداً عن اسم أبي الجعد الضمري فلم يعرف اسمه و قال لا أعرف له عن النبي ﷺ] إلا هذا الحديث لكن له حديثاً آخر عن النبي ﷺ

(١) أى من سائر الأشياء التى ذكرت من ترك الجمعة و الطبع و التهاون و النفاق و غيرها .

(٢) قال أبو الطيب بفتح الضاد المعجمة و سكون الميم منسوب إلى ضمرة بن بكر بن عبد مناف كما في جامع الأصول و المغنى .

(٣) ذكر منهم الحفاظ في تهذيبه اثنين و الثالث في التعجيل و الضمري هذا اختلفوا في اسمه على أقوال قتل مع عائشة يوم الجمل .

(٤) بل أستاذ أستاذ الأستاذ ، و أشار الشيخ بذلك الكلام إلى فائدة ذكر لفظة فيما زعم محمد بن عمر و يحتمل أن يكون ذكر هذا الكلام لمجرد الاستشهاد بقوله و احتاج إلى بيان صحبته لما أنه من غير المعروفين حتى إنه ليس له إلا هذا الحديث الواحد .

كما نقله السيوطى (١) و إن لم يعرفه البخارى ثم اعلم أن مسألة الجمعة قد اختلفت فيه أقوال علمائنا فى أنها تنأى فى بلادنا هذه أم لا ؟ و هل يجوز أداؤها فى القرى (٢) أم لا ؟ فقد اشتهر فى أكثر البلاد أنه لا تجب الجمعة على من هو فى بلادنا لأنها ليست بدار الاسلام وليت شعرى من أين اخترعوا هذا الشرط وليس لذلك فى كتبهم (٣) أثر وأما تركه ﷺ الجمعة بمكة قائما كان لعدم الأمن و عدم القدرة على أداؤها عياناً لكونهم يتعرضون فى ذلك لا لكونها دار حرب ، وأما ما قال بعضهم من أن شرطه المصر فسلم لكنهم اختلفوا فى ما يتحقق به المصرية فقل ما فهم أمير يقيم الحدود وليس فيه تصريح بإقامة الحدود بل المراد بذلك قدرة

(١) إذ قال فى قوت المختذى بعد حكاية كلام البخارى ، قلت : بل له حديثان أحدهما هذا و الثانى ما أخرجه الطبرانى بسنده إليه مرفوعاً لا تشد الرحال إلا إلى المسجد الحرام الحديث ، وقال الحافظ فى التلخيص الحبير بعد حكاية كلام البخارى : و ذكر له البزاز حديثاً آخر ، وقال لا نعلم له إلا هذين الحديثين انتهى ، قلت فان كان حديث البزاز غير حديث الطبرانى فله ثلاثة أحاديث و إلا فله حديثان فلينتقح .

(٢) و لقطب العصر مصدر هذا التقرير الشيخ السككوهى رسالة وجيزة فى هذا الباب تسمى بأوثق العرى فى تحقيق الجمعة فى القرى ولأجل نوا به شيخ الهند لها شرح بسيط يسمى بأحسن القرى فالرجع إليهما لو شئت .

(٣) بل حكى ابن عابدين عن معراج الدراية عن المبسوط البلاد التى فى أبدي الكفار بلاد الاسلام لا بلاد الحرب ، لأنهم لم يظهروا فيها حكم الكفر بل القضاة و الولاة مسلمون يطيعونهم عن ضرورة وبدونها ، و كل مصرفه وال من جهتهم يجوز للمسلمين إقامة الجمعة و يصير القاضى قاضياً بتراضى المسلمين و يجب عليهم أن يلتمسوا والياً مسلماً ، انتهى .

الأمير (١) على ذلك إذ لو لم يرد ذلك لما صحت الجمعة في شتى من الأمصار في وقتنا هذا إذ لا يجرى الحدود أحد ، وقيل ما فيه أربعة (٢) آلاف رجال إلى غير ذلك ، وليس هذا كله تحديداً له بل إشارة إلى تعيينه وتقريب له إلى الأذهان وحاصله إدارة الأمر على رأى أهل كل زمان في عدم المعمورة مصراً فما هو مصر في عرفهم جازت الجمعة فيه وما ليس بمصر لم يجر فيه إلا أن يكون فناء المصر ، وأما اشتراط الامام فن اتفق جماعة المسلمين على إمامته فهو إمام ولا يحتاج إلى الخليفة أو نائبه عيناً إذ الوجه في اشتراطهما الاتفاق ورفع النزاع وهو حاصل ، وأما ما قال أكثر من سلف (٣) : المصر ما لا يسع أكبر مساجدهم مسلميه فالمراد إذا كان المسجد المذكور في المصر إذ مذهب قائل هذا القول إطلاق جمع منتهى الجوع على العشر أو أكثر منه مع أن هذا خلاف منه بالجمهور ، و قائل هذا هو صدر الشريعة صاحب التوضيح فكان مراده بهذا التعريف هو المصر ، فان المساجد بتلك الكثرة إنما هي فيه وما شاع من تأدية الفرائض بنية احتياط الظهر في بلادنا فأمر

(١) ففي الدر المختار في تعريف المصر : كل موضع له أمير و قاض يقدر على إقامة الحدود ، وقال ابن عابدين حاكياً عن غيره : ليس المراد تنفيذ جميع الأحكام بالفعل إذ الجمعة أقيمت في عهد أظلم الناس وهو الحجاج وإنه ما كان ينفذ جميع الأحكام بل المراد والله أعلم اقتداره على ذلك ، انتهى .

(٢) لم أجده في الكتب المعروفة عندي ولكنهم لما اختلفوا في تعريف المصر على أقوال كثيرة فلا بعد في أن يكون هذا أيضاً قولاً لاسيما إذ حكى في جامع الرموز عن المضمرات قول ألف رجل أيضاً .

(٣) و في الدر : المختار عليه فتوى أكثر الفقهاء ، وقال ابن عابدين ، وأيده صدر الشريعة بقوله لظهور التواني في أحكام الشرع سيما في إقامة الحدود في الأمصار ، انتهى .

منكر لا ينبغي العمل عليه وأصل ذلك كان في زمان محمد فان أبا يوسف (١) لما رأى حرجاً في حضور الناس للجمعة في مسجد واحد و كان لا يمكنهم ذلك إلا بعبور الفرات أو الدجلة التي كانت في وسط (٢) البغداد أفق بتعدد الجمعة في مصر إذ حال بينهما نهر ، وليس في ذلك رواية عن الامام إذ كانت الجمعة في أيامهم واحدة ثم لما رأى محمد حضور رجال القرى العظيمة و الأمصار في مسجد واحد متعذراً أفق بجواز التعدد في مصر مطلقاً و كان الفتوى على قول محمد و لكن الناس احتاطوا في ذلك فاستحدثوا احتياط الظهر و هذا الذي رده صاحب البحر وغيره فقالوا أفتينا مراراً بمنع الناس عنه لكنهم لم يمتنعوا أو ليس لهؤلاء اكتفاء بما قال محمد و قد قلدوا قوله في كثير من المسائل ، و ليس معه أستاذه ولا صاحبه فهل ليس لهم في غير الجمعة احتياج احتياط وليت شعري إذا كانوا في شك من إفتائه بذلك فما بالهم لا يكتفون بالظهر فان قالوا نحتاط بأداء الظهر قلنا كان عليهم أداء كل صلاة مرتين : مرة بالفاحة خلف الامام ومرة بدونها كيف و قد استحسناها بعض مشايخنا أيضاً ليخرجوا بذلك عن شبهة الخلاف ، و كذلك يلزم عليهم ما ليس لهم بتأديته طاقة و لا لهم إليه احتياج و لا فاقة ، أو ليس لهم للخروج عن شبهة الخلاف مخلص غير ذلك الذي أحدثوه فهل لا أحضرهم احتياطهم ذلك في المسجد الذي صلى فيه أولاً ، قوله [عن رجل من أهل قباء] لم يبق الحديث بذلك الانقطاع

(١) قال القارى في شرح النقاية : و رابعها عن أبي يوسف أنه يجوز في موضعين إذا كان المصر كبيراً أو حال بين الخطبتين نهر كبغداد ، انتهى .

(٢) التي في وسط بغداد هي دجلة ، قال الحموى في المعجم سميت مدينة السلام لأن دجلة يقال لها وادى السلام انتهى ، و في مقدمة الهداية دجلة بكسر الدال اسم نهر بغداد ، و فرات بضم الفاء نهر معروف بين الشام و العراق يخرج من جبل ييلاد الروم و هو من أنهار الجنة ، انتهى .

قابلاً للاحتجاج (١) ، قوله [عن أبيه و كان من أصحاب النبي ﷺ] أى ذلك الأب ولا يضر عدم العلم باسم الصحابي أو حاله فان الصحابة كلهم عدول ثقات و مهرة إثبات ، قوله [أن تشهد الجمعة من قباه] لم يكن أمره إياهم بذلك للوجوب أو لوجوب الجمعة عليهم لما ورد فى الروايات عن هؤلاء أنهم قالوا كنا نتأوب إلى غير ذلك من الألفاظ ، وأنى التأوب فى أداء ما يجب على أنفسهم بل كان أمرهم (٢) بذلك ليشهدوا جماعات المسلمين و يعلموا نوايتهم و ما يذكر فى الخطبة من المواعظ والأحكام ولذلك ترى الترمذى ترجم الباب بقوله « باب ما جاء من كم يؤتى إلى الجمعة » ولم يقل « باب ما جاء من كم يجب أن يؤتى (٣) إلى الجمعة » ، ولذلك اختلفوا فى أقوالهم فى تحديد ذلك فقال بعضهم الجمعة على من آواه الليل (٤) وقال بعضهم يجب الجمعة على من سمع النداء فقال (٥) بعضهم وهم

(١) وأيضاً فى سنده ثوير بن أبى فاختة ضعيف جداً حتى قال الثورى : كان ثوير من أركان الكذب ، و قال الدارقطنى و على بن الجعيد : متروك ، و قال ابن حبان : كان يقلب الأسانيد حتى يحصى فى روايته أشياء كأنها موضوعة ، انتهى .

(٢) و يمكن أن يقال إن الحديث لو صح حجة لمن قال إن الفناء يمتد إلى ذلك المقدار و توضيح ذلك أنهم اختلفوا فى فناء المصر على تسعة أقوال لخصها ابن عابدين و هى غلوة ، ميل ، ميلان ، ثلاثة ، فرسخ ، فرسخان ، ثلاثة ، سماع الصوت ، سماع الأذان ، و يأتى بيان بعضها فى كلام الشيخ أيضاً فعلى القول بثلاثة فراسخ يكون حد الفناء إلى تسعة أميال ، فان الفرسخ ثلاثة أميال و القباء على ميلين من المدينة على ما ذكره الحوى فى المعجم .

(٣) و هو الذى عبروه بفناء الشهر .

(٤) فى الدر المختار شرط لاقتراضها إقامة بمصر . و أما المنفصل عنه فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد وبه يفتى كذا فى الملتقى ورجح فى البحر =

الظاهرة لو كان رجل في مصر و لم يسمع النداء لا تجب الجمعة عليه ، و الحق أن ذلك لمن هو خارج مصر و لا شبهة في وجوب الجمعة على المصرى سماع النداء أو لم يسمع والمراد بما قالوا من الجمعة على من سمع النداء أنه إذا أذن على سور البلد و باب مصر فالجمعة على من سمع النداء و هذا أيضاً ليس بتجديد بل هو تقريب ، وأما أهل مصر فسلم وجوبها عليهم .

قوله [استغفر ربك] وجه أمره باستغفار ما ارتكبه من الاستدلال بما لا يستدل به من الحديث الضعيف ، قوله [حين تميل الشمس] علم بذلك أنه لم يكن صلى قبل الزوال كما ذهب إليه بعض من استدل بما لم يفهمه فن ذلك قولهم كما يوم الجمعة لا تقبل و لا تغدى إلا بعد الجمعة فان القيلولة لا يكون إلا في نصف النهار و الغداة لا تطلق إلا على ما قبل الزوال ، وأنت تعلم أن معناه ليس إلا أن طعام الغداة و قائلة نصف النهار لم تكن نستحصله إلا بعد الفراغ من الجمعة إذ في وقتها لم يكن لشغل الجمعة فراغ حتى نستحصلها و لم يذهب إلى ذلك المذهب

■ اعتبار عوده ليلة بلا كلفة انتهى ، قال ابن عابدين : هو ما استحسسه في البدائع و صحح في مواهب الرحمن قول أبي يوسف بوجوبها على من كان داخل حد الإقامة الذي من فارقه يصير مسافراً وإذا وصل إليه يصير مقيماً و علله في شرحه المسمى بالبرهان بأن وجوبها مختص بأهل مصر والخارج عن هذا الحد ليس أهله .

(٥) قال ابن العربي : تعليق الشافعى السعى بسماع النداء يسقطه عن من كان بالمصر الكبير إذا لم يسمعه و المسألة محتملة انتهى ، و حكى العراقى في شرح الترمذى عن الشافعى ومالك و أحمد : أنهم يوجبون الجمعة على أهل مصر و إن لم يسمعوا النداء ، و قد ادعى في البحر الاجماع على عدم اعتبار سماع النداء في موضعها ، كذا في البذل .

إلا شزيمة قليلة من أهل الظاهر (١) و من ذلك الذى استدلوا به على مرامهم ، قوله : كنا إذا رجعنا من الجمعة لم تكن نجد للجدران ظلاً تبقى به رؤسنا فإذا كان الرجل خطب ثم صلى ثم دعا ثم تنفل بما قدر الله له ثم رجع وليس للجدران فى علم أن ذلك كله كان قبل الزوال ، وإلا فلم لا يكون للجدران فى هذا القدر ولكنه يرد عليه أن الرجل إذا شرع فى ذلك كله مع زوال الشمس عن نصف النهار فليس يستبعد أن يفرغ من الخطبة و الصلاة و ليس للجدران ظل يبقى به الرؤس كيف وصلاته ﷺ كانت قصداً كخطبته ، و أى دليل لهم على ما قالوا من تأدية السنن فى المسجد و لم يكن فى دعائه ﷺ كثير اشتغال فى الجماعة ، و أنت تعلم ما فى الجدران إذ ذاك من قصر .

[باب ما جاء فى الخطبة على المنبر] .

أراد بذلك دفع ما عسى أن يتوهم من كونه بدعة أو من عادة الجبارة والمكبرين ، و كان لمنبر النبي ﷺ درجات ثلاث و كان يخطب على أقصاها (٢)

(١) قلت : بل ذهب إليه بعض الفقهاء من الأئمة المجتهدين أيضاً ، قال النووي :

قال مالك و أبو حنيفة و الشافعى و جماهير العلماء من الصحابة و من بعدهم لا تجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس ، و لم يخالف فى هذا إلا أحمد بن حنبل و إسحاق لجوازها قبل الزوال ، كذا فى الأوجز ، و الشيخ لم يستثن إلا الظاهرية و ذلك لأنه كثيراً ما يعد الإمام أحمد من أهل الظاهر لأنه يعمل على ظواهر الأحاديث أكثر من غيره .

(٢) قال العيني بعدما ذكر رواية طفيل بن أبي بن كعب عن أبيه بلفظ ثلاث

درجات فإن قلت : روى أبو داود عن ابن عمر بلفظ : فاتخذ له منبر مرقطين

فيه و بين ما ثبت فى الصحيح منافاة ، قلت : الذى قال مرقطين لم يعتبر

الدرجة التى كان يجلس عليها ﷺ انتهى ، وفى الخيس نقل ابن النجار عن

الواقدي أنه درجتان و مجلس ، وللدارى فى صحيحه عن أنس فصنع له =

ثم خطب أبو بكر على الثانية تأدياً منه بالنبي ﷺ أن يقوم مقامه ثم عمر على الثالثة لذلك ثم رقى عثمان أعلاها لما لم يبق درجة ، مع أن في رقيته إياها لا شبهة في ادعاء المساواة به ﷺ [بخلاف الباقيين] قوله [ثم يجلس] لكنه لا يدعو ولا يتكلم فيها إلا أن يدعو قبله ماشاء ، قوله [أخو أبي عمرو بن العلاء] أبو عمرو (١) وكله لفظ واحد والمراد أن أبا عمرو ومعاذاً كلاهما أخوان ابنا العلاء .

[باب القراءة على المنبر] ، قوله [يقرأ على المنبر و نادوا (٢) يا مالك إلخ] علم بذلك سنية القراءة على المنبر في الخطبة ، قاله الشافعي على وجه الركنية وقتنا بها على وجه السنية ، فان قوله تعالى « فاسعوا إلى ذكر الله » ليس بمختص بالقرآن . [باب في استقبال الامام إذا خطب] .

قوله [استقبلنا بوجوهنا] ليس المراد بذلك استقبال عين الامام بل استقبال جهته لما يلزم على الأول من التحلق قبل الجمعة المنهى عنه بحديث آخر . [باب في الركنتين إذا جاء الرجل و الامام بخطب] .

ليس (٣) لهؤلاء دليل على مرامهم بهذا الحديث لما ورد في الروايات الأخر

منبر له درجتان و يقعد على الثالثة ، وليحيى عن الزناد أن النبي ﷺ كان يجلس على المجلس يضع رجله على الدرجة الثانية فلما ولي أبو بكر قام على الدرجة الثانية و وضع رجله على الدرجة السفلى فلما ولي عمر قام على الدرجة السفلى و وضع رجله على الأرض فلما ولي عثمان فعل ذلك ست سنين من خلافته ثم علا إلى موضع النبي ﷺ ، انتهى .

(١) ولما كان أبو عمرو مشهوراً عرفه به فانه أحد القراء السبعة اختلف في اسمه على أقوال .

(٢) قال القرطبي : يحتمل الآية وحدها أو السورة كلها ، قال أبو الطيب : القراءة

في الخطبة مشروعة بلا خلاف و اختلفوا في وجوبها فعندنا مستحبة و عند

الشافعي واجبة و أقلها آية ، انتهى .

(٣) اختلفوا في تحية المسجد للداخل عند الخطبة فقال بها الشافعي وأحمد وإسحاق .

من هذه القصة أنه عليه السلام سكت (١) وقت صلاة الرجل ونحن أجنباً لا نمنه ،
وأما ما قال أبو سعيد من أنه صلى النبي ﷺ يخطب قائماً مجرد قياس ، أو حمل سكونه

وقتها المحدثين ويستحب أن يتجاوز فيها قاله النووي ، وفي فروع الشافعية
يجب أن يقتصر فيها على أقل مجزئ ، ولا يستحب للخطيب ولا لمن دخل
في آخر الخطبة حتى يفوت عنه أول الجمعة ، و قال القاضى : قال مالك
و الليث و أبو خنيفة و الثورى و جمهور الساف من الصحابة و التابعين
لا يصلحها ، و هو مروى عن عمر و عثمان و على و ابن عباس و غيرهم
قال ابن العربى : الجمهور على أنها لا تفعل و هو الصحيح بدليل من ثلاثة
أوجه ، و حديث سليك لا يعترض على هذه الأصول من أربعة أوجه ثم
فصل هذه السبعة و حكاهما عنه فى الأوجز فارجع إلى أيهما شئت .

(١) هكذا رواه الدارقطنى بطريقين مسند ومرسل ثم قال : المرسل أولى بالصواب
كذا فى الأوجز ، وهذا الجواب هو مختار ابن الهمام فى الفتح و بسطه
و لم يرتضه ابن نجيم إذ قال : هو محمول على ما قبل محرم الكلام فيها دفعاً
للمعارضة وجوابهم بحمله على ما إذا أمسك عن الخطبة حتى يفرغ من صلاته
فغير مناسب لمذهب الامام لما علمت أنه يمنع الصلاة بمجرد خروجه قبل
الخطبة إلى أن يفرغ من الصلاة انتهى ، و قوله لمذهب الامام ليس
باحتراز عن صاحبه لأنهم الثلاثة أجمعوا على أن الخروج قاطع للصلاة
و إنما الخلاف بينهم فى كون الخروج قاطعاً للكلام ، فالمراد بمذهب الامام
مذهب الحنفية كلهم لكن الإراد ساقط لما فى الهداية ، قال لا يأس بالكلام
إذا خرج الامام قبل أن يخطب ، لأن الكراهة للاخلال بفرض الاستماع
والاستماع منها بخلاف الصلاة لأنها قد تمتد انتهى ، فلم أن كراهة الصلاة
لما آتيا لامتنادها نخل بالاستماع ، وأنت خير بأن الامام إذا يسكت لأحد
فامتداد صلاتها لا يخل بالمقصود .

عليه السلام مع كونه على منبر على أنه اتفاق على أنا نقول من جوز النافلة وقت الخطبة لم يقل بوجوبها بل قال بأنها نافلة ثم جوزها فهل أنت على يقين من جوازها مع نفلتيها و الحال أن النبي ﷺ نهى في ذلك الوقت عن الأمر بالمعروف و هو واجب على المرء حيث قال من قال أنصت فقد لغا ، و لم يجوز تفسير آية القرآن حين سأله سائل عن كان معه والسكوت هو الواجب عندما ، ولا يحمد على العطسة و لا يشمت عاطساً و لا يرد جواباً ، قوله [وفي الباب عن جابر إلخ] هذا لا يصح على عادته فإن رواية جابر قد ذكرت فاما يحمل على النسيان أو يكون جابر روى فيه غير ما ذكر ههنا ، قوله [من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسراً إلى جهنم] و أما تقييد يوم الجمعة فاتفق لما أنه سبب كثرة وازدحام ، والذين لم يقولوا بمفهوم المخالفة لا حاجة لهم إلى جواب ، و أما لفظ اتخذ فالرواية و الدراية على بنائه للفعول و قيل ببنائه للفاعل و المعنى اتخذ نفسه و أياً ما كان فهذا جزاء له على ما ارتكبه من تحقير الناس في مشيه على أعناقهم و في ذلك لعله يضرب بعضهم برجله .

قوله [باب ما جاء في كراهية الاحتباء و الامام يخطب] .

الاحتباء قد يكون يديه و قد يكون بالثوب و كلاهما قد يكون للكبر و قد يكون للاستراحة على هيئة المتواضعين فالذى للكبر ممنوع بقسميه ، و الذى على هيئة المتواضعين ممنوع منع تنزيه لا محريم لئلا ينام فيكون ذلك سبباً لنقصان في استماع الخطبة ، و أما إذا أمن من أن ينام فلا كراهة أصلاً ، و على هذا يحتمل حيوهم (١) إذا ثبت ، وبذلك تجتمع الروايات في شأن الاحتباء فتها ما فيه نهى

(١) أى حبة الصحابة فقد قال أبو داؤد : وكان ابن عمر وأنس وشريح وغيرهم يحتبون و روى عن يعلى بن شداد شهدت مع معاوية بيت المقدس فجمع بنا فظرت فاذا جل من في المسجد أصحاب النبي ﷺ فرأيتهم يحتين و الامام يخطب ، قال أبو داؤد : لم يبلغنى أحد كرهاها إلا عبادة بن نسي —

عنه و منها ما فيه استحباب ذلك و جوازه .

[باب رفع الأيدي في الدعاء على المنبر] .

هذا داخل في إطلاق قوله ما يزيد على أن يقول هكذا فصح الاستدلال
وحاصله أنه كان لا يرفع يديه لا في الدعاء و لا في غيره إلا أنه كان يشير بسبابه
عند كلمة التوحيد فهذا الرفع في الدعاء الذي ارتكبه بشر بن مروان كان بدعة منكراً
عليها لا محالة .

قوله [كان الأذان في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر إذا خرج الإمام
أقيمت الصلاة] هذا الذي زاد من لفظ « أقيمت الصلاة » دفع لما عسى أن يتوهم
من قوله إذا خرج الإمام أن الأذان كان إذا خرج الإمام و لو لم يأخذ بعد في
الصلاة . و قوله « أقيمت الصلاة » المراد بذلك الصلاة حكماً لما أن الخطبة صلاة
حكماً ، قوله [زاد عثمان] هذا كان بإجماع من الصحابة و محضر منهم ، و قيل
كان في زمان عمر ينادى « بالصلاة جامعة ، الصلاة جامعة » موضع الأذان فلما
كثر الناس فكان يسمع بعضهم لفظ « الصلاة ، الصلاة » ولا يسمع بعضهم ، شاور عثمان
سائر الصحابة و زاد أذاناً ثالثاً بالزوراء (١) و كان على يسار المسجد فقيل اسم
جدار ، و قيل أكمة مرتفعة ، و قيل مكان مرتفع ، و يمكن أنه جدار مرتفع من

قال العراقي : ذهب أكثر أهل العلم إلى عدم الكراهة ، قال الزرقاني : هو

مذهب الأئمة الأربعة و غيرهم فعلم بذلك أن الجمهور على الجواز و اختلفوا
في اعتذار عما ورد من النهي و أجاد الشيخ في الجمع بين ما ورد و أجاب
بعضهم بحمل حديث النهي على الضعف و قيل بالنسخ و حمل الطحاوي حديث
النهي على أحداث الحيرة لانه عمل في الخطبة ، و حمل فعل جل الصحابة في
المسجد أنهم كانوا محتبين قبل ذلك ، هكذا في الأوجز .

(١) و في معجم البلدان : الزوراء موضع عند سوق المدينة قرب المسجد ، قال
الداؤدي : هو مرتفع كالمنارة ، و قيل بل الزوراء سوق المدينة نفسه انتهى .

مكان على أكمة مرتفعة فتجتمع الأقوال ، وهذا النداء (١) الذى يحرم بعده البيع والشراء و يجب السعى لما أن الأمر فى الآية إنما هو باللفظ « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسموا إلى ذكر الله » وهذا نداء للصلاة من يوم الجمعة . قوله [إذا نزل عن المنبر] هذه اللفظة التى تفرد بها (٢) جرير بن حازم و لما لم يكن مقابل (٣) تلاميذ أستاذه فى الحفظ و الاجادة وقد ثبت فى موضع آخر وهمه و هو ما بينه المؤلف بعد حمل قوله ذلك على الوهم أيضاً ، و إن كان نفس المسألة ثابتة لما أنه لا فرق بين الجمعة و غيرها من الصلوات ، فلما ثبت أنه عليه السلام كان يكلم بالحاجة بعد الإقامة فهذا باطلاقة يجوز للكلام بعد الخطبة أيضاً .

(١) فى الدار المختارة : وجب سعى إليها وترك البيع بالأذان الأول فى الأصح وإن لم يكن فى زمن الرسول بل فى زمن عثمان ، قال ابن عابدين عن شرح المنية : اختلفوا فى المراد بالأذان الأول ، فقبل الأول باعتبار المشروعية و هو الذى بين يدي المنبر لأنه الذى كان أولاً فى زمنه عليه الصلاة والسلام و زمن أبى بكر وعمر حتى أحدث عثمان الأذان الثانى على الزوراء حين كثر الناس ، و الأصح أنه الأول باعتبار الوقت و هو الذى يكون على المنارة بعد الزوال . انتهى .

(٢) قال أبو الطيب : يعنى وهم جرير فى قوله يكلم بالحاجة إذا نزل عن المنبر و إنما الحديث عن ثابت عن أنس أقيمت الصلاة فأخذ رجل ، الحديث ، وليس فيه إذا نزل عن المنبر ، بل ظاهر الحديث أنه فى صلاة العشاء لقوله حتى نفس بعض القوم كما أن جريراً وهم فى تحديثه عن ثابت عن أنس عن النبى ﷺ إذا أقيمت الصلاة فلا الحديث لأن ثابتاً لم يحدث عن أنس و إنما كان جالساً عند تحديث هذا الحديث عن أبى قتادة . انتهى .

(٣) أى لم يكن موازى درجاتهم و رتبهم ، يقال : قابل الشئ بالشئ عارضه به ليرى وجه التماثل بينهما أو التخالف .

قوله [فقلت تقرأ بسورتين كان على يقرأ بهما لمخ] أراد بذلك أبو هريرة أن ينبه السائل على أن فعله وفعل على ذلك إنما هما اقتداء برسول الله ﷺ ووجه المناسبة في قراءة سورة الجمعة والمنافقون ، وكذلك تنزيل السجدة و سورة الدهر ما فيها من ذكر الجمعة و ذكر المبدأ و المعاد و تذكير نعم الآخرة و غيرها وكان قراءة ذلك أكثرية لا دائمة .

[باب في الصلاة قبل (١) الجمعة و بعدها] .

اختلفت الروايات في ذلك ، فالتاب من بعضها سنية الركعتين و بالآخرى سنية الأربع فأخذ الامام بما فيه أخذ بالاحتياط (٢) . و أما ما قال أبو يوسف من كونها ستاً فثبت أيضاً إلا أن قوله أن يقدم الأربع على الركعتين فلم نجد رواية (٣) تساعد إلى وقتنا هذا بل الذى ثبت بالروايات هو تقديم الركعتين على الأربع و ما ورد في بعضها من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً ليس مخالفاً بإيجابه التخيير لما عينه الامام من الأربع لما أن ذلك قد يستعمل فيما ليس بواجب فالغنى من شاء منكم أداء ما يسن عليه فليصل أربعاً .

(١) لم يذكر المصنف في الرواتب القبلية شيئاً من الروايات المرفوعة و لم يتعرض لها الشيخ أيضاً و المسألة خلافية شهيرة بسطت في الأوجز ، و أنكر ابن القيم و من تبعه الرواتب القبلية للجمعة والجمهور على إثباتها بسطت أقوالهم مع ذكر مستدلاتهم في الأوجز فارجع إليه .

(٢) و هو العمل بالأربع فبدخل فيه الركعتان أيضاً .

(٣) و قيل : وجه ذلك ما روى من الكراهة أن يصلى بعد صلاة مثلها ، وفي البدائع : قال أبو يوسف : يصلى أربعاً ثم ركعتين كذا روى عن علي كى لا يصير متطوعاً بعد صلاة الفرض بمثلها وفي هامش البحر عن الذخيرة عن علي يصلى ستاً ركعتين ثم أربعاً ، و عنه رواية أخرى ، أربعاً ثم ركعتين وبه أخذ أبو يوسف والطحاوى وكثير من المشايخ ، كذا في الأوجز .

قوله [قال أبو عيسى وابن عمر : هو الذى روى عن النبي ﷺ أنه كان يصلى بعد الجمعة ركعتين] أورد ذلك ليان أن ابن عمر لما روى ذلك و عمل بهذا علم أنه كان يرى السنة ستاً ، لأن سنة الأربع دون سنة الركعتين ، قوله [ما رأيت أحداً أنص للحديث] أى أبين له و أظهر يعنى كان بينه ظاهراً مفصلاً واضحاً و الزهرى هو راوى أول أحاديث الباب ، قوله [كان عمرو بن دينار أسن من الزهرى] هذا من فضل الزهرى أيضاً فانه روى عنه أكبره (١) .

[باب فيمن يدرك من الجمعة ركعة] .

لما كان حديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة ، بإطلاقه متناولاً للجمعة و غيرها صح استدلاله على ترجمة الباب و لكن مذهب الامام أن من أدرك التشهد مع الامام يبنى عليه الجمعة و مذهب (٢) غيره غيره ، وهذا بناء على أن المراد بالادراك ههنا هو اللحق وتحصيل الأجر إذ لم يذهب أحد إلى أنه بادراركة يدرك الصلاة بمعنى الاحاطة فلما أريد الأجر أو اللحق كانت

(١) فقد عد الحافظ فى تلامذة الزهرى : عمرو بن دينار .

(٢) و فى المسألة ثلاثة أقوال : فذهب جمع من السلف و التابعين إلى أن من فاتته الخطبة يصلى أربعاً للظهر ، و جمهور الفقهاء على خلاف ذلك فذهب الأئمة الثلاثة و محمد من الحنفية : أن من لم يدرك ركعة صلى أربعاً ، و قال أبو يوسف و الامام الأعظم أبو حنيفة و جماعة : إن أحرم فى الجمعة قبل سلام الامام صلى ركعتين و روى ذلك عن النخعي و قاله الحكم و حماد و داود و روى عن ابن مسعود من أدرك التشهد فقد أدرك الصلاة و روى عن معاذ بن جبل : إذا دخل فى صلاة الجمعة قبل التسليم فقد أدرك الجمعة ، و استدلوأ بعموم قوله ﷺ ما أدركتم فصلوا و ما فاتكم فأنموا ، و فى روايات فاقضوا و الفائت إذ ذاك الجمعة لا الظهر ، و البسط فى الأوجز .

الجمعة كغيرها من غير فرق لكنهم يحس عليهم (١) التفصى عما يرد عليهم بهذا الحديث على طريق مفهوم المخالفة فان مفهوم الحديث أنه من لم يدرك ركعة من الصلاة لم يدرك الصلاة مع أنهم مجمعون على خلافه ، فان تركوا العمل بمفهوم المخالفة في سائر الصلوات لزمهم الترك في حق الجمعة أيضاً .

قوله [أنه يتحول عن مجلسه] ليس السبب في هذا المقام ما كان في معرس النبي ﷺ ليلة فاتته صلاة الصبح إذ الكل فيما نحن فيه مسجد ليس فيه مقام تسلط الشيطان فيه أكثر من الثانى بل الوجه في ذلك أنه يتنبه بالتحرك والمشى والتحول إلى موضع آخر فتذهب غفلته و لا يتعين الامتثال بالتحول و الجلوس في الموضع الآخر بل هو حاصل بقبامه أو تنقله (٢) قليلا إلى غير ذلك ثم عوده ولو في مجلسه الذى كان فيه أولا .

[باب ما جاء في السفر يوم الجمعة] .

الأصح في ذلك جواز السفر قبل الزوال ، وأما إذا (٣) زالت الشمس فلا

(١) أى عن الذين قالوا بالتفريق بين الجمعة وغيرها ، وحاصله أن قوله ﷺ من أدرك ركعة من الجمعة في قوة قوله ﷺ من أدرك ركعة من الصلاة ، فكما لم يفرقوا في غير الجمعة بين مدرك الركعة والأقل منها فكذا ينبغي لهم أن لا يفرقوا في الجمعة أيضاً .

(٢) التثقل بمعنى « برگشتن » كما في الصراح .

(٣) و في الدر المختار : لا بأس بالسفر يومها إذا خرج من عمران المصر قبل خروج وقت الظهر كذا في الحاشية لكن عبارة الظهيرية و غيرها بلفظ دخول بدل خروج ، وقال في شرح المشية ، الصحيح أنه يكره السفر بعد الزوال قبل أن يضيها و لا يكره قبل الزوال قال ابن عابد بن بعد قول الحاشية : واستشكله شمس الأئمة الحلواني بأن اعتبار آخر الوقت إنما يكون =

إذ سبب الوجوب هو الوقت وقد آن ، ومن منع السفر بعد طلوع فجر يوم الجمعة أجاب عن الحديث بأن غدوتهم كان بأمر النبي ﷺ أو يكونوا خرجوا قبل انبلاج الصبح و تسميته غدوة تقرب و تخمين أو مجاز ، قوله [فضل غدوتهم] هذا اللفظ إشارة إلى بون ما بينهما أى الجمعة و امتثال أمره عليه السلام فى الخروج إلى الجهاد مع رفقة مع تسليم فضل الجمعة ، ومع ذلك فلم يبلغ فضل الغدو والامتثال ، قوله [و كان هذا الحديث] فى لفظ كان إشارة إلى أن هذا مبنى على تحقيق شعبة و ليس بما يتقن به لا محالة .

قوله [باب السواك و الطيب يوم الجمعة] ليس السواك مذكوراً فى لفظ الحديث (١) الذى أورده فى الباب إلا أنه يمكن أن يستنبط بالعمومات الواردة فى تحصيل الطيب و إزالة التثنية و الأوساخ ، قوله [حقاً على المسلمين] وجوباً إذا كانوا متلبسين بالتثنية والأوساخ واستجباً إذا كان الأمر على غير ذلك ، قوله [وليس أحدهم من طيب أهله] هذا يمكن أن يكون إشارة إلى مبالغة فى ذلك ، فإن الطيب للرجال ما كثر ريحه و قل لونه وللنساء ما ظهر لونه و خفى ريحه فعلى هذا

■ فيما ينفرد بأدائه و الجمعة إنما يؤديها مع الإمام و الناس فينبغى أن يعتبر وقت أدائها حتى إذا كان لا يخرج من المصر قبل أداء الناس ينبغى أن يلزمه شهود الجمعة ، وذكر فى التارخانية عن التهذيب اعتبار النداء و ما فى شرح المنية تأييد لما فى الظهيرية و أفاد به أن ما فى الخاتمة ضعيف و علله فى شرح المنية بقوله لعدم وجوبها قبله و توجه الخطاب بالسعى إليها بعده و ينبغى أن يستثنى ما إذا كانت ثقوته رفقة لو صلاها و لا يمكنه الذهاب وحده ، انتهى .

(١) و لا يذهب عليك ما فى مبدأ السند من هذا الحديث من قوله على بن الحسن السكونى ، قال المراقى : لم يمتنع فى هذه الطبقة ثلاثة سميت بذلك حكاه السيوطى فى قوة المقتضى .

لعل طيب النساء منهى عنه الرجال لصفته و لونه و مع هذا فأمر النبي ﷺ بالتطيب مبالغة في أمر الطيب ، فان قيل كان المناسب على هذا أن يقال ولو من طيب أهله قلنا لو قيل ذلك كان معناه أن الاقدم و الأول له طيب الرجال ، وأما إذا لم يوجد فله أن يتطيب بطيب النساء ، و أما إذا قيل ما قيل ، فالأمر بتطيب طيب النساء مستلزم للأمر بتطيب طيب الرجال بدلالة النص ، ويمكن أن يكون قوله وليس من طيب أهله إشارة إلى أنه ليس عليه التكلف في تحصيل الطيب بمسألة عن أحد أو بشراء ونحوه ، وإنما ذلك لو كان له طيب في أهله وإن لم يكن له طيب ، إلخ .



أبواب العيسدين

عما بعض طلبة العلوم لفظ الياء والتون الذي هو علامة الشيعة لما رأى الأحاديث الواردة بعد هذا ليست في الأضحى ، و الصحيح خلافه إذ أكثر أحكام الأحاديث الآتية مشتركة بينهما ، ومع ذلك فقد قال في الباب الأخير ولا يطعم يوم الأضحى حتى يرجع ، قوله [من السنة أن إلخ] هذا إما اعتياد و هو الظاهر فتركه خلاف (١) لما هو أولى ، وإما عبادة فتركه مكروه تنزيهاً يعني به أنه من سنن الهدى أو من السنن الزوائد ، فان قوله من السنة شامل لهما والوجه في الأمر بالأكل قبل الخروج إلى المصلى قطع العرق عما يلزم من صورة الزيادة على ما فرضه الله تعالى من الصيام فان إمساك هذا القدر من الوقت صوم ظاهراً وإن لم يعتبره الشارع ما لم يتم مع النية .

[باب في صلاة العيسدين قبل الخطبة] .

هذا دفع لما لعلمهم يتوهمون من تقديم مروان الخطبة سنتها ولما لعلمهم يقيسون العيسدين على الجمعة وليس كذلك لأن خطبة الجمعة شرط لها و الشرط مقدم على ما هو شرط له و لا كذلك في العيد (٢) ، قوله [ويقال إن أول من خطب قبل الصلاة مروان بن الحكم] أى بنية فاسدة و إلا فقد فصل ذلك قبله عثمان بن

(١) وفي الدر المختار ندب يوم الفطر أكله طواً وترأ قبل الصلاة ، واستياكه

واغتساله ، قال ابن عابدين : التدب قول البعض وعبد المصنف الغسل

سابقاً من السنن و الصحيح أن الكل سنة ، انتهى .

(٢) بل هي سنة قال الشامي عن البحر حتى لو لم يخطب أصلاً صح و أساء

لترك السنة ولو قدمها على الصلاة صح و أساء ولا تعاد الصلاة ، انتهى .

عنان (١) فأما عثمان رضى الله تعالى عنه فأنما قدم الخطبة لما كثر الناس وازدحم المسلمون فكان يرى في خطبته أفواج الناس يأتون إلى المصلى فقدم الخطبة لئلا تقوت المسلمين صلاتهم فكان فعله ذلك حسناً لم ينكره عليه أحد من الصحابة و التابعين ، و أما مروان فكان يعرض في خطبته بأهل بيت النبي ﷺ و يسيى الأدب بهم فلما رأى الناس ذلك وأن ليس لهم صبر على استماع إذا هم رضى الله عنهم جعلوا يذهبون إذا فرغوا من الصلاة وتركوا خطبة مروان أن يسمعوها فقدم مروان الخطبة على الصلاة ليلجئهم إلى سماعها فكان فعله ذلك خبيئاً ظاهراً فانكروا عليه .

[باب أن صلاة العيدين بغير أذان و لا إقامة] .

هذا ليس نفيّاً للاعلام (٢) مطلقاً بل هذا نفي للاعلام بطريق مخصوص

(١) فقد أخرج السيوطى في أوليات عثمان من تاريخ الخلفاء : أنه أول من قدم الخطبة في العيد على الصلاة و أخرج أيضاً ، قال الزهرى : أول من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية أخرجه عبد الرزاق انتهى ، قلت : و الجمع بينها غير معتذر إذا ثبت ذلك و إلا فأنكر أبو الطيب شارح الترمذى لرواية البخارى عن أبى سعيد الخدرى فلم يزل الناس على ذلك أى على ابتداء الصلاة قبل الخطبة حتى خرجت مع مروان ، الحديث .

(٢) ما أفاده الشيخ من جواز الاعلام بغير الأذان صرح بذلك الشيخ سراج شارح الترمذى فقال : يندب عند الأئمة الأربعة أن ينادى لها : « الصلاة جامعة » و كذا حكى غيره عنهم كما فى الأوجز ، و حكى الزرقانى عن المالكية و الجمهور أن لا ينادى لها بشئ ، و على هذا فلا يصح قياسه على الكسوف وغيره لأن صلاته غير معلومة للناس و وقتها لم يتعين بخلاف صلاة العيد فإن وقتها معلوم متعين و التكبير إليها سنة فأمل ، و يشكل أن الشيخ قدس سره تعقب فى لامع الدرارى فى أبواب الكسوف على النداء فى العيدين .

لكنه يعلم من بعض الروايات أنه لم يكن فيها شيء ، فقد ورد فيها ولا شيء ، لكن المعول على ما في بعض الروايات أنه كان ينادى : « الصلاة الصلاة » ، وهذا موافق للقياس فإن الاعلام في الجماعة المشروعة من التوافل كالترابيح والكسوف والاستسقاء وغير ذلك مشروع فلا يبعد ذلك ههنا أيضاً ، فالحق عدم الاعتراض على من ارتكب شيئاً من ذلك و لعل في أول الأمر لم يكن شيء كما رواه البعض ثم زيد بعد ذلك النداء بالصلاة فروى بعض من حضر أول القصة ما رآه و لم يلفه آخرها أو بلفه الخبر لكنه بين الأول فقط ، أو يكون ذكر الأمرين كليهما ، لكن الراوى اختصر فبين أحد الأمرين و انقلب المعنى باختصاره على بعض ما سمع .

[باب القراءة في العيدين] .

قوله [و ربما اجتمعا في يوم واحد فقرأ بهما] قد سلف منا وجه اختيار قراءتهما وفي ذلك رد على ما زعم جهال زماننا أن اجتماع الخطبتين يكون نحباً ، [و أما ابن عينة فيختلف عليه] يعنى أن سفيان بن عينة معاصر لسفيان الثوري فأما تلاميذ سفيان الثوري فردوا الحديث على سنن واحد كما ذكر من غير زيادة لفظ آيه (١) و أما الآخذون عن سفيان بن عينة فقد اختلفوا في روايتهم فمنهم من زاد لفظ آيه و منهم من لم يزد ، و رواية من لم يزد لفظ آيه هو الصحيح ، ثم بين قرينة على صحته و هو أنه لا يعرف الحبيب بن سالم رواية عن آيه ، و على هذا فالمناسب أن يحزم بصحته إلا أنه لما لم يكن عدم العرفان دليلاً على عدمه لم يحزم بجواز أن يكون له رواية عن آيه و إن لم يعرف ، و يكون هذا من هذا القليل . قوله [و حبيب بن سالم] و هو مولى نعمان بن بشير [و روى عن النعمان بن بشير أحاديث] هذه اللفظة يمكن أن يكون على بناء الفاعل فهذه من أحوال الحبيب أيضاً ، و أن يكون على البناء للفعول فتكون ملحدة عما قبلها

(١) أى بين حبيب بن سالم و النعمان بن بشير .

و تكون من حال (١) النعمان لا حال حبيب ، قوله [و روى عن النبي ﷺ أنه كان يقرأ في صلاة العيدين بقاف واقتربت الساعة] ثم بين إسناده (٢) الحديث الذى أشار إليه بلفظ ، و روى مع ألفاظ الحديث ، والغرض من هذا الحديث ههنا إثبات أن قراءة سبح اسم و هل أتاك في صلاة العيدين لم تكن على الدوام بل ثبت قراءته ﷺ بغير هذه السور أيضاً ، و أما سؤال عمر بن الخطاب أباً واقد الليثى كما ورد في هذا الحديث ، فقد نبه به ذلك على أن لا بعد في سؤال الأعلام عن هو دونه ، و في ذلك أيضاً فضل لأبي واقد الليثى ظاهر ، وعلم بذلك أيضاً أن كثيراً من المسائل قد يخفى على كبار الصحابة ، و يمكن أن يكون عمر يعلمه لكن قد يكون في بيان المسألة من غير الامام ، و تقرير الامام ما لا يكون في بيان الامام كما لا يخفى ، أو كان علمه لكنه أراد زيادة توثيق لعلمه ، و لعلمه اعتراه الشك في ذلك والتردد ، قوله [بهذا الاسناد ونحوه] يعنى أن الاسناد والمتن كليهما واحد أى روى بهذا الاسناد و روى نحو هذا المتن .

[باب التكبير في العيدين (٣)] .

- (١) وهذا محتمل لكنه لا يبقئ إذ ذاك لهذا الكلام مزيد فائدة فالأوجه الاحتمال الأول ، والغرض على ذلك بيان قرينة أخرى على تحطئة لفظ أيه وهى أن لحبيب روايات كثيرة عن النعمان بلا واسطة أحد فانه كان مولاه وكاتبه .
- (٢) يشك على الرمضى تصحيح حديث عبدالله عن عمر مع أنه لاشك في أن لقاء عبيد الله عن عمر ليس بثابت وروايته عنه مرسله كما صرح به فى الخلاصة .
- (٣) اختلفوا فى تكبيرات العيدين على أقوال حتى ذكر ابن المنذر فيه اثني عشر قولاً ، و المشهور عند أئمة الأمصار ثلاثة أقوال : الأول ما قال مالك و أحمد فى المشهور عنه أنها سبع فى الأولى مع تكبير الاحرام ، وخمس فى الثانية ، والثانى كذلك إلا أن السبع فى الأولى بدون تكبيرة الاحرام =

قوله [في الركعة الأولى خمس تكبيرات] هذا تغليب ، وإلا فليس كل الخمس قبل القراءة بل أربع منها ، وهذا لما ثبت في غير هذه الرواية مصرحاً عن ابن مسعود فكان مذهب الامام في ذلك متفقاً عليه ابن مسعود و حذيفة وأبو موسى و وجه أخذ الامام في تكبيرات العيدين بقول ابن مسعود ما في غيره من التعارض والتناقض واتفقت في ذلك روايات أبي موسى وحذيفة بن اليمان وعبد الله بن مسعود وثبت عملهم (١) بعد النبي ﷺ على ذلك فأخذنا بقولهم .

[باب لا صلاة قبل العيدين ولا بعدها (٢)] .

المذهب (٣) في ذلك أنها ليست قبله لا في البيت ولا في المصلى ، وأما بعده فلا يصلى في المصلى ، وأما في البيت فلا بأس [وقد رأى طائفة من إرخ] و وجه قولهم أن النبي ﷺ وإن لم يصل لكنسه لم يمنع أيضاً فكيف يمنع ؟ والجواب منه أن النبي ﷺ لم يكن يصلى العيدين إلا بعد ارتفاع الشمس قدر ما يخرج الوقت عن حد الكراهة ، فلو جازت الصلاة فيه قبل العيد لم يترك الصلاة فيه في جميع عمره مع ما علم من حرصه ﷺ على الصلاة .

— وهو قول الشافعى ، والثالث ما قال به الحنفية أن الزوائد ثلاث تكبيرات

في كل ركعة والبسط في الأوجز ، ولعلك قد عرفت من ذلك أن ما حكى الترمذى من تسوية قول الشافعى و مالك ليس بذاك .

(١) و قد بسط في تخريج الآثار عنهم في أوجز المسالك فارجع إليه لو شئت تفصيل الدلائل .

(٢) هكذا في النسخ بافراد الضمير و الأوجه بعدهما بالثنائية و للتأويل مساع .

(٣) أى مذهب الحنفية على الراجح وإلا ففي المسألة خلاف بسيط ذكرت في الأوجز ، وقال ابن المنذر عن أحد أن الكوفيين يصلون بعدها لا قبلها ، و البصريون قبلها لا بعدها ، والمدنيون لا قبلها ولا بعدها ، انتهى .

[باب في خروج النساء في العيدين] قوله [و ذوات الخدور] هذا يعم القسمين الأولين ، و الغرض أن خروج النساء للصلوات ، ليس للنساء اللاتي يخرجن لحوائجهن و تصير بارزة للناس بل إنما كان الخروج عاملاً لذوات الخدور و غيرها ، و قوله [فيعتزلن المصلى] استدلت بذلك على مرامه من (١) قال : بأن المصلى له حكم المسجد ، و الجواب عنه لمن لم يقل بذلك أن اعتزالهم المصلى ثلاثاً تختلط المصليّة منهن بغير المصليّة فإنها مع ثيابها لا تخلو عن نجاسة ، كيف و قد أمرن أن لا يخرجن متزينات ، و لما يلزم في دخولهن المصلى من انقطاع الصفوف ، [و يشهدن دعوة المسلمين] هذا تنبيه على شئ من فوائد الخروج ، و في ذلك إظهار شوكة المسلمين و تكثير سوادهم ، و ما ينعكس من آوار صلحائهم على غيرهم و غير ذلك ، و علم بذلك أن الذي حضر قوماً وهم يصلون العصر فليس له شركة في صلاتهم لكرامة التنفل وقتئذ ، لكنه يشترك في دعائهم ، قوله [و كرهه بعضهم] استدلت على ذلك أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها بما منعت نساء بني إسرائيل عن الخروج حين أحدثن ما أحدثن فقالت : لو رأى النبي ﷺ ما أحدثن لمنعهن عن الخروج ، فهذا من قوله دليل على سعة علمها و وفور حكمها ، فعنى قولها ذلك أن الشرائع من قبلنا يجب علينا العمل (٢)

- (١) قال الحافظ في الفتح . حمل الجمهور الأمر على التسبب لأن المصلى ليس بمسجد ، و أغرب السكرماني إذ قال : الاعتزال واجب ، و قال النووي : الجمهور على أنه للتنزيه لا التحريم فتمنع لاختلاط النساء بالرجال بدون الضرورة و حكى عن بعض أصحابنا التحريم ، قال القاري ثلاثاً يؤذين بدمهن أو ريحهن غيرهن ، و في فروع الحنفية : أن مصلى العيد ليس في حكم المسجد في هذا وإن كان في حكمه في صحة الاقتداء صرح بذلك ابن عابدين و غيره .
- (٢) أى بشرط أن يتلى علينا في الكتاب أو السنة كما فضله أهل الأصول لأن أهل الكتاب حرفوا كتبهم فلا يتحقق كون حكم من الأحكام من مذهبهم بلون ذلك .

بما لم يتل علينا على وجه الانتكار والرد ، فلما كان كذلك كانت إجازتهن إجازة لنسائنا و منعهن حين منعهن من الخروج منعاً لنسائنا حين أحدثن ما أحدثن ، [وروى عن ابن المبارك أنه قال أكره الخروج] و هذا لأن خروج النساء زمن النبي ﷺ لم يكن في زمان فساد بخلاف نساء زماننا ، وقوله [فان أبت إلا أن تخرج] هذا حيلة لردهن عن الخروج و إن لم يكن ظاهره الاجازة ، فان من عادة المرأة أنها لا تخرج إلى العيد و النساء إلا متزينة .

قوله [باب ما جاء في خروج النبي ﷺ إلى العيد في طريق و رجوعه من طريق] هذا إما لاقامة الشاهدين على خروجه كما هو المشهور ، أو لارادة شوكة المسلمين لكفار الجانبيين ، أو ليشرف الطريقان ، والذين لم يخرجوا من الرجال المستضعفين و النساء و الولدان بقدم المصلين و الزاكرين الله كثيراً و الذاكرات ، لا سيما برؤية ﷺ في زمانه و برؤية خلفائه الراشدين في أزمنتهم قوله [و قد استحب بعض أهل العلم للإمام إلخ] تخصيص ذلك بالإمام ليس إلا لأنهم يخرجون و يعودون معه ، [و حديث جابر كأنه أصح] ليس هذا إلا (١) لعدم الجزم بذلك فان حديث أبي هريرة لعله مروي بطرق هي قليلة بالنسبة إلى طرق حديث جابر .

[باب في الأكل يوم الفطر قبل الخروج] .

من المعلوم أن في أول صوم من صيام شهر رمضان ما ليس في الثاني ، و في

(١) و يؤيد ذلك اختلاف أهل الفن في الترجيح ، فقد أخرج البخاري في صحيحه حديث جابر ثم قال تابعه يونس بن محمد عن فليح عن أبي هريرة و حديث جابر أصح . قال الحافظ : رجح البخاري أنه عن جابر و خالفه أبو مسعود و البيهقي ، فرجحا أنه عن أبي هريرة و لم يظهر لي في ذلك وجه ترجيح ، انتهى قلت ولا يذهب عليك أن قول البخاري و تابعه فلان عن أبي هريرة مشكل جداً ، محله شروح البخاري .

الثاني ما ليس في الثالث ، وكذلك فلما كان ذلك أياماً لا تنقي في الصوم مشقة ، و كان معتاداً و كان المقصود أن لا يتعدى من الحدود التي عينها الشارع لأحكامه فوجب النهي عن التقص و الزيادة في صيام رمضان أيضاً بذلك ، فلما كان المسلمون قبل رمضان غير عادي (١) الصيام كفاهم أدنى منع في ذلك ، فمنعه بقوله : لا تواصلوا شعبان برمضان ، و أما بعد قضائهم صيام رمضان و فراغهم عنه فقد اعتادوا الصيام و لم يبق لإعراض الطبيعة عن الصوم كما كان قبل رمضان فاحتاجوا إلى منع هو أشد من المنع الأول لحرم (٢) صيام أيام خمس منها يوم العيد ، ثم أمر بالاكل قبل الصلاة سداً لباب المحرم إلا أن هذا ترك في عيد الأضاحي بعارض الضيافة ، ثم في ذلك المقدار من الصوم تشبه باليهود لما أن صومهم يكون هذا القدر ، و ليس ذلك في الأضحي لما فيه من تعجيل أمر الصلاة ، مع أنه لا صوم في الأضحي حتى يلزم الزيادة على ما عين منه صورة مع أن الأولى أن يكون أول طعماسه ما هو من ضيافة الرب الكريم ، قوله [على تمر] إما لرخصه في العرب أو لما فيه من مناسبة بالمعدة للحلاوته .

(١) هكذا في الأهل و الظاهر غير معتادى الصيام ، و العادي في اللغة الذي جرت به العادة .

(٢) أي كره تحريماً ، و قد يطلق على المكروه التحريمي لفظ الحرام في عرف الفقهاء ، و قد قال ابن عابدين : يسمى الامام محمد المكروه التحريمي حراماً ظاهراً .

أبواب السفر

قوله [لا يصلون قبلها و لا بعدها] أى تأكداً و إلا فقد ثبت الرواية عن ابن عمر (١) أيضاً أنه كان يصلى السنن و يروى عن النبي ﷺ ذلك ، قوله [وقال لو كنت مصلياً قبلها أو بعدها لأتممتها] يعنى أن التخفيف لما أئرت فى الفرائض أئرت فى السنن أيضاً إلا أن التخفيف فى السنن ليس فى تقليل أعداد الركعات إنما التخفيف فيها بنقص تأكدها الذى كان فى غير السفر ، فراهه أن السنن لو كانت باقية على ما كانت قبل من التأكد لم يخفف فى الفرائض أيضاً ، فلما ثبت بنص قطعى تخفيف فى المفروض ثبت نوع منه آخر فى النافلة وكان رضى الله تعالى عنه رأى من رجال معه تكلفاً فى أداء السنن فلم أنهم يؤكدونها تأكد الإقامة فقال ذلك ، قوله [وعثمان صدراً من خلافته] تم أئمت عثمان بعد ذلك ، و اختلفوا (٢) فى الجواب عنه فقيل

(١) اختلفت الروايات عن ابن عمر فى التطوع فى السفر ، وجمع بين ذلك بوجودها منها ما أفاده الشيخ ، و ذكر الحافظ : الجمع بالفرق بين الرواتب وغيرها فالانكار على الأول و الاثبات للثانى ، و يظهر من صنع البخارى أنه مال إلى الفرق بين الرواتب البعدية وغيرها ، و مال العبنى إلى أن الننى غالب أحواله و الاثبات فى بعض الأوقات ، و اختار شيخ مشايخنا الشاه عبد الغنى : بأن الننى فى حالة السير و الاثبات فى حالة القرار ، و الأوجه عندى أن الننى محمول على الصلاة فى الأرض و الاثبات على الصلاة على الدابة راكباً ، و البسط فى الأوجز .

(٢) اعلم أنهم اختلفوا فى حكم القصر على عدة أقوال : أما الحنفية فانهم قالوا بوجوده قولاً واحداً و اختلفت الروايات عن الامام الشافعى وأشهرها المنصور عند أصحابه أنه رخصة و كذلك اختلفت الروايات عن الامام —

إنما أتم ثلاثا يظن الحاضرون اقتراض الركعتين وفيه أنه يلزم بذلك فساد صلاة كل من خلفه من أهل هذه الناحية لما أنهم صلوا خلفه فرائضهم و هو متغل في شفيعته تلك ، فكيف لم ينبهم على ذلك و سكنت عن ذكره ، و قيل لأنه كان تأهل بمكة ، و في ذلك أن النبي ﷺ كان قد منعهم عن العود في الدار التي هاجر عنها ، فكيف ارتكب عثمان رضى الله تعالى عنه مع جلالة قدره ، والحق (١) في الجواب أنه كان يرى ما ترى عائشة من جواز التقصير ، و الاتمام كليهما عملاً بقوله « فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة » و قد كان اختيار السياق المذكور في هذه الآية مع أن الحنفية لم يقولوا بمفهوم المخالفة ، ما كانوا يظنون في هذا التقصير من الاتمام الكبير ، و قد ثبت برواية عائشة أن فرض الصلاة إنما كان في الأول اثنان ، ثم زيد في الحضر و لم يزد في السفر ، و على هذا فلا يلزم كونه رخصة بل الأربع لم تكن فريضة أصلاً حتى تكون الرخصة وتسميته قصراً في الآية بإضافته (٢) إلى الحضر لا إلى أصل ما فرض منها ، و إن كان نسخاً فالعمل لا يجوز بالنسخ أصلاً فكيف يجوز الاتمام .

قوله [إلا أن الشافعى يقول التقصير رخصة له في السفر ، فإن أتم الصلاة أجراً عنه] هذا الاستثناء يدل على أن مذهب الأئمة المذكورين هنا هو التقصير و لا يجوزون (٣) الاتمام ، قوله [بذى الحليفة العصر الركعتين] هذا يدل على

— مالك فروى عنه أشهب أنه فرض ، و روى أبو مصعب عنه أنه سنة و هو أشهر الروايات عنه ، و أما الامام أحمد فروى عنه أنه فرض ، و عنه أنه سنة ، و عنه أنه أفضل ، و عنه أحب العافية عن هذه المسألة ، كذا في الأوجز .

(١) و يحتمل أنهما يريان القصر عند الخوف لقوله تعالى « إن خفتم ، فأمّل .

(٢) و بسطه الشيخ في البذل .

(٣) وعلى هذا فما حكى عن الامام أحمد يكون مبنياً على إحدى الروايات عنه —

أن التقصير في الصلاة ليس منوطاً على إتمام مدة السفر بل يكفي في ذلك مطلق أخذه في السفر ، و لا يدل على أكثر من ذلك ، فإن ذا الحليفة على ستة أميال من المدينة ، قوله [لا يخاف إلا رب العالمين] هذا إشارة إلى أن قيد إن خفتم في الكريمة ليست مدار القصر ، و هذا السفر كان عام حجة الوداع .

قوله [باب ما جاء في كم تقصر الصلاة] هذا يعم مدة الإقامة ومدة السفر فإن لفظة كم وضعها لبيان الكمية ، و هي مهنا (١) تعم القسمين كما ذكرنا ، و إن لم يذكر الترمذى بعد إيراد الحديث إلا بيان الاختلاف في مقدار الإقامة ، و أما أن مقدار الذي يعد به مسافراً شرعاً ما اخترناه ، فالدليل عليه ما رواه مالك مرفوعاً لا تقصر من أقل من أربعة برد أو نحو ذلك ، و البريد أربع فراسخ ، و الفرسخ قريب من ثلاثة أميال إلى الزيادة ، قوله [إنه أقام في بعض أسفاره تسع عشر صلى إلخ] هذا في سفره لفتح مكة ، فنههم راو إقامته تسع عشرة ، و منهم من روى ثمان عشرة أو سبع عشرة أو ست عشرة ، وقد ورد خمس عشرة أيضاً ، و طريق الجمع أما في الثلاثة الأول فظاهر ، فإن من عد (٢) يومى النزول و الخروج عد تسعاً ، و من لم يعدهما قال في روايته سبعاً ، و من ذكر أحدهما ذكر ثمان عشرة ، و أما الجمع بين الخمس والست ففيه إشكال .

قوله [روى عن علي أنه قال من أقام عشرة أيام إلخ] هذا مع ما ينافيه

— كما تقدم قريباً .

(١) أى باعتبار الحديث و إلا فظاهر غرض الترمذى أنه أراد الأول إذ ذكر أقوال العلماء في ذلك دون الثانى .

(٢) و بهذا جمع البيهقي بين هذه الروايات ، و أما رواية خمسة عشر فضعفها النووى و ليس بجيد لأن رواها ثقات و لها متابعة ، و إذا ثبت أنها صحيحة فليحمل على أن الراوى ظن أن الأصل رواية سبع عشرة فحذف منها يومى الدخول والخروج ، انتهى ما فى البذل مختصراً .

عمل الأصحاب الآخر يرده عمل النبي ﷺ بخلافه ، فانه أقام بمكة عشرة أيام أو أكثر ، و مع هذا لم يتمم (١) ولا يتوهم أنه أقام هذا القدر من غير قصد ، وكان يريد الارتحال في أقل من ذلك ، لأنه ﷺ لما نزل بمكة رابع ذى الحجة لم يكن له قصد إلا الرواح بعد الفراغ من الحج ، و ليس الفراغ (٢) إلا في الرابع عشر ، فالقصد للاقامة كان لعشرة أيام أو أكثر من ذلك ، قوله [وروى عن ابن عمر] الروايات عن ابن عمر مختلفات فكيف يعمل باحداها دون الآخر ، [وروى عن سعيد بن المسيب أنه قال : إذا أقام أربعاً] هذا ما يرده أيضاً عمل الصحابة و النبي ﷺ في حجة الوداع فانهم كانوا على يقين و إزماع من الاقامة أربع أيام قوله [إلى توقيت خمسة عشرة] لما روى في رواية (٣) من روايات إقامته يوم فتح مكة ، ولما روى في رواية عن ابن عمر أيضاً ، قوله [ثم ناوله (٤) هكذا] في رواية الترمذى في نسختنا ، وأما ما أقرءناه الأستاذ أدام الله علوه فتناوله بلفظ التاء الفوقانية المثناة دون النون ، قوله [فصلی تسعة عشر يوماً ركعتين ركعتين] إقامته و هي هذه (٥) لم تكن بإزماعه لاقامة هذا القدر ، لأنه قد اجتمعت عليه حيثئذ

(١) يحتمل أن يكون من التفعيل فان التثمين والاتمام في اللغة واحد ، والأوجه

أنه من الاتمام فيجوز في الجزم الفك و الادغام .

(٢) هذا معلوم إلا أن قيام هذه الأيام العشرة لم يكن في محل واحد بل بمنى

وعرفات ومكة وغيرها ، فلا يتم الاستدلال على أصول الحنفية ، و أجيب

عن هذا الاشكال في تقرير عمى الشيخ مولانا رضى الحسن المرحوم أن هذه

المواضع كلها داخلة في مكة انتهى ، أى باعتبار كونها قضاء له فتأمل .

(٣) و هو أقل ما ورد في ذلك ، فالأخذ بالمتيقن أولى .

(٤) أى بالنون ذكر في هامش « شرح السراج » من المناولة بمعنى الأخذ وفى

بعض النسخ بالتاء أى عمل به .

(٥) هكذا فى الأصل ، و الظاهر أنها جملة معترضة بين المبتدأ والخبر فتأمل .

هو وزن و أهل الطائف و غيرهم فأتى له إجماع إقامة هذا القدر ، و إنما أقام بهذا القدر بنية أن يخرج غداً فلم يتفق وهكذا قوله [فما رأيته ترك الركعتين إذا زاغت الشمس] و هذه صلاة الزوال ، و هذا دليل على أن ابن عمر رأى التأكد (١) منياً دون التنفل مطلقاً [و روى عن ابن عمر إلخ] هذه الروايات عن ابن عمر تشير إلى تعارض في قوله و رواياته ، لكنها تجتمع بما قدمنا من أن الإنكار و النفي للتأكد و الإثبات للنوافل و السنن مطلقاً .

قوله [و لم ير طائفة من أهل العلم أن إلخ] المراد بذلك أنها لا تبقى سنة ، لا أنها لا تبقى جائزة ، و الفرق بين القول الأول و بين هذا القول أن (٢) الأولون لم يخرجوها عن السنة بل التأكد ، و هؤلاء أخرجوها عن التأكد و السنة كليهما ، و إنما الباقى فضل الصلوات كما قاله الترمذى بقوله و من تطوع فله إلخ ، قوله [و هى وتر النهار] إنما عدوها وتر النهار لما أن أثر النهار من الضياء و الاشتغال بالأعمال و غير ذلك باق إليه ، و قد قال بعض أهل الظاهر لا يجوز الافطار إلا بعد زمان من الغروب مساو لزمان الصبح الصادق .

[باب الجمع بين الصلاتين (٣)] .

- (١) كما تقدم قريباً .
- (٢) هكذا فى الأصل ، وله عدة توجيهات لا تخفى على من مارس كتب النحو .
- (٣) اعلم أنهم اختلفوا فى الجمع بين الصلاتين فى غير عرفة و المزدلفة على ستة أقوال : الأول لا يجوز مطلقاً ، و هو قول الحنفية و الحسن و ابن سيرين و إبراهيم النخعى و الأسود ، و رواية ابن القاسم عن مالك و به قال ابن مسعود و سعد بن أبى وقاص و جابر بن زيد و أسود و عمر بن عبد العزيز و الليث و غيرهم ، الثانى يجوز كما يجوز القصر ، و به قال الشافعى و أحمد و إسحاق و من المالكية أشهب ، الثالث يجوز إذا جدد به السير ، قاله مالك ، الرابع يجوز إذا أراد به قطع الطريق ، الخامس مكروه ، قاله مالك .

والجواب عنه أن الجمع بينهما لا يخلو من أن يكون فى وقت العصر أو الظهر أو وقتيهما ، فعيين أحد هذه الاحتمالات تعين من غير دليل ، مع أن الذى عينوه (١) يخالف صريح قوله تعالى « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً » ، و حاصل الجواب أنه لما لم يكن فى الحديث تخصيص بجمعهما فى وقت إحداها ، و إنما الاحتمال (٢) باق فقط ، فلا يجوز العمل بمجرد الاحتمال على خلاف كتاب الله المجدد ، و لفظة عجل إنما معناها التعجيل عن وقتها المصهور لا عن أصل الوقت ، و الصلاة فى الحالتين أى فى قوله عجل العصر وقوله آخر الظهر واقعة فى وقت واحد (٣) و الفرق فى التعبير فقط ، مع أن رواية ابن عمر الآتية من بعد ذلك فيها تصرّح بما عينا من أحد الاحتمالات و هو ما سياتى من قوله حدثنا هناد إلى أن قال حتى غاب الشفق فالقصة التى رووها عن ابن عمر أنه استغث على بعض أهله ، ففى هذه القصة تصرّح فى رواية أبى داود (٤) و النسائى من أنه قرب الشفق للغروب ، وليس المراد الغروب حقيقة ، فوجب حمله عليه

فى رواية المصرين عنه ، السادس يجوز جمع تأخير لا جمع تقديم ، و هو اختيار ابن حزم ، و روى عن مالك و أحمد ، و ما قال الثوى أن صاحبى أبى حنيفة خالفاه ، رد عليه صاحب الغاية ، و البسط فى الأوجز .

(١) أى من الجمع فى وقت إحداها .

(٢) أى لم يبق بعد ذلك إلا الاحتمال فقط .

(٣) أى فى وقت هذه الصلاة .

(٤) و لفظ رواية أبى داود عن نافع وعبد الله بن واقد أن مؤذن ابن عمر

قال: الصلاة ، قال: سر حتى إذا كان قبل غيوب الشفق نزل فصلى المغرب ثم

انتظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء ثم قال : إن رسول الله ﷺ كان إذا

عمل به أمر صنع مثل الذى صنعت الحديث ، وقد وردت فى هذا المعنى

عدة روايات ذكرت فى الأوجز .

أيضاً ، وإلا فكيف يصح المعيان و القصة واحدة ، أو يراد بالشفق الحمرة ، فكان وقت المغرب باقياً على مذهب الامام ، ثم قال ابن عمر إن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك ، فوجب حمل ما ورد من الروايات جمع النبي ﷺ بين الصلاتين على هذا ، وإلا فكيف يصح قوله : كان النبي ﷺ إلخ .

قوله [باب ما جاء في صلاة (١) الاستسقاء] قد اشتهر في المتون من مذهب الامام أنه لا صلاة في الاستسقاء ، والمراد بذلك نفى منيتها ودخولها في أركان الاستسقاء لما ثبت أنه ﷺ دعا للطر وهو يخطب (٢) ليوم الجمعة ، وكذلك ثبت منه ﷺ استسقى ولم يصل (٣) ، وأما استحباب الصلاة في الاستسقاء وجوازها فيه ، فلا ينكر إذ هو أدعى للإجابة ، وأما تحويل الرداء فعلي هذا القياس (٤) و هو أن يحل يمين رداءه يساراً و يساره يميناً ، وتحت فوقاً و فوقه تحته . وأما جعل ظهره بطناً و بطنه ظهراً فليس يجمع بهذين ، قوله [و صلى ركعتين كما كان

(١) وهنا عدة أبحاث نفيسة بسطت في الأوجز في اللغة و في السبب و في بده

الشرعية و في حكم الصلاة و وقتها و كيفيتها و تكرارها إذا لم يمتروا .

(٢) و هو حديث الداخل في الخطبة ، فقال : يا رسول الله هلك الكراع

هلك الشاء ، الحديث المشهور في الأمهات .

(٣) أي لم يذكر الصلاة فيها بل ذكر الاستسقاء بمجرد الدعاء كما بسطت الروايات

في الأوجز على أنه عز اسمه رتب إرسال السماء على مجرد الاستسقاء ،

فقال تعالى « استغفروا ربكم إنه كان غفاراً الآية » قال السرخسي : و الأثر

الذي روى أنه ﷺ صلى شاذفياً تعم به البلوى وما يحتاج العام والخاص

إلى معرفة لا يقبل فيه شاذ ، وهذا ما تعم به البلوى في ديارهم ، انتهى .

(٤) أي ليس بسنة عند الامام و به قال بعض المالكية و مسنون عند صاحب

أبي حنيفة والأئمة الثلاثة ثم اختلفوا في كيفية التحويل كما بسطت في

الأوجز في مسالكهم .

يصلى بالعيد [استدلل بذلك من ذهب (١) إلى مشروعية التكبيرات في صلاة الاستسقاء . والجواب أن التشبيه ليس إلا في كون الركعتين وقت ارتفاع النهار بيوثة الجماعة .

قوله [باب في صلاة الكسوف] .

اختلفت الروايات في ركوعات هذه الصلاة ، فمنهم من روى ركعتي النبي ﷺ في الكسوف بركوعين ، و منهم من روى بأربعة و منهم من روى ستة ، فمن ذلك رواية عائشة وفيها مع تناقض في الروايات أن عائشة كانت في حجرتها وقد كثرت الظلمة فأتى لنا الاعتماد على روايتها ، وكذلك من روى زيادة على الركعتين بركوعين ، فان بعضهم كان بعيداً عنه ﷺ ولا معتمد على قوله إذا خالف الأصول و روايات الأصحاب الآخر ، فأخذنا بقول من قال فيهما ركوعان لموافقة الأصول و أيضاً في روايتهم ما يدل على كونهم معتمدين في ذلك ، فانه روى أبو داود في سننه في باب صلاة الكسوف ، قال سمرة : بينما أنا و غلام من الأنصار نرى غرضين لنا حتى إذ كانت الشمس قيد رحين أو ثلاثة في عين الناظر من الأفق اسودت حتى آضت كأنها تنومة فقال أحدهما لصاحبه : انطلق بنا إلى المسجد ، فوالله ليحدثن شأن هذه الشمس لرسول الله ﷺ في أمته حدثاً قال : فدفعنا فإذا هو بارز فاستقدم فصلى فقام بنا كأطول ما قام بنا في صلاة قط ، لا نسمع له صوتاً قال : ثم ركع بنا كأطول ما ركع بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتاً ، قال : ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتاً ، ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك ، قال : فوافق تجلى الشمس جلوسه في الركعة الثانية ، قال : ثم سلم ثم قام فحمد الله و أثنى عليه و شهد أن لا إله إلا الله و شهد أنه عبده ورسوله ثم ساق أحمد بن يونس خطبة النبي ﷺ ، فهذا سمرة بن جندب أليس في روايته

(١) و روى ذلك عن الامام محمد من الحنفية لكن المشهور عنه خلافه ، نعم قال بذلك الشافعية والحنابلة خلافاً للحنفية والمالكية ، كذا في الأوجز .

ما يدل على أنه لم يحضر إلا ليرى النبي ﷺ ماذا يفعل فهلا قام في الصف المقدم وأجاره سمعه وقلبه ، فكيف يرجع على روايته رواية من لم يشهده شهوده ، ولم يذل فيه مجهوده ، ولم يسق القضية كسياقه ولم يخض فيها بأعماقه مثل عائشة رضي الله عنها و عنهم ، و الوجه في اختلاف الروايات في ذلك أن النبي ﷺ كان أطال بهم القراءة جداً كما ثبت بما رواه سمرة أيضاً ، فالذين لم يكونوا في الصف المقدم وكان النبي ﷺ يكبر تارة ويسبح تارة ، ويسمع آية تارة كانوا يظنون تكبيرته ركوعاً فيركعون ، و كذلك عائشة كانت تسمع القراءة أحياناً وتكبيراته تارة ، فروت مثل ما سمعت وهذا هو السبب (١) في اختلاف الروايات عنه ﷺ في ذلك ، والقضية

(١) و إلا فلا وجه لمثل هذا الاختلاف الكثير الطويل في قضية واحدة ،

وما قالوا إن روايات ثنية الركوع صحيحة ، وما عداها ضعيفة فعلى أنها مجرد دعوى لأن روايات ما عداها مضاعفة بإضعاف الروايات التي فيها ثنية الركوع وقد صحح بعضها جمع من المحدثين منهم الترمذي كما ستري ، هذا وقد ورد من حديث أبي بكرة وسمرة بن جندب وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وقصة الهلالى والنعمان بن بشير أنه ﷺ صلى في الكسوف ركعتين كصلاة العيد ، قال ابن عبد البر: وهى كلها آثار مشهورة صحاح ، ومن أحسنها حديث أبي قلابة عن النعمان ، قلت : و قد بسط الكلام على هذه الروايات ، و ذكر تخريجها في الأوجز على أنه قد ورد الأمر بقوله ﷺ إذا رأيتموها فصلوا كاحداث صلاة صليتموها من المكتوبة ، رواه النسائي وأحمد ، قال النيموى : إسناده صحيح ، قلت : و قال الحاكم صحيح على شرطهما ، و أنت خير . بأن القول و الفعل إذا تعارضا ترجح القول كما هو معروف عند أهل الفن مع أن روايات الفعل متعارضة و روايات القول سالمة عن المعارضة فضلا عن كونها موافقة للاصول و مرجحة بالقياس ووجوه الترجيح بسطت في الأوجز .

متحدة إذ لم يكشف الشمس في المدينة بعهدہ إلا مرة ، و أما في مكة فلم يكن اقتداء ولا اجتماع بهذا القدر حتى يصلى بجماعة .

قوله [وقد اختلفت أهل العلم في القراءة (١) في صلاة الكسوف] وقد عرفت وجه الاختلاف ، وقد أغناها الرواية التي قدمناها عن سمرة عن الجواب منها [و هذا عند أهل العلم جائز على قدر الكسوف] ليت شعري من أين أثبتوا ذلك حتى يقال بجوازه ، إذ الكسوف لما لم يقع إلا مرة ، و لا يمكن حمل روايات الست والأربع والركعتين على فعله إذ ليس فعله فيه إلا واحداً لم يجز العمل إلا بأحدى هذه الروايات لا أن يكون خيراً بين كل من ذلك .

قوله [يصلى صلاة الكسوف في جماعة في كسوف الشمس والقمر] ووجه ذلك أن كسوف الشمس لما ثبتت جماعته ﷺ فيه ثبتت جماعة فيه أيضاً ، قلنا جماعة النفل مكروهة إلا ما ثبت عنه ﷺ و لم يثبت عنه في خسوف القمر جماعة ، فبقى غير مستخرج عن عموم النهي ، قوله [عن سمرة بن جندب] هذه هي الرواية التي أخذنا بها في عدد الركوع و هي ههنا مذكورة بطريقها التي ذكرنا ، وقد قبلها (٢) الشافعي و لم يأخذ بقول عائشة .

[باب ما جاء في صلاة الخوف]

إعلم أولاً أن صلاة الخوف وردت عن النبي ﷺ بعدة طرق رويت في أحاديث

(١) قال الامام أبو حنيفة بالسرة و أبو يوسف و أحمد بالجهر و عن محمد روايتان ، قال النووي : مذهبا و مذهب مالك و أبي حنيفة و الليث بن سعد و جمهور الفقهاء أنه يسر في كسوف الشمس ويجهر في خسوف القمر فمحاكاة النووي عن مالك هو المشهور عنه ، قال المازري : ما حكاه الترمذي عن مالك من الاسرار رواية شاذة ، كذا في الاوجز مختصراً عنه .

(٢) أى قبلها في حكم القراءة و لم يقبلها في عدد الركعات .

حسان أو صحاح ، و يبلغ عدد صورها المذكور في الأحاديث إلى خمس (١) عشرين وثانياً أن كل صورها (٢) جائز عند جميع الأئمة ، و إنما الخلاف في الاختيار و إن أيها أولى إلا أن الامام أبا حنيفة (٣) أنكر جواز صورتين و عدهما من خصوصيات النبي ﷺ ، إحداهما ما ورد من أن النبي ﷺ صلى بكل طائفة ركعتين فكانت له أربع و لكل منها اثنتان في هذه الصورة تلزم صلاة المفترض خلف المتنفل فلم يجوزها الامام لغير النبي ﷺ و ثانيهما ما ورد أنه صلى بكل

(١) قال ابن العربي : في القبس جاء أنه ﷺ صلاها أربعاً و عشرين مرة أصحابها ست عشرة رواية مختلفة و لم يبينها ، و بينها العراقي في شرح الترمذى ، و البسط في الأوجز .

(٢) قال الشوكاني : قد أخذ بكل نوع من أنواع صلاة الخوف الواردة عن النبي ﷺ طائفة من أهل العلم ، و قال اليعقوبي : ذهب أحمد بن حنبل و جماعة من أهل الحديث إلى أن كل حديث ورد في أبواب صلاة الخوف فالعمل به جائز ، و حكى الحافظ عن أحمد قال : ثبت في صلاة الخوف ستة أحاديث أو سبعة أيها فعل المرء جاز ، و البسط في الأوجز .

(٣) لم ينفرد الامام في إنكارهما ، أما الأولى فلم يقل بها إلا من قال بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل و لذا عدها ابن العربي من الغرائب ، و أما الثانية فلم يقل بها أحد من الأئمة الأربعة ، قال اليعقوبي : قال الشافعي روى حديث لا يثبت أن النبي ﷺ صلى بطائفة ركعة ثم سلوا ، الحديث ، و إنما تركناه لأن جميع الأحاديث في صلاة الخوف مجتمعة على أن على المأمومين من عدد ركعات الصلاة ما على الامام و كذلك أصل فرض الصلاة على الناس واحد ، انتهى ، قلت : و بسطه في البحث الخامس من الأبحاث التي ذكرت في خوف الأوجز و صرح فيه بأن الأئمة الأربعة و الجمهور متفقة على أن الحديث لو صح مؤول .

طائفة (١) ركعة فهذه الصورة أيضاً مؤولة عند الامام بأن صلاتهم مع النبي ﷺ كانت هذه فحسب ، لا أن كل صلاتهم كانت ركعة فحسب ، و أما إذا لم يسأل هذا التأويل و كانت على ظاهرها من كونها ركعة فحسب ، كانت هذه الصورة أيضاً من خصوصيات النبي ﷺ وليست بجائزة لغير النبي ﷺ ، و ثالثاً أنهم اتفقوا قاطبة على جواز صلاة الخوف عند الخوف و شرعيتها لغير النبي ﷺ إلى يوم تقوم الساعة إلا أبا يوسف (٢) فإنه أنكر شرعيتها لغير النبي ﷺ و عددها من خصوصياته ، و لم يأخذ بقول أبي يوسف في ذلك أحد من الفقهاء (٣) كيف و قد عملت الصحابة بذلك بعد النبي ﷺ . و صلوا صلاة الخوف فهل خفي خصوصه على هؤلاء العصاة كافة حتى لم يتكر عليهم أحد منهم و اجتمعوا على أمر غير مشروع و لم يبالغوا في تحقيق لجواز صلاتهم المقروضة ، و رابعاً أن الترمذى أشار في كتابه هذا إلى شرعيتها و لم يقصد إحصاء صورها ، و الثابت في الأحاديث الواردة فيها صور ثلاث . إحداها ما أشار إليها بحديث ابن عمر و ثانيها بحديث سهل و ثالثها بقوله في آخر الباب و روى إلخ ، و قوله [و الطائفة الأخرى مواجهة العدو] في مواجهتهم العدو و أربعة شقوق بمكة كون العدو أمامهم (٤)

(١) فكانت للقوم ركعة و للنبي ﷺ ركعتان ، كذلك رواه زيد بن ثابت عن النبي ﷺ كما في أبو داود .

(٢) أى في إحدى الروايتين عنه المشهورة ، و بذلك قال صاحبه الحسن بن زياد اللؤلؤى و إبراهيم بن علية و المزنى من الشافعية كما بسط في الأوجز .

(٣) أى المشهورين و إلا فقد عرفت بعض من قال بقوله .

(٤) أى إمام الطائفة الأولى التى مع الامام ، و أما الطائفة الأخرى فلا يكون العدو إلا أمامهم و إلا فلا فائدة في التفريق ، و حاصل كلام الشيخ أن العدو في حديث الباب محتمل كونه في كل جهة إلا أن الظاهر من لفظ الحديث كونه في غير جهة القبلة .

ينهم وبين القبلة وخلفهم يمينهم ويسارهم ، لكن بعض الألفاظ و هو لفظ الطائفة الأخرى ، و جاء و انصرف خصص المواجهة بكونهم في غير جهة القبلة ، فانه لو كان العدو أمامهم لم يكن لتخصيص الطائفة بكونهم في مواجهة العدو وجهه إذ الكل مواجه للعدو على هذا التقرير ، إلا أن يقال : وجه تخصيصهم بذلك كونهم مقابلين للعدو وقت سبوح الطائفة الأولى ، و جاء وانصرف ، إطلاقه محتمل لتقدم الصف المؤخر و تأخر الصف المتقدم ، فعلى هذا لا يكون تخصيص الجهة من الجهات الأربع في كون العدو فيها أو عدم كونه ، و أيضاً ما كان فراد ذلك الحديث إلى قوله : فقام هؤلاء فقصوا ركعتهم موافق لما اختاره الاختلاف و بسطوه في كتبهم ، و أما هذا اللفظ فوافق لمرامهم على احتمال و غير موافق له على احتمال ، فان المفهوم من لفظ الحديث ليس إلا أن هؤلاء قصوا ركعتهم و هؤلاء ركعتهم ، و هذا بعد ما سلم الامام ، و أما أن قضاء الطائفتين هل وقع في وقت واحد ؟ أو الطائفة الأولى قضت صلاتها أولاً ثم الأخرى ؟ فقير مبين ولا معين ، فان الواو لمطلق الجمع ، ولا يفهم منه تقديم شئ و لا تأخير ، فان كان معنى الحديث أنهم قصوا صلاتهم معاً لم يكن على وفق ما اختاروه ، و إن كان المراد أن الطائفة الأولى قضت صلاتها أولاً ، كان موافق (١) مرادهم ، و إن كان المراد أن الطائفة الأخرى قضت صلاتها أولاً كان خلافاً أيضاً ، مع أن الصورة الثانية ترجحة على الأولى والثالثة ، إذ شرعية صلاة الخوف لطلب الطمأنينة حال

(١) و هو الأوجه ، و إن كان ظاهر اللفظ يؤيد الأول ، قال الحافظ لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا ، و ظاهره أنهم أتموا في حالة واحدة ، و يحتمل أنهم أتموا على التعاقب ، و هو الراجح من حيث المعنى و إلا لزم ضياع الحراسة المطلوبة و أفراد الامام وحده ، ويرجحه ما رواه أبو داود عن ابن مسعود فيه أداء كل من الطائفتين على التعاقب انتهى ، كذا في الأوجز .

الصلاة ، فأنهم لو اشتغلوا فى الصلاة معاً كانت الطمأنينة معدومة ، ولا كذلك إذا صلى طائفة منهم والأخرى مواجهة العدو ، فانه على اطمئنان فى صلاتهم ولا يحصل الاطمئنان إذ قضى كل من الطائفتين ركعتهم إذا قضاها الثانية . و أما الثالثة (١) فقها فراغ اللاحق قبل فراغ السابق ، ولا عهد (٢) لنسائه فى الشرع ، ولا يلزم شئ من هذين فيما اخترناه من الصورة فان القاضية ركعتها أولاً أولى الطائفتين التى كبرت التحريم مع الامام ، والقاضية الثانية التى هى مسبقة بركعة وفيها غير ذلك أيضاً من مراعاة (٣) الأمور التى هى ملائمة للصلاة ، و التى هى غير ملائمة لها وجوداً و عدماً .

قوله [و فى الباب عن جابر و حذيفة و زيد بن ثابت إلخ] ليس المراد تعيين الصورة المذكورة أولاً ، إنما المراد أن روايتهم فى صلاة الخوف على أى صورة كانت ثابتة ، قوله [ما أعلم فى هذا الباب إلا حديثاً (٤) صحيحاً] يعنى أن ما ورد فيه من الروايات فهو صحيح لا ضعف فيها ، فأى وجه لترجيح صورة ما على باقى الصور لحال الاسناد ، و أما نحن ، فقد اخترنا الصورة السابقة لثلاث يلزم شئ

- (١) أى أما الصورة الثالثة ، و هى أن الطائفة الأخرى قضت صلاتها أولاً .
- (٢) و لا يوافق اللفظ أيضاً بخلاف الصورة الأولى فانه يمكن لظاهر اللفظ .
- (٣) أى فى الصورة الأولى توجد وجوه الترجيح غير ذلك أيضاً ، و هى مراعاة أمور الصلاة .

(٤) قال الأثرم : قلت لأبى عبد الله [أى الامام أحمد] تقول بالأحاديث كلها أو تختار واحداً منها ، قال : أنا أقول من ذهب إليها كلها فحسن ، و أما حديث سهل فاختره ، انتهى ، ثم لا يذهب عليك أن ما حكى الامام الترمذى من موافقة مالك الشافعى قول مرجوع للامام مالك ، والذي رجع إليه أن الامام يسلم منفرداً و لا ينتظر فراغ الطائفة الثانية ، نعم قال به الشافعية أن الامام يثبت جالساً حتى يفرغوا فيسلم بهم ، كذا فى الأوحز .

من منافيات الصلاة كتقدم فراغ المأموم على الامام في اركان الصلاة ، وانتظار الامام المأمومين إلى غير ذلك ، قوله [لسنا نختار حديث سهل إلخ] حاصل اعتراض إصحاق على صاحبه أحمد و الشافعي أنه لا ترجيح من غير مرجح ، و لا مرجح لحديث سهل على غيره ، والجواب منها أنا لم نرجح من غير مرجح بل المرجح موجود ، فان قيل : في الصورة المختارة لكم كثرة المنافي للصلاة ، قلنا : قد ثبتت المنافاة بأمر الشارع ، فلما رفع المنافاة ارتفعت فلم يبق المشي و الذهاب و المجئ منافياً للصلاة حتى تضر كثرة ذلك الأمور ، و الجواب عن الشوافع : بأننا رجحنا حديث سهل بكثرة الطرق غير تام إذ لا ترجيح بكثرة الطرق و لا بتعدد العلل فلما لم يشتوا ضعف باقي الروايات وسلخوا حسناتها و صحتها لم يبق لاحداها رجحان على سائرهما ، و الجواب عما يرد على إسقاط فرض الاستقبال الثابت بالسككتاب بخبر الواحد أن الآية مخصوصة بقوله تعالى « فأينما تولوا فثم وجه الله » في حق المتنفل على الدابة ، و الذي لا يعلم حال القبلة في الصحراء أو في الظلة ، و المريض الذي ليس عنده من يوجهه إلى القبلة فيجوز أن يخص في صلاة الخوف أيضاً بخبر الواحد أو يقال : إن أخبار شرعية صلاة الخوف بلغت إلى التواتر ، و لا أقل من الشهرة فجاز بها تخصيص مطلق السككتاب .

قوله [حدثنا محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد القطان نا يحيى بن سعيد الأنصارى عن القاسم بن محمد] و في الثانية محمد بن بشار عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد ، وحاصل هذا القول أن محمد بن بشار يروى الحديث عن القطان ، وله أستاذان : يحيى بن سعيد الأنصارى و شعبة ، فروى يحيى القطان لتلميذه محمد بن بشار تارة عن أستاذه يحيى بن سعيد الأنصارى ، و ليست في ذلك واسطة لعبد الرحمن بن القاسم لكنه غير مرفوع و تارة عن أستاذه شعبة و فيه توسط عبد الرحمن لكنه مرفوع ، و يتبين بذلك أن

لفظة قال في ما سأتى (١) فاعله شعبة ويجب أن يقدر ، قال آخر : فيكون المعنى أن يحيى بن سعيد القطان لما رواها عن شعبة قال : قال لى شعبة لا أذكر لفظ الحديث إلا أنى أذكر أن لفظ حديثى بعين لفظ أستاذك يحيى بن سعيد الأنصارى فكتبه بحجب حديثه ، لأنها واحد لا فرق بينهما ، أو المعنى أن يحيى بن سعيد القطان لما كان نسي عين لفظ شعبة ، وكان يذكر لفظ يحيى بن سعيد الأنصارى ذكر أن لفظ رواية أستاذى شعبة مثل رواية أستاذى يحيى ، وإن لم أتذكر عينه ، وأما ما فى روايتى يحيى وشعبة من التفاوت فى رفع الحديث إليه ﷺ ووقفه

(١) أى فى قوله : قال لى أكتبه وما أفاده الشيخ فى تفسير هذا القول مأخوذ من المشايخ لأنه فسر به هذا المحشى أيضاً حاكياً من التقرير ، ولعلمهم احتاجوا إلى هذا التفسير لأن ظاهر سياق العبارة يدل على أن قوله : وقال لى عطف على قوله لحديثى ، وعلى هذا فلا بد من التأويل الذى أفاده الشيخ ، لكن ما يخطر فى بالى القاصر أن قوله : قال لى أكتبه مقولة ابن بشار ، و فاعل قال ، يحيى القطان . وحاصل الكلام أن القطان قال لى : أكتب هذا المرفوع بحجب الموقف ليعلم أن الحديث مروى بطريقتين ، المرفوع والموقوف معاً ، وقوله : لست أحفظ الحديث يحتمل أن يكون مقولة القطان ، فيكون هذا الكلام سبباً ثانياً لأمره بالكتابة بحجبه لأنه لما نسي ألفاظ شعبة لكنه تذكر أنها كانت مثل يحيى الأنصارى ، فالأولى أن أن يكتب بحجبه ، و يكتب ألفاظ يحيى و يحال عليها ألفاظ شعبة ، و إليه أشار الشيخ من قوله ! أو المعنى ، وهذا أوجه عندى ، و يحتمل أن يكون مقولة ابن بشار ، وعلى هذا فلا تعلق له بقوله ! قال لى أكتب ، بل كلام مستأنف ، أى قال ابن بشار : لست أحفظ الحديث الذى حدثنى القطان عن شعبة ، لكنه كان مثل الذى حدثنيه عن الأنصارى ، فتأمل .

على سهل فقير مضر ، إذ الموقوف منه فى حكم المرفوع لكونه بما لا يمكن عليه إلا باعلامه .

قوله [باب خروج النساء] ذكر هذين البابين ههنا ، وهذا و الذى بعده غلط من الكتاب أو سهو من المؤلف و لا وجه لايرواده ههنا ، و أما لو أريد إبداء المناسبة بينهما حسب ما يكون فى أبواب البخارى و رواياته فالمناسبات أكثر من أن تحصى لكنها غير مناسب .

قوله [فقال ابنه و الله لا تأذنه يتخذنه دغلا] أى حيلة للفساد ، و اختلفت فى اسم ابنه هذا فقيل : واقد ، وقيل : بلال ، و إنكاره هذا لم يكن إنكاراً على قوله ﷺ و مقابلة لأمره ، و إنما قال ذلك تأويلاً بما ورد من نهين عن الخروج و بما قالت عائشة و غيرها من الأصحاب ، لكنه لما أخرج كلامه فى مخرج الإنكار والاعتراض غضب عليه ابن عمر لاسأته الأدب فى حضرة الرسالة عليه صلوات الله وسلامه ، ما غرد (١) طائر الأيك و حمامه ، و معنى قوله : فعل الله بك أى كذا وكذا ، أو فعل بك ما تستحقه إلى غير ذلك .

قوله [باب فى كراهة البزاق فى المسجد] .

قيل هذا لتعظيم المسجد و قيل بل لكراهته فى طبائع الناس فيتأذون به و لا يبعد أن يكون النهى لهما جميعاً ، و أما كراهية البصاق يمينه و قبله فلتعظيم الملك والقبلة أو لشرف اليمين و ظاهر مواجهة الرب ، و فى جانب اليسار أيضاً ، و إن كان الملك لكنه يجوز له أن يصفق بنية الشيطان الذى ثمة لا الملك ، وهذا الحديث بعمومه شامل للمسجد وغيره فيظهر مناسبته (٢) للباب ، قوله [و لكن

(١) قال المجد : غرد الطائر كهرج ، و غرد و تغريداً ، و أغرد و تغرد رفع

صوته و طرب به فهو غرد ، و الأيك الشجرة الملتف الكثير أو الغيضة

تبت السدر و الاراك و الجماعة من كل شجر .

(٢) أو المناسبة بأن ظاهر حال المصلى كامل الصلاة أن لا يصلى إلا فى المسجد —

خلفك] هذا لا يبعد في الركوع و السجود وفي القيام أيضاً ، إذا لم يتحول صدره عن جانب القبلة أو يأخذه يده ثم يرميه خلفه .

قوله [و سجد معه المسلمون و المشركون و الجن و الانس] علم ابن عباس بسجود الجن لما أخبره النبي ﷺ بذلك ، و أما سجود المشركين فمقال بعضهم كان الشيطان أجرى على لسان النبي ﷺ كلمات فرح المشركون بسماعها فسجدوا معه حين سمعوه قرأ آية و سجد و طمعوا فيه أن يعود وهي تلك (١) . الغرائق العلى وإن شفاعتهن لترتجى ، و هذا الجواب و الوجه غلط محض لا ينبغي التعويل عليه ، و إن صدر عن القوم الذين يشار إليهم بالبنان لكنه خلاف صريح ، و قال بعضهم و هو أخف من الأول إن الشيطان تمثل بصورة النبي ﷺ و نادى بهذه الكلمات فسمعها المشركون و المسلمون ففرحوا به و شجنوا (٢) و هذا أيضاً خلاف ، و قال بعضهم : و لا بعد فيه . لو ثبت أن الشيطان نفخ هذه الكلمات في آذان أوليائه فكان ما كان ، و الحق (٣) في التوجيه لسجدة المشركين أن جلاله تعالى

== أى الفرائض و هي الصلاة الكاملة .

(١) بسط الحافظ الكلام على القصة في الفتح و لخصه الشيخ في البذل ، و بعد ذكر الوجوه المختلفة ، رجح قول من قال أنه ﷺ كان يرتل القرآن فارتصده الشيطان في سكة من السكتات و نطق بتلك الكلمات محاكياً نغمته بحيث سمعه من دنى إليه فظنها من قوله وأشاعها ، ورد اليبضاوى هذا الاحتمال أيضاً .

(٢) الشجن محركة الهم و الحزن لف و نشر غير مرتب ، ففرح المسلمون و شجن المشركون .

(٣) و هكذا أفاده شيخ مشايخنا الدهلوى في حجة الله البالغة إذ قال : و توجيه الحديث عندي أن في ذلك الوقت ظهر الحق ظهوراً يئساً فلم يكن لأحد إلا الخضوع و الاستسلام فلما رجعوا إلى طبيعتهم كفر من كفر ، وأسلم ==

و كبريائه حين قراءة النبي ﷺ سورة النجم عم أطراف السلام و أحاط أكتافه حتى لم يبق في العالم مؤمن و لا مشرك إلا سجد بسجود النبي ﷺ و كان هذا من معجزاته ، ومعنى آية الكتاب « وما أرسلنا من قبلك من رسول و لا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته » ليست على مفسره في الجلالين (١) مستعينا بالرواية التي أظهرنا لك حالها ، بل المعنى (٢) ما من نبي إلا إذا قرأ خلط الشيطان بقراءته كلمات من عنده فبه إلى النبي و الرسول و ألقاها في قراءته ، و هذا المراد باللقاء لا ما قالوا ، وقد فسر اليعاقبة (٣) هذه الآية بما يغير تفسيرنا و تفسير

— من أسلم ، و لم يقبل شيخ من قريش تلك الغاشية الالهية لقوة الحتم

على قلبه إلا بأن رفع الأرباب إلى الجهة فجعل تعذيبه بأن قتل بيد.

(١) إذ قال إلا إذا تمنى أى قرأ ألقى الشيطان في أمنيته أى قراءته ما ليس

القرآن مما يرضاه المرسل إليهم ، و قد قرأ النبي ﷺ في سورة النجم

بمجلس من قريش بعد « أفرايم اللات و العزى و مناة الثالثة الأخرى »

بالقاء الشيطان على لسانه ﷺ من غير عليه ﷺ « تلك الغرائق العلى وإن

شفاعتهم لترتجى » ففرحوا بذلك ثم أخبره جبرائيل بما ألقاه الشيطان على

لسانه من ذلك فحزن فسلى بهذه الآية ليطمئن ، انتهى ، وبسط الكلام

عليه صاحب الجمل فارجع إليه .

(٢) و تقدم قريباً أن الحافظ و غيره من المحققين رجحوا هذا المعنى ، لكن

اليعاقبة رده أيضاً .

(٣) إذ قال : إلا إذا تمنى أى إذا زور في نفسه ما بهواه ، ألقى الشيطان في

أمنيته أى في تشبيه ما يوجب اشتغاله بالدنيا كما قال ﷺ : و إنه ليغان

على قلبي فاستغفر الله في اليوم سبعين مرة ، فينسخ الله ما يلقى الشيطان

فيطله ويذهب به بعصمة من الركون إليه و الارشاد إلى ما يزيحه ثم يحكم —

الجلالين ، و فى تفسيره نوع من البعد أيضا .

قوله [قرأت على رسول الله ﷺ النجم فلم يسجد فيها] تشعبت بذلك الحديث مذاهب . قال بعضهم (١) كل سجدة فى القرآن ليست على العزيمة بل على الاختيار ، و لذلك لم يسجد النبي ﷺ ، و قيل : ليس الحكم فى كل سجدة إنما هو فى سجدة النجم (٢) لما ذكرنا من الحديث ، و قال بعضهم (٣) كل سجدة فى القرآن حكمها أنها تجب على المأموم و السامع إذا وجبت على الامام و التالى ، و أما إذ لا فلا ، فلما لم تجب على زيد بن ثابت لعدم بلوغه (٤) لم تجب على النبي عليه السلام فلم يسجد ، و قيل بل الوجه (٥) أنه لا تجب السجدة على الفور

■ الله آياته ، أى ثم ثبت آياته الداعية إلى الاستغراق فى أمر الآخرة . قيل :

● حدث نفسه بزوال المسكنة فنزلت ، و قيل تمنى لحرصه على إيمان قومه أن ينزل عليه ما يقربهم ، ثم ذكر قصة الغرائق ثم ردها .

(١) به قالت الأئمة الثلاثة غير الحنفية .

(٢) لم أجد بعد من قال بسجدة النجم على الاختيار ، نعم المذهب الخامس من اثني عشر مذهباً التى ذكرت فى الأوجز ، مذهب من قال إن فى القرآن أربع عشرة سجدة ليست منها سجدة النجم ، و هو قول أبى ثور ، و حكى العيني عن جماعة أنهم لم يروا سجدة فى النجم .

(٣) ذكره الترمذى بطريق التأويل عن بعض أهل العلم و أشار إليه أبو داود و فى سننه ، و قال النخعي إذا لم يسجد التالى لم يسجد السامع كما فى الأوجز ، و به قالت الحنابلة كما فى نيل المآرب .

(٤) أى لصغره فإنه كان عند قدومه النبي ﷺ المدينة ابن إحدى عشرة سنة كما فى تهذيب الحافظ .

(٥) و به قالت الحنفية إن السجود واجب لكنه ليس على الفور .

فلم يسجد النبي ﷺ لذلك و لعله لا يكون على طهارة ، و هذا هو الجواب عما قال غيرنا (١) [و احتجوا بحديث عمر] لما كان في الاحتجاج الأول شبهة اختصاص ذلك الحكم بسجدة النجم خاصة ، و مقصود المستدل إثبات الاختيار في سائر السجودات أورد الدليل على مرامه بحيث يثبت مدعاه الذي أراد إثباته فقال : إنه قرأ سجدة على المنبر بتكثير السجدة ، والجواب أما أولاً فبأن ثبوت ذلك العام لا يكون إلا في ضمن خاص فلم يثبت ما أراد إثباته من الاختيار في أمر السجود و إلا في تلك السجدة التي أقرأها عمر رضى الله عنه خاصة ، لا في كل سجدة من سجود القرآن ، نعم لو قال بلسانه لفظاً يفهم منه الاختيار في الكل لكان له وجه ، و ظاهر قوله : ثم قرأها في الجمعة الثانية أنها هي المقروءة في الجمعة الأولى ، ولو ثبت أنها غيرها لم يثبت بذلك أيضاً مرامهم لما أن العائد حينئذ يرجع على المتلوة في الجمعة الثانية فلم يثبت الاختيار إلا فيها ، و لقائل أن يقول : لا فرق بين سجودات القرآن في أنها واجبة عند بعضهم و غير واجبة عند بعضهم ، فمن قال بوجوبها قال بوجوبها في الكل ، و من لم يقل بوجوبها ، لم يقل بوجوبها في شئ منها ، و على

(١) أى قال غير الحنفية يعنى هذا هو الجواب عن الروايات التي أوردتها غير الحنفية في مستدلم من الروايات التي ذكرت فيها عدم السجود ثم لا يذهب عليك أن الشيخ ذكر في تشعب مذاهب الحديث أكثر مما ذكره الترمذى و كلام الترمذى ههنا فيه شئ من الخفاء ، وحاصله أنه ذكر ثلاثة مذاهب : الأول ما ذكر من قوله : تأويل بعض أهل العلم ، والثاني ما ذكر من قوله : وقالوا السجدة واجبة فهذا كلام مستأنف ، و الضمير إلى أهل العلم وهو مذهب الحنفية ، إنهم قالوا السجدة واجبة و إن لم يكن السامع على وضوء فيسجد بعد الوضوء ، و الثالت ما ذكره من قوله : وقال بعض أهل العلم و ذكر مستدل هذا القول إلى آخر الباب .

هذا إذا ثبت الاختيار فى شئى من السجود لزم الاختيار فى سائرهما ، إلا أن يقال لم يعتقد الاجماع على ذلك التنى و الاثبات بل من المذاهب ما هو بخلاف المذهبين كما أشرنا إليه فى الباب الذى (١) قبل هذا ، و الحق أن الجواب عما قبله عمر لا يمتشى على هذا الوجه الذى ساقه القائل ، و أما ثانياً فبأن معنى لم تكتب علينا إلا أن نشاء أدائه على الفور لا مطلق الأداء ، و كذلك قوله : فلم يسجد ولم يسجدوا أى فى مجلسه هذا وفى مجلسهم هذا .

وقوله [و ليست من عزائم السجود] أى من مؤكدات السجود ، و هذا لا ينقضى (٢) وجوبه و لا ينفيه إذ المعنى أنه ليس بما ورد الأمر بسجوده آية أو رواية و إن كان واجباً أن يسجد بسجود النبي ﷺ أو بسجود داود عليه السلام

(١) أى كما أشار إليه فى القول السابق من أن بعضهم لم يقولوا بسجدة النجم ، و هذا معروف أن الأئمة و غيرهم اختلفوا فيما بينهم فى سجدة التلاوة حتى ذكر فى الأوجز اثنا عشر مذهباً لهم ، و الأئمة الأربعة أيضاً مختلفة فيما بينهم ، فذهب مالك فى ظاهر الرواية عنه المشهور عندهم إحدى عشرة ليست فى الفصل منها شئ و به قال الشافعى فى القديم ، و مشهور قولى الشافعى أنها أربع عشرة ليست منها سجدة ص و هى رواية لأحمد ، و المشهور عنه فى الشروح أنها خمس عشرة منها ص و ثلثا الحج ، و البسط فى الأوجز ، و سيأتى شئ من اختلاف السلف فى عزائم السجود .

(٢) على أنهم اختلفوا فى عزائم السجود جداً فقيل : إن العزائم خمس الأعراف و بنو اسرائيل و النجم و الانشقاق و اقرأ و هو قول ابن مسعود وقيل : أربع ، ألم تنزيل و حم تنزيل و النجم و اقرأ و هو مروى عن على ، و قيل ثلاث و قيل غير ذلك كما فى الأوجز ، و على هذا فلا يشكل قول من قال : أن ص ليست من عزائم السجود على القائلين بوجوبها كما لا يخفى ،

و لو سلم فليس هذا من قول النبي ﷺ لكنه يرد عليه أن مثل هذا لما لم يوقف عليه إلا بإخباره ﷺ فكان غير المرفوع منه في حكم المرفوع لكنه يمكن الجواب عن ذلك بأن ابن عباس لعلة استنبط عدم وجوبه بما يمكن حمله على معنى آخر غير ما فهمه ، و لعله (١) استدل بأنه رأى النبي ﷺ تلاها فلم يسجد على فورده فظن أنها ليست بسجدة ثم رآه ثانياً قرأها فسجد على الفور فظن أنها سجدة ، إلا أنها ليست من عزائم السجود ، بل الأمر على اختيار منه إن شاء سجدها و إن شاء لم يسجدها ، و مثل هذا الجواب يمكن سوجه في حديث عمر الذي أجبت عنه فيما سبق بوجهين .

قوله [و قال بعضهم إنها توبة نبي] هذا أيضاً لا ينافي كونها سجدة فان السجدة إنما ثبت بسجود النبي ﷺ في موضع من القرآن ما كان من شئ ، فان داود عليه السلام لما قبل توبة سجد شكراً و نحن نسجدها لقوله تعالى « أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده » ، و أما قول الأحناف (٢) في سجدة الحج الثانية فلا يقبله الطبع إذ لا جواب عما قاله رسول الله ﷺ في جواب من قال : فضلت سورة الحج بأن فيها سجدتين قال : نعم ، و من لم يسجدهما فلا يقرأها ، و ما قالوا بأن الحديث ضعيف كما أقر به المؤلف أيضاً فضعفه منجبر لأنها رويت بأوجه ثلاثة ، و أجمعوا على أن الضعيف يبلغ بذلك درجة الحسن (٣) و لعلمهم احتياطوا لثلا

(١) و يحتمل أنه استنبط بما روى عنه النسائي : أن النبي ﷺ سجد في ص فقال سجدها داود توبة و نسجدها شكراً ، فلهذا زعم أن كونه سجود شكر ينافي العزيمة لأنه لم يعزم من سجدات الشكر شئ فتأمل ، و بسط في الأوجز دلائل السجود فيها .

(٢) يعنى قولهم أن في سورة الحج سجدة واحدة فقط و هى الأولى منهما .

(٣) قلت : إلا أن أمر الوجوب أهم ، وقد قال ابن حزم : ثانية الحج لا نقول .

تقع السجدة في وسط الصلاة إذا لم تكن ههنا سجدة في نفس الأمر .
قوله [باب ما يقول في سجود القرآن] .

لما قرأ النبي ﷺ في سجدة للتلاوة هذه الكلمات ، كان قراءتها فيه سنة ، إلا أن الأولى عند الامام قراءة تسبيح السجود فيها أيضاً لما أنه ثابت بالكتاب و وارد فيه ، وكان دوام تلاوته عليه السلام لذلك دونها ، قوله [يقول في سجود القرآن بالليل] تخصيص الليل ليس إلا لأنها لم تسمعها إلا بالليل و ليس ههنا حكم النهار على خلافه .

قوله [باب ما ذكر فيمن فاتته حزمة من الليل فقضاه بالنهار] .
المراد بذلك تفسير ما ورد في الكريمة ، و هو الذي جعل الليل و النهار خلفته لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً ، يعنى أن كلا منهما خلف للآخر ، فكان العمل في أحدهما ينوب عنه في الآخر ، و لا يكون ذلك قضاء لعدمه في التوافل ، وإنما المعنى بذلك حصول هذا الثواب ، و تسميته قضاء باعتبار تعيينه ، و هذا فضل منه سبحانه و تعالى و منة على عباده و إلا فالفضل الذى كان للعمل في وقته ليس له في غير ذلك الوقت لسكته لما كان يريد أن يؤديه في وقته الذى عينه يثاب على القدر الذى كان يثاب في سائر الأيام و التقيد في الحديث بأحد الشقين في قوله : من فاتته حزمة من الليل فقضاه بالنهار دون أن يذكر الثانى أيضاً ، و هو من فاتته حزمة من النهار فقضاه بالليل ، ليس لمغايرة بين حكميهما بل لما أن أكثر أوراذا أكثر

بها أصلاً في الصلاة و لا تبطل بها الصلاة ، يعنى إذا سجدت ، لأنها لم تصح بها سنة عن رسول الله ﷺ و لا أجمع عليها ، وإنما جاء فيه أثر مرسل ، و قال ابن عباس و النخعي : ليس في الحج إلا سجدة واحدة ، و في البرهان مذهبا مروى عن ابن عباس و ابن عمر أنها قالا : سجدة التلاوة في الحج هى الأولى و الثانية سجدة الصلاة ، انتهى .

الاصحاب كانت معينة فى الليل و الحكم فى اورد النهار يعلم بالمقايسة ، و صرح بذكر ما هم اليه يحتاجون فى الاكثر .

قوله [باب ما جاء من التشديد فى الذى يرفع رأسه قبل الامام (١)] .
جوزى هذا الرجل بتبديل رأسه (٢) رأس حمار لئلا من المناسبة بالحمار فى فعله هذا ، فانه فعل فعل المتبوع مع كونه ليس بالمتبوع بل من الاتباع ، لئلا من الحق فى سوء صنيعته تلك أو ليس يدرى أن تصحله ذلك ليس يفيد شيئاً ولا يمكنه الفراغ عن الوقت إلا وقت فراغ الامام فكان جهده ذلك لقوا و عبثاً ، وما يتوهم من أنه ينافى (٣) إخباره ﷺ و دعائه فى هذه الأمة بعدم المسخ ، فساقط إذ

(١) أى من الركوع و السجود ، و قال الحافظ : ظاهر الحديث يقتضى تحريم الرفع قبل الامام و مع القول بالتحريم فالجمهور على أن فاعله يأثم و تجزئ صلاته ، و عن ابن عمر تبطل و به قال إحد فى رواية و كذا أهل الظاهر بناء على أن النهى يقتضى الفساد ، انتهى ، قلت : هذا فى الأركان التى فى أثناء الصلاة ، و أما التقدم على الامام فى التحريم والسلام فختلف عند الأنام جداً ، بسطت فى الأوجز .

(٢) و قال الشيخ فى البذل : و خص وقوع الوعيد عليها لأن بها وقعت الجنابة ، انتهى .

(٣) هذا إذا حمل المسخ على ظاهره وإلا فانهم اختلفوا فى معنى الوعيد المذكور فقيل : يرجع ذلك إلى أمر معنوى فان الحمار موصوف بالبلادة فاستعير هذا المعنى للجاهل بما يجب عليه ، و قال ابن بريزة يحتمل أن يراد بالتحويل المسخ ، أو تحويل الهيئة الحسية أو المعنوية أو هما معاً ، و حله آخرون على ظاهره إذ لا مانع من جواز وقوع ذلك ، و الدليل على جواز وقوع المسخ فى هذه الأمة ماورد فى حديث أبى مالك الأشعري فان فيه : ويمسخ ■

العدم إنما هو تعلق المسخ بجماعة كما كان يوجد في بني إسرائيل لا مسخ واحد أو اثنين أيضاً ، فلما كان المسخ ممكناً في حق كل فرد فرد من المصلين وجب الحشية حقاً .
قوله [باب ما جاء في الذي يصلى الفريضة ثم يؤم الناس] .

إطلاق المغرب (١) على العشاء في هذا الباب مجاز ، واستدل القائلون (٢) بجواز صلاة المقرض خلف المتنفل بحديث معاذ هذا فأجاب عنه (٣) بعض علمائنا بأن ذلك كان في زمان يصلى الفريضة مرتين ثم لما نسخ هذا نسخ ذلك ، وأجابوا أيضاً بأن آخر الحديث يدل على أن النبي ﷺ يقرره على ذلك ، ولا يكون فعل الصحابة رضي الله عنهم حجة إلا إذا ثبت أنه ﷺ قرره عليه ولم ينه عنه ، وهنا قد ثبت أنه عليه السلام أمر معاذاً بترك ذلك بقوله : أفان

آخرين قرءة و خنازير إلى آخر ما أفاده الشيخ في البذل ، قلت : الأوجه أن هذا جزاء الفعل أعم من أن يعاقبه الله في الدنيا والآخرة ، أو عفا عنه بفضلته .

(١) يعنى أن الحديث المذكور في هذا الباب بلفظ المغرب ، فإن القصة في الروايات الشهيرة وقعت لصلاة العشاء ، وأشار الشيخ في البذل إلى أن لفظ المغرب وهم ، وقال ابن رسلان : لعل منشأ الوم إطلاق الأعراب العشاء للمغرب كما ورد : لا يغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب فانهم يقولون العشاء ، انتهى ، قلت : و مال الحافظ في التلخيص إلى التعدد ، و حكاه عن ابن حبان .

(٢) و هم الشافعية خلافاً للحنفية قولاً واحداً ، والمالكية في المشهور و الحنابلة في الرواية المختارة لا أكثر أصحابهم . كذا في الأوجز .

(٣) منهم الطحاوى كما ذكره في شرح معاني الآثار و ما أورده عليه ، و جوابه مبسوط في البذل .

أنت يا معاذ ؟ ثم قال : إما أن تصلى معى أى فلا تصل بالقوم ، وإما أن تخفف عن قومك ، أى إن لم تصل معى و صليت بهم فطيلك بالتخفيف ، لكنه يرد على ذلك أن النبي ﷺ لما لم يأمرهم أن يعبدوا صلواتهم علم أن أمره إياه بذلك إنما كان للتخفيف عليهم أو التردد على سبيل منع الخلو أى لا تترك هذين الأمرين : الصلاة معى و التخفيف على قومك ، ولا يضرك جمعهما بأن تصلى معى ثم تؤم قومك و تخفف عليهم ، و الجواب أن عدم الذكر لا يستلزم عدم الوجود ، ومنشأ الخلاف بيننا وبين الشافعى أنه يقول : صلاة الجماعة صلاة على سبيل الاجتماع ، وليس بيني المأموم على صلاة الامام صلاته و معنى قوله : الامام ضامن ليس إلا أنه ضمن لهم قراءة ما دون الفاتحة ، و عندنا ليس الأداء على سبيل الجماع فقط ، بل المؤتم بيني صلاته على صلاة الامام ، و معنى قوله ﷺ : الامام ضامن أن الامام تضمنت صلاته صلاة المأموم فلا تكون أقل حالا من صلاته و لا غيرها (١) فلا يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل و لا بمفترض آخر ، و إذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاته ، لما أنها كانت مبنية على صلاته و الشافعى يخالفنا فى جميع ذلك ، و يبنى على ذلك الأصل المختلف فيه بيننا و بينه ما قال من جواز اقتداء الرجال بالصبي ، و استدلل (٢) على ذلك بحديث عمرو بن

(١) عطف على قوله : أقل أى لا تكون صلاة الامام أقل حالا من صلاة المأموم ، و لا تكون صلاته غير صلاته كفترض الظهر خلف المتنفل أو خلف مفترض العصر مثلا .

(٢) أى استدلل الامام الشافعى على أصله بحديث عمرو بن ملسة ، قلت : و استدلل الحنفية على أصلهم غير ما تقدم بقوله ﷺ : إنما جعل الامام ليؤتم به ، الحديث ، قال ابن عبد البر فى الاستذكار : زاد معنى فى الموطأ عن مالك : فلا تختلفوا عليه ، ففيه حجة لقول مالك والثورى وأبى حنيفة =

سلسلة قال: أمت على عهد رسول الله ﷺ و أنا ابن ست سنين أو سبع سنين ،
و هذا لأن صلاة الصبي لا تكون إلا نافلة ، والحديث مع ما ضعفه الكبار (١)
مثل الحسن و أحمد ففيه ما قال عمرو الراوى : و كنت إذا سجدت خرجت أسى
و هذا غير جائز اتفاقاً بيننا و بينه ، و لكنه يرد عليه أن هذا جائز على أصله الذى
مهده بأن فساد صلاة الامام لا يؤثر (٢) فى صلاة المقتدين ، فيجوز أن تكون
صلاتهم جائزة و صلاته فاسدة ، و لصباه لم يؤمر بالاعادة .

قوله [و احتجوا بحديث جابر فى قصة معاذ و هو حديث صحيح] أما

■ و أكثر التابعين أن من خالفت نيته نية إمامه بطلت صلاة المأموم ، إذ لا
اختلاف أشد من اختلاف النيات التى عليها مدار الأعمال ، وفى التمهيد روى الزيادة
ابن وهب و يحيى بن مالك و أبو على و جماعة قال الأبن فى شرح مسلم :
ففيه حجة للمالك و الجمهور فى ارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام سيما مع
زيادة قوله : فلا تختلفوا عليه ، كذا فى الأوجز .

(١) قال الخطابى : كان الحسن يضعف حديث عمرو بن سلسلة ، و قال : مرة
دعه ليس بشئ بين ، قال أبو داود : وقيل لأحمد : حديث عمرو قال : لا
أدرى ما هذا ، كذا فى البذل .

(٢) قلت : هذا ليس بمطرد فى مذهب الشافعية فكم من مسائل صرحوا
فيها فساد صلاة المأموم بفساد صلاة الامام . قال الشافعى : لو أن إماماً
صلى ركعة ثم ذكر أنه جنب فخرج واغتسل وانتظره القوم وبنى على الركعة
الأولى فسدت عليه و عليهم صلاتهم ، لأنهم يأتون به علمين أن صلاته
فاسدة ، كذا فى الأوجز ، و صرح أصحاب الفروع الشافعية أنه لا يصح
الاعتداء بمن يعتقد بطلان صلاته . ففى هذه القصة ما رأوا فساد صلاة
إمامهم الصبي لكشف العورة كيف صح اقتداؤهم .

صحة الحديث فقير مفيدة مع أنها لا تنكرها ، و أما الاحتجاج به فدونه خوط
 القناد (١) فأى دليل لهؤلاء على أن الصلاة التى كانت بالنبي ﷺ ، كانت بنيسة
 الفريضة ، و التى كانت فى مسجده كانت نافلة بل الأمر كان بالعكس ، و أما التى
 ورد فيها من زيادة وهى له نافلة ، فلم يثبت (٢) عن الثقات إنما زاده بعض الرواة
 ظناً منه ذلك ، و لا يتوقف على مراد معاذ رضى الله تعالى عنه من غير أن
 يبين بلسانه و لم يثبت .

قوله [و روى عن أبي الدرداء] إن كان المراد بذلك أن مطلق صلاته جائزة
 لا الفريضة و فى الفاسدة يراد فساد الفريضة لا مطلق الفساد ، لا يحتاج إلى
 جواب إذ هو عين مذهبنا ، و إن كان مراده أن صلاته تلك كافية عن فرضه ،
 فقول الصحابي فى مقابلة الحديث (٣) غير واجب العمل ، و ليعاقل أن يقول فى
 الجواب عما ذكر وجب حمل الحديث على معنى (٤) لا يتنافى قول الصحابي إذا كان

(١) قال المجد : خرط الشجر ، انتزع الورق منه اجتذاباً ، و العود قشره ،
 و القناد شجر صلب له شوك كالابر ، انتهى ، و يراد بهذا الكلام الأمر
 الذى يحول إلى الوصول إليه موانع كثيرة صعبة .

(٢) بل تكلموا فيها فزعم أبو البركات ابن تيمية أن الامام أحمد ضعف هذه
 الزيادة و قال : أخشى أن لا تكون محفوظة لأن ابن جريج يزيد فيها كلاماً
 لا يقوله أحد ، و قال ابن الجوزى : هذه الزيادة لا تصح ، و لو صححت
 لكانت ظناً من جابر و بنحوه ، ذكر ابن العربى فى العارضة ، هكذا فى البذل .

(٣) و هو الذى ذكره الشيخ سابقاً من قوله ﷺ : الامام ضامن كما ذكر فى
 تقرير مولانا الحاج رضى الحسن المرحوم ، قلت : و يخالف الحديث
 الآخر أيضاً ، و هو قوله : إنما جعل الامام ليؤتم به .

(٤) قلت : لكن لم ترتفع المناقاة لا سيما من حديث لا تختلفوا عليه .

يمكن ذلك كما فعله الشافعي ههنا .

[باب الرخصة في السجود على الثوب .]

قوله [سجدنا على ثيابنا] أى التى كنا لابسها ، إذ جواز السجدة على غيرها كان (١) معلوماً [اتقاء الحر] يمكن أن يكون فى غير موضع مسقف و لا يبعد بلوغ الحر إلى ذلك الحد فى مسجده ﷺ إذ لم يك سقفه إذ ذاك حاجزاً و حصيلاً يمنع وصول أثر الشمس إلى الأرض و كان قريباً ، و أما السجود على كور العمامة فان كان مانعاً وصول الجبهة على الأرض فقير جائز و إلا فحكمه حكم غيره من الثياب الملبوسة .

[باب ما ذكر مما يستحب من الجلوس فى المسجد بعد صلاة الصبح إلخ]

فى وضع الباب إشارة إلى دفع ما يتوهم من عدم جواز الجلوس فيه نظراً إلى أمر النبي ﷺ للتطوع فى البيت ، و ما يتوهم من عدم الأجر فى القعود فى المسجد بعد صلاة الصبح لأن الأجر موقوف على كون الجلوس بانتظار الصلاة و لا صلاة بعد الصبح ينتظرها ، بأن الأجر فى الجلوس بعد الصبح مأمول و انتظار الصلاة عام للفريضة و النافلة ، و أداء النافلة فى المسجد مشروع .

قوله [كانت له كاجر حجة و عمرة] الوار إما لأصل معناه و هو الجمع فيكون وعداً بإتساء ثواب هذين لكل جالس أو بمعنى أو ، فيكون تفاوت الأجر بتفاوت حال الأجير فى إخلاص نيته و صفاء طويته ، و المناسبة بين هذين و الجلوس فى المسجد غير خفية فان الحاج المعتمر حابس نفسه فى ضيافة الله و بيته الشريف كما أن الحابس فى مسجده حابس نفسه فى بيته فيضاف ضيافته ، و ههنا تكملة لطيفة ينحل بها كثير من المشكلات الواردة فى الأحاديث و هو أن لكل عمل من

(١) و أما جواز السجدة على الثوب المتصل فختلف فيه ، أباحه الحنفية و الجمهور

خلافاً للشافعي ، كما حكاه الحافظ عن النووي .

أعمال الخير ثواباً عند الله و أجرأ عنه لذلك العمل ، ولنفرض لذلك مثلاً في عرفنا و هو أن ثواب الحج نفسه مثلاً الذى عنه الحج ألف قطار من الثواب ثم إن لكل عمل فضلاً و إنعاماً عند الله عنه مئة منه على العباد و إحساناً و هو للحج مثلاً ألف ألف قطار مثلاً ، إذ ليس تضعيف الحسنات عند الله واقفاً عند حسد ، فقد ورد فى ذلك أن الحسنة بعشرة أمثالها و قد ورد مثل « الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء » و هكذا فى غير الصدقة من الأعمال ، فعلى هذا كان مقدار الانعام على كل حسنة كثيراً من كثير ، و لقد تبين بذلك أن ثواب العمل (١) نفسه ، و هو الأجر الحاصل بذلك العمل أكثر بكثير من ثواب نفس العمل ، و هو ما عين له علاوة من الانعام ، فبناء على هذا ثواب نفس الحج من غير أن ينعم عليه يساويها ثواب الركعتين عند الطلوع ، و أما إذا حج فتوايه (٢) أزيد بكثير من ذلك ، وبذلك يستبطن المراد من قوله « قل هو الله أحد » يساوى ثلث القرآن ، و قراءة يس يساوى قراءة القرآن عشر مرات إلى غير ذلك ، فان هذا كله يساوى ثواب القرآن الذى كان أجر نفس القرآن ، وأما إذا قرأ القرآن نفسه فتوايه يشمل كل ذلك و يفضل عليه كثيراً ، والله الهادى إلى سواء السبيل .

قوله [تامة تامة تامة] لما كان هذا الثواب الكثير يستبعد على هذا العمل القليل ، كان لموهم أن يتوهم أن هذه الحجة و العمرة لعلهما ناقصتان وليستا باللتين ورد فى فضلها ما ورد ، دفع هذا بقوله تامة تامة تامة . قوله [وسألت محمداً إلخ] هذا أيضاً بناء على الاستبعاد ، فلعل الرواة نسوا فى ذلك شيئاً فدفعه ، فلذلك أقر

(١) و هو الذى يسميه المشايخ فى تقاريرهم بالأجر الانعامى .

(٢) أى ثواب نفس الحج ، وأما ملحقاته من النفقة و المشى و النظر إلى بيت

الله والصلوات فى المسجد الحرام وغير ذلك مما لا تعد ، فلا تحصى أجورها .

المؤلف أولاً بحسنه .

[باب ما ذكر في الالتفات في الصلاة] .

الالتفات (١) على ثلاثة أقسام أن يكون بمؤخر العين أو بلفت (٢) الوجه أو الصدر، ولما (٣) قال النبي ﷺ يابني إياك والالتفات في الصلاة ، وقال أيضاً حين سئل عنه : هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة الرجل ، وكان الاختلاس على أقسام ، اختلاس الشئ نفسه فلا يبق عندك منه شئ والاختلاس بحيث لا يذهب منه شئ والاختلاس بحيث يبقى أكثره ، وكان المراد في أكثر الأمر عن الشئ إذا أطلق الفرد الكامل منه ، فكان يظن بمفهوم هذين الحديثين فساد الصلاة بالالتفات إذا الكامل من الاختلاس هو القسم الأول من الأقسام الثلاثة التي ذكرناها ويظن أيضاً حرمة الالتفات في الصلاة نظراً إلى قوله : يابني إياك والالتفات في الصلاة ، دفع هذا كله بالالتفات في الصلاة ثبت بفعله ذلك أن المراد بالاختلاس ليس هو القسم الأول منه ، وأن الالتفات في الصلاة ليس إلا منافياً لخشوعه وخصوعه ، وهذا إذا لم يكن معه تحويل للصدر عن القبلة . ولا يبعد أن يقال : حكم الاختلاس على الالتفات مشعر بزيادته و نقصه ، فان كان الالتفات بالغاً نهايته كان الاختلاس كذلك فلم بذلك فساد الصلاة بتحويل الصدر عن القبلة ، وإن لم يبلغ الالتفات نهايته بأن اكتفى بلفت الوجه لم تبلغ الخلسة غايتها ويتقضى الحضور ، ثم للحضور وعدمه مراتب كما للالتفات وعدمه ، ومع ذلك فقد ثبت منه ﷺ بعض أقسامه ، فكان تصريحاً (٤) بما علم من تلك الجزئيات بهذه الكلية ، والذي لم يثبت منه ﷺ من

(١) ففي الدر المختار، يكره الالتفات بوجهه كله أو بعضه للنهي ، ويصره يكره تنزيهاً و بصدرة تفسد ، انتهى .

(٢) قال المجيد : لفته يلفته لواه ، انتهى .

(٣) حرف شرط جزاؤه قوله : فكان يظن .

(٤) هكذا في الأصل ، والظاهر أن اسمه ضمير يرجع إلى ما ثبت عنه ﷺ ، -

أنواع الالتفات يرجع فيه إلى قواعد أخر أيضاً حتى يعلم أن المرتب على هذا النوع من الالتفات أى نوع من الاختلاس ، فأبنا أن من لوى عنقه بحيث لم يتحول صدره عن القبلة ، فإن التفاته وإن كان غير قليل لكنه لما لم يفوت فرض الاستقبال لا تفسد صلاته .

و قوله [لا يلوى عنقه خلف ظهره] هذا اللى لا يمكن إلا إذا تحول الصدر عن القبلة ، وأما مطلق اللى فممكن بدون التحويلة كن ينظر إلى يمينه ويساره وأما كوله و هو المعبر عنه باللى خلف الظهر فلا ، و لما لم يثبت هذا القسم منه عليه السلام بل نفاه الراوى ، كان مفسداً للصلاة ، و كان القسمان الأولان من الالتفات غير مفسدين لها ، و يمكن أن يقال إن الراوى لما نفى عنه اللى كان تحويل الصدر أنفى منه ، غير أن الفساد لعدم الاستقبال إذا .

قوله [و قد خالف وكيع الفضل] الرواية المتقدمة كانت للفضل و الآتية لو كيع ، و المخالفة بينهما بوجهين (١) قال الفضل عن ثور بن زيد ، و قال وكيع عن بعض أصحاب عكرمة ، و ذكر الفضل بن عباس ولم يذكره وكيع ، قوله [فإن كان لابد ففى التطوع لا فى الفريضة] وسع فى التوافل ما لم يوسع فى الفرائض ، إذ التصديق فى التوافل محرجه إذ لا وقت لها بخلاف الفرائض .

[باب الرجل يدرك الامام ساجداً] .

قوله [حدثنا هشام بن يونس الكوفى نا المحاربى عن الحجاج بن أرطاط عن أبى إسحاق عن هبيرة] ، وههنا (٢) تحويل لم يذكره ، حدثنا هشام بن يونس

فكان ما ثبت تصريحاً بهذه الكلية لما علم من هذه الجزئيات .

(١) حاصلهما أن الحديث اختلف فى وصله و إرساله ، و حكى الحافظ فى

الدرية عن الترمذى ترجيح الارسال ، فتأمل .

(٢) حاصل ما أشار إليه الشيخ : أن السند من المصنف إلى المحاربى مشترك

الكوفي نا المحاربي عن عمرو بن مرة عن ابن أبي ليلى إلى آخر ما قال .
 قوله [فليصنع كما يصنع الامام] هذا يعم قبل (١) الافتتاح و بعده ،
 يعنى ليس له أن ينتظر قيام الامام قبل الافتتاح ولا بعده . بل يكبر كما
 جاء و يشترع مع الامام فى الذى يصنعه ، لأن فى قيامه هناك منتظراً له
 لمخالفة المسلمين و تأخير العبادة ، و لذلك قال بعضهم اعلمه لا يرفع رأسه حتى يغفر
 له ، ووجه ما ورد من عدم الاعتداد بما دون الركوع ، أن أركان الصلاة هى
 القيام و القراءة و هما كالواحد فى أن إدراكهما معاً و فوتهما معاً ، و لا ينفك
 أحدهما عن الآخر ، والركوع و السجود ، وإذا فاتة اثنان من هذه الثلاثة لم يدرك
 الاكثر فلم يعتد وأما إذا عد السجدة اثنان ركنين ، فلان الاكثر حينئذ أيضاً غير
 مدرك ، لأنه لم يدرك من الاربعة إلا الاثنان و يمكن جمعه جواباً عن قال : إن
 السجدة لما لم يعتد بهما إلا و أن تكونا مع الركوع ، فاذا يجدى الاشتراك مع
 الامام فيهما فدفعه بقوله : فليصنع .

[باب كراهية أن ينتظر الناس الامام و هم قيام] .

لما أن ذلك يثقل على الامام لما فيه من تقاضى (٢) خروجه حسب ما يفهم
 من ظاهر صورة القيام ، و يكون عند قيامهم منتظرين له تأخير الامام فى الخروج
 ثقلاً عليهم ، ولأن قيامهم هذا يخل بقيامهم فى الصلاة لكونهم قد حسروا قبله ،

و بعده إلى الصحابين مختلف ، فالمحاربي يأخذ عن الحجاج و عمرو بن
 مرة ، هكذا مؤدى ما أفاده الشيخ لكن الحافظ ذكر فى الآخذين عن عمرو
 ابن مرة أبا اسحاق السبيعي دون المحاربي ، فليفتش .

(١) أى افتتاح المؤتمر الصلاة يعنى لا ينتظر قيام الامام لافتتاح الصلاة و لا
 بعد الافتتاح .

(٢) أى المطالبة ، فقد بوب البخارى فى صحيحه حسن التقاضى وفسره العيني

بحسن المطالبة .

قوله [قال بعضهم إذا كان الامام فى المسجد إلخ] لما كان علم بالحديث ما إذا لم يكن الامام فى المسجد من قبل ، و أما إذا كان موجوداً فيه من قبل فاذا حكمهم فى القيام ؟ فقال : إنما يقومون إذا قال المؤذن : قد قامت الصلاة ، و قيل : بل يقومون عند الحيلتين و كلاهما متقارب ، و هذا إذا كانوا معتادى تسوية الصفوف سريعاً ، و أما إذا كان الأمر كما فى زماننا أنهم لا يفرغون عن تسوية الصفوف إلا فى زمان كثير ، فلمهم أن يقوموا قبل الأخذ فى التكبير ، قوله [عن زر] و فى أكثر النسخ عن زر بن حبيش ، قوله ، [قال كنت أصلى والنبي ﷺ مبتدأ مخذوف الخبر أى جالس أو حاضر و قوله [و معه] خبر لأبو بكر وعمر ، وصلاته كانت نافلة أو بقية من فريضته و قوله [سل تعطه] هذا يجوز أن يكون فى الصلاة أو بعدها ، و معنى قوله : جلست على الأول للشهد و على الثانى عن الصلاة أى فرغت عنها ، وهما تعطه يجوز أن تكون للوقف أو تكون ضمير المفعول و هذا تخصيص منه على أن يفعلوا مثل ما فعله الرجل لسكونه أدعى للاجابة .

[باب فى تطيب المساجد] .

قوله [فى الدور] المراد بها المحلة ، فالمراد المسجد المعروف أو الدور أنفسها ، فالمراد موضع للصلاة فى البيوت ، قوله [و هذا أصح من الحديث الأول] يعنى أن وقفه (١) أصح من الرفع [و قال سفيان بينا المساجد فى الدور] إنما عين سفيان هذا المعنى ذاهباً إلى أن أصل الأمر هو الوجوب ، و لا يجب اتخاذ البيوت مساجد و إنما هذا على (٢) الاستحباب ، قوله [صلاة الليل و النهار

(١) فى كلام الشيخ تجوز والمراد أن الارسال أصح من الاتصال ، وقال ابن العربي : الصحيح سقوط عائشة ، انتهى .

(٢) و توضيح كلام الشيخ أن سفيان لما رأى أن الأصل فى الأمر الوجوب ، واتخاذ المساجد فى البيوت ليس بواجب بل هو مستحب فقط عين الاحتمال الثانى ، وهو أن المراد بالدور المحلات .

مثنى مثنى [قد سبق أن معناه التشهد بعد كل ركعتين ، و لا ينافيه كون الرواية الصحيحة بغير ذكر النهار لأننا لم نقل بمفهوم المخالفة ، و قوله : الصحيح يعنى عن ابن عمر و إن كانت عن غيره يصح فيها ذكر الليل و النهار .

قوله [فقال إنكم لا تطيقون ذلك] هذا إشارة منه إلى أن الغرض من العلم العمل ، و لما لم ير منهم أن يداوموا على ذلك ، أراد أن لا يعلمهم لئلا يكون عبثاً و لكنهم قالوا : من أطلق منا فعل ، و من لم يطلق عليه المطلق فينبه لهم ، و حاصله أنه تبارك و تعالى من على عباده و ترك لهم لأمر معيشتهم وقتاً مديداً يمكن لهم فيه تحصيل أوقاتهم و قضاء حاجاتهم ، و لكنه ﷺ بين لهم سنناً و نوافل ليجمعوا بذلك بين فضلى الدنيا و الدين ، و لا يكونوا فى دولة الآخرة من الخاسرين فأحاط الأوقات بأسرها فى طاعة رب العالمين حتى لا يعدوا بذلك من الغافلين و يصدق قوله تعالى عليهم « رجال لا تلهيهم تجارة و لا بيع عن ذكر الله » فقابل الاشراف بالعصر ، و الضحوة الكبرى بالظهر ، قلت : و لعل العشاء مقابل بالتهجد و إن لم يذكره على رضى الله تعالى عنه شفقة عليهم (١) و خوفاً أن لا يعملوا بما يعلمونه فيخسروا بذلك ، إذ كما أن العشاء فى الثلث الأول من الليل كذلك التهجد فى الثلث الأخير منه .

قوله [باب كراهية الصلاة فى لحف النساء] .

المراد بذلك أرديتهن ، و يقاس على ذلك غيرها من الثياب ، و وجه ذلك ما مر فى فضل طهور المرأة من أنها لا تحتاط فى أمر الطهارة و النجاسة و غير ذلك ، و أيضاً فيه انتشار خواطره إليها لتصوره إياها برأحتها التى فى ثوبها ، و مع ذلك فالصلاة فيها جائزة ما لم تتحقق النجاسة ، و هذا إذا لم يخف فتنة ، و أما إذن فلا ، أى لا يجوز له أن يفعل ذلك ، و جازت الصلاة إن صلى .

(١) أو لظهور تقابلها ظهوراً بيناً .

قوله [وصفت الباب في القبلة] أى كان أمامه لا في جانب منه ولا خلفه ، وهذا إشارة منها إلى أن وجهه و صدره ﷺ لم ينحرف عن القبلة حتى يفسد الصلاة ، وهذا لا ينافي ما سبق من أن حجرته ﷺ كان في يسار المسجد ، وكان بابها في المسجد ، فإني ما وصفت من كون بابها في جهة القبلة ، لأن المراد بذلك (١) أنه كان واقعاً أمامه ﷺ حتى لم يفترق في وصوله إلى محاذة الباب إلى تحول عن القبلة بل مشى قدامه حتى إذا كان الباب بجانبه مد يده ، وفتح الباب ثم رجع إلى مكانه ولم يك متصلاً بجدار الباب حتى يلزم قيام عائشة منتظرة تسليمته بل كانت بينه ﷺ وبين الجدار فرجة أمكنها المرور فيها .

[باب ما ذكر في قراءة السورتين في ركعة] .

هذا ظاهر نظراً إلى قوله كان رسول الله ﷺ يقرن بين كل سورتين في كل ركعة ، [سأل رجل عبد الله بن مسعود عن هذا الحرف] غير آسن أو ياسن فقال : كل القرآن قرأت غير هذا ، أشار بذلك إلى أن المرأ يجب عليه رعاية الترتيب فيما يتبعه من العلوم ، و إلى أن السائل إذا لم يكن الجواب عن سؤاله على قدر فهمه ، أو ليس له إلى علمه كثير فاقه يجوز للسؤال عنه التمثل في الجواب بحمل سؤاله على

(١) حاصل ما أفاده الشيخ : أن الباب كان في الجدار الأيمن لكن في الجانب المقدم فشى النبي ﷺ إلى قدامه حتى إذا حاذى الباب فتحه ، وهو توجيه حسن ، و أفاد شيخنا في البذل بتوجيه آخر ، وهو أن المراد بالباب ليس الباب المعروف الذي كان في المسجد ، بل هذا باب آخر كان في بيت عائشة و حفصة ، ولا يذهب عليك أن في الحديث إشكالا آخر في حديث السائي بلفظ : و الباب على القبلة فشى عن يمينه أو يساره ، أن الباب إذ كان في القبلة فلم احتاج النبي ﷺ إلى المشى عن يمينه أو يساره ، وأجاب عنه أيضاً الشيخ في البذل ، فارجع إليه .

غير مراده أو إشغاله بذكر شئ آخر ، أو بيان أن ذلك ليس على قدرك أو غير ذلك من الأعذار ، و كان ابن مسعود ظن السائل لم يقرأ القرآن وأن سؤاله هذا ليس لرغبة له في تحقيق كلامه سبحانه بل جارية على ما يعتاد العوام من إكثار السؤال فيما لا يعنيه ، و الالتجاء في تحقيق ما لا يعنيه ، إلا أنه اتفق ههنا أن الرجل كان قد قرأ القرآن ثم أشار إلى أن مقتضى ترتيب العلوم في التحصيل أن يكون مطمح نظرك و منتهى فكرك التدبر في آياته و التفكير في نصوصه و إشاراته ، و أما تحقيق الترات ، فأمر زائد لا يحتاج إليه كثيراً ، و إن كان فبعد (١) [ذلك ، و قوله [إن قوماً ينثرونه نثر الدقل] هذا جواب عما قاله الرجل ، و لكنه غير مذكور ههنا ، و هو أنه قال : قرأت المفضل في ركعة ، فرد عليه ابن مسعود و قال : إن ناساً يقرأونه ولا يستلذون به ويمذونه ههنا الشعر ، فلعل قراءتك من هذا القليل ، و الدقل الردي من التمر ، و هذا تصوير لقراءتهم بحيث يتقرر في ذهن السامع تصويراً لما لا يحسن بنقصه بما يحسن نقصانه . و نقلاً لما يقل وقوعه بما يكثر ، فكما أن الرجل إذا أكل الدقل - و هو ردي التمر - لا يمكنه في فمه كثيراً ، و كذلك القراء المذكورون لا يمكنون الانقضاء تمكناً و لا يجودون الحروف تجويداً بل يسرعون في نثر ألفاظ القرآن و لفظ حروفه إسراعاً أكل الدقل في لفظه عن فمه إذ ليس فيه شئ من الخلاوة يمسه و يستلذ به بخلاف أكل الجيد منه و الرطب فإنه لا يكاد يلفظه و فيه بقية من الخلاوة ، و على هذا أمر التلاوة ، و معنى قوله [فيه لا يجاوز تراقيهم] إما إلى العلوف فهو كناية عن عدم القبول أو إلى داخل القلب ، فالمراد به خلو قراءتهم عن التأثير ثم اختلف في أن الاكثار من القرآن أفضل من غير أن يبالي في الترتيل أم المبالغة في التجويد

(١) ثم في آسن قراءتان سبعيتان بالمد و القصر ، و أما باليساء فليست في

القراءة المعروفة .

أفضل و إن قل من قدر المتلو ، و لا شك أن القليل منه أفضل من الكثير الذي ليس فيه تصحيح الحروف وأداؤها عن مخارجها ، و أما قوله [النظائر التي إلخ] فالمائلة في مضامينها أو مقاديرها أو مقادير آياتها ، ولا يجب تحقق كل من ذلك في كل منها ، بل الواجب في كل قرئتين شئ من هذه الأمور ، و الله أعلم بالصواب .

[باب الذكر في فضل المشي إلى المسجد] .

و ما يكتب له من الأجر في خطاه . هذا تحضيض على الاتيان إلى المساجد و الحضور فيها من الأماكن البعيدة والظلمات و الليالي و غير ذلك ، و قوله [إلا رضى الله بها درجة أو حط عنه بها خطيئة] هذان مستلزمان أحدهما الآخر ، فان من عليه الذنوب كلما انحط عنه ذنب ترقى درجة عما كانت عليه قبل الخط ، و لا يبعد أن يقال : إن الخط لمن عليه ذنوب ، و من ليس عليه ذنب بتوبة أو غيرها من المكفرات ، كان إتيانه المسجد كفارة له في بعض ما عليه (١) ثم صار نقياً من دنس الآثام ، فما بقي من الطريق يكون ترقياً له في مدارجه ، والله أعلم ، و أو ، إما للشك أو للتريد .

قوله [عليكم بهذه الصلاة في البيوت] الإشارة إلى نافلة المغرب ، لا يستدعى مغايرة الحكم في سائر النوافل يعنى أن الإشارة إليها بلفظ هذا لا تخصص الحكم بها كما فهمه من منع أن (٢) يصلحها خاصة في المسجد دون غيرها و التخصيص - بالإشارة إليها إنما هو لوقوع نافلتهم إذاً حيث منعهم ، و يمكن أن تكون الإشارة إلى جنس النوافل إلا أن الظاهر حينئذ أن يقال : عليكم بهذه الصلوات ، بلفظ الجمع و ليس الأمر ههنا للوجوب إلا عند شذوذة (٣) من أهل الظاهر ،

(١) لا يقال : إن المفروض من لا ذنب عليه لأن ما على الرجل يعم الذنب وغيره ، فالمراد بالأول الكبائر ، و ههنا غيرها .

(٢) فقال ابن أبي ليلى : لا تجزئ سنة المغرب في المسجد ، هكذا في الأوجز .

(٣) فقد حكى ابن عبد البر عن قوم كراهة النوافل مطلقاً في المسجد ، كما في الأوجز .

فقد ذهبوا إلى أن هذه الصلاة خاصة يجب أن تكون في البيوت ، و لذلك أشار الترمذى إلى أنه غير معمول به ، بل المعمول به هو الجواز أخذاً برواية حذيفة أن النبي ﷺ صلى المغرب فما زال يصلى في المسجد حتى صلى العشاء الآخرة ، إذ لا يحتمل لفظة فما زال أن يكون صلى الركعتين بعد المغرب في بيته ثم عاد .

[باب في الاغتسال عندما يسلم الرجل] .

هذا الغسل مستنون (١) ليوافق تطهير يافته من نجاسات الكفر و الشرك بتطهير ظاهره بما تلبسه في الكفر من الشعائر و الأوساخ ، فمن ذلك خلق ذواته و إزالة زماره و غير ذلك ، ولكن لا يؤخر الاسلام لأجل الغسل ، بل المسارعة فيه واجبة ما كانت ، قوله [بماء و سدر (٢)] إلقاء ورق السدر لما لها من دخل في إزالة الأوساخ بسهولة ، و لذلك تستعمل في غسل الميت لانعدام الدلك هناك .

[باب ما ذكر من التسمية في دخول الخلاء] .

الثابت ههنا من التسمية لفظة بسم الله فقط ، و محله في السكف المنية قبل

(٣) أى عند الشافعية و الحنفية بخلاف الحنابلة و المالكية ، فهو واجب عندهما و العجب من الامام الترمذى : كيف أجمل المسألة ؟ و حكى الاستحباب عن أهل العلم مطلقاً ، ثم ما حكينا من اتفاق الشافعية و الحنفية على الاستحباب مقيد بما إذا لم يوجد عنه حال كفره شئ من موجبات الغسل ، أما لو وجد فيجب الغسل عند الشافعية بعد الاسلام ، و إن وجد عنه الاغتسال قبل الاسلام ، و أما عندنا فلا يجب إذا اغتسل قبله ، و الحاصل أن اغتسال الكافر حال كفره معتبر عندنا دون الشافعية ، و التفضيل فيما علقته على بذل المجهود .

(٢) و الحديث في مسألة الماء المقيد حجة للحنفية ، و فيها خلاف للأئمة الثلاثة شهير ، بسطت في جناز الأوجز .

الدخول فيها ، و في القضاء قبل كشف العورة .

قوله [أمي يوم القيامة غر من السجود محجلون من الوضوء] هذه علامة أمة محمد ﷺ ، فقيل : لم يكن في الأمم السابقة وضوء ، بل كان الوضوء لانيائهم فقط ، و قيل المختص بهذه الأمة هو التحجيل من آثار الوضوء بحسب لا الوضوء أيضاً ، و أياً ما كان فهذا سبب هذه الأمة يوم القيامة يعرفون بها ، و هذا ترغيب على الوضوء وحث على لزوم الصلوات ، إذ لا يفيد الطهارة دونها ، و تخصيص الغرة بالسجود ليس لأن أثر الطهارة لا يكون في الجبهة بل لأن الغالب في الجبهة هو أثر السجود ، لما أن الجبهة أصل في السجود ، و أما في غير الجبهة من الأعضاء فعل (١) أثر الطهارة أعلى من أثر السجود و أغلب ، أو هو مساو له ، فلذلك لم يذكر هنا لفظ السجود ، بل قال : غر من السجود محجلون من الوضوء ، و التحجيل ، يياض في قوائم القرس .

[باب ما يستحب من التيامن في الطهور] .

التيامن ثابت منه ﷺ في كل ما فيه شرف من الأفعال كالترجل و التعل و غيرهما ، و ما ليس كذلك فالمستحب فيه التياسر كنزع الخف و الثوب و دخول الكنف و غير ذلك ، و أما مسح الأذنين فسقط فيه التيامن لما أنه تابع مسح الرأس و لا تيامن فيه لعدم اليمين (٢) و اليسار ، فلا يكون حكم التبع على خلاف الأصل .

[باب ما يجزئ من الماء] .

(١) لغة في لعل كما صرح به أهل النحو إذ عدوا في لعل إحدى عشرة لغة .

(٢) أى في مسح الرأس فإنه يمسح مرة واحدة ولا يغسل الجبهة اليمنى قبل اليسرى .

قد يئنه أولا لكنه معنون بعنوان (١) : آخر ، مع أن علماء هذا الشأن عموماً والحافظ الترمذى خصوصاً لا يبالون بالتكرار ، قوله [يجرى في الوضوء رطلان] المراد بإيراده ههنا بيان أن ما قدمنا في بيان مقدار الماء في الوضوء ليس (٢) تحديداً لا يجوز الزيادة عليه أو النقص منه ، إذ قد ثبتت الزيادة على ذلك بقوله عليه السلام ، ولكنه يعلم من ههنا صحة ما ذهب إليه الامام من أن الصاع ثمانية أرطال لأنه أربعة أمداد ، والمد مختلف فيه ، فيانه عليه السلام ماء الوضوء بقوله رطلان ، يـان مراده بالمد ، فقد قال الراوى ابن جبر عن أنس راوى حديث : يجرى في الوضوء رطلان من ماء ، عن أنس أيضاً أن النبي عليه السلام كان يتوضأ بمكوك و يقتسل بخمسة مكاكى ، و المكوك مشترك بين المد و الصاع ، و قريته مقابلته بخمسة مكاكى ، يعين المد ههنا ، فهل لا يلزم من ذلك كون المد رطلين وإلا خولف بين روايته عن أنس ، و حاصله أن ابن جبر روى عن أنس أن ماء الوضوء رطلان ، و هو يروى عن أنس نفسه وضوءه بالمكوك و لا يمكن حمل المكوك ههنا على الصاع ، لأن وضوءه بالصاع لم يثبت فى شئ من الروايات فوجب حمله على المد فكان المد رطلين ، و لا تخالف رواياته ، و لكن للتخالف أن يقول : إن أنساً إنما روى عنه فملين مختلفين فلا يجب حملها على حمل واحد ، فانه عليه السلام توضأ بالمسد مرة و برطلين أخرى ، و الصحيح فى الاستدلال ما روى عنه أنه توضأ بالمد (٣)

(١) فانه بوب فى كتاب الطهارة باب الوضوء بالمد .

(٢) حكى القارى الاجماع على ذلك ، و حكاه ابن قدامة عن أكثر أهل العلم وذكر فيه خلافت أبى حنيفة و لا يصح ، و حكى ابن رسلان فيه خلاف ابن شعبان من المالكية .

(٣) أخرجه الطحاوى وغيره ، وبسط الشيخ فى البذل الكلام على هذه الروايات .

رطلين أو نحوه ، و أيضاً علم بذلك أن صاع العراق رائج من زمان النبي ﷺ ، و ليس نسبته إلى هشام لأنه (١) وضعه بل لما أنه شاع بين البلاد في زمانه ، قوله [و يغسل بول الجارية (٢)] لما فيه من اللزوجة دون بول الغلام فيكفي فيه الغسل الخفيف المعبر عنه بالرش دون بول الجارية .

قوله [أن يتوضأ وضوءه للصلاة] وهذا لخروجه عما هو خلاف الأول و إلا فيكفيه المضمضة و غسل يديه إلى رصغيه ، قوله [و لا يرد على الحوض] الرواية بدون ياء المتكلم بجر الحوض و يساء المتكلم بنصب الحوض ، و المراد به الورود في أول وهلة ، و معنى قوله : ليس مني أنه لم يفعل فعلى و لا فعل أمي فكأنه ليس مني أو أنه ليس في ظاهره مني لأنه ارتكب ما لم يرتكبه من كان مني ، [و الصلاة برهان] أى على الاسلام و الايقان ، قوله [و الصوم جنة حصينة] لأن اختياره حرارة العطش والسغب في دنياه يمنعه عن لبس حرارات النار .

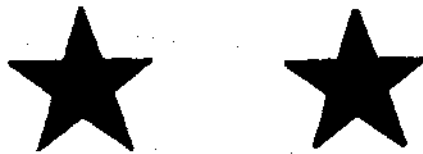
[فقال اتقوا الله ربكم] هذا أصل كبير يدخل فيه الامثال بالآوامر كلها و الاجتناب عن المعاصي كلها ، ولكنه خص من ذلك بعض الاحكام تنبيهاً على

(١) و هو كان صاع عمر كما أخرجه الطحاوى بعدة طرق ، و بسطه الشيخ في البذل .

(٢) اختلفت العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب ، و هي ثلاثة أوجه للشافعية الصحيح المختار عندهم يكفي النضح لبول الصبي دون الجارية ، بل لا بد من غسلها كسائر النجاسات ، وبه قال أحمد وإسحاق و داود ، و الثاني : يكفي النضح فيها و هو مذهب الأوزاعي ، و الثالث : أنهما سواء في وجوب الغسل ، و هو المشهور عن إمام دار الهجرة و الامام الأعظم و أتباعهما و سائر السكوفيين ، هكذا في الأوجز .

عظمة شأنها و الاهتمام ببيانها فكأنها لم تدخل فيما سبق حتى أحتج إلى التصريح بها . ولم يذكر الحج ، لا لأنها لم تفرض بعد ، فان الخطبة واقعة في حجة الوداع بل لأن المخاطبين بذلك الأمر كانوا قد فرغوا من حجهم فلو قيل لهم : و حجوا بيت ربكم لربما أوهم تكرار الحج عليهم في العام المقبل فتركه إنكالا على ما بينه في غير هذا المقام أو لأن الحج لا يجب على كل أحد بخلاف هذه الأحكام ، قوله [قلت : منذ كم سمعت ؟ قال : سمعت و أنا ابن ثلاثين] أى لم أك طفلا لا يعتمد بكلامى أو يظن بى عدم الفهم أو قلة الحفظ إلى غير ذلك .

وهذا آخر أبواب الصلاة و يليه الجزء الثانى و أوله أبواب الزكاة .



فهرس الجزء الأول من السكوكب الدرى

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
تقديم	١	قوله ما فاتنى الذى فاتنى إلخ	٤٩
مقدمة السكوكب الدرى	١٠/١	قوله فانه زاد إخوانكم الجن	٥١
مقدمة المحشى	١١	باب الاستنجاء بالماء	٥٣
مقدمة المصنف	٢١	قوله لأمريهم بالسواك	٥٤
موضوع العلم و السند	•	باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم إلخ	٥٦
الثقة الأمين	٢٣	باب فى التسمية عند الوضوء	٥٧
أبواب الطهارة	٢٥	إذا توضأت فانتشرو إذا استجمرت فأوتر	٥٩
باب لا تقبل صلاة بغير طهور	٢٦	باب المضمضة والاستنشاق من كف واحد	٦١
أصول الأئمة فى الاستنباط	•	باب فى تخليل اللحية	٦٢
أقوال الأئمة فى معنى القبول	•	كيفية مسح الرأس و بقاء جديد	٦٦
الجمع بين قوله حسن صحيح	٣٠	الأذنان من الرأس	٦٨
معنى قوله و فى الباب عن فلان	٣١	مسح الرجلين	٦٩
قوله إذا توضأ العبد المسلم و تكفير		باب الوضوء مرة مرة	٧٠
السيئات بالوضوء	٣٢	باب الوضوء مرتين مرتين	•
مفتاح الصلاة الطهور	٣٤	باب وضوء النبي ﷺ كيف كان	٧٢
الاضطراب المعروف	٣٦	باب فى النضح	٧٣
قوله غفرانك و وجه الاستغفار	٣٨	كثرة الخطاء إلى المسجد	٧٥
بحث الاستقبال والاستدبار عند الخلا	٤٠	حديث المسح بالتمديد	٧٦
أنى سبابة قوم فبال	٤٣	الفرق بين المستحب و بيان الجواز	٧٨
باب كراهية الاستنجاء باليمين	٤٦	كان يتوضأ بالماء و يقتسل بالصاع	٨٠

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١١٩	باب الوضوء بالنيذ	٨٤	باب كراهية الاسراف في الوضوء
١٢٢	• المضضة من اللابن	٨٥	باب الوضوء لكل صلاة
١٢٤	• كراهية رد السلام غير متوضئ		باب في وضوء الرجل و المرأة من
١٢٥	• في سور الكلب	٨٧	اناء واحد
١٢٧	• في سور الهرة	٨٨	باب الماء طهور لا ينجسه شئ
١٢٩	• المسح على الخفين	٨٩	اختلاف الأئمة في الماء
١٣٠	• في المسح أعلى الخف وأسفله	٩١	البحث في بير بضاعة
١٣٣	• المسح على الجوربين والنعلين	٩٣	بحث القلتين
١٣٥	• المسح على الجوربين والعمامة	٩٧	باب البول في الماء الراكد
١٣٩	• في الغسل من الجنابة	٩٨	باب في ماء البحر
١٤٢	• إن تحت كل شعرة جنابة		باب التشديد في البول وقوله وما
١٤٢	• إذا التقى الختانان	٩٩	يعذبان في كبير
١٤٤	• إنما الماء من الماء في الاحتلام	١٠١	باب في نضح بول الغلام قبل أن يطعم
١٤٥	• في من يستيقظ و يرى بطلا		باب في بول ما يؤكل لمحه وسمراعين
	• في المني و المذي	١٠٣	العرينيين
١٤٦	• في المذي يصيب الثوب	١٠٦	باب في الوضوء من الريح
١٤٧	• في المني يصيب الثوب وحكم المني	١٠٧	• الوضوء من النوم
١٥٠	• الجنب ينام قبل أن يغتسل	١٠٩	• الوضوء بما غيرت النار
١٥٢	• في مصافحة الجنب	١١٠	• باب الوضوء من لحوم الابل
١٥٥	• في المرأة ترى مثل ما يرى الرجل	١١١	• الوضوء من مس الذكر
١٥٥	• الرجل يستدفئ بالمرأة بعد الغسل	١١٥	• ترك الوضوء من القبلة
		١١٨	• الوضوء من القيتى والرافاف

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٩٩	باب التغليس بالفجر	١٥٦	باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء
٢٠١	• في تعجيل الظهر	١٥٨	• في المستحاضة
٢٠٤	• الرخصة في السمر بعد العشاء	١٦١	• المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
٢٠٥	• ما في الوقت الأول من الفضل	•	قوله سأمرك بأمرين
•	قوله الجنائزة إذا حضرت	١٦٨	باب المستحاضة تغتسل عند كل صلاة
٢٠٧	باب في النوم عن الصلاة	•	• في الحائض أنها لا تقضي الصلاة
٢٠٩	فوت الصلاة في غزوة خندق	•	• في الجنب والحائض لا يقرآن القرآن
٢١٠	باب في الصلاة الوسطى	١٧١	• في مباشرة الحائض
•	لقاء الحسن علياً	•	• الحائض تتناول الشيء من المسجد
٢١٢	باب الصلاة بعد العصر	١٧٥	• في كراهية إتيان الحائض
٢١٤	باب الصلاة قبل المغرب	•	قوله من أتى كاهناً
٢١٥	• فيمن أدرك ركعة من العصر	١٧٨	باب في غسل دم الحيض من الثوب
٢١٩	• في الجمعة بين الصلاتين	•	• كم تمكث النساء
٢٢٠	• بدأ الأذان	•	• الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد
•	• في الترجيع	•	• إذا أقيمت الصلاة و وجد
٢٢١	قوله يدور و يتبع فاه ههنا وههنا	١٨٣	أحدكم الخلا.
٢٢٤	لاختلاف في التشويب	١٨٤	باب ما جاء في التيمم
٢٢٥	باب من أذن فهو يقيم	١٨٦	• البول يصب الأرض
٢٢٥	باب كراهة الأذان بغير وضوء	•	قوله و لا ترحم معنا أحداً
٢٢٦	باب أن الامام أحق بالاقامة	١٨٨	أبواب الصلاة
•	• الأذان بالليل	•	• حديث إمامة جبرئيل
٢٣٠	• الخروج عن المسجد بعد الأذان	١٨٩	بحث المثليين

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٥٠	• من أحق بالإمامة	٢٣١	باب الأذان في السفر
٢٥٢	مفتاح الصلاة الطهور	٢٣٢	• فضل الأذان
	لا صلاة من لم يقرأ بفاتحة	٢٣٣	• الامام ضامن والمؤذن مؤتمن
٢٥٣	و سورة معها	٢٣٤	قوله فقولوا مثل ما يقول المؤذن
٢٥٥	باب في نشر الأصابع عند التكبير	٢٣٥	الاجرة على الأذان
٢٥٦	• فضل التكبيرة الأولى	•	باب ما يقول إذا أذن المؤذن
٢٥٨	• ما يقول عند افتتاح الصلاة	•	قوله حلت له الشفاعة
٢٥٩	• في ترك الجهر بالتسمية		باب كم فرض الله على عباده
	• في افتتاح القراءة بالحمد لله	٢٣٦	من الصلوات
٢٦٢	رب العالمين	٢٣٨	قوله كفارات لما ينهن ما لم يغش الكبائر
٢٦٣	باب لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب	•	باب في فضل الجماعة
٢٦٤	• في التأمين	٢٤٠	• فيمن سمع النداء فلا يجيب
٢٦٧	حديث السكتتين	٢٤١	• الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة
٢٦٨	يلب في وضع اليدين على الشمال	٢٤٢	تكرار الجماعة في المسجد
٢٦٩	• رفع اليدين عند الركوع	٢٤٣	باب فضل العشاء والفجر في الجماعة
٢٧٣	تسيحات الركوع و السجود	•	• فضل الصف الأول
٢٧٤	ما أتى على آية رحمة إلخ	٢٤٤	• إقامة الصفوف
٢٧٥	باب في النهي عن القراءة في الركوع	•	• يليني منكم أولوا الأحلام والنهي
	• في من لا يقيم صلبه في	٢٤٦	• في كراهة الصف بين السواري
٢٧٥	الركوع و السجود	٢٤٧	• الصلاة خلف الصف وحده
٢٧٧	باب وضع الركعتين	٢٤٨	• الرجل يصلي و معه رجل
٢٧٨	• في السجود على الجهة والأنف	•	• الرجل يصلي مع الرجلين

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣١٤	زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد	٢٧٩	قوله وضع كفيه حذو منكبيه
٣١٧	باب النوم في المسجد	•	باب في السجود على سبعة أعضاء
•	باب في البيع و الشراء و إنشاء	٢٨٠	• في التجافي في السجود
٣١٨	الصلاة و الشعر في المسجد	•	• في وضع اليدين ونصب القدمين
٣٢٠	باب في المسجد الذي أسس على التقوى	•	• إقامة الصلب إذا رفع رأسه
•	• لا تشد الرحال إلا إلى الخ	٢٨٠	و قوله قريباً من السواء
٣٢٢	• المشى إلى المسجد	٢٨٤	باب الاقمام بين السجدين
٣٢٣	• القعود في المسجد	٢٨٦	جلسة الاستراحة
٣٢٥	• الصلاة على الخرة	•	باب في التشهد
•	• الصلاة على الحصى	٢٨٨	التورك في التشهد
•	• الصلاة على البسط	•	باب في الإشارة فيه
٣٢٦	يا عمير ما فعل النغير	٢٨٩	قوله كان يسلم تسليمه واحدة
٣٢٧	باب الصلاة في الحيطان	٢٩٠	باب أن حذف السلام سنة
٣٢٨	• المرور بين يدي المصلي	٢٩١	• ما يقول إذا سلم
•	• لا يقطع الصلاة شئ	٢٩٣	• ما جاء في وصف الصلاة
٣٣٠	• الصلاة في الثوب الواحد	٢٩٤	حديث المسيء في الصلاة
٣٣١	• في ابتداء القبلة	٢٩٧	القراءة في الصلاة
٣٣٣	• ما بين المشرق و المغرب قبله	٢٩٩	باب في القراءة خلف الامام
٣٣٥	• كراهية ما يصلى فيه	•	قوله كان إذا دخل المسجد صلى على
٣٣٧	• في الصلاة على الدابة	٣١١	محمد إلى الخ و تحية المسجد
٣٣٩	الصلاة إذا حضر الطعام	٣١٣	الصلاة في المقبرة و الحمام
٣٣٩	باب الصلاة عند الناس	•	قوله من بنى لله مسجداً إلى الخ

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
إمامة من يخص نفسه بالدعاء	٣٤٠	التكلم في الصلاة	٣٦٢
باب من أم قوماً وهم له كارهون	•	باب الصلاة في النعال	٣٦٥
• إذا صلى الإمام قاعداً فصلوا قعوداً	•	• القنوت في صلاة الفجر	٣٦٧
• في الإمام ينهض في الركعتين ناسياً	٣٤٢	• في الرجل يعطس في الصلاة	٣٦٨
• في الإشارة وفيه السلام فيه الصلاة	٣٤٤	• في نسخ الكلام في الصلاة	٣٦٩
• التسبيح للرجال والتصفيق للنساء	٣٤٥	• في الصلاة عند التوبة	٣٦٩
• في الثأوب في الصلاة	•	• متى يؤمر الصبي بالصلاة	٣٧٠
• صلاة القاعد على النصف من القائم	٣٤٦	• في الرجل يحدث بعد التشهد	•
• فيمن يتطوع جالساً	٣٤٧	• الصلاة في الرحال عند المطر	٣٧١
• لا تقبل صلاة الحائض إلا بخمار	٣٤٩	• التسبيح في إديار الصلاة	٣٧٢
• في السدل في الصلاة	•	• قوله فانكم تدركون من سبقكم	•
• من الحصى في الصلاة	٣٥١	• باب الصلاة على الدابة في الطين والمطر	•
• النفخ في الصلاة	٣٥٢	• الاجتهاد في الصلاة	٣٧٤
• في النهي عن الاختصار	•	• أول ما يحاسب به العبد الصلاة	٣٧٥
• قوله الصلاة مثني مثني	٣٥٤	• من صلى في يوم و ليلة ثنتي عشرة	•
• التشييك في الصلاة	•	• ركعة	٣٧٦
• طول القيام في الصلاة	•	• ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها	•
• في كثرة الركوع والسجود	٣٥٥	• باب الكلام بعد ركعتي الفجر	٣٧٧
• في قتل الأسودين في الصلاة	•	• لا صلاة بعد الفجر	•
• في سجدة السهو قبل السلام	٣٥٧	• باب في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر	٣٧٨
• في سجدة السهو بعد السلام والكلام	٣٥٩	• إذا أقيم الصلاة فلا صلاة إلا	•
• التشهد في سجدة السهو	٣٦٠	• المكتوبة	٣٧٨
		• باب فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر	٣٨٠
		• قوله ركعتين قبل الظهر وركعتين بعدها	٣٨٢

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
أبواب الجمعة : باب فضل الجمعة ٤٠٧		قوله إذا لم يصل أربعاً قبل الظهر صلاه من بعدها ٣٨٢	
• الساعة التي ترجى يوم الجمعة ٤٠٨		باب يصليهما في البيت ٣٨٣	
• من أتى الجمعة فليغتسل ٤٠٩		• في فضل التطوع بعد المغرب ٣٨٤	
• من اغتسل وغسل ، الحديث ٤١٠		قوله فإذا خفت الصبح فأوتر بواحد ٣٨٥	
باب الدعاء لا يرد بين الأذان والاقامة ٤١١		قوله اجعل آخر صلاتك وترأ ٣٨٦	
• في ترك الجمعة من غير عذر ٤١٢		قوله أفضل الصيام بعد رمضان المحرم ٣٨٧	
• بحث الجمعة في ديارنا ٤١٣		• كيف كانت صلاته ﷺ في رمضان ٣٨٨	
• شهود الجمعة من قباء ٤١٦		يصل أربعاً فلا تسألن عن حنينين وطولهن والوتر قبل النوم ٣٨٨	
قوله حين تميل الشمس ٤١٧		أبواب الوتر : باب في فضل الوتر ٣٩١	
باب في الخطبة على المنبر ٤١٨		باب أن الوتر ليس بحتم ٣٩٢	
• القراءة على المنبر ٤١٩		• في الوتر بخمس ٣٩٤	
• استقبال الامام إذا خطب ٤٢٠		• ما يقرأ في الوتر ٣٩٥	
• الركعتين إذا جاء الرجل والامام بخطب ٤٢١		• من نام عن الوتر أو نسيه إلخ ٣٩٦	
• من تخطى رقاب الناس ، الحديث ٤٢١		لا وتران في ليلة ٣٩٧	
• باب في الاحتياء والامام بخطب ٤٢١		باب في الوتر على الراحلة ٣٩٨	
• رفع الأيدي في الدعاء على المنبر ٤٢٢		• في صلاة الضحى ٤٠١	
• زاد عثمان أذاناً ثالثاً ٤٢٢		أربع بعد الزوال ٤٠١	
قوله تقرأ بسورتين كان على يقرأ بهما ٤٢٤		باب صلاة الحاجة ٤٠٢	
• باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها ٤٢٥		• صلاة الاستخارة ٤٠٢	
• فيمن يدرك من الجمعة ركعة ٤٢٥		• صلاة التيسير ٤٠٣	
• في السفر يوم الجمعة ٤٢٦		قوله السلام عليك قد غلنا فكيف الصلاة ٤٠٣	
• السواك والطيب يوم الجمعة ٤٢٧			
أبواب العيدين ٤٢٩			

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
باب الذى يصلى الفريضة ثم يوم الناس	٤٦٢	باب فى صلاة العيدين قبل الخطبة	٤٢٩
باب الرخصة فى السجود على الثوب	٤٦٦	باب صلاة العيدين بغير أذان ولا إقامة	٤٣٠
باب يستحب الجلوس فى المسجد		باب القراءة فى العيدين	٤٣١
بعد صلاة الصبح		باب التكبير فى العيدين	٤٣٢
باب الالتفات فى الصلاة	٤٦٨	باب لاصلاة قبل العيدين ولا بعدها	٤٣٣
باب الرجل يدرك الامام ساجداً	٤٦٩	باب خروج النساء فى العيدين	٤٣٤
باب كراهية أن ينتظروا الامام وهم قيام	٤٧٠	باب الخروج من طريق والرجوع من طريق	٤٣٥
باب تطيب المساجد	٤٧١	باب فى الأكل يوم الفطر قبل الخروج	
باب الصلاة فى لحف النساء	٤٧٢	أبواب السفر	٤٣٨
قوله وصفت الباب فى القبلة	٤٧٣	قوله عثمان صدرأ من خلافته	
باب قراءة السورتين فى ركعة		باب فى كم تقصر الصلاة	٤٣٩
فضل المشى إلى المسجد	٤٧٥	باب الجمع بين الصلاتين	٤٤١
عليكم بهذه الصلاة فى البيوت		باب صلاة الاستسقاء	٤٤٣
باب الاغتسال عندما يسلم	٤٧٦	باب صلاة الكسوف	٤٤٤
التسمية فى دخول الخلاء		باب فى صلاة الخوف	٤٤٦
قوله أمتى يوم القيامة غر محجلون	٤٧٧	باب خروج النساء إلى المساجد	٤٥٣
باب التيمن فى الطهور		باب البزاق فى المسجد	
ما يجزى من الماء		فى سجدة التلاوة	٤٥٦
قوله يغسل بول الجارية	٤٧٩	قوله ليست من عزائم السجود	٤٥٨
قوله الصلاة برهان والصوم جنة		باب ما يقول فى سجود القرآن	٤٦٠
فهرس الجزء الأول من الكوكب الدرى	٤٨١	فيمن فاته حزب من الليل	
		التشديد فى الذى يرفع رأسه قبل الامام	٤٦١



يطلب الكتاب من

- ⊗ المكتبة الحيوية ، مظاهر العلوم سهارنפור (الهند)
- ★ المكتبة التجارية ، دار العلوم ندوة العلماء لكانتو (الهند)
- ⊗ المكتبة الامداية - باب العمرة مكة المكرمة
(المملكة العربية السعودية)